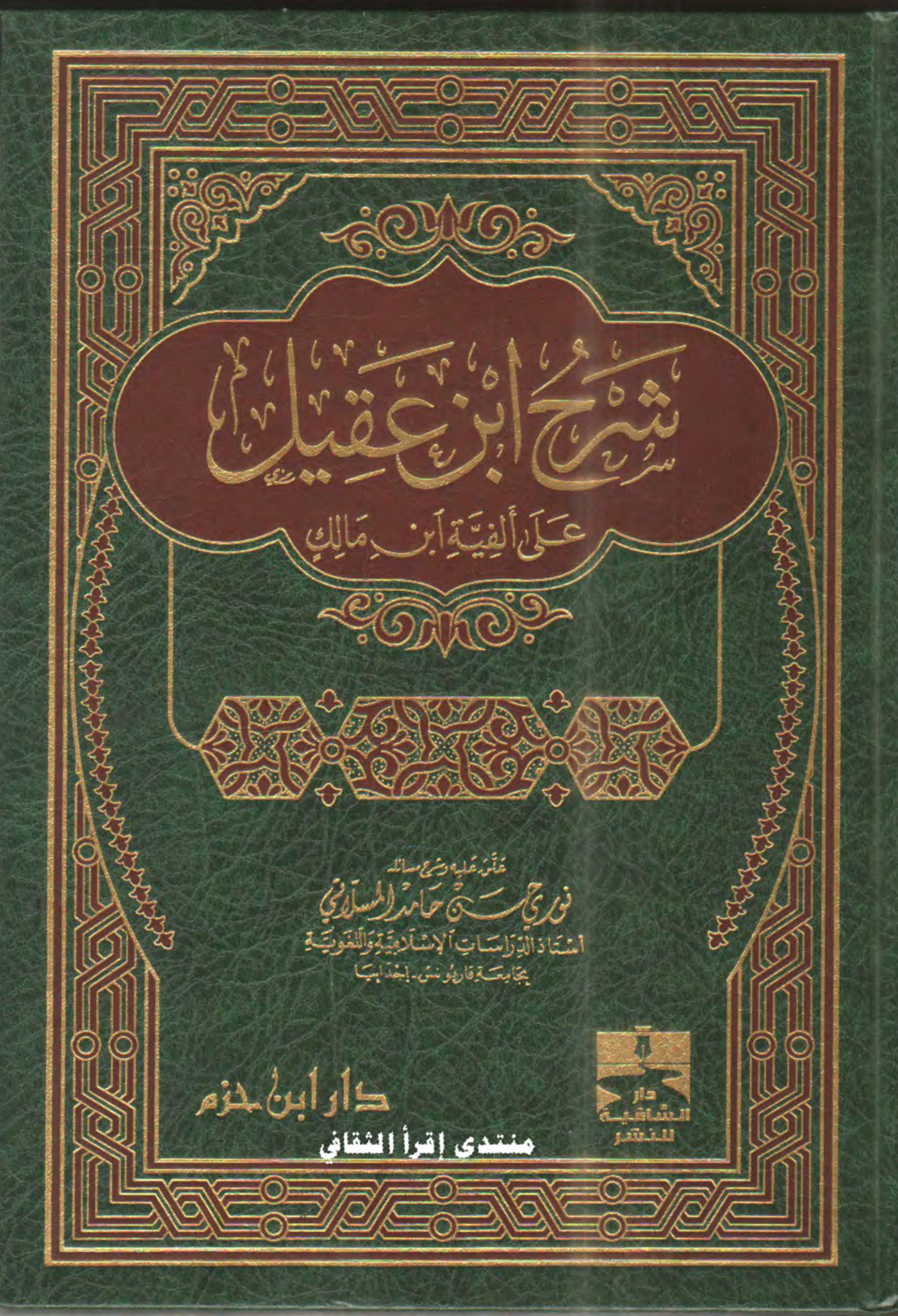
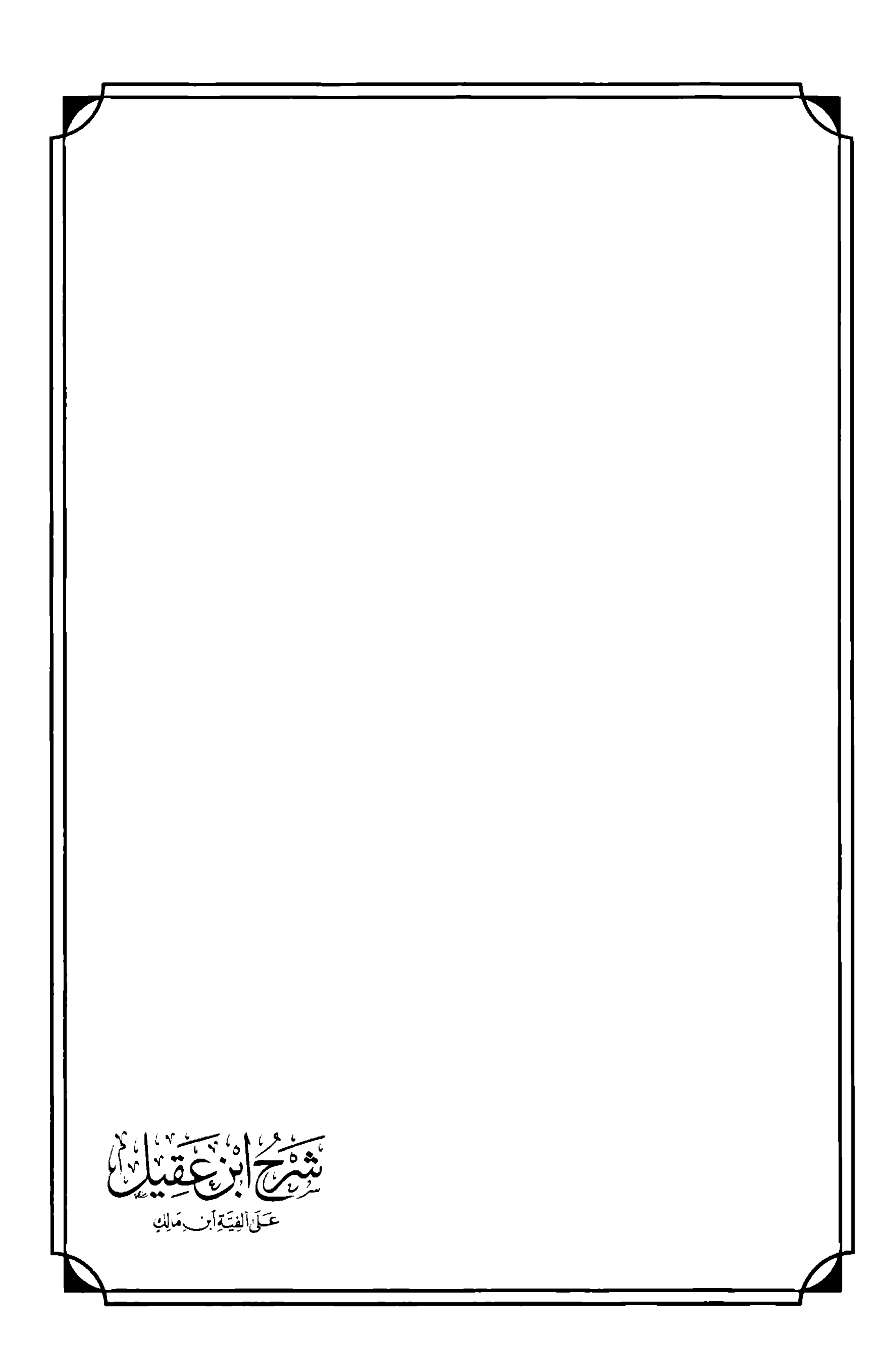

شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك
علّق عليه وشرح مسائله
نوري حسن حامد المسلاتي
أستاذ الدراسات الإسلامية واللغوية
بجامعة قاريونس - إجدابيا
دار ابن حزم
دار الشاكية للنشر
منتدى إقرأ الثقافي


منتدى إقرأ الثقافي
للكتب (كوردى - عربي - فارسي)
www.iqra.ahlamontada.com


شرح ابن عقيل
على ألفية ابن مالك

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



ISBN 978-9953-81-824-5

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار الساقية للنشر
بنغازي ــ ليبيا



دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

علّق عليه وشرح مسائله
نوري حسن حامد المسلاتي
عضو هيئة التدريس - بجامعة قاريونس
كلية الآداب والعلوم - إجدابيا



دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى الإنسان الذي أحترم فيه كفاحه
ونضالـه مـن أجـل الارتـقـاء بالـذات
والآخـريـن ...

إلى شقيقتــي حنـــان

أهـدي عملي هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

- 1 -

من نافلة القول إذا قلنا : إن شرح العلاّمة ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك ـ رحمهما الله تعالى ـ هو الشرح الذي كُتِب له الذيوع والانتشار في شتّى أقطار الأرض وأصقاعها : من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، على الرغم من كثرة الشروح على الألفية وتفاوتها، ورسوخ قدم كثير من أصحابها في مختلف علوم العربية والشريعة ، و لم يكن ابن عقيل بأنحى من كثير منهم ، وإن كان أبوحيان الأندلسي قد قال بحقه : "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" ؛ فقد شهد عصره الكثير من النحاة الذين هم في رأيي كانوا أنحى منه وأعلم ، من أمثال : أبي بكر الكندي (ت : 741هـ) ، والحسن ابن قاسم المرادي (ت: 749هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ) الذي قال فيه ابن خلدون مقولته المشهورة : "مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم يُقال له: ابن هشام ، أنحى من سيبويه" ، فهؤلاء الأعلام قد أضفوا على الفكر النحوي أصولاً ، وأرسوا به فروعاً ، فتشهد بإمامتهم آثارهم ، وبتقدمهم وتميزهم نتاجاتهم ، أما ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ فلولا شرحه هذا لكان نسياً منسيّاً ، وهو شرح لا يدل على أنه قد كان كما ذكر أبوحيان .

وعلى أية حال ، فإن هذا الشرح لم ينتشر ويلقَ القبول والرضى لأجل إمامة صاحبه الفذة ونحويته المتقدِّمة ، بل لشيء آخر ، هو في رأيي : لغته ومنهجه ؛ فإذا ما نظرنا مثلاً إلى شروح الألفية لابن الناظم ، وابن هشام ، والسيوطي ، والمكُّودي ، والأشموني، لوجدنا أن شرح ابن عقيل يتميز منهجياً عن بعضها بكل النقاط الآتية ، وببعضها عن بعضها الآخر ، وهذه النقاط هي :

1 ـ عدم التحامل على الناظم ، فمريد الألفية ما أقبل عليها إلاّ لإمامة ناظمها عنده وتقدُّمه في علوم العربية ، ولذلك فإن التحامل عليه يحط من قدر الشرح لدى القارئ ، ويجعله يعزف عنه ؛ إذ الغرض من الشرح تقريب الألفية وتيسيرها للفهم، والتحامل على صاحبها مغاير لهذا الغرض ، ولا يعني هذا منع نقد الناظم والرد عليه ، إذا وقع منه ما يوجب ذلك ؛ فالنقد إذا سيق بصورة بعيدة عن التهويل ومبرَّأة من هوى النفس وجد طريقه بسهولة إلى نفس القارئ ، وحلَّ منه محلاً طيباً ، وهذا ما قد التزمه ابن عقيل ، فنزه شرحه عما عساه يحط من قدر ابن مالك، فكان إذا لم يوافقه في مسألةٍ ما يكتفي بإبداء رأيه وترجيح ما يراه راجحاً، وهو في الأغلب يختار ما عليه سيبويه ويرجحه إذا خالفه ابن مالك ؛ بحجة أن سيبويه حذام النحو ، و:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

2 ـ ذكر الألفية وجعلها منفصلة عن الشرح ، فهو يذكر الأبيات المراد شرحها ، ثم يشرع في بيان ما احتوت عليه من مسائل ، فيفك ما رُمِّز ، ويرفع ما غَمُض ، ويقيّد المطلق ، ويخصّص العام ، بخلاف شرح ابن هشام الذي لا يأتي على ذكر الألفية ، فيجعل القارئ في معزل عنها ، وعلى غير علم بما إذا كان الموضع الذي يقرأه من الشرح له ذكر في الألفية أم لا ، وبخلاف شرح الأشموني الذي يمزج مفردات الألفية بالشرح على عادة الحواشي ، وهما منهجان لا يخدمان مريد الألفية .

3 ـ عدم الاستطراد الذي يربك الطالب ، وعدم التطويل الباعث على استعصاء المسألة، كحال الشروحات الموسَّعة ، ذات العبارات المطوَّلة ، والآراء التي لا طائل من ورائها، ولذلك ترى ابن عقيل يكتفي غالباً بمسائل الألفية ، فلا يخرج عنها ،

ويكتفي بذكر آراء من اشتهر من النحاة ، فيذكر آراء المذهبين : البصري والكوفي، وأحياناً آراء غيرهما معهما ، وعرضها بيسر وسهولة ، وبيان أدلتها وشواهدها من غير تعمق أو فلسفة لها ؛ لئلاَّ يثقل الشرح وينوء بما لا حاجة إليه لدى المريد المبتدئ أو المكتفي بمعرفة مبادئ قواعد هذا العلم ، وهو بذلك قد سلك مسلكاً وسطاً ، فلا تراه يغفل الآراء ويعرض عنها ، أو يكتفي بسردها بمجرد السرد، أو يطنب ببيان حجج الأقوال وشواهدها وبفلسفتها ، بل يذكر المسألة وما فيها من أقوال مذيِّلاً كل قول بدليله إذا لم يكن الحجاج بها عقلياً ، فإن كان عقلياً اكتفى بذكر الآراء ؛ كيلا يرهق المريد ـ فيما يبدو لي ـ بما لا يعقله، مع الإشارة في كل ذلك إلى القول المرضي عنده ، كما في مسألة : الأصل في الأفعال والأسماء في باب المعرب والمبني .

4 ـ الابتعاد عن المصطلحات التي من شأنها إغلاق الفهم حتى على من له بعض العلم بالعربية ، فلا تراه يعرّف الكلمة بنحو تعريف ابن الناظم : "لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل دال بجملته على معنى مفرد بالوضع" ، فالقوة في تعريفه هذا مصطلح يكاد كثير من الناس لا يعرفونه ، مع طول هذا التعريف وغموضه .

هذا من حيث منهج ابن عقيل في شرحه ، أما من حيث لغته فإن شرحه قد تميز بأنه قد صيغ بلغة قريبة من أذهان العامة وأفهامهم ؛ فهو ـ رحمه الله تعالى ـ قد عاش بعصر ضعفت فيه اللغة العربية ضعفاً شديداً واضمحلت اضمحلالاً كادت معه تندثر ، وانصرف فيه الناس عنها وابتعدوا، واستهزأوا منها وسخروا ، حتى عُدَّ الاشتغال بالعربية وتعلّمها من المعايب ، كما يقول آنذاك المعجمي المعروف ابن منظور نقلاً عن أهل زمانه، ولذلك فلا خير من أن يكون الشرح على قَدْر ما تستوعبه عقولهم، وتهدأ به خواطرهم، وتركن إليه نفوسهم ، وهذا ما قد كان ـ في رأيي ـ

بشرح العلاّمة ابن عقيل ، فجاء في الغالب سهل العبارة ، واضح الإشارة ، لا هو بالطويل المسهب ، ولا بالمختصر الموجز .

- 2 -

ولا يعني هذا أن شرحه قد بلغ الكمال ووصل المنتهى ؛ فهو جهد إنسان ، يعتريه السهو والخطأ ، ويقع في العثرات والهِنات ، وذلك لا يحط من شأنه ، ولا يقلل من قدره، وكما قال الشاعر :

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

وقد وجدتُ أن ما يمكن أخذه على ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه هذا يرجع إلى ثلاثين مأخذاً ، هذا بيانها مع التمثيل المشروح بحسب الحاجة كالآتي :

1 ـ أن بعضاً من حدوده النحوية جاءت إما غير جامعة ، وإما غير مانعة ، والمراد بـ(غير جامعة) : غير متضمنة ما هو من نوع المحدود ، والمراد بـ(غير مانعة) : غير مخرجة ما ليس من نوع المحدود ، ومثال ما كان من الصنف الأول :

أ ـ تعريف الاسم بأنه : (ما دل على معنىً في نفسه و لم يقترن بزمن) ؛ فلو كان الاسم على النحو الذي حدَّه به لما كانت المشتقات العاملة عمل الأفعال أسماءً ، رغم أنها تقبل علامات الاسم ، إذ إنها تُجَر ، وتُنادى ، وتُحلى بأل ، وتُنوَّن ؛ فتقول : (سلّمت على ضارب زيد) ، و: (يا طالعاً جبلاً) ، و: (الضارب زيداً عمرو) ، و: (هذا ضاربٌ زيداً) ، وأنت تعرف أن هذه المشتقات تدل على زمن ، إما الماضي ، مثل : (أنا ضارب زيداً أمس) ، وإما الحال ، مثل : (أنا ضاربٌ زيداً الآن) ، وإما المستقبل ، مثل : (أنا ضاربٌ زيداً غداً) ، والنحاة لم يجعلوا للكلمة سوى ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، ولو جَعَلْتَ هذه المشتقات أفعالاً لتعريفهم الفعل بأنه : (ما دل على معنى بنفسه واقترن بزمن)

لتناقضت مع قولهم : إن الأفعال لا تقبل علامة من علامات الاسم .

ب ـ وتعريفه تنوين التنكير بأنه : (اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها) ؛ إذ بهذا الحد قد أخرج التنوين اللاحق للمنوع من الصرف من أن يكون للتنكير ؛ لأن الممنوع من الصرف : من الأسماء المعربة ، وقد ذكر هو نفسه في شرح قول ابن مالك :

... ... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

أن ما كان منعه من الصرف للعلَميّة وعلة أخرى إذا زالت عنه العلَميّة بتنكيره صُرف؛ لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف ، وأنت تعلم أن الصرف هو : التنوين والجر بالكسرة .

ومثال ما كان من الصنف الآخر :

أ ـ تعريفه الحرف بأنه : (ما لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره) ؛ فهذا الحد لا يمنع من دخول غير الحرف فيه ؛ ألا ترى أن الأسماء الموصولة مثلاً يصدق عليها هذا الحد ؛ فهي لا تدل على معنىً في نفسها بل في غيرها ، ولأجل هذا بُنِيت ، مثل : (مَنْ نجح جاء) ، فهذه الأسماء تفتقر إلى صلتها افتقاراً لازماً ليتضح معناها، ولو كان الحرف على النحو الذي حدّه به لكانت الأسماء الموصولة حروفاً، وهذا ممتنع ، ولم يقل به أحد من النحاة ؛ ذلك لأن في صلتها ضميراً يعود إليها ، والضمائر تعود على الأسماء لا على الحروف أو الأفعال ، وبهذه الحجة ذاتها استدل من استدل من النحاة على اسمية (أل) في قولك :(الضارب زيدٍ عمرو)؛ لعود الضمير المستتر في (ضارب) على (أل) ، وإن كان في رأيي يجوز عوده على (عمرو) ؛ لأنه متأخر على نية التقديم ، فيكون إعرابه مبتدأ لا خبراً ؛ فعود الضمير على المتأخر لفظاً لا رتبةً جائز بل شائع في كلام العرب ، مثل قولك :

(خاف ربَّه عُمرُ) ، ومنه قول الشاعر :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

ب ـ وتعريفه تنوين العوض عن اسم بأنه (اللاحق لكلٍّ عوضاً عما تُضاف إليه) ؛ فهو بقوله : (اللاحق لكل) أخرج التنوين اللاحق لـ(بعض) و(أي) من أن يكون عوضاً عن الاسم .

2 ـ عدم الوفاء أحياناً بما وعد به ؛ فهو مثلاً في شرحه قول ابن مالك :

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ....

قال : "وهذا الذي ذكره المصنِّف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، والمسألة خلافية ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال" ، ولم نره تكلم عن هذه المسألة في الباب الذي أشار إليه .

3 ـ وقوعه أحياناً في تناقض ، فهو قد يقرر شيئاً ثم ينقضه ، وذلك كقوله في باب المعرب والمبني من الأفعال : "والمبني من الأفعال ضربان : أحدهما : ما اتفق على بنائه ، وهو : الماضي ، وهو مبني على الفتح ، نحو : (ضرب) و(انطلق) ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن" .

ثم نراه يقول بعد ذلك بقليل : "وعُلِم مما مثلنا به : أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل" .

4 ـ الركاكة أحياناً في الأسلوب ، فمثلاً في شرحه ترتيب المبتدأ والخبر ، قال : "وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين ، وفيه نظر ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع ـ من البصريين والكوفيين ـ على الجواز : (في داره زيد) ، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث ، نعم ، منع الكوفيون التقديم في مثل : (زيد قائم)

و(زيد قام أبوه) و(زيد أبوه منطلق) ..." .

فأنت تراه هنا عندما نقل قول بعضهم أن الكوفيين يمنعون تقدم الخبر، رده بقوله فيه نظر ، وعلل رده هذا بأن بعض النحاة ادّعى الإجماع في هذه المسألة بين نحاة المذهبين على جوازه ، وقال : (فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح)، ثم عقّب قائلاً : (نعم منع الكوفيون التقديم هكذا قال بعضهم) ، كأنه متردد فيما نقله ، ولذلك قال : (وفيه بحث) ، ورجع قائلاً : (نعم منع الكوفيون التقديم مثل : (زيد قائم) و(زيد قام أبوه) و(زيد أبوه منطلق) . فهو هنا - رحمه الله - اضطرب في الشرح اضطراباً بيّناً ، لتحيره في النقول التي بين يديه ؛ فلم يتضح مراده ، ولا تبين غرضه .

5 - عدم مراعاة المصطلحات المرعية في علم أصول النحو ، فمثلاً مصطلح (الواجب) معناه : منع ما عداه ، كقولهم عن الفاعل : واجب الرفع ، وعن المفعول به : واجب النصب ، وعن المضاف إليه : واجب الجر ، والشارح العلاّمة - رحمه الله تعالى - يستعمل هذا المصطلح أحياناً فيما يعني به أنه وغيره جائز على السواء ، مثال ذلك قوله في اجتماع الاسم واللقب إذا لم يكونا مفردين : "إن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين ، نحو : (عبدالله أنف الناقة) ، أو مركّباً ومفرداً ، مثل : (عبدالله كرز) و(سعد أنف الناقة) وجب الإتباع ، فتتبع الثاني الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب" .

وأحياناً يستعمل هذا المصطلح نفسه فيما يعني به أنه الكثير الشائع في كلام العرب ، وهذا المراد يوافقه مصطلح (الأوْلى) و(الحسن) ، وعكسه : (خلاف الأولى) ، مثال ذلك قوله في الترتيب بين اللقب والاسم : " وأشار بقوله : (وأخّرن ذا ... إلخ) إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، كـ:(زيد

أنف الناقة)، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : (أنف الناقة زيد) إلاّ قليلاً" .

6 ـ اختيار القول الأضعف الذي تعارضه قواعد الإعراب المشهورة السالمة من المعارض، وهذا يربك الطالب ويحيّره ، ويحجمه عن الفهم ويبعده ، مثال ذلك قوله في تعدد الخبر إذا كان الخبران أحدهما مفرداً والآخر جملة : "ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ، جوزوا كون ﴿ تَسْعَى ﴾ خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً" .

فقوله عن جملة ﴿ تسعى ﴾ : (في محل نصب حال) مخالف للقاعدة الإعرابية المشهورة ، وهي : (الجمل بعد النكرات المحضة صفات) ، ولاشكّ أن ﴿ حَيَّة ﴾ نكرة محضة ، ولذلك تجد من الطلاب من كان لبيباً يكرر قراءة هذا النص لمحاولة فهمه ؛ لظنه ربما قَرَأَه خطأً .

7 ـ التمثيل بأمثلة غريبة ليس لها نظير في كلام العرب ، كتمثيله لامتناع حذف الضمير المتصل من الصلة إذا كان منصوباً بفعل ناقص بـ: (جاء الذي كانه زيد) ، فليس في كلام العرب تقدم الخبر الذي هو ضمير متصل على الاسم في باب كان وأخواتها .

8 ـ عدم استيفاء المسألة ، وذلك كحديثه عن الضمير الرابط المقدر في باب المبتدأ والخبر، فهو لم يبين متى يجوز حذفه قياساً وسماعاً .

9 ـ الوقوع فيما يراه هو نفسه لحناً ، وذلك كتقديره لمذهب الأخفش في عدم إعمال (لات) في حالة وجود مرفوع بعدها بقوله : (لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم) ، فذكر الجار والمجرور ومتعلقهما ، وهذا لا يجوز ؛ إذ إن المتعلق به واجب الحذف ، وقد أظهره ، وقد قال ابن عقيل نفسه في الرد على مذهب ابن السراج في أن شبه

الجملة تأتي خبراً : "والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف" .

10 ـ تلفيق مذهب من مذهبين ، فيظن القارئ أن ثمة خطأً ؛ لعلمه أن في المسألة مذهبين منفصلين ، وقد رآهما ممزوجين ، وهذا المأخذ وإن كان لا يلتفت إليه لجواز أن يركّب العالم من مذهبين مذهباً ثالثاً لنفسه إلاّ أن ذلك ينبغي أن يكون مشروطاً بشرط ، وهو : ألاّ يؤدي ذلك إلى وجود تناقض ، وإلاّ فلا ، وهذا ما قد كان مع شارحنا في باب (التعجب) ، عندما جعل إعراب صيغة (أفعل به) أفعل: فعل أمر ومعناه التعجب ، وهذا مذهب الفراء ، وفاعله المجرور بالباء الزائدة، وهذا مذهب سيبويه ، وسيبويه لا يرى (أفعل) فعل أمر ، والفراء لا يرى الضمير المجرور في محل رفع فاعل .

11 ـ عدم تحقيق المسألة كما في : جمع المركّب جمعاً مذكراً سالماً .

12 ـ ترك أحكام كثيرة تتعلق ببعض الأبواب ، مثل تركه الحديث عن مجيء خبر (كان) جملة طلبية .

13 ـ ادعاء الإجماع في مسألة لا إجماع فيها ، مثل ادعاؤه الإجماع بين النحاة في وجوب تقدم خبر المبتدأ إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة .

14 ـ إقراره ابن مالك في أشياء هي ليست بصحيحه على التفصيل ، كما في مسألة إعراب الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) إعراب الممنوع من الصرف عند بني تميم، ومسألة الاستثناء المنقطع عندهم أيضاً ، والعامل في التوابع .

15 ـ إهمال بعض الشروط في المسألة وهي ضرورية فيها ، كما في مسألة وقوع الجملة حالاً .

16 ـ أحياناً يوهم شرحه أن المسألة محل اتفاق وإجماع بين النحاة والأمر ليس كذلك ، والأمثلة عديدة ، منها : مسألة مجيء (حتى) حرف جر ، وكون (رُبَّ) حرفاً.

17 ـ أحياناً ينقل عن الكوفيين قولاً يفيد لدى القارئ أن الكوفيين كلهم يقولون به ، والواقع أن في المسألة عندهم اختلافاً ، مثل مسألة زيادة (من) ، وإفادة الواو الترتيب .

18 ـ أحياناً يحتاج شرحه للبسط والإيضاح ، كما في مسألة زيادة اللام قياساً وشذوذاً.

19 ـ أحياناً يقع في شرك ما يوهمه متن من الألفية ، مثل شرحه (الجهات) بقوله : (وهي : أمامك ، وخلفك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، وشمالك ، وعل) ؛ فيمينك لا تعامل معاملة (غير) .

20 ـ ينسب إلى الكوفيين مذهباً هو ليس لهم ، كما فعل في مسألة عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور من دون إعادة الخافض .

21 ـ إطلاق الحكم في المسألة ، وكان ينبغي التقييد والإيضاح ، كما فعل ـ رحمه الله تعالى ـ في مسألة اشتغال العامل عن المعمول فيما إذا ولى الفعل أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

22 ـ إغفال مسائل يحتملها متن الألفية ، مثل مسألة توكيد حرف الجواب بحرف آخر بمعناه ، وهي مسألة يحتملها قول الناظم :

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلاَ ... بِـهِ جَـوَابٌ كَنَـعَـمْ وَكَبَـلَـى

رغم أنه في أحيان قليلة يشرح مسائل لم تأت على ذكرها ، مثل حديثه عن (لولا) في حروف الجر .

23 ـ الحكم على بعض أساليب القرآن الكريم بالقلة ، وهو حكم ينافي القول بفصاحته، ذلك لأن الفصاحة ـ كما تعلم ـ هي الموافقة للمقاييس النحوية ، ومن أين الحكم بالقلة أو الكثرة وما وصل إلينا مما قالت العرب إلاّ قُلُّهُ .

24 ـ القصور أحياناً في فهم مراد الألفية ، مثال ذلك أن ابن مالك حين عرّف الخبر بقوله :

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ　　　كَـ(اللهُ بَرٌّ ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)

تعقّبه ابن عقيل بقوله : "عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكّمل للفائدة ، ويَرِد عليه الفاعل ، نحو : (قام زيد) ؛ فإنه يصدق على (زيد) أنه الجزء المتم الفائدة" ، وهو تعقب ليس بمحله ؛ ذلك لأن ابن مالك استغنى عن قوله مع المبتدأ بضربه المثالين : (الله برٌّ) ، و(الأيادي شاهدة) ، وهو صنيع لم ينكره ابن عقيل حين استعمله الناظم في تعريف الكلام عندما قال :

* كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ *

وقد قال ابن عقيل حينها : "ولا يتركب الكلام إلاّ من اسمين ، نحو : (زيد قائم)، أو فعل واسم ، كـ: (قام زيد) ، وكقول المصنف : (استقم) ؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : (استقم أنت) ، فاستغني بالمثال عن أن يقول : (فائدة يحسن السكوت عليها) ، فكأنه قال : (الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم" .

25 ـ التساهل في الشرح وعدم التحوّط في التعبير ، مثال ذلك قوله : "إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام ، فيقابل أولها بالفاء، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام" ، فلم يتحوّط لما بها قلب ، مثل :(جاه)، و(ناء) ، و(أيس) .

26 ـ مسايرة الناظم في الخطأ المتفق على خطئه ، وذلك كمسايرته إياه في قوله :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي　　　وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

إذ قال : "التصريف : عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة ، وزيادة وصحة ، وإعلال ، وشبه ذلك .

ولا يتعلق إلاّ بالأسماء المتمكّنة والأفعال ، فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها" .

فقوله : (لا يتعلق إلاّ بالأسماء المتمكّنة والأفعال) يفيد أن الأفعال كلها قابلة للتصريف ، وليس كذلك ؛ فالقابل منها لذلك : الأفعال المتصرِّفة لا الجامدة .

هذا إن انجررنا وراء ابن عقيل في شرح البيت ، أما إن استقللنا بفهمنا عنه ؛ فإننا نرى ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ قد خانه عقله أو زلَّ قلمه في شرح هذا البيت ، ذلك لأن مراد ابن مالك من قوله : (وشبهه) الفعل الجامد ، والاسم المبني ، فالفعل الجامد يشبه الحرف من حيث عدم التصرف ، والاسم المبني يشبه الحرف من حيث الأوجه الأربعة التي سيأتي ذكرها عند الحديث عن سبب بناء الأسماء .

27 ـ القصور في الشرح أحياناً ، ما يؤدي إلى منع مسألة هي جائزة ، مثال ذلك قوله في شرح :

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ   كَـ:(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ)

"فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : (مررتُ بالذي غضبتَ عليـه) ، فلا يجوز حذف (عليه) ، وكذلك : (مررت بالذي مررت به على زيد) ، فلا يجوز حذف (به) منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً ، نحو : (مررتُ بالذي فرحتُ به) فلا يجوز حذف به" .

فمحصّل كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ :

أ ـ أن الحرفين إذا اختلفا منع الحذف ، سواء تعين المحذوف أم لم يتعين ، وليس كذلك ، بل إذا تعين جاز الحذف ؛ لعدم اللَّبس ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ ، أي : تأمرنا به ، ومنه قوله :

فقلت له : لا ، والذي حج حاتم   أخونك عهداً إني غير خوان

أي : حج حاتم إليه .

ب ـ أن العاملين إذا اختلفا لم يجز الحذف ، وليس كذلك إذا تعين ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ، أي : بما تؤمر به .

بل إن مذهب سيبويه والأخفش جواز حذف الجار والمجرور ـ وإن لم يتعيّنا ـ إذا استطالت الصلة .

28 ـ أن عرضه للمسألة أحياناً يكون غير مرتب ، وكأنه ـ رحمه الله ـ قد اخترمته المنية قبل التبييض ، أو أنه أثناء كتابته شرحه كان ينقل من كتب عديدة ، ودليل ذلك مثلاً مسألة النيابة عن الفاعل في باب (ظن) وباب (أعلم) .

29 ـ ادعاؤه الاختلاف في مسألة لا اختلاف فيها ، مثال ذلك ادعاؤه أن الفرّاء يقول باسمية (نعم) و(بئس) ، والصحيح أنه كما الكسائي يوافق البصريين في القول بفعليتهما ؛ فالمسألة ـ إذاً ـ محل اتفاق بين المذهبين .

30 ـ ومما يؤخذ على الشارح الفاضل أيضاً أنه أحياناً يشرح البيت اللاحق مع سابقه ، ما يجعل الطالب أو القارئ يظن للوهلة الأولى أن بيتاً قد سقط أثناء الطبع ، وذلك كشرحه في باب الاستثناء قول الناظم :

وَلِـ(سِوَى):(سُوَى)(سَوَاء) اجْعَلاَ   عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلاَ

مع البيت الذي سبقه .

- 3 -

لأجل هذه المؤاخذات رأيت وضع تعليقٍ على (شرح ابن عقيل)، وشرحٍ لما قد يحتاج لإيضاح من مسائله ؛ خدمةً له وإفادةً للقارئ، لاسيما أن (شرح ابن عقيل) هو الشرح الذي اعتمدته جامعة قاريونس منهجاً دراسياً في مادتي النحو والصرف لأبنائها الطلاب بقسم اللغة العربية وقسم الدراسات الإسلامية ، إسوةً بغيرها من الجامعات العريقة .

ولو أنَّ هذه المؤاخذات لم تكن تمثل عائقاً أمام الطلبة الذين لا يرضون من الغنيمة بالإياب لما احتجت إلى تسويد أوراقي وإنفاق الوقت في كتابة تعليقاتي وتقييدها .

وهي مؤاخذات لم أرَ المحقق العلاّمة الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ـ رحمه الله تعالى ـ قد أشار إلى أغلبها ، أو نبّه عليها ، فضلاً عن أن النسخ التي خرجت بتحقيقه بها كثير من الأخطاء الطباعية التي منها ما يعود إلى الضبط الخاطئ ، ومنها ما يعود إلى خلط الصفحات بعضها ببعض ، ومنها ما يعود إلى حذف بضعة أسطر ، وقد رأيتُ ـ أثناء طباعة هذا التعليق ـ نسخة حديثة ، طبع سنة 2004ف ، من نشر دار الطلائع فتصفحتها في عجالة من أمري ، فوجدتها هي الأخرى لا تخلو من أخطاء طباعية عديدة ذات بال ، رغم حرص القائمين عليها ـ فيما ظهر لي ـ على أن تكون مبرأةً من الأخطاء التي وقعت فيها سابقاتها ، ويمكن تصنيف أخطائها كالآتي :

1 ـ الوقوع في اللحن ومخالفة أسلوب العرب ، مثال ذلك ما جاء في الصفحة 15 من الجزء الأول في السطر الثالث : (هل زيدٌ قام ؟) ، والصواب : (هل زيد قائم؟) كما في سائر النسخ والطبعات ؛ لأن (هل) لا تدخل على الاسم إذا أُخبِر عنه بفعل ، ولذلك فإن قول النحاة : إن (هل) حرف غير مختص ليس على الإطلاق.

2 ـ سقوط كلمة وأحياناً كلمات ، مثل ما جاء في الصفحة 19 من الجزء الأول ، في السطر الأول : (وسنذكر ذلك في باب الأفعال) ، والصواب : (وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال) ؛ كما في سائر الطبعات ، وهذا السقط قد يكون مضراً كإسقاط حرف النفي ، وذلك قد وقع على سبيل المثال في الصفحة 126 من الجزء الثاني في السطر الرابع من أسفل : (وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه يجوز ...) والصواب : (أنه لا يجوز ...) . هذان مثالان لسقوط كلمة ، أما مثال سقوط سطر أو أكثر ما جاء في الصفحة 8 من الجزء الثالث في السطر الثالث : (والذي روي من جرّ رُبَّ المضمر ، نحو كها) . وفي الصفحة 38 من الجزء الثالث بعد السطر السابع حذف قول الشارح : (ثم أقحم قوله : "ورجل" بين المضاف ـ وهو : يد ـ والمضاف إليه ـ الذي هو : من قالها ـ فصار : قطع الله يد ورجل من قالها) .

3 ـ وضع علامة التهميش في غير موضعها في المتن ، مثال ذلك ما جاء في الصفحة 29 في السطر الخامس ؛ إذ وُضِعت عند قول الشارح : (وخرج بقولنا) ، وكان ينبغي وضعها عند قوله : (لفظ دال على اثنين) في السطر الرابع .

4 ـ الضبط الخاطئ المفضي إلى سوء فهم الشرح ، مثال ذلك ما جاء في الصفحة 61 في السطر الثالث ، في ضبطه قول الشارح : (إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة) بنصب (الفعل) ونعته ، ورفع (أداة) ، والصواب العكس ؛ لأن هذه الجملة شرح لقول ابن مالك :

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

5 ـ طباعة الآيات الكريمة على قراءة عاصم من رواية حفص أَذْهَبَ أحياناً الفائدة من الاحتجاج ببعض القراءات في بعض المسائل ، مثال ذلك احتجاج ابن عقيل في

باب (ظن وأخواتها) بقراءة : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ على مجيء (ظن) بمعنى (اتهم) ، وهي فائدة فُوِّتت عندما طُبِعت الآية الكريمة على القراءة السالفة :﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ، فتجد كثيراً من طلبة العلم ومن لا علم راسخاً له بالقراءات يتساءل عن سبب ذكر هذه الآية .

6 ـ الخطأ في كتابة الأشعار ، فالبيت المدور مثلاً يُجعَل غير مدور ، مثال ذلك قول الشاعر رقم (143) :

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهـلي فكـلهمو يعذل

فهو قد طُبِـع على النحو الآتي :

يلومونني في اشتراء النخيل أهـلي فـكــلهـم يـعـذل

7 ـ السهو في طباعة الأمثلة الموضحة للقاعدة ما يؤدي إلى إرباك القارئ وتحيره في فهم المسألة ، مثال ذلك ما جاء في الصفحة 38 من الجزء الثالث في السطر السادس : (ومذهب سيبويه أن الأصل : "قطع الله يد مَنْ قالها ورجل من قالها" فحذف ما أضيف إليه "رجل" فصار : قطع الله يد ورجل من قالها) ، والصواب أن يقال في المثال : فصار "قطع الله يد من قالها ورجل " .

- 4 -

وقد كان عملي في شرح مسائله والتعليق عليها :

أ ـ أنه إذا كانت المسألة لم تُستَوْفَ من الشرح والإيضاح ، أو كان بها عزو خاطئ ، أو عبارة تقصر عن المقصود ، أو جنوح عن مراد الألفية ، وغير ذلك من الأمور التي تستدعي شرحاً وتعليقاً ، قمتُ بما يرفع الغموض ، ويكشف اللبس ، ويبين المقصود ، مستعيناً بجملة من الكتب التي لا غنى عنها في الاستعانة بها ، مثل : (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ،

و(الجنى الداني في حروف المعاني) للحسن بن قاسم المرادي ، و(شرح الكافية) للرضي الأستراباذي ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري ، و(الانتصار لسيبويه على المبرّد) لأحمد بن ولاّد ، وغيرها من الكتب ذات النفع .

ب ـ ولم أشأ وضع إعراب لشواهده ؛ لأن هذا عمل أفردتُ له كتاباً أسميته : (التطبيقات اللغوية على شواهد شروح الألفية) .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ويفيد به ، وأن يجعله مدّخراً عنده ليوم تشخص فيه الأبصار ، ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

كتبه

"الشريف الحسني"

أبو الحسين ، نوري حسن حامد المسلاتي

أستاذ الدراسات الإسلامية واللغوية

بجامعة قاريونس : كلية الآداب والعلوم ـ إجدابيا

الجمعة : 23/النوار/2007ف

6/صفر/1428هـ

* * *
* *
*

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ[1]: أَحْمَدُ رَبِّي[2] اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

---

(1) ـ هو : أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النحوي ، ولد سنة (600 هـ) وتوفي سنة (672 هـ) ، أحد أيمة العربية الكبار ، كان ديِّناً خَيِّراً ، قرأ القراءات ، وقد قيل فيه : لو لم يكن له إلاَّ (تسهيل الفوائد) لكفاه ، قال أثير الدين أبو حيان فيه : مازلت أفحص وأتعب عن مَنْ قرأ عليه ابنُ مالك ؟ فما وجدت إلى أن جرى ذكر ذلك بحضور تلميذه ابن الربيع سليمان بن أبي حرب الفارقي ، فقال : كان الشيخ يقول : أنا قرأت العربية على ثابت بن محمد بن حَيَّان الكلاعي . ويقال : إنه حضر مجلس أبي علي الشلوبين .

صنّف العديد من المصنفات غطت شهرتها شهرة ما عداها من الكتب الموضوعة في بابها ، ولاسيما ألفيته (الخلاصة) التي استخرجها من كافيته لابنه المعروف بالأسد لما وجده غير حاذق بالنحو والصرف ، ومن مصنفاته : (التسهيل) ، و(الشافية الكافية) ، وقد شرحهما ، و(شواهد التوضيح) ، وغيرها .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (130/1) ، وفوات الوفيات ، (227/2) .

(2) ـ ابتدأ ألفيته بحمد الله تعالى تأسياً بالقرآن الكريم ، فأول سورة فيه ـ وهي الفاتحة ـ افتتحت بالحمد ، ولقول النبي ﷺ فيما رواه أبو داود وابن ماجه واللفظ له عن أبي هريرة مرفوعاً: (كل أمر ذي بال لا يُبْدأ فيه بحمد الله أقطع) ، وفي رواية لابن ماجه : (بالحمد لله فهو أقطع) ، ولفظ أبي داود : (كل كلام لا يُبدأ فيه بالحمد فهو أجذم) ، ودرجة هذا الحديث : حسن بمجموع طرقه ، حسنه السيوطي تبعاً لابن صلاح ، يُنظر : (فيض القدير : 13/5) ، وحسنه أيضاً العجلوني في (كشف الخفاء : 119/2) .

والحمد من أفعال العباد التي ينبغي أن يتوجه بها إلى الله سبحانه وتعالى وحده ؛ فلا يشاركه فيه أحد من خلقه ، ولذلك قال النحاة في اللام التي في قوله تعالى : ﴿ الحمد لله﴾ أنها للاستحقاق ، أي : المستحق للحمد ، هو : الله ، فلا تقول لمن أسدى إليك معروفاً : (الحمد لك) ، أو (أحمدك) ، بل تقول : (أشكرك) ، أو (الشكر لك) .

مُصَلِّيـاً عَـلَى النَّبِـيِّ الْمُصْطَفَـى وَآلِـهِ الْـمُسْتَـكْـمِلِيـنَ الشَّرَفَـا

وَأَسْتَـعِيـنُ اللهَ فِـي أَلْـفِـيَّـهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَا مَحْوِيَّـهْ

تُـقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَـفْـظٍ مُوجَـزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَـيْـرِ سُخْـطِ فَائِقَـةً أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مُـعْـطِ[1]

وَهْوَ بِسَبْـقٍ حَـائِـزٌ تَـفْضِيـلاَ مُسْتَـوْجِـبٌ ثَـنَائِـيَ الْجَـمِيـلاَ

وَاللهُ يَـقْـضِـي بِهِبَـاتٍ وَافِـرَهْ لِـي وَلَـهُ فِـي دَرَجَـاتِ الآخِـرَهْ

❋ ❋ ❋

(الكلام وما يتألف منه)

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَـ(اسْتَقِمْ) وَاسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُـمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

وَاحِـدُهُ كَلِمَـةٌ وَالْقَوْلُ عَـمْ وَكِـلْمَـةٌ بِهَـا كَلاَمٌ قَدْ يُـؤَمْ

الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن (اللفظ المفيد فائدة يَحْسنُ

---

(1) ـ ابن معطٍ : هو : أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبدالنور الزواوي ، نسبته إلى زواوة ، وهي قبيلة بربرية تسكن الجزائر بظاهر بجاية مدينة العلم والعلماء بشمال أفريقية ، تفقه على مذهب أبي حنيفة خلافاً لغالب المغاربة ، ولد ـ رحمه الله تعالى ـ سنة (564هـ)، وتوفي سنة (628 هـ) ، أخذ النحو عن الجزولي ، حتى صار إماماً به ، وله فيه ألفية كانت سمعتها قد بلغت الآفاق ، وقد تولى تدريس العربية فترة بمصر ودمشق .

له من الكتب : (العقود والقوانين في النحو) ، و(شرح الجمل في النحو) ، و(شرح أبيات سيبويه) نظم ، ونظم القراءات السبع ، و(كتاب الصحاح) للجوهري في اللغة ولم يكمل ، ونَظَمَ كتاب (الجمهرة) لابن دريد في اللغة ، ونَظَمَ كتاباً في العَرُوض ، وله كتاب (المثلث) .

تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (344/2) .

السكوتُ عليها) ، فاللفظُ[1] : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ، ويشمل المهمل كـ(ديز) ، والمستعمل[2] كـ(عمرو) ، ومفيد : أخرج المهمل، و(فائدة يحسنُ السكوت عليها) أخرج الكلمة ، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر و لم يحسن السكوت عليه ـ نحو : إنْ قامَ زيدٌ.

ولا يتركب الكلام إلاّ من اسمين ، نحو (زيد قائم) ، أو من فعل واسم كـ(قامَ زيدٌ) ، وكقول المصنف : (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم أنت ، فاستغنى بالمثال عن أن يقول (فائدة يحسن السكوت عليها) ، فكأنه قال : (الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم) .

وإنما قال المصنف : (كلامنا) لِيُعْلَمَ أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ، لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً

---

(1) ـ اللفظ ، هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف ، سواء دلَّ على معنى أم لم يدل ، فإن دلَّ فهو المستعمل ، مثل : (زيد) ، وإن لم يدل فهو المهمل ، مثل : (ديز) ؛ لأنه لا معنى له في المعجم . والصوت ، هو : آلة اللفظ ، فإذا ما قُطِعَ وأُلِّفَ كان اللفظ الذي هو اللغة المنطوقة ، قال الجاحظ في البيان والتبيين (84/1) : " الصوت هو آلة اللفظ ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركة اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلاّ بظهور الصوت ، ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتقطيع والتأليف ".

(2) ـ اللفظ المستعمل على ضربين : طلبي ، وهو ما أفاد طلباً ، مثل قولك : (تعال انظر) ، أو خبري ، وهو : ما احتمل الصدق والكذب ، مثل قولك : (زيد قائم) ، و(قام زيد)، ومعرفة هذا يفيدك في باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن مذهب الكوفيين في مجيء الخبر جملة طلبية .

السكوتُ عليها) ، فاللفظُ[1] : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ، ويشمل المهمل كـ(ديز) ، والمستعمل[2] كـ(عمرو) ، ومفيد : أخرج المهمل، و(فائدة يحسنُ السكوت عليها) أخرج الكلمة ، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر و لم يحسن السكوت عليه ـ نحو : إنْ قامَ زيدٌ.

ولا يتركب الكلام إلاَّ من اسمين ، نحو (زيد قائم) ، أو من فعل واسم كـ(قامَ زيدٌ) ، وكقول المصنف : (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر ، والتقدير : استقم أنت ، فاستغنى بالمثال عن أن يقول (فائدة يحسن السكوت عليها) ، فكأنه قال : (الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم) .

وإنما قال المصنف : (كلامنا) لِيُعْلَمَ أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ، لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً

---

(1) ـ اللفظ ، هو : الصوت المشتمل على بعض الحروف ، سواء دلَّ على معنى أم لم يدل ، فإن دلَّ فهو المستعمل ، مثل : (زيد) ، وإن لم يدل فهو المهمل ، مثل : (ديز) ؛ لأنه لا معنى له في المعجم . والصوت ، هو : آلة اللفظ ، فإذا ما قُطِعَ وأُلِّفَ كان اللفظ الذي هو اللغة المنطوقة ، قال الجاحظ في البيان والتبيين (84/1) : " الصوت هو آلة اللفظ ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركة اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلاَّ بظهور الصوت ، ولا تكون الحروف كلاماً إلاَّ بالتقطيع والتأليف ".

(2) ـ اللفظ المستعمل على ضربين : طلبي ، وهو ما أفاد طلباً ، مثل قولك : (تعال انظر) ، أو خبري ، وهو : ما احتمل الصدق والكذب ، مثل قولك : (زيد قائم) ، و(قام زيد)، ومعرفة هذا يفيدك في باب المبتدأ والخبر عند الحديث عن مذهب الكوفيين في مجيء الخبر جملة طلبية .

كان أو غير مفيد[1] .

والكلمُ : اسم جنس[2] ، واحده كلمة ، وهي : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف[3]؛ لأنها إنْ دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي

---

(1) ـ في كلامه هذا ـ رحمه الله تعالى ـ ردٌّ على من يرى أن الكلام في اللغة : منه ما هو نفسي ومنه ما هو لفظي ، وأن الأصل في الكلام كونه نفسياً ، واستدلّ على ذلك ببيت شعر لا أراه إلاّ مصنوعاً ، وهو :

إِنَّ الْكَلاَمَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاً

فالمعاني التي في النفس لا تكون كلاماً إلاّ إذا ترجمت ألفاظاً ؛ ألاّ ترى أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الكلام في الصلاة بما لا يصلحها يُفسدها ، وأجمعوا على أن حديث النفس لا يفسدها ، فكان إجماعهم هذا حجة قاطعة على أن حديث النفس ليس بكلام ، فلا يسع أحداً القول بخلافه ، لاسيما إذا علمت أن أول من قسَّم الكلام هذه القسمة هم المعطلة من معتزلة وغيرهم .

(2) ـ ينقسم اسم الجنس قسمين ، هما : اسم جنس جمعي ، وهو : ما فُرّق بينه وبين مفرده بالتاء المربوطة ، مثل : (بقر) ، و(شجر) ، و(نخل) ، فإن مفرد هذه الكلمات : (بقرة) ، و(شجرة) ، و(نخلة) ، واسم جنس إفرادي ، وهو : ما صدق لفظه على القليل والكثير، مثل : (ماء) ، و(هواء) ، و(عسل) .

(3) ـ ومن أدلة تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام : أن الكلمة إذا قبلت الإخبار بها وعنها فهي الاسم ، مثل : (زيد هنا) ، و(قام زيد) ، فكلمة (هنا) وهي : اسم ، تقبل الإخبار بها ، و(زيد) في المثالين قبلت الإخبار عنها ، وإن قبلت الكلمة الإخبار بها لا الإخبار عنها فهي الفعل ، ففي (قام زيد) أخبرنا بـ(قام) عن (زيد) ، وكذا الحال في (زيد قام)، ولا يمكن أن يقال : (قَامَ رَحَلَ) ، وإن لم تقبل الكلمة الإخبار بها ولا الإخبار عنها في الحرف ، مثل (في) ، فلا يمكن أن نقول : (قام في) ، ولا (زيد في) .

الاسم[1]، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها - بل في غيرها - فهي الحرف[2].

والكلم : ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيدٌ.

---

(1) - هذا التعريف للاسم غير جامع ؛ ذلك لأنه إن عَدَدْنا المشتقات العاملة عمل الفعل أسماء ، فإن هذا الحد للاسم يخرجها من الاسمية ؛ ألا ترى أنها تقترن بزمان : إما الماضي ، مثل : (أنا ضاربُ زيدٍ أمس) ، وإما الحال ، مثل : (أنا ضاربٌ زيداً الآن) ، وإما المستقبل ، مثل : (أنا ضاربٌ زيداً غداً) ، ولذلك عندما حطّ القاضي أبو يوسف من شأن النحو وأخذ يسخر منه بحضرة الخليفة هارون الرشيد وكان عنده الكسائي ، تصدى له الكسائي قائلاً : إذا جاءك رجلان ، وقال أحدهما : (أنا قاتلُ غلامِك) ، وقال الآخر : (أنا قاتلٌ غلامَك) ، فأيهما تأخذ ؟ قال : آخذهما معاً . فقال الرشيد : أخطأت ، وكان له علم بالنحو ، فاستحيا ، وقال : كيف ؟ فقال الرشيد : القاتل الذي قال : (أنا قاتلُ غلامِكَ) بالإضافة ، وأما الذي قال : (أنا قاتلٌ غلامَكَ) بالتنوين ، فإنما هو يتوعد ، قال تعالى : ﴿ولا تقولنَّ لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً إلاّ أن يشاء الله ﴾ .
وعلى هذا فإني أرى أن يُعَرَّفَ الاسم بقولنا : (ما دلَّ على معنى في نفسه وقَبِلَ أحد علاماته) ، دون وضع قيد عدم الاقتران بزمن ، أو نحدث للكلمة قسماً رابعاً ، ونسميه : (ذا الشبهين) ؛ لأنه من جهة الحد ينطبق عليه حد الفعل ، ومن جهة قبوله العلامات يقبل علامات الاسم لا الفعل ، ونحده بقولنا : (ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمن وقبل إحدى علامات الاسم) ، ويُلحق بالمشتقات أسماء الأفعال .

(2) - قد يستخلص من هذا الكلام في حد الحرف أنه : (ما دلَّ على معنى في غيره) ، وهذا التعريف للحرف ليس بصحيح ؛ ألاّ ترى أنَ هناك أسماء تدل على معنى في غيرها ، كأسماء الشرط والاستفهام والموصول ، ولذلك ينبغي أن يقال في حد الحرف : هو ما لا يدل إلاّ على معنى في غيره .

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[1]، فقولنا (الموضوع لمعنى) أخرج المهمل كـ(ديز) ، وقولنا (مفرد)[2] أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن القول يَعُمُّ الجميعَ ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعمالُه في المفرد[3] .

ثم ذكر المصنف : أن الكلمة قد يقصد بها الكلام[4]، كقولهم في (لا إله إلاّ

---

(1) ـ الحد الذي هو التعريف ، هو : ما يقتضي تصوره امتيازه عن غيره ، وهو على نوعين ، هما: حدٌّ تامٌّ ، وهو : ما كان بالجنس القريب وفصل ، كتعريفك الإنسان بقولك : (الحيوان الناطق) ، فقولك (الحيوان) : جنس قريب ، بخلاف ما إذا قلت : (المخلوق الناطق)، وهو مما يُعاب به على الحدود ، فإذا تقرر ذلك فاعلم أنَّ قول ابن عقيل في تعريف الكلمة وفي تعريف اللفظ يُعَدُّ حَدّاً ناقصاً ؛ لأنه ذكر فيهما قوله : (اللفظ) ، وهو جنس بعيد ، وكان من الأفضل أن يذكر الجنس القريب ، وهو : (القول) ؛ لأن (اللفظ) يشمل المهمل والمستعمل ، أما (القول) فلا يصدق إلاّ على المستعمل .

(2) ـ المفرد ، هو : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، مثل : (زيد) فإن أجزاءه الثلاثة ، وهي الزاي والياء والدال ، لا يدل أحدها وحده على جزء من معنى (زيد) ، فخرجنا بقولنا : (جزؤه) ما لا جزء له ، مثل : (كاف) الجر ، و(لامه) ، وعلى هذا فالحروف أو الضمائر التي من حرف بناء واحد لا تعد مفرداً ، ودخل في قولنا : (على جزء معناه) ما سمي به الأعلام من المركبات ، مثل : (عبد الله) ، و(محمد أمين) ، و(جاد المولى) .

(3) ـ وإلى هذا أذهب ؛ لأن معنى (القول) في الاصطلاح : (اللفظ المفيد) ، وهذا الحد يصدق على المفرد لا على الكلام والكلم ، هذا إن كان يعني الجانب الاصطلاحي ، أما إن كان يعني الجانب اللغوي فالقول ما قال ابن مالك .

(4) ـ يشير بذلك إلى معنى الكلمة في اللغة لا في الاصطلاح ، فالكلمة في لسان العرب تطلق ويُراد بها الجملة المفيدة أو الجُمَل ، من ذلك قوله تعالى:﴿ حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة هو قائلها﴾، وقال ﷺ : =

الله) : (كلمة الإخلاص) .

وقد يجتمع الكلامُ والكلِمُ في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .

فمثال اجتماعهما : (قد قام زيد) فإنه كلام ؛ لإفادته معنىً يحسنُ السكوتُ عليه ، وكلمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفراد الكَلِم : (إِنْ قامَ زيدٌ) .

ومثال انفراد الكلام : (زيدٌ قائـمٌ) .

❋ ❋ ❋

(علامات الاسم)

بِالْجَرِّ وَالتَّـنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَـلْ

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علامات الاسم .

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرف والإضافة والتبعية ، نحو : مررتُ بغلام زيدٍ الفاضلِ ، فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية ، وهو أشملُ من قول غيره : (بحرف الجـر) ؛ لأن هذا لا يتناول الجرَّ بالإضافة، ولا الجرَّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام : تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربة ، كزيدٍ ، ورجلٍ ، إلاَّ جمع المؤنث السالم ، نحو : مسلمات ، وإلا نحو : جوارٍ، وغواشٍ ، وسيأتي حكمهما . وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين

= (خير كلمة قالها الشعراء قول لبيد :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِـلُ)

ومنها قولهم : قال الخطيب كلمة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب .

معرفتها ونكرتها[1]، نحو : مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخرَ. وتنوين المقابلة[2] ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : مسلماتٍ، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ(مسلمينَ) . وتنوين العِوَض ، وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق (إذ) عِوَضاً عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ ، أي : حين إذ بلغتِ الروحُ الحلقومَ ، فحذف (بلغت الروح الحلقوم) وأُتي بالتنوين عوضاً عنه ، وقسم يكون عِوَضاً عن اسم ، وهو اللاحق لـ(كل)[3]،

---

(1) ـ هذا التعريف لتنوين التنكير ليس جامعاً ؛ لأن الممنوع من الصرف ـ وهو (معرب) ـ إذا نُكِّرَ نُوِّنَ ، ويُسمى تنوينه : تنوين تنكير ؛ إذ ما كان ممنوعاً من الصرف للعلمية وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِفَ لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منعه من الصرف ، وذلك مثل : (فاطمة) ، و(أحمد) ، و(غطفان)، و(عمر).

(2) ـ سُمي هذا التنوين بالمقابلة في أعرف أقوال النحاة ؛ لأنه في جمع المؤنث يقابل النون في جمع المذكر السالم ، ومن النحاة من يجعله تنوين تمكين ، وهذا ليس بصحيح ؛ إذ لو كان كذلك لما ثبت في قوله تعالى : ﴿ مِنْ عرفاتٍ ﴾، ولا هو بتنوين تنكير ؛ لأنه إنْ كان كذلك لما ثبت في الأعلام ، ولا هو بتنوين عوض ، فإن لم يكن التنوين في (عرفات) ونحوها تمكيناً ولا تنكيراً ولا عوضاً لم يبقَ إلاّ أن يكون في جمع المؤنث مقابلاً للنون في جمع المذكر، ويمكن أن يستأنس لذلك بأن الجر في الجمعين تابع للنصب ، والنون في الجمع المذكر قائم مقام التنوين في المفرد ، فهو علامة تمام الاسم فقط وكذلك النون .

(3) ـ ظاهر كلامه يدل على أن التنوين الذي هو عوض عن كلمة مختص بـ(كل) فقط، وليس ذلك كذلك ، فهو غير مختص بـ(كل) ، فهو يدخل أيضاً على (بعض) كما في قول الشاعر : دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى ... فَأَدَّتْ بَعْضاً وَمَطَلَتْ بَعْضَا

والتقدير : فأدت بعض الدين ومطلت بعض الدين ، ويدخل على (أي) ، كما في قوله تعالى : ﴿ ولله الأسماء الحسنى فأيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ ، والتقدير : فأي اسم تدعو .

عوضاً عما تضاف إليه ، نحو : (كلٌّ قائمٌ) ، أي : كلُّ إنسانٍ قائمٌ ، فحذف (إنسان) وأُتي بالتنوين عوضاً عنه ، وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ(جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ) ونحوهما رفعاً وجراً ، ، نحو : هؤلاء جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ ، فحُذفت الياء وأُتي بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوين الترنم[1]، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة كقوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَ(الْعِتَابَنْ) وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - لَقَدْ (أَصَابَنْ)

فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ (قَدِنْ)

والتنوين الغالي[2] - وأثبته الأخفش[3] - وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ،

---

(1) - ظاهر كلام سيبويه في هذا التنوين أنه ما هو إلاّ نون تتبع الآخر عوضاً عن الْمَدَّة ، وعلى هذا فهو عنده ليس بتنوين .

(2) - سبب تسمية هذا التنوين بهذا الاسم أن الشاعر يكون قد غالى بإثباته ، ولذلك أنكره الزجاج والسيرافي ، وقالا : إن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك لا يلحقها التنوين ؛ لأنه ينكسر بذلك ، وخرجا بيت رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

على أنه : وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ إِن

بزيادة (إِن) ، وقد ضعفت همزتها لانحفاز الشاعر في الإنشاد ، فحصل للسماع تصحيف سماعي فظن أنَّه نَوَّنَ ، وقد صحح هذا التخريج ابن مالك ؛ لأن فيه تخليصاً من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن .

وقد زعم بعض النحاة أن تنوين الغالي ضرب من تنوين الترنم، واختار هذا القول ابن يعيش

(3) - هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من بلخ وسكن البصرة ، قرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلياً ، أدَّب ولدي الكسائي واتّصل به ، ويقال : إن الكسائي قرأ عليه كتاب سيبويه سرّاً ، وكان الأخفش هذا =

كقوله :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي (الْمُخْتَرِقْنْ)

وظاهر كلام المصنف أنَّ التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك[1] ، بل الذي يختص به الاسمُ إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعِوَض[2] ، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف .

ومن خواص الاسم النداء[3] ، نحو : يا زيد ، والألف

= أبرع أصحاب سيبويه ، وله مصنفات عديدة ، منها : (معاني القرآن) ، و(الأوسط) ، توفي سنة : (215 هـ) ، وقيل سنة : (207 هـ) ، وقيل غير ذلك .
تُنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ، ص50 ، وبغية الوعاة (590/1) .

(1) ـ ما اعترض به ابن عقيل على ابن مالك ليس بشيء ؛ لأن تسمية ما يلحق الفعل والحرف تنويناً هو من قبيل المجاز ، فهذا الذي يسمونه تنوين ترنم أو تنوين الغالي حكمه عكس حكم التنوين ؛ إذ إن التنوين لا يثبت وقفاً ووصلاً ، وهذا يثبت .

(2) ـ هكذا ذكر الشارح العلامة ابن عقيل ، أن للتنوين المختص بالاسم أربعة أنواع ، وعَدَّدَهَا، فأغفل ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر تنوين الضرورة ، وهو التنوين الداخل على ما لا يستحق التنوين لكونه ممنوعاً من الصرف أو لكونه منادى ، وذلك وارد في قول الشاعر :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

فنون المنادى (مطر) ، رغم أنه مفرد علم ، فهو مبني ، والمبني لا ينوّن ، ووارد في قوله تعالى : ﴿ إنَّا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ﴾ ، و: ﴿ لا تَذَرُنَّ وداً ولاَ سُوَاعاً وَلاَ يَغُوثَ ويَعُوقاً ونَسْراً ﴾، فنون (سلاسلاً) وهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها على نحو وزن منتهى الجموع :(فعالل) ، ونون (يعوقاً) وهو اسم أعجمي غير ثلاثي ساكن الوسط.

(3) ـ من خصائص الأسماء أنها تقبل النداء ، فالأفعال والحروف لا تقبل النداء ، وأما قوله تعالى على قراءة الكسائي : ﴿ ألا يا اسجدوا لله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾ وقول رسول الله ﷺ : (يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ، وقول الشاعر : =

واللام[1] ، نحو : الرجل، والإسناد إليه ، نحو : زيدٌ قائمٌ .

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بـالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه ، أي : الإخبار عنه[2] .

= يَا أَرْغَمَ اللهِ أَنْفـاً أَنْتَ حَامِـلُـهُ   يَا ذَا الْخَنَا وَمَقَالَ الزُّورِ والْخَطَلِ

فظاهر هذه النصوص دخول حرف النداء على غير الاسم ، والحق أن الأمر ليس كذلك ، لأحد وجهين :

الأول : أن تكون الياء هنا حرف تنبيه لا حرف نداء ، كقول الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْـوَامِ كُـلِّـهِـمِ   وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

فلو كانت هذه الياء للنداء لانتصب الاسم الذي بعدها لأنه مضاف ، ولا يقال : إن الحرف لا يدخل على مثله في المعنى ؛ لأننا نقول : إن ذلك جائز .

الثاني : أن تكون الياء هذه حرف نداء ، والمنادى محذوف يقدر حسب السياق : يا قوم ، يا هذا .

(1) ـ مـن خصائـص الأسمـاء أيضـاً قبولهـا التعريـف بـ(أل) عدا الظروف غير المتصرفة فإنها لا تقبلها، وأما قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّـرْضَى حُكُومَتُـهُ   وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وقول الشاعر :

مَـنْ لاَ يَـزَالُ شَـاكِراً عَلَـى الْمَـعَـهْ   فَـهْـوَ حَـرٍ بِـعِيـشَـةٍ ذَاتِ سَعَـهْ

وقول الآخر :

يَقُولُ الْخَنَا ، وَأَبْغَضُ الْعَجَمِ نَاطِقاً   إِلَـى رَبِّـنَا صَوْتُ الْحِمَـارِ الْيُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَـافِقَـائِـهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَـةِ الْيَـتَـقَـصَّـعُ

فـ(أل) هنا ليست حرف التعريف ، وإنما هي اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو أنها بقيـة (الذي) .

(2) ـ لا يتميز الاسم بهذه العلامات الخمسة فقط ، بل هناك علامات عديدة أخرى يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف ، وإنما ذكر ابن مالك هذه العلامات الخمسة وتبعه عليها الشارح العلاّمة لاشتهارها ، وإلاّ فهناك علامات أخرى للاسم ، من تلك العلامات :

1 ـ التصغير ، فمن خصائص الأسماء أنها تأتي مصغرة ، ولذلك حينما ذهب الكوفيون ـ حاشا الكسائي ـ إلى اسمية صيغة التعجب تمسكوا بقول الشاعر : =

واستعمل المصنف (أل) مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين ـ وهو الخليل[1] ـ واستعمل المصنف (مُسند) مكان (الإسناد له) .

= يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانـاً شَدَنَّ لَنَـا مِنْ هَؤُلَيَّـائِكُنَّ الضَّالُ والسَّمَرُ

وقد رُدَّ استشهادهم هذا بأن التصغير وإن كان حَقّاً من خصائص الأسماء إلاّ أنه هنا ليس كذلك من وجهين ، الأول : أن صيغة التعجب (ما أفعله) و(أفعل به) تشبه اسم التفضيل في الوزن ، ولذلك حملت صيغة التعجب على صيغة التفضيل في اللفظ ، فيكون تصغير صيغة التعجب خاص بها لهذه العلة ، فلا يقاس عليها فعل آخر ، لانتفاء العلة . الآخر : أن التصغير في (أميلح) راجع إلى المفعول به المتعجب منه ، أي : هُنَّ مُلَيِّحَات.

2 ـ التثنية والجمع ، فالفعل لا يثنى ولا يجمع على لغة جمهور العرب ، بخلاف لغة (أكلوني البراغيث) فعلى لغتهم يجوز ذلك ، فتقول : (ذَاكَرَا الولدان) ، و(ذهبوا الأولاد) ، وأما قوله تعالى : ﴿ ألقيا في جنهم كل كفار عنيد ﴾ ، وقوله : ﴿ رب ارجعون﴾، وقول الحجاج : " يا حرسيّ اضربا عنقه " ، فليس بجمع ولا تثنية في شيء ؛ لأن الجمع ، هو : ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى ، والمثنى ، هو : ضم مفرد إلى مثله غيره في المعنى ، وقوله تعالى ﴿ ألقيا ﴾، و﴿ ارجعون ﴾، وقول الحجاج : " اضربا " بمعنى التكرير ، والتكرير ، هو : ضم شيء إلى مثله في اللفظ والمعنى .

3 ـ النسب ، فمن خصائص الاسم أنه تلحقه ياء النسب فتنسب إليه بخلاف الفعل ، فتقول في (مكة) : مكي ، وفي (مسلاّتة) : مسلاّتي ، ولا تفعل ذلك مع الفعل .

(1) ـ هو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي ، وُلِد سنة : (100 هـ) ، وتوفي سنة : (170 هـ) ، كان من أزهد الناس ، يقتات من بستان ورثه عن أبيه ، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يحج سنةً ويغزو سنة ، وظل هذا دأبه إلى أن مات، وهو يُنسب إلى (فراهيد) بطن من الأزد ، وهو أول من اخترع علم العَروض والقوافي . وله مصنفات عديدة ، منها : كتاب (العين) لم يكمله فأكمله تلميذه : النضر ابن شميل ، وقد شكك بعض العلماء والباحثين في صحة نسبة ما كتب إليه .

تُنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ، ص38 ، وإنباه الرواة ، (341/1) .

(علامات الفعل)

بِـ(تَا) فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَ(يَا) افْعَلِي وَ(نُونِ) أَقْـبِـلَـنَّ فِـعْلٌ يَـنْجَـلِـي

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (فَعَلْتُ) والمراد بها تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم ، نحو : فعلتُ ، والمفتوحة للمخاطب ، نحو : تباركتَ ، والمكسورة للمخاطبة ، نحو : فعلتِ .

ويمتاز أيضاً بتاء (أَتَتْ) ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة[1] ، نحو : نِعْمَتْ، وبِئْسَتْ ، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمةٌ ، ورأيت مسلمةً ، ومررت بمسلمةٍ ، ومن اللاحقة للحرف ، نحو : لاتَ ، ورُبَّتَ ، وثُمَّتَ[2] ، وأما تسكينها مع (رُبَّ) و(ثُمَّ) فقليل، نحو : رُبَّتْ ، وثُمَّتْ .

ويمتاز أيضاً بياء (افعلي) والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو : اضربـي ، والفعل المضارع ، نحو : تضربينَ ، ولا تلحق الماضي .

وإنما قال المصنف : (يا افعلي) ، ولم يقل (ياء الضمير) لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو : أكرمني ، وفي الاسم نحو: غلامي ، وفي الحرف نحو : إنِّي ، بخلاف يا (افعلي) فإن المراد بها ياء الفاعلة ـ على ما تقدَّم ـ وهي لا تكون إلاَّ في الفعل .

---

(1) ـ هي حرف يلحق الفعل الماضي للدلالة على تأنيث فاعله ، وهي تلحق الفعل إما وجوباً ، مثل : (هند ذهبت) ، و(الشمس طلعت) ، و(قالت هند) ، وإما جوازاً ، مثل : (طلعت الشمس) ، و(جاءتني هند) .

(2) ـ ذكر ابن عقيل ثلاثة أحرف تلحقها تاء التأنيث ، وبقي عليه ذكر الحرف الرابع ، وهو : (لعلَّتَ) .

ومما يميز الفعلَ نونُ (أَقْبِلَنَّ) والمرادُ بها نونُ التوكيد : خفيفةً كانت، أو ثقيلةً، فالخفيفة نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ، والثقيلة نحو قوله تعالى : ﴿لَنُخرِجنَّكَ يَا شُعَيْبُ ﴾ .

فمعنى البيت : ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ونون التوكيد[1] .

❋ ❋ ❋

(علامة الحرف والأفعال)

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَـ(هَلْ) و(فِي) وَ(لَمْ)   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَـ(يَشَمْ)

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِـ(التَّا) مِزْ ، وسِمْ   بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علامات الأسماء، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مثَّلَ بـ(هل وفي و لم) منبهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص ، وغير مختص ، فأشار بـ(هل) إلى غير المختص[2]، وهو الذي يدخل على

---

(1) ـ ذكر أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بأربع علامات ، وليس هذا بحَصْرٍ لعلامات الفعل، فعلامات الفعل أكثر من أربعة ، منها :

1 ـ قد ، وهي تدخل على الفعل الماضي ، فتفيد التحقيق ، مثل : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾، وعلى الفعل المضارع فتفيد التقليل أو التكثير بحسب السياق ، فمثال إفادتها التكثير : (قد ينجح المجد) ، ومثال إفادتها التقليل : (قد ينجح الكسول) .

2 ـ السين وسوف ، وهما حرفان يفيدان التوكيد والتسويف ، أما السين فتفيد في القريب، مثل : (سأذهب لعمرو) ، وأمَّا سوف فتفيد في البعيد ، مثل :(سوف أذهب)، وقد يحل أحدهما محل الآخر لغرض بلاغي من تخويف أو بث اطمئنان ، مثل : ﴿سيصلى ناراً ذات لهب ﴾ ، و﴿ سنؤتيه أجراً عظيماً ﴾ ، وذلك يوم القيامة .

(2) ـ الحق أن (هل) باستقراء كلام العرب مختصة بالفعل متى ما اجتمع بالاسم؛ ألا ترى أنهم لم يولوها الاسم إذا كان مخبراً عنه بالفعل ؛ فلم يقولوا : (هل زيد جاء ؟) ، ولو كانت (هل) غير مختصة على الإطلاق لجاز دخولها على الاسم والحالة هذه ، فتأمل وافهم .

الأسماء والأفعال ، نحو : هل زيدٌ قائمٌ ، وهل قامَ زيدٌ، وأشار بـ(في) و(لم) إلى المختص، وهو قسمان : مختص بالأسماء كـ(في)، نحو : زيد في الدار ، ومختص بالأفعال كـ(لَم) ، نحو : لم يقم زيد .

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى : ماضٍ ومضارع وأمرٍ[1] ، فجعل علامة المضارع صحة دخول (لم) عليه ، كقولك في (يَشَمُّ) : لَمْ يَشَمْ ، وفي (يضربُ): لم يضربْ ، وإليه أشار بقوله : فعل مضارع يلي لم كيشم.

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : (وماضي الأفعال بالتَّا مِزْ) أي : مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتاء ، والمراد بها (تاء) الفاعل ، و(تاء) التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلاَّ على ماضي اللفظ ، نحو : تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ ، وبِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ .

ثم ذكر في بقية البيت : أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد[2] ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو : اضْرِبَنْ ، واخْرُجَنَّ .

فإن دلّت الكلمة على الأمر و لم تقبل نونَ التوكيد فهي اسم فعلٍ ، وإلى ذلك

---

(1) ـ دليل هذه القسمة للفعل قول الله تعالى : ﴿ يعلم ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك وما كان ربك نسياً ﴾ ، فقوله تعالى : ﴿ ما بين أيدينا ﴾ معناه : ما أسلفنا من عمل ، وقوله تعالى : ﴿ وما خلفنا ﴾ معناه : ما نستقبل من عمل ، ومعنى قوله : ﴿ وما بين ذلك ﴾ : ما نحن ملتبسين به في الوقت الحاضر ، ومنه قول الشاعر زهير :

وأعلمُ ما في اليوم والأمس قبلـه ولكنني عن علـم ما في غـد عـمِ

(2) ـ هذا ما رآه ابن مالك وتبعه عليه الشارح العلامة ، ورأى ابن هشام أن علامته : قبول (ياء) المتكلم ؛ وفائدة هذا الاختلاف ترجع إلى تحديد نوع الكلمات ، أهي : فعل أمر ، أم اسم فعل أمر ، مثال : (تعال) ؛ فهي على رأي بن مالك : اسم فعل أمر ؛ لأنها لا تقبل نون التوكيد ، وعلى رأي ابن هشام : فعل أمر ؛ لأنها تقبل (ياء) المخاطبة .

أشار بقوله :

(علامة اسم فعل الأمر)

وَالأَمْرُ إنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَـلْ فِيهِ هُوَ : اسْمٌ ، نَحْوُ:(صَهْ) وَ(حَيَّهَلْ)

فـ(صَهْ) و(حَيَّهَلْ) : اسمان وإن دلاًّ على الأمر ، لعدم قبولهما نونَ التوكيد، فلا تقول : صَهَنَّ ، ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت (صه) بمعنى : اسكت ، وحَيَّهل بمعنى : أقبل ؛ فالفارق بينهما : قبولُ نون التوكيد وعَدَمُه ، نحو : اسْكُتَنَّ وأَقْبِلَنَّ ، ولا يجوز ذلك في (صه وحيَّهل)[1] .

* * *

المعرب والمبنـــي

(المبني من الأسماء)

وَالاِسْـمُ مِنْـهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْنِي لِـشَبَـهٍ مِنَ الْحُـرُوفِ مُدْنِـي

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثاني المبني ، وهو : ما أشبَهَ الحروف ، وهو المعنيُّ بقوله : (لِشَبَه من الحروف مُدْني) ، أي : لشبه مُقرَّبٍ من الحروف ، فعِلَة البناء منحصرة عند المصنف

---

(1) ـ ذكر ابن مالك اسم فعل الأمر و لم يذكر اسم الفعل الماضي ولا اسم الفعل المضارع ، وكذلك فعل الشارح ، ولا بأس من أن نذكرهما باختصار ؛ فالحديث سيأتي عليهما مفصلاً في أوانه ، أما اسم فعل الماضي ، فهو : ما دلَّ على حدث وقع في الزمن الماضي ، ولا يقبل (تاء) الفاعل ولا (تاء) التأنيث ، مثل : (هيهات) ، و(شتان) . واسم الفعل المضارع ، هو : ما دلَّ على حدث يقع في الزمن الحاضر ، ولا يقبل دخول (لم) عليه ، مثل : (أف) ، و(زه) ، و(آه) .

ـ رحمه الله تعالى ـ في شبه الحرف[1] ، ثم نوَّعَ المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين

(1) ـ هذا هو المشهور من مذهب النحويين في سبب بناء الاسم ، ويذهب ابن الحاجب في كافيته إلى أن علة البناء منحصرة في أحد شيئين هما : مشابهة الحرف أو وقوعه غير مركب ، ويُقْصَد بوقوعه غير مركب الأسماءُ المعددة ، مثل : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأسماء الحروف ، مثل : ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وعبارة ابن الحاجب في حد المبني ، هي : "المبني: ما ناسب مبني الأصل ، أو وقع غير مركب "، ولاشكَّ أن مبني الأصل ، هو : الحرف ، ومحصل مذهب ابن الحاجب وشرحه ، هو : أن المبني نوعان : مبني لعلة عدم وجود موجب الإعراب الذي هو التركيب ، ومبني لمشابهته الحرف وإن وجد موجب الإعراب الذي هو التركيب ، ويتحصل من مذهبه أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة عندما تركب لتناوب المعاني عليها من الفاعلية والمفعولية والإضافة .

وإذا تقرر عندك ذلك ، فاعلم أن قول محمد محيي الدين عبدالحميد : " وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب : أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ..." غير محقق ولا دقيق .

ويبقى إشكال يرد على مَنْ جَعَل علة البناء منحصرة في شبه الحرف : في باب نداء العلم المفرد والنكرة المقصودة ، وفي باب اسم (لا) النافية للجنس ، فشبه الحرف فيهما منتفية، ومع ذلك ترى تلك الأسماء مبنية ، ولعلّ ذلك ما حذا ببعض النحويين إلى تعريف المبني بقوله : " ما لا تتغير حركة آخره بتغير موقعه في الجملة ، أي : بتغير العوامل الداخلة عليه" وهذا التعريف وإنْ أُخِذَ عليه أن معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني، ولا يستقيم أن يجعل تعقل ماهية المبني فرعاً على معرفة انتفاء الاختلاف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الدور إلاَّ أنه إن عرف الاختلاف الصحيح باستقرائه في كلام العرب الموثوق به جاز حينئذ تعريف المبني بذلك التعريف ، وتعريف المعرب بأنه : " ما اختلفت حركة آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه".

بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي[1] ، حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الحرف أو ما تضمن معناه ، وقد نصَّ سيبويه[2] ـ رحمه الله ـ على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ، وممن ذكره ابن أبي الربيـع[3] .

* * *

(1) ـ هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي ، أبو علي ، عالم بالعربية وإمامها في زمانه ، قرأ النحو على الزجاج ثم نافره ؛ لاختلاف عقيدتهما ، وقرأ عَلَى ابن السراج وأخذ عنه كتاب سيبويه ، وبرع في النحو وانتهت إليه رئاسته ، وصحب عضد الدولة فعظمه وأحسن إليه ، ولحق بسيف الدولة فأكرمه ، أخذ عنه النحو ابن جني وهو أجل تلاميذه ، له مصنفات كثيرة منها : (التذكرة) ، و(الحجة) ، و(الإغفال) ، و(الإيضاح والتكملة) ، و(الإيضاح الشعري) وغيرها ، توفي سنة : (377 هـ) .
تُنظر ترجمته في : إنباه الرواة ، (273/1) ، وبغية الوعاة ، (496/1) .

(2) ـ هو : عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ، كان يُكنى أبا بشر ، ويلقب سيبويه ، وهو بالفارسية : رائحة التفاح ، أخذ النحو عن الخليل ولازمه ، وعن عيسى بن عمر ويونس وغيرهم ، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش وغيره . قال محمد بن جعفر ابن هارون التميمي فيه : كان سيبويه أول أمره يصحب الفقهاء وأهل الحديث ، وكان يستملي على حَمَّاد بن سلمة فلحن في حرف ، فعاتبه حماد ، فأنف من ذلك ولازم الخليل، توفي سنة : (180 هـ) ، وقيل سنة : (179 هـ) .
تُنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ، ص48 ، وإنباه الرواة ، (346/2) ، وبغية الوعاة ، (229/2) .

(3) ـ هو : عبدالله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع التميمي القرشي الأموي العثماني ، من ولد عمرو بن عثمان الإشبيلي ، المقرئ الفقيه النحوي ، أخذ النحو عن أبي علي الشلوبين ، من مصنفاته : (شرح الإيضاح) للفارسي ، و(شرح الجمل) للزجاجي ، وُلِد سنة :(590 هـ)، وتُوفي سنة (668 هـ).
تُنظر ترجمته في : إشارة التعيين ، ص174 ، وبغية الوعاة ، (125/2) .

(سبب بناء الاسم)

كَـ(الشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ) فِي اسْمَيْ:(جِئْتَنَا) وَ(الْمَعْنَوِيِّ) في : (مَتَى) ، وفي : (هُنَا)
وَكَـ : (نِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ) وَكَـ : (افْتِقَارٍ أُصِّلاَ)

ذكر في هذين البيتين وجوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

فالأول : شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في (ضربت) ، أو على حرفين كـ(نا) في (أكرمنا) ، وإلى ذلك أشار بقوله: (في اسمي جئتنا) فالتاء في (جئتنا) اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك (نا) اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين .

والثاني : شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود ، فمثالُ الأول (متى) ؛ فإنها مبنية لشبهها الحرفَ في المعنى ، فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو : (متى تقوم ؟) ، وللشرط، نحو: (متى تقم أقم) ، وفي الحالتين هي مشبهة لحرفٍ موجود ، لأنها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط كـ(إنْ) ، ومثالُ الثاني (هُنَا) ؛ فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضع فلم يُوضع ، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني ، فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي (ما) ، وللنهي (لا) ، وللتمني (ليت) ، وللترجي (لعلَّ) ، ونحو ذلك . فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدَّراً[1] .

---

(1) - في أسماء الإشارة معنى ، وهذا المعنى هو : الإشارة ؛ لأنها معنى من المعاني ، وكان ينبغي لهذا المعنى أن يوضع له حرف يدل عليه كسائر المعاني ، غير أن العرب لم تضع له حرفاً ، وعلى هذا بنيت أسماء لشبهها في المعنى حرفاً غير موجود ، هذا ما قاله جمهور النحاة وقرره ابن عقيل ، وذهب بعض النحاة إلى أن سبب بناء أسماء الإشارة احتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وعلى هذا تكون أسماء الإشارة قد بنيت لافتقارها إلى غيرها لرفع الإبهام عنها ، كما الحرف يفتقر إلى غيره ليدل على معناه .

والثالث : شبههُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : دراكِ زيداً ، فدراك : مبني ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيره ، كما أن الحرف كذلك .

واحترز بقوله : (بلا تأثر) عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو : ضرباً زيداً ، فإنه ناب مناب (اضربْ) وليس بمبني ، لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (دراكِ) فإنه وإن كان نائباً عن (أدرك) فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف : أن المصدر الموضوع موضعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة منابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل فأُعرب ؛ لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية[1] .

---

(1) ـ اختلف العلماء في أسماء الأفعال : ألها محل من الإعراب أم لا ؟ ، فذهب سيبويه إلى أنها مرفوعة المحل على أنها مبتدأ له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر ، كما في قولك :(هل قائم زيد)، وعلى هذا المذهب يكون إعراب قولك : (هيهاتَ العقيق) : هيهات : اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، والعقيق : فاعل هيهات سدَّ مسدَّ الخبر ، وردَّ هذا المذهب الرضي لأجل أن هناك فارقاً بين المبتدأ الوصف واسم الفعل ، وهذا الفارق يمنع من قياس اسم الفاعل على المبتدأ الوصف ، وهذا الفارق هو : أن المبتدأ الوصف به معنى الاسم وإن شابه الفعل ، بخلاف اسم الفعل فلا معنى للاسمية فيه .

وذهب المازني إلى أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ، أي : على المفعولية المطلقة ، وهذا الرأي كسابقه لم يرجحه ابن مالك؛ لأن أسماء الأفعال لو كانت كذلك =

وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال[1] .

والرابع : شبهُ الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : (وكافتقار أصِّلا)، وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو (الذي) فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة[2] .

❋ ❋ ❋

(سبب إعراب الاسم)

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كـ(أَرْضٍ) وَ(سُمَا)

يريد أن المعرب خِلافُ المبني ، وقد تقدَّم أن المبني ما أشبهَ الحرف ، فالمعرب ما لم يُشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح ، وهو : ما ليس آخره حرف علّة كأرضٍ ، وإلى معتل ، وهو : ما آخره حرف علّة كسُماً ، وسُماً : لغة في الاسم ، وفيه ست لغات : (اسم) بضم الهمزة وكسرها ، و(سم) بضم السين وكسرها ، و(سما) بضم السين وكسرها أيضاً .

= لكانت أفعالها العاملة فيها النصب مقدرة قبلها . والمذهب الثالث ، وهو المذهب الذي رجحه ابن مالك واختاره في ألفيته ، هو : أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وعليه فهي مبنية لشبهها في أنها تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها .

(1) ـ لم يفِ ابن عقيل ـ رحمه الله ـ بما وَعَدَ به هنا في باب أسماء الأفعال .

(2) ـ وبقي أن يستدرك عليه بـ: اسم (لا) النافية للجنس ، والمنادى المفرد العلم ، والمنادى النكرة المقصودة ، والأعداد المركبة التي هي أحد عشر ، واثنا عشر ، وثلاث عشر ... وتسع عشر ، والاسم المؤنث الذي على وزن (فَعَال) ، وأسماء الأصوات .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن ـ وهو المنصرف ـ كزيد وعمرو ، وإلى متمكن غير أمكن ـ وهو غير المنصرف ـ نحو : أحمد ومساجد ومصابيح ، فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن[1].

* * *

(المبني والمعرب من الأفعال)

وَفِعْـلُ أَمْـرٍ وَمُـضِـيٍّ بُنِـيَا ... وَأَعْـرَبُـوا مُضَارِعاً إِنْ عَـرِيَـا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِـنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَـ: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومذهبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء ، فرعٌ في الأفعال[2] ،

---

(1) ـ المتمكن أمكن ، هو : الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولم يشبه المضارع فيمنع من الصرف ، فأنت تعلم أن الممنوع من الصرف : لا تكون علامة جره الكسرة ولا ينوّن ، وأنت تعلم أن المضارع لا يجر ولا ينون ؛ لأنهما من خصائص الأسماء ، والمتمكن غير أمكن ، هو : الاسم الممنوع من الصرف لمشابهته المضارع ، فهو بذلك غير متمكن في الاسمية ، أما المتمكن أمكن فشديد التمكن فيها .

(2) ـ سبق أن عرفت أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب ، وهذا لا ينازع فيه كوفي ولا بصري، وإنما كان الاختلاف في باب المبني من الأسماء طلباً لعلة البناء ، أما في باب الأفعال فقد اختلف المذهبان في الأصل فيها ، فذهب الكوفيون إلى أن الأصل في المضارع والأمر الإعراب، أما المضارع فسبب إعرابه عندهم على الأصل تناوُبُ المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فَيُحتّاج إلى إعرابه؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعاً لتعيُّنه ، فمثلاً إذا قلت :(لا تضرب زيداً) برفع المضارع ، كان ذلك بيان للحرف قبله، فتعرف أنه حرف نفي لا حرف نهي ، وإذا قلت :(لا تضربْ زيداً) يتبين لك بجزم =

فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح ، ونقل ضياءُ الدين بن العِلْج[1] في البسيط : أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرعٌ في الأسماء .

والمبني من الأفعال ضربان :

أحدهما : ما اتُّفِقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبني على الفتح نحو : ضربَ وانطلقَ ، ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم ، أو ضمير رفعٍ متحرك فيسكن .

والثاني : ما اختُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني ، وهو فعل الأمر نحو : اضربْ، وهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلاَّ إذا لم تتصل به نونُ التوكيد أو نونُ الإناث ، فمثال نون التوكيد المباشرة : هل تضرِبَنَّ ، والفعل معها مبني على الفتح ، ولا فرقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة ، فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين ، نحو : هل تضرِبانِّ ، وأصله : هل تضربانِنَّ ، فاجتمعت

= المضارع نوع الحرف أيضاً .

وسبب إعراب الأمر عندهم ، هو أنه قطعة من المضارع المجزوم بلام مقدرة ، حذف منه حرف المضارعة فبقي الحرف بعده ساكناً فَأُتِيَ بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق به ، هذا إن كان الفعل صحيحاً أو كان غير مثال ولا لفيفاً مفروقاً ، فإن كان ليس كذلك لم تحتج إلى همزة الوصل ، وسبب إعراب المضارع عند البصريين مشابهته الاسم من حيث تناوب المعاني عليه ، ولذلك تراهم يقولون في حده : " ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت " ؛ لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين ، أما الماضي فهو مبني عند الجميع باتفاق .

(1) ـ ابن العلج حاله كحال كثير من العلماء المغاربة والأندلسيين الذين لم تذكرهم كتب التراجم، فهذا العالم الجليل لولا أنَّ الشيخ أبا حيان قد ذكره في محيطه في تفسيره قوله تعالى : ﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾ لما عرفنا اسمه وكنيته وموطنه ، وقد قال عنه : الإمام العالم ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن علي الإشبيلي ، يُعرف بابن العلج ، وكان ممن أقام باليمن، وصنّف بها . يُنظر : البحر المحيط ، (8 / 47) .

ثلاثُ نونات ، فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهةَ توالي الأمثال ، فصار : هل تضربانٍّ .

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة ، نحو : هل تضرِبُنَّ يا زيدون ، وهل تضربِنَّ يا هند. وأصل (تضربُنَّ) : تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ، كما سبق ، فصار تضربُونَّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : تضربُنَّ ، وكذلك (تضربِنَّ) أصله : تضربينَنَّ، فَفُعِلَ به ما فُعِل بـ(تضربونَنَّ) .

وهذا هو المراد بقوله : (وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر) ، فَشَرَطَ في إعرابه أن يعرى من ذلك ، ومفهومُه : أنه إذا لم يعرَ منه يكون مبنياً .

فَعُلِمَ أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلاَّ إذا باشرته نون التوكيد، نحو : هل تضربَنَّ يا زيدُ ، فإن لم تباشره أعرب ، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث : الهندات يضربْنَ ، والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون ، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض كتبه : أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1] في شرح الإيضاح .

---

(1) ـ هو : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمرو بن عبدالله ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، تَخَرَّج على ابن الدباج ثم الشلوبين ، وكان كثير المطالعة ، ومن أيمة العربية بالأندلس ، له من المصنفات : (المقرب) ، و(الممتع في التصريف) ، و(مختصر الغرة) وغيرها ، وُلد سنة :(590 هـ)، وتوفي سنة : (669هـ).
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (210/2) .

(علامات البناء)

وَكُــلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِلْبِنَا		وَالأَصْــلُ فِـي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّــنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ		كَـ:(أَيْنَ)،(أَمْسِ)،(حَيْثُ)،والسَّاكِنُ:(كَمْ)

الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو: أخذتُ من الدراهم ، فالتبعيض مُستفاد من لفظ (مِنْ) بدون الإعراب .

والأصل في البناء أن يكون على السكون ، لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحرَّك المبنيُّ إلاّ لسببٍ ، كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كـ(أينَ) و(قامَ) و(إنَّ) ، وقد تكون كسرة ، كـ(أمسِ) و(جيرِ) [1] ، وقد تكون ضمة ، كـ(حيثُ) ، وهو اسم ، و(منذُ) وهو حرف إذا جررت به ، وأما السكون فنحو : (كمْ) و(اضربْ) و(أجلْ).

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف .

❋ ❋ ❋

(علامات الإعراب)

وَالرَّفْـعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْـرَابَا		لاِسْـمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : (لَنْ أَهَابَا)
وَالاسْـمُ قَـدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَـمَا		قَـدْ خُصِّـصَ الْفِـعْلُ بِأَنْ يَنْجَـزِمَـا
فَارْفَـعْ بِضَـمٍّ وَانْـصِبَنْ فَتْحاً وَجُـرْ		كَسْراً، كَـ:(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ)

---

(1) ـ جَيْـرِ، المشهور من مذاهب النحويين أنها : حرف جواب بمعنى (نعم) ، ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى (حَقّاً)، ورجّح ابن مالك القول الأول ؛ لأن كل موضع وقعت فيه (جيْـر) يصلح أن تقع فيه (نعم) لا (حقّاً) .

وَاجْـزِمْ بِتَسْكِيـنٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِـرْ   يَنُوبُ، نَحْوُ :(جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال ، نحو : زيدٌ يقومُ ، وإنَّ زيداً لن يقومَ ، وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو : بزيدٍ ، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو : لم يضربْ .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وماعدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في (أخو) ، والياء عن الكسرة في (بَنِي) من قوله : (جا أخو بني نمر) ، وسيذكر بعد هذا مواضعَ النيابة .

❋ ❋ ❋

(الأسماء الستة)

وَارْفَـعْ بِـ(وَاوٍ) وَانْصِبَنَّ بِـ(الأَلِفْ)   وَاجْرُرْ بِـ(يَاءٍ) مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

شرعَ في بيان ما يُعرَب بالنيابة عمَّا سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة ، وهي : أب ، وأخ ، وحَم ، وهَن ، وفوه ، وذو مال، فهذه تُرفع بالواو، نحو : جاء أبو زيد ، وتُنصب بالألف ، نحو : رأيت أباه ، وتُجر بالياء ، نحو : مررت بأبيه . والمشهور أنها معربة بالحروف[1] ، فالواو نائبة عن الضمة ، والألف

---

(1) ـ اختلف النحاة في الأسماء الستة، أهي : معربة بالحروف، أم بحركات مقدرة على الحروف، أم بغير ذلك ، فذهب سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ؛ فإعرابها كإعراب الاسم المقصور ، فأتبعت حركاتُ ما قبل حروف إعرابها حركاتِ إعرابها ، كما هو الحال في (ابنم) وفي (امرؤ) ، فحذفت الضمة للاستثقال فانقلبت الواو ياءً لتناسب حركة ما قبلها ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقد رُدَّ مذهبه هذا لأنه لا نظير له في كلام العرب مما حذفت لامه ، وقياسها على =

- (ابنم) و(امرؤ) هو قياس مع وجود الفارق ، ومحصل مذهب سيبويه أن هذه الأسماء تعرب إعرابين : تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ، وهذا من حيث الصناعة النحوية ضعيف ؛ لأن الغرض من الإعراب تبيّن المعاني ، وهي تحصل بإعراب واحد . وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضاً ، وهو ضعيف أيضاً لمثل ما ضُعِّفَ له مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن حروف هذه الأسماء مزيدة للإعراب كالحركات، وهذا غير صحيح لأنها لو كانت زائدة لكانت (فوك) و(ذو) اسمين معربين على حرفٍ واحد ، وهذا لا يوجد في كلام العرب . وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات ، وأن الحروف ناشئة عن إشباعها كما في قول الشاعر :

وَإِنَّنِي حَيْثُمَا يُدْنِـي الْهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُوا فَأَنْظُورُ

وقول الآخر :

يَنْبَـاعُ مِنْ ذَفري غَـضُوبٍ جَـسْرَةٍ ... ذَيَّـافَةٍ مِثْـلَ الْفَـنِيـقِ الْمُـكْـرَّمِ

وهو استدلال ضعيف ؛ لأن الإشباع لم يكن في حركة الإعراب ، وإنما في حركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب ، وتضعيف النحاة مذهب المازني هذا بقولهم : إن مثل ذلك لضرورة الشعـر ، هو ردّ محجوج بما ثبت في القرآن الكريم من إشباع للحروف ، وهو ليس بمحل للضرورات ، مثل القراءة المتواترة : ﴿ عليهمو غير المغضوب عليهمو ﴾ إلاّ إن عنوه في حرف الإعراب ، وقال الجرمي : انقلابها هو الإعراب ، وأما هي : فإما لام أو عين ، وهو مذهب ضعيف ؛ لأن محصل مذهبه ليس في الرفع إعراب ظاهر ، وذلك ليس كذلك ؛ لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة . وذهب الفارسي إلى أن (الواو) و(الألف) و(الياء) : حروف إعراب ، وتدل على الإعراب ، فعلى هذا تكون هذه الحروف كالحركات ، وهذا المذهب هو ما أشار إليه ابن عقيل بأنه مشهور .

ملاحظة : قال ابن الحاجب ـ رحمه الله تعالى ـ : إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها ـ يعني : أباك ، أخاك ، حماك، هناك ـ ومن عينها في الباقيتين ـ يعني: فاك ، وذا مال ـ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة؛ فهي بدل، يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو: الإعراب ، كتاء (بنت)، تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، =

نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : (وارفع بواو ... إلى آخر البيت)، والصحيح أنها معربة بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء ، فالرفع بضمة مقدّرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدّرة على الألف ، والجر بكسرة مقدّرة على الياء ، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره[1].

❋ ❋ ❋

(شرط ذو وفم)

مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

أي : من الأسماء التي تُرفع بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُجر بالياء : ذو وفم ، ولكن يشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب ، نحو : جاءني ذو مال ، أي : صاحب مال ، وهو المراد بقوله : (إن صحبةً أبانا) أي : إن أفهم صحبةً ، واحترز بذلك عن (ذو) الطائية ، فإنها لا تُفهِم صحبة ، بل هي بمعنى (الذي) ، فلا تكون مثل (ذي) بمعنى صاحب ، بل تكون مبنيّة، وآخرها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، نحو : جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، ومنه قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِي مِنْ (ذُو) عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

= ولا يبقى (ذو) و(فوك) على حرف ؛ لقيام البدل مقام المبدل منه . ا.هـ. وقد أجاب الرضي معترضاً على عدم جعله دليل الإعراب من أصل الكلمة بقوله : أيُّ محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف ، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما ، أعني : علامة التثنية والجمع ؛ إذ هي من سنخ المثنى والمجموع .

(1) ـ ما اختاره ابن عقيل وصححه هو مذهب سيبويه ، وقد سبق أن عرفت وجه الرد عليه .

وكذلك يُشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه[1] ، نحو : هذا فوه، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه ، وإليه أشار بقوله : (والفم حيث الميم منه بانا) ، أي : انفصلت منه الميم ، أي زالت منه ، فإن لم تَزُل منه أُعرب بالحركات ، نحو : هذا فمٌ ، ورأيت فماً ، ونظرت إلى فمٍ .

* * *

(لغات الأسماء الستة)

(أَبٌ) (أَخٌ) (حَمٌ) كَذَاكَ وَ(هَنُ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن (أباً ، وأخاً ، وحماً) تجري مجرى (ذو ، وفم) اللذين سبق ذكرهما، فتُرفع بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُجر بالياء ، نحو : هذا أبوه وأخوه وحَموها ، ورأيت أباه وأخاه وحَماها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها ، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أُخريين .

وأما (هَنٌ)[2] فالفصيحُ فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة ، نحو : هذا هَنُ زيدٍ ، ورأيت هَنَ زيدٍ ، ومررت بهَنِ زيدٍ، وإليه أشار بقوله : (والنقص في هذا الأخير أحسن) ، أي : النقص[3] في (هن)

---

(1) ـ الواو في (فوك) مبدلة منها الميم في الإفراد ، فلم ترد إلى أصلها إلاّ للإعراب .

(2) ـ الـ(هن) : الشيء المنكر الذي يُستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح ، أو غير ذلك .

(3) ـ النقص مصطلح في الأسماء الستة المراد به : حذف لام الكلمة وإعراب الاسم بالحركات الظاهرة على عين الكلمة .

والإتمام ، المراد به : ذكر لام الكلمة ، وهي : الواو ، مع جعلها الإعراب رفعاً ، وقلبها ألفاً نصباً ، وياءً جراً .

أحسنُ من الإتمام[1] ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو : هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه ، وأنكر الفرَّاء[2] جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : (وفي أبٍ وتاليه يندر ... إلى آخر البيت) إلى اللغتين الباقيتين في (أب) وتاليه - وهما (أخ ، وحَم) - فإحدى اللغتين النقصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أبُهُ وأخُهُ وحَمُها ، ورأيت أبَهُ وأخَهُ وحَمَها ، ومررت بأبِهِ وأخِهِ وحَمِها ، وعليه قوله :

(بِأَبِـهِ) اقْـتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ (أَبَهُ) فَمَا ظَـلَـمْ

وهذه اللغةُ نادرة في (أب) وتاليه ، ولهذا قال : (وفي أب وتاليه يندر) ،

---

(1) - وعلى هذه اللغة نطق رسول الله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده (136/5) :((مَنْ تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بِهَنِ أبيه ولا تكنوا)) فقد وردت لفظة (هن) هنا معربة بالحركات الظاهرة لا بالحروف .

(2) - وقد تبع الفراء على ذلك ابن أبي المكارم والزجاجي ، والفراء هو : يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي ، إمام العربية ، يُكنى أبا زكريا ، ويُلقب بالفراء ؛ لأنه كان يفري الكلام ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ عنه وعليه اعتمد ، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال ، وكان متديناً ورعاً على تيه وعجب وتعظّم ، وكان زائد العصبية على سيبويه ، له من المصنفات : (معاني القرآن) وهو أشهر كتبه ، و(فيما تلحن فيه العامة) ، و(اللغات) ، وغيرها من الكتب ، توفي سنة : (207 هـ) عن سبع وستين سنة ، وهذا يعني أن مولده كان سنة : (140 هـ) .
تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (333/2) .

أي : يندر النقص ، واللغة الأخرى[1] في (أب) وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ،

---

(1) ـ هذه اللغة هي لغة القصر ، وهي : إلزام هذه الأسماء الألف ، وتقدير الحركات الثلاثة : الضمة ، والكسرة ، والفتحة عليها ، وهي لغة بني الحارث وخثعم وزبيد ، وقد تكلّم بهذه اللغة أبو حنيفة في مسألة في الدية ، فقال : لا قود في مثقل ، ولو ضربه بأبا قبيس .

تنبيه :

- في (أب) و(أخ) أربع لغات ، وزادت (أخ) لغة خامسة ، فاللغات الأربعة ، هي :

1 ـ أن يكونا محذوفي اللام مطلقاً أضيفا أم لم يضافا ، وفي هذه الحالة يعربان إعراب الجمع المذكر السالم ، فتقول : (هؤلاء أبون وأخون) ، و(رأيت أبين وأخين) ، و(مررت بأبين وأخين) ، وعلى هذه اللغة قال زياد بن واصل :

فَلَمَّـا تَبَيَّـنَ أَصْوَاتَـنَـا بَـكَيْـنَ وَفَدَّيْـنَـنَـا بِالأَبِيـنَـا

وقال آخر :

وَكَانَ لَنَـا فَزَارَةُ عَـمَّ سُوءٍ وَكُنْتُ لَـهُ كَشَرِّ بَنِي الأَخِينَا

2 ـ أن يكونا مقصودين مطلقاً ، مثل : (عصا) .

3 ـ أن يكونا مشددي العين مطلقاً مع حذف اللام .

4 ـ أن يكونا محذوفي اللام والإعراب على العين مقطوعين وإعرابهما بالحروف مضافين .

واللغة المختصة بـ(أخ) أن تعامل معاملة (دلو) مطلقاً .

- وفي (حم) ست لغات ، ترتيبها كالآتي بناء على الأفصح فالأفصح :

1 ـ إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، ونقصه حالة القطع عنها وإظهار الإعراب على العين . 2 ـ أن يكون كـ(دلو) مطلقاً . 3 ـ أن يكون مقصوراً مطلقاً.

4 ـ أن يكون كـ(يـد) مطلقاً . 5 ـ أن يكون كـ(رشأ) مطلقاً .

- وأما (هن) ففيه ثلاث لغات : أشهرها : النقص مطلقاً ، مثل (يد) ، ثم : الإعراب بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء والنقص في غيرها ، ثم : تشديد نونه مطلقاً ، وليس تسكينها بلغة، أما قول الشاعر :

رحتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَـا فِيهَـا وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْـزَرِ

فضرورة .

- وفي (فم) عشر لغات هي بناء على الأفصح فالأفصح كالآتي : الأولى : إعرابه بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء ، وفتح الميم مع خفة الميم في حال القطع ، وإبدال الواو عند =

ونصباً، وجراً ، نحو : هذا أباه وأخاه وحَمَاها ، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها ، ومررت بأباه وأخاه وحَمَاها ، وعليه قولُ الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وأَبَا (أَبَاهَا) قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدَّرة على الألف كما تُقدَّر في المقصور ، وهذه اللغة أشهرُ من النقص .

وحاصلُ ما ذكره أن في (أب ، وأخ ، وحم) ثلاثَ لُغاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن يحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في (هَن) لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشهر، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

❋ ❋ ❋

(شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف)

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ: أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا كَـ:(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ)

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

أحدها : أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألاَّ تُضاف ، فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ.

الثاني : أن تُضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : هذا أبو زيد وأخوه وحُموه ، فإن أُضيفت إلى ياء المتكلم أُعربت بحركات مقدَّرة ، نحو : هذا أبي، ورأيت أبي ، ومررت بأبي ، ولم تُعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تُعرب به حينئذ .

= الإضافة إلى الياء . الثانية والثالثة والرابعة : تثليث الفاء وحذف اللام مطلقاً مع إبدال الواو ميماً. والخامسة والسادسة والسابعة : (فَمَا) مثلث الفاء مقصوراً مطلقاً . والثامنة والتاسعة : (فمّ) مشدد الميم مطلقاً ، ومضموم الفاء أو مفتوحها . العاشرة: اتباع الفاء الميمَ في الحركات.

الثالث : أن تكون مُكبَّرة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصغَّرة ، فإنها حينئذٍ تُعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أُبَيُّ زيد وذُوَيُّ مالٍ ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومررت بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ .

الرابع : أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثنَّاةً ، فإن كانت مجموعة أُعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباءُ الزيدين ، ورأيت آباءَهم، ومررت بآبائهم ، وإن كانت مُثنَّاة أُعربت إعرابَ المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، نحو : هذان أَبَوَا زيدٍ ، ورأيت أبويه ، ومررتُ بأبويه .

و لم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين، ثم[1] أشار إليهما بقوله : (وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا) ، أي : شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضاف إلى غير ياء المتكلم ، فعلم من هذا أنه لابدّ من إضافتها ، وأنه لابدَّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يُفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله (يُضَفْنَ) راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلاّ مفردة مكبرة ، فكأنه قال : وشرط ذا الإعراب أن يُضاف أبٌ وإخوته المذكورة إلى غير المتكلم .

واعلم أن (ذو) لا تُستعمل إلاّ مضافة ، ولا تُضاف إلى مُضمر[2] ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صِفَة ، نحو : جاءني ذو مال ، فلا يجوز : جاءني ذو قائم .

---

(1) ـ (ثم) هنا : ركيكة ، ولو قال (إذ) أو (قد) لكان أفضل .

(2) ـ إذا كانت (ذو) مفردة فلا خلاف في أنها لا تضاف إلى مفرد ، أما إذا جاءت جمعاً فإنها حينئذ تضاف إليه ، من ذلك قول كعب بن زهير :

صبحنا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

فالجمع يسوغ الإضافة إلى الضمير ، وقد استسيغ هذا في لغتنا المعاصرة ، فتراهم يقولون : (وألهم ذويه جميل الصبر) .

(المثنـــى)

بالألِـفِ ارْفَــعِ الْمُثَنَّى ، وَكِلاَ ... إذَا بِـمُـضْـمَـرٍ مُضَـافـاً وُصِلاَ

كِلْتَـا كَـذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْـنَتَانِ ... كَـابْنَيْـنِ وَابْنَتَيْـنِ يَـجْرِيَانِ

وَتَـخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الألِفْ ... جَـرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَـدْ أُلِفْ

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستةُ ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف[1].

---

(1) ـ سبب إعراب المثنى بالحروف هو أنه وجمع المذكر السالم جلبت علامة الرفع فيهما للدلالة على التثنية والجمع ، ولما أرادوا الإعراب وكانت التثنية والجمع سابقة فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتي رفع فيهما ، والألف والواو من حروف المد الثلاثة ـ التي هي عبارة عن إشباع الحركات الثلاثة : الضمة والفتحة والكسرة ـ فلم يبقَ منها إلاّ الياء ، وبقي لدينا حالتان إعرابيتان ، هما : النصب والجر ، فجعلت الياء علامة فيهما على النصب والجر ، وقد كان من المفترض أن يعرب المثنى والجمع المذكر بالحركات أسوةً بالجمع المؤنث السالم؛ لأن في آخر الجمع المؤنث حرفي زيادة كما فيهما ، لكنهما أعربا الإعراب المذكور للعلة التي أخبرتك .

وقد اختلف النحاة في إعرابهما على مذاهب : فسيبويه يرى أن حروف المد في المثنى والجمع المذكر حروف إعراب ، فاحتمل مذهبه هذا تأويلين : الأول أنهما معربان هذا الإعراب : رفعاً بالألف في المثنى وبالواو في الجمع المذكر ، ونصباً وجراً بالياء فيهما . والآخر : أن الحركات مقدّرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة ، وعلى هذا فالمثنى والجمع المذكر يعربان إعراب الاسم المقصور ، وما يضعف هذا التأويل أن أبا علي الفارسي قال : لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف ؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وإنما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاًّ على المعنى لأن الانقلاب معنى لا لفظ ، فقصد الإعراب اللفظي .ا.هـ. لكن قوله : (وإنما أبدل من الحركة ...) به نظر؛ إذ كما قال الرضي : بأي شيء نعرف أن هذه الحروف كانت =

وحَدُّهُ : لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره[1] ، صالح للتجريد ، وعطف مثلِهِ عليه[2] ، فيدخل في قولنا : (لفظ دال على اثنين) المثنى نحو : الزيدان ، والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : شَفع ، وخرج بقولنا : (بزيادة) نحو : (شَفع) ، وخرج بقولنا : (صالح للتجريد) نحو : اثنان ؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ، فلا تقول : اثْنٌ ، وخرج بقولنا : (وعطف مثله عليه) ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه، كالقمرين ، فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قمر ، ولكن يُعطف عليه مغايره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : (القمرين) .

= في الأصل حروف الإعراب ، ولِمَ لا يجوز - كما اخترنا - أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً ، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً ؛ إذ لا تنافي بينهما .ا.هـ. قلت : وهذا أشبه بالصواب ، وفي المسألة مذاهب أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها ؛ لأنها سبق ذكرها والرد عليها في الأسماء الستة .

(1) - قوله : (بزيادة في آخره) غير مانع ؛ إذ كان ينبغي أن ينص صراحةً على ماهية الزيادة ، فالحدود يحتاط لها من أن يدخل فيها ما ليس منها ، كيلا يتصور دخول ما ليس داخلاً ، وعلى هذا يُعاب في الحدود الألفاظ العامة والمطلقة .

(2) - ظاهر قول ابن عقيل يفيد أمرين هما : الأول : أن الاسم المشترك يجوز تثنيته وإن كانت معانيه مختلفة ، فيجوز أن تقول : (القرءان) للطهر والحيض ، و(العينان) لقرص الشمس وعين الإنسان . وقد اختلف النحاة في جواز ذلك : فذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى الجواز ؛ لأن الاعتبار في اللفظ لا في المعنى ، وذهب ابن الحاجب في شرح كافيته إلى المنع ؛ لأنه لا شاهد في كلامهم على ذلك ، وقد ذهب في شرحه على (المفصل) إلى الجواز شذوذاً. والآخر : أنَّ ما لم يكن صالحاً لعطف مثله عليه ليس مثنى ، وعند غيره يجوز تثنية غير المتفقين في اللفظ ، مثل : (العمرين) ، و(القمرين) ، و(الحسنين) ، وفائدة هذا الاختلاف أن (العمرين) ونحوه عند ابن عقيل ملحق بالمثنى لا مثنى ، وعند غيره من النحاة كالرضي مثنى .

وأشار المصنف بقوله : (بالألف ارفع المثنى وكلا) إلى أن المثنى يُرفع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يصدق عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنف بقوله : (وكِلاَ) ، فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلحق بالمثنى ، فكلا وكلتا[1] واثنان واثنتان[2] مُلحقة بالمثنى[3]؛ لأنها لا يصدق عليها حدُّ المثنى ، لكن لا يُلحق (كلا وكلتا) بالمثنى إلاَ إذا أُضيفا إلى

---

(1) ـ سبب إلحاقهما أنهما تدلان على المثنى ولا مفرد لهما من لفظهما ، والألف بهما ليست زائدة ، بل هي لام الكلمة ، وأما قول الشاعر :

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى زَائِـدَةٌ ... كِلْتَاهُمَا مَقْـرُونَـةٌ بِـوَاحِـدَةِ

وقول الآخر :

كِـلْـتَ كَـفَّـيْـهِ تُـوَالِي دَائِـمـاً ... بِجُيُـوشٍ مِنَ عِـقَـابٍ وَنِـعَـمْ

فالألف حذفت للضرورة بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله : (في كلت) ، وضمها في قوله : (كلت كفيه) ، ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثنى .

(2) ـ سبب إلحاقهما هو أنهما تدلان على المثنى ولا مفرد لهما من لفظهما ، والألف والنون بهما أصيلتان لا زائدتان .

(3) ـ كان ينبغي عليه أن يذكر مستدركاً على ابن مالك من الملحقات أيضاً :

1 ـ (لَبَّى) ، فهي عند سيبويه منصوبة على المصدرية هي وأخواتها : (دَوَالَيْ) و(سَعْدَى) و(حَنَانَيْ) ، وعامل النصب فيها محذوف ، وتثنية هذه الألفاظ المراد به التكثير، فهي على هذا ملحقة ، كقوله تعالى : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ ، أي : كرات، فـ(كرتين) : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾ ، أي : مزدجراً وهو كليل ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بـ(كرتين) التكثير لا اثنين فقط ، وكذلك (لبيك) ، معناه: إقامة بعد إقامة ، فليس المراد الاثنين فقط .

2 ـ مِذروان ، وهما : طرفا الإليتين ؛ إذ لم يستعمل مفرده .

3 ـ ثنايان ، وهما : طرفا الحبل المثني .

مضمر[1] ، نحو : جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتني كلتاهما ، ورأيت كلتيهما ، ومررت بكلتيهما ، فإن أُضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ، نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين ، فلهذا قال المصنف : (وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلاَ) .

ثم بيّن أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين ، فاثنان واثنتان مُلحقان بالمثنى ـ كما تقدَّم ـ وابنان وابنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن الياء تخلف الألفَ في المثنى والملحق به في حالتي الجرِّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلاَّ مفتوحاً ، نحو: رأيت الزيدَيْنِ كليهما ، ومررت بالزيدَيْنِ كليهما ، واحترز بذلك عن ياء الجمع ، فإن ما قبلها لا يكون إلاَّ مكسوراً ، نحو : مررت بالزيدِينَ ، وسيأتي ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما أُلحق به يُرفع بالألف ، ويُنصب ويُجرّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيحُ أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدّرة[2] على

---

(1) ـ هذا مذهب جمهور العرب المرضية لغتهم ، أما كنانة فتعرب إعراب المثنى وإن كان مضافاً إلى المظهر ، فتقول على لغتها : (جاءني كلا الرجلين) ، و(رأيت كلي الرجلين) ، و(مررت بكلي الرجلين) ، ومن العرب من يعربهما إعراب المقصور سواء كانا مضافين إلى مضمر أم إلى مظهر ، فتقول على لغتهم : (جاءني كلا الرجلين) ، و(رأيت كلا الرجلين) ، و(مررت بكلا الرجلين) ، و(جاءني كلاهما) ، و(رأيت كلاهما) ، و(مررت بكلاهما) ، وعلى هذه اللغة قال الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمِدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينِ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلاَنَا

وقد ذكر هذه اللغة ابن فلاح اليمني في كتابه (المغني) .

(2) ـ قد سبق أن عرفت أنَّ في إعراب المثنى اختلافاً بين النحاة ، وأن بعض النحاة أوّل كلام سيبويه : (حروف المد في المثنى والجمع المذكر حروف إعراب) ، بأن مراده : أنهما يعربان بحركات مقدرة ، وإلى هذا مالَ ابن عقيل ، وقد سبق الرد على هذا التأويل .

الألف رفعاً والياء نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً(1) : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، فيقول : جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما .

❋ ❋ ❋

(الجمع المذكر السالم)

وَارْفَعْ بِـ(وَاوٍ)، وَبِـ(يَا) اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَـمْـعِ عَـامِرٍ وَمُـذْنِبِ

ذكر المصنف قسمين يُعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثنى،

---

(1) ـ هذه لغة بني الحارث بن كعب ، وعليها قال الشاعر :

إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا   قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقال الآخر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْـنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَـةً   دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ

وعليها خرجت قراءة نافع : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾ ، والصواب فيها أن (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) ، وورود (إن) بهذا المعنى معروف في كلام العرب معلوم من لغة الحجازيين ، قال عبيدالله بن قيس الرقيات :

بَكَـرَ الْعَـوَاذِلُ فِي الصَّبَا   حِ يَلُـمْـنَنِي وَأَلُـومُهُـنَّـهْ

وَيَـقُـلْنَ : شَيْـبٌ قَـدْ عَـلاَ   كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّـهْ

وإنما قلت : (والصواب فيها ...) لأنَّ القراءة المتواترة إذا أمكن تخريجها على اللغة الفصحى أو الفصيحة أولى من تخريجها على اللغة الصحيحة ، وأعني باللغة الفصحى : ما وافقت الشائع من كلام العرب والأقوى في القياس ، وأعني باللغة الفصيحة : ما وافقت الشائع من كلام العرب وقياساً قويّاً ، وباللغة الصحيحة : ما وافقت لغة معتبرة وقياساً ما ليس بقوي .

وقد تقدَّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسمَ الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً .

وأشار بقوله : (عامر ومذنب) إلى ما يُجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون عَلَماً ، لمذكر ، عاقل[1]، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب ، فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون ، فلا يُقال في (رجل): رجلون، نعم إذا صُغِّرَ جاز ذلك ، نحو : رُجَيْل ، ورُجَيْلُون ؛ لأنه وصف ، وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يُجمع بهما ، فلا يُقال في (زينب) : زينبون[2]، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في (لاحِق) ـ اسم فرس ـ : لاحقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ، فلا يقال في (طلحة) : طلحون[3]، وأجاز ذلك

---

(1) ـ السر من تخصيص هذا الجمع بالعقلاء ؛ لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التكسير .

(2) ـ إذا سمي بـ(سعاد) ، و(زينب) ، و(هند) مذكر عاقل جُمِعَتْ جمع مذكر ، كما يجمع نحو : (زيد) جمع مؤنث إذا سُمي به مؤنث .

(3) ـ خلافاً للكوفيين وابن كيسان ؛ فإنهم أجازوا أن يجمع جمع مذكر سالم ، غير أن الكوفيين يسكنون لام (طَلْحون) التي هي عين الكلمة ، وابن كيسان يفتحها قياساً لها على جمع المؤنث ؛ لأنك تقول : (طلحات) بفتح اللام ، وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون وابن كيسان مخالف للنقل والقياس معاً ، فأما النقل فقد جاء بجمع ما كان مختوماً بتاء تأنيث جمع مؤنث ، قال الشاعر :

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُـماً دَفَـنُـوهَـا ... بِسِجِسْتَـانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأما القياس فيقضي بألا تجتمع علامتان مختلفتا المدلول؛ إذ التاء علامة تأنيث والواو والنون علامة التذكير ، وإن كانت التاء غير مذكورة لفظاً؛ لأنها حاضرة ذهناً، ولو جاز ذلك =

الكوفيون ، وكذلك إذا كان مركّباً ، فلا يقال في (سيبويه) : سيبويهون، وأجازه بعضهم[1] .

ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ،

= في العلم لجاز في الصفة أيضاً ، وهم لا يجوزونه في الصفة ، فكيف يجوزون في العلم ما لا يجوزون في الصفة مع عدم الفرق بينهما ، وأما قولهم : إن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر ، والاسم المختوم بهذه الألف أقوى في التأنيث من الاسم المختوم بتاء التأنيث ، ولذلك فتجويز جمع المختوم بتأنيث هذا الجمع أولى ، فهذا الذي تمسكوا به لا حجة لهم به ؛ لأن الألف الممدودة تُقلب واواً فتنمحي صورة علامة التأنيث ، وقد قلبوها واواً لا ياءً لتشبهها في الثقل ، كما قيل في (صحراء) : صحروات ، والألف المقصورة تُحذف .

(1) ـ أطلق الشارح العلامة ـ رحمه الله تعالى ـ القول بعدم جواز جمع المركب على هذا الجمع ، وليس ذلك كذلك ، فالعَلَم المركب ثلاثة أقسام : مركب تركيب مزج ، مثل :(بعلبك)، و(معدي كرب) ، و(سيبويه) ، ومركب تركيب إسناد ، مثل : (محمد أمين) ، و(جاد الحق) ، و(شاب قرناها) ، ومركب تركيب إضافة ، مثل : (عبد الله) ، و(أبو قحافة) فأما المركب تركيب مزج إن لم يكن مختوماً بـ(ويه) جاز جمعه هذا الجمع ؛ فتقول : (هؤلاء معدي كربون) ، و(رأيت معدي كربين)، و(مررت بمعدي كربين)؛ لأن الجزأين في هذا النوع من المركب كالكلمة الواحدة المعربة ، أما إن كان المركب تركيب مزج مختوماً بـ(ويه) فقياسه أن يقال في جمعه : (هؤلاء ذَوُو سيبويه) ، و(رأيت ذوي سيبويه) ، و(مررت بذوي سيبويه) ، ومثل هذا النوع من المركب تركيب مزج : المركب تركيب إسناد ؛ لأن الجمل يجب حكايتها ، فلا تلحقها علامة التثنية والجمع ، فتقول : (هؤلاء ذوو محمد أمين) ، و(رأيت ذوي محمد أمين) ، و(مررت بذوي محمد أمين) ، والذي يجيز نحو (سيبويه) هذا الجمع ، هو : المبـرد .
أما العَلَم المركب تركيب إضافة فإنه يجمع هذا الجمع ، فتقول : (هؤلاء عبدو الله) ، و(رأيت عبدي الله) ، و(مررت بعبدي الله) .

ليست من باب (أفعل فعلاء) ، ولا من باب (فعلان فعلى) ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فخرج بقولنا : (صفة لمذكر) ما كان صفة لمؤنث ، فلا يقال في (حائض) : حائضون ، وخرج بقولنا : (عاقل) ما كان صفة لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في (سابق) ـ صفة فرس ـ : سابقون ، وخرج بقولنا : (خالية من تاء التأنيث) ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث ، نحو : عَلاَّمة ، فلا يقال فيه : عَلاَّمون، وخرج بقولنا : (ليست من باب أفعل فعلاء) ما كان كذلك ، نحو (أحمر) فإن مؤنثه (حمراء) ، فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب (فعلان فعلى) نحو : (سكران ، وسكرى) ، فلا يقال : سكرانون[1] ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث[2] ، نحو : (صبور ، وجريح) فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ، فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

---

(1) ـ أجاز ابن كيسان أن تقول : (أحمرون) و(سكرانون) ، واستشهد بقول الشاعر :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَات بَنِي نِزَار ... حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَا وَأَحْمَرِينَا

وهو شاذ عند غيره .

ومحصل كلام ابن عقيل أنه إذا كان الوصف الذي على وزن (فعلان) مؤنثه (فعلانة) جاز جمعه هذا الجمع ، وهذا مذهب سيبويه ، غير أنه أجازه قياساً لا سماعاً ، فتقول في جمع (ندمان) : (ندمانون) ، وفي (سيفان) : (سيفانون) ، والأولى في هذا الوزن ألاَّ يُجمع هذا الجمع ، أما إذا كان هذا الوزن مضموم الفاء ، مثل : (عُرْيان) فيجوز بالاتفاق جمعه الجمع المذكر ، فتقول : (عُرْيانون) .

(2) ـ وقد شذَّ جمع (صَهْصَلِقَ) جمع مذكر سالم ؛ لأنه وصف خماسي ، والخماسي يُستكره جمعه جمع تكسير ، والصهصلق : اسم للصوت الشديد ، والعجوز الكثيرة الصخب .

وأشار المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: (عامر) فإنه عَلَم لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب ، فيقال فيه : عامرون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : (ومُذْنِبِ) ، فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب (أفعل فعلاء) ولا من باب (فعلان فعلى) ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنبون .

❋ ❋ ❋

(الملحق بجمع المذكر)

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا ... وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسِّنُونَا

وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عَنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشار المصنف ـ رحمه الله ـ بقوله : (وشبه ذين) إلى شبه (عامر) ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ(محمد وإبراهيم) ، فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه (مذنب) ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كـ(الأفضل والضرَّاب) ونحوهما ، فتقول : الأفضلونَ والضَّرَّابونَ ، وأشار بقوله : (وبه عشرون) إلى ما أُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ، فما لا واحد له من لفظه ، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكمل للشروط ـ فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلحق به ، فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ مُلحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْر ، وكذلك

(أَهْلُونَ)[1] مُلحق به ؛ لأن مفرده ـ وهو أهل ـ ليس فيه الشروط المذكورة ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك (أولو)[2]؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و(عَالَمُونَ)[3] جمع (عَالَم)، وعَالم كرجل اسمُ جنس جامد ، و(عِلِّيُونَ)[4] : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لِما لا يعقل ، و(أَرْضُونَ) : جمعُ أرضٍ ، وأرضٌ: اسم جنس جامد مؤنث ، و(السنون) : جمع سَنَة ، والسنةُ : اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر ؛ لِما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

---

(1) ـ قال المحقق محمد محيي الدين عبدالحميد : وقد جمع لفظ (أهل) جمع مذكر شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

فأوهم صنيعه هذا أن هذا اللفظ لم يأتِ مجموعاً جمعاً مذكراً سالماً في القرآن الكريم ، وليس ذلك كذلك ، فقد ورد فيه مجموعاً جمعاً مذكراً في خمسة مواضع ، وهي : ﴿شغلتنا أموالُنا وأهلُونا ﴾ ، و﴿ إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ ، و﴿ قُل إنَّ الخاسرين الذي خسروا أنفسهم وأهليهم ﴾ ، و﴿ إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة ﴾ ، و﴿ بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ﴾ ، ولذلك فإن الحكم على جمع هذا اللفظ جمعاً مذكراً بالشذوذ فيه نظر ، لاسيما وأنت تعلم أن الشذوذ منافٍ للفصاحة ، والقرآن الكريم ـ بالاتفاق ـ هو أفصح نصّ وصل إلينا .

(2) ـ أولو : جمع (ذو) على غير لفظه .

(3) ـ فهو لا وصف ولا عَلَم .

(4) ـ عليون : إن اعتبرناه اسماً لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى في قوله : ﴿ كتاب مرقوم يشهده المقربون ﴾ ، فهو حينئذ جمع مذكر لا ملحق به ؛ لأنه حينئذ يكون عَلَماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى : عِلِّيَّة ، وهي : الغرفة ، أما إن اعتبرناه غير عَلَم بل جمع (عِلِّيَّة) وليس بمنسوب إليها ، وهو بمعنى : الأماكن المرتفعة ، فهو حينئذ ملحق ، وليس بجمع مذكر .

وأشار بقوله : (وبابه) إلى باب (سَنَة) ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفت لامه ، وعُوِّضَ عنها (هاء) التأنيث ، ولم يكسّر : كـ(مائة ومِئِين وثُبة وثُبين) ، وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ، فإن كُسِّرَ كـ(شَفَة وشِفَاه) لم يستعمل كذلك إلاّ شذوذاً ، كـ(ظُبَة) ، فإنهم كسَّروه على (ظُبَاة) وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، فقالوا : ظُبُونَ ، وظُبِينَ .

وأشار بقوله : (ومِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ) إلى أن (سِنِينَ) ونحوه قد تلزمه الياء ويُجعل الإعراب على النون ، فتقول : هذه سِنينٌ ، ورأيت سِنيناً ، ومررت بسِنينٍ، وإن شئت حذفت التنوين ، وهو أقل من إثباته ، واختلف في اطّراد هذا ، والصحيحُ أنه لا يطرد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله ﷺ : ((اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كسِنينِ يوسُفَ)) في إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ (سِنِينَهُ) لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْداً

الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحينِ في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة .

❋ ❋ ❋

(حكم نون الملحق بجمع المذكر ونون المثنى)

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

حقّ نون الجمع وما أُلحق به الفتحُ ، وقد تُكسَر شذوذاً ، ومنه قوله :

عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ (آخَرِينِ)

وقوله :

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِينِي ؟!

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ (الأَرْبَعِينِ)؟

وليس كسرها لغة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

وحقُّ نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغة ، ومنه قوله :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدَّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان : وظاهر كلام المصنف الثاني .

ومن الفتح مع الألف قولُ الشاعر :

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وقد قيل : إنه مصنوع ، فلا يُحتج به .

❋ ❋ ❋

(جمع المؤنث السالم)

وَمَا بِـ(تَا) وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركة ، وهو قسمان ، أحدهما : جمعُ المؤنث السالم ، نحو : مسلمات ، وقيّدنا بـ(السالم) احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يَسْلم فيه بناءُ الواحد ، نحو : هُنُود ، وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله : (وما بِتَا وألف قد جُمِعَا) أي جمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاة ، فإن ألفه غير زائدة ، بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء ، لأن أصله قُضَيَة ، ونحو : أبيات ، فإن تاءه أصلية،

والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع[1]، نحو : هندات ، واحترز بذلك عن نحو : قضاة ، وأبيات ، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل : قضاة ، وأبيات ، وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ، فالباء في قوله : (بتا) متعلقة بقوله : (جُمِع) .

وحكم هذا الجمع أن يُرفع بالضمة ، ويُنصب ويُجر بالكسرة ، نحو : جاءني هنداتٌ ، ورأيت هنداتٍ ، ومررت بهنداتٍ ، فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

* * *

---

(1) ـ توهَّم بعض الدارسين والباحثين أن تاء (بنات) أصلية ، وبنى على وهمه هذا أن هذه الكلمة ليست بجمع مؤنث سالم ، بل جمع تكسير ، وعندما حوجج بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عليكم بناتُكم ﴾ ، و﴿ خَرَّقُوا له بنين وبناتٍ بغير علم ﴾ ، و﴿ ويجعلون لله البناتِ سبحانه ﴾ ، و﴿ أصطفى البناتِ على بنين ﴾ ، و﴿ أم اتخذ مما يخلق بناتٍ وأصفاكم بالبنين﴾ ، و﴿ قالوا : لقد علمت ما لنا في بناتِكَ من حق ﴾ ، لم يأتِ بجواب ، وسقط في يديه ؛ لأنك ترى الأسلوب القرآني قد عامل (بنات) معاملة الجمع المؤنث : رفعاً بالألف، ونصباً وجراً بالكسرة ، ولو كانت جمع تكسير ـ كما توهَّم ـ لكانت علامة نصبها فيه الفتحة لا الكسرة ، والقرآن الكريم أصحّ نص وصل إلينا وأفصحه ، فظل في حيرته وتردده إلى ساعة كتابة هذه السطور ، والصحيح أن التاء في (بنات) ليست من أصل الكلمة ، فأصلها : (ب.ن.و) ، وقد حذفت لامها كما حذفت لام (ابن) فقيل : (ابنة) ، فسقطت همزة الوصل عندما حُرِّكت الباء ، وفُتحت التاء لأن ما قبلها قد سكن، غير أن هذا الوهم الذي وقع به ذلك الباحث قد توهمته العرب قبلاً ، فجاء عنها : (رأيت بَنَاتَكَ) بالفتح يجرونه مجرى التاء الأصلية .

(الملحق بالجمع المؤنث)

كَذَا (أُولاَتُ) وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ ـ كَـأَذْرُعَاتٍ ـ فِيـهِ ذَا أَيْضاً قُبِـلْ

أشار بقوله : (كذا أولات) إلى أن (أولات) تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تُنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : (والذي اسماً قد جعل) إلى أن ما سُمِيَ به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : أذرعات ، يُنصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : هذه أذرعاتٌ ، ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما : أنه يُرفع بالضمة ، ويُنصب ويُجر بالكسرة ، ويُزال عنه التنوين ، نحو : هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتِ ، ومررت بأذرعاتِ ، والثاني : أنه يُرفع بالضمة ، ويُنصب ويُجر بالفتحة ، ويُحذف منه التنوين، نحو : هذه أذرعاتُ ، ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ ، ويُروى قوله :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ (أَذْرُعَاتٍ) ، وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

(الممنوع من الصرف)

وَجُـرَّ بِالْفَـتْـحَةِ مَا لاَ يَنْـصَـرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يُرفع بالضمة ، نحو : جاءني أحمدُ، ويُنصب بالفتحة ، نحو : رأيت أحمدَ ، ويُجر بالفتحة أيضاً ، نحو : مررت بأحمدَ ، فنابت الفتحة عن

بالكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ، فإن أُضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : مررت بأحمدِكم ، وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ ، نحو : مررت بالأحمدِ ، فإنه يُجر بالكسرة .

* * *

(الأمثلة الخمسة)

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلاَنِ) النُّونَا ... رَفْعاً ، وَ(تَدْعِينَ)، وَ(تَسْأَلُونَا)

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَـ: (لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرعَ في ذكر ما يُعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ، فأشار بقوله : (يفعلان) إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : (يضربان) ، أو التاء ، نحو : (تضربان) ، وأشار بقوله : (وتَدْعِينَ) إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : أنتِ تضربينَ ، وأشار بقوله : (وتسألون) إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو : أنتم تضربونَ ، سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : الزَّيدونَ يضرِبُونَ .

فهذه الأمثلة الخمسة - وهي : يَفْعَلاَنِ ، وتَفْعَلاَنِ ، ويَفْعَلُونَ ، وتَفْعَلُونَ ، وتَفْعَلِينَ - تُرفع بثبوت النون ، وتُنصب وتُجزم بحذفها ، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : الزيدانِ يَفْعَلاَنِ ، فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتُنصب وتُجزم بحذفها ، نحو الزيدانِ لن يقوما ، ولم يخرجا ، فعلامة النصب والجزم سقوطُ النون من (يقوما ، ويخرجا) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ .

* * *

(المقصور والمنقوص من الأسماء)

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَـ:(الْمُصْطَفَى) وَ(الْمُرْتَقِي) مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ ، وَهْوَ : الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

شرع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل : المصطفَى ، والمرتقِي ، يُسمى معتلاً ، وأشار بـ(المصطفَى) إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، مثل : عصا ، ورحًى ، وأشار بـ(المرتقِي) إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : القاضي ، والداعي .

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوح ما قبلها يُقَدَّر فيه جميعُ حركات الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأنه يُسمى المقصور ، فالمقصور هو : الاسم المعرب الذي في آخره ألفٌ لازمة ، فاحترز بـ(الاسم) من الفعل ، نحو : يرضى ، وبـ(المعرب) من المبني ، نحو : إذَا ، وبـ(الألف) من المنقوص ، نحو : القاضي ، كما سيأتي ، وبـ(لازمة) من المثنى في حالة الرفع ، نحو : الزيدان ، فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تقلب ياءً في الجر والنصب ، نحو: رأيت الزيدين .

وأشار بقوله : (والثانِ منقوص) إلى (المرتقِي) ، فالمنقوص هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو : المرتقِي ، فاحترز بـ(الاسم) عن الفعل نحو : يرمِي ، وبـ(المعرب) عن المبني ، نحو : الذِي ، وبقولنا : (قبلها كسرة) عن التي قبلها سكون ، نحو : ظَبْي ، ورَمْي ، فهذا معتلّ جارٍ مجرى الصحيح : في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ، نحو : رأيت القاضيَ ، وقال الله تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ﴾ ، ويُقدَّر فيه الرفعُ والجرُّ لثقلهما على الياء ، نحو

: جاء القاضِي ، ومررت بالقاضِي ، فعلامة الرفع ضمةٌ مُقدَّرةٌ على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدَّرة على الياء .

وعُلِمَ ممَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنياً وُجد ذلك فيه ، نحو : هُوَ ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلاَّ في الأسماء الستة في حالة رفع ، نحو : جاء أبوه ، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين ، أحدهما : ما سُميَ به من الفعل ، نحو : يدعُو ، ويغزو ، والثاني : ما كان أعجمياً ، نحو : سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو .

❋ ❋ ❋

(الأفعال المضارعة المعتلة الآخر)

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ

أشار إلى أن المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو : يَغْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

❋ ❋ ❋

(إعراب المضارع المعتل الآخر)

فَالأَلِفُ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ:(يَدْعُو) (يَرْمِي)

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِماً ... ثَلاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِماً

ذكر في هذين البيتين كيفيةَ الإعراب في الفعل المعتل ، فذكر أن الألف يُقدَّر فيها غيرُ الجزم ـ وهو الرفع والنصب ـ نحو : زيدٌ يخشَى ، فيخشى : مرفوع ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدَّرةٌ على الألف ، و: لن يخشى ، فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدَّرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحذف له الحرفُ الآخِرُ ، نحو : لم يَخشَ .

وأشار بقوله : (وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدعُو يَرْمِي) إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو : لن يدعُوَ ، ولن يرمِيَ .

وأشار بقوله : (والرفْعَ فيهِمَا انْوِ) إلى أن الرفع يُقدَّر في الواو والياء، نحو : يدعُو ، ويرمِي ، فعلامة الرفع ضمة مقدَّرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : (واحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ) إلى أن الثلاث - وهي الألف ، والواو ، والياء - تُحذَف في الجزم ، نحو : لم يَخْشَ ، ولم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، فعلامة الجزم حذفُ الألف والواو والياء .

وحاصلُ ما ذكره : أن الرفع يُقدَّر في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويُقدَّر في الألف.

* * *

(النكرة والمعرفة)

نَكِـرَةٌ : قَـابِـلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَا ، أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا

النكرة : ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقعَ ما يقبل (أل) ، فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريفَ : رجلٌ ، فتقول : الرجل، واحترز بقوله : (وتؤثر فيه التعريفَ) مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريفَ ، كـ(عبَّاس) علماً ، فإنك تقول فيه : العباس ، فتُدخل عليه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه ، ومثالُ ما وقع موقِعَ ما يقبل (أل) : ذو ، التي بمعنى صاحب، نحو : جاءني ذو مال ، أي : صاحب مال ، فذو : نكرة ، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقعَ صاحب، وصاحب يقبل (أل) نحو : الصاحب .

* * *

(أنواع المعارف)

وَغَيْرُه مَعْرِفَـةٌ ، كَـ : (هُمْ) ، وَ(ذِي)
وَ(هِنْدَ)، و(ابْنِي)، و(الْغُلاَمِ)، وَ(الَّذِي)

أي : غيرُ النكرة المعرفةُ ، وهي ستة أقسام : المضمر كـ(هُم) ، واسم الإشارة كـ(ذي) ، والعلم كـ(هند) ، والمُحلَّى بالألف واللام كـ(الغلام) ، والموصول كـ(الذي) ، وما أُضيف إلى واحد منها كـ(ابني) وسنتكلم على هذه الأقسام .

❋ ❋ ❋

(أولاً - الضمير)

فَمَـا لِذِي غَيْـبَةٍ أَوْ حُـضُورِ كَـ:(أَنْتَ)، وَ(هْوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ

يُشير إلى أن الضمير : ما دلَّ على غَيبَةٍ كـ(هُوَ) ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطَب ، نحو : أنتَ ، والثاني ضمير المتكلم ، نحو: أنـا .

❋ ❋ ❋

(الضمير المتصل)

وَذُو اتِّـصَـالٍ مِنْـهُ مَا لاَ يُبْتَـدَا وَلاَ يَـلِـي (إِلاَّ) اخْـتِيَـاراً أَبَدَا
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِن (ابْنِي أَكْرَمَكْ) وَالْيَاءِ وَالهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الضمير البارز ينقسم إلى : متَّصل ، ومنفصل ، فالمتصل هو : الذي لا يُبتدأ به كـ(الكاف) من (أكرمك) ونحوه ، ولا يقع بعد (إلاَّ) في الاختيار ، فلا يقال : ما أكرمتُ إلاَّكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر كقوله :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ (إِلاَّه) نَاصِرُ

وقوله :

وَمَا عَلَيْنَا ـ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلاَّ يُجَاوِرَنَا (إِلاَّكِ) دَيَّارُ

* * *

(الضمائر كلها مبنية)

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَـ(لَفْظِ مَا نُصِبْ)

المضمرات كلها مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجمود[1] ، ولذلك لا تُصَغَّر ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَع ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضمير نَصْبٍ أو جرٍّ متَّصِلٍ ، نحو : أكرمتُكَ ، ومررت بِكَ ، وإنَّه ولَهُ ، فالكاف في (أكرمتك) في موضع نصب ، وفي (بك) في موضع جر ، والهاء في (إنه) في موضع نصب ، وفي (له) في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو (نا) ، وأشار إليه بقوله :

* * *

(ما يشترك في الرفع والنصب والجر)

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍ (نَا) صَلَحْ ... كَـ:(اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ)

أي : صَلَحَ لفظُ (نا) للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فإنَّنَا ، وللجر ،

---

(1) ـ هذا الوجه في شبه الاسم للضمير لم يذكره ابن عقيل عند حديثه عن أسباب بناء الاسم ، فكان ينبغي أن يقتصر على ما قد اقتصر عليه هناك ؛ لئلا يكون لبس لدى ضعاف العلم ، لاسيما وأن الألفية لهم وضعت ، ولأجلهم صنفت ، وهذا الشرح قد كان لحل العويص ، ورفع الغامض ، وبيان المشكل وتوضيحه ، فاعلم أولاً أن الضمائر أسماء لأنها تقبل : الجر، لأنك تقول : (مررت بك) ، و(سلمت عليك) ، و(هذا كتابه) ، وتقبل الإخبار بها وعنها ؛ لأنك تقول : (أنا عربي مسلم) ، و(أعبد الله وحده ولا أشرك به شيئاً)، ثانياً : هذه الأسماء مبنية لأنها أشبهت الحرف في الوضع كما سبق أن علمت .

نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياءُ ، فمثال الرفع نحو : اضرِبي، ومثال النصب نحو : أكْرَمَنِي ، ومثال الجر نحو : مَرَّ بِـي .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً (هم) ، فمثال الرفع : هُم قائمون ، ومثال النصب: أكرَمْتُهُم ، ومثال الجر : لَهُمْ .

وإنما لم يذكر المصنفُ (الياء ، وهم) ؛ لأنهما لا يُشبِهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهي ضمير مُتَّصِل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ، فإنها ـ وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً في الأحوال الثلاثة ـ لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَب ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم ، وكذلك (هم) ؛ لأنها ـ وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ـ فليست مثل (نا) ؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

❋ ❋ ❋

(ضمائر الغيبة)

وَأَلِـفٌ وَالْـوَاوُ وَالنُّـونُ لِـمَـا ... غَابَ وَغَيْرِهِ، كَـ:(قَامَا)، وَ(اعْلَمَا)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ، فمثالُ الغائب : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهِندات قُمنَ) ، ومثال المخاطب: (اعلما ، واعلموا) ، ويدخل تحت قول المصنف (وغيره) المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

❋ ❋ ❋

(الضمائر المستترة)

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَـ:(افْعَلْ)،(أُوَافِقْ)،(نَغْتَبِطْ)(إِذْ تُشْكَرُ)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز(1)، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه . والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلُّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلُّ محله الظاهرُ.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :

الأول : فعلُ الأمر للواحد المخاطَب كـ(افعَلْ) ، التقدير (أنت) ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يُحَلُّ محلّه الظاهر ، فلا تقول : افعل زيدٌ ، فأما (افعل أنت) فـ(أنت) تأكيد للضمير المستتر في (افعل) وليس بفاعل لـ(افعل) ؛ لصحة الاستغناء عنه ، فتقول : افعلْ ، فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو : اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو :(أوافقُ)، والتقدير (أنا) فإن قلت : (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله (النون) ، نحو :(نغتبطُ) أي (نحن).

---

(1) ـ عَلّق الشيخ المرحوم محمد محيي الدين عبدالحميد على هذا الموضع بقوله : (المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير) ا.هـ ، فزلَّ قلمه وأخطأ قصدَهُ ؛ ذلك لأن المنقسم إلى مستتر وبارز هو الضمير المنفصل لا المتصل ، هذا إن اعتمدنا التعريف الذي وضعه ابن مالك وتبعه عليه الشارح العلاّمة ، وهو : أن المتصل ، هو : الذي لا يُبتدأ به ولا يقع بعد (إلاّ) في الاختيار ، وأن المنفصل ، هو : ما كان عكسه تماماً ، والشيخ محمد ـ رحمه الله ـ في غالب ظني لا يريد هذا التعريف ، والتعريف الذي كان بذهنه ساعة خطه تلك الأسطر، هو : (المنفصل : المستقل بنفسه ، والمتصل : غير المستقل) ، فإن كان ذلك كذلك فإنه يؤخذ عليه ذلك ؛ لاستعماله اصطلاحاً ليس من لغة الشرح .

الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاء لخطاب الواحِدِ ، نحو : (تشكرُ) أي (أنت) ، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : (أنتِ تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنتنَّ تفعلنَ) .

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

ومثال جائز الاستتار : (زيدٌ يقومُ) ، أي : (هو) ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ محلَّه الظاهرُ ، فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو : هندٌ تقومُ ، وما كان بمعناه ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أي : (هو) .

* * *

(من ضمائر الرفع المنفصلة)

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ:(أَنَا)، (هُو) وَ(أَنْتَ)، وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

تقدَّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : متَّصل ، ومنفصل ، فالمتصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : (أنَا) للمتكلم وحده ، و(نحن) للمتكلم المشارك أو المعظَّم نفسَه ، و(أنتَ) للمخاطَب ، و(أنتِ) للمخاطبة ، و(أنتما) للمخاطبيْن أو المخاطبتيْن ، و(أنتم) للمخاطبين و(أنتنَّ) للمخاطبات ، و(هو) للغائب ، و(هي) للغائبة ، و(هما) للغائبيْن أو الغائبتيْن ، و(هم) للغائبينَ ، و(هُنَّ) للغائبات .

* * *

(ضمائر النصب المنفصلة)

وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ جُعِلاَ ... (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : (إيايَ) للمتكلم وحده ، و(إيانا) للمتكلم المشارك أو المعظِّم نفسَه ، و(إياكَ) للمخاطَب ، و(إياكِ) للمخاطبة ، و(إياكما) للمخاطبيْن أو المخاطبتيْن ، و(إياكم) للمخاطبِينَ ، و(إياكنَّ) للمخاطبات ، و(إياه) للغائب ، و(إياها) للغائبة ، و(إياهما) للغائبيْن أو الغائبتيْن ، و(إياهم) للغائبينَ ، و(إياهُنَّ) للغائبات .

❋ ❋ ❋

(موطن الضمير المتصل)

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

كل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل[1] ، إلاَّ فيما سيذكره المصنف ، فلا تقول في (أكرمتك) :(أكرمتُ إياكَ)؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ، فتقول : (أكرمتُكَ) .

---

(1) - الضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله إلاَّ في ثلاثة مواضع ، وقد مثل الشارح لموضع واحد، وهذه المواضع الثلاثة هي :

الأول : إذا تقدَّم على عامله ، مثل : ﴿ إياك نعبد ﴾ .

الثاني : إذا كان الفعل محذوفاً ، مثل قولك : (إنْ إياه ضربت) ، ومثل : (إياه) ، جواباً عمَّن سأل : (من أضرب ؟) .

الثالث : إذا فصل عن عامله لغرض لا يتم إلاَّ بالفصل ، مثل : (لقيته إياه) ، و(لقيت زيداً إياه) ، و(سمعتك وإياه) .

وفي هذه المسألة تفصيل طويل أعرضنا عن ذكره ؛ لأن المقام لا يسمح بذلك .

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصل ، نحو : (إياكَ أكرمتُ) ، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ (إِيَّاهُمُ) الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

❋ ❋ ❋

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ (هَاءَ) سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً .

فأشار بقوله : (سَلْنِيه) إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : (الدرهمُ سَلْنِيه) فيجوز لك في هاء (سلنيه) الاتصال نحو : (سَلْنِيهِ) ، والانفصال نحو : (سَلْنِي إيَّاه) ، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو : (الدرهمُ أعطيتُكَهُ) ، و(أعطيتُكَ إيَّاه) .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : (في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمى) إلى أنه إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختُلِفَ في المختار منهما ، فاختار المصنف الاتصالَ ، نحو : (كُنْتُهُ) ، واختار سيبويه الانفصالَ ، نحو :(كنت إياه)[1]،

---

(1) ـ وجه اختيار سيبويه كون خبر (كان) منفصلاً ، هو : أن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ؛ لأن الكائن في قولك : (كان زيدٌ قائماً) ، هو : (قيام زيد) ، قال عمر بن أبي ربيعة : =

تقول : (الصديقُ كُنْتَهُ ، وكُنْتُ إيَّاهُ) .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : (خِلْتَنِيهِ) ، وهو : كل فعل تعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال[1]، نحو : (خِلتني إياه) ، ومذهب سيبويه أرجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو الْمُشَافِه لهم ، قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

= لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَد حَالَ بعْدنَا ... عَنِ الْعَهْدِ وَالإِنسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ ... لاَ نَرَى فِيهِ عَرِيبَا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... كِ ، وَلاَ نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الاتصال ، وهو الذي اختاره ابن مالك : ما حكى سيبويه : ليسني ، وكانني ، وقول الشاعر :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقيل لبعض العرب : إن فلاناً يريدك ، فقال : عليه رجلاً ليسني ، وقال أبو الأسود :

فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ووجه الاتصال : كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول ، فـ(كنته) كـ(ضربته) .

(1) ـ وهذا أشبه بالصواب ؛ ذلك لأن المفعولين في باب (ظن) أصلهما المبتدأ والخبر ، وهما حقهما الانفصال ، فإن اتصل أولهما بالفعل لقربه منه ، فالأولى في الثاني الانفصال مراعاةً لأصله .

(الترتيب بين الضمائر)

وَقَــدِّمِ الأَخَــصَّ فِي اتِّـصَــالِ		وَقَــدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطَب ، وضمير المخاطَب أخصُّ من ضمير الغائب ، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر ، فإن كانا متصلين وجبَ تقديم الأخصِّ منهما ، فتقول : (الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتَنيه) ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز الغائب مع الاتصال ، فلا تقول : (أعطيْتُهوك ، ولا أعطيْتَهُونِي) وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : ((أَرَاهُمُنِي الباطِلُ شيطاناً)) ، فإن فُصِل أحدُهما كنتَ بالخيار، فإن شئت قدّمتَ الأخصَّ ، فقلت : (الدرهم أعطيْتُكَ إياه ، وأعطيتني إياه)، وإن شئت قدَّمت غير الأخص ، فقلت : (أعطَيْتُهُ إياكَ ، وأعطيْتَهُ إيايَ) ، وإليه أشار بقوله : (وقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال) وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديمُ غير الأخصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللبس ، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز ، فإن قلت : زيد أعطيتُكَ إياه ، لم يجز تقديمُ الغائب ، فلا تقول : (زيد أعطيته إياك) ؛ لأنه لا يُعلَم هل زيد مأخوذ أو آخذ .

* * *

وَفِــي اتِّحَــادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ		وَقَــدْ يُبِيحُ الْغَيْــبُ فِيــهِ وَصْلاَ

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبينِ ، واتَّحدا في الرتبة ـ كأن يكونا متكلمينِ ، أو مخاطبين ، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفصلُ في أحدهما ، فتقول : (أعطيتَني إيايَ ، وأعطيتُكَ إيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إيَّاهُ) ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : (أعطيتَنِينـي ، ولا أعطيتُكَكَ ، ولا أعطيتُهُوهُ) ، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظُهما فقد يتصلان ، نحو : (الزيدانِ الدرهمُ أعطيتُهُمَاهُ) ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

مَعَ اخْتِلاَفٍ مَا ، وَنَحْوَ (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله : (ونحو ضمنت ... إلى آخر البيت) إلى أن الإتيان بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ (إِيَّاهُمُ) الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيـرِ

وقد تقدَّم ذكر ذلك .

* * *

(نون الوقاية)

وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ (نُونُ) وِقَايَةٍ ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تُسمى (نون الوقاية) ، وسُميت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر[1]، وذلك نحو :(أكرمنِي، ويُكرمني ، وأَكْرِمْنِي)، وقد جاء حذفها مع (ليس) شذوذاً[2] ، كما قال الشاعر :

عَـدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ (لَيْسِي)

واختلف في (أفعل) التعجب[3]: هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : (ما

---

(1) ـ لم يقوا الفعل من الكسر الذي نشأ من التقاء الساكنين ، مثل : (خذ اللص قبل أن يأخذك) والسر في ذلك : أن الكسرة العارضة للياء ألزم من الكسرة العارضة للساكنين ؛ فالياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة في رأي العين .

(2) ـ والسر في تجريد (ليس) من هذه النون : أنها حملت في المعنى على (غير) ، فقولك : (ليسـي) كقولك : (غيري) .

(3) ـ ومنشأ الاختلاف : اختلاف البصريين والكوفيين في ماهية (أفعل) التعجب أهو اسم أم فعل ؟ أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه اسم مستدلين بقول الشاعر : =

أفقرني إلى عفو الله ، وما أفقرِي إلى عفو الله) عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم .

* * *

وَ(لَيْتَنِي) فَشَا ، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا   وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا   (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ، فذكر (ليت) وأنَّ نون الوقاية لا تُحذف منها ، إلاَّ ندوراً ، كقوله :

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : (لَيْتِي)   أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

والكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾ .

وأما (لعلَّ) فذكر أنها بعكس (ليت) ، فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - : ﴿ لعلِّي أبلغُ الأسبابَ ﴾، ويقلُّ ثبوتُ النون ، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي   أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أي : في باقي أخوات (ليت ولعلَّ) - وهي: (إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ) - فتقول : (إنِّي وإنَّنِي ، وأنِّي وأنَّنِي ، وكأنِّي وكأنَّني ، ولكنِّي ولكنَّني) .

ثم ذكر أن (مِنْ ، وعَنْ) تلزمهما نون الوقاية ، فتقول : (منِّي ، وعنِّي)

= يَا مَا أُمَيْلِح غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا   مِنْ هَؤُلَيَّاكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

ولذلك لم يوجبوا دخول النون عليه ، أما البصريون فقد ذهبوا إلى فعليته وردوا الاحتجاج بهذا البيت ، بحجة أنه صُغِّر حملاً على (أفعل) التفضيل ، ولذلك أوجبوا دخولها عليه .

بالتشديد ، ومنهم من يحذف النون فيقول : (مِنِي ، وعَنِي) بالتخفيف ، وهو شاذ ، قال الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمُ وَ(عَنِي) لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسٌ (مِنِي)

* * *

وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ ، وَفِي (قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ قَدْ يَفِي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في (لَدُنِّي) إثبات النون ، كقوله تعالى : ﴿ قد بلغتَ من لَدُنِّي عُذراً ﴾ ، ويقل حذفها ، كقراءة من قرأ : ﴿ من لَدُنِي ﴾ بالتخفيف والكثير في (قَدْ ، وقَطْ) ثبوت النون ، نحو : (قَدنِي ، وقَطْنِي) ، ويقل الحذف نحو: (قَدِي ، وقَطِي) أي : حسبي ، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

(قَدْنِي) مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ (قَدِي) لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

* * *

(العلم)

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ ، كَـ:(جَعْفَرٍ)، وَ(خِرْنِقَا)

وَ(قَرَنٍ) ، وَ(عَدَنٍ) ، و(لاَحِقِ) وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

العَلَم ، هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أي بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغيبةِ ، فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و(يعين مسماه) : فصل أخرجَ النكرة ، و(بلا قيد) : أخرج بقية المعارف ، كالمضمر ، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ(أنا) أو الخطاب كـ(أنتَ) أو الغيبة كـ(هو) ، ثم مثَّل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم ، تنبيهاً على أن مسمَّيات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ، فجعفر : اسم رجل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب ، وهي أخت طَرَفَة بن العبد لأمِّه ، وقَرن : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان ، ولاحِق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جَمل،

وهَيْلَة : اسم شاة ، وواشِق : اسم كلب .

* * *

(أقسام العلم من حيث هو)

وَ(اسْماً) أَتَى ، وَ(كُنْيَةً) ، وَ(لَقَبَا) وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَة ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب ، كـ(زيد ، وعمرو) ، وبالكنية : ما كان في أوله أب أو أم كـ(أبي عبدالله ، وأم الخير)[1] ، وباللقب : ما أشعر بمدحٍ كـ(زين العابدين) ، أو ذمٍّ كـ(أنف الناقة) .

وأشار بقوله : (وأخِّرَنْ ذا ... إلخ) إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره[2] ، كـ(زيد أنف الناقة) ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ، فلا تقول : (أنف الناقة زيد) ، إلاَّ قليلاً ، ومنه قوله :

---

(1) ـ الكنية من : كَنَيت ، أي : سترت وعرَّضت كالكناية ؛ لأنه يعرض بها عن الاسم ، والكنية عند العرب يُقصد بها التعظيم ، والفرق بينها وبين اللقب مَعْنًى : أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية ؛ فإنها لا يعظم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح باسمه ؛ فإن بعض النفوس تأنف من أنْ تخاطب باسمها .

(2) ـ هذا الحكم الذي أطلقه مخالف لظاهر القرآن الكريم ، إذ ورد به تقديم اللقب على الاسم في قوله : ﴿ إنما المسيح عيسى ابن مريم ﴾، وسبب إطلاق النحاة ذلك الحكم : العقل ؛ لأنك تراهم يقولون : إذا قصد الجمع بين الاسم واللقب أُتي بالاسم أولاً ثم باللقب ؛ لكون اللقب أشهر ؛ لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت ، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا . وهذا تحكم منهم ، وقد كان من الأجدى بهم أن يتلقوا ما سمعوه ويصيغونه قواعد دونما مراجعة عقلية ، وإذا ما عارضت الكلامَ الموثوقَ به عقولُهُمْ، فما عليهم إلاَّ أن يتأولوا .

بِأَنَّ (ذَا الْكَلْبِ) عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحب سواه ، ويدخل تحت قوله (سواه) الاسمُ والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدِّم الكنية على اللقب ، فتقول : أبو عبدالله زين العابدين ، وبين أن تقدّم اللقب على الكنية ، فتقول : زينُ العابدين أبو عبدالله ، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : (وأخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا) : (وذا اجعل آخراً إذا اسماً صَحِبَا) ، وهو أحسن منه ، لسلامته مما ورد على هذا ، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : (وأخِّرنْ ذا إن سواها صَحِبَا) لَمَا ورد علي شيء ، إذ يصير التقدير : وأَخِّرِ اللقب إذا صَحِبَ سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخِّرِ اللقب إذا صحب الاسـم .

* * *

(إعراب الاسم مع اللقب)

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْماً ، وَإِلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ . وأجاز الكوفيون الإتباعَ[1] ، فتقول : هذا

---

(1) - وهذا مذهب الزجاج من البصريين ، وهو : الأولى ؛ لِمَا روى الفراء عنهم : قيسٌ قفةٌ ، ويحيى عينانُ ، وابن قيسِ الرقيات بتنوين (قيس) ، وإتباع (الرقيات) له ، قال المتلمس في الإتباع : =

سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ . ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين ، نحو : عبد الله أنفُ الناقة ، أو مركّباً ومفرداً ، نحو : عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباعُ[1] ، فتُتْبِعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزيدٍ أنفُ الناقة، وأنفَ الناقة ، فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة ، والنصب على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أنفَ الناقة ، فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو : هذا زيدٌ أنفَ الناقة ، ورأيت زيداً أنفُ الناقة ، ومررت بزيدٍ أنفَ الناقة ، وأنفُ الناقة .

❋ ❋ ❋

= وَمِنْ طَلَبِ الأَوْتَارِ مَا حَزَّ أَنْفَهُ ... قَصِيرٌ ، وَدَامَ الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ بَيْهَسُ

نَعَامَةٌ لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمُ رَهْطَهُ ... تَبَيَّنَ فِي أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

فـ(نعامة) لقب (بيهس) وقد أُتبع و لم يُضف .

(1) ـ قوله : (وجب الإتباع) مشعر بأن غيره لا يجوز ، لكنه أردف كلامه هذا بقوله : (ويجوز القطع) ، وهذا معارض لِما هو مقرر في علم أصول النحو ؛ إذ إن مصطلح (الواجب) المراد به : عدم جواز غيره ، مثلما قالوا عن الفاعل أنه : (واجب الرفع) وعن المضاف إليه : (واجب الجر) ، وهذا منهم معناه : عدم جواز رفع المضاف إليه ولا نصبه ، ولا جواز جر الفاعل ولا نصبه ، وهذا ملاحظ عن الشارح العلامة في غير ما موضع ، فتراه ـ رحمه الله تعالى ـ غير منضبط بقواعد النحو الكلية التي يصدر عنها النحاة في إصدار أحكامهم في القضايا الجزئية ، وفوق كل ذي علم عليم .

(أقسام العلم من حيث الوضع في الأصل)

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ ، كَـ(فَضْلٍ)، وَ(أَسَدْ)   وَذُو ارْتِجَالٍ،كَـ:(سُعَادٍ)، و(أُدَدْ)

وَجُـمْـلَـةٌ ، وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّـبَـا   ذَا إِنْ بِغَـيْـرِ (وَيْـهِ) تَـمَّ أُعْـرِبَـا

وَشَـاعَ فِـي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَـهْ   كَـ:(عَبْدِ شَمْسٍ)، وَ(أَبِي قُحَافَهْ)

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ، فالمرتجل[1] هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسعاد ، وأُدد ، والمنقول : ما سبق له استعمالٌ في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيد ، وزيد قائم ، وحكمُها أنها تُحكى ، فتقول : جاءني زيدٌ قائمٌ ، ورأيت زيدٌ قائمٌ ، ومررت بزيدٌ قائمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ما ركب تركيبَ مزج ، كبعلبك ، ومعدي كرب ، وسيبويه ، وذكر المصنف أن المركب تركيبَ مزجٍ : إن خُتِمَ بغير (ويه) أعرب ، ومفهومُه أنه إن خُتم بـ(ويه) لا يعرب ، بل يُبنى ، وهو كما ذكره ، فتقول : جاءني بعلبكُّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ ، فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ، فتقول : جاءني بعلبكَّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ ، ويجوز أن يعرب أيضاً إعرابَ المتضايفين ، فتقول : جاءني حضرُ موتٍ ، ورأيت حضرَ موتٍ،

---

(1) ـ المرتجل : ما لا معنى له في الأجناس ، من قولهم : ارتجل الخطبة أو كلمته ، أي : اخترعها من غير روية ، وهو من : ارتجل الأمر ، كأنه فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد متأنياً فيه ، ومن المرتجل ما كان مشتقاً من تركيب مستعمل ، لكن غُيِّر للعلمية بزيادة ، مثل : (غطفان) من : (غطف العيش) أي : سعته ، أو بنقصانه ، مثل : (عمر) مع تغيير الحركة أولاً ؛ لأنه ليس منقولاً من مسمًّى لآخر وإن كان مشتقاً .

ومررت بحضرِ موتٍ .

وتقول فيما خُتم بـ(ويه) : جاءني سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ ، فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضُهم إعرابَه إعرابَ ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

ومنها ما رُكب تركيبَ إضافة : كعبد شمس ، وأبي قُحافة ، وهو معرب[1]، فتقول : جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قحافةَ ، ورأيت عبدَ شمسٍ وأبا قحافةَ ، ومررت بعبدِ شمسٍ وأبي قحافةَ .

ونبّه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات ، كـ(عبد) ، وبالحروف كـ(أبي) ، وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً ، كـ(شمسٍ) ، وغير منصرف، كـ(قحافةَ) .

❋ ❋ ❋

(أقسام العلم من حيث دلالته على الجنس)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْـنَاسِ عَلَـمْ ... كَـ:عَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمْ

مِنْ ذَاكَ : (أُمُّ عِرِيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ ... وَهَـكَذَا (ثُعَـالَـةٌ) لِـلـثَّـعْـلَـبِ

وَمِـثْـلُـهُ (بَـرَّةُ) لِـلْـمَـبَـرَّهْ ... كَـذَا (فَـجَـارِ) عَـلَـمٌ لِـلْـفَـجْـرَهْ

العلم على قسمين : علم شخصٍ ، وعلم جنسٍ .

فعلم الشخص له حكمان : معنوي ، وهو : أن يُراد به واحدٌ بعينه : كزيد ، وأحمد ، ولفظي ، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه ، نحو : جاءني زيدٌ ضاحكاً ،

---

(1)- وفي هذا ردٌّ على من ذهب من المعاصرين إلى إلزام الأسماء المصدَّرة بأب أو أم حالة واحدة، مثل : (أبو ظبي) ، فتراه يقول : (زرت أبو ظبي) ، و(هذه أبو ظبي) ، و(حللت بأبو ظبي ضيفاً) ، وهذا لحن ، لا قائل به من أحد من النحاة الأوّلين واللاحقين .

ومنْعُهُ من الصرف مع سبب آخر غير العلمية ، نحو : هذا أحمدُ ، ومنْعُ دخول الألف واللام عليه ، فلا تقول : جاء العمرو .

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي ، فتقول : هذا أسامةُ مقبلاً ، فتمنعه من الصرف وتأتي بالحال بعده ، ولا تُدخِل عليه الألف واللام ، فلا تقول : هذا الأسامة .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة : من جهة أنه لا يخصُّ واحداً بعينه ، فكل أسدٍ يصدقُ عليه أسامةُ ، وكل عقرب يصدق عليه أمُّ عِرْيَطٍ ، وكل ثعلب يصدق عليه ثُعَالَةُ .

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّل بقوله: (برَّة للمَبَرَة ، وفَجَار للفَجْرَة) .

❋ ❋ ❋

(اسم الإشارة)

بـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ ... بـ(ذِي)و(ذِهْ)(تِي)(تَا) عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

يُشار إلى المفرد المذكَّر بـ(ذا)[1] ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس

---

(1) ـ قال الأخفش : هو من مضاف الياء ؛ لأن سيبويه حكى فيه الإمالة ، وليس في كلامهم تركيب : (حَيَوتُ) ، فلامه أيضاً ياء ، وأصله : (ذَيِيَ) بلا تنوين لبنائه ، محرك العين بدليل قلبها ألفاً ، وإنما حُذفت اللام اعتباطاً أوَّلاً ، كما في (يد) و(دم) ، ثم قلبت العين ألفاً ؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم ، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين .

وقيل : أصله (ذَوَى) ؛ لأن باب (طَوَيْتُ) أكثر من باب (حَيَيْتُ) ، ثم حذفت العين وحذفها قليل ، ولم تحذف اللام وتقلب العين ألفاً لأن الإمالة تمنعه ، ولذلك فإن القول الأول أولى .

وقال الكوفيون : الاسم : (الذال) وحدها، والألف زائدة ؛ لأن تثنيته (ذان) بحذفها،=

كلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة .

ويُشار إلى المؤنثة بـ(ذي) ، و(ذِه) بسكون الهاء ، و(تي) ، و(تا) ، و(ذِهِ) بكسر الهاء : باختلاسٍ ، وبإشباعٍ ، و(تِهِ) بسكون الهاء وبكسرها ، باختلاس ، وإشباع ، و(ذاتْ) .

* * *

وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكُرْ تُطَعْ

يُشار إلى المثنى المذكر فيه[1] حالة الرفع بـ(ذانِ) ، وفي حالة النصب والجر بـ(ذَيْنِ) ، وإلى المؤنثتين بـ(تَانِ) في الرفع ، و(تَيْنِ) في النصب والجر[2] .

= والذي دفع البصريين لجعله ثلاثياً لا ثنائياً غلبة الأحكام الاسمية المتمكنة عليه ، كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتصغيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن قولهم : (لأن تثنيته ذان بحذفها) : لعدم اجتماع ألفين .

وقد قال ابن يعيش مدعماً رأيهم : لا بأس أن تقول هو ثنائي كـ(ما) ، وذلك أنك إذا أسميت به قلت : (ذاء) ، فتزيد ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة ، كما تقول : (لاء) إذا أسميت بـ(لا) ، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً ، إذا كان ثانيها حرف لين وسُمِّيَ بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : (ذاي) ردّاً له إلى أصله .

1) ـ كذا في سائر النسخ التي بين أيدينا ، والصواب : في .

2) ـ قال الأكثرون : إنَّ المثنى مبني لقيام علة البناء فيه ، كما في المفرد والجمع ، و(ذان) صيغة مرتجلة غير متفرعة عن المفرد ، ولو كانت متفرعة عنه لقيل : (ذَيَان) ، فـ(ذان) صيغة للرفع ، و(ذين) صيغة أخرى للنصب والجر .

وقال بعضهم : بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ، وادِّعاء أنَّ كل صيغة منهما مستأنفة : خلاف الظاهر ، وقد ناصر هذا القول الزجاج لأجل أن العرب قصدوا أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد ؛ إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب ألاّ تختلف المثنيات إعراباً وبناءً ، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضاً .

وَبِـ (أُولَى) أَشِـرْ لِجَـمْعٍ مُطلَقَا　　　وَالْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفاً : دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ　　　وَاللاَّمُ ـ إِنْ قَدَّمْتَ هَا ـ مُمْتَنِعَهْ

يُشار إلى الجمع ـ مذكراً كان أو مؤنثاً ـ بـ(أُولِي) ، ولهذا قال المصنف : (أَشِرْ لجمع مطلقاً) ، ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُها في العاقل ، ومن ورودها في غير العاقل قولُه :

ذُمَّ الْمَـنَـازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى　　　وَالْعَيْشَ بَعْدَ (أُولَئِكَ) الأَيَّامِ

وفيها لُغتان : المدُّ ، وهي لُغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصرُ ، وهي لُغة بني تميم .

وأشار بقوله : (ولَدَى البعد انطقا بالكاف ... إلى آخر البيت) ، إلى أن المشار إليه له رُتبتان : القربُ ، والبعدُ ، فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب ، فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكاف وحدَها ، فتقول : (ذَاكَ) ، أو الكاف واللام نحو: (ذَلِكَ) .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ[1]، فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيـه .

فإن تقدَّم حرفُ التنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة أتيتَ بالكاف وحدها[2] ، فتقول : (هذَاكَ) ، وعليه قولُه :

---

(1) ـ هذه الكاف عندما تجردت من الاسمية بإفادتها معنى في غيرها ، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحد أو مثنى أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، صارت بذلك حرفاً، ويؤكد حرفيتها : امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كانت اسماً لما امتنع ذلك .

(2) ـ (ها) التنبيه يُؤتى بها في أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر: إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة ، ولذلك فلا غرو إن لم يُؤتَ بها إلاّ فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط ، فـ(هذا) أكثر استعمالاً من (هذاك)؛ لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط =

رَأَيْتُ بَنِي الْغَبْرَاءِ لاَ يُنْكِرُونَنِي وَلاَ أَهْلُ (هَذَاكَ) الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام ، فلا تقول : (هذَالِكَ) .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلاَّ رتبتان : قُرْبى ، وبُعْدَى[1] ، كما قرَّرناه ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ : قُرْبى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى ، فيُشار إلى مَنْ في القُرْبى بما ليس فيه كاف ولا لام : كـ(ذا) ، و(ذي) ، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو : (ذاك) ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كاف ولام، نحو : (ذَلِكَ) .

* * *

وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هـهُـنَا) أَشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ ، أَوْ (هَنَّا) أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ ، أَوْ (هِنَّا)

يُشار إلى المكان القريب بـ(هُنَا) ويتقدَّمها هاءُ التنبيه ، فيقال : (هَهُنَا) ، ويُشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ(هُنَاكَ) و(هُنَالِكَ) ، و(هَـنَّا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون ، وبـ(ثَمَّ) ، و(هِنَّتْ) ، وعلى مذهب غيره (هُنَاكَ) للمتوسط ، وما بعده للبعيد[2] .

= الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ، ولم تدخل (ها) التنبيه في اسم الإشارة الذي للبعيد الذي لا يمكن إبصاره ؛ إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما ليس في مَرْأى ؛ ولذلك قالوا : لا تجتمع (ها) التنبيه مع اللام .

(1) ـ هذا على لغة تميم ، ولكنهم لم يدخلوا (اللام) في شيء من أسماء الإشارة .

(2) ـ قد تنجر الثلاثة بـ(من) ، وقد تصحب (هنَّا) المشددة الكاف ، ولا تصحب (ثَمَّ) ، وقد يُراد بـ(هناك) و(هنالك) و(هنَّا) : الزمان ، قال الله تعالى : ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ ، أي : حينئذ ، وقال الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

أي : لات حين حنَّت ، فهي ظرف زمان لإضافتها إلى الجملة .

(الموصول)

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ:الَّذِي،الأُنْثَى الَّتِي ... وَاليَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً ، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

ينقسم الموصول إلى : اسمي ، وحرفي .

و لم يذكر المصنف الموصولات الحرفية[1] ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : (أن) المصدرية ، وتُوصَل بالفعل المتصرف : ماضياً ، مثل : عجبت من أن قامَ زيدٌ ، ومضارعاً ، نحو : عجبت من أن يقومَ زيدٌ ، وأمراً ، نحو : أشرت إليه بأن قُمْ ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف ـ نحو قوله تعالى : ﴿ وأنْ ليس للإنسان إلاَّ ما سعى ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وأن عسى أن يكونَ قدِ اقترب أجلُهم ﴾ ـ فهي مخففة من الثقيلة .

ومنها : (أنَّ) ، وتُوصَل باسمها وخبرها ، نحو : عجبت من أنَّ زيداً قائمٌ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ أو لم يكفهم أنَّا أنزلنا ﴾ وأن المخففة كالْمُثَقَّلَة ، وتُوصَل باسمها وخبرها ، لكن اسمها يكون محذوفاً ، واسم الْمُثقلة مذكوراً .

ومنها : (كَيْ)، وتُوصَل بفعل مضارع فقط ، مثل : جئتُ لكَيْ تُكْرِمَ زيداً.

ومنها : (مَا) ، وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : لا أصحبُكَ ما دمتَ منطلقاً، أي : مدة دوامكَ منطلقاً ، وغير ظرفية ، نحو : عجبت ممَّا ضربتَ زيداً ، وتُوصَل بالماضي ، كما مُثِّلَ ، وبالمضارع ، نحو : لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ ، وعجبت مما

---

(1) ـ حد الموصول الحرفي : ما أُوِّلَ مع ما يليه من الجمل بمصدر ، ولا يحتاج إلى عائد ؛ لأن العائد يعود على الأسماء لا على الحروف ، ولا أن تكون صلته خبرية ، مثل : (أشرت إليه أن قم) .

تضربُ زيداً ، ومنه : ﴿ بما نَسُوا يومَ الحساب ﴾ ، وبالجملة الاسمية ، نحو : عجبت مّا زيدٌ قائمٌ ، ولا أصحبك ما زيدٌ قائمٌ ، وهو قليل . وأكثر ما تُوصَل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بـ(لم) ، نحو : لا أصحبُك ما لم تضربْ زيداً ، ويقلُّ وصلُها - أعني المصدرية - بالفعل المضارع الذي ليس منفيّاً بـ(لم) ، نحو : لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ ، ومنه قولُه :

أطَوِّفُ (مَا أطَوِّفُ) ثُمَّ آوي ... إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

ومنها : (لَوْ) ، وتُوصَل بالماضي ، نحو : وددتُ لَوْ قامَ زيدٌ ، والمضارع ، نحو : وددتُ لَوْ يقومُ زيدٌ .

فقول المصنف : (موصولُ الأسماء) احترازٌ من الموصول الحرفي - وهو (أنْ وأنَّ وكَيْ ومَا ولَوْ) - وعلامته صحةُ وقوع المصدر موقعَه ، نحو : وددت لَوْ تقومُ ، أي : قيامَك ، وعجبتُ مِمَّا تصنَعُ ، وجئت لِكَيْ أقرأَ ، ويُعجبني أنَّكَ قائمٌ ، وأريد أن تقومَ ، وقد سبق ذكره .

أما الموصول الاسميُّ فـ(الذي) للمفرد المذكر[1] ، و(التي) للمفردة المؤنثة .

---

(1) - (الذي) : عند البصريين على وزن (عَمٍ) و(شج) ، والعرب عندما أرادوا الوصف به من بين الأسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات أدخلوا عليها اللام الزائدة تحسيناً للفظ حتى لا يكون موصوفها يبدو كما لو كان وصف بنكرة ، ولامه دليل زيادتها أن الموصولات معارف وضعاً ؛ ألا ترى أن (مَنْ) و(ما) الموصولتين معرفتان ، وإن لم تدخل عليهما أداة التعريف ، وهذه اللام الزائدة لازمة لأنها لو نزعت تارة وأدخلت تارة أخرى لظُنَّ أن هذه اللام للتعريف ، كما في : (الرجل) ، و(رجل) .

أما الكوفيون فإن أصل (الذي) عندهم : الذال الساكنة ، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة ؛ لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ، ثم حركوا الذال بالكسر وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء ، كما حركت ذال (ذا) بالفتح =

فإن ثنيت أسقطتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف في حالة الرفع ، نحو : (اللّذانِ ، واللّتانِ) ، وبالياء في حالتي الجر والنصب ، فتقول : (اللّذينِ ، واللّتينِ) .
وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضاً عن الياء المحذوفة ـ فقلت : (اللّذانِّ ،

= وأشبع ، فتولدت ألف .
والمذهب الصحيح في المسألة مذهب البصريين ؛ لأن حجته واضحة قوية بخلاف ما تمسك به الكوفيون .
وإذا قلبت ذال (الذي) تاءً أصبح الاسم للمفرد المؤنث ، وقد تشدد ياءاهما ، مثل : (الذيّ) ، و(التيّ) ، وقد ذهب الجُزُولي إلى أنهما إذا شددا أعربا إعراب (أيّ) ، وما قاله لا وجه له ؛ لأن التشديد لا يوجب الإعراب ، وذهب بعض النحاة إلى أنهما إذا شددا بُنيا على الكسر ، مستدلين بقول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ... وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلاَّ لِلَّذِيِّ
يَنَالُ بِهِ الْعَلاَءَ وَيَصْطَفِيهِ ... لأَقْرَبَ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

والصحيح أن الشاعر قد كسر لإقامة القافية ، وحكى الزمخشري أنه يُبنى على الضم .
وقد تُحذف الياءان في (الذي) و(التي) مكسوراً ما قبلهما أو ساكناً ، قال الشاعر :

وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْراً ... أَوْ جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرّاً

وقال آخر في التسكين :

* كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا *

وقال آخر :

فَقُلْتُ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي ... أَرَاهَا لاَ تُعَوَّذُ بِالتَّمِيمِ

قال الأندلسي : الوجوه الثلاثة فيهما ، أي : تشديد الياء وحذفها ساكناً ما قبلها أو مكسوراً ، يجوز أن تكون لضرورة الشعر ، لا أنها لغات ؛ إذ المخفف يشدد للضرورة ، وكذا يُكتفى لها بالكسر عن الياء ، وتُحذف الحركة بعد الاكتفاء ، قال : إلاّ أن ينقلوها في حالة السعة لا في الشعر ، فسمعاً إذن وطاعة .

واللَّتانِّ)[1]، وقد قرئ : ﴿ واللَّذانِّ يأتيانِها منكم ﴾ ، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول : (اللّذينّ ، واللّتينّ) ، وقد قُرئ : ﴿ ربَّنا أرنا اللَّذَيْنّ﴾ بتشديد النون .

وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية (ذا ، وتا) اسمي الإشارة ، فتقول : (ذانِّ، وتانِّ) ، وكذلك مع الياء ، فتقول : (ذَيْنّ ، وتَيْنّ) وهو مذهب الكوفيين ، والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدَّم في (الذي، والتي).

❋ ❋ ❋

جَمْعُ (الَّذِي) : (الأُلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

بِـ(اللاَّتِ) ، و(اللاَّءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللاَّءِ) كَـ : (الَّذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

يُقال في جمع المذكر : (الأُلَى) مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : جاءني الأُلَى فعلوا ، وقد يُستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

وَتُبْلِي (الأُلَى) يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى (الأُلَى)

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَأ الْقُبْلِ

فقال : (يَسْتَلْئِمُونَ) ، ثم قال : (تَرَاهُنَّ) .

ويُقال للمذكر العاقل في الجمع (الَّذِينَ) مطلقاً ـ أي : رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ـ فتقول : جاءني الذينَ أكرموا زيداً ، ورأيت الذينَ أكرموه ، ومررت بالذينَ أكرموه .

---

(1) ـ وقد تُحذف النونان في : (اللذان) و(اللتان) لاستطالة الموصول ، كقول الشاعر :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَا ... قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

وقول الآخر :

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ ... لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ

وبعضُ العرب يقول : (الَّذُون) في الرفع ، و(الَّذِينَ) في النصب والجر[1]، وهم بنو هُذَيْل ، ومنه قوله :

نَحْنَ (الَّذُونَ) صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَـيْـلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ويُقال في جمع المؤنث : (اللَّاتِ ، واللَّاءِ) بحذف الياء ، فتقول : جاءني اللاتِ فعلنَ ، واللاءِ فعلن ، ويجوز إثبات الياء ، فتقول : (اللاتِـي ، واللائـي) .

وقد ورد (اللَّاء) بمعنى (الذين)[2]، قال الشاعر :

فَمَـا آبَاؤُنَـا بِأَمَــنَّ مِـنْــهُ عَلَيْنَا (اللاَّءِ) قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

---

(1) ـ ومن العرب من يعرب الجمع إعراب الجمع المذكر السالم ، وهذه لغة من شدد الياء في المفرد، وقد حكى بعض النحاة عنهم : (الّذيُّون) رفعاً ، و(الّذيِّين) نصباً وجرّاً ، من دون حذف شيء من المفرد .

وقد تحذف النون من (الذون) تخفيفاً ، كقول الشاعر :

قَوْمِي الَّذُو بِعُكَاظَ طَيَّرُوا شَرَراً مِنْ رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالْمَصَاقِيلِ

وقد تحذف من (الذين) أيضاً ، كقول الشاعر :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِـدِ

ويجوز في هذا أن يكون مفرداً وُصِفَ به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أي : تقدير البيت : وإن الجمع الذي حانت ... ، كقوله تعالى : ﴿ كمثل الذي استوقد ناراً ﴾ ، فحمل على اللفظ ، أي : كمثل الجمع الذي استوقد ، ثم قال : ﴿ بنورهم ﴾ ، فحمل على المعنى ، ولو كان في الآية مخففاً من (الذين) لم يجز إفراد الضمير العائد إليه ، وكذا قوله تعالى : ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ .

(2) ـ جُمِعَ (الذي) من غير لفظه على : (الأُلى) بوزن : (العُلاَ) ، و(اللائين) رفعاً ونصباً وجرّاً، وتحذف النون ، فيقال : (اللائي) بهمزة بعدها ياء ساكنة ، وهو قليل في المذكر، وقد قرأ الأعمش : ﴿ لِلائِّي يُؤْلون من نسائهم ﴾ ، ويقال : (اللاءِ) بحذف الياء ، وقد جاء : (اللاؤون) رفعاً ، و(اللائين) نصباً وجرّاً .

كما قد تجيء (الأُلى) بمعنى (اللَّاء) كقوله :

فَأَمَّا (الأُلَى) يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

* * *

وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

وَكَـ : (الَّتِي) أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ، وَمَوْضِعَ (اللاَّتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

أشار بقوله : (تساوي ما ذكر) إلى أنَّ (مَنْ ، ومَا) والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ـ المفرد والمثنى والمجموع ـ فتقول : جاءني مَنْ قامَ ، ومَنْ قامتْ ، ومَنْ قاما ، ومَنْ قامتَا ، ومَنْ قاموا ، ومَنْ قُمنَ ، وأعجبني ما رُكِبَ ، وما رُكِبَتْ ، وما رُكِبَا ، وما رُكِبَتَا ، وما رُكِبُوا ، وما رُكِبْنَ ، وجاءني القائمُ ، والقائمةُ ، والقائمانِ ، والقائمتانِ ، والقائمونَ ، والقائماتُ .

وأكثر ما تُستعمل (ما) في غير العاقل ، وقد تُستعمل في العاقل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾، وقولهم : (سُبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا) و(سُبحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحمده) .

و(مَنْ) بالعكس ، فأكثر ما تُستعمل في العاقل ، وقد تُستعمل في غيره ، كقوله تعالى : ﴿ وِمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَع ، يَخْلُقُ اللهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ، ومنه قولُ الشاعر :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي فَقُلْتُ ـ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ ـ :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ (مَنْ) يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : جاءني القائمُ ، والمركُوبُ ، واختُلِفَ فيها ، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرفُ تعريف ، وليست من الموصولية في شيء .

وأما (مَنْ) و(مَا) غير المصدرية فاسمان اتفاقاً ، وأما (ما) المصدرية فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمالُ (ذو) موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً ، فتقول: جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قُمْنَ. ومنهم من يقول في المفرد المؤنث : جاءني ذاتُ قامتْ ، وفي جمع المؤنث : جاءني ذواتُ قُمْنَ، وهو المشار إليه بقوله : (وكالتي أيضاً ... البيت) ، ومنهم من يثنيها ويجمعها فيقول:(ذوا ، وذوو) في الرفع ، و(ذوَيْ وذوِي) في النصب والجر ، و(ذواتا) في الرفع ، و(ذواتيْ) في الجر والنصب ، و(ذواتُ) في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في (ذو) هذه ـ أعني الموصولة ـ أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعْرِبها: بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ، فيقول : جاءني ذو قامَ ، ورأيت ذا قامَ ، ومررت بذي قامَ ، فتكون مثل (ذي) بمعنى صاحب ، وقد روي قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ (ذِي) عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما (ذات) فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً ، مثل (ذوات) ، ومنهم من يعربها إعرابَ (مسلماتٍ) : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

* * *

وَمِثْلَ (مَا):(ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ أَوْ (مَنْ)، إِذَا لَمْ تُلْـغَ فِي الْكَـلَامِ

يعني أن (ذا) اختصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تُستعمل موصولةً ، وتكون مثل (ما) في أنها تُستعمل بلفظٍ واحد : للمذكر ، والمؤنث - مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً - فتقول : من ذا عندك ، وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ(ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين ، نحو : مَنْ ذا جاءك ، وماذا فعلتَ ، فـ(من) : اسم استفهام ، وهو مبتدأ ، و(ذا) موصولة بمعنى (الذي) ، وهو خبر (من) ، و(جاءك) صلة الموصول ، والتقدير (من الذي جاءك ؟) وكذلك (ما) مبتدأ ، و(ذا) موصولة بمعنى (الذي) ، وهو خبر (ما)، و(فعلتَ) صلته ، والعائد محذوف تقديره (ماذا فعلته ؟) ، أي : ما الذي فعلته ؟.

واحترز بقوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلام) من أن تجعل (ما) مع (ذا) أو (مَنْ) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : ماذا عندك ؟ ، أي : أي شيء عندك؟ ، وكذلك : من ذا عندك ؟ ، فـ(ماذا) : مبتدأ ، و(عندك) خبره ، وكذلك (من ذا) مبتدأ ، و(عندك) خبره ، فـ(ذا) في هذين الموضعين مُلغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن المجموع استفهام .

* * *

(صلة الموصول)

وَكُـلُّـهَـا يَلْزَمُ بَعْـدَهُ صِلَـهْ عَلَـى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْـتَمِلَهْ

الموصولات كلها - حرفيةً كانت ، أو اسميةً - يلزم أن يقع بعدها صلة تبيّن معناهـا .

ويُشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : جاءني الذي ضربتُهُ ، وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : جاءني اللذان ضربتهما ، والذِينَ

ضربتهم ، وكذلك المؤنث ، تقول : جاءتِ التي ضربتُها ، واللتان ضربتهما ، واللاتي ضربتهنَّ .

وقد يكون الموصول لفظُه مفرد مذكر ومعناه مثنى أو مجموع أو غيرهما ، وذلك نحو (مَنْ ، وما) إذا قصدتَ بهما غير المفرد المذكر ، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ، فتقول : أعجبني مَنْ قامَ ، ومَنْ قامَتْ ، ومَنْ قَامَا ، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ ، على حسب ما يُعنى بهما .

❋ ❋ ❋

وَجُمْلَـةٌ أَوْ شِـبْـهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ، كَـ:(مَنْ عِندِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ)

صلة الموصول لا تكون إلاَّ جملةً أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجار والمجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويُشترط في الجملة الموصولة بها ثلاثةُ شروط ، أحدها : أن تكون خبرية(1)، الثاني : كونها خاليةً من معنى التعجب(2)، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز بـ(الخبرية) من غيرها ، وهي الطلبية والإنشائية ، فلا يجوز : جاءني

---

(1) ـ العلة من اشتراط هذا الشرط : أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب ، والجملة الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلاَّ بعد إيراد صيغها ؛ وأما قول الشاعر الذي استدلَّ به الكسائي على جواز مجيئها إنشائية :

وَإِنِّـي لَـرَامٍ نَـظْـرَةً قِـبَـلَ الَّـتِـي ... لَعَلِّـي وَإِنْ شَطَّـتْ نَوَاهَا أَزُورُهَـا

فتخريجه : التي أقول : لعلِّي وإن شطَّت نواها أزورها .

وقد أجاز بعض النحويين جواز وقوعها قسمية ؛ محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وإنَّ منكم لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ ، أي : لَمَنْ والله ليبطئن ، وقد منع ذلك بعضهم الآخر .

(2) ـ أجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول ، مثل : (جاءني الذي ما أحسنه) ، ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنها إنشائية .

الذي اضْرِبْهُ ، خلافاً للكسائي ، ولا : جاءني الذي ليتَه قائمٌ ، خلافاً لهشام ، واحترز بـ(خالية من معنى التعجب) من جملة التعجب ، فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسنه ، وإن قلنا إنها خبرية ، واحْتُرِزَ بـ(غير مفتقرة إلى كلام قبلها) من نحو : جاءني الذي لكنَّهُ قائم ، فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو : ما قعد زيدٌ لكنَّه قائم.

ويُشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّين ، والمعنِيُّ بالتام : أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : جاء الذي عندك ، و: الذي في الدار ، والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً ، والتقدير : جاء الذي استقرَّ عندك ، أو : الذي استقرَّ في الدار ، فإن لم يكونا تامَّين لم يجز الوصل بهما ، فلا تقول : جاء الذي بكَ، ولا : جاء الذي اليومَ.

❋ ❋ ❋

وَصِفَـةٌ صَـرِيحَـةٌ صِلَـةُ (أَلْ) وَكَـوْنُـهَا بِمُعْـرَبِ الأَفْعَالِ قَـلْ

الألف واللام لا تُوصل إلاَّ بالصفة الصريحة[1]، قال المصنف في بعض كتبه :

---

(1) ـ اختلف النحاة في الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول : أهي حرف أم اسم؟ فذهب المازني إلى القول بحرفيتها كما في سائر الأسماء الجامدة ، مثل : (الرجل) و(الفرس)، وذهب غيره إلى أنها اسم موصول ، وذهب الزمخشري إلى أنها بقية (الذي)، والصحيح : أن هذه (اللام) غير لام (الذي) ؛ لأن لام (الذي) زائدة ، بخلاف هذه اللام ، ولذا ينبغي تسميتها اللام الموصولة ، وهي : اسم موصول لا حرف موصول ، ودليل اسميتها : رجوع العائد في السعة ، مثل : (الضارب زيدٍ عمرُو) . وقد أجاب المازني عن هذا بقوله : إن العائد في هذا المثال يعود على محذوف ، تقديره : (الرجل الضارب زيد عمرو) ، وفي جوابه هذا محذوران : أحدهما : إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على الأمور الخمسة : الموصوف ، وذي الحال ، والمبتدأ ، وحرف النفي ، وحرف الاستفهام ، وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهبه في هذا غير مذهبهم ، والآخر : رجوع الضمير على موصوف مقدَّر .

وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل ، نحو : (الضارب) ، واسمَ المفعول ، نحو : (المضروب) ، والصفةَ المشبهة ، نحو : (الحسن الوجه) ، فخرج نحو : (القرشيّ ، والأفضل) ، وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ ، وقد اضطرب الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ، فمرة قال : إنها موصولة، ومرة منع ذلك .

وقد شذَّ وصلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : (وكونها بمعرب الأفعال قلّ) ، ومنه قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ (التُّرْضَى) حُكُومَتُهُ
وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلُها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ، فمن الأول قولُه :

مِنَ الْقَوْمِ (الرَّسُولُ) اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

ومن الثاني قوله :

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى (الْمَعَهْ) فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

❋ ❋ ❋

(إعراب أي وبناؤها)

(أيٌّ) كَـ(مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

يعني أن (أيّاً) مثل (ما) في أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ـ مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً ـ نحو : يعجبني أيهم هو قائم .

ثم إن (أيّاً) لها أربعةُ أحوال ، أحدها : أن تُضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم . الثاني : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيٌّ قائم . الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : يعجبني أيٌّ هو قائم . وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، ورأيت أيَّهم هو قائم ، ومررت بأيِّهم هو قائم . وكذلك : أيٌّ قائم ، وأيّاً قائم ، وأيٍّ قائم ، وكذا : أيٌّ هو قائم ، وأيّاً هو قائم ، وأيٍّ هو قائم . الرابع : أن تضاف ويُحذف صدر الصلة ، نحو : يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ففي هذه الحالة تُبنى على الضم[1] ، فتقول : يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ورأيتُ أيُّهم قائمٌ ، ومررت بأيُّهم قائمٌ ، وعليه قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾، وقول الشاعر:

---

(1) ـ اختلف الكوفيون والبصريون في (أي) هذه : أتكون معربة والحالة هذه أم مبنية أحياناً ؟

فذهب الكوفيون إلى كونها معربة محتجين على ذلك بحجج عديدة ، منها : قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشدُّ على الرحمن عتياً ﴾ بنصب (أي) بالفعل (ننزعن) ، وزعموا أن قراءة الرفع (أيهم) فيها مرفوعة على الابتداء ؛ لأن الفعل (لننزعن) عمل في (من) وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه ، ولأن (الشيعة) معناها : الأعوان ، وتقدير الآية : لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، قالوا : والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجَرْمي أنه قال : خرجت من الخندق ـ يعني : خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : (اضرب أيُّهم أفضل) . أي : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يُروَ عن أحد من العرب : (اضرب أيُّهم أفضل) بالضم .

وذهب البصريون إلى كونها مبنية لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام ، واستدلوا بما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان أنه أنشد :

إِذَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

والقول ما قال الكوفيون ، وللخليل في هذه المسألة قول ، وهو : أن (أيهم) في قولهم : (لأضربنَّ أيُّهم هو أسوأ) : مرفوع بالابتداء ، و(أفضل) خبره ، ويجعل (أيهم) استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير : (لأضربنَّ الذي يقال له أيُّهم أسوأ) .

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى (أَيُّهُمْ) أَفْضَلُ

وهذا مستفاد من قوله : (وأُعرِبت ما لم تضف ... إلى آخر البيت) ، أي : وأعربت (أيّ) إذا لم تُضف في حالة حذف صدر الصلة ، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهي : ما إذا أضيفت وذُكر صدر الصلة ، أو لم تُضف و لم يُذكر صدر الصلة ، أو لم تُضف وذُكر صدر الصلة ، وخرج الحالة الرابعة ، وهي : ما إذا أُضيفت وحُذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ .

* * *

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَياًّ غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ،وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ،كَـ:(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

يعني أن بعض العرب أعرب (أيّا) مطلقاً ، أي : وإن أُضيفت وحُذِف صدر صلتها ، فيقول : يعجبني أيُّهم قائم ، ورأيت أيَّهم قائم ، ومررت بأيِّهم قائم ، وقد قُرئ : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهمْ أَشَدُّ ﴾ ، بالنصب ، وروي :

* فَسَلِّمْ عَلَى (أَيِّهِمْ) أَفْضَلُ *

بالجرّ .

وأشار بقوله : (وفي ذا الحذف ... إلى آخر البيت) إلى المواضع التي يُحذف فيها العائد على الموصول[1] ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ، فإن كان

(1) ـ عائد الألف واللام لا يجوز حذفه ، وإن كان مفعولاً لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد دلائل موصوليتها ، ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في صلة ، مثل : (الذي ضربته في داره زيد) .

مرفوعاً لم يحذف ، إلاّ إذا كان مبتدأ وخبره مفرد ، نحو : ﴿ وهو الذي في السماء إله﴾ ، و﴿ أيُّهم أشدُّ ﴾ ، فلا تقول : جاءني اللذانِ قامَ ، ولا : اللذان ضُرِبَ ، لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة ، بل يقال : قامَا ، وضُرِبَا . وأما المبتدأ فيُحذف مع (أي) وإن لم تَطُل الصلة ، كما تقدَّم من قولك : يعجبني أيُّهم قائم ، ونحوه . ولا يُحذف صدر الصلة مع غير (أي) إلاّ إذا طالت الصلة ، نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيداً ، فيجوز حذف (هو) ، فتقول : جاء الذي ضارب زيداً ، ومنه قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، التقدير : بالذي هو قائلٌ لك سوءاً . فإن لم تَطُل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : جاء الذي قائم ، التقدير : جاء الذي هو قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تماماً على الذي أحسنُ ﴾ في قراءة الرفع ، والتقدير : هو أحسنُ.

وقد جوزوا في (لاسِيَّما زيدٌ) إذا رُفع (زيد) : أن تكون (ما) موصولة ، و(زيد) : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لا سِيَّ الذي هو زيدٌ ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك : (هو) ـ وجوباً ، فهذا موضِع حُذف فيه صدر الصلة مع غير (أي) وجوباً و لم تَطُل الصلة ، وهو مَقيس وليس بشاذ .

وأشار بقوله : (وأبَوْا أن يُختزَل ✽ إن صَلَحَ الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ) إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : جاء الذي هو أبوهُ مُنطلقٌ ، أو : هُوَ ينطلق ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامَّان ، نحو : جاء الذي هُوَ عندك ، أو : هُوَ في الدار ، فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة ، فلا تقول : جاء الذي أبوهُ منطلقٌ ، تعني : الذي هُوَ أبوه منطلق ؛ لأن الكلام يتمُّ دونه ، فلا يُدرى أَحُذِفَ منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فرق في ذلك بين (أي) وغيرها ، فلا تقول في : يعجبني أيُّهم هو يقوم : يعجبني أيُّهم يقوم ؛ لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا

كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعدمه لم يجز حذفُ العائد، وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول ، نحو : جاء الذي ضربته في داره ، فلا يجوز حذفُ الهاء من (ضربته) ، فلا تقول : جاء الذي ضربت في داره ؛ لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام ، فإنه لم يبيِّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأَنْ يكون صلة لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول (أيًّا) أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير (أي) من الموصولات ؛ لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحذف مع (أي) ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدّم ، نحو : جاء الذي هو أبوه منطلق ، و: يعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق ، وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : جاءني الذي ضربتُهُ في داره ، ومررت بالذي مررت به في داره ، و: يعجبني أيُّهم ضربته في داره ، ومررت بأيِّهم مررت به في داره .

وأشار بقوله : (والحذف عندهم كثير منجلي ... إلى آخره) إلى العائد المنصوب .

وشرطُ جواز حذفه[1] أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ،

---

(1) ـ يحذف الضمير العائد إذا كان منصوباً بشرطين : الأول : ألاّ يكون منفصلاً بعد (إلاّ) ، نحو : (جاءني الذي ما ضربت إلاّ إياه) ، وأما إذا كان منفصلاً بعد غير (إلاّ) فلا مانع من حذفه ؛ إذ يجوز أن تقول : (الذي أنا ضاربٌ زيد) ، أي : الذي أنا ضارب إياه زيد، ويجوز : أن يكون المحذوف هنا مجروراً في محل نصب ، أي : الذي أنا ضاربه زيد . والشرط الآخر ، وهو لم يذكره الشارح : أن يكون مفعولاً ، مثل :(الذي ضربت زيد)؛ لأن المفعول فضلة ، بخلاف المنصوب بحرف النصب ؛ فإنه لا يحذف لأنه ليس فضلة .

نحو : جاء الذي ضربتُهُ ، و: الذي أنا معطيكَهُ درهم .

فيجوز حذف الهاء من (ضربته) فتقول : جاء الذي ضربتُ ، ومنه قوله تعالى :﴿ ذَرْنِي ومَنْ خلقتُ وحيداً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أهذا الذي بعثَ الله رسولاً ﴾ ، التقدير : (خلقته ، وبعثه) .

وكذلك يجوز حذف الهاء من (معطيكه) ، فتقول : الذي أنا معطيكَ درهم، ومنه قوله :

مَا اللهُ (مُولِيكَ) فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره : الذي الله موليك فضل ، فحذفت الهاء .

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير ، وليس كذلك ، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل .

فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف[1] ، نحو : جاء الذي إيَّاهُ ضربتَ ، فلا يجوز حذف (إياه) ، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف ـ وهو الحرف ـ نحو : جاء الذي إنَّهُ منطلقٌ ، فلا يجوز حذف الهاء ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص ، نحو : (جاء الذي كانَهُ زيد)[2].

❋ ❋ ❋

(1) ـ الضمير المنفصل الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواقع بعد (إلاّ) ، كما في قولك (جاءني الذي ما أكرمت إلاّ إياه) ، و(جاءني الذي إياه أكرمت) ، أي : الضمير الواجب الانفصال ، أما الجائز الانفصال فإن حذفه جائز ، مثل : (الذي أنا ضربت زيد)، و(الذي أنا ضارب زيد) .

(2) ـ هذا التمثيل غريب جداً ، وقد سبق الحديث عنه في المقدمة .

(حذف العائد المجرور)

كَـذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِـضَا　　　كَـ:(أَنْتَ) قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرْ　　　كَـ:(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتَ ، فَهْوَ بَرْ)

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلاَّ إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآنَ ، أو غداً ، فتقول : جاء الذي أنا ضاربٌ ، بحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : جاء الذي أنا غُلامُهُ ، أو : أنا مضروبُهُ ، أو : أنا ضاربُهُ أمسِ ، وأشار بقوله : (كأنتَ قاضٍ) إلى قوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ التقدير : ما أنت قاضيه ، فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيّد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرف[1] فلا يحذف إلاَّ إنْ دخل على الموصول حرفٌ مثلُه : لفظاً ومعنىً ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : مررتُ بالذي مررتَ به ، أو : أنت مـارٌّ به ، فيجوز حذف الهاء ، فتقول : مررتُ بالذي مررتَ ، قال الله تعالى : ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ أي : منه ، وتقول : مررتُ بالذي أنت مـارٌّ ، ومنه قولُه :

---

(1) ـ هناك حالة لم يذكرها الشارح العلاّمة ، وهي : انجراره بحرف جر معين ، وإنما شرط التعيين لأنه لابدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً ، إذ لا يبقى حرفٌ جارٌّ دون مجرور ؛ فينبغي أن يتعين ، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ، كقوله تعالى : ﴿ أنسجد لما تأمرنا ﴾ أي : بـه ، وقوله تعالى : ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ أي : بـه ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُ:لاَ ـ وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ ـ　　　أَخُونَـكَ ، عَهْداً إِنَّنِـي غَيْرُ خَوَّانِ

أي : حج حاتم إليـه .

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لاَنَ بِالَّذِي أَنْتَ (بَائِحُ)

أي : أنت بائحٌ به .

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : مررتُ بالذي غضبتَ عليه ، فلا يجوز حذف (عليه) ، وكذلك : مررتُ بالذي مررتَ به على زيد ، فلا يجوز حذف (به) منه ، لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً ، نحو : مررتُ بالذي فرحتُ به ، فلا يجوز حذف (بـه) .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : (كذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرَّ) ، أي : كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به ، نحو : مررتُ بالذي مررتَ فهوَ بـر ، أي : بالذي مررت به ، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها .

❋ ❋ ❋

(المعرف بأداة التعريف)

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ ... فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ ، قُلْ : فِيهِ النَّمَطْ

اختلف النحويون في حرف التعريف في (الرجل) ونحوه ، فقال الخليل : المعرِّفُ هو (أل) ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزةُ وصل اجتُلِبت للنطق بالساكن[1] .

---

(1)ـ يرى الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ أن الهمزة في أداة التعريف همزة قطع لا وصل؛ لأنه يرى أن أداة التعريف هي هذه الهمزة مع اللام ، وعلل حذفها في درج الكلام بكثرة الاستعمال، وهذه دعوى لا دليل عليها ـ كما يقول ابن عصفور ـ بل إن القياس ينص على أنها إذا حذفت في درج الكلام فهي همزة وصل لا قطع، ولا يعدل عن الظاهر إلاّ بدليل، وفي هذا الرأي جواب عن سؤال من يسأل عن علة كتابة همزة لفظة الجلالة همزة قطع في =

والألف واللام المعرِّفة تكون للعهد ، كقولك : لقيتُ رجلاً فأكرمتُ الرجلَ ، وقوله تعالى :﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولاَ ﴾، ولاستغراق الجنس ، نحو :﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾، وعلامتها أن يصلح موضعها (كُلّ) ولتعريف لحقيقة ، نحو : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، أي : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقـة.

و(النمـط) من البُسُط ، والجمـع (أنماط) ـ مثل : سبب وأسباب ـ والنمط ـ أيضاً ـ الجماعة من الناس الذين أمرُهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

❋ ❋ ❋

(زيادة أل)

وَقَــدْ تُــزَادُ لاَزِمــاً ، كَـ(الـلاَّتِ)، و(الآنَ)، و(الَّذِين)، ثُـمَّ (اللاَّتِ)

وَلاضْـطِرَارٍ، كَـ:(بَـنَاتِ الأَوْبَرِ) كَذَا وَ(طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) السَّرِي

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي ـ في زيادتها ـ على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّل الزائدة اللازمة بـ(اللات) ، وهو اسم صنم كان بمكة ، وبـ(الآن) وهو ظرف زمان مبني على الفتح ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ، فذهب

= علم دولة العراق ، ولهؤلاء الذين يجعلون الهمزة في كلمة (الله) همزة قطع علة أخرى ـ إن لم نسلم بكلام الخليل ـ وهي : أن لهم أن يقولوا : إن لفظ الجلالة عندنا غير مشتق ، بل هو : اسم جامد ، مثل : (حجر) ، و(مدر) ، و(وبر) . والأصل في الأسماء أن تكون همزتها همزة قطع إلاَّ الأسماء العشرة ، وهذا اللفظ الكريم ليس منها .

والصحيح أن لفظ (الله) مشتق من (إلاه) : على وزن (فِعَال) بمعنى مفعول ؛ لأنه (مألوه) ، أي : معبود ، فلما أدخلت عليه الألف واللام حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرته في الكلام ، ولو كانت عوضاً منها لما اجتمعت مع المعوَّض في قولهم : (الإلـه) .

قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : مررتُ بهذا الرجل ؛ لأن قولك : (الآن) بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائدة ، وهو مبني لتضمنه معنى الحرف ، وهو (لام) الحضور .

ومثّل ـ أيضاً ـ بـ(الذين) ، و(اللات) ، والمراد بهما ما دخل عليه (أل) من الموصولات ، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة ، فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ(أل) إن كانت فيه نحو : (الذي) ، فإن لم تكن فيه فبنيتـَهَا نحو : (مَنْ ، ومَا) إلاَّ (أيّاً) فإنها تتعرف بالإضافة ، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حذفُها في قراءة من قرأ : ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعرِّفة ، كما حُذفت من قولهم: سلامُ عليكم ، من غير تنوين ، يريدون : السَّلامُ عليكم .

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة ـ اضطراراً ـ على العَلَم ، كقولهم في : بناتِ أَوْبَرَ ـ علَم لضرب من الكمأة ـ : بنات الأوبر ، ومنه قولـُه :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ (الأَوْبَرِ)

والأصل : بنات أوبَرَ ، فزيدت الألف واللام ، وزعم المبرِّد[1] أن (بنات أوبَرَ) ليس

---

(1) ـ المبرد ، هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحاً بليغاً مفوّها ، صاحب نوادر وظرافة، قال السيرافي : وكان الناس بالبصرة يقولون : ما رأى المبرد مثل نفسه. ولما صنف المازني كتاب (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم ، فأنت المبرِّد ـ بكسر الراء ، أي : المثبت للحق ، فغيـَّره الكوفيون وفتحوا الرَّاء . له العديد من المصنفات أشهرها : (المقتضب) و(الكامل) ، ولد سنة : (210هـ) وتوفي سنة : (285هـ) ببغداد ، ودُفن بمقابر الكوفة ، تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (1/269 ـ 271) .

بعَلَم، فالألف واللام ـ عنده ـ غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ، وَطِبْتَ (النَّفْسَ) يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والأصل : (وطبت نفساً) فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلاَّ نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : (كبنات الأوبرِ) وقوله : (وطبت النفس يا قيس السري) .

❋ ❋ ❋

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

كَـ(الْفَضْلِ)وَ(الْحَارِثِ)وَ(النُّعْمَانِ) ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنف ـ فيما تقدَّم ـ أن الألف واللام تكون معرِّفة ، وتكون زائدة ، وقد تقدَّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة ، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول (أل) عليه ، كقولك في (حسن) : الحسن ، وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك في (حارث) : الحارث ، وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك في (فضل) : الفضل ، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك في (نُعمان) : النعمان ، وهو في الأصل من أسماء الدم ، فيجوز دخول (أل) في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحذْفُها نظراً إلى الحال .

وأشار بقوله : (للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ) إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة ، أو ما في معناها .

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه سُمي به تفاؤلاً بمعناه أتيتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : الحارث ، نظراً إلى أنه إنما سُمي به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحرث ، وكذا كلُّ ما دخل على معنى وهو مما يُوصَف به في الجملة ، كـ(فضل) ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يُستفاد بدونهما ، فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما .

❋ ❋ ❋

(أل التي للغلبة)

وَقَـدْ يَـصِـيـرُ عَـلَـماً بِالْغَـلَـبَـهْ ... مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ (أل) كَالْعَـقَـبَهْ

وَحَذْفُ أَلْ ذِي ـ إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَـنْـحَـذِفْ

من أقسام الألف واللام أنها تكونت للغلبة ، نحو : (المدينة) و(الكتاب) ، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت (المدينة) على مدينة الرسول ﷺ ، و(الكتاب) على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلاَّ في النداء أو الإضافة ، نحو : يا صَعِق ، في الصعق ، و: هذه مدينة رسول الله ﷺ .

وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : هذا عَيُّوقُ طالعاً ، والأصل : العَيُّوق ، وهو اسم نجم .

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً : كابن عُمَرَ ، وابنِ عباسٍ ، وابنِ مسعودٍ فإنه غَلَبَ على العَبَادلة دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقّه الصدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أُطلق (ابن عمر) لا يُفهم منه غير عبدالله ، وكذا (ابن عباس) و(ابن مسعود) رضي الله عنهم أجمعين ، وهذه الإضافة لا تفارقه ، لا في نداءٍ، ولا في غيره ، نحو : يا ابنَ عُمَرَ .

* * *

(المبتدأ والخبر)

مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ) وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ ... إنْ قُلْتَ : (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلُ أَغْنَى ، فِي : (أَسَارٍ ذَانِ)

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ ، وَقَدْ ... يَجُوزُ ، نَحْوُ : (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، فمثال الأول : زيدٌ عاذرٌ من اعتذر ، والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكر في القسم الثاني[1] ، فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن

---

(1) ـ هذا المبتدأ الذي له خبر ، حده : هو الاسم الجامد المجرد من العوامل اللفظية المسند إليه ، سواء كان هذا الاسم صريحاً ، مثل : (زيد) ، أم مؤولاً ، مثل : (أن تصوموا) ، وعلى هذا فإنَّ قولنا : (هو اسم) : خرج به الفعل ؛ لأنه لا يخبر عنه ، بل يخبر به ، وخرج الحرف ؛ لأنه لا يخبر به ولا عنه . وخرج بقولنا (الجامد) : الاسم المشتق ؛ لأنه إذا وقع مبتدأ لا يكون له خبر ، وخرج بـ(المسند إليه) : الخبر ، والمبتدأ الذي له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر ، وبـ(المجرد من العوامل اللفظية) : خرجت الأسماء التي لا تركب مع عاملها ، مثل الأسماء المعدودة : واحد ، اثنان ، وليدخل العامل المعنوي ؛ لأن رافع المبتدأ على الرأي المشهور من مذاهب النحويين ، هو : الابتداء الذي هو التجرد للإسناد ، واعلم أن من حكم المتجرد من العوامل اللفظية : الاسم المعمول لعامل مزيد للتوكيد ، مثل : =

اعتذر: مفعول لعاذر . ومثال الثاني : أسارٍ ذانِ ، فالهمزة : للاستفهام ، وسارٍ : مبتدأ، وذان: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصفٍ اعتمدَ على استفهام ، أو نفي[1]ـ نحو : أقائمٌ الزيدانِ ، وما قائمٌ الزيدانِ ، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلاَّ الأخفش - ورفَعَ فاعلاً ظاهراً، كما مُثِّـل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : أقائم أنتما ، وتمَّ الكلام به ، فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ ، نحو : أقائمٌ أبواهُ زيدٌ ، فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدَّم، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال : أقائمٌ أبواهُ ، فيتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ، فلا يقال في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ) : إن (قاعداً) مبتدأ ، والضمير

= ﴿هل من خالق غير الله ﴾ ، إذ التقدير : هل خالق غير الله ، ومثل : (بحسبك زيد) ، أي : حسبك زيد ، ومنه قوله ﷺ : (وَمَنْ لَمْ يستطع فَعَلَيْهِ بالصيام) ، أي : فعليه الصوم، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ ، أي : سواء عليهم إنذارك وتركه .

(1) ـ هذا كلام عام يدخل فيه الوصف المفرد والمثنى والجمع ، وأنت تعلم أنه إذا كان مثنى أو جمعاً يكون خبراً لا مبتدأ ، والصحيح تقييد الوصف بقول : (كل وصف مفرد) ، ولذلك فإن الحد الصحيح لهذا النوع من المبتدأ : هو اسم مشتق ، مفرد ، معتمد على نفي، أو استفهام ، رافع لاسم بارز مكتفى به ، مثل : (ما مضروب عمرو) ، و: (أقائم زيد) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ ، وقول الشاعر :

خَـلِيلَـيَّ مَا وَافٍ بِعَـهْـدِيَ أَنْتُمَـا ... إِذَا لَـمْ تَـكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَـاطِعُ

وقول الآخر :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنَا ؟ ... إِنْ يَظْعَنُـوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَـا

ملاحظة : من النحاة من تكلّف إدخال هذا النوع في حد الأول ، فقالوا : إنَّ خبره محذوف لسد مرفوعه مسد الخبر ، وهذا القول ليس صحيحاً ؛ لأن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً ، ولو تكلفت له تقدير خبر لما استطاعت ؛ لأن هذا المبتدأ في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له .

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثِّلَ ، أو بالاسم كقولك : كيف جالِسٌ العمران ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّلَ ، أو بالفعل كقولك : ليس قائمٌ الزيدانِ ، فليس : فعل ماضٍ ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدَّ مسدَّ خبر (ليس) ، وتقول : غيرُ قائمِ الزيدانِ ، فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بـ(قائم) سدَّ مسدَّ خبر (غير)؛ لأن المعنى : ما قائمٌ الزيدانِ ، فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم) ، ومنه قوله :

(غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ) فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضٍ سِلْمِ

فغير : مبتدأ ، ولاهٍ : مخفوض بالإضافة ، وعِدَاكَ : فاعل بـ(لاه) سدَّ مسدَّ خبر (غير) ومثله قوله :

(غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ) يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بـ(مأسوف) لنيابته منابَ الفاعل ، وقد سدَّ مسدَّ خبر (غير) .

وقد سأل أبو الفتح بن جني[1] ولَدَهُ عن إعراب هذا البيت ، فارتبك في إعرابه.

---

(1) ـ هو : عثمان بن جِنّي ـ معرب كِنِّي ـ أبو الفتح ، كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو ، قال صاحب (دمية القصر) : وليس لأحد من أيمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له ؛ سيما في علم الإعراب ، فقد وقع منها على ثمرة الغراب ، وكان يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره ؛ أنفةً وإكباراً لنفسه ، وكان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . له من التصانيف : (الخصائص) وهو أشهر كتبه ، و(سر الصناعة) ، وغيرهما ، ولد قبل سنة : (330هـ)، وتوفي سنة : (392هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (132/2) .

ومذهب البصريين ـ إلاَّ الأخفش ـ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلاَّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك[1]، فأجازوا (قائمٌ الزيدانِ) ، فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سدَّ مسدَّ الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (وقد يجوز نحو : فائز أُولُو الرَّشَد) ، أي : وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسْبقه نفيٌّ أو استفهامٌ .

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قولُه :

(فَخَيْرٌ نَحْنُ) عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ : يَا لاَ

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ولم يسبق (خير) نفي ولا استفهام ، وجُعِلَ من هذا قولُه :

(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ)، فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعل سدَّ مسدَّ الخبر .

❋ ❋ ❋

(إعراب الوصف في حال التطابق وعدمه)

وَالثَّانِ مُبْتَدأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

---

(1) ـ جوَّز الأخفش والكوفيون رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل أو نائب فاعل لها من غير اعتماد على استفهام أو نفي ، نحو : (قائم الزائدان) ، كما يجيزون في نحو : (في الدار زيد) أن يعمل الظرف بلا اعتماد ، وممن جوّز هذا الرأي ابن مالك ، ولكن على قلة ، وما احتجوا به من كلام العرب لا حجة لهم فيه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدَّماً ، وما رقى إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو (أقائم زيد) ـ جاز فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ فيجوز أن يكون (أراغب) مبتدأ ، و(أنت) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ويحتمل أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخراً ، و(أراغب) خبراً مقدَّماً .

والأول ـ في هذه الآية ـ أولى ؛ لأن قوله : (عن آلهتي) معمول لـ(راغب)، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن (أنت) على هذا التقدير فاعل لـ(راغب) ، فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأنَّ (أنت) أجنبي من (راغب) على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ، فليس لـ(راغب) عملٌ فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقا تثنيةً نحو : أقائمان الزيدان ، أو جمعاً ، نحو : أقائمون الزيدون ، فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدَّم ، وهذا معنى قول المصنف : (والثانِ مبتدأ وذا الوصفُ خبرْ ... إلى آخر البيت) أي : والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه ، إن تطابقا في غير الإفراد وهو التثنية والجمع ـ هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة (أكلوني البراغيثُ) أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا ـ وهو[1] قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدَّم ـ فمثال الممتنع : أقائمان زيد ، و: أقائمون زيد ، فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز : أقائم الزيدان ، و: أقائم الزيدون ، وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر .

---

(1) ـ الأولى أن يقول : فهو .

(عامل الرفع في المبتدأ والخبر)

وَرَفَـعُوا مُـبْـتَـدَأً بِالابْـتِـدَا   كَذَاكَ رَفْـعُ خَبَـرٍ بِالْمُـبْـتَـدَا

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء[1] ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ ـ وهو كون الاسم مجرّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل : بِحسبِكَ دِرْهَمٌ ، فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدة ، واحترز (بشبهها) من مثل : رُبَّ رجلٍ قائمٌ ، فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ويدلُّ على ذلك رفعُ المعطوف عليه ، نحو : رُبَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله .

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنويّ .

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .

وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر .

وأعدل هذه المذاهب مذهبُ سيبويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه .

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ وفسَّروه بأنه : تجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ، واعترض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر ، وأجيب عن هذا الاعتراض بأن : العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم المخصوص يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته .

وفسّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو الإسناد حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدمي فلا يؤثر .

(حد الخبر)

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَـ:(اللهُ بَرٌّ ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)

عرَّفَ المصنف الخبرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويَرِدُ عليه الفاعل[1]، نحو : قام زيدٌ ، فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، ولا يَرِدُ الفاعلُ على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ ، وخُلاصة هذا أنه عَرَّفَ الخبر بما يُوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصّاً بالمُعَرَّف دون غيره .

* * *

(أنواع الخبر)

وَمُفْرَداً يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى بِهَا، كَـ:(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أوْ لا .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلابُدَّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[2]، وهذا معنى قوله : (حاويةً معنى الذي سِيقت له) ، والرابط : إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ،

---

(1) ـ قلت : لا يرد عليه ذلك ؛ لأنه مَثَّل بقوله : (كاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ) ، فالتمثيل الذي مثل به يقوم مقام قول ابن عقيل : الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة .

(2) ـ إنما احتاجت إلى رابط ؛ لأنها في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابدَّ من رابط يربطها بالجزء الآخر .

نحو : زيدٌ قامَ أبوه ، وقد يكون الضمير مقدَّراً(1)، نحو : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ ، التقدير: مَنَوَانِ منه بدرهم ، أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ

---

(1) ـ هذا الضمير ـ يجوز حذفه قياساً وسماعاً ، فأما القياس فهو في موضع يكون فيه الضمير مجروراً بـ(من) ، مثل : (السمن المنوان بدرهم) ، أي : السمن المنوان منه بدرهم ، وعلة حذفه ، هي : أنه لما كان المبتدأ الثاني جزءاً من المبتدأ الأول ، فإن هذه الجزئية تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معاً ، وإن كان المبتدأ الثاني نكرة فإن الجار والمجرور المحذوفين في محل رفع صفة له ؛ ليجوز الابتداء به ، نحو : (السمنُ منوانٌ بدرهم) ، وكذلك الأمر إذا كان المبتدأ الثاني معرّفاً بالألف واللام ، وكان التعريف غير مقصود ، كقول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

فالتعريف في (اللئيم) المراد به : جنس اللئام ، وذلك كقولك : (الرجل من كان ذا مروءة وشهامة) .

والسماع في غير ذلك ، ففي المجرور دون شرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ ، أي : إن ذلك منه لمن عزم الأمور . أما في المنصوب فيشترط أن يكون بفعل لفظاً ، نحو قول الشاعر :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

أي : فثوب لبسته ، وثوب أجره .

أو ما كان بمنزلة الفعل ، وهو الوصف ، مثل : (أنا زيد ضارب) ، أي : ضاربه ، وهو غير مختص بالشعر خلافاً للكوفيين .

أما الضمير المرفوع فلا يُحذف ؛ لأنه عمدة ، هذا هو الأصل ، وقد يُحذف في الصلة في بعض الأحوال لكونها أشد ارتباطاً بالموصول من المبتدأ ، وفي الصفة ، مثل : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ ، ومثل : (جاءني رجل ضربت) ، أما في الخبر فيجوز حذفه عند سيبويه في الشعر بلا وصف ضَعُفَ ، وهو في غيره ضعيف .

خَيْرٌ﴾ في قراءة من رفع (اللباس) ، أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ و﴿ الْقَارِعَةُ ما الْقَارِعَةُ ﴾ ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : زيدٌ ما زيدٌ ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ.

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : (وإن تكن ... إلى آخر البيت)، أي : وإن تكن الجملة إياه ـ أي المبتدأ ـ في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : نُطقي الله حسبي ، فنطقي : مبتدأ أول ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط ؛ لأن قولك : (الله حسبي) ، هو معنى (نطقي) ، وكذلك : (قولي لا إله إلاَّ الله)[1].

❋ ❋ ❋

(حكم الخبر الجامد المشتق)

وَالْمُـفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

تقدَّم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً ، أو

---

(1) ـ وتتمة للفائدة أقول : ليس كل الجمل تصلح أن تقع خبراً عند فريق من النحاة ، فالكوفيون منعوا أن تقع الجملة الطلبية خبراً ، وعللوا ذلك بكون الخبر ، هو : ما يحتمل الصدق والكذب ، وهذا وهم منهم ، جرهم إليه ظنهم أن الخبر في المصطلح النحوي ما كان كذلك ، وليس الأمر كما ذهبوا إليه ، وإنما الخبر في العرف النحوي ، هو : ما سبق ذكره، ودليل ذلك أن شبه الجملة تقع خبراً ، وهي لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، والشاهد على مجيء الخبر جملة طلبية قوله تعالى : ﴿ بل أنتم لا مرحباً بكم ﴾ .

ومنع ثعلب ـ وهو من الكوفيين ـ مجيء الخبر جملة قسمية ، نحو : (زيد والله لأكرمته) ، ولا حجة به في منعه هذا ؛ لذلك يجوز مجيء الجملة القسمية خبراً قياساً على الجملة غير القسمية .

مشتقاً(1).

---

(1) ـ الخبر المفرد إما أن يكون مشتقاً أو جامداً ، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظاً أو لا ، فالمغاير لفظاً إما أن يتحد به معنى ، نحو : (زيد أخوك) ، و: (عمرو قائم) ، أو يغايره معنى أيضاً ، والمغاير يقع خبراً عنه : إما لمساواته في معنى ، كقوله تعالى : ﴿ وأزواجه أمهاتهم﴾ أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر ، نحو : (داري منك فَرسخان) ، أي : بُعْدُ داري عنك فَرسخان ، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر : معنىً والآخر عيناً ، ولزوم المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي ، كقول الخنساء :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

وقوله تعالى : ﴿ ولكن البر من آمن ﴾ ، وإن قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ ، أي : لكن ذا البر مَنْ آمن ، و: حالها إقبال ، أو في الخبر ، نحو : بر من آمن ، و: ذات إقبال ، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ـ نحو : ولكن البار ، و: هي مقبلة ـ جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .

والثاني : أي : الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير ، كقوله:

* أَنَا أَبُو النَّجمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *

أي : وشعري معروف بنفسه .

وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق ، مثل قولك : (هذا القاع عرفج كله) ، أي : غليظ، تحمل الضمير ، فكله ههنا توكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً عن الخبر وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحمله خلافاً للكسائي ، والكسائي كأنه رأى أن معنى (أخوك) : متصف بالأخوة ، و(هذا زيد) أي المسمَّى بذا الاسم ، فالخبر الجامد كله على هذا يحمل ضميراً عنده ، لكنه لم يشابه الفعل : لم يرفع الظاهر كالمشتق ، وعلى هذا فالخبر المشتق يحتمل الضمير اتفاقاً إن لم يرفع الظاهر خبراً كان أو نعتاً أو حالاً فيستكن فيه إن جرى على من هو له ، نحو : (زيد قائم) ، وإن جرى على غير من هو له أكّد المستكن به بمنفصل خبراً كان المتحمل للضمير ، نحو : (أنا زيد ضاربه هو) ، أو نعتاً ، مثل : (لقيت رجلاً ضاربه أنا) ، أو حالاً ، نحو : (لقيت زيداً مكرمَه) ، أو صلة ، مثل : (الضاربه أنا : زيد) .

وإن أُمِنَ اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفيين ، وأما البصريون فأوجبوه طرداً ، نحو : (هند زيد ضاربته هي) .

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو : زيدٌ أخوكَ، وذهب الكسائي[1] والرَّمَّاني[2] وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : زيدٌ أخوكَ هو . وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أوْ لا ، فإن تضمَّن معناه نحو : زيدٌ أسدٌ ـ أي : شجاع ـ تحمَّل الضميرَ ، وإن لم يتضمَّن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقّاً فذكرَ المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أي : هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرَى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : مِفتاح ، فإنه مشتق من (الفتح) ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : هذا مِفتاحٌ ، لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ(مَرْمَى) فإنه مشتق من (الرمي) ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : هذا مرمَى زيد ، تريد مكان رميه أو زمان رميه كان

---

(1) ـ هو : أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان ، كان إمام العربية بالكوفة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وسُمِّيَ الكسائي لأنه أحرم في كساء ، وقد استوطن بغداد وقرأ على حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، وكان تعلمه النحو على كبر ، أدّب ولد الرشيد ، وجرى بينه وبين القاضي أبي يوسف مجالس قيمة ، صنَّف (معاني القرآن)، و(القراءات) و(النوادر) وغيرها ، توفي سنة (192هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ،(164/2).

(2) ـ هو : أحمد بن علي بن محمد أبو عبدالله الرّمانّي النحوي المعروف بـ(ابن الشرابي) ، قال ابن عساكر : سمع عبدالوهاب بن حسن الكلابي ، وحدّث بالإصلاح لابن السكيت عن أبي جعفر الجرجانيّ ، روى عنه أبو نصر بن طلاّب الخطيب ، توفي سنة (415هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (347/1) .

الخبرُ مشتقّاً ولا ضمير فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : زيدٌ قائمٌ غُلاماه ، فـ(غلاماه) : مرفوع بـ(قائم) ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصلُ ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلاَّ إنْ أُوِّلَ بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل ، نحو : زيدٌ مُنطلقٌ ، أي : هو ، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمَّل شيئاً ، نحو : هذا مفتاح ، و: هذا مرمَى زيدٍ .

❋ ❋ ❋

(حكم إظهار الضمير المستتر العائد على من هو له)

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضمير فيه ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أي: هو ، فلو أتيت بعد المشتق بـ(هو) ونحوه وأبرزته فقلت : زيدٌ قائمٌ هو ، فقد جوَّز سيبويه فيه وجهين ، أحدهما : أن يكون (هو) تأكيداً للضمير المستتر في (قائم) والثاني أن يكون فاعلاً بـ(قائم) ، هذا إذا جرى على مَنْ هو له .

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبراز الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَن ، فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : زيدٌ هندٌ ضارِبُها هُوَ ، ومثالُ ما لم يُؤْمَن فيه اللبسُ لولا الضمير : زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو ، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : (وأَبْرِزَنْهُ مُطلقاً) ، أي : سواء أُمِنَ اللبسُ ، أو لم يُؤْمَن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ـ وهو : زيدٌ هندٌ ضارِبُها هُوَ ـ فإن شئت أتيتَ بـ(هو) وإن شئت لم تأتِ به ، وإن خيف اللبس

وجب الإبراز كالمثال الثاني ، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت : زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ ، لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هُوَ ، تعيَّن أن يكون زيدٌ هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : (وأَبْرِزَنْهُ مُطلقاً) ، يعني : سواء خِيف اللبسُ ، أو لم يُخَفْ . واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ، فمن ذلك قولُ الشاعر :

قَومِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير : بَانُوهَا هُمْ ، فحُذِف الضمير لأمْنِ اللبس .

* * *

(مجيء الخبر شبه جملة)

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أَوِ (اسْتَقَرْ)

تقدَّم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جارّاً ومجروراً[1] ، نحو : زيدٌ عِنْدَكَ ، و: زيدٌ في الدار ، فكل منهما

---

(1) - يأتي الخبر شبه جملة : ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، مثل : (زيد أمامك) ، و(الرجل في الدار) وانتصاب شبه الجملة خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، أي : لما كان الخبر هو المبتدأ في نحو : (زيد قائم) ، أو كأنه هو في نحو قوله تعالى : ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ ارتفع ، ولما كان مخالفاً له ، إذ لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو : (زيد عندك) أن زيداً عنده خالفة في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنوياً ، وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الظرف لابدَّ له من متعلق لفظي محذوف يتعلق به وهو هنا محذوف ، وانتصابه عندهم على أنه مفعول فيه ، وينبغي أن يكون هذا المتعلق به من الأفعال العامة ، نحو : (كائن) ، و(حاصل) ؛ ليكون الظرف دالاًّ عليه ، ولو كان خاصّاً مثل : (آكل) و(شارب) و(ضارب) و(ناصر) لم يجز لعدم الدليل . =

متعلّق بمحذوف واجب الحذف ، وأجاز قوم ـ منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : (كائن) أو (استقرَّ) ، فإن قدرت (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدّرت (استقرَّ) كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير : زيدٌ كائنٌ عندك ، أو : مستقر عندك ، أو : في الدار ، وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ ـ أو يستقرُّ ـ عندك ، أو : في الدار ، ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد ، فيكون المقدر (مستقرّاً) ونحوه ، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة ، فيكون التقدير (استقرَّ) ونحوه ، وهذا ظاهر قولِ المصنف : (نَاوِينَ مَعْنَى :كَائِنٍ ، أَوِ اسْتَقَرْ) .

وذهب أبوبكر بن السَّرَّاج[1] إلى أن كلاًّ من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ،

= ولا يجوز إظهار هذا العامل عند الجمهور ؛ لقيام القرينة مقامه وسدِّ الظرف مسدّه ؛ فلا يقال : (زيد كائن عندك) ، وقد رأى ابن جني جوازه .

ويلاحظ من مذهب البصريين هذا أن المتعلّق به نوعه اسم ، وبهذا قال ابن السراج وابن جني ؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، ومنهم من ذهب إلى أن المتعلق به ينبغي أن يكون فعلاً .

(1) ـ هو : محمد بن السري البغدادي النحوي أبوبكر بن السراج ، كان أحدث أصحاب المبرد سناً مع ذكاء وفطنة ، وكان المبرد يقربه ، فقرأ عليه كتاب سيبويه ، ويقال : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله . له من الكتب (الأصول الكبير) ، و(جمل الأصول) ، و(الموجز) وغيرها . مات شابّاً سنة : (316هـ) ، تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (109/1 ـ 110) .

وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هذا المذهبَ تلميذه أبو علي الفارسيُّ في الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً ، كقوله :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبراً - كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفةً ، نحو : مررتُ برجل عندك ، أو : في الدار ، أو حالاً ، نحو : مررتُ بزيد عندك ، أو : في الدار ، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً ، التقدير : جاء الذي استقرَّ عندك ، أو : في الدار ، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدَّم .

❋ ❋ ❋

(الإخبار عن الجثة باسم الزمان)

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

ظرفُ المكان يقع خبراً عن الجثة[1]، نحو : زيدٌ عندك ، وعن المعنى نحو :

---

(1) - إذا وقع ظرف المكان خبراً عن الجثة وكان متصرفاً نكرة ترجح رفعه ، مثل : (أنت مني مكانٌ قريب) ، ويكون باقياً على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف : إما من المبتدأ ويكون التقدير : (مكانك مني مكان قريب) ، أو من الخبر ، مثل : (أنت مني ذو مكان قريب) .

وإن كان الظرف المتصرف معرفة فالرفع مرجوح ، مثل : (زيد خلفك) ، ومع ذلك فرفعه لا يختص بالشعر عند البصريين خلافاً للجرمي والكوفيين .

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بعد فقد قال سيبويه: لا يستعمل منه إلاّ ما استعمَلَتْهُ العرب ، فلا تقل :(هو مني مجلسك، و: متكأة =

القتالُ عندك ، وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ(في) ، نحو: القتالُ يومَ الجمعة ، أو : في يوم الجمعة ، ولا يقع خبراً عن الجثة(1)، قال المصنف

= زيد ، و: مربط الفرس) . قال : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز ، نحو : (هو مني مكان مجلسك) و: (مكان متكأة زيد) ، وذلك أن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد ، ومما استعملته العرب قولهم : (هو مني مزجر الكلب) ، أي : مهان ، وفي المسألة تفصيل لا يسمح المقام ببسطه .

أما إذا كان غير متصرف فلاشكَّ في امتناع رفعه ، مثل : (زيد عندك) .

(1) - ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ، ولا حالاً منه ، ولا صفة ؛ لعدم الفائدة ، فلا يقال : (زيد يوم) ، ولا : (هذا زيد ليلاً) ، ولا :(هذا زيد ليلٌ) إلاَّ في موضعين اثنين، هما : الأول : أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت ، نحو : (الليلة الهلال)، والآخر : أن يعلم إضافة معنىً إليه تقديراً ، نحو قول امرئ القيس :

* الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَداً أَمْــرُ *

أي : اليوم شرب خمر ، وقوله :

أَكُلَّ عَامٍ نِعَمٍ تَحْوُونَــهُ يلقحه قَومٌ وتُنْتِجُونَــهُ

أي : حواية نعم .

ولو قلت : (الأرض يوم الجمعة) ، و(زيدٌ يوم السبت) لم يجز ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى : بشرط حدوثه ، ثم ينظر : فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة رفع غالباً ، نحو : (الصوم شهر) ، و(السير يوم) ، فباستغراقه إياه كأنه هو ، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ، ويجوز نصب الزمان المنكر وجره بـ(في) ، نحو : (الصوم في شهر) ، و(الصوم شهراً) ، خلافاً للكوفيين ، وذلك لأنهم يرون (في) توجب التبعيض ، فلا يجيزون : (صمت في يوم الجمعة) ، بل يوجبون النصب ، والأولى جوازه - كما يقول الرضي - كما هو مذهب البصريين ؛ فلا يعلم إفادة (في) التبعيض .

وإن كان الزمان معرفة ، مثل : (الصوم شهر رمضان) لم يكن الرفع غالباً - كما هو مذهب البصريين في الأول - وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر للعلة =

: إلاَّ إذا أفاد نحو : (الليلةَ الهلالُ ، والرُّطَبُ شهرَيْ رَبيعٍ) ، فإن لم يفـد لم يقـع خـبراً عن الجثة ، نحو : زيدٌ اليومَ ، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ، فإن جاء شيء من ذلك يُؤَوَّل ، نحو قولهم : (الليلـةَ الهـلالُ ، والرُّطَـبُ شهرَيْ رَبيعٍ) ، التقدير : طلوعُ الهلالِ الليلـةَ ، ووجـودُ الرُّطَـبِ شـهرَيْ رَبيـعٍ ، هـذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك من غـير شـذوذ لكن بشرط أن يفيد ، كقولك : نحن في يومٍ طَيِّـبٍ ، و: في شهر كذا ، وإلى هذا أشـار بقوله : (وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا) ، فإن لم يفد امتنع ، نحو : زيدٌ يومَ الجمعة .

❋ ❋ ❋

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

وَلاَ يَـجُـوزُ الاِبْـتِـدَا بِالنَّـكِـرَهْ … مَا لَمْ تُفِدْ ، كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

وَ(هَلْ فَتىً فِيكُمْ؟) فَـ(مَا خِلٌّ لَنَا) … وَ(رَجُـلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْـدَنَا)

وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَـمَـلْ … بِرٍّ يَزِينُ) وَلْـيُـقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد[1] ،

= المذكورة . فإن كان الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرّفاً أو منكّراً فالأغلب نصبه أو جره بـ(في) اتفاقاً بين الفريقين ، مثل : (الخروج يوماً ـ أو : في يوم) ، و(السير يومَ الجمعة ـ أو : في يوم الجمعة) ، وأما قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثـة .

(1)ـ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة ، مثل :(زيد كريم)، غير أن المبتدأ قد يأتي نكرة ، فذهب جمهور النحاة إلى أنه يجب حينئذ أن يكون فيه تخصيص ما ؛ لأنه في رأيهم محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون بعد معرفته ، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص ، غير أن ابن الحاجب رأى أن الفاعل =

وتحصل الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنف منها ستة :

أحدها : أن يتقدَّم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : في الدار رجلٌ ، و: عند زيدٍ نَمِرَةٌ ، فإن تقدَّم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : قائمٌ رجلٌ .

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو : هل فتى فيكم .

الثالث : أن يتقدم عليها نفي ، نحو : ما خِلٌّ لَنا .

الرابع : أن تُوصَف ، نحو : رجلٌ من الكرامِ عندكَ .

الخامس : أن تكون عاملة ، نحو : رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ .

السادس : أن تكون مضافةً ، نحو : عملُ بِرٍّ يزينُ .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المصنفِ إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً ، وأكثر من ذلك ، فذكر هذه الستةَ المذكورة .

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : مَنْ يقُمْ أقُمْ معه .

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يُقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجلٌ ، التقدير:

= يتخصص بالحكم المتقدم علمه ، ورد عليه الرضي بأنه إذا حصل تخصصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وهذا تناقض لدى ابن الحاجب ؛ لأنه قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلاَّ بعد معرفته ، ولذلك استحسن الرضي قول ابن الدهان ، وهو : إذا حصلَتْ الفائدة فَأَخْبِرْ عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام : إفادة المخاطب ؛ فإذا حصلت جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا، طالما كان المخاطب على غير علم بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك الحكم ـ كما لو علم : قيام زيد مثلاً ـ فقلت : (زيدٌ قائمٌ) عُدَّ لغواً ، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول : (رجل قائم) أو (رجل في الدار) وإن لم تخصص بوجه ، وكذلك في الفاعل .

رجلٌ عندي .

التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : كُلٌّ يموتُ .

العاشر : أن يُقصد بها التنويع ، كقوله :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ (فَثَوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أجُر)

فقوله : (ثوب) : مبتدأ ، و(لبست) : خبره ، وكذلك : ثوب أجـرُّ .

الحادي عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : ﴿ سَلاَمٌ عَلَى آلِ يَاسِين ﴾ .

الثاني عشر : أن يكون فيها معنى التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً![1] .

الثالث عشر : أن تكون خَلَفاً من موصوف ، نحو : مؤمِنٌ خيرٌ من كافرٍ .

الرابع عشر : أن تكون مُصَغَّرَة ، نحو : رُجَيلٌ عِندنا ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره : رجلٌ حقيرٌ عندنا .

الخامس عشر : أن تكون في معنى المحصور ، نحو : شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، و: شيء

---

(1) ـ إعراب (ما) التعجبية مبتدأ ، هو : مذهب سيبويه والأخفش في أحد قوليه ، والمسوغ لابتدائيتها أن التعجب لا يكون إلاّ فيما يجهل سببه ، ولذلك قالوا : إذا عرف السبب بطل العجب ، فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكأن معنى (ما أحسن زيداً !) : شيء عظيم جعل زيداً حسناً ، وقال الأخفش في القول الآخر : (ما) : موصولة ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف تقديره : موجود ، وهذا المذهب واهٍ ؛ لأن حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسدَّه غير موجود في كلام العرب . وقال الفراء وابن درستويه : (ما) : استفهامية ، والذي بعدها : خبرها ، وهذا القول ـ كما يقول الرضي ـ قوي من حيث المعنى ؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى : ﴿ وما أدراك ما يوم الدين ﴾ . لكن هذا القول من حيث الصناعة النحوية ضعيف ؛ لأن فيه نقلاً من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت .

جاء بك ، التقدير : ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شَرٌّ ، و: ما جاء بك إلاّ شيء ، على أحد القولين ، والقول الثاني أن التقدير : شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب ، و: شيء عظيم جاء بك. فيكون داخلاً في قِسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً ؛ لأن الوصف أعمُّ من أن يكون ظاهراً أو مقدَّراً ، وهو ها هنا مقدَّر .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

سَرَيْنَا (وَنُجْمٌ قَدْ أَضَاءَ لَنَا) ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كَلَّ شَارِقِ

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمانِ .

الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : تميميٌّ ورجلٌ في الدار.

التاسع عشر : أن يُعطف عليها موصوف ، نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار.

العشرون : أن تكون مُبْهَمَة ، كقول امرئ القيس :

(مُرَسَّعَةٌ) بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

الحادي والعشرون : أن تقع بعد (لولا) ، كقوله :

لَوْلا (اصْطِبَارٌ) لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

الثاني والعشرون : أن تقع بعد (فاء) الجزاء ، كقولهم : إن ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرباط .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ .

الرابع والعشرون : أن تكون بعد (كم) الخبرية ، نحو قوله :

كَمْ (عَمَّةٌ) لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نيِّف وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسقطتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرتُه ، أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

(الأصل في المبتدأ والخبر من حيث الترتيب)

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

الأصلُ تقديم المبتدأ وتأخيرُ الخبر ، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه ، على ما سَيُبَيَّنُ ، فتقول : قائمٌ زيدٌ ، و: قائمٌ أبوهُ زيدٌ ، و: أبوهُ منطلقٌ زيدٌ ، و: في الدار زيدٌ، و: عندك عمرٌو . وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدُّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين ، والكوفيين - على جواز (في داره زيدٌ) ، فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : زيدٌ قائم ، و:زيدٌ قامَ أبوه ، و: زيدٌ أبوه منطلقٌ ، والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك[1]، وإليه أشار بقوله : (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا) ، فتقول : قائمٌ زيدٌ ، ومنه قولهم : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) ، فـ(مَن) : مبتدأ ، و(مشنوء) : خبر مقدَّم ، و: قامَ أبوه زيدٌ، ومنه قولُه :

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

---

(1) - هذا الموضع به ركاكة لا تخفى ، لا يمكن معها تبيّن ما يرمي إليه الشارح ؛ ذلك لأنه - رحمه الله تعالى - ذكر أولاً قول بعضهم من أن مذهب الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين ، دون تحديد لموضع المنع ، وعقّب على هذا القول بأن فيه نظراً ؛ لأن فريقاً من النحاة قد نقل إجماع الفريقين على جواز تقديم الخبر في : (في داره زيد)، ولذلك قال ابن عقيل : فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، ثم قال : هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث ، ثم استدلَّ قائلاً : نعم منع الكوفيون التقديم في مثل :(زيد قائم)، وهذا موضع يجوز فيه تقدُّم الخبر عند البصريين ، ثم أنهى كلامه في هذه المسألة بقوله : (والحق : الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك) .

فـ(مَن كنت واحده) : مبتدأ مؤخر ، و(قد ثكلت أمـُّه) : خبر مقدَّم ، و(أبوه منطلق زيد) ، ومنه قولـه :

إِلَى مَـلِـكٍ مَا أُمـُّـهُ مِـنْ مُحَـارِبٍ أَبـُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ(أبوه) : مبتدأ مؤخّر ، و(ما أمه من محارب) : خبر مقدَّم .

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَة الله بن الشجري[1] الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

❋ ❋ ❋

(مواضع وجوب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ)

فَامْـنَعْـهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُـزْآنِ عُـرْفـاً ، وَنُـكْراً ، عَـادِمَـيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْـلُ كَانَ الْخَـبَرَا أَوْ قُـصِـدَ اسْـتِـعْـمَـالُـهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَداً: لِذِي لاَمِ ابْتِدَا، أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ،كـ:(مَنْ لِي مُنْجِدَا)

ينقسم الخبر ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ـ ثلاثةَ أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبـر .

---

(1) ـ هو : هبة الله بن علي بن محمد بن علي : يرجع نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب ، قال ياقوت : نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه . وقال بعضهم : لأنه كان في بيته شجرة ، وليس في البلد غيرها . كان أوحد زمانه وفرد أوانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، شرح اللمع لابن جني ، وشرح التصريف الملوكي له أيضاً . كان مولده ببغداد في رمضان سنة : (450هـ) ، ومات في السادس من رمضان سنة : (542هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (324/2) .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسةَ مواضعَ :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيد أخوك ، و: أفضلُ مِنْ زيدٍ أفضلُ مِنْ عمرو . ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته فقلت : أخوك زيدٌ ، و: أفضل مِن عمرو أفضلُ من زيد ، لكان المقدَّمُ مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلُّ عليه ، فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : أبو يوسفَ أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قولُه :

(بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا) وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فقوله : (بنونا) : خبر مقدَّم ، و(بنو أبنائنا) : مبتدأ مؤخر ؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم .

والثاني : أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : زيدٌ قامَ ، فقام وفاعله المقدَّر : خبر عن (زيد) ، ولا يجوز التقديم ، فلا يقال : قامَ زيدٌ ، على أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدّماً ، بل يكون (زيد) فاعلاً لـ(قام)، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ، فلو كان الفعل رافعاً لظاهر - نحو : زيد قامَ أبوه - جاز التقديم ، فتقول : قام أبوه زيد ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : الزيدانِ قاما ، فيجوز أن تقدِّم الخبر فتقول : قاما الزيدان ، ويكون (الزيدان) مبتدأ مؤخراً ،

و(قاما) خبراً مقدَّماً ، ومنع ذلك قوم[1].

وإذا عرفت هذا فقولُ المصنف : (كذا إذا ما الفعل كان الخبر) يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدَّم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بـ(إنَّـما) ، نحو : إنما زيد قائم ، أو بـ(إلاَّ) نحو : ما زيدٌ إلاَّ قائم ، وهو المراد بقوله : (أو قُصِدَ استعماله منحصراً) ، فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين ، وقد جاء التقديم مع (إلاَّ) شذوذاً كقول الشاعر :

فَيَا رَبُّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

الأصل : وهلِ المعوَّلُ إلاَّ عليك ، فقدَّم الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه (لامُ) الابتداء ، نحو : لزيدٌ قائـمٌ، وهو المشار إليه بقوله : (أو كان مُسنداً لذي لام ابتدا) ، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ، فلا تقول : قائمٌ لزيدٌ ؛ لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

خَـالِي لأَنْتَ ، وَمَنْ جَـرِيرٌ خَـالُـهُ ... يَـنَـلِ الْعَـلاَءَ وَيَـكْـرُمِ الأَخْـوَالاَ

فـ(لأنت) : مبتدأ مؤخر ، و(خالي) : خبر مقدَّم .

---

(1) ـ لعلَّ المراد : الرضي ؛ فهو الذي قال : فإن قيل : فليجز إن كان الضمير بارزاً ، نحو : (الزيدان قاما) ، و: (الزيدون قاموا) . قلت : يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة : (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، أو نقول منع ذلك حملاً على المفرد ، مع أنه قيل في قوله تعالى :﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ ، وقوله تعالى :﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾: إن (كثير) و(الذين) : مبتدآن مقدما الخبرين .

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : مَنْ لِي منْجِداً ؟ فـ(من) : مبتدأ ، و(لي) : خبر ، و(منجداً) : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على (مَنْ) ، فلا تقول : لي مَنْ منجداً[1].

❋ ❋ ❋

(مواضع وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ)

وَنَحْوُ :(عِنْدَهُمْ دِرْهَمٌ) وَ(لِي وَطَرْ) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَـ : (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا)
وَخَبَرُ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا، كَـ : (مَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسوِّغ إلاَّ تقدَّم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا تقول : رجل عندك ، ولا : امرأة في الدار ، وأجمع النحاة[2] والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : (ونحو : عندي درهمٌ ، و: لي وطر ... البيت) ، فإن كان للنكرة مسوِّغ جاز الأمران ، نحو : رجلٌ ظريفٌ عندي ، و: عندي رجلٌ ظريفٌ .

---

(1) ـ وهناك مواضع لم يذكرها الشارح ولا الناظم أرجأت الحديث عنها في كتابي (المآخذ النحويـة) .

(2) ـ ادّعاء الإجماع في هذه المسألة غير صحيح ؛ ذلك لأن ابن الدهان والرضي قد أجازا نحو : (رجل في الدار) إذا أفادت النكرة معنى لم يكن معلوماً لدى المخاطب ، وقد سبق الحديث عن ذلك في مسوغات الابتداء بالنكرة .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : في الدار صاحبُها ، فـ(صاحبها) : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدار) ، وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : صاحبُها في الدار ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : (كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ... البيت) ، أي : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك : في الدار صاحبُها ، إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف : (عاد عليه) ، التقدير : (كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ) ، ثم حُذف المضاف ـ الذي هو مُلابس ـ وأُقيم المضاف إليه ـ وهو الهاء ـ مُقامه ، فصار اللفظ : (كذا إذا عاد عليه) .

ومثلُ قولك : في الدار صاحبُها ، قولُهم : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً ، وقولُه :

أَهَابُكِ إِجْلاَلاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ، (وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا)

فحبيبها : مبتدأ مؤخر ، وملءُ عين : خبر مقدَّم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائد على (عين) وهو متصل بالخبر ، فلو قلت : حبيبُها مِلْءُ عين ، عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وقد جرى الخلاف في جواز : ضَرَبَ غُلاَمُهُ زيداً ، مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً ، ولم يجرِ خلافٌ ـ فيما أعلم ـ في منْعِ : صاحبُها في الدار ، فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرقُ بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة : ضرب غلامه زيداً ، بخلاف مسألة : في الدار

صاحبُها ، فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف .

الثالث : أن يكون الخبر له صدرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : (كذا إذا يستوجب التصديرا) ، نحو : أينَ زيدٌ ؟ فزيد : مبتدأ مؤخر ، وأين : خبر مقدَّم ، ولا يُؤخَّر ، فلا تقول : زيدٌ أينَ ؟ ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، وكذلك : أينَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيراً ؟ فأين : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر ، وعلمته نصيراً : صلة (مَنْ).

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : إنما في الدار زيدٌ ، و: ما في الدار إلاَّ زيدٌ ، ومثله : ما لَنا إلاَّ اتِّباع أحمدَ[1].

❋ ❋ ❋

(حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً عند العلم)

وَحَـذْفُ مَـا يُعْـلَـمُ جَـائِزٌ ، كَمَا ... تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا ؟)

وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ:(دَنِفْ) ... فَـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِـيَ عَنْهُ إذَا عُرِفْ

يُحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل : جوازاً ، أو وجوباً ، فذكرَ في هذين البيتين الحذف جوازاً ، فمثال حذف الخبر أن يقال : مَنْ عندكما ؟ فتقول : زيـدٌ، التقدير : زيدٌ عندنا ، ومثله ـ في رأيٍ ـ: خرجتُ فإذا السَّبُعُ ، التقدير : فإذا[2]

---

(1) ـ هناك مواضع يتقدم فيها الخبر وجوباً لم يذكرها الشارح ولا الناظم ولا غيرهما من النحاة أرجأت الحديث عنها في كتابي (المآخذ النحويـة) .

(2) ـ (إذا) هذه تُسمى الفجائية ، وهي مختلف في ماهيتها ، أهي : اسم أم حرف ؟ فقال الزجاج : إن (إذا) المفاجأة ظرف زمان . فعلى قوله يجوز أن تكون (إذا) في قولهم : (خرجت فإذا السبع) : خبراً عما بعدها بتقدير مضاف ، أي : فإذا حصول السبع ، أي: ففي ذلك الوقت حصوله ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، و(إذا) : ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدَّه ، أي: ففي ذلك الوقت السبع بالباب، وهذا التأويل هو ما عناه ابن عقيل، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) =

السبع حاضر ، قال الشاعر :

(نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا)، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير : نحن بما عندنا راضونَ .

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : كيف زيدٌ ؟ فتقول : صحيحٌ ، أي : هو صحيحٌ .

وإن شئت صرَّحتَ بكل واحد منهما فقلت : زيدٌ عندنا ، و: هو صحيحٌ .

ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ، أي : من عمل صالحاً فعملُه لنفسه ، ومن أساء فإساءتُهُ عليها .

قيل : وقد يُحذف الجزآن ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما ، كقوله تعالى: ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ أي : فعدَّتهنَّ ثلاثة أشهر ، فحذف المبتدأ والخبر ـ وهو : فعدَّتُهنَّ ثلاثة أشهر ـ لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : واللائي لم يَحِضْنَ كذلك ، وقوله : ﴿ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ معطوف على ﴿ وَاللاَّئِي يَئِسْنَ ﴾ ، والأوْلَى أن يُمثَّل بنحو قولك : نَعَمْ ، في جواب: أزيدٌ قائمٌ ؟ ، إذ التقدير : نَعَم زيدٌ قائمٌ .

* * *

= ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف ، أي : خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب ، إلاَّ أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية ، وهذا التأويل ضعيف ؛ لأن (إذا) الفجائية ظرفية غير متصرفة على الصحيح .

وذهب ابن بري إلى أنها حرف ، وعلى مذهبه فخبر المبتدأ محذوف بلا خلاف .

(وجوب حذف الخبر)

وَبَعْدَ (لَوْلاَ) غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ
وَبَعْدَ (وَاوٍ) عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَمِثْلِ : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)
وَقَبْـلَ حَـالٍ لاَ يَكُونُ خَبَـرَا مِنَ الَّذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا
كَـ:(ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً)، وَأَتَمْ تَبْيِينِـيَ الْحَـقَّ مَنُوطاً بِالْحَكَمْ

حاصِل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفُه في أربعةِ مواضعَ :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا)[1]، نحو : لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، التقدير: لولا زيدٌ موجود لأتيتُكَ ، واحترز بقوله (غالباً) عما ورد ذكره فيه شذوذاً ، كقوله:

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

فعمر : مبتدأ ، وقبلَه : خبر .

---

(1) ـ اختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا) ، فذهب البصريون إلى أنه : مبتدأ ، وذهب الكسائي إلى أنه : فاعل لفعل مقدر ، كما في قولهم : (لو ذات سوار لطمتني) ، ووجه مذهبه : أن الظاهر من (لولا) مركبة من (لو) التي تفيد امتناع لامتناع ، دخلت على (لا) ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء الوجه ، ومعناها مع (لا) أيضاً باقٍ على ما كان كما بقي مع غير (لا) من حروف النفي ، فمعنى : (لولا زيد لهلكنا) : لو لم يوجد زيد لهلكنا ، ونفي النفي : إثبات ، فمن ثَمَّ كانت (لولا) مفيدة بثبوت الأول وانتفاء الثاني ، كإفادة (لو) في قولك : (لو لم تأتني ذهبت إليك) ، غير أن البصريين منعوا هذا التأويل ؛ لأن (لولا) عندهم بسيطة لا مركبة ، وليست (لو) الداخلة على (لا) أن الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوباً فلابدَّ من الإتيان بمفسِّر ، وليس بعد (لولا) مفسِّر ، وأيضاً لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلاَّ مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد (لولا) ، لذلك قال البصريون : الاسم المرفوع بعده مبتدأ .

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد (لولا) واجب إلاَّ قليلاً ـ هو طريقةٌ لبعض النحويين ، والطريقةُ الثانية : أن الحذف واجب دائماً وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤَوَّل ، والطريقةُ الثالثة : أنَّ الخبر إما أن يكون كوناً مُطلقاً ، أو كوناً مقيَّداً ، فإن كان كوناً مُطلقاً وجبَ حذفه ، نحو: لولا زيدٌ لكان كذا ، أي : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كوناً مقيَّداً ، فإما أن يدلّ عليه دليل ، أوْ لا ، فإن لم يدل عليه دليل وجبَ ذكره ، نحو : لولا زيدٌ محسن إليَّ ما أتيتُ، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسنٌ إليك ؟ فتقول : لولا زيدٌ لهلكت ، أي : لولا زيد محسن إليَّ ، فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتَّه ، ومنه قولُ أبي العلاء المعرِّي :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلاَ (الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ) لَسَالاَ

وقد اختار المصنف هذه الطريقةَ في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصّاً في اليمين ، نحو : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ ، التقدير : لعمركَ قسمي ، فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : يمين الله لأَفْعَلَنَّ ، التقدير : يمينُ الله قَسمي ، وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : قسمي يمينُ الله ، بخلاف (لعمرك) فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقُّها الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذفُ الخبر ، نحو: عهدُ الله لأَفْعَلَنَّ، التقدير : عهدُ الله عليَّ ، فعهدُ الله : مبتدأ ، وعليَّ : خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية ، نحو : كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ ، فكل : مبتدأ ، وقوله (وضيعته) معطوف على (كل) ، والخبر محذوف ،

والتقدير : كل رجل وضيعته مقترنانِ ، ويُقدَّر الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) : كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكون الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً ، نحو : زيدٌ وعمرو قائمـان .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حال سدَّت مسدَّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ، فيحذف الخبر وجوباً ، لسدِّ الحال مسدَّه ، وذلك نحو : ضَربـي العبدَ مسيئاً ، فضربي : مبتدأ ، والعبد : معمول له ، ومسيئاً : حال سدَّت مسدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوباً ، والتقدير : ضربي العبد إذا كان مسيئاً ، إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضيَّ فالتقدير : ضربي العبد إذ كان مسيئاً ، فمسيئاً : حال من الضمير المستتر في (كان) المفسّر بالعبد ، و(إذا كان) أو (إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر .

ونبَّه المصنف بقوله : (وقبل حال) على أن الخبر المحذوف مقدَّر قبل الحال التي سدَّت مسدَّ الخبر كما تقدَّم تقريره .

واحترز بقوله : (لا يكون خبراً) عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش ـ رحمه الله ـ من قولهم : زيدٌ قائماً ، فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثبتَ قائماً ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ، فتقول : زيد قائم ، فلا يكون الخبر واجبَ الحذف ، بخلاف : ضربي العبدَ مسيئاً ؛ فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : ضربي العبد مُسِيءٌ ؛ لأن الضرب لا يُوصف بأنه مُسيء .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو : أتمُّ تبييني الحقَّ منوطاً بالحِكَمِ ، فأتمُّ : مبتدأ ، وتبييني : مضاف إليه ، والحقَّ : مفعول لـ(تبييني) ، ومنوطاً : حال سدَّت مسدَّ خبر (أتم) ، والتقدير : أتم تبييني الحقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ منوطاً بالحِكَم .

و لم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً ، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة :

الأول : النعتُ المقطوع إلى الرفع : في مدح ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمُ ، أو ذم ، نحو : مررتُ بزيدٍ الخبيثُ ، أو ترحُّم ، نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينُ ، فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوباً ، والتقدير : هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوصَ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئس الرجلُ عمرو ، فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : هو زيد ، أي : الممدوح زيد ، و: هو عمرو ، أي : المذمومُ عمرو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسيُّ من كلامهم : في ذمَّتي لأَفْعَلَنَّ ، ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير : في ذمتي يمينٌ ، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً منابَ الفعل ، نحو : صبرٌ جميلٌ ، التقدير : صبري صبرٌ جميل ، فصبري : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ ـ الذي هو صبري ـ وجوباً .

❋ ❋ ❋

(تعدد الخبر)

وَأَخْـــبَرُوا بِاثْـنَـيْنِ أَوْ بِأَكْـثَـرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ:(هُمْ سُرَاةٌ شُعَرَا)

اختلف النحويون في جواز تعدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف[1]، نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ ، فذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد ، نحو : هذا حُلْوٌ حامضٌ ، أي : مُزٌّ ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدَّد الخبر إلاَّ إذا كان الخبران في معنى خبر

---

(1) ـ تعدد الخبر : إما أن يكون بعطف نحو : (زيد عالم وعاقل) ، أو بغير عطف ، وهذا ينقسم قسمين : أن تكون الأخبار متضادة أو لا ، فإن كانت غير متضادة ، مثل قوله تعالى : ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ، ففي كل واحد من هذه الأخبار : ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقاً ، وإن كانت متضادة فهي على ضربين : إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر ، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما ، فالأول مثل قولك للأبلق : (هذا أبيض أسود) ، وليس هو مما تعدد فيه الخبر ؛ لأنه مثل قولك : (هما عالم وجاهل) ، إلاَّ أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من : (عالم) و(جاهل) لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى : (هما رجل عالم ورجل جاهل) ، وأما الضمير في كل واحد من : (أبيض) و(أسود) فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ . وإما أن يتصف المجموع بكل واحد منهما ، مثل : (هذا حلو حامض) فلا إشكال فيه ؛ لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ؛ إذ المعنى : في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة ؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه .

واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين ، فتقول : (زيد كريم شجاع) ، و(زيد كريم وشجاع) ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض ، وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، نحو : (هذا أبيض وأسود) ، و(هذا حلو وحامض) ، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ ، نحو : (هما عالم وجاهل) فلابدَّ من الواو ؛ لأن المبتدأ مفكوك تقديراً .

واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعيَّنَ العطف ، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴾، وقول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ (فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي)

وقول الآخر :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا، (فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ)

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلاَّ إذا كان من جنس واحد ، كأنْ يكون الخبران مثلاً مفردين ، نحو : زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ ، أو جملتين نحو : زيدٌ قامَ ضَحِكَ ، فأمَّا إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : زيد قائم ضَحِكَ، هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً، ومنه قولُه تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ جوَّزُوا كونَ (تسعى) خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً[1].

---

(1) ـ ما قاله ـ رحمه الله تعالى ـ من جواز كون جملة (تسعى) في محل نصب حال : ردَّه محمد محيي الدين عبدالحميد بحجة أن صاحب الحال لا يأتي نكرة إلاَّ في القليل بشرط : إما أن يتقدم الحال على النكرة ، مثل : (فيها قائماً رجلٌ) ، وكقول الشاعر :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

وقول الآخر :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً ـ لَوْ عَلِمْتَهُ ـ شُحُوبٌ،وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وقول الآخر :

وَمَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ نَائِمٌ وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

وإما أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة ، فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا ﴾ ، ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى : ﴿ في أربعةِ أيامٍ سواءً للسائلين ﴾ .

=

(كان وأخواتها)

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْماً ، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَـ:(كَانَ سَيِّداً عُمَرْ)
كَـ(كَانَ):(ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى)وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)
(فَتِئَ) وَ(انْفَكَّ) وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقاً بِـ(مَا) كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا)

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ، فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعالُ المقاربة ، وظنَّ وأخواتها . والحروفُ : ما وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس ، وإنَّ وأخواتها .

= وإما أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، فمثال ما وقع بعد النفي قول الشاعر :

مَا حُمَّ مَوْتٍ حِمَى وَاقِياً وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتاب معلوم ﴾ ، ومثال ما وقع بعد شبه النفي ، وهو : الاستفهام والنهي ، قول الشاعر :

يَا صَاحِ ، هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

وقول الآخر :

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

وإن جاء صاحب الحال نكرة دون مسوغ من المسوغات السالفة الذكر فإن ذلك في رأي النحاة من قبيل الشاذ الذي لا يحفل به ، ولذلك قالوا : (الجمل بعد النكرات المحضة صفات) ، وما ردَّه - رحمه الله تعالى - هو صحيح معتبر ، وارد في كلام العرب ، فمثال ما جاء في لسان العرب من نثر دون مسوغ من مسوغاتهم التي وضعوها قولهم : (مررت بماء قعدةَ رجل) ، و(عليه مائةٌ بيضاً) ، وفي الحديث : ((صَلَّى رسول الله ﷺ قاعداً ، وصَلَّى وراءه رِجَالٌ قِياماً)) . وقد أجاز سيبويه قولك : (فيها رجل قائماً) ، وكفى بسيبويه مجوزاً ، وهو إمام ثبت ، والحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها ؛ ثم إن في مسوغاتهم تحكماً من غير برهان ، ولا نتمحل فنجعل الجملة حالاً من المبتدأ الضمير .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلاَّ (ليس) ، فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسيّ - في أحد قوليه - وأبو بكر بن شُقَير[1] - في أحد قوليه - إلى أنها حرف[2] .

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويُسمى المرفوع بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي : كان ، وظلَّ ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس . ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلاَّ بشرط ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً ، أو شِبْهُ نفي ، وهو أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتئ ، وانفكَّ . فمثال النفي لفظاً: ما زال زيدٌ قائماً ، ومثالُه تقديراً قولُه تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، أي:

---

(1) - هو : أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي ، الشقيري أبوبكر ، روى عنه أبوبكر بن شاذان ، وألف مختصراً في النحو ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود . مات في صفر سنة : (317هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (302/1) .

(2) - مذهب الجمهور أن (ليس) : فعل لا يتصرف ، ودليل فعليتها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها ، واتصال تاء التأنيث ، ومن الخطأ قول النحاة : إنه على وزن (فَعِلَ) ؛ ذلك لأن الأفعال الجامدة غير قابلة للوزن ، والمشهور في لام (ليس) الفتح ، وقد حكم الفراء عن بعض العرب كسر اللام على القياس ، وسُمِعَ أيضاً : (لُست) بضمها .
وذهب الكوفيون وابن السراج والفارسي وابن شقير في أحد قوليهما إلى القول بحرفية (ليس) ، والصحيح عندي أنها تأتي حرفاً وتأتي فعلاً ، فتأتي حرفاً في مواضع : إذا دخلت على الجملة الفعلية فتكون حينئذ كـ(ما) النافية كقول الشاعر :

تَهْدِي كَتَائِبَ خُضْراً لَيْسَ يَعْصِمُهَا ... إِلاَّ ابْتِـدَارٌ إِلَـى مَـوْتٍ بِأَسْيَـافِ

وإذا أهملت كقولهم : (ليس الطيب إلاَّ المسكُ) عند بني تميم ، ولا يكون ذلك إلاَّ على اعتقاد حرفيتها حملاً لها على أختها (ما) النافية في المعنى .
وفيما عدا هذين الموضعين ، فـ(ليس) فعل من أخوات (كان) .

لا تفتؤ ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلاّ بعد القسم كالآية الكريمة ، وقد شذَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

وَأَبْرَحُ ـ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ـ بِحَمْدِ اللهِ ـ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

أي : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أي : صاحبَ نِطَاقٍ وجوادٍ ، ما أدام الله قومي ، وعَنَى بذلك أنه لا يزال مُستغنياً ما بقي له قومُه ، وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شبه النفي ـ والمرادُ به النهيُ ـ كقولك[1]: لا تزلْ قائماً ، ومنه قولُه :

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ ، فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ

والدعاءُ ، كقولك : لا يزالُ اللهُ مُحسناً إليكَ ، وقول الشاعر :

ألا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَزَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : (وهذي الأربعة ... إلى آخر البيت)

القسم الثاني : ما يُشترط في عمله أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية ، وهو (دام) ، كقولك : أعْطِ ما دُمتَ مُصيباً دِرهماً ، أي : أعطِ مُدَّةَ دوامِكَ مصيباً درهماً، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَياًّ ﴾ ، أي : مُدَّةَ دوامي حيّاً .

ومعنى (ظلَّ) : اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى (بات) : اتصافه به ليلاً ، و(أضحى) : اتصافه به في الضحى ، و(أصبح) : اتصافه به في الصباح ، و(أمسى) : اتصافه به في المساء ، ومعنى (صار) : التحوُّلُ من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى (ليس) : النفيُ ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، نحو : ليس زيدٌ قائماً ، أي : الآنَ ، وعند التقييد بزمن على حسبه ، نحو : ليس زيدٌ قائماً غداً ، ومعنى (مازال) وأخواتها : مُلازمةُ الخبر المخبَرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ ، نحو: مازال زيدٌ ضاحكاً، و: مازال عمرو أزرقَ العينين، ومعنى (دام): بقي واستمرَّ.

---

(1) ـ الكاف هنا قلقلة .

(كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود)

وَغَيْـرُ مَاضٍ مِثْلَـهُ قَدْ عَمِـلاَ ... إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

هذه الأفعال على قسمين : أحدهما ما يتصرَّف ، وهو ماعدا (ليس ودام).

والثاني : ما لا يتصرَّف ، وهو (ليس ودام) ، فنبَّه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضي منه عملَ الماضي ، وذلك هو المضارع، نحو : (يكون زيد قائماً) ، قال الله تعالى :﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾، والأمر ، نحو :﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾، وقال الله تعالى :﴿ قُلْ كونوا حِجَارَةً أو حَديداً ﴾، واسم الفاعل ، نحو : (زيدٌ كائنٌ أخاكَ) ، وقال الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً ... أَخَاكَ ، إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في (كان) الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وما لا يتصرف منها ـ وهو (دام وليس) ـ وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه ـ وهو (زال وأخواتها) ـ لا يُستعمل منه أمر ولا مصدر .

❋ ❋ ❋

(توسط خبر هذه الأفعال)

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرْ ... أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

مراده أن أخبار هذه الأفعال ـ إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه ـ يجوز توسُّطها بين الفعل والاسم ، فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولُكَ : (كان في الدار صاحبُها) ، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضمير

على متأخر لفظاً ورتبة ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولُك : (كان أخي رفيقي) فلا يجوز تقديم (رفيقي) ـ على أنه خبر ـ لأنه لا يُعْلَم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثالُ ما توسّط فيه الخبر قولُك : (كان قائماً زيدٌ) قال الله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وكذلك سائر أفعال هذا الباب ـ من المتصرف وغيره ـ يجوز توسُّط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحبُ الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

سَلِي ـ إِنْ جَهِلْتِ ـ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وذكر ابن معط أن خبر (دام) لا يتقدَّم على اسمها ، فلا تقول :(لا أصاحبك مادام قائماً زيد) والصواب جوازه ، قال الشاعر :

لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وأشار بقوله : (وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ) إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ منع سبق خبر (دام) عليها ، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر (دام) على (ما) المتصلة بها ، نحو : (لا أصحبك قائماً مادام زيد) فمسلّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على (دام وحدَها) نحو : لا أصحبك ما قائماً دام زيد ـ وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ـ ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر (دام) على (دام) وحدها ، فتقول : (لا أصحبك ما قائماً دام زيدٌ) كما تقول :(لا أصحبك ما زيداً كلَّمْتَ).

❋ ❋ ❋

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ

يعني أنه لا يجوز أن يتقدَّم الخبر على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ، أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو : (مازال) وأخواتها ، فلا تقول :

(قائماً مازال زيدٌ) ، وأجاز ذلك ابن كيسان[1] والنحاس[2]، والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، نحو : (ما كان زيدٌ قائماً) ، فلا تقول :(قائماً ما كان زيدٌ)، وأجازه بعضهم .

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير (ما) يجوز التقديم ، فتقول : (قائماً لم يزل زيد ، ومنطلقاً لم يكن عمرٌو) ومنعهما بعضهم .

ومفهوم كلامه أيضاً جوازُ تقدير الخبر على الفعل وحدَه إذا كان النفي بـ(ما) نحو : (ما قائماً زال زيدٌ) ، و:(ما قائماً كان زيدٌ) ، ومنعه بعضهم .

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ، قال الخطيب : يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو ؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان أبوبكر بن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما . قال ياقوت : لكنه إلى مذهب البصريين أميل . وكان ابن الأنباري يقول : خلط المذهبين فلم يضبط منهما شيئاً . من تصانيفه : (المذهب في النحو) ، و(مصابيح الكُتّاب) ، و(ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) ، توفي سنة : (320هـ) ، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (19/1) .

(2) ـ هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، يعرف بابن النحاس ، أبوجعفر النحوي المصري ، من أهل الفضل الشائع والعلم الذائع ، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج ، وصنف كتباً كثيرة ، منها : (إعراب القرآن) ، و(معاني القرآن) ، و(الكافي في العربية) ، وقلمه أحسن من لسانه ، وكان لا ينكر أن يسأل أهل النظر ويناقشهم عما أشكل عليه في تصانيفه ، جلس يوماً على درس المقياس بالنيل يُقطّع شيئاً من شعره ، فسمعه جاهل ، فقال : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ، فدفعه برجله ، فغرق ، وذلك في ذي الحجة ، سنة : (338هـ) ، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (362/1) .

(تقدم خبر ليس عليها)

(كان وأخواتها من حيث التمام والنقصان)

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي   وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي   فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج[1] وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فتقول : (قائماً ليس زيدٌ) واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقومٌ المنعَ ، و لم يرد من لسان العرب تقدُّمُ خبرها

---

(1) - هو : إبراهيم بن السري بن سمعل أبو إسحاق الزجاج ، قال الخطيب : كان من أهل الفضل والدين وحسن الاعتقاد جميل المذهب ، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ، وكان يُعلّم بالأجرة ، قال : فقال لي : ما صنعتك ؟ قلت : أخرط الزجاج ، وكسبي كل يوم : درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي ، وأنا أعطيك كل يوم درهماً ، وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتى يفرق الموت بيننا ، قال : فلزمته ، كنت أخدمه في أموره مع ذلك ، فنصحني في العلم حتى استقللت ، فجاءه كتاب له من بعض بني مارقة ويلتمسون معلّماً نحوياً لأولادهم ، فقلت له : أسمي لهم ، فأسماني ، فخرجت ، فكنت أعلّمهم وأنفذ له في كل شهر ثلاثين درهماً وأنفّله ما أقدر عليه ، فطلب منه عبيد الله بن سليمان مؤدباً لابنه القاسم ، فقال له : لا أعرف لك إلاّ رجلاً زجّاجاً عند بني فلان ، فكتب إليه عبيد الله ، فاستنزلهم عني وأُحضِرت ، وأسلم القاسم إليّ ، وكنت أعطي المبرد الدرهم كل يوم إلى أن مات ولا أخليه من التفقد ... له من التصانيف : (معاني القرآن)، (والاشتقاق)، و(خلق الإنسان) ، و(شرح أبيات سيبويه) ، توفي سنة : (311هـ) ، وآخر ما سمع منه: اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنهما . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (413/1) .

عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ ، وبهذا استدلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن (يوم يأتيهم) معمولُ الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدَّم على (ليس) ، قال : ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلاَّ حيث يتقدَّمُ العاملُ .

وقوله : (ذو تمام ... إلى آخره) معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين، أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلاَّ ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفي بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفي بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكُلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُستعمل تامة ، إلا (فتئ) و(زال) التي مضارعها (يزال) ، لا التي مضارعها (يزول) فإنها تامة ، نحو : (زالت الشمس)، و(ليس) فإنها لا تُستعمل إلاَّ ناقصة .

ومثال التام قولُه تعالى :﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾، أي : إن وُجد ذو عُسرة ، وقوله تعالى :﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتْ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾، وقوله تعالى :﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ .

* * *

(تقدم معمول الخبر على الاسم)

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

يعني أنه لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : (كان طعامَك زيدٌ آكِلاً) ، وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثاني : أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو:(كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) ، وهي ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّمَ الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يَلِ (كان) معمولُ خبرها ، فتقول : (كان آكِلاً طعامَك زيدٌ) ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً جاز إيلاؤه (كان) عند البصريين والكوفيين ، نحو : (كان عندك زيدٌ مقيماً ، وكان فيك زيدٌ راغباً) .

❋ ❋ ❋

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ　　　مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يعني أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ (كان) وأخواتها معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ في (كان) ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ　　　(بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا)

فهذا ظاهره أنه مثل : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً) ، ويتخرَّج على أنَّ في (كان) ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وهو اسمُ (كان) .

ومما ظاهره أنه مثل : (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) قولُه :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ　　　(وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ)

ـ إذا قُرِئَ بالتاء المثناة من فَوْق ـ فيُخرَّج البيتان على إضمار الشأن .

والتقدير في الأول : (بما كان هو) ، أي : الشأنُ ، فضمير الشأن اسم (كان)، وعطية : مبتدأ ، وعوَّد : خبره ، وإياهم : مفعول (عَوَّد)، والجملة من المبتدأ وخبره خبر (كان) ، فلم يفصل بين (كان) واسمها معمولُ الخبر ؛ لأن اسمها مُضمر قبل المعمول .

والتقدير في البيت الثاني : (وليس هو) أي : الشأن ، فضمير الشأن اسم (ليس) ، و(كل النوى) منصوب بـ(تُلقي) ، و(تلقي المساكين) : فعل وفاعل ، والمجموع خبر (ليس) ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

❋ ❋ ❋

(زيادة كان)

وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ،كَـ:(مَا كَـانَ أَصَحَّ عِلْـمَ مَنْ تَـقَـدَّمَا)

كان على ثلاثة أقسام ، أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدَّم ذكرهما ، والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابنُ عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : (زيدٌ كان قائمٌ) ، والفعل ومرفوعه ، نحو : (لم يُوجد كان مثلُكَ) ، والصلة والموصول ، نحو : (جاء الذي كان أكرمته) ، والصفة والموصوف ، نحو : (مررت برجلٍ كان قائمٍ) . وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف : (وقد تُزاد كان في حشو) ، وإنما تنقاس زيادتُها بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : (ما كان أصحَّ علمَ مَنْ تقدَّما) ، ولا تُزاد في غيره إلاَّ سماعاً .

وقد سُمعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم : (وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ ، لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ) ، وقد سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيـرَانٍ لَنَا (كَانُوا) كِرَامِ

وشذَّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى (كَانَ) الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي ، وقد شذَّت زيادتُها بلفظ المضارع في قول أمِّ عقيل بن أبي طالب :

أَنْتَ (تَكُونُ) مَاجِدٌ نَبِيلُ   إِذَا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ

* * *

(حذف كان)

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

تُحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد (إِنْ) ، كقوله :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ (صِدْقاً) وَإِنْ (كَذِباً)   فَمَا اعْـتِـذَارُكَ مِنْ قَـوْلٍ إِذَا قِـيلاَ

التقدير : (إن كان المقولُ صدقاً ، وإن كان المقولُ كذباً) ، وبعد (لو) ، كقولك : (ائتِنِي بدابَّةٍ ولَوْ حماراً) ، أي : (ولو كان المأتِيُّ به حماراً) .

وقد شذَّ حذفها بعد (لَدُن) ، كقوله :

مِنْ لَدُ (شَوْلاً) فَإِلَى إِتْلاَئِهَا

التقدير : مِن لَدُ أن كانت شَوْلاً .

* * *

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبْ   كَمِـثْـلِ :(أَمَّـا أَنْـتَ بَرّاً فَاقْـتَرِبْ)

ذكر في هذا البيت أن (كان) تُحذف بعد (أن) المصدرية ويُعوَّض عنها (ما) ويبقى اسمُها وخبرها ، نحو : (أَمَّا أنت بَرّاً فاقترب) ، والأصل : (أن كُنت بَرّاً فاقترب) ، فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ، فصار : (أن أنت بَرّاً) ثم أتى بـ(ما) عِوَضاً عن (كان) فصار : (أنْ ما أنت بَرّاً) ، ثم أُدغمت النون في الميم ، فصار : (أمَّا أنت بَرّاً) ، ومثله قولُ الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ (أَمَّا أنت ذَا نَـفَـرٍ)   فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فأن : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن (كان) ، وأنت : اسم (كان) المحذوفة ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين (كان) و(ما) ، لكون (ما)

عِوَضاً عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : (أمَّا كنتَ منطلقاً انطلقت) .

ولم يُسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويضُ (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلاَّ إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثَّل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : (أمَّا أنا منطلقاً انطلقت) ، والأصل : (أن كنتُ منطلقاً) ولا مع الظاهر ، نحو : (أما زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، والقياسُ جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ : (أن كان زيد ذاهباً انطلقتُ) ، وقد مثَّل سيبويه رحمه الله في كتابه بـ(أمَّا زيدٌ ذاهباً) .

* * *

(حذف نون كان)

وَمِـنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارع من (كان) قيل : لم يَكُنْ ، والأصل : يكونُ ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمة التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحُذِفَ الواو لالتقاء الساكنين ، فصار اللفظ : (لم يَكُنْ) ، والقياس يقتضي أن لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، فقالوا : (لَمْ يَكُ) ، وهو حذف جائز ، لا لازم ، ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تُحذف عند ملاقاة ساكن ، فلا تقول : (لم يكُ الرَّجل قائماً) وأجاز ذلك يونس[1]

---

(1) ـ هو : يونس بن حبيب الضبي الولاء ، البصري أبو عبدالرحمن ، قال السيرافي : بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء سمع من العرب ، وروي عن سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ، ومذاهب يتفرد بها ، سمع من الكسائي والفراء ، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية. توفي سنة (182هـ). تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (365/2) .

وقد قرئ شاذاً :﴿ لَمْ يَكُ الّذِينَ كَفَرُوا ﴾، وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أَوْ لا ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : (إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وإلاَّ يَكُنْهُ فلاَ خيرَ لك في قتلِهِ) ، فلا يجوز حذف النون ، فلا تقول :(إن يكه ، وإلاَّ يكـه)، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات ، نحو : (لم يكن زيدٌ قائماً، ولم يكُ زيدٌ قائماً) ، وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين (كان) الناقصة والتامة ، وقد قرئ : ﴿ وَإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا ﴾ برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي التامة .

❋　❋　❋

(فصْلٌ في : ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)

إعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إنْ)　　مَـعَ بَقَا النَّـفْـيِ ، وَتَـرْتِيبٍ زُكِـنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ ، كَـ:(مَا　　بِـي أَنْـتَ مَـعْـنِـيـاً) أَجَازَ الْعُـلَمَا

تقدَّم في أول باب (كان) وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف ، وسبق الكلام على (كان) وأخواتها ، وهي من الأفعال الناسخة ، وسيأتي الكلام على الباقي ، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عملَ (كان) وهو : (ما ، ولا ، ولاتَ ، وإنْ) .

أما (ما) فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً ، فتقول : (ما زيدٌ قائمٌ) ، فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عَمَلَ لـ(ما) في شيء منهما ؛ وذلك لأن (ما) حرف لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم في نحو : (ما زيد قائم) ، وعلى الفعل ، نحو : (ما يقومُ زيدٌ) ، وما لا يختص فحقه ألاَّ يعمل . ولغةُ أهل الحجاز إعمالُها كعمل (ليس) لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ، فيرفعون بها الاسمَ ، وينصبون

بها الخبرَ ، نحو : (ما زيدٌ قائماً) ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ ، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ، وقال الشاعر :

أَبْـنَـاؤُهَـا مُـتَـكَـنِّـفُـونَ أَبَـاهُـمُ   حَنِقُو الصُّدُورِ، (وَمَا هُمُ أَوْلاَدَها)

لكن لا تعمل عندهم إلاَّ بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : ألاَّ يُزاد بعدها (إنْ) ، فإن زيدت بطلَ عملُها ، نحو : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) برفع (قائم) ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم[1] .

الثاني : ألاَّ ينتقض النفيُّ بإلاَّ ، نحو : (ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ) ، فلا يجوز نصب (قائم)، وكقوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ، و﴿ مَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ ، خلافاً لمن أجازه[2] .

---

(1) ـ لما كان قياس إعمال (ما) عمل (ليس) ضعيفاً ؛ لأن القياس القوي يقضي بأن كل حرف غير مختص لا يعمل شيئاً ، لم يكن إعمال (ما) عند الحجازيين بشكل مطلق ، بل مقيد بشروط ، فأدنى عارض يعزلها ، من ذلك مجيء (إن) النافية بعدها ، فـ(إن) تشبه (ما) معنىً ، فكأن (ما) دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب ، فصارت (إن) كـ(إلاّ) الناقضة لنفي (ما) في نحو : (ما يزيد إلاّ أخوك) ، ويمكن أن يكون سبب عدم إعمال (ما) هنا : الفصل بينها وبين اسمها بغير شبه الجملة .
وقد ذهب المبرد إلى جواز إعمال (ما) والحالة هذه قياساً وعند غيره شذوذاً ، ومن شواهد إعمالها :

بَنِي غُدَانَةَ ، مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً   وَلاَ صَرِيفاً ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

و(إن) عند الكوفيين بعد (ما) : نافية لا زائدة ، ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلاّ مفصولاً بينهما ، كما في : (إن زيداً لقائم) .

(2) ـ نقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ(إلاّ) ، وأنشد في ذلك :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ   وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول ، أي : دوران منجنون ، وكذا (معذباً) مصدر، كقوله تعالى :﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾، فيكون مثل قولك : (ما زيد إلاّ سيراً) .

الثالث : ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدَّم وجبَ رفعُه ، نحو : (ما قائمٌ زيدٌ) ، فلا تقول : (ما قائماً زيد) ، وفي ذلك خلاف(1) .

فإن كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً فقدمتّه فقلت : (ما في الدار زيد) ، و(ما عندك عمرو) فاختلف الناس في (ما) حينئذ : هل هي عاملة أم لا ؟ فَمَنْ جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ، فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد (ما) على الترتيب الذي زُكِن ، وهذا هو المراد بقوله : (وترتيب زُكِن) ، أي : عُلِمَ ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقدَّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدَّم الخبر لا تعمل (ما) شيئاً ،

---

(1) ـ علة بطلان عمل (ما) في هذه الحالة ضعف عملها ، فلا تتصرف في العمل تصرف الفعل، وقد ذهب ابن عصفور وتبعه العبدي إلى عدم بطلان عملها إذا كان الخبر المتقدم شبه جملة ؛ لكثرة التوسع فيه ، كما تعمل (إنّ) وأخواتها .

قال أبوعلي : زعموا أن قوماً جوّزوا إعمالها متقدمة الخبر : ظرفاً كان أو غيره .

قال الربعي : الإعمال عندي هو القياس ؛ لبقاء معنى النفي .

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

فإن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصبون (مثلهم) ، وقال : هذا لا يكاد يعرف .

وقيل : إن خبر (ما) محذوف ، أي : إذ ما في الدنيا بشر ، و(مِثْلَهُم) : حال من بشر مقدم عليه .

وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف ، أي : في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة .

ويروى : مَا مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ .

سواء كان الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرَّحَ بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألاَّ يتقدَّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدَّم بطلَ عملُها ، نحو : (ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ) فلا يجوز نصب (آكل)، ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدَّم الخبر يُجيز بقاء العمل مع تقدّم المعمول بطريق الأوْلى ، لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لِما في الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غيرُ موجود مع تقدّم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُها ، نحو : (ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت مَعْنيّاً) ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف ، لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألاَّ تتكرر (ما) ، فإن تكررت بطل عملُها ، نحو : (ما ما زيدٌ قائمٌ) ، فالأولى نافية ، والثانية نفتِ النفيَ ، فبقي إثباتاً ، فلا يجوز نصب (قائم) وأجازه بعضهم .

الشرط السادس : ألاَّ يُبْدَل من خبرها مُوجَب ، فإن أبدل بطل عملُها ، نحو : (ما زيدٌ بشيء إلاَّ شيء لا يُعبأ به) ، فـ(بشيء) : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن (ما) وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين ـ أعني القولَ باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها مُوجب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك ـ فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور ـ وهو : (ما زيد بشيء ... إلى آخره) ـ : استوتِ اللغتان ، يعني لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله :(استوتِ اللغتان)

فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل (إلاَّ) والمراد أنه لا عَمَلَ لـ(ما) فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال (ما) ألا يُبْدَل من خبرها موجب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد (إلاَّ) ، والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت (ما) حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألاَّ يُبْدَل من خبرها موجب ، وتوجيه كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يليق بهذا المختصر .

❋ ❋ ❋

(حكم المعطوف على الخبر المنصوب بـ(لكن) و(بل))

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لكِنْ) أَوْ بـ(بَلْ)   مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتضياً للإيجاب ، أو لا .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعيّن رفع الاسم الواقع بعده ـ وذلك نحو (بل ، ولكن) ـ فتقول : (ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) ، أو : (بَلْ قاعدٌ) ، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : (لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد) ، ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب .

وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوها ـ جاز النصب والرفع ، والمختار النصب ، نحو : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً) ، ويجوز الرفع ، فتقول : (ولا قاعدٌ) وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : (ولا هو قاعد) .

ففهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد (بل ، ولكن) أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

❋ ❋ ❋

(دخول الباء على خبر (ما) و(ليس) و(لا) و(كان) المنفية)

وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرُّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ (لاَ) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرْ

تُزاد الباء كثيراً في الخبر بعد (ليس ، وما) نحو قوله تعالى :﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾، و﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾، و﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾، ولا تختصّ زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية خلافاً لقوم[1]، بل تُزاد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرَّاء - رحمهما الله تعالى - زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم ، فلا التفات إلى مَنْ منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم .

وقد اضطرب رأيُ الفارسي في ذلك ، فمرة قال : لا تُزاد الباء إلاَّ بعد الحجازية ، ومرةً قال : تُزاد في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر (لا) كقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ (بِمُغْنٍ) فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفي خبر مضارع (كان) المنفية بـ(لم) كقوله :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ (بِأَعْجَلِهِمْ)، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

---

(1) - ذهب أبوعلي والزمخشري إلى امتناع دخول الباء على خبر (ما) التميمية ، وأجازه الأخفش ، وهذا هو الصواب ؛ لأنها تدخل بعد (ما) المكفوفة بـ(إن) اتفاقاً ، نحو : (ما إن زيد بقائم) ، قال الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُوه مَالِكٍ بِـوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُواه

ومنع أبوعلي والأخفش دخولها على خبر (ما) المتقدم ، خلافاً للربعي ، وقول الشاعر :

لو أنك يا حسين خلقت حراً وَمَا بالحر أنت ولا الخليقُ

شاهد له .

(عمل (لا) و(لات) و(إن) عمل (ليس))

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ (لاَ)   وَقَدْ تَلِي (لاَتَ) وَ(إنْ) ذَا الْعَمَلاَ
وَمَا لِـ(لاَتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ   وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

تقدَّمَ أن الحروف العاملة عمل (ليس) أربعةٌ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على (ما) وذكر هنا (لا) و(لات) وإنْ) .

أما (لا) فمذهبُ الحجازيين إعمالها عمل (ليس) ، ومذهب تميم إهمالُها ، ولا تعمل عند الحجازيين إلاّ بشروط ثلاثة[1] :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، ومنه قولُـه :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   (وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا)

وقولُه :

نَصَرْتُكَ إِذْ (لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ)   فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأُنشد للنابغة :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا   تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ،(لاَ أَنَا بَاغِياً   سِوَاهَا)، (وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا)

واختلف كلام المصنف في هذا البيت ، فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إن

---

(1) - جميع النحاة جوزوا إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ ، قال الأندلسي : ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال (ما) ، بل هي فيها أولى؛ فإنها أضعف من (ما) .

قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلاّ شرطاً واحداً ، وهو كون معمولها نكرة اسماً كان أو خبراً ، قال : ومن رأى إعمال (إن) عمل (ليس) يعتبر أيضاً هذه الشروط .

القياسَ عليه سائغ .

الشرط الثاني : ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها ، فلا تقول : (لا قائماً رجلٌ) .

الشرط الثالث : ألاَّ ينتقض النفي بـ(إلاَّ) ، فلا تقول : (لا رجلٌ إلاَّ أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) ، بل يجب رفعه .

و لم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

وأما (إن) النافية فمذهب أكثر البصريين والفرَّاء أنها لا تعملُ شيئاً ، ومذهب الكوفيين ـ خلا الفراء ـ أنها تعمل عملَ (ليس) ، وقال به من البصريين أبوالعباس المبرد ، وأبوبكر بن السرَّاج ، وأبو علي الفارسي ، وأبوالفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ، قال الشاعر :

(إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ) إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقال آخر :

(إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ) وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وذكر ابن جني ـ في المحتسب ـ أن سعيد بن جبير[1] ـ رضي الله عنه ـ قرأ : ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ ﴾ بنصب العباد .

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ، فتقول : (إنْ رجلٌ قائماً ، وإنْ زيدٌ القائمَ ، وإنْ زيدٌ قائماً) .

وأما (لات) فهي (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً ، ومذهب

---

(1) ـ هو سعيد بن جبير الأسدي مولاهم ، الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، قتل بين يدي الحجاج سنة : (95هـ) . تُنظر ترجمته في : تقريب التهذيب (292/1) .

الجمهور[1] أنها تعمل عملَ (ليس) ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختصّت بأنها لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل إنما يذكر معها أحدُهما ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بنصب الحين ، فَحُذِفَ الاسم وبقي الخبر ، والتقدير :(ولات الحينُ حينَ مناصٍ) ، فالحين : اسمها ، وحينَ مناص : خبرها ، وقد قرئ شذوذاً :﴿ وَلَاتَ حينُ مناصٍ ﴾ ، برفع

---

(1) ـ قد تلحق (لا) التاء التي لتأنيث الكلمة أو لمبالغة النفي ، فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة ، نحو :﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، وقد تدخل على لفظة (أوان) ، كقول الشاعر:

طلبـوا صلحنـا ولات أوانٍ ... فأجبنا أن ليس حين سقاء

ولفظة (هَنَّا) أيضاً ، كقول الشاعر :

حَنَّتْ نوار ولات هَنَّا حَنَّتِ ... وبَدَا الذي كانت نوار أجَنَّتِ

وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها ، وأنشد :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغي مرتع مبتغيه وخيم

فإذا أولى (لات) (حين) فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها محذوفاً ، و(حين) خبرها ، أي : (ولات الحين حينَ مناص) .

وإذا رفعت (حين) ـ وهذا قليل ـ فهو اسم (لات) والخبر محذوف ، أي :(لات حينُ مناص حاصلاً) ، ولا تستعمل إلاّ محذوفة أحد الجزأين ، هذا قول سيبويه .

وعند الأخفش أن (لات) غير عاملة ، والمنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعْنى (لات حين مناص) : لا أرى حين مناص ، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر ، وفيه ضعف ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع محددة .

غير أن الكوفيين يرون (لات) في (ولات أوانٍ) بكسر النون : أنها حرف جر ، وهذ باطل ، إذ لو كانت هُنا كذلك لجرت غير (أوان) وشاع ذلك ، ولم يسمع : (لات حين مناص) بجر (حين) إلاّ شاذاً ، ولو كان كذلك لابدّ لكان له من فعل أو ما في معناه يتعلق به .

الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف ، والتقدير : (ولات حينُ مناصٍ لهم) ، أي : ولات حينُ مناصٍ كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله :(وحذفُ ذي الرفع .. إلى آخر البيت).

وأشار بقوله : (وما للات في سوى حين عمل) إلى ما ذكره سيبويه من أن (لات) لا تعمل إلاَّ في الحين ، واختلف الناس فيه ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلاَّ في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلاَّ في أسماء الزمان ، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ، ومِنْ عملها فيما رادفه قولُ الشاعر :

نَدِمَ الْبُغَاةُ (وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ) وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وكلام المصنف محتملٌ للقولين ، وجزم بالثاني في التسهيل ، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر ، والتقدير : (لات أرى حينَ مناصٍ) ، وإن وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير : (لاتَ حينُ مناصٍ كائنٌ لهم)[1] ، والله أعلم .

* * *

(1) - في هذا التقدير لحن ، وهو : جمعه بين الجار والمجرور ومتعلقه ، وقد سبق أن عرفت أن المتعلق واجب الحذف ، فلا يصرح به إلاّ لضرورة الشعر أو شذوذاً ، وهذا مذهب الجمهور ، ولم يشذ عنهم إلاّ ابن جني ، ولا شاهد له ، وأما قول الشاعر :

لك العزُّ إنْ مولاك عزَّ ، وإن يهنْ فأنت لدى بحبوحة الهُونِ كَائِنُ

فلا يحفل به ؛ لأن الشعر له لغته الخاصة ، فلا يتحصل به القانون النحوي ، وفضلاً عن ذلك لم يعزَ لقائل معين ، فهو مجهول ، والمجهول لا يستشهد به ؛ لجواز كونه خارج عصر الفصاحة أو خارج مكانها ، أو أن قائله ليس فصيحاً .

(أفعال المقاربة)

كَـ(كَانَ):(كَادَ)و(عَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ   غَـيْـرُ مُـضَـارِعٍ لِهَـذَيْنِ خَـبَـرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو (كاد) وأخواتُها ، وذكر المصنف منها أحدَ عشرَ فِعْلاً ، ولا خلاف في أنها أفعال ، إلاَّ (عسى)[1]، فنقل الزاهِدُ[2] عن ثعلب[3] أنها حرف ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السرَّاج ، والصحيح

---

(1) - عسى : فعل لم يأتِ منه إلاّ الماضي ، لتضمنه معنى الحرف ، أي : إنشاء الطمع والرجاء مثل (لعل) ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف ، والحروف لا يُتَصَرَّف فيها ، وأما الفعل ، مثل : (بِعْتُ) ، والجملة الاسمية ، مثل : (أنت حُرٌّ) : فمعنى الإنشاء فيها عارض ، ولذلك زعم الزجاج أن عسى (حرف) ، لما رأى من عدم تصرفه ، وكونه بمعنى (لعل) ، والذي يدل على أنها فعل هنا : اتصال الضمير المرفوع بها ، مثل : (عسيتُ) .

والحق : أنها تأتي فعلاً وتأتي حرفاً ناسخاً من أخوات (إن) ، ولكن ذلك بشرط ، وهو أن يتصل بها ضمير نصب ، وسيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن تعداد أخوات (إن).

(2) - هو غلام ثعلب : محمد بن عبدالوهاب بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد ، المطرّز اللغوي ، قال التنوخي : لم أرَ قط أحفظ منه ، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ، ولسِعة حفظه نُسِب إلى الكذب . وقال ابن برهان : لم يتكلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه . له من المصنفات : (اليواقيت) ، و(شرح الفصيح) ، و(فائت الفصيح) ، و(غريب مسند أحمد) ، توفي سنة : (345هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (166/1) .

(3) - هو : أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم ، البغدادي الإمام أبوالعباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وحفظ كتب الفراء فلم يشذ منها حرف ، وعُني بالنحو أكثر من غيره ، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب ، له من المصنفات : (المصون في النحو) ، و(اختلاف النحويين) ، و(معاني القرآن) وغيرها ، توفي سنة :(291هـ). تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (396/1) .

أنها فعل ، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : (عسيتُ ، وعسيتَ ، وعسيتُما ، وعسيتُم ، وعسيتُنَّ) .

وهذه الأفعال تُسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلَّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وكربَ ، وأوشك .

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ، وهي : عسى ، وحرى ، واخلولق .

والثالث : ما دلَّ على الإنشاء ، وهي : جعل ، وطفِقَ ، وأخذ ، وعلِقَ ، وأنشأ .

فتسميتها أفعالَ المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : (ككان كاد وعسى) ، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلاّ مضارعاً ، نحو : (كاد زيدٌ يقوم ، وعسى زيدٌ أنْ يقومَ) ، وندر مجيئه اسماً بعد (عسى ، وكاد) كقوله :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُـلِحّاً دَائِماً ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ لاَ تَكْثِرَنْ إِنِّي (عَسَيْتُ صَائِماً)

وقوله :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ ، (وَمَا كِدْتُ آئِباً) ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : (لكن ندر ... إلى آخره) ، لكن في قوله : (غير مضارع) إيهام ، فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن (عسى ، وكاد) ، بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

❋ ❋ ❋

(أنواع خبرها من حيث اقترانه بـ(أنْ))

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)　　نَزْرٌ، وَ(كَادَ) الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي : اقترانُ خبر (عسى) بـ(أنْ) كثيرٌ ، وتجريده من (أنْ) قليلٌ ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرَّدُ خبرُها من (أنْ) إلاَّ في الشعر ولم يرد في القرآن إلاَّ مقترناً بـ(أنْ) قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾، وقال عز وجل : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ .

ومن وروده بدون (أنْ) قولُه :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ　　يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقولُه :

(عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ) ، إِنَّهُ　　لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأما (كاد) فذكر المصنف أنها عكسُ (عسى) ، فيكون الكثيرُ في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ(أنْ) مخصوص بالشعر ، فمن تجريده من (أنْ) قولُه تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾، وقال : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾، ومن اقترانه بـ(أنْ) قولُه ﷺ : "(مَا كِدْتُ أن أُصَلِّي الْعَصْرَ) حَتَّى (كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)" ، وقوله :

(كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ)　　إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

❋　❋　❋

وَكَـ(عَسَى):(حَرَى) ، وَلَكِنْ جُعِلاَ　　خَبَرُهَا حَتْماً بِـ(أَنْ) مُتَّصِلاَ

وَأَلْزَمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)　　وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزَرَا

يعني أن (حَرَى) مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل ، لكن يجب

اقتران خبرها بـ(أنْ) ، نحو : (حرى زيدٌ أن يقوم) ، ولم يُجرد خبرها من (أن) لا في الشعر ولا في غيره ، وكذلك (اخلولق) تلزم (أنْ) خبرها نحو : (اخلولقتِ السماءُ أن تُمطِرَ) ، وهو من أمثلة سيبويه ، وأما (أوشك) فالكثير اقترانُ خبرها بـ(أنْ) ويقلُّ حذفُها منه ، فمن اقترانه بها قولُه :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ـ إِذَا قِيلَ : هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن تجرده منها قولُه :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

❋ ❋ ❋

وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الأَصَحِّ (كَرَبَا) وَتَرْكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَـ:(أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو)و(طَفِقْ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقْ)

لم يذكر سيبويه في (كرب) إلاَّ تجرُّدَ خبرها من (أنْ) ، وزعم المصنف أن الأصحَّ خلافُهُ ، وهو أنها مثل (كاد) ، فيكون الكثيرُ فيها تجريد خبرها من (أنْ) ويقلُّ اقترانُه بها ، فمن تجريده قولُه :

(كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ) حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

وسُمِعَ من اقترانه بها قولُه :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ (كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا)

والمشهور في (كَرَب) فتح الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنى قوله : (وتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبَا) أنَّ ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ(أنْ) لِما بينه وبين (أنْ) من المنافاة ؛ لأن المقصود به الحال ، و(أنْ) للاستقبال ، وذلك نحو : (أنشأ السائق يحدو ، وطَفِقَ زيدٌ يدعو ، وجَعَل يتكلم ، وأخذ ينظم ، وعَلِقَ يفعل كذا) .

❋ ❋ ❋

(التصرف والجمود في هذه الأفعال)

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِـ(أَوْشَكَا) وَ(كَادَ) لاَ غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

أفعالُ هذا الباب لا تتصرَّف ، إلاَّ (كاد ، وأوشك) ، فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ ، وقول الشاعر :

* (يُوشِكُ) مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *

وزعم الأصمعيُّ[1] أنه لم يستعمل (يُوشِكُ) إلاَّ بلفظ المضارع و لم تستعمل (أوشك) بلفظ الماضي وليس بجيِّد ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَـ(أَوْشَكُوا) ـ إِذَا قِيلَ: هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع ، وقلَّ استعمال الماضي ، وقول المصنف : (وزادوا موشكاً) معناه أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من (أوشك) كقوله :

فَـ(مُوشِكَةٌ) أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

وقد يُشعر تخصيصه (أوشك) بالذكر أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من (كاد) وليس كذلك ، بل قد ورد استعمالُه في الشعر ، كقوله :

أَمُوتُ أَسىً يَومَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا (كَائِدُ)

---

(1) ـ هو : عبدالملك بن قُريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع ، البصري اللغوي ، أحد أيمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، تناظر هو وسيبويه ، فقال يونس : الحق مع سيبويه ، وهذا يغلبه بلسانه ، وكان من أهل السنة ، ولا يفتي إلاّ فيما أجمع عليه علماء اللغة ، ويقف عما ينفردون عنه ، ولا يجيز إلاّ أفصح اللغات ، صنّف : (غريب القرآن)، و(خلق الإنسان) ، و(الأجناس) وغيرها ، توفي سنة : (216هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (112/2) .

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب .

وأَفْهَمَ كلامُ المصنف أن غير (كاد ، وأوشك) من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيره خلافَ ذلك ، فحكى صاحبُ الإنصاف(1) استعمالَ المضارع واسم الفاعل من (عسى) قالوا : عسى يَعْسِي ، فهو عاسٍ ، وحكى الجوهريُّ(2) مضارع (طَفِقَ) ، وحكى الكسائي مضارعَ (جَعَلَ) .

* * *

(مجيء (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) تامة وناقصة)

بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ غِنـىً بـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَـنْ ثَـانٍ فُـقِدْ

اختصَّت (عسى ، واخلولق ، وأوشك) بأنها تُستعمل ناقصةً وتامةً .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى (أنْ) والفعل ، نحو : (عسى أن يقومَ ، واخلولق أن يأتي ، وأوشك أن يفعلَ) ، فـ(أنْ) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى ، واخلولق ، وأوشك) ، واستغنتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها .

---

(1) ـ هو : عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله ، أبوالبركات كمال الدين الأنباري النحوي ، المفنّن الزاهد الورع ، قدم بغداد في صباه ، قرأ الأدب على الجواليقي ، ولازم ابن الشجري حتى برع ، وصار من المشار إليهم في النحو ، له من المؤلفات (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، و(أسرار العربية) ، و(الإغراب في جدل الإعراب) ، و(لمع الأدلة في أصول النحو) ، توفي سنة : (577هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (86/2) .

(2) ـ هو : إسماعيل بن حمّاد الجوهري صاحب الصحاح ، الإمام أبونصر الفارابي ، قال ياقوت: كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلماً ، وأصله من (فاراب) من بلاد الترك ، وكان إماماً في اللغة والأدب ، وخطه يضرب به المثل ، وكان مع ذلك من فرسان الكلام والأصول ، مات سنة : (343هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (446/1) .

وهذا إذا لم يلِ الفعلَ الذي بعد (أنْ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ، فإن وليه نحو:(عسى أنْ يقومَ زيدٌ) ، فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين[1] إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أنْ) فـ(أنْ) وما بعدها فاعل لـ(عسى) ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافي[2] والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجهٍ آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أنْ) مرفوعاً بـ(عسى) اسماً لها و(أنْ) والفعل في موضع نصب بـ(عسى) ، وتقدم على الاسم ، والفعل الذي بعد (أنْ) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى) وجاز عودُهُ عليه - وإن تأخَّرَ - لأنه مُقدَّم في النيـة .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول - على مذهب غير الشلوبين - : (عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقُمْنَ الهندات) ، فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ(عسى) وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول : (عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات) ، فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رفعَ الظاهر الذي بعده .

---

(1) - هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبوعلي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبين. قال ابن الزبير : كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أيمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ، ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، وُلِد سنة : (562هـ) وتوفي سنة : (645هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (224/2) .

(2) - هو : الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد السيرافي النحوي ، كان إمام الأيمة معرفةً بالنحو واللغة والشعر والعروض والقوافي ، والفرائض والكلام ، وكان زاهداً ورعاً، كان يأكل من كسب يمينه ، له من المصنفات : (شرح كتاب سيبويه) ، توفي سنة : (368هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (507/2) .

(اختصاص (عسى) بجواز الإضمار فيها وتركه)

وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

اختصَّتْ (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدَّم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو : (زيدٌ عسى أنْ يقومَ) ، فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) و(أن يقوم) في موضع نصب بـ(عسى) ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى) و(أن يقوم) في موضع رفع بـ(عسى) .

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول ـ على لغة تميم ـ :(هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن) ، وتقول ـ على لغة الحجاز ـ : (هند عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن) .

وأما غير (عسى) من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ، فتقول : (الزيدان جعلا ينظمان) ، ولا يجوز ترك الإضمار ، فلا تقول : (الزيدان جعل ينظمان) كما تقول : (الزيدان عسى أنْ يقوما) .

*   *   *

(حركة سين (عسى))

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ :(عَسَيْتَ)، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إذا اتصل بـ(عسى) ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو : (عسيتُ)، أو لمخاطب ، نحو : (عسيتَ ، وعسيتِ ، وعسيتُما ، وعسيتُم ، وعسيتُنَّ) ، أو

لغائبات ، نحو : (عسينَ) ، جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع[1]: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها .

* * *

(إنَّ وأخواتها)

لِـ(إنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لَكِنَّ) (لَعَلْ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

كَـ : (إِنَّ زَيْـداً عَـالِمٌ بِـأَنِّـي كُـفْءٌ ، وَلَـكِـنَّ ابْـنَهُ ذُو ضِغْنِ)

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف[2]:

---

(1) ـ هو : نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم ، أبو رويم الليثي مولاهم ، أحد القراء السبعة الذين تلقت الأمة قراءاتهم بالرضى والقبول ، كان ثقة صالحاً ، أصله من أصبهان ، وكان أسود اللون حالكاً ، صبيح الوجه حسن الخلق ، فيه دعابة . أقرأ الناس طويلاً نيفاً عن سبعين سنة ، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، قال سعيد بن منصور : سمعت مالك بن أنس يقول : قراءة أهل المدينة سُنّة . قيل له : قراءة نافع ؟ قال : نعم .

توفي سنة : (169هـ) ، وقيل غير ذلك . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء (330/2) .

(2) ـ هذا بناءً على ما ذكره ابن مالك في الألفية ، أي : بإغفال (عسى) ، والصحيح أنها من أخواتها في حالة مخصوصة ، وهي : اتصالها بضمير نصب ، وهذا مذهب سيبويه ، فقد قال ـ رحمه الله تعالى ـ : عسى محمول على (لعل) ؛ لتقاربهم معنىً ؛ لأن معناهما الطمع والإشفاق . فعلى مذهبه تكون (عسى) قد خرجت عن أصلها ، والضمائر جارية على القياس ، وحمل (عسى) على (لعل) عنده في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بالذي ذكرته لك ؛ فلا يقال : (عسى زيداً يخرج) باتفاق النحاة ، واستدل سيبويه على كون الضمير في محل نصب بلحوق نون الوقاية في (عساني) ، قال الشاعر :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

لأن نون الوقاية لا تدخل على الفعل المتصل بياء المتكلم إلا إذا كانت الياء في محل نصب مفعول به .

=

إنَّ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وعدَّها سيبويه خمسةً[1]، فأسقط (أنَّ) المفتوحة لأن أصلها (إنَّ) المكسورة ، كما سيأتي .

ومعنى (إنَّ ، وأنَّ) التوكيد ، ومعنى (كأنَّ) التشبيه ، و(لكنَّ) للاستدراك ، و(ليت) للتمني ، و(لعلَّ) للترجي والإشفاق ، والفرقُ بين الترجّي والتمني أن التمني يكون في الممكن ، نحو : (ليتَ زيداً قائمٌ) ، وفي غير الممكن ، نحو:

= وقد نازع الأخفش سيبويه في هذا الاستدلال ، فقال : (عسى) باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة : اسماً لـ(عسى) ، وقولك : (أن تفعل) أو : (تفعل) منصوب المحل خبراً لها ، كما كان في : (عسيت أن تفعل) ، و(عسيت تفعل) .

وهو محجوج بقول الشاعر :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ... تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأعُودهَا

برفع (نار)، وهو خبر لـ(عسى) ومفرد ، وفي هذا البيت حدث تعارض بين (عسى) و(لعل) .

ونقل عن المبرد وجهان في هذه المسألة : أحدهما: أن الضمير البارز منصوب بـ(عسى) خبراً لها ، والاسم : مضمر فيها مرفوع ، فيكون كقولهم : (عسى الغوير أبؤسا) وهذا الوجه ضعيف ؛ ذلك لأن مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً شاذ .

والوجه الآخر : أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب : الفعل المضارع مع (أن) أو مجرداً منها ، نحو : (عساك أن تفعل ـ أو : تفعل) إلاّ أن يجعل (أن تفعل) بدلاً من الكاف : بدل اشتمال ، أي : عسى الأمر إليك فعلك ، ويكون (تفعل) في : (عساك تفعل) : حالاً من الكاف ، ويضمر اسم (عسى) بحسب السياق ، كما تقول في (عساك تظفر بالمراد) : عسى الواصل إياك ظافراً . وكل هذا تكلف ، وليس لذلك المضمر مفسّر ظاهر، فَصَحَّ في المسألة قول سيبويه .

(1) ـ الصحيح : ستة ، فـ(عسى) عنده من أخواتها على ما تقدم بيانه .

(ليت الشبابَ يعود يوماً) ، وأن الترجّي لا يكون إلاّ في الممكن ؛ فلا تقول : (لعلَّ الشبابَ يعود) ، والفرقُ بين الترجّي والإشفاق أن الترجّي يكون في المحبوب ، نحو : (لعلَّ اللهَ يرحمنا) ، والإشفاق في المكروه ، نحو : (لعلَّ العدو يقدم) .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل (كان) فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فهي عاملة في الجزأين ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عملَ لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعِهِ الذي كان له قبل دخول (إنَّ) وهو خبر المبتدأ[1] .

---

(1) ـ هذا ليس مذهب الكوفيين كلهم ، وإنما هو مذهب الكسائي ، فهو الذي يرى أنها تنصب الاسم ولا تعمل في الخبر ، فهو باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها ؛ لأن الأصل عنده ـ في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي ألا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول .

وأما الفراء فإنه يذهب مذهب البصريين في أنها تعمل في الخبر الرفع، وما يدل على ذلك أنه كان يرى جواز نصب (ليت) الأخبار ، واستشهد على ذلك بقوله :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وجواز نصب (كأن) و(لعل) الخبر أيضاً ، ويجوز عند بعض أصحابه نصب كل هذه الأحرف للأخبار ، فهؤلاء الكوفيون حين قالوا بجواز نصب هذه الأحرف للخبر لاشكَّ أنهم يرون أنه ترفع الخبر ، فكما قويت على نصب الخبر تقوى عندهم على رفعه ولابدّ ؛ إذ لا فرق بين هذا وذاك ، وإلا يكونون قد ناقضوا أنفسهم .

وقد زعم أبوحنيفة الدينوري في كتاب النبات أن نصب الجزأين بـ(ليت) لغة بني تميم ، وقال : من أمثال العرب : ليت القياس كلها أرجلاً .

أما الكسائي فكان يقدر في كل ذلك (كان) محذوفة ، والبصريون يحملون (رواجعا) على الحالية .

(الترتيب في جملة (إنَّ) وأخواتها)

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَـ:(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ: هُنَا ـ غَيْرَ الْبَذِي)

أي : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلك نحو : (ليتَ فيها غيرَ البذِي) أو: (ليت هنا غير البذِي) أي الوقح ؛ فيجوز تقديم : (فيها ، وهنا) على (غير) وتأخيرهما عنها .

والثاني : أنه يجب تقديمه ، نحو : (ليتَ في الدار صاحِبَهَا) فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو: (إنَّ زيداً آكلٌ طعامَكَ) فلا يجوز : (إنَّ طعامَكَ زيداً آكِلٌ) ، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، نحو : (إنَّ زيداً واثقٌ بِكَ) ، أو (جالسٌ عندك) ، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ؛ فلا تقول : (إنَّ بِكَ زيداً واثقٌ) أو : (إنَّ عندك زيداً جالسٌ) ، وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :

فَلاَ تَـلْحَنِي فِيـهَا ، فَـ(إنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ)

❋ ❋ ❋

(وجوب فتح همزة (إن))

وَهَمْـزَ (إنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(إنَّ) لها ثلاثة أحوال : وجوبُ الفتح ، ووجوبُ الكسر ، وجوازُ الأمرين :

فيجب فتحُها إذا قُدِّرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعلٍ ، نحو: (يعجبني أَنَّـكَ قائمٌ)، أي : قيامُكَ ، أو منصوبه ، نحو : (عرفتُ أَنَّـكَ قائمٌ) ، أي :

قيامَكَ ، أو في موضع مجرور حرفٍ ، نحو : (عجبت من أنَّك قائمٌ) ، أي : من قيامِكَ ، وإنما قال : (لِسَدِّ مصدرٍ مسدَّهَا) ولم يقل : (لسد مفرد مسدها) لأنه قد يسدُّ المفرد مسدَّها ويجب كسرها ، نحو : (ظننت زيداً إنَّه قائمٌ) ؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مسدَّها مفرد ؛ لأنها في موضع المفعول الثاني ، ولكن لا تُقدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح : (ظننت زيداً قيامَه) .

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تُكسَر : وجوباً ، أو جوازاً ، على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثاني : جواز الفتح والكسر ، فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

* * *

(وجوب كسر همزة (إن))

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ ... حَالٍ، كَـ:(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذَو أَمَلْ)

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللاَّمِ، كَـ : (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)

فذكر أنه يجبُ الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت (إنَّ) ابتداءً ، في أول الكلام ، نحو : (إنَّ زيداً قائمٌ) ، ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداءً ؛ فلا تقول : (أنَّكَ فاضلٌ عندي) ، بل يجب التأخير؛ فتقول : (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ، وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع (إنَّ) صدرَ صلة ، نحو : (جاء الذي إنَّه قائم) ، ومنه قولُه تعالى :﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾.

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو :(واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ) وسيأتي الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة محكيَّة بالقول ، نحو : (قلت إنَّ زيداً قائمٌ) ، قال تعالى :﴿ قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾ ، فإن لم تُحْكَ به - بل أجرى القول مجرى الظن - فُتِحَت ، نحو : (أتقولُ أنَّ زيداً قائمٌ ؟) ، أي : أتظنُّ ؟ .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله :(زُرتُه وإنِّي ذو أمل)، ومنه قوله تعالى :﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾، وقول الشاعر :

مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إلاَّ (وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي)

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب ، وقد عُلِّقَ عنها باللام ، نحو : (علمت إنَّ زيداً لقائمٌ) ، وسنبين هذا في باب (ظَنَّ) ، فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت ، نحو : (علمت أنَّ زيداً قائمٌ) .

هذا ما ذكره المصنف ، وأُورِدَ عليه أنه نَقَصَ مواضعَ يجب كسرُ (إِنَّ) فيها:

الأول : إذا وقعت بعد (أَلاَ) الاستفتاحية ، نحو : (أَلاَ إِنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ .

الثاني : إذا وقعت بعد (حيث) ، نحو : (اجلسْ حيثُ إِنَّ زيداً جالسٌ) .

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبرٌ عن اسم عين ، نحو : (زيدٌ إِنَّه قائمٌ).

ولا يَرِدُ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : (فاكسر في الابتدا) ؛ لأن هذه إنما كُسرت لكونها أوَّلَ جملةٍ مُبتدأ بها .

* * *

(جواز فتح همزتها وكسرها)

بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ (لاَمَ) بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ (فَا) الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ:(خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

يعني أنه يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، نحو : (خرجت فإذا إنَّ زيداً قائمٌ) ، فمن كسَرَهَا جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، ومَنْ فتحها جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية ، والتقدير :(فإذا قيامُ زيدٍ) أي : ففي الحضرة قيامُ زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير :(خرجت فإذا قيامُ زيدٍ موجود) ، ومما جاء بالوجهين قولـه :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً ـ كَمَا قِيلَ ـ سَيِّداً (إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ)

رُوِي بفتح (أنَّ) وكسرها ، فمَن كسرها جعلها جملة مستأنفة ، والتقدير : (إذا هو عبدُ القفا واللهازم) ، ومَن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول : (فإذا عبُوديتُه) ، أي : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثاني : (فإذا عبوديته موجودة) .

وكذا يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جوابَ قسمٍ ، وليس في خبرها اللام ، نحو : (حلفتُ أنَّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولـه:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّي ذُو الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ (أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ)

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح (إنَّ) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المُقْسَم بها فعليةً ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو :

(حلفتُ إنَّ زيداً قائمٌ) ، أو غير ملفوظ به ، نحو : (واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ) ، أو اسمية ، نحو : (لعمْرُكَ إنَّ زيداً قائمٌ) .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء ، نحو : (مَنْ يَأتِنِي فإنّه مُكرمٌ) ، فالكسر على جعل (إنَّ) ومعموليها جملةً أُجيب بها الشرط ، فكأنه قال : مَن يأتني فهو مُكرم ، والفتح على جعل (إنَّ) وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : (مَنْ يأتني فإكرامه موجود) ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير : (فجزاؤه الإكرامُ) .

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى :﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قُرِئَ :﴿ فإنه غفور رحيم ﴾ بالفتح والكسر ، فالكسر علىجعلها جملة جواباً لـ(مَنْ) ، والفتح على جعل (أنَّ) وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :(فالغفرانُ جزاؤُهُ)، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير: (فجزاؤُهُ الغفرانُ) .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت (إنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخبرُ (إنَّ) قولٌ ، والقائل واحد ، نحو : (خيرُ القولِ إنّـي أحمدُ اللهَ) ، فمَنْ فتح جعل (أنَّ) وصلتها مصدراً خبراً عن (خير) ، والتقدير : (خيرُ القولِ حمدُ اللهِ) ، فـ(خير) : مبتدأ ، و(حمدُ الله) : خبره ، ومَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن (خير) كما تقول : (أول قراءتي ﴿ سَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾) ، فأولُ : مبتدأ ، و﴿سَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ : جملة خبر عن (أول) ، وكذلك (خير القول) : مبتدأ ، و(إني أحمد الله) : خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى ؛ فهي مثل : (نُطقي الله حَسْبِي) ، ومثّل سيبويه هذه المسألة بقوله : (أولُ ما أقولُ أنّـي أحمدُ الله) ، وخرَّج الكسر على الوجه الذي تقدَّم ذكره ، وهو أنه من باب

الإخبار بالجمل ، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، وأبي بكر بن طاهر ، وعليه أكثر النحويين .

❋ ❋ ❋

(دخول لام الابتداء المسماة بالمزحلقة على خبر (إن))

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ :(إِنِّي لَوَزَرْ)

يجوز دخولُ لام الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة ، نحو : (إنَّ زيداً لقائمٌ).

وهذه اللام حقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها صدرَ الكلام ، فحقُّها أن تدخل على (إنَّ) نحو : (لإنَّ زيداً قائمٌ) ، لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ، كرهوا الجمعَ بين حرفين بمعنى واحد ، فأخَّروا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنَّ) ؛ فلا تقول : (لعلَّ زيداً لقائمٌ) ، وأجاز الكوفيون دخولَها في خبر (لكنَّ) ، وأنشدوا :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي (وَلَـكِنَّـنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ)

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة كما شذَّ زيادتها في خبر (أمسى) ، نحو قوله :

مَرُّوا عُجَالَى، فَقَالُوا:كَيْفَ سَيِّدُكُمْ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا :(أَمْسَى لَمَجْهُودَا)

أي : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

(أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ) تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وأجاز المبرد دخولها في خبر (أنَّ) المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً :﴿ إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ بفتح (أنَّ) ، ويُتخرج أيضاً على زيادة اللام .

❋ ❋ ❋

(شروط دخول اللام المزحلقة على خبر (إن))

وَلاَ يَـلِـي ذِي اللاَّمِ مَا قَـدْ نُفِيَـا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَـ: (رَضِـيَا)

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَـ : (إِنَّ ذَا ... لَقَـدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

إذا كان خبرُ (إنَّ) منفياً لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول : (إِنَّ زيداً لَمَا يقـومُ) ، وقد ورد في الشعر ، كقوله :

وَأَعْلَمُ (إِنَّ تَسْـلِـيماً وَتَـرْكـاً ... لَلاَ مُـتَـشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ)

وأشار بقوله : (ولا من الأفعال ما كرضيا) إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ ؛ فلا تقول : (إِنَّ زيداً لرضِيَ) ، وأجاز ذلك الكسائيُّ ، وهشام[1]، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللامُ عليه ، ولا فرق بين المتصرف نحو : (إنَّ زيداً ليرضَى) ، وغير المتصرف ، نحو : (إِنَّ زيداً ليذرُ الشرّ) هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ، فإن اقترنت به ، نحو : (إن زيداً سوف يقوم)، أو : (سيقوم) ، ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ ؛ فيجوز إذا كان (سوف) على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل .

وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جوازُ دخول اللام عليه ؛ فتقول : (إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ ، وإنَّ عمراً لَبِئْسَ الرجلُ) ، وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيزُ ذلك .

فإن قُرِنَ الماضي المتصرف بـ(قَدْ) جاز دخولُ اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : (وقد يليها مع قد) نحو : (إنَّ زيداً لَقَدْ قامَ) .

---

(1) ـ هو : هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تُعزى إليه ، صنف : (مختصر النحو) ، و(الحدود) ، و(القيـاس) ، توفي سنة : (209هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (328/2) .

(مواطن اللام المزحلقة)

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ   وَالْفَصْلَ ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا توسَّط بين اسم (إنَّ) والخبر ، نحو: (إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ) ، وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخولُ اللام عليه كما مثَّلْنا ، فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول ، كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قَدْ) لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ) ، وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : (وتصحب الواسِطَ) ـ أي : المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخَّر ؛ فلا تقول : (إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَكَ) .

وأشعرَ قولُه بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ لآكِلٌ) ، وذلك من جهة أنه خَصَّصَ دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلاً ، حكي من كلامهم : (إنِّي لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ) .

وأشارَ بقوله : (والفصْل)[1] إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،

---

(1) ـ ضمير الفصل ، هو : ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : (زيد هو الكريم) ، و(إن زيداً هو الكريم) ، و(كان زيد هو الكريم) ، و(ظننت زيداً هو الكريم) ، و(ما زيد هو القائم) ، وهو يأتي مطابقاً للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً ، نحو : (زيد هو الكريم) ، و(الزيدان هما الكريمان) ، و(الزيدون هم الكرماء)، و(هند هي الكريمة)، و(الهندان هما الكريمتان)، و(الهندات هن الكريمات) وقد سمي هذا الضمير فصلاً في اصطلاح البصريين ؛ لأنه يُفصَل به ماهية ما بعده ، أهو : نعت أم خبر ؟ ؛ لأنك لو قلت : (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر . قال الخليل وسيبويه : سُمِّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره . =

نحو: (إنَّ زيداً لَهُوَ القائمَ) ، وقال الله تعالى :﴿ إِنَّ هَذَا لَهْوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾، فـ(هذا) اسم (إنَّ) ، و(هو) ضمير الفصْل ، ودخلت عليه اللامُ ، و(القصص) خبر (إنَّ).

وسُمِّيَ ضمير الفصْل لأنه يفصِلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت : (زيد هو القائم) ، فلو لم تأتِ بـ(هو) لاحتمل أن يكون (القائم) صفةً لـ(زيد) ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ(هو) تعيَّـنَ أن يكون (القائم) خبراً عن (زيد).

وشرطُ ضمير الفصْل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : (زيدٌ هو القائم) ، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : (إنَّ زيداً لَهُوَ القائمُ) .

وأشار بقوله :(واسمًا حلَّ قبله الخبر) إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو :(إنَّ في الدار لَزيداً) ، قال الله تعالى :﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾.

وكلامُه يُشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصْل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول :(إنَّ زيداً لَهُوَ لقائم) ، ولا : (إنَّ لَفِـي الدار لَزيداً).

= والكوفيون يسمونه (عماداً) ؛ لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط .

واعلم أن البصريين قد اضطربوا في ماهيته ، من قائل إنه اسم ملغىً لا محل له من الإعراب، وهو الخليل ، ومن قائل : إنه حرف ، والقولان في رأيي غريبان .

والكوفيون يجعلون له محلاً من الإعراب ، ويقولون : هو تأكيد لما قبله ؛ فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور ، ومذهبهم هذا به ضعف ، ولعل الله يسهل في قابل الأيام إخراج رسالة أو مقالة عن هذا الضمير ، إذ هناك كثير من النقاط تتعلق به تحتاج إلى رفع اللثام عنها ، والتفصيل فيها ، وليس هذا محل بسط الحديث عنها .

ومُقتضى إطلاقه - في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلَّ معمول إذا توسَّط جاز دخول اللام عليه ، كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نصَّ النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : (إنَّ زيداً لَضاحِكاً راكبٌ) .

* * *

(دخول (ما) الكافة على هذه الحروف الناسخة)

وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بـ(إنَّ) وأخواتها كفَّتها عن العمل ، إلاَّ (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمالُ والإهمال ، فتقول : (إنما زيد قائم) ، ولا يجوز نصب (زيد) وكذلك (أنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، ولعلَّ) ، وتقول : (ليتما زيد قائم) ، وإن شئت نصبت (زيداً) فقلت : (ليتما زيداً قائمٌ) ، وظاهرُ كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفَّتْها عن العمل ، وقد تعمل قليلاً ، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي ، وابن السراج ، وحكى الأخفش والكسائي : (إنما زيداً قائمٌ)، والصحيحُ المذهبُ الأول[1]، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلاَّ (ليت)، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛

---

(1) - تلحق (ما) الكافة هذه الأحرف الناسخة فتكفها عن العمل في لغة جمهور العرب ، وإذ دخلت على (ليت) جاز أن تعمل وأن تلغى ، وروي قوله :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

رفعاً ونصباً ، والإلغاء أكثر ، ومذهب الجمهور أن (ما) الكافة : حرف ، وقال ابن درستويه : إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن ، فتكون : اسماً، والجملة بعدها : خبرها.
وإذا أعملت فـ(ما) : زائدة ، كما في قوله تعالى :﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ .

فإنها لا تكفُّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى (الذي) ، نحو :(إنَّ ما عندَّك حسن) ، أي : إن الذي عندك حسن ، والتي هي مُقدَّرة بالمصدر، نحو :(إنَّ ما فعلتَ حسن) ، أي : إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ .

* * *

(العطف على اسم (إن))

وَجَائِـزٌ رَفْـعُـكَ مَعْـطُـوفاً عَلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ)، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

أي : إذا أُتِيَ بعد اسم (إنَّ) وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهانِ : أحدهما : النصبُ عطفاً على اسم (إنَّ) نحو : (إِنَّ زيداً قائمٌ وعمراً) .

والثاني : الرفعُ ، نحو : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو) ، واختُلِفَ فيه ؛ فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسم (إنَّ) ، فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يُشعر به ظاهرُ كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح[1].

فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إنَّ) - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيَّن النصب عند جمهور النحويين ، فتقول : (إنَّ زيداً وعمراً قائمان) ، و(إنَّكَ وزيداً ذاهبان)، وأجاز بعضهم الرفع[2].

---

(1) - ومرد صحة هذا القول ، هو : أن القول الأول يشكل عليه بأن (إن) مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة ، والمبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية ، وهي مع اسمها ليست اسماً مجرداً .

(2) - الذين يجيزون ذلك هم الكوفيون على تفصيل لديهم ، فالكسائي أجازه لأن العامل عنده في خبر (إن) ما كان عاملاً في خبر المبتدأ ؛ لأن (إن) وأخواتها عنده لا تعمل في الخبر، فالعامل في خبر (إن): اسمها ، فالخبر والمبتدأ يترافعان، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين =

وَأُلْحِقَتْ بِـ:(إِنَّ): (لَكِنَّ) وَ(أَنْ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنْ)

حُكْمُ (أَنَّ) المفتوحة و(لكنَّ) في العطف على اسمهما حكم (إنَّ) المكسورة ؛ فتقول : (علمت أن زيداً قائمٌ وعمرو) برفع (عمرو) ونصبه ، وتقول: (علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان) بالنصب فقط عند الجمهور[1]، وكذلك تقول : (ما

= والفراء توسط مذهب الكسائي ومذهب سيبويه ، فلم يمنع رفع المعطوف ـ والحالة هذه ـ مطلقاً ، و لم يجوزه مطلقاً ، بل فصّل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدَّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مُضي الخبر ، نحو : (إنك وزيدٌ ذاهبان) ، و(إن الذي جاءني وزيد مكرمان) ، وإلاّ فلا ، فلا يقال عنده : (إن زيداً وعمرو ذاهبان) ، ومن شواهده : قوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾، وقول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّي وَقَـيَّـارٌ بِهَا لَـغَـرِيبُ

وتخرج ذلك عند البصريين على أن الاسم المرفوع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : كذلك والواو قبله : اعتراضية .

(1) ـ لما استشهد سيبويه على العطف على محل اسم (إن) المكسورة بقوله تعالى :﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾، وبقوله:

وَإِلاَّ فَـاعْـلَـمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

على العطف على محل اسم المكسورة ، بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : (أنَّا بغاة ، وأنتم بغاة)، ذهب بعض النحاة إلى أن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع ، فلولا أن المفتوحة الهمزة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستشهاد ، وهناك سبب آخر لهذا القياس ، وهو أنهما حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد .

والسيرافي ومن لفّ لفّه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقاً ؛ إذ لم يبقَ معها الابتداء، بل هي مع ما في حيّزها في =

زيدٌ قائماً ، لكنَّ عمراً منطلقٌ وخالداً) بنصب (خالد) ورفعه ، و(ما زيد قائماً لكنَّ

= تأويل مصدر ، فاسمها كبعض حروف الكلمة .

قال الرضي : ونظر أبي سعيد ـ أي : السيرافي ـ صحيح ، فنقول : إن قوله تعالى : ﴿ورسوله ﴾ عطف على الضمير في ﴿ بريء ﴾ ، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله : ﴿ من المشركين ﴾ مقام التأكيد ، أو نقول : ﴿ رسوله ﴾ : مبتدأ خبره محذوف ، أي : ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية لا عاطفة ، ونقول في قوله :

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق

إن (ما بقينا في شقاق) : خبر (أنّا) ، وقوله : و(أنتم بغاة) : جملة اعتراضية ، لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله :

ولا أنا ممـن يزدهيـه وعيدكـم ... ولا أنّني بالمشي في القيد أخرق

بعد قوله :

فلا تحسبن أني تخشعت بعدكم ... لشيء ولا أني من الموت أفرق

وحكم (لكن) في جواز العطف على محل اسمها : حكم (إن) المكسورة ، خلافاً لبعضهم ، قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم (إن) بالرفع : (لكنّ) الثقفية في جميع الكلام بمنزلة (إن) ـ يعني : في جواز العطف المذكور ـ وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حيّزها ، دون (إن) .

وإنما كانت (لكن) مثل (إن) لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل ؛ لأن الاستدراك في الحقيقة معنىً راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده ؛ إذ هو حفظ الكلام السابق ـ نفياً كان أو إثباتاً ـ عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بـ(لكن) ، فقولك : (ما قام زيد لكنّ عمراً قائم) حفظت فيه عدم القيام عما تُوهِّم من دخول (عمرو) فيه ، وكذا في : (قام زيد لكن عمراً لم يقم) .

وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم (كأن) ، و(ليت) ، و(لعل) أيضاً ؛ لكونه في الأصل مبتدأ ، ومنعه الجمهور ؛ لخروجه عن معنى الابتداء بما أوردت فيه الحروف من المعاني ، وهذا المنع جعله الرضي الحق .

عمراً وخالداً منطلقان) بالنصب فقط .

وأما (ليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ) فلا يجوز معها إلاَّ النصب ، سواء تقدَّم المعطوف، أو تأخَّر ؛ فتقول : (ليت زيداً وعمراً قائمان)، و(ليت زيداً قائمٌ وعمراً) بنصب (عمرو) في المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك (كأنَّ ، ولعلَّ) ، وأجاز الفراء الرفعَ فيه ـ متقدّماً ومتأخّراً ـ مع الأَحْرُف الثلاثة .

* * *

(حكم (إن) إذا خُفِّفت)

وَخُفِّـفَـتْ (إِنَّ) فَـقَـلَّ الْعَمَلُ   وَتَـلْـزَمُ (اللاَّمُ) إِذَا مَا تُـهْمَلُ

وَرُبَّــمَا اسْتُغْنِيَ عَـنْـهَا إِنْ بَدَا   مَـا نَـاطِـقٌ أَرَادَهُ مُـعْـتَـمِـدَا

إذا خُفِّفَت (إنَّ) فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُها ؛ فتقول : (إنْ زيدٌ لَقائِمٌ)، وإذا أُهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين (إن) النافية ، ويقلُّ إعمالُها فتقول :(إنْ زيداً قائمٌ) ، وحكى الإعمالَ سيبويه ، والأخفشُ[1] ، رحمهما الله تعالى ، فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس ـ والحالة هذه ـ بالنافية ؛ لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بـ(إن) النافية إذا أُهملت و لم يظهر المقصودُ بها ، فإن ظهر المقصود بها فقد يُستغنى عن اللام ، كقولـه :

وَنَحْـنُ أُبَـاةَ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   (وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)

---

(1) ـ وقد جهل الكسائي هذه الحكاية ، فأنكر عمل (إن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم، بحجة أنه لا يحفظ شاهداً من كلام العرب على ذلك ، ولذلك أنكر قراءة نافع وابن كثير :﴿وإنْ كُلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾، مع أن سيبويه قال في كتابه : حدثنا من أثق به أنه سمع العرب تقول :(إنْ عمراً لمنطلق) ، وقد قرأ الكسائي الكتاب على الأخفش ، ودفع له مائتي دينار ، اللهم إلاَّ إن كان الكسائي لا يقبل قول القائل : حدثني الثقة .

التقدير : وإنْ مالك لكانت، فحُذِفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : (وربما استغني عنها إنْ بدا ... إلى آخر البيت).

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أُدخلت للفرق بين (إنِ) النافية و(إنِ) المخففة من الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجتُلِبَت للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية[1] وابن الأخضر[2]، وهي قوله ﷺ :(قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنَـا) ، فمن جعلها لامَ الابتداء أوجبَ كسرَ (إنْ) ، ومن جعلها لاماً أخرى ـ اجتُلِبَت للفرق ـ فتحَ (أنْ) . وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير[3]، وبين أبي علي الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غير لامِ الابتداء اجتُلِبَت للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أُدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر .

---

(1) ـ هو : محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبوبكر الكُتُنْدِيّ الإلبيري الأصل ، قال ابن الزبير : كان شيخاً فقيهاً ، جليلاً أديباً بارع الأدب ، عارفاً بالعربية واللغة ، وذاكراً لها ، منطوياً على جملة محاسن مع أخلاق سوية ، توفي سنة : (583هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (154/1) .

(2) ـ هو : علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمار ، أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي ، كان مقدماً في العربية واللغة ديِّناً ذكياً ، ثقة ثبتاً ، من تصانيفه : (شرح الحماسة) ، (وشرح شعر حبيب) ، توفي سنة : (514هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (174/2) .

(3) ـ هو : علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الأصغر ، أحد الثلاثة المشهورين ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيناء ، قال المرزباني : ولم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو ، وما علمته صنف شيئاً ، توفي سنة :(315هـ). تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (167/2) .

وَالْفِعْـلُ إنْ لَمْ يَـكُ نَاسِخاً فَلاَ   تُلْفِيهِ غَالِباً بِـ(إنْ) ذِي مُوصِلاَ

إذا خُفِّفَت (إنَّ) فلا يليها من الأفعال إلاَّ الأفعالُ الناسخةُ للابتداء ، نحو (كان) وأخواتها ، و(ظنَّ) وأخواتها ، قال الله تعالى:﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ ﴾، وقال الله تعالى :﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِـمْ﴾، وقال الله تعالى :﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾، ويقل أن يليها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : (غالباً) ، ومنه قول بعض العرب : (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ) ، وقولهم : (إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً) ، وأجاز الأخفش : (إنْ قَامَ لأَنَا) .

ومنه قول الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ (إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا)   حَـلَّـتْ عَلَيْكَ عُـقُوبَةُ الْمُـتَعَمِّـدِ

❋ ❋ ❋

(حكم (أنَّ) إذا خُفِّفت)

وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَـنْ   وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَـةً مِنْ بَـعْدِ (أَنْ)

إذا خُفِّفَت (أَنَّ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلاَّ ضمير الشأن محذوفاً[1] ، وخبرها لا يكون إلاَّ في[2] جملة ، وذلك نحو : (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) ، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف

---

(1) ـ ضمير الشأن ، هو : ضمير غائب يفسَّر بما بعده ويكون منفصلاً ومتصلاً بارزاً ومستتراً على حسب العوامل ، ويلزم الإفراد ، وهو كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، وهو : ما الشأن ؟ أو : ما القصة ؟ أو : ما الأمر ؟ والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير : تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن ، وعلى هذا : لابدّ أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعتنى به .

(2) ـ كذا في نسخ الشرح ، والصواب : حذفها .

والتقدير : أنه ، و(زيدٌ قائمٌ) جملة في موضع رفع خبر (أنْ) ، والتقدير: علمتُ أنَّهُ زيدٌ قائمٌ ، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

فَلَوْ (أَنْكِ) فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

❋ ❋ ❋

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ) أَوْ (نَفْيٍ) اوْ (تَنْفِيسٍ) اوْ (لَوْ) وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

إذا وقع خبر (أن) المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصل ؛ فتقول : (علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) من غير حرف فاصل بين (أنْ) وخبرها ، إلاَّ إذا قُصِدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى :﴿ وَأَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾.

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرِّفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى :﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾، وقوله تعالى :﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾، وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أوْ لا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى :﴿ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾ في قراءة من قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يُفصل بينهما إلاَّ قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه ، والأحسنُ الفصل ، والفاصل أحدُ أربعة أشياء .

الأول : (قد) ، كقوله تعالى :﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو : (السين) ، أو (سوف) ، فمثال السين قوله تعالى :﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾، ومثال سوف قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ (أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا)

الثالث : النفي ، كقوله تعالى :﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾، وقوله

تعالى :﴿أَيَحْسِبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾، وقوله تعالى :﴿ أَيَحْسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾.

الرابع : (لو) ، وقلَّ منْ ذكر كونها فاصلة من النحويين ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾، وقوله تعالى :﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

ومما جاء بدون فاصل قولـه :

عَلِمُوا (أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا) قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله تعالى :﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ في قراءة من رفع (يتم) في قولٍ، والقول الثاني : أنَّ (أنْ) ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً .

❋ ❋ ❋

(حكم (كأنَّ) إذا خُفِّفت)

وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضاً فَنُوِي مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

إذا خُفِّفَت (كأن) نُوِيَ اسمُها ، وأخبر عنها بجملة اسمية ، نحو : (كأنْ زيدٌ قائمٌ) ، أو جملة فعلية مُصدَّرة بـ(لم) كقوله تعالى :﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾، أو مُصدَّرة بـ(قد) ، كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَ(كَأَنْ قَدِ)

أي : (وكأنْ قد زالت) ، فاسم (كأنْ) في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن، والتقدير : (كأنْهُ زيدٌ قائمٌ) و: (كأنهُ لم تَغْنَ بالأمس) ، و: (كأنهُ قد زالت) ، والجملة التي بعدها خبر عنها ، وهذا معنى قوله : (فنُويَ منصُوبُها)، وأشار بقوله : (وثابتاً أيضاً رُوي) إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قولـه :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ (كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ)

فـ(ثدييه) اسم (كأن) ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و(حقان) خبر (كأن) ، ورُوِي (كأنْ ثدياه حقان) فيكون اسم (كأن) محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير: (كأنْهُ ثدياه حُقّان) : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر (كأنْ) ، ويحتمل أن يكون (ثدياه) اسم (كأنْ) ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

* * *

(لا النافية للجنس)

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لـ(لاَ) فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي : (لا) التي لنفي الجنس ، والمراد بها (لا) التي قُصِدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قلت (التنصيص) احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : (لا رجلٌ قائماً) ، فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز : (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) ، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز : (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) ، وأما (لا) هذه فهي لنفي الجنس ليس إلاَّ ، فلا يجوز : (لا رجلٌ قائمٌ بل رجلان) .

وهي تعمل عمل (إنَّ) ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة - وهي التي لم تتكرر - نحو : (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) وبين المكررة ، نحو : (لا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله) .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة ، كقولهم : (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) ، فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم

لها . ويدل على أنه مُعامل معاملة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : (لا أبا حسنٍ حلاًّلاً لها) ، ولا يُفصَل بينها وبين اسمها ، فإن فُصِل بينهما أُلغِيت ، كقوله تعالى :﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾.

❋ ❋ ❋

(حكم اسم (لا) من حيث الإعراب والبناء)
(وحكم المعطوف عليه عند تكرار (لا))

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً اوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

ورَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً، كَ:(لاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) وَالثَّانِي اجْعَلاَ

مَرْفُوعاً ، اوْ مَنْصُوباً، اوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

لا يخلو اسم (لا) هذه من ثلاثة أحوال ، الحال الأول : أن يكون مضافاً ، نحو : (لا غلام رجلٍ حاضرٌ) . الحال الثاني : أن يكون مضارعاً للمضاف ، أي مشابهاً له ، والمراد به : كل اسم له تعلّقٌ بما بعده : إمَّا بعملٍ ، نحو : (لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ) ، و: (لا خيراً من زيدٍ راكبٌ) ، وإما بعطفٍ ، نحو : (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا) ، ويُسمى المشبَّه بالمضاف : مُطَوَّلاً ، وممطولاً ، أي : ممدوداً ، وحُكْمُ المضاف والمشبَّه به النصب لفظاً ، كما مُثِّلَ . والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمراد به ـ هنا ـ ما ليس بمضاف ، ولا مُشبَّهٍ بالمضاف ، فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصب به ؛ لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ، فهو معها كـ(خمسةَ عشرَ)، ولكن محله النصب بـ(لا)؛ لأنه اسم لها ، فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو :(لا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله)، والمثنى وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا يُنصبان به ـ وهو الياء ـ نحو : (لا مُسلمَيْنِ لك ، ولا مُسلِمِينَ) ، فـ(مسلمينِ ومسلمينَ) مبنيان ؛ لتركبهما مع (لا)

كما بُني (رجل) لتركبه معها .

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أنَّ (رجل) في قولك : (لا رجلَ) معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعراب ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن (مسلميْنِ ومسلمينَ) معربان .

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبني على ما كان يُنصب به ، وهو الكسر، فتقول : (لا مسلماتِ لك) بكسر التاء ، ومنه قولُه :

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، (وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ)

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : (لا مسلماتَ لك) .

وقول المصنف : (وبعدَ ذاكَ رافِعَه) معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعاً ، والرافع له (لا) عند المصنف وجماعة ، وعند سيبويه الرافع له (لا) إن كان اسمها مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ(لا) وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ؛ لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلاَّ في الاسم ، وذهب الأخفشُ إلى أنه خبر مرفوع بـ(لا) ، فتكون (لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به .

وأشار بقوله : (والثاني اجعلا) إلى أنه إذا أُتِيَ بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت (لا) نحو : (لا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله) يجوز فيهما خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع (لا) على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع .

فإن بُني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع (لا) الثانية ، وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (إنَّ) ، نحو : (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) .

الثاني : النصب عطفاً على محل اسم (لا) ، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو : (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله) ، ومنه قولُه :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ (وَلاَ خُلَّةً) اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون (لا) زائدة ، الثاني : أن تكون (لا) الثانيةُ عملت عملَ (ليس) ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ(لا) عمل فيه ، وذلك نحو : (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله) ، ومنه قولُه :

هَـذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِـهِ لاَ أُمَّ لِي ـ إِنْ كَانَ ذَاكَ ـ (وَلاَ أَبُ)

وإنْ نُصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة ـ أعني : البناء ، والرفع ، والنصب ـ نحو : (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً).

وإن رُفِع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان ؛ الأول : البناء على الفتح ، مثل : (لا رجلٌ ولا امرأةَ ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ) ، ومنه قولُه :

(فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا) وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

والثاني : الرفع ، نحو : (لا رجلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامُ ولا امرأةٌ) ، ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدّم للعطف على محل اسم (لا) ، و(لا) هنا ليست بناصبة ، فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : (وإن رفعت أوَّلاً لا تنصبا) .

❋ ❋ ❋

(حكم نعت اسم (لا))

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ، أوِ انْصِبَنْ، أوِ ارْفَعْ، تَعْدِلِ

إذا كان اسم (لا) مبنيًّا ، ونُعت بمفرد يليه ـ أي لم يُفصل بينه وبينه بفاصل ـ جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع اسم (لا) ، نحو : (لا رجلَ ظريفَ).

الثاني : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم (لا) ، نحو : (لا رجلَ ظريفاً) .

الثالث : الرفعُ ، مراعاةً لمحل (لا) واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدَّم ، نحو : (لا رجلَ ظريفٌ) .

* * *

وَغَيْرَ مَا يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لاَ تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووليَهُ النعتُ ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِل بينهما بفاصل ، لم يجز بناءُ النعت ، فلا تقول : (لا رجلَ فيها ظريفَ) ببناء (ظريف) ، بل يتعين رفعُه ، نحو : (لا رجلَ فيها ظريفٌ) أو نصبه ، نحو : (لا رجلَ فيها ظريفاً) ، وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو : (لا طالعاً جبلاً ظريفاً) ، ولا فرق ـ في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل ـ بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مُثِّلَ ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : (وغير المفرد) إلى أنه إن كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ تعيَّنَ رفعُه أو نصبُه ، فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك

بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ، وذلك نحو : (لا رجلَ صاحبَ بِـرٍّ فيها ، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحبَ بِـرٍّ).

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفصَل بينهما ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : (لا رجلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ) ، وإن لم يكن كذلك تعيَّن الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

❋ ❋ ❋

(حكم المعطوف على اسم (لا) عند عدم تكرارها)

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لاَ) احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّـعْـتِ ذِي الْفَـصْلِ انْتَمَى

تقدَّم أنه إذا عُطف على اسم (لا) نكرة مفردة ، وتكررت (لا) يجوز في المعطوف ثلاثةُ أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : (لا رجلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ) ، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر (لا) يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول ، وقد تقدَّم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ، فتقول : (لا رجلَ وامرأةٌ ، وامرأةً) ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش : (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر (لا) فكأنه قال : (لا رجلَ ولا امرأةَ) ثم حذفت (لا) .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفردٍ لا يجوز فيه إلاَّ الرفعُ والنصبُ ، سواء تكررت (لا) نحو : (لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ) أو لم تتكرر ، نحو : (لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ) .

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ، فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلاَّ الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو : (لا رجلَ ولا زيدٌ فيها) ، أو : (لا رجلَ وزيدٌ فيها) .

❋ ❋ ❋

(حكم (لا) عند دخول همزة الاستفهام عليها)

وَأَعْـطِ (لاَ) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْـهَـامِ   مَـا تَـسْـتَـحِـقُّ دُونَ الاِسْـتِـفْـهَـامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ، فتقول :(ألا رجل قائمٌ ، وألا غلام رجل قائم ، وألا طالعاً ظاهر)، وحكم المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها .

هكذا أطلق المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا ، وفي كل ذلك تفصيل .

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ، فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذكره : من أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فمثال التوبيخ قولك : (ألا رجوعَ وقد شِبْتَ ؟) ومنه قولُه :

(أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ)   وَآذَنَتْ بِـمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَـرَمُ ؟

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : (ألا رجلَ قائم ؟) ، ومنه قوله :

(أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى) أَمْ لَهَا جَلَدُ؟   إِذَا أُلاَقِـي الَّذِي لاَقَـاهُ أَمْـثَالِـي

وإذا قُصِدَ بـ(ألا) التمني : فمذهب المازني[1] أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشَّى إطلاق المصنف ، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملُها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاةً للابتداء .

---

(1) ـ هو : بكر بن محمد بن بقية ـ وقيل : ابن عدي ـ بن حبيب الإمام ، أبو عثمان المازني : مازن بني شيبة ، كان إماماً بالعربية متسعاً في الرواية ، يقول بالإرجاء ، وكان لا يناظر أحداً إلاّ قطعه لقدرته على الكلام ، توفي سنة : (249هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (465/1) .

ومن استعمالها للتمني قولُهم : (ألاَ ماءَ ماءً بَارِداً) ، وقول الشاعر :

(ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَـرْأَبَ مَا أَثْـأَتْ يَدُ الْغَـفَـلاَتِ)

* * *

(حكم حذف خبر (لا))

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُـرَادُ مَـعْ سُـقُـوطِـهِ ظَهَرْ

إذا دلَّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجبَ حذفُه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : (هلْ منْ رجلٍ قائم ؟) فتقول : (لا رجلَ) وتحذف الخبر ـ وهو (قائم) ـ وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فرقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غير ظرف ولا جار ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، نحو أن يقال : (هل عندك رجل ؟) أو (هل في الدار رجل ؟) فتقول : (لا رجلَ) .

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع ، نحو قوله ﷺ :(لا أحد أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) ، وقول الشاعر :

* وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (إذا المرادُ مع سقوطه ظهر) ، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدَّم .

* * *

(ظن وأخواتها)

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي : (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)
(ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدْ) (حَجَا) (دَرَى) وَ(جَعَلَ) اللَّذْ كَـ(اعْتَقَدْ)
وَ(هَبْ) (تَعَلَّمْ) وَالَّتِي كَـ(صَيَّرَا) أَيْضاً بِـهَا انْصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو (ظنَّ) وأخواتها ، وتنقسم إلى قسمين : أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل ، فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين : أحدهما : ما يدل على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : (رأى) ، و(علم) ، و(وجد) ، و(درى) ، و(تعلم) والثاني منهما : ما يدل على الرجحان ، وذكر المصنف منها ثمانية : (خال) ، و(ظنَّ)، و(حسب)، و(زعم) ، و(وعدَّ) ، و(حجا) ، و(جعل) ، و(هَبْ) .

فمثال (رأى) قول الشاعر :

(رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ) مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً

فاستعمل (رأى) فيه لليقين ، وقد تُستعمل (رأى) بمعنى : (ظن) ، كقوله تعالى :﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ﴾، أي : يظنونه .

ومثال (علم)[1] : (علمتُ زيداً أخاك) ، وقول الشاعر :

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ، فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ

ومثال (وجد) : قوله تعالى :﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ .

ومثال (درى)[2] : قوله :

---

(1) ـ ألحق هشام بن معاوية بـ(علم) : (عَرَف) و(أبصر) في نصب المفعولين .

(2) ـ يستعمل الفعل (درى) بمعنى : (علِم) ، و(تعلَّم) أمراً بمعنى : (اعلم) ، لكن لا ينصبان المفعولين ؛ إذ يستغنيان عنهما بـ(أنَّ) وصلتها ، مثل : (دريْت أنك قائم) ، وإن كان (درى) بمعنى (ختل) ، و(تعلم) ، من : (تعلمت الشيء) ، أي : تكلفت علمه، فليسا من هذا الباب .

(دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ) يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ومثال (تعلَّم) وهي التي بمعنى (اعلم) ، قوله :

(تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

هذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثال الدالة على الرجحان قولك : (خلت زيداً أخاك) ، وقد تُستعمل (خال) لليقين ، كقول الشاعر :

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ، (وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ) فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

و(ظننتُ زيداً صاحبك) ، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى :﴿ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إِلَيْهِ ﴾، و(حسبتُ زيداً صاحبَكَ) ، وقد تستعمل لليقين ، كقوله:

(حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً) إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

ومثال (زعم) قوله :

فَإِنْ (تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ) فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

ومثال (عدَّ) قول الآخر :

(فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى) وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

ومثال (حجا) قوله :

قَدْ كُنْتُ (أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً) حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

ومثال (جعل) قوله تعالى :﴿ وَجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً ﴾.

وقيد المصنف (جعل) بكونها بمعنى (اعتقد) احترازاً من (جعل) التي بمعنى (صيّر) ، فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثال (هَبْ) قوله :

فَـقُـلْـتُ : أَجِرْنِي أَبَـا مَالِكٍ وَإِلاَّ فَـ(هَبْنِي امْرأً هَالِكَا)

ونبَّه المصنف بقوله : (أعني رأى) على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين ، وهو (رأى) وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : (جَبُنَ زيدٌ) ، ومتعدٍّ إلى واحد ، نحو : (كَرِهْتُ زيداً).

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو : أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل ـ وهي المرادة بقوله : (والتي كصيرا ... إلى آخره) ـ فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدَّها بعضهم سبعة : (صَيَّر) ، نحو : (صيرتُ الطين خزفاً) . و(جعل) ، نحو قوله تعالى :﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾، و(وَهَبَ) ، كقولهم : (وهبني الله فداك) أي : (صيَّرني) ، و(تَخِذ) ، كقوله تعالى :﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾، و(اتخذ) ، كقوله تعالى :﴿ وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾، و(ترك) ، كقوله تعالى :﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾، وقول الشاعر :

وَرَبَّـيْتُـهُ حَتَّى إِذَا مَا (تَـرَكْـتُـهُ أَخَا الْقَوْمِ) وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

و(رَدَّ) ، كقوله :

رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْـدَارٍ سَمَـدْنَ لَهُ سُـمُـودَا

(فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا) (وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا)

❋ ❋ ❋

(التعليق والإلغاء)

وَخُــصَّ بِالتَّـعْـلِيــقِ وَالإِلْـغَـاءِ مَا   مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَالأَمْرُ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا (تَعَلَّمْ) وَلِغَيْـرِ الْمَـاضِ مِــنْ   سِوَاهُـمَـا اجْعَـلْ كُـلَّ مَالَـهُ زُكِـنْ

تقدَّم أن هذه الأفعال قسمان ، أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب[1] فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفة : ماعدا (هَبْ ، وتعلّمْ) ، فيُستعمل منها الماضي ، نحو : (ظننتُ زيداً قائماً) ، وغير الماضي - وهو المضارع - نحو : (أظنُّ زيداً قائماً) ، والأمر ، نحو: (ظُنَّ زيداً قائماً) ، واسم الفاعل ، نحو : (أنا ظَانٌّ زيداً قائماً) ، واسم المفعول نحو : (زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً) فـ(أبوه) : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و(قائماً) : المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو : (عجبتُ من ظنِّكَ زيداً قائماً) ، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان - وهما : هَبْ ، وتعلّمْ ، بمعنى : اعلم - فلا يستعمل منهما إلاَّ صيغة الأمر ، كقوله :

(تَعَلَّمْ) شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وقوله :

فَقُـلْـتُ : أَجِـرْنِـي أَبَـا مَـالِـكٍ   وَإِلاَّ فَـ(هَـبْنِي) امْرَأً هَـالِـكـاً

---

(1) - سميت هذه الأفعال بهذا الاسم ؛ لأنها تتعلق بالقلب ، ذلك لأن هذه الأفعال منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان ، أي : على الشك ، وأنت تعلم أن اليقين والشك محلها القلب ، لأنها من أعماله .

واختصَّتِ القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء[1] ، فالتعليق هو : تركُ العمل لفظاً دون معنى لمانع ، نحو : (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ) ، فقولك : (لزيدٌ قائمٌ) لم تعمل فيه (ظننت) لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنَّكَ لو عطفت عليه لنصبت ، نحو : (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً) ، فهي عاملة في (لزيدٌ قائمٌ) في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء هو : تركُ العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع ، نحو : (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) فليس لـ(ظننت) عملٌ في (زيد قائم) : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

---

(1) ـ الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل : أن التعليق : إبطال العمل لفظاً لا معنىً ، والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنىً ، فالجملة مع التعليق في تأويل مصدر : مفعولاً به للفعل المعلّق ، وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى (زيد علمتُ قائم) : زيد في علمي قائم ، فالجملة الملغى عنها : لا محل لها ؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها ، والجملة المعلّق عنها منصوبة المحل .

والفرق الآخر : أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري ، والتعليق ضروري ؛ لأنه إذا وجد المعلّق لم يجز العمل .

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوي في المذهب الصحيح، وعامل النصب لفظي ، فمع تقدمهما يغلب اللفظي على المعنوي ، ويقل القبح إذا تقدم معمول الخبر ، مثل : (متى تظن زيد ذاهب ؟).

تنبيه :

ظاهر كلام الناظم والشارح أن غير هذه الأفعال لا تعلق ، وقد جوّز يونس تعليق جميع الأفعال ، نحو: (ضربت أَيُّهم أفضل) ، و(قتلت أيهم في البيت) ، وأما الإلغاء والتعليق في (أعلم) و(أرى) عن المفعولين الأخيرين فالظاهر ـ كما ذهب إليه ابن مالك ـ أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في (عَلِم) و(رأى) ، نقول : (أعلمتك لزيد قائم)، و(أريتك أقائم زيد أم عمرو) ، وخالفه الأندلسي .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبتَ للماضي ، نحو : (أظنُّ لزيدٌ قائمٌ) ، و(زيدٌ أظنُّ قائمٌ) وأخواتها .

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ، نحو (صيَّر) وأخواتها .

* * *

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَالْتَزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

وَ(إِنْ) وَ(لاَ) لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا وَالاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) أو آخراً ، نحو : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ) ، وإذا توسَّطت، فقيل : الإعمال والإلغاء سيان ، وقيل : الإعمال أحسنُ من الإلغاء ، وإن تأخَّرت فالإلغاء أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ، فلا تقول :(ظننتُ زيدٌ قائمٌ)، بل يجب الإعمال ، نحو : (ظننتُ زيداً قائماً) ، فإن جاء من لسان العرب ما يُوهم إلغاءها متقدِّمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوا مَوَدَّتُهَا ... وَمَا (إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ)

فالتقدير : (وما إخاله لدينا منك تنويلُ) ، فالهاء : ضمير الشأن ، وهي المفعول الأول، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني ، وحينئذٍ فلا إلغاء ، أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي (وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)

والتقدير : (أنِّي وجدت لملاكُ الشيمةِ الأدبُ) ، فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء في شيء .

وذهب الكوفيون - وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره - إلى جواز إلغاء التقدّم ، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : (وجوِّز الإلغاء) لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدَّم ، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم، ولهذا قال : (والتـزِمَ التعليقُ) .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل (ما) النافية ، نحو : (ظننتُ ما زيد قائم).

أو (إن) النافية ، نحو : (علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ) ، ومثَّلوا به بقوله تعالى :﴿وَتَظُنُّـونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ المعلّق تسلَّط العامل على ما بعده ، فينصب مفعولين ، نحو : (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) ، فلو حذفت (ما) لقلتَ : (ظننتُ زيداً قائماً) ، والآية الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنـَّك لو حذفت المتعلّقَ - وهو (إنْ) - لم يتسلَّط (تظنون) على (لبثتم) ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعلَّه مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشِبْهِهَا يشهد لذلك .

وكذلك يُعلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده (لا) النافيةُ ، نحو : (ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو) ، أو لام الابتداء ، نحو : (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ) ، أو لام القسم ، نحو : (علمتُ لَيقُومَنَّ زيدٌ) ، ولم يَعُدَّها أحدٌ من النحويين من المعلقات ، أو الاستفهام ، وله صورٌ ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسمَ استفهام ، نحو : (علمت أيُّـهُم أبوك) الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : (علمت غلامُ أيـِّهم أبوك) ، الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو :(علمت أزيدٌ عندكَ أم عمرو ؟) و(علمت هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو ؟) .

❋ ❋ ❋

(حكم (عَلِمَ) الذي بمعنى (عرف))

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَهْ

إذا كانت (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، كقولك : (علمت زيداً) أي : عرفته ، ومنه قوله تعالى :﴿وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾.

وكذلك إذا كانت (ظَنَّ) بمعنى (اتَّهَمَ) تعدَّت إلى مفعول واحد ، كقولك : (ظننتُ زيداً) ، أي : اتَّهمته ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾، أي : بمتَّهم .

* * *

(حكم (رأى) الحلمية)

وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِمَا)   طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

إذا كانت (رأى) حُلْمِيَّة ـ أي : للرؤيا في المنام ـ تعدَّت إلى المفعولين كما تتعدّى إليهما (عَلِمَ) المذكورة من قبلُ ، وإلى هذا أشار بقوله : (ولرأى الرؤيا انْمِ) أي : انسُب لـ(رأى) التي مصدرها الرؤيا ما نُسِبَ لـ(عَلِمَ) المتعدية إلى اثنين ، فعبَّر عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن (الرؤيا) وإن كانت تقع مصدراً لغير (رأى) الحلمية ، فالمشهور كونها مصدراً لها .

ومثال استعمال (رأى) الحُلمية متعديةً إلى اثنين قوله تعالى :﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾، فالياء : مفعول أول ، و(أعصر خمراً) : جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ   وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ

(أَرَاهُمْ رُفْقَتِي) حَتَّى إِذَا مَا   تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالاَ

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدِ ... إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَ لاَ

فالهاء والميم في (أراهم) : المفعول الأول ، و(رُفقتي) : هو المفعول الثاني.

* * *

(حكم حذف مفعول هذه الأفعال)

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ، ولا سقوط أحدهما ، إلاَّ إذا دلَّ دليل على ذلك .

فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال : (هل ظننتَ زيداً قائماً ؟) ، فتقول: (ظننتُ)، التقدير :(ظننتُ زيداً قائماً) ، فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قولُه :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ (وَتَحْسِبُ)؟

أي : (وتحسب حبَّهم عاراً عليَّ) ، فحذف المفعولين ـ وهما : (حبهم) و(عاراً عليَّ) ـ لدلالة ما قبلهما عليهما .

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : (هل ظننتَ أحداً قائماً ؟) ، فتقول :(ظننتُ زيداً) ، أي : (ظننتُ زيداً قائماً) ، فتحذف الثاني للدلالة عليه ، ومنه قولُه :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ ـ فَلاَ تُظُنِّي غَيْرَهُ ـ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أي : (فلا تظُنِّي غيرَه واقعاً) ، فـ(غيره) : هو المفعول الأول ، و(واقعاً) : هو المفعول الثاني .

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ : لا فيهما ، ولا في أحدهما ، فلا تقول:

(ظننت) ، ولا (ظننت زيداً) ، ولا (ظننت قائماً) تريد : (ظننت زيداً قائمـاً) .

* * *

(مجيء (قال) مثل (ظن))

وَكَـ:(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

القولُ شأنه إذا وقعت بعده جملةٌ أن تُحكى ، نحو :(قال زيدٌ عمروُ منطلقٌ)، و(تقول زيدٌ منطلقٌ) ، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية .

ويجوز إجراؤه مجرى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما (ظَنَّ) .

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين : أحدهما ـ وهو مذهب عامة العرب ـ أنه لا يُجرى القولُ مجرى الظن إلاّ بشروطٍ ـ ذكرها المصنف ـ أربعةٍ ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ، الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ، الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله :(اجعل تقول) ، فإنَّ (تقول) مضارع ، وهو للمخاطب ، الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : (إن ولي مستفهماً بـه)، الشرط الرابع : أن لا يُفصل بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعل ـ بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصل بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : (ولم ينفصل بغير ظرف ... إلى آخره) .

فمثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولُكَ : (أتقولُ عمراً منطلقاً) ، فـ(عمراً) : مفعول أول ، و(منطلقاً) : مفعول ثانٍ ، ومنه قولُه :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

فلو كان الفعل غيرَ مضارعٍ ، نحو : (قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ) لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : (يقول زيدٌ عمروٌ منطلقٌ)، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو :(أنت تقول عمروٌ منطلقٌ) ، أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول له ، نحو :(أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ) ، فإن فُصِلَ بأحدها لم يضر ، نحو : (أعندكَ تقول زيداً منطلقاً) و(أفي الدار تقول زيداً منطلقاً) ، ومنه قوله :

(أَجُـهَّالاً تَـقُـولُ بَنِـي لُؤَيٍّ) لَـعَـمْـرُ أَبِـيكَ أَمْ مُـتَـجَـاهِـلِـينَا

فـ(بني لؤي) : مفعول أول ، و(جهالاً) : مفعول ثانٍ .

وإذا اجتمعت الشروطُ المذكورة جاز نصبُ المبتدأ والخبر مفعولين لـ(تقول)، نحو :(أتقول زيداً منطلقاً) ، وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو :(أتقول زيدٌ منطلقٌ).

* * *

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَـ(ظَنَّ) مُطْلَقَاً عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ:(قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهب سُلَيْـم ، فيُجرون القولَ مُجرى الظن في نصب المفعولين ، مطلقاً ، أي : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لو توجد ، وذلك نحو : (قُلْ ذَا مُشْفِقاً) فـ(ذا) : مفعول أول ، و(مشفقاً) : مفعول ثانٍ ، ومن ذلك قولـه :

قَالَتْ ـ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً ـ: هَـذَا لَـعَـمْـرُ اللهِ إِسْـرَائِـيـنَـا

فـ(هذا) : مفعول أول لـ(قالت) ، و(إسرائينا) : مفعول ثانٍ .

* * *

(ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل)

إِلَـى ثَلاَثَـةٍ رَأَى وَعَـلِـمَـا عَدَّوْا، إِذَا صَارَا:(أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ، فذكر سبعةَ أفعال ، منها : (أعلمَ ، وأرَى) ، فذكر أن أصلهما (عَلِمَ ، ورأى) ، وأنهما بالهمزة يتعدَّيان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدَّيان إلى مفعولين، نحو : (علم زيدٌ عمراً منطلقاً) ، و(رأى خالد بكراً أخاك) ، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً ، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو:(أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً)، و(أَرَيْتُ خالداً بكراً أخاك)، فـ(زيداً) و(خالداً): مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت : (علم زيدٌ ، ورأى خالدٌ) .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحد ، نحو : (خرج زيد ، وأخرجت زيداً) ، وإن كان متعدِّياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : (لَبِسَ زيدٌ جبَّةً) ، فتقول : (ألبستُ زيداً جبَّةً) ، وسيأتي الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدِّياً إلى ثلاثة ، كما تقدَّم في (أعلم ، وأرى) .

* * *

(حكم المفعول الثاني والثالث)

وَمَـا لِمَفْـعُولَي (عَلِمْتُ) مُطْلَقاً لِلثَّـانِ وَالثَّالِثِ أَيْـضاً حُـقِّـقَا

أي : يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل (أعلم ، وأرى) ما ثبت لمفعوليْ (علم ، ورأى) : من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك

دليل، ومثال ذلك : (أعلمتُ زيداً عمراً قائماً) فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر ـ وهما (عمرو قائم) ـ ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو: (عمرو أعلمتُ زيداً قائمٌ) ومنه قولهم : (البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر) ، فـ(نا) : مفعول أول ، و(البركة) : مبتدأ ، و(مع الأكابر) : ظرف في موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : (أعلمنا الله البركة مع الأكابر) ، ويجوز التعليق عنهما ، فتقول : (أعلمتُ زيداً لعمروٌ قائمٌ) ، ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: (هل أعلمت أحداً عمراً قائماً ؟) فتقول : (أعلمتُ زيداً) ، ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة : (أعلمتُ زيداً عمراً) ، أي : (قائماً) ، أو (أعلمت زيداً قائماً) ، أي : (عمراً قائماً) .

* * *

(وظيفة همزة التعدية)

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ اثْنَيْ (كَسَا) ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

تقدَّم أن (رأى وعلم) إذا دخلت عليهما همزةُ النقل تعدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى واحد ـ كما إذا كان (رأى) بمعنى (أبصر) ، نحو : (رأى زيدٌ عمراً) ، و(علم) بمعنى (عرف) ، نحو : (علمَ زيدٌ الحقَّ) ـ فإنهما يتعدَّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : (أريتُ زيداً عمراً) و(أعلمتُ زيداً الحقَّ) ، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعوليْ (كسا) و(أعطى) ، نحو : (كسوتُ زيداً جبَّةً) و(أعطيتُ زيداً درهماً) : في كونه لا يصِحُّ الإخبار به عن الأول ، فلا تقول : (زيدٌ الحقُّ) ، كما لا تقول : (زيد درهم) ، وفي

كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل ، فمثال حذفهما (أعلمتُ ، وأعطيتُ) ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾، ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول : (أعلمتُ زيداً ، وأعطيتُ زيداً)، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾، ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : (أعلمتُ الحقَّ ، وأعطيتُ درهماً)، ومنه قوله تعالى :﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾، وهذا معنى قوله : (والثاني منهما ... إلى آخر البيت) .

❋ ❋ ❋

(أخوات أعلم وأرى)

وَكَـ:(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا)(حَـدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)

تقدَّم أن المصنف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسبق ذكر (أعلم ، وأرى) ، وذكر في هذا البيت الخمسةَ الباقية ، وهي (نَبَّأَ) كقولك : (نبَّأتُ زيداً عمراً قائماً) ، ومنه قولُه :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ـ يُـهْدِي إِلَيَّ غَـرَائِبَ الأَشْـعَارِ

و(أخبـرَ) كقولك : (أخبرتُ زيداً أخاكَ منطلقاً) ، ومنه قولُه :

وَمَا عَلَيْكِ ـ إِذَا (أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً) وَغَـابَ بَعْلُكِ يَوْماً ـ أَنْ تَعُودِينِي

و(حدَّثَ) كقولك : (حدَّثتُ زيداً بكراً مقيماً) ، ومنه قولُه :

أَوْ مَنَعتُمْ مَا تَسْأَلُونَ ، فَمَنْ (حُدِّ ثْـتُمُـوهُ لَـهُ عَـلَـيْـنَـا الْوَلاَءُ)

و(أنبـأَ) كقولك : (أنبأتُ عبدَاللهِ زيداً مسافراً) ، ومنه قولُه :

وَأُنْـبِـئْـتُ قَـيْـساً وَلَمْ أَبْلُـهُ كَـمَـا زَعَـمُوا خَيْـرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

و(خَبَّـرَ) كقولك : (خبَّـرتُ زيداً عمراً غائباً) ، ومنه قولُـه :

(وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً) فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

وإنما قال المصنف : (وكأرى السابق) لأنه تقدَّم في هذا الباب أن (أرى) تارةً تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدَّى إلى اثنين ، وكان قد ذكر أولاً (أرى) المتعدية إلى ثلاثة ، فنبَّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل (أرى) السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل (أرى) المتأخرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

❋ ❋ ❋

(الفاعل)

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ:(أَتَى زَيْدٌ) (مُنِيراً وَجْهُهُ)(نِعْمَ الْفَتَى)

لمَّا فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع ـ وهو الفاعل أو نائبه ـ وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا البـاب.

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقة (فَعَلَ) ، أو شبهه ، وحكمه الرفع(1) ، فالمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : (قامَ زيدٌ) ، والمؤوَّل

---

(1) ـ وقد يأتي الفاعل منصوباً ، ولكن ذلك قليل في لغة العرب ، فقد ورد عنهم : (كسر الزجاجُ الحجرَ)، و(خرق الثوبُ المسمارَ)، وعلى هذه اللغة قرأ أبو حنيفة وابن عبدالعزيز وابن سيرين :﴿ إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ ﴾، وهذا التوجيه النحوي خير من توجيه البلاغيين إذ قالوا : الخشية في هذه القراءة استعارة ، والمعنى : خشية إجلال، تعالى الله عما يقولون ، ولا يقال : إن هذه القراءة شاذة فلا يتم الاحتجاج بها ؛ لأننا نقول : إن الظاهر في الدراسات النحوية جواز الأخذ بالقراءات الشاذة متى نُسِبت إلى إمام من أيمة الدين كالحسن البصري وأبي حنيفة وغيرهما؛ لسببين : الأول: أن مثل هؤلاء تمنعهم ديانتهم وصيانتهم أن يتلقفوا أية قراءة من فم أي قارئ لا يثقون بضبطه وحفظه .
والآخر : أن عمل النحوي ليس استنباط الأحكام الفقهية أو الفتاوى الشرعية ، وإنما =

بـه، نحو : (يُعجبني أن تقوم) ، أي : قيامُـكَ .

فخرج بـ(المسند إليه فعل) ما أُسند إليه غيره ، نحو : (زيد أخوك) ، أو جملة ، نحو : (زيد قام أبوه) أو (زيدٌ قام) ، أو ما هو في قوة الجملة ، نحو : (زيدٌ قائمٌ غلامـُهُ) أو (زيدٌ قائمٌ) ، أي : هو ، وخرج بقولنا (على طريقة فَعَلَ) ما أسند إليه فعل على طريقة (فُعِلَ) ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسم الفاعل ، نحو : (أقائمٌ الزيدان) ، والصفة المشبهة ، نحو :(زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) ، والمصدر ، نحو :(عجبتُ من ضرب زيدٍ عمراً) واسم الفعل ، نحو :(هيهاتَ العقيقُ) ، والظرف والجار والمجرور ، نحو :(زيدٌ عندك أبوه) أو (في الدار غلاماه) ، وأفعل التفضيل ، نحو : (مررتُ بالأفضلِ أبوه) ، فـ(أبوه) : مرفوع بـ(الأفضل) ، وإلى ما ذُكر أشار المصنف بقوله : (كمرفوعيْ أتـى ... إلخ) .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدَّم ذكره ومثّـل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرف ، نحو : (أتى زيد) ، والثاني ما رفع بفعل غير متصرف ، نحو : (نِعْمَ الفتى) ، ومثّـل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : (منيراً وَجْهُهُ) .

❋ ❋ ❋

= استنتاج القواعد النحوية من نص عربي فصيح منزه عن لوثة العجم والرواية بالمعنى ، وهذا متوافر في هذا النوع من القراءات ، ولاسيما أن قراءها قد كانوا في عصر الفصاحة ؛ ولذلك احتج بها ابن مالك ومن وافقه ، واختاروا قياس ما وردت به في العربية ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، غير أنه يكون مخطئاً للأجود ، كما نص على ذلك ابن جني .

(متى يأتي الفاعل ضميراً ؟)

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَـهَـرْ فَهْـوَ ، وَإِلاَّ فَضَمِـيـرٌ اسْـتَـتَـرْ

حُكْمُ الفاعل التأخّر عن رافعه ـ وهو الفعل أو شبهه ـ نحو : (قام الزيدان ، وزيدٌ قائمٌ غلاماه ، وقامَ زيدٌ) ، ولا يجوز تقديمه على رافعه ، فلا تقول : (الزيدان قامَ)، ولا : (زيدٌ غلاماه قائم) ، ولا (زيدٌ قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدَّماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير : (زيدٌ قامَ هو) ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون[1] فأجازوا التقديمَ في ذلك كله .

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة ـ وهي صورة الإفراد ـ نحو : (زيدٌ قامَ) ، فتقول على مذهب الكوفيين : (الزيدان قامَ ، والزيدون قامَ) ، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) ، فتأتي بألف وواو في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : (وبعدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ) .

وأشار بقوله : (فإن ظهر ... إلخ) إلى أن الفعل وشبهه لابُدَّ له من مرفوع ، فإن ظهر فلا إضمار ، نحو : (قامَ زيدٌ) ، وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : (زيدٌ قامَ) أي : هو .

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ ما نسب إلى الكوفيين من أنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله لم يقل به أحد من نحاة الكوفة الذين نعرف ، ومن زعم أن مذهبهم أو مذهب أحد أئمتهم جواز ذلك فليقم البينة والبرهان على ذلك من كتاب أحد نحاة الكوفة لا من كتاب غيرهم ـ كما يقتضي التحقيق الحق ـ ودعك من كتب المتأخرين فهي تنقل الآراء دون فحص ومراجعة ، فكم من مسألة زُعِمَ أنها للكوفيين ورأينا أن الكوفيين منها برءاء ، وقد تقدم التدليل على ذلك في المقدمة ، والحق أن مذهب الكوفيين في هذه المسالة هو مذهب البصريين .

(متى يُجرَّد الفعل من الضمير ؟)

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا   لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ، كَـ:(فَازَ الشُّهَدَا)
وَقَدْ يُقَالُ :(سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا)   وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر ـ مثنًّى ، أو مجموع ـ وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ، فتقول : (قامَ الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامتِ الهندات) ، كما تقول : (قامَ زيدٌ) ولا تقول على مذهب هؤلاء : (قاما الزيدان) ، ولا (قاموا الزيدون) ، ولا (قُمنَ الهندات) فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل ـ من الألف ، والواو ، والنون ـ حروف تدلُّ على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعل المتقدم وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفعٍ خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم . وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة ـ أعني الألف ، والواو ، والنون .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار في شرح الكتاب ـ أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر ـ مثنى ، أو مجموع ـ أُتِيَ فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع ، فتقول : (قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات) . فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في (قامت هندٌ) حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب ، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت (هند) بـ(قامت) ، ومن ذلك قولـه :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ (أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ)

وقولـه :

(يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِـي) ، فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

وقولـه :

(رَأَيْنَ الْغَوَانِي) الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

فـ (مُبعَدٌ وحميم) مرفوعان بقوله (أسلماه) ، والألف في (أسلماه) حرف يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك (أهلي) مرفوع بقوله (يلومونني) والواو حرف يدلُّ على الجمع ، و(الغواني) مرفوعٌ بـ(رَأَيْنَ) والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله :(وقد يُقال سَعِدَا وسَعِدُوا ... إلى آخر البيت) .

ومعناه أنه قد يُؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ، فأشعر قوله (وقد يقال) بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : (والفعل للظاهر بعدُ مسندُ) لينبـّه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به ـ من الألف ، والواو ، والنون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلاً من الضمير، فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أَكَلُونِـي البَرَاغِيثُ) ، ويُعبـِّر عنها المصنف في كتبه بلغة ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِالنَّـهَارِ)) ، فـ(البراغيث) فاعل (أكلوني) و(ملائكة) فاعل (يتعاقبون) هكذا زعم المصنف .

* * *

(رافع الفاعل)

وَيَـرْفَـعُ الْفَـاعِلَ فِعْـلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ:(مَنْ قَرَا؟)

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل جاز حذفُهُ ، وإبقاءُ فاعله ، كما إذا قيل لك : (مَنْ قـرأ ؟)، فتقول : (زيدٌ) ، والتقدير : (قرأ زيدٌ) ، وقد يُحذف الفعل وجوباً ،

كقوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ فـ(أحد) فاعل بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : (وإن استجارك أحدٌ استجارك) ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً ، ومثال ذلك في (إذا) قولُه تعالى :﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ فـ(السماء) فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : (إذا انشقَّتِ السماءُ انشقَّت) ، وهذا مذهب جمهور النحويين ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

(تأنيث الفعل)

وَتَاءُ تَـأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيَ ، إِذَا ... كَانَ لأُنْثَى كَـ:(أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاءٌ ساكنة تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرقَ في ذلك بين الحقيقي والمجازي ، نحو : (قامت هندٌ ، وطلعتِ الشمس)، لكن لها حالتان : حالة لزوم ، وحالة جواز ، وسيأتي الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّـمَا تَلْـزَمُ فِـعْـلَ مُـضْمَرِ ... مُـتَّصِلٍ ، أَوْ مُـفْـهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تلزم تاءُ التأنيث الساكنة الفعلَ الماضيَ في موضعين :

أحدهما : أن يُسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي أو المجازي ، فتقول : (هند قامت) ، و(الشمس طلعت) ، ولا تقول : (قام) ولا (طلع) ، فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : (هندٌ ما قامَ إلاَّ هي) .

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقيَّ التأنيث ، نحو : (قامتْ هندٌ) ، وهو المراد بقوله : (أو مفهمٍ ذاتَ حرِ)، وأصل (حِرِ) : (حِرِحٌ) فحذفت لامُ الكلمة.

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ، فلا تلزم المؤنث المجازي الظاهر ، فتقول :(طلعَ الشمسُ ، وطلعتِ الشمسُ) ، ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

❋ ❋ ❋

وَقَدَ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ :(أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاَّ) جاز إثبات التاء وحذفُها ، والأجود الإثبات ، فتقول : (أتى القاضيَ بنتُ الواقِفِ) ، والأجود (أتت) وتقول : (قامَ اليومَ هِندٌ) والأجود (قامت) .

❋ ❋ ❋

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إلاَّ) فُضِّلاَ كَـ:(مَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ)

وإذا ما فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاَّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ، فتقول : (ما قامَ إلاَّ هندٌ) و(ما طلعَ إلاَّ الشمسُ) ، ولا يجوز : (ما قامتْ إلاَّ هندٌ) ، ولا (ما طلعتْ إلاَّ الشمسُ) ، وقد جاء في الشعر كقوله :

* وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ *

فقول المصنف : (إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات) يُشعِر بأن الإثبات ـ أيضاً ـ جائز ، وليس كذلك ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر ، فصحيحٌ ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

❋ ❋ ❋

وَالْحَـذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصلٍ ، وهو قليل

جداً ، حكى سيبويه : (قالَ فلانةُ)[1]، وقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير

---

(1) - ما حكاه سيبويه - رحمه الله تعالى - مخالف لقول النحاة : إن الفاعل المؤنث إذا كان حقيقي التأنيث و لم يكن بينه وبين فعله فاصل وجب تأنيث الفعل ، ولذلك قال المبرد راداً على سيبويه : وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر ، ولكنه يجوز في الموات أن تقول : أعجبني دارك ؛ لأن (الدار) ليس تحتها معنى تأنيث ولا تذكير ، وإنما يجري على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك : منزل . انتهى المراد من كلامه .

وهذا الذي ردّ به المبرد هو الجاري على مذهب النحاة البصريين في عدم الاستشهاد بالشاذ ولكننا رأينا ممن يميل إلى مذهبهم ينتصر لسيبويه مجيباً عما أورده المبرد بقوله : هذا كلام ظاهر الفساد بيِّن الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن بعض العرب : (**قال فلانة**)، ثم خطّأه في ذلك ، وهذا موضعٌ : التكذيب فيه أشبه من التخطئة ؛ لأنه ليس بقياس قاسه فيُرَدّ عليه ويُخطَّأ فيه، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً ، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن (قال فلانة): قليل، ثم قال : وهذا لا يجوز ؛ لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ولا كلام فصيح فلو وُجِد مثله في القرآن أو كلام فصيح لما نسبه إلى الضعف والقلة ، وأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير ، وقد مثَّل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل ، وهذا للنحوي أن يفعله، وهو : أن يُمثِّل ويعتلّ لما جاء عن العرب ، فأما أن يردَّه فليس له ذلك ا.هـ .

وهذا الكلام مستقيم غاية في الجودة والتحقيق ، وموافق للوظيفة التي أنيط بها علم النحو، ولكن أين جمهور نحاتنا منه ، حتى إن ابن جني قد عقد فصلاً في خصائصه فيما زعم أنه قد غلطت فيه العرب ، وما ذلك إلاّ لأنهم قد جعلوا أقيستهم وآراءهم معياراً ومقياساً لمعرفة الصواب من الخطأ ، وهي آراء قد توافق ما اعتلت به العرب لكلامها وربما لا ، **ولذلك كنت ومازلت أنادي بضرورة إعادة النظر في قواعد نحونا وصرفنا عامة ، وفق المنهج الذي خطّه ابن ولاد في كلامه السابق .**

المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

فَــلاَ مُــزْنَــةَ وَدَقَــتْ وَدَقَــهَــا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقَــالَــهَا

❋ ❋ ❋

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْـعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُـذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وَالْحَذْفَ فِي:(نِعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْـدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَـيِّـنُ

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى جمع : إما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أوْ لا ، فإن كان جمعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ، فتقول : (قامَ الزيدون) ، ولا يجوز : (قامتِ الزيدون)[1] ، وإن لم يكن جمعَ سلامةٍ لمذكر ـ بأن كان جمعَ تكسير لمذكر كـ(الرجال) ، أو لمؤنث كـ(هنود) ، أو جمعَ سلامةٍ لمؤنث كـ(الهندات) ـ جاز إثبات التاء وحذفُها ، فتقول : (قامَ الرجال ، وقامتِ الرجال ، وقامَ الهنودُ ، وقامتِ الهنودُ ، وقامَ الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ) ، فإثبات التاء لِتَأَوُّلِهِ بالجماعة ، وحذفها لِتَأَوُّلِهِ بالجمع .

وأشار بقوله : (كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ) إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كـ(لَبِنَةٍ) ، فكما تقول : (كُسِرَتِ اللَبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَبِنَةُ) تقول : (قامَ الرجالُ ، وقامتِ الرجالُ) ، وكذلك في باقي ما تقدَّم .

---

(1) ـ هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى :﴿ آمنت أنه لا إله إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل ﴾، فـ(بنو) هنا : فاعل ، وهو جمع مذكر سالم، وفعله : (آمنت) وهو ملحق به (تاء) التأنيث الساكنة على الرغم من أن بين الفعل والفاعل المذكر فاصل ، وهذه الآية دليل للكوفيين ، ويمكن دفعه بتأويل مضاف محذوف، تقديره : أمـة .

وأشار بقوله : (والحذفَ في نِعْم الفتاة ... إلى آخر البيت) إلى أنه يجوز في (نِعْمَ) وأخواتها ـ إذا كان فاعلها مؤنثاً ـ إثباتُ التاء وحذفُها ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيّاً ، فتقول : (نِعْمَ المرأةُ هندٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ) ، وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراق الجنس ، فعُومِلَ مُعاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدِّد ، ومعنى قوله : (استحسنوا) أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

(حكم الفاعل من حيث اتصاله بالفعل)

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ ... وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ، ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصِلُ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكّن له آخرُ الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو: (ضربْتُ ، وضربْتَ) ، وإنما سكّنوه كراهة توالي أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ، فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحـدة .

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره ؛ فتقول :(ضرب زيداً عمرٌو) ، وهذا معنى قوله :(وقد يجاء بخلاف الأصل) .

وأشار بقوله :(وقد يجي المفعولُ قبل الفعل) إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرطٍ ، نحو : (أيّاً تضرِبْ أضرِبْ) ، أو اسم استفهام ، نحو : (أيَّ رجلٍ ضربْتَ ؟) ، أو ضميراً منفصلاً لو تأخّر لزم اتّصاله ، نحو :﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ،

وكان يقال :(نعبدك) فيجب التقديم ، بخلاف قولك :(الدرهمُ إياهُ أعطيتك) فإنه لا يجب تقديم (إياه) لأنك لو أخَّرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدَّم في باب المضمرات ، فكنت تقول :(الدرهمُ أعطيتكه) ، و(أعطيتك إياه) .

والثاني : ما يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو :(ضربَ زيدٌ عمراً) ، فتقول :(عمراً ضربَ زيدٌ) .

❋ ❋ ❋

(الترتيب بين الفاعل والمفعول)

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعراب فيهما ، ولم تُوجد قرينةٌ تُبيِّن الفاعل من المفعول ، وذلك نحو :(ضربَ موسى عيسى) ، فيجب كون (موسى) فاعلاً ، و(عيسى) مفعولاً ، وهذا مذهب الجمهور ، وأجاز بعضهم تقديمَ المفعول في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين .

فإذا وُجِدت قرينة تُبيِّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره ، فتقول :(أكل موسى الكمَّثْرَى) و(أكل الكمَّثرى موسى)، وهذا معنى قوله :(وأخرِّ المفعولَ إن لَبْسٌ حَذِر) .

ومعنى قوله :(أو أضمر الفاعل غير منحصر) أنه يجب ـ أيضاً ـ تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ، نحو :(ضربتُ زيداً) ، فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيره ، نحو :(ما ضربَ زيداً إلاَّ أنا) .

❋ ❋ ❋

وَمَـا بِـ(إِلاَّ) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَـصَرْ أَخِّـرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ(إلاَّ) أو بـ(إنَّـما) وجب تأخيره ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ(إلاّ) ، فأما إذا كان الحصر بـ(إنَّـما) فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلاّ بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ(إلاّ) فإنه يُعرف بكونه واقعاً بعد (إلاّ) ، فلا فرقَ بين أن يتقدم أو يتأخـَّر .

فمثال الفاعل المحصور بـ(إنَّـما) قولُك :(إنما ضرب عمراً زيدٌ) ، ومثال المفعول المحصور بـ(إنَّـما) :(إنما ضربَ زيدٌ عمراً) ، ومثال الفاعل المحصور بـ(إلاَّ) :(ما ضرب عمراً إلا زيد) ، ومثال المفعول المحصور بـ(إلاّ) :(ما ضرب زيدٌ إلا عمراً) ، ومثال تقدّم الفاعل المحصور بـ(إلاّ) قولُك :(ما ضربَ إلاّ عمرٌو زيداً) ، ومنه قولـه :

(فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا) عَشِيَّـةَ آنَـاءُ الدِّيَـارِ وَشَـامُـهَا

ومثال تقديم المفعول المحصور بـ(إلاّ) قولُك :(ما ضرب إلا عمراً زيدٌ) ، ومنه قولـه :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتكْلِيمِ سَاعَةٍ (فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا)

هذا معنى كلام المصنف ، واعلم أن المحصور بـ(إنما) لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور بـ(إلاّ) ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : ـ وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري[1] ـ أنه لا

(1) ـ هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة ، الإمام أبوبكر بن الأنباري النحوي اللغوي . قال الزبيدي : كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، سمع من ثعلب وخلق، وكان صدوقاً فاضلاً ديِّناً خيِّراً =

يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً ، أو مفعولاً ، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه ، فلا يجوز :(ما ضرب إلا زيدٌ عمراً) ، فأما قوله :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

فأُوِّلَ على أن (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف ، والتقدير :(دَرَى ما هيجت لنا) فلم يتقدّم الفاعلُ المحصور على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه ، نحو :(ما ضرب إلا عمراً زيدٌ) .

الثاني : ـ وهو مذهب الكسائي ـ أنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) : فاعلاً كان أو مفعولاً .

الثالث : ـ وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي[1]، والشَّلَوْبينَ ـ أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) : فاعلاً كان أو مفعولاً .

❋ ❋ ❋

وَشَاعَ نَحْوُ :(خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ :(زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

أي : شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى

= من أهل السنة . كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن ، وكان يملي من حفظه لا من كتاب ، وكان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيدها . قال الزبيدي : وكان شحيحاً، ما أكل له أحد شيئاً قط ، وكان ذا يسار وحال واسعة ، ولم يكن له عيال ، له من الكتب:(غريب الحديث) ، و(الهاءات) ، و(الأضداد) ، و(المشكل) ، و(الواضح في النحو) وغيرها ، توفي سنة :(328هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (213/1) .

(1) ـ هو : عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي ، العلامة أبوموسى الجزولي ، وجزولة : بطن من البربر ، لزم ابن بري بمصر لما حج ، وعاد فتصدر للإقراء بالمرية وغيرها ، وأخذ عنه العربية جماعة منهم : الشلوبين ، وابن معط ، وكان إماماً فيها لا يُشَق غباره ، مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة ، مات سنة :(607هـ). تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (236/2).

الفاعل المتأخر ، وذلك نحو :(خاف ربَّه عمرٌ) ، فـ(رَبَّهُ) : مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر) وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عَوْد الضمير على متأخر لفظاً ـ لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ، فهو متقدّم رتبةً ، وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتَّصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل ؟ في ذلك خلاف ، وذلك نحو :(ضربَ غلامَها جارُ هندٍ) ، فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجَّهَ الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتَّصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله :(وشذَّ ... إلى آخره) أي شذَّ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو :(زان نَوْرُه الشجرَ) فالهاء المتصلة بـ(نور) ـ الذي هو الفاعل ـ عائدة على (الشجر) وهو المفعول ، وإنما شذَّ ذلك لأن فيه عَوْد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن (الشجر) مفعول ، وهو متأخر لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، فهو متأخر رتبة ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأوَّلوه ، وأجازها أبو عبدالله الطوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف ، ومما ورد من ذلك قوله :

لَمَّا (رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً) ذُعِرُوا ... وَكَادَ ـ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ـ يَنْتَصِرُ

وقولـه :

(كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ) أَثْوَابَ سُؤْدُدِ ... (وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى) فِي ذُرَا الْمَجْـدِ

وقولــه :

وَلَوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْـلَـدَ الدَّهْـرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ (أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا)

وقولــه :

(جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ) ... جَـزَاءَ الْكِـلاَبِ الْعَـاوِيَاتِ وَقَدْ فَـعَلْ

وقولـه :

جـَزَى بَنـُوهُ أَبَا الْغَيـْلاَنِ عَنْ كِـبَـرٍ   وَحُسْـنِ فِـعْلٍ كَمَـا يُجْـزَى سِنِمـَّـارُ

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتَّصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو :(ضربَ بعلُها صاحبَ هندٍ) ، وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحق فيها المنع .

❋ ❋ ❋

(نائب الفاعل)

يـَنـُوبُ مَـفـْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِـلِ   فِيمَا لَهُ ، كَـ:(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

يُحذف الفاعل ويُقام المفعول به مُقامه ، فيُعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخّر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه ، وذلك نحو :(نِيلَ خيرُ نائِل) فـ(خير نائل) : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل :(نالَ زيدٌ خيرَ نائل) فحذف الفاعل - وهو (زيد) - وأقيم المفعول به مقامه - وهو (خير نائل) - ولا يجوز تقديمه، فلا تقول :(خيرَ نائل نِيلَ) على أن يكون مفعولاً مقدَّماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده - وهي (نِيلَ) ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير :(نيلَ هو) ، وكذلك لا يجوز حذف (خير نائل) ، فتقول :(نِيلَ) .

❋ ❋ ❋

(بناء الفعل للمجهول)

فَأَوَّلَ الْفِعْـلِ اضْـمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ   بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ)

وَاجْـعَلـْـهُ مِنْ مُضَارِعٍ مَنْفَتِحَـا،   كَـ:(يَنْتَحِي) الْمَقُولُ فِيهِ :(يُنْتَحَى)

يُضم أول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً ، أي : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويُكسر ما قبل آخر الماضي ، ويُفتح ما قبل آخر المضارع .

ومثال ذلك في الماضي قولُك في (وَصَلَ) :(وُصِلَ) ، وفي المضارع قولُكَ في (يَنْتَحِي) :(يُنْتَحَى) .

❋ ❋ ❋

وَالثَّـانِـيَ التَّالِيَ (تَا) الْمُطَاوَعَهْ كَـ(الأَوَّلِ) اجْعَلْهُ بِلاَ مُـنَـازَعَـهْ

وَثَـالِثَ الَّذِي بِهَمْـزِ الْوَصْـلِ كَـ(الأَوَّلِ) اجْعَلْهُ كَـ:(اسْتُحْلِي)

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه ، وذلك كقولك في (تَدَحْرَج) :(تُدُحْرِج) ، وفي (تَكَسَّرَ) :(تُكُسِّرَ) ، وفي (تَغَافَل) :(تُغُوفِل) .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل ضُمَّ أوله وثالثه ، ذلك كقولك في (استحلى) :(اسْتُحْلِيَ) ، وفي (اقتدر) :(اقْتُدِرَ) ، وفي (انطلق) :(انْطُلِقَ) .

❋ ❋ ❋

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ (فَا) ثُلاَثِيٍّ أُعِـلْ عَيْناً ، وضَمٌّ جَا، كَـ:(بُوعَ) فَاحْتَمِلْ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتلَّ العين سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه :

(1) إخلاص الكسر ، نحو :(قيل) ، و(بيع) ومنه قوله :

(حِيكَتْ) عَلَى النِّيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَـخْـتَـبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُـشَاكُ

(2) وإخلاص الضم ، نحو :(بُوع) ، و(قُول) ، ومنه قولُه :

لَيْـتَ وَهَلْ يَـنْـفَـعُ شَـيْـئـاً لَيْتُ لَيْتَ شباباً (بُوعَ) فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دبير وبني فقعس ، وهما من فصحاء بني أسد .

(3) والإشمام ـ وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ـ ولا يظهر ذلك إلاَّ في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى :﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلِعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ﴾ بالإشمام في (قيل ، وغيض) .

❋ ❋ ❋

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبْ)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً - نحو :(سَامَ) من السَّوْمِ - وجبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمام ، فتقول :(سِمْتُ) ، ولا يجوز الضم ، فلا تقول :(سُمْتُ) ، لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلاَّ ، نحو :(سُمْتُ العبدَ) .

وإن كان يائياً - نحو :(بَاعَ) من البيع - وجبَ - عند المصنف أيضاً - ضمُّه أو الإشمام ، فتقول :(بُعْتَ يَا عبدُ) ، ولا يجوز الكسر ، فلا تقول :(بِعْتَ) ، لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالكسر فقط ، نحو :(بِعْتُ الثوبَ) .

وهذا معنى قوله :(وإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) ، أي : وإن خيف اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة - أعني الضمَّ ، والكسْرَ ، والإشمامَ - عُدِلَ عنه إلى شكلٍ غيره لا لبس معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي ، والضم في اليائي ، والإشمام هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوي ، والكسر في اليائي .

وقوله :(ومَا لِبَاعَ قد يُرى لنحو حَبَّ) معناه أن الذي ثبتَ لفاء (باع) - من جواز الضم ، والكسر والإشمام - يَثْبُتُ لفاء المضاعف ، نحو :(حبَّ) ، فتقول:(حُبَّ) ، و(حِبَّ) ، وإن شئت أشممت .

* * *

وَمَـا لِـ(فَا) بَاعَ لِـمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي : يثبتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كلِّ فعلٍ يكون على وزن (افتعل) أو (انفعل) - وهو معتلّ العين - ما يثبت لفاء (باع) : من جواز الكسر ،

والضم ، وذلك نحو :(اختار ، وانقاد) وشبههما ، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم ، نحو :(اختُور) ، و(انقُود) ، والكسر ، نحو :(اختِير) و(انقِيد) والإشمام ، وتُحرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة (التاء ، والقاف) .

* * *

(ما ينوب عن الفاعل)

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

تقدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعول به مُقامَ الفاعل ، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجارُّ والمجرور مُقامه، وشرَطَ في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة ، أي : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة ، كالظرف الذي لا يتصرَّف ، والمراد به : ما لزم النصبَ على الظرفية ، نحو :(سَحَرَ) ، إذا أريد به سحرُ يومٍ بعينه ، ونحو :(عندك) فلا تقول :(جُلِسَ عندك) ولا :(رُكِبَ سَحَرُ) ، لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، وكالمصادر التي لا تتصرَّف ، نحو :(معَاذَ الله) ، فلا يجوز رفع (معاذ الله) ؛ لِمَا تقدَّمَ في الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف، والمصدر ، والجار والمجرور ، فلا تقول :(سِيرَ وقتٌ) ، ولا :(ضُرِبَ ضربٌ) ، ولا:(جُلِسَ في دارٍ) ؛ لأنه لا فائدة في ذلك .

ومثال القابل من كل منها قولُكَ :(سِيرَ يومُ الجمعة ، وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، ومُـرَّ بزيدٍ) .

* * *

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِـي اللَّـفْـظِ مَفْعُولٌ وَقَدْ يَرِدْ

مذهب البصريين ـ إلاَّ الأخفش ـ أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وجار ومجرور ، تعيَّن إقامة المفعول به مُقام الفاعل ،

فتقول :(ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره) ، ولا يجوز إقامة غيره مُقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذّ أو مُؤَوَّل .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود : تقدَّمَ ، أو تأخَّرَ ، فتقول :(ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ زيداً) ، و(ضُرِب زيداً ضربٌ شديدٌ) ، وكذلك في الباقي ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر[1]:﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾، وقول الشاعر :

(لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً) وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غيرُ المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول :(ضُرِبَ في الدار زيدٌ) ، و(ضُرِب في الدار زيداً) ، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به ، نحو :(ضُرِب زيدٌ في الدار) ، فلا يجوز :(ضُرِب زيداً في الدار) .

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

إذا بُنِيَ الفعل المتعدِّي إلى مفعولين لِما لم يُسمَّ فاعله : فإما أن يكون من باب (أعطى) ـ أو من باب (ظنَّ)، فإن كان من باب (أعطى) ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما ، وكذلك الثاني ، بالاتفاق ، فتقول:(كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً) و(أُعْطِيَ عمروٌ درهماً) ، وإن شئت أقمت الثاني ، فتقول :(أُعْطِيَ عمراً درهمٌ) ، و(كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ) .

---

(1) ـ هو : أبوجعفر يزيد بن القعقاع المدني المخزومي ، كان إمام أهل المدينة في القراءة ، وكان ثقة ، ولم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة منه ، قال الإمام مالك : كان جعفر رجلاً صالحاً ، توفي سنة :(130هـ). تنظر ترجمته في : النشر في القراءات في العشر (178/1).

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني ، فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول ، وذلك نحو :(أعطيت زيداً عمراً) ، فتتعين إقامة الأول فتقول :(أُعطِي زيدٌ عمراً) ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ : لئلا يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

ونقلَ المصنف الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفةً والثاني نكرةً تعيَّنَ إقامة الأول ، فتقول :(أُعطِيَ زيدٌ درهماً)، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول :(أُعطِيَ درهمٌ زيداً) .

* * *

فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتُهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يعني: أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل ، كـ(ظَنَّ) وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أرى) وأخواتها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأول ، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظنَّ) والثاني والثالث في باب (أعلمَ) ، فتقول :(ظُنَّ زيدٌ قائماً) ولا يجوز :(ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، وتقول :(أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مُسْرَجاً) ، ولا يجوز إقامة الثاني ، فلا تقول :(أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مسرجاً) ، ولا إقامة الثالث ، فتقول :(أُعلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) ، ونقل ابن أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف.

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعيَّن إقامةُ الأول ، لا في باب (ظَنَّ) ولا باب (أَعْلَمَ) ، لكن يشترط ألاَّ يحصل لبسٌ ، فتقول :(ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، و(أُعْلِمَ زيداً فرسُكَ مُسرجاً) .

وأما إقامة الثالث من باب (أَعْلَمَ) فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنف[1] الاتفاقَ على منعه ، وليس كما زعما ، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك ، فتقول : (أُعْلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) .

فلو حصل لبْسٌ تعيَّنَ إقامةُ الأول في باب (ظنَّ ، وأعلمَ) ، فلا تقول :(ظنَّ زيداً عمرو) على أن (عمرو) هو المفعول الثاني ، ولا :(أعلم زيداً خالدٌ منطلقاً).

❋ ❋ ❋

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

حكم المفعول القائم مقامَ الفاعل حُكْمَ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلاَّ فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعل إلاَّ مفعولاً واحداً ، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً مُقامَ الفاعل ، ونصبت الباقي ، فتقول :(أُعطِي زيدٌ درهماً)، و(أُعلِم زيدٌ عمراً قائماً)، و(ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير في داره) .

❋ ❋ ❋

(اشتغال العامل عن المعمول)

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال : أن يتقدم اسم ، يتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو

---

(1) ـ هو : بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الإمام ، الدمشقي الشافعي النحوي بن النحوي ، قال الصفدي : كان إماماً فهِماً ذكياً ، حاد الخاطر ، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والأصول ، له من التصانيف :(شرح الألفية) ، و(شرح كافية) والده و(لاميته) ، و(المصباح في اختصار المفتاح في المعاني) ، مات بدمشق سنة :(686هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (225/1).

في سَبَبِيِّهِ - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثالُ المشتغل بالضمير :(زيداً ضربتُهُ) ، و(زيداً مررتُ به) ، ومثال المشتغل بالسببيِّ :(زيداً ضربتُ غلامَه) ، وهذا هو المراد بقوله :(إن مضمر اسم ... إلى آخره) ، والتقدير : إن شَغَلَ مضمر اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظاً نحو :(زيداً ضربتُهُ) أو بنصبه محلاً، نحو :(زيداً مررتُ به) ، فكل واحد من (ضربت ، ومررت) اشتغل بضمير (زيـد)، لكن (ضربت) وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و(مررت) وَصَلَ إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من (ضربت ، ومررت) لو لم يشتغل بالضمير لتسلَّطَ على (زيد) كما تسلَّطَ على الضمير ، فكنت تقول :(زيداً ضربتُ) فتنصب (زيداً) ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وصَلَ إلى ضميره ، وتقول :(بزيدٍ مررتُ) فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله :(فالسابق انصبه ... إلى آخره) معناه : أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورة ، فيجوز لك نصبُ الاسم السابق ، واختلف النحويون في ناصبه[1]: فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضمر وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسَّر والمفسِّر ، ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَر ، وهذا يشمل ما وافق

(1) - ذهب الكسائي والفراء إلى أن الناصب في قولك :(عمراً أكرمته) ليس فعلاً محذوفاً ، بل هو : الفعل المذكور بعد الاسم المنصوب ، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، كالمثال السابق ، فـ(أكرم) : عامل النصب في (عمراً) ، كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره : إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه : ما دل عليه ذلك الظاهر وسدَّ مسدَّه كما في :(زيداً سلمت عليه) ؛ فالعامل في (زيداً) النصب ، هو قولك :(سلمت عليـه) ؛ لسدِّه مسدَّ :(صافحت) ، وكما في :(عمراً ضربته) ، فالعامل في (عمراً) النصب ، هو قولك :(ضربت أخاه) ، لسدِّه مسدَّ :(أهنت) .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى ما قرره ابن عقيل من مذهب الجمهور فلا مزيد عليه .

لفظاً ومعنى نحو قولك في :(زيداً ضربته) : إن التقدير :(ضربت زيداً ضربته) ، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في (زيداً مررت به) : إن التقدير :(جاوزتُ زيداً مررتُ به) ، وهذا هو الذي ذكره المصنف .

والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهبٌ كُوفيٌّ ، واختلف هؤلاء ، فقال قوم : إنه عامِل في الضمير وفي الاسم معاً ، فإذا قلت :(زيداً ضربته) كان (ضربت) ناصباً لـ(زيد) وللهاء[1]، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظْهَره ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير مُلْغى ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

(ما يجب نصبه في هذا الباب)

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَـ:(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ، أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

---

(1) - إنما جاز عند الكوفيين أن يعمل الفعل المتعدي لمفعول واحد في الاسم المشتغل عنه وفي ضميره معاً في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدة تسلطيه على الضمير بعد تسلطيه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه ، وليس المضمر المؤخر عندهم بأحد التوابع الخمسة ؛ لأنه لو جعل مثلاً : تأكيداً أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المُثُل ، وليس كذلك ؛ لأنهم يقولون :(زيداً مررت به) ، و(زيداً ضربت غلامه) .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله :(والنصبُ حَتْم ... إلى آخره) ، ومعناه : أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاَّ الفعل ، كأدوات الشرط[1]، نحو :(إنْ ، وحيثُمَا) ؛ فتقول :(إنْ زيداً أكرمته أكرمك) ، و(حيثما زيداً تَلْقَه فأكْرِمْه) : فيجب نصب (زيداً) في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوعَ الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

لاَ تَجْزَعِي (إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ) فَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

تقديره :(إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ) ، والله أعلم .

* * *

(ما يجب رفعه)

وَإنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع ، فيجب رفع الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختصُّ بالابتداء كـ(إذا) التي للمفاجأة ، فتقول

---

(1) ـ هذا التعميم غير صحيح ؛ فمن حروف الشرط حرف لا يجب نصب الاسم الواقع بعده ، بل إن رفعه هو المختار ، وهذا الحرف هو :(أمَّا) ، لأن النصب في (إن) و(لو) إنما وجب لأجل الفعل المقدر المتعدي ، وفعل شرط (أما) : لازم ، واجب الحذف ، غير مفسَّر بشيء ؛ فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره :(أما يكن من شيء) ، و(إذما) عند سيبويه حرف شرط ، ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب ، مثل :(إذ ما زيدٌ قام) ، و:(إذ ما زيداً لقيته) .

ومن الأدوات المختصة بالفعل : حروف التحضيض ، وهي خمسة عند الخليل :(هلاَّ) ، و(ألاَّ) ، و(لولا) ، و(ولوما) ، و(ألاَ) المخففة .

:(خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) برفع (زيد) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعلُ : لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وَلِيَ الفعلُ المشتغلُ بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و(ما) النافية ، نحو :(زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه) ، و(زيدٌ هل تضربُهُ ؟) ، و(زيدٌ ما لقيته) ، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عامة فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله :(كذا إذا الفعلُ تلا ... إلى آخره) ، أي : كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لِما بعده، ومَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال :(زيداً ما لقيتُ) أجاز النصبَ مع الضمير بعامل مُقدَّرٍ ، فيقول :(زيداً ما لقيتُهُ) .

❋ ❋ ❋

(ما جاز فيه النصب والرفع والنصب أرجح)

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٌّ أَوَّلاَ

هذا هو القسم الثالث ، وهو : ما يُختار فيه النصبُ[1]، وذلك إذا وقع بعد

---

(1) ـ هناك قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور ، وهي :

ـ العطف على الجملة الفعلية ، مثل :(قام زيد ، وعمراً أكرمته) ، إلا فيما سيتضح لاحقاً .

ـ بعد حروف النفي ، وهي :(لا) ، و(ما) ، و(إن) ، كقول الشاعر :

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلاَ جَداً إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدودُ

ـ و(إذا) الشرطية فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين أنها كـ(إذ) في وقوع الجملتين بعدها:إلاّ أن الجملة الاسمية لابدّ أن يكون الخبر فيها فعلاً إلاّ في الشاذ، كقول الشاعر:=

الاسم فعلٌ دال على طلب ـ كالأمر ، والنهي ، والدعاء ـ نحو :(زيداً اضربْهُ) ، و(زيداً لا تضربْهُ)، و(زيداً رحمه الله)؛ فيجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار النصبُ.

وكذلك يُختار النصبُ إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ، كهمزة الاستفهام ، نحو :(أزيداً ضربته ؟) بالنصب والرفع ، والمختار النصبُ .

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعلية و لم يفصل بين العاطف والاسم(1) ، نحو :(قام زيد وعمراً أكرمته) ، فيجوز

= فَهَلاَّ أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائل الرأسِ أنكب

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها ، لكن على ضعف ، والأكثر كونها عندهما فعلية : إما ظاهرة الفعل ، نحو :(إذا جاء زيد) ، أو مقدرة ، نحو :(إذا السماء انشقت) ، أي : إذا انشقت السماء ، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية .

ـ وفي الأمر والنهي ، مثل :(زيداً اضربه) ، و(عمراً لا تكلمه) .

ـ عند خوف لبس المفسِّر بالصفة ، وذلك إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من إخوانك راضيته بدرهم ، فقلت :(كلَّ واحد من إخواني راضيته بدرهم) ، بنصب (كل) ، لا يحتمل إلاّ معنىً واحداً ، وهو : أنك ساويت بين إخوانك في إرضاء كل واحد بدرهم ، وأما إن رفعت (كل) فيحتمل أن يكون (راضيته) خبراً له ، وقولك (بدرهم) متعلقاً به ، أي : كل واحد منهم مرضي بدرهم ، وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون (راضيته) صفة لكل واحد ، وقولك :(بدرهم) خبر ، أي :(كلُّ من راضيته من إخواني : بدرهم) ، ولما كان الرفع محتمل لمقصودك ولغيره ، ولما كان النصب لا يحتمل إلاّ مقصودك ، كان النصب أولى .

(1) ـ هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ ذلك لأن الجملة الفعلية التي فعلها لاحقاً بالأسماء ، وذلك فعل التعجب ، فلا يترجح النصب في قولك :(أحسن بزيد وعمرو كلمته) .

رفع (عمرو) ونصبه ، والمختار النصبُ ؛ لِتُعطف جملةٌ فعليةٌ على جملة فعلية ، فلو فُصِلَ بين العاطف والاسم كان الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو :(قام زيدٌ وأما عمرٌو فأكرمتُهُ) ، فيجوز رفع (عمرو) ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتي ، وتقول :(قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأكرِمْهُ) فيُختار النصب كما تقدَّم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب.

* * *

(ما جاز فيه الأمران على السواء)

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

أشار بقوله :(فاعطفن مُخَيَراً) إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدَّم أنه القسمُ الخامس ، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملةٌ ذاتُ وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وفسَّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم وعجزها فعل ، نحو :(زيد قام وعمرو أكرمته) ، فيجوز رفع (عمرو) مراعاةً للصدر ، ونصبه مراعاةً للعجز .

* * *

(ما جاز فيه الرفع والنصب والرفع أرجح)

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذا هو الذي تقدَّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ويُختار الرفع ، وذلك : كل اسم لم يُوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يُرجح نصبه ، ولا ما يُجوِّز فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو :(زيدٌ ضربته) ، فيجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار رفعه ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لِمَا فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله

سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبوالسعادات بن الشجري في أماليه على النصب قولَهُ :

(فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً) غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وُكِلْ

ومنه قوله تعالى :﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ بكسر تاء (جنات) .

❋ ❋ ❋

(فصل المشغول)

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به ، نحو :(زيدٌ ضربته) ، أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو :(زيد مررت بـه)، أو بإضافة ، نحو :(زيد ضربت غلامه ، أو غلامَ صاحبه)، أو (مررت بغلامه، أو بغلام صاحبه) ، فيجب النصب في نحو :(إنْ زيداً مررتَ به أكرمك) كما يجب في :(إنْ زيداً لقيته أكرمك) ، وكذلك يجب الرفع في :(خرجت فإذا زيدٌ مرَّ به عمرو)، ويُختار النصب في :(أزيداً مررتَ به؟) ، ويختار الرفع في :(زيـد مررتُ به)، ويجوز الأمران على السواء في :(زيد قام وعمرٌو مررتُ به)، وكذلك الحكم في (زيد ضربتُ غلامه) ، أو (مررت بغلامه) .

❋ ❋ ❋

(حكم الوصف كحكم الفعل)

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف العامل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف ما يعمل عملَ الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو

:(زيدٌ دراكه) فلا يجوز نصب (زيد) ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ، فلا تفسر عاملاً فيه .

واحترز بقوله :(ذا عمل) من الوصف الذي لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، نحو :(زيدٌ أنا ضاربُه أمسِ) ، فلا يجوز نصب (زيد) ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

ومثال الوصف العامل :(زيد أنا ضاربه : الآنَ ، أو غداً) ، (والدرهم أنت مُعْطاه) ، فيجوز نصب (زيد) و(الدرهم) ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله :(إن لم يكُ مانع حصل) عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألفُ واللام ، نحو :(زيد أنا الضارِبُهُ) ، فلا يجوز نصب (زيد) ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ، فلا يفسِّرُ عاملاً فيه ، والله أعلم .

* * *

(تنزيل ما حصل بالملابسة منزلة ما حصل بالسببي)

وَعُـلْـقَـةٌ حَـاصِلَـةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الِاسْمِ الْوَاقِعِ

تقدَّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل ، نحو :(زيداً ضربته) ، وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو :(زيداً مررت به) ، أو بإضافة ، نحو :(زيداً ضربت غلامه) .

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي ، ومعناه : أنه إذا عمل الفعل في أجنبي ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق : من صفة ، نحو :(زيداً ضربتُ رجلاً يحبه) ، أو عطف بيان ، نحو :(زيداً ضربت عمراً أباه) ، أو

معطوف بالواو خاصةً ، نحو :(زيداً ضربت عمراً وأخاه) ، حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فيُنزَّل (زيداً ضربت رجلاً يحبه) منزلة (زيداً ضربت غلامه) ، وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبي إذا أُتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(تعدي الفعل ولزومه)

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ ، نَحْوَ:عَمِلْ

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ، ولازم ، فالمتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو :(ضربت زيداً) ، واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر ، نحو :(مررت بزيد) ، أو لا مفعول له ، نحو :(قام زيد) ، ويُسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدّياً ، وواقعاً ، ومجاوِزاً ، وما ليس كذلك يُسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍّ ، ويُسمى متعدياً بحرف جرٍّ .

وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به (هاءٌ) تعود على غير المصدر ، وهي (هاء) المفعول به ، نحو :(الباب أغلقتُهُ) .

وقد احترز بـ(هاء) غير المصدر من (هاء) المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي:(الضربُ ضربته زيداً) أي :(ضربت الضربَ زيداً)، ومثال المتصلة باللازم :(القيامُ قمته) ، أي : قمت القيام .

❋ ❋ ❋

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ:(تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ)

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو :(تَدَبرتُ

الكتبَ) ، فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدَّم ، نحو :(تُدُبِّرَتِ الكتبُ) .

وقد يُرفع المفعول ويُنصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم :(خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) ، ولا ينقاس ذلك ، بل يُقتصر فيه على السماع[1].

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهي قسمان : أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كـ(ظن) وأخواتها ، والثاني : ما ليس أصلهما ذلك ، كـ(أعطى وكسا) .

والقسم الثاني : ما يتعدى لثلاثة مفاعيل ، كـ(أعلم ، وأرى) .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كـ(ضرب) ونحوه .

* * *

(الفعل اللازم)

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَـ(نَهِمْ)

كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضاً ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ ، كَـ(مَدَّهُ فَامْتَدَّا)

اللازم هو : ما ليس بمتعدٍ ، وهو : ما لا يتصل به (هاء) ضمير غير المصدر ، ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجيّة ـ وهي الطبيعة ـ نحو :(شرُف ، وكرُم ،

---

(1) ـ الاقتصار على السماع فيما يراه النحاة يكون فيما ليس شائعاً من كلام العرب ، وهو : منهجٌ اتبعوه في بعض المسائل وأعرضوا عنه في أخرى ؛ الا ترى أن نحاة البصرة يزعمون أنهم لا يقيسون على الشاذ ، ثم رأيناهم قد قاسوا عليه كما هو الحال في مسألة إعراب (أي) الموصولة ، وفي مسألة دخول حرف الجر في الظاهر على الفعل ، فقد رأيناهم قاسوا على شاهد واحد بجهول القائل ، وهو :

وَاللهِ ، مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ ... وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهْ

وظرُف ، ونَهِمَ) ، وكذا كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ) ، نحو :(اقشعر ، واطمأن)، أو على وزن (افْعَنْلَلَ) ، نحو :(اقْعنسس ، واحرنجم) ، أو دلَّ على نظافة كـ(طهُر الثوبُ ، ونَظُف) ، أو على دنسٍ ، كـ(دنِس الثوب ، ووَسِخ) ، أو دلَّ على عَرَض نحو :(مرِض زيدٌ ، واحمرَّ) . أو كان مطاوعاً لِما تعدى إلى مفعول واحد ، نحو :(مددت الحديد فامتدَّ ، ودحرجت زيداً فتدحرج) ، واحترز بقوله :(لواحد) مما طاوع المتعدي إلى اثنين ؛ فإنَّه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد، نحو :(فَهَّمْتُ زيداً المسألة ففهِمَها ، وعلَّمته النحوَ فتعلَّمَه) .

* * *

(تعدية اللازم)

وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَقْلاً ، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

تقدَّم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر ، نحو :(مررت بزيد) ، وقد يُحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ، نحو :(مررت زيداً) ، قال الشاعر :

(تَمُرُّونَ الدِّيَارَ) وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمْ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

أي : تمرون بالديار . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و(أنْ) ، بل يُقتصر فيه على السماع ، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً ، بشرط تعيُّن الحرف ومكان الحذف ، نحو :(بريتُ القلمَ بالسكينِ) ، فيجوز عنده حذف الباء ، فتقول :(بريتُ القلمَ السكينَ) ، فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف ، نحو :(رغبتُ في زيد) فلا يجوز حذف (في) ؛ لأنه لا يُدرى حينئذٍ : هل التقدير :(رغبتُ عن زيد) ، أو

(في زيد) ؟ ، وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يجز ، نحو :(اخترتُ القوم من بني تميم) ، فلا يجوز الحذف ، فلا تقول :(اخترت القوم بني تميم) ، إذ لا يُدرى : هل الأصل :(اخترتُ القوم من بني تميم) ، أو (اخترتُ من القوم بني تميم) .

وأما (أنَّ) و(أنْ) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطّرداً ، بشرط أمن اللبس ، كقولك :(عجبت أن يَدُوا) ، والأصل :(عجبت من أنْ يَدُوا) ، أي: من أن يُعْطُوا الدية ، ومثال ذلك مع (أنَّ) - بالتشديد - :(عجبت من أنَّكَ قائمٌ) ، فيجوز حذف (من) فتقول :(عجبت أنَّكَ قائم) ، فإن حصل لبس لم يجز الحذف ، نحو :(رغبت في أنْ تقوم) أو (رغبت في أنَّكَ قائم) ، فلا يجوز حذف (في) ؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس .

واختُلف في محل (أنَّ) و(أنْ) - عند حذف حرف الجر - فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .

وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير (أنَّ) و(أنْ) لم يجز حذفُ حرف الجر إلاَّ سماعاً ، وإن كان (أنَّ) و(أنْ) جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

* * *

(الترتيب بين المفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً)

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَـ(مَنْ) مِنْ :(أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ)

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، فالأصل تقديمُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو :(أعطيتُ زيداً درهماً) ، فالأصل تقديم (زيد) على

(درهم) لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذ للدرهم ، وكذا :(كسوتُ زيداً جُبَّةً) و(ألبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليمن) ، فـ(مَنْ) : مفعول أول ، و(نسج): مفعول ثانٍ، والأصل تقديم (مَنْ) على (نسج اليمن) لأنه اللابس ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى ، لكنه خلاف الأصل .

❋ ❋ ❋

وَيَلْــزَمُ الأَصْـلُ لِمُوجِبٍ عَرَى وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

أي : يلزم الأصلُ ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ إذا طرأ ما يُوجب ذلك ، وهو خوف اللبس ، نحو :(أعطيتُ زيداً عمراً) ، فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجل اللبس ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ، وتأخير ما هو فاعل في المعنى ، نحو :(أعطيتُ الدرهمَ صاحبَهُ) ، فلا يجوز تقديم (صاحبه) وإن كان فاعلاً في المعنى ، فلا تقول :(أعطيتُ صاحبَهُ الدرهمَ) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهو ممتنع والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(حكم حذف الفضلة)

وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أَجِزْ، إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

الفضلة خلاف العمدة ، والعُمدة : ما لا يُستغنى عنه كالفاعل ، والفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر ، كقولك في (ضربت زيداً) :(ضربتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في (أعطيتُ زيداً درهماً) :(أعطيتُ) ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾، و(أعطيتُ زيداً) ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾، و(أعطيت درهماً) ، قيل : ومنه

قولُه تعالى :﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾، التقدير ـ والله أعلم ـ : حتى يُعْطوكم الجزيةَ ، فإن ضرَّ حذف الفضلة لم يجُز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يقال :(مَنْ ضربتَ ؟) فتقول :(ضربتُ زيداً) ، أو وقع محصوراً ، نحو :(ما ضربتُ إلاَّ زيداً) ، فلا يجوز حذف (زيداً) في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الضرب مُطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير (زيد) ؛ فلا يُفهم المقصود عند حذفه .

❋ ❋ ❋

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ، إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلَّ عليه دليلٌ ، نحو أن يقال :(مَنْ ضربتَ؟) فتقول :(زيداً) التقدير :(ضربتُ زيداً) فحذف (ضربتُ) لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجباً كما تقدَّم في باب الاشتغال ، نحو :(زيداً ضربته) ، التقدير :(ضربت زيداً ضربته) ، فحُذِف (ضربت) وجوباً كما تقدَّم ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(التنازع في العمل)

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

التنازع عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد ، نحو:(ضربت وأكرمتُ زيداً) ، فكل واحد من (ضربت) و(أكرمت) يطلب (زيداً) بالمفعولية ، وهذا معنى قوله :(إن عاملان ... إلى آخره) .

وقوله :(قَبْلُ) معناه : أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثَّلْنا ، ومقتضاه

أنه لو تأخـَّر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله :(فللواحد منهما العمل) معناه أن أحد العاملين في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضميره ، كما سيذكره .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأَوْلَى منهما :

فذهب البصريون إلى أن الثاني أَوْلَى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أَوْلَى به ؛ لتقدُّمِـه[1].

❋ ❋ ❋

(1) ـ استند البصريون فيما ذهبوا إليه إلى أن إعمال الثاني هو أسلوب القرآن الكريم ، ولو كان إعمال الأول هو الأولى لما انعدم من الأسلوب الكريم ، فالقرآن العظيم فيه :﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾، فأعمل (أفرغ) ، ولو أعمل (آتوني) لقال :(أفرغه عليه) ، وفيه :﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾، فأعمل (اقرؤوا) ، ولو أعمل (هاؤم) لقال :(اقرؤوه) .

واستند الكوفيون فيما ذهبوا إليه إلى قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وهذا الذي استشهدوا به لا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ؛ لأنه ليس من باب التنازع ، ولو جعل منه لكان به تناقض ؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان التقدير : كفاني قليل ، ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض ، ولذلك قال ختن ثعلب ، وهو : أبو عبدالله الحسن بن موسى الدينوري متعجباً من جعل أصحابه الكوفيين هذا البيت من باب التنازع : والذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحد : أن قوله :(ولم أطلب) معناه : ولم أسع ، وهو غير مستعد ؛ فلذلك لم يحفل به ، ولا أعمل الأول ، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول ا.هـ .

(إعمال المهمل في ضمير)

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكُمَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكُمَا)

أي : إذا أعملتَ أحد العاملين في الظاهر وأهملتَ الآخر عنه ، فأعْمِلِ المهمل في ضمير الظاهر ، والتزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك :(يحسنُ ويسيءُ ابناك) ، فكل واحد من (يحسن) و(يسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية ، فإن أعملت الثاني وجبَ أن تُضمرَ في الأول فاعله ، فتقول :(يُحسنان ويُسيء ابناك) ، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني ، فتقول :(يُحسنُ ويُسيئان ابناك) ، ومثله :(بغى واعتديا عبداك)، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت :(بغيَا واعتدى عبداك) ، ولا يجوز تركُ الإضمار ، فلا تقول :(يحسن ويسيء ابناك) ولا (بغى واعتدى عبداك) ؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل ، والفاعل مُلتَزَمُ الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ، بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفرَّاء على توجُّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني فلا تقول :(يحسنان ويسيء ابناك) ، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

* * *

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحد العاملين في الظاهر وأُهمل الآخر عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فرق في وجوب الإضمار ـ حينئذ ـ بين أن يكون المهمل الأولَ أو الثانيَ، فتقول :(يحسنان

ويسيء ابناك) و(يحسن ويسيئان ابناك) .

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدة في الأصل - وهو مفعول (ظن) وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله :(إن يكن هو الخبر) أَوْ لا - فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانيَ ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار فتقول :(ضربتُه وضربني زيدٌ) و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ) ، ولا تضمر ، فلا تقول :(ضربته وضربني زيدٌ) ، ولا (مررت به ومرَّ بي زيدٌ) ، وقد جاء في الشعر ، كقوله :

إِذَا كُنْتَ (تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ) جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ
وَأَلْـغِ أَحَـادِيثَ الْوُشَـاةِ ، فَـقَـلَّـمَـا يُحَـاوِلُ وَاشٍ غَـيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار ، فتقول :(ضربني وضربتُهُ زيدٌ) ، و(مرَّ بي ومررتُ به زيدٌ) ، ولا يجوز الحذف ، فلا تقول :(ضربني وضربتُ زيدٌ) ، ولا (مرَّ بي ومررتُ زيدٌ) ، وقد جاء في الشعر ، كقوله :

بِعُكَاظَ يُـعْـشِـي النَّاظِرِينَ - إِذَا هُمُ (لَمَحُوا) - شُعَاعُهُ

والأصل :(لمحوه) ، فحَذَفَ الضميرَ ضرورة ، وهو شاذ ، كما شذَّ عملُ المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل .

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ، فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ، فتقول :(ظَنَّنِـي وظننتُ زيداً قائماً إيَّـاهُ) ، وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته : متصلاً كان ، أو منفصلاً ، فتقول :(ظننتُ وظنَّنيه زيداً قائماً ، وظننتُ وظنَّنِـي إياه زيداً قائماً) .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأتِ معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول :(ضربتُهُ وضربني زيدٌ) ، ولا (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ)، بل يلزم الحذف ، فتقول :(ضربتُ وضربني زيدٌ) و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ) ، إلاَّ إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ، فتقول :(ظَنَّنِـي وظننتُ زيداً قائماً إيَّاهُ) .

ومفهومه أن الثاني يُؤتى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان ، أو مجروراً ، أو منصوباً ، عمدةً في الأصل أو غيرَ عمدة .

* * *

(متى يظهر المضمر)

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

نَحْوُ :(أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

أي يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسِّر ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّره مُثنَّى ، نحو :(أظن ويظنَّاني زيداً وعمراً أخوين) ، فـ(زيداً) : مفعول أول لـ(أظن) ، و(عمراً) : معطوف عليه ، ، و(أخوين) : مفعول ثانٍ لـ(أظن) ، و(الياء) : مفعول أول لـ(يظنان) ، فيحتاج إلى مفعول ثانٍ ، فلو أتيت به ضميراً فقلت :(أظن ويظنناني إياه زيداً وعمراً أخوين) لكان (إياه) مطابقاً للياء في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه ، وهو :(أخوين) ؛ لأنه مفرد، و(أخوين) مثنى ، فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت :(أظن ويظنناني إياهما زيداً وعمراً أخوين) حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر ؛ وذلك لكون (إياهما) مثنى ، و(أخوين) كذلك ، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو

خبر في الأصل للمفعول الأول الذي هو مبتدأ في الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو (الياء) ، والمفعول الثاني غير مفرد ، وهو (إياهما) ، ولابدَّ من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار ، فتقول :(أظن ويظنناني أخاً زيداً وعمراً أخوين) ، فـ(زيداً وعمراً أخوين) : مفعولا (أظن) و(الياء) : مفعول يظنان الأول ، و(أخاً) : مفعوله الثاني ، ولا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع ؛ لأن كلاًّ من العاملين عمل في ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعىً به جانب المخبر عنه ، فتقول :(أظن ويظنناني إياه زيداً وعمراً أخوين) ، وأجازوا أيضاً الحذف ، فتقول :(أظن ويظنناني زيداً وعمراً أخوين) .

* * *

(المفعول المطلق)

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمن ، فـ(قام) يدل على قيام في زمن ماضٍ ، و(يقوم) يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و(قم) يدل على قيام في الاستقبال . و(القيام) هو الحدث ـ وهو أحد مدلولي الفعل ـ وهو المصدر ، وهذا معنى قوله :(ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كـ(أمْن) فإنه أحدُ مدلولي (أَمِنَ) .

والمفعول المطلق هو : المصدر المنتصب : توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو عَدَدِه ، نحو :(ضربتُ ضَرْباً) ، و(سرتُ سيرَ زيدٍ) ، و(ضربتُ ضَرْبَتينِ) .

وسُمِّي مفعولاً مطلقاً لصدق (المفعول) عليه غيرَ مقيَّد بحرف جر ونحوه ،

بخلاف غيره من المفعولات[1]، فإنه لا يقع عليه اسم (المفعول) إلا مقيداً ، كـ(المفعول به)، و(المفعول فيه) ، و(المفعول معه) ، و(المفعول لـه) .

❋ ❋ ❋

(عامل النصب في المصدر)

بِمِثْلِـهِ اوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَـوْنُـهُ فِـعْـلاً لِهَـذَيْـنِ انْتُخِبْ

يَنتصِب المصدر بمثله ، أي بالمصدر ، نحو :(عجبتُ من ضربك زيداً ضرباً شديداً) ، أو بالفعل ، نحو :(ضربت زيداً ضرباً) ، أو بالوصف ، نحو :(أنا ضاربٌ زيداً ضرباً) .

ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وهذا معنى قوله :(وكونه أصلاً لهذين انتُخِب) ، أي : المختار أن المصدر أصل لهذين ، أي : الفعل ، والوصف .

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل .

---

(1) ـ المفعول المطلق ، هو : المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً ، لأن ضاربية زيد في قولك :(ضرب زيد ضرباً) لأجل حصول هذا المصدر منه ، أما المفعول به ، نحو :(ضربت زيداً) ، والمفعول فيه ، نحو :(ضُرِبْتُ قُدَّامك يومَ الجمعة) ، فليسا مما فَعَله فاعل الفعل المذكور وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما المفعول له وإن كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به ؛ ألا ترى أن كون المتكلم زائراً في قولك :(زرتك طمعاً) ليس لأجل قيام الطمع به ، بل لأجل الزيارة ، فبان أن المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له ، ولذلك قدّم ذكره الناظم على المفعول له .

وذهب ابن طلحة[1] إلى أن كلاًّ من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

والصحيح المذهب الأول ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة ، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة ، فالفعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على المصدر والفاعل .

* * *

(أقسام المفعول المطلق)

تَـوْكِيداً اوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَـدَدْ　　　كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم .

أحدها : أن يكون مؤكداً[2]، نحو :(ضربتُ ضَرْباً) .

---

(1) ـ هو : محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بن خلق بن أحمد الأموي الإشبيلي ، أبوبكر المعروف بابن طلحة ، قال ابن الزبير : كان إماماً في صناعة العربية نظّاراً عارفاً بعلم الكلام وغير ذلك .

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون ، وزعيم وقته بإقراء الكتاب . كان موصوفاً بالعقل والذكاء مسمتاً ، ذا هدى وصوْن ، ونباهة وعدالة ومروءة ، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ، ويثني عليه ، مات سنة :(618هـ) . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة (121/1).

(2)ـ في هذا ردٌّ على المعتزلة ومن وافقهم من نفاة الكلام الإلهي عندما أولوا قوله تعالى :﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ بما يستقيم ومذهبهم، وأعلمهم باللغة ـ وهو الزمخشري ـ عندما وصل في تفسيره إلى هذه الآية لم يفسرها، لما رأى فيها دلالة صريحة على فساد اعتقاده، وقال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء ـ وهو أحد القراء السبعة : أريد أن تقرأ :(كَلَّمَ اللهَ مُوسَى): بنصب اسم (الله)؛ ليكون (موسى) هو المتكلم لا (الله)! فقال أبو عمرو : هبْ =

الثاني : أن يكون مبيناً للنوع ، نحو :(سرتُ سيرَ ذي رَشَد) ، و(سرتُ سَيْراً حَسَناً) .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو :(ضربتُ ضَرْبةً ، و ضربتين ، وضَرَبَـات).

* * *

(ما ينوب عن المفعول المطلق)

وَقَــدْ يَـنُـوبُ مَا عَـلَـيْـهِ دَلْ   كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ)

قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه ، كـ(كل) و(بعض) ، مضافين إلى المصدر ، نحو (جِدَّ كلَّ الجِدِّ) ، وكقوله تعالى :﴿ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾، و(ضربتُهُ بعضَ الضربِ) .

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور[1]، نحو :(قَعَدْتُ جُلُوساً ، وافْرَحِ

= أني قرأت هذه الآية كذا ، فكيف تصنع بقوله تعالى :﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ ؟! فبهت المعتزلي .

تنبيه : هذا النوع من المفعول المطلق لا يثنى ولا يجمع ؛ إذ المراد بالتأكيد : ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ، و لم يتضمن الفعل إلاّ الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والتثنية والجمع لا يكون إلاّ مع النظر إلى كثرتها ، فتناقضا .

(1) ـ قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك : إما مصدر أو غير مصدر ، والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق ، نحو قوله تعالى :﴿ وتبتل إليه تبتيلاً ﴾، و:﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾، وإما ألا يلاقيه فيه ، نحو :(قعدت جلوساً) ، ومذهب سيبويه في كليهما: أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي :(تبتل إليه بَتِّل تبتيلاً) و(أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً)، و(قعدت وجلست جلوساً)، ومذهب المازني والمبرد =

الْجَذَلَ) ، فالجلوس : نائب منابَ القعود لمرادفته له ، والجذَل : نائب منابَ الفرح لمرادفته له .

وكذلك ينوب منابَ المصدر اسم الإشارة ، نحو :(ضربتُهُ ذلك الضربَ) ، وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلابدَّ من وصفه بالمصدر ، كما مثَّلْنا ، و فيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه :(ظننت ذاك) ، أي :(ظننت ذاك الظن) ، فذاك إشارة إلى الظن ، و لم يُوصف به .

وينوب عن المصدر ـ أيضاً ـ ضميرُهُ ، نحو :(ضربتُهُ زيداً) ، أي : ضربتُ الضربَ ، ومنه قوله تعالى :﴿ لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾، أي : لا أُعذب العذابَ .

وعدده ، نحو :(ضربتُهُ عشرينَ ضربةً) ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

والآلة ، نحو :(ضربتُهُ سَوْطاً) ، والأصل :(ضربته ضربَ سوطٍ) ، فحُذِف المضاف ، وأُقِيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

❋ ❋ ❋

= والسيرافي : أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ؛ لأن الأصل عدم القدير بلا ضرورة ملجئة إليه ، وقال المبرد في مثل :(قعد القرفصاء) ، و(رجع القهقري) : هو في الأصل صفة المصدر ، أي : قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجوع القهقري ، وعند بعض الكوفيين ، هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقري ، وتقرفص القرفصاء . وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل ، وعلى هذا فالصحيح أن هذه الأسماء مصدر بنفسه ، كما هو مذهب سيبويه .

وأما غير المصدر ، فهو ما ينوب عنه كلفظ (كل) و(بعض)، والضمير ، واسم الإشارة.

(حكم المفعول المطلق المؤكد)

وَمَـا لِتَـوْكِيـدٍ فَوَحِّـدْ أَبَـدَا ... وَثَـنِّ وَاجْـمَـعْ غَـيْـرَهُ وَأَفْـرِدَا

لا يجوز تثنيةُ المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ، فتقول :(ضربتُ ضرْباً) ؛ وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع .

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعدد والنوع ـ فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه .

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو :(ضربت ضربتين ، وضربات) .

وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو :(سرت سَيْرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ) ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يُقتَصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلوبين[1] .

❋ ❋ ❋

(حكم حذف عامل المؤكد)

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِـيـلٍ مُـتَّسَعْ

المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف منافٍ لذلك .

وأما غير المؤكّد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازاً ، ووجوباً .

فالمحذوف جوازاً كقولك :(سَير زيدٍ) لمن قال :(أي سير سرتَ ؟) ، و(ضربتين) لمن قال :(كم ضربتَ زيداً ؟) ، والتقدير :(سرتُ سير زيدٍ) ، (وضربتُهُ ضربتين) .

---

(1) ـ لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً ، وكذا العدد قد يكون اثنين فصاعداً .

وقول ابن المصنف : إن قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) سهوٌ منه ؛ لأن قولك :(ضرباً زيداً) مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ـ كما سيأتي ـ ليس بصحيح ، وما استدلَّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه ؛ وذلك لأن (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خالٍ من التأكيد، بمثابة (اضربْ زيداً) ؛ لأنه واقع موقعه ، فكما أن (اضربْ زيداً) لا تأكيد فيه ، كذلك (ضرباً زيداً) ، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ؛ لأن المصدر فيها نائب منابَ العامل ، دالٌّ على ما يدلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عدمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّد .

ومما يدل أيضاً على أن (ضرباً زيداً) ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله أن المصدر المؤكّد لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقعَ الفعل : هل يعمل أوْ لا ؟ والصحيحُ أنه يعمل ، فـ(زيداً) في قولك :(ضرباً زيداً) منصوب بـ(ضَرباً) على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو (اضربْ) ، فعلى القول الأول نابَ (ضرباً) عن (اضربْ) في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني نابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل .

❋ ❋ ❋

وَالْحَـذْفُ حَـتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مَنْ فِعْلِـهِ كَـ(نَدْلاً) اللَّذْ كَـ(انْدُلاَ)

يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو :(قياماً لا قعوداً) ، أي : قم قياماً ، ولا تقعد قعوداً ، والدعاء ، نحو:(سقياً لك) ، أي : سقاك الله .

وكذلك يُحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو :(أَتَوَانِياً وقد علاكَ المشيبُ ؟) ، أي : أَتَتَوَانَى وقد علاك .

ويقلُّ حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر ، نحو :(أَفْعَلُ وكرامةً) ، أي : وأكرمك .

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والمصدر نائبٌ منابه في الدلالة على معناه .

وقد أشار بقوله : كـ(نَدْلاً) إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... (فَنَدْلاً) - زُرَيْقُ - الْمَالَ (نَدْلَ الثَّعَالِبِ)

فـ(ندلاً) : نائب مناب فعل الأمر ، وهو :(انْدُلْ) ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة، و(زُرَيْق) : منادى ، والتقدير : ندلاً يا زُريق المال ، وزُريق اسم رجل ، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بـ(نَدْلاً) ، وفيه نظر ؛ لأنه إن جعل (نَدْلاً) نائباً منابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير (انْدُلْ) لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ، فكذلك ما نابَ منابَه ، وإن جعل نائباً منابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير (لِيَنْدُلْ) صحَّ أن يكون مرفوعاً به ، لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب منابَ فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب منابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو :(ضَرْباً زيداً) ، أي : اضربْ زيداً ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَـ(إِمَّا مَنَّا) ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يحذف أيضاً عامل المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ، كقوله تعالى :﴿ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ، فَإِمَّا مَناً بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً ﴾، فـ(مَناً)

و(فِدَاءً) : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير ـ والله أعلم ـ : فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداءً ، وهذا معنى قوله :(ومَا لِتفصيلٍ ... إلى آخره) ، أي: يُحذف عاملُ المصدر المسوق للتفصيل ، حيث عَنَّ ، أي : عَرَضَ .

* * *

كَـذَا مُـكَـرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

أي : كذلك يُحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين ، أي : أُخْبِـرَ به عنه ، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً ، فمثال المكرر :(زيدٌ سيراً سيراً) ، والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف (يسير) وجوباً لقيام التكرير مقامَه ، ومثال المحصور :(ما زيدٌ إلا سيراً) ، و(إنما زيدٌ سيراً) ، فحذف (يسير) وجوباً لِمَا في الحصر من التأكيد القائم مقامَ التكرير ، فإن لم يكرر و لم يُحصر لم يجب الحذف ، نحو :(زيدٌ سيراً) ، والتقدير :(زيدٌ يسير سيراً) ، فإن شئت حذفت (يسير)، وإن شئت صرَّحـتَ به ، والله أعلم .

* * *

وَمِنْـــهُ مَا يَـدْعُـونَـهُ مُؤَكِّــدَا ... لِنَفْسِـهِ ، أَوْ لِغَيْـرِهِ ، فَالْمُبْـتَدَا
نَحْـوُ :(لَهُ عَـلَيَّ أَلْـفٌ عُـرْفَا) ... وَالثَّانِ، كَـ:(ابْنِي أَنْتَ حَقاً صِرْفَا)

أي : من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يُسمَّى :(المؤكَّد لنفسه) ، و(المؤكِّد لغيره) .

فالمؤكد لنفسه هو : الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره ، نحو :(له عليّ ألف عُرْفاً)، أي : اعترافاً ، فـ(اعترافاً) : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :(أعتـرف اعتـرافـاً) ، ويُسمى مؤكـداً لنفسه ؛ لأنه مؤكـد للجملة قبله ، وهي نفـس

المصدر ، بمعنى أنها لا تحتمل سواه ، وهذا هو المراد بقوله :(فالمبتدا) ، أي : فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول .

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، فتصير بذكره نصاً فيه ، نحو :(أنت ابني حقّاً)، فـ(حقّاً) : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :(أحقُّهُ حقّاً) ، وسُمي مؤكداً لغيره ؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولك :(أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً ، على معنى أنت عندي في الحنوِّ بمنزلة ابني ، فلما قال :(حقّاً) صارت الجملة نصّاً في أن المراد البنوة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصّاً ، فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثَّر فيه .

* * *

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيـهِ بَعْدَ جُمْلَـةْ ... كـ:(لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَـةْ)

أي : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قُصِدَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو :(لِزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ) ، و(له بكاءٌ بُكاءَ الثَّكْلَى) ، فـ(صوت حمار) مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :(يُصوِّتُ صوتَ حمارٍ) ، وقبله جملة ، وهي :(لزيد صوتٌ) ، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو (زيد) ، وكذلك (بُكاءَ الثَّكْلَى) منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يبكي بُكاءَ الثكلى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع ، نحو :(صوتُهُ صوتُ حمارٍ) ، و(بكاؤه بكاءُ الثكلى) ، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو :(هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى) ، (وهذا صوتٌ صوتُ حمارٍ) .

و لم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله[1] .

❋ ❋ ❋

(المفعول لـه)

يَنْصِبُ مَفْعُـولاً لَـهُ الْمَصْـدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَـ:(جُدْ شُكْراً وَدِنْ)

وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَلُ فِيـهِ مُتَّـحِـدْ : ... وَقْتاً وَفَاعِـلاً ، وَإِنْ شَـرْطٌ فُـقِـدْ

فَاجْـرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَـنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ كَـ:(لِزُهْدٍ ذَا قَـنِعْ)

المفعول له ، هو : المصدر ، المفْهِم علةً ، المشارك لعامله : في الوقت ، والفاعل، نحو :(جُدْ شُكراً) ، فـ(شكراً) : مصدر ، وهو مُفهِم للتعليل ؛ لأن المعنى : جُدْ لأجل الشكر ، ومُشارك لعامله وهو (جُدْ) : في الوقت ؛ لأن زمنَ الشكر هو

(1) ـ خلاصة ذلك كله : أن هذه والمصادر وأمثالها إن لم يأتِ بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف الجر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله ، بل يجوز ، نحو :(سقاك الله سقياً) ، و(رعاك الله رعياً) ، و(جدعك جدعاً) ، و(شكرت شكراً) ، و(حمدت حمداً) ، وأما ما بُيِّن فاعله بالإضافة ، نحو :(كتاب الله) و:(صبغة الله) ، و:(سنة الله) ، و:(وعد الله) ، و:(حنانيك) ، و:(دواليك)، أو بُيِّن مفعوله بالإضافة ، نحو :(ضرب الرقاب) ، و:(سبحان الله) ، و:(لبيك) ، و:(سعديك) ، و:(معاذ الله) ، أو بُيِّن فاعله بحرف الجر ، نحو :(بؤساً لك) ، أي : شدة، و:(سحقاً لك) ، أي : بُعْداً ، و:(بعداً لك) ، أو بُيِّن مفعوله بحرف الجر : نحو:(عقراً لك) ، أي : جرحاً ، و:(جدعاً لك) ، و:(شكراً لك) ، و:(حمدت لك)، و:(عجباً منك) ، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً ، والقياس هنا على هذا: يجب حذف العامل إذا ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع ، احترازاً عن نحو قوله تعالى :﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾، و:﴿ سعى لها سعيها ﴾.

زمن الجود ، وفي الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَب وهو فاعل الشكر.

وكذلك (ضربتُ ابني تأديباً) ، فـ(تأديباً) : مصدر ، وهو مُفهم للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع في جواب :(لم فعلتَ الضربَ ؟) ، وهو مشارك لـ(ضربت) : في الوقت ، والفاعل .

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه الشروط الثلاثة ، أعني : المصدرية ، وإبانة التعليل ، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعيَّن جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو (اللام) أو (من) أو (في) أو (الباء) ، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك :(جئتك للسمن)، ومثال ما لم يتّحد مع عامله في الوقت :(جئتك اليوم للإكرام غداً) ، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل :(جاء زيد لإكرام عمرو له) .

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو :(هذا قَنِعَ لِزُهْد).

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدراً ، ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت لا في الفاعل ، فجوزوا نصب (إكرام) في المثالين السابقين ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(أحوال المفعول له)

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرّداً من الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، والثالث: أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصبُ ، نحو :(ضربت ابني تأديباً) ، ويجوز جره ، فتقول

:(ضربت ابني لتأديبٍ) ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره ، وهو خلاف ما صرح به النحويون ، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد ، فالأكثر جره ، ويجوز النصب ؛ فـ(ضربت ابني للتأديبِ) أكثر من (ضربت ابني التأديبَ) ، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

* لاَ أَقْعُدُ (الْجُبْنَ) عَنِ الْهَيْجَاءِ * البيت

فـ(الجبن) : مفعول له ، أي : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران ـ النصب ، والجر ـ على السواء ، فتقول :(ضربت ابني تأديبَه ، ولتأديبه) ، وهذا قد يُفهم من كلام المصنف ؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جرُّ المجرد ونصبُ المصاحب للألف واللام عُلم أن المضاف لا يقل فيه واحدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى :﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾، ومنه قوله :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ (ادِّخَارَهُ) ... وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

***

(المفعول فيه ، وهو : المسمى ظرفاً)

الظَّرْفُ : وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضُمِّنَا ... (فِي) بِاطِّرَادٍ،كَـ:(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

عرَّف المصنف الظرف بأنه : زمان أو مكان ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد ، نحو :(امكث هنا أزمنا) ، فـ(هنا) : ظرف مكان ، و(أزمنا) : ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى (في) ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع وفي أزمُنٍ .

واحترز بقوله :(ضمن معنى في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في) كما إذا جُعل اسمُ الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبراً ، نحو :(يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، ويومُ عرفةَ يومٌ مبارك ، والدار لزيد) ، فإنه لا يُسمى ظرفاً والحالةُ هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو :(سرتُ في يوم الجمعة) ، و(جلست في الدار)

على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح ، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به ، نحو :(بنيت الدارَ ، وشهدتُ يومَ الجمل) .

واحترز بقوله :(باطّراد) من نحو :(دخلتُ البيتَ ، وسكنتُ الدار ، وذهبتُ الشأم) ، فإن كل واحد من (البيت ، والدار ، والشأم) متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مُطَّرِداً ؛ لأن أسماء المكان المختصَّة لا يجوز حذف (في) معها ، فليس (البيت ، والدار ، والشأم) في المُثُلِ منصوبةً على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى (في) باطّراد ، وهذه متضمنة معنى (في) لا باطّراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في) ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى (في) ، فكذلك ما شُبِّهَ به ، فلا يحتاج إلى قوله :(باطّراد) ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله :(ما ضمن معنى في) ، والله تعالى أعلم .

❋ ❋ ❋

(الناصب للظرف)

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَرَا كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حكم ما تضمَّن معنى (في) من أسماء الزمان والمكان النصبُ ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو :(عجبت من ضربك زيداً ، يومَ الجمعة ، عند الأمير)، أو الفعلُ ، نحو :(ضربت زيداً ، يومَ الجمعة ، أمامَ الأمير) ، أو الوصف، نحو :(أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ ، عندَك) .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلاَّ الواقعُ فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف .

والناصب له إما مذكور كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال :(متى جئتَ ؟) فتقول :(يومَ الجمعة) ، و(كم سرت ؟) فتقول :(فرسخين) ، والتقدير :(جئت يومَ الجمعة ، وسرت فرسخين) ، أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صفةً ، نحو :(مررتُ برجلٍ عندَك) ، أو صلة ، نحو :(جاء الذي عندك) ، أو حالاً ، نحو :(مررت بزيد عندك) ، أو خبراً في الحال أو في الأصل ، نحو :(زيدٌ عندك ، وظننتُ زيداً عندك) ، فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها ، والتقدير في غير الصلة :(استقرَّ) أو (مستقر) ، وفي الصلة :(استقرَّ) ؛ لأن الصلة لا تكون إلاَّ جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ، والله أعلم.

❋ ❋ ❋

(ما يقبل النصب على الظرفية)

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، ومَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ ، والْمَقَادِيرِ ومَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمَى) مِنْ (رَمَى)

يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية : مبهماً كان ، نحو :(سرت لحظةً ، وساعةً) ، أو مختصاً : إما بإضافة ، نحو :(سرت يومَ الجمعة) ، أو بوصف، نحو :(سرت يوماً طويلاً) ، أو بعدد ، نحو :(سرت يومين) .

أما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلاَّ نوعان ، أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات الست ، نحو :(فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف) ونحو هذا ، وكالمقادير ، نحو :(غَلْوة ، وميل، وفرسخ ، وبريد) ، تقول :(جلست فوقَ الدار) ، و(سرت غَلْوةً) فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو :(مجلس زيد ، ومقعده) فشرط نصبه - قياساً - أن يكون عامله من لفظه ، نحو :(قعدت مقعدَ زيد) ، و(جلست مجلسَ عمرو) ، فلو كان عامله من غير لفظه تعيّن جره بـ(في) ، نحو :(جلست في مرمى زيد) ، فلا تقول :(جلست مرمى زيد) إلاَّ شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم :(هو مني مقعدَ القابلة ، ومزجرَ الكلب ، ومناطَ الثريـا) ، أي : كائن مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا ، والقياس :(هو منّي في مقعدِ القابلة ، وفي مزجرِ الكلب - وفي مناطِ الثريـا) ، ولكن نُصب شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

* * *

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَـعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَـمَـعْ

أي : وشرط كون نصب ما اشتقَّ من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله ، أي : أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كمجامعة (جلست) بـ(مجلس) في الاشتقاق من الجلوس ، فأصلهما واحد ، وهو (الجلوس).

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان ، أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من من الظروف المبهمة ، لأنها - وإن كانت معلومة المقدار - فهي مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو :(جلست مجلساً) ، ومختصّاً ، نحو :(جلست مجلس زيد) .

وظاهر كلامه أيضاً أن (مرمى) مشتق من (رَمَى) ، وليس هذا على مذهب البصريين ، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو : ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفاً ، فاعلم أنه سُمع نصبُ كل مكان مختص مع (دخل ، وسكن) ، ونَصْبُ (الشأم) مع

(ذهب) ، نحو :(دخلت البيتَ ، وسكنت الدارَ ، وذهبت الشأمَ) ، واختلف الناس في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل (دخلتُ في الدار) فحذف حرف الجر ، فانتصب (الدار) ، نحو :(مررت زيداً) ، وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به .

❋ ❋ ❋

(المتصرف من الظروف وغير المتصرف)

وَمَا يُرى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

ينقسم اسمُ الزمان واسمُ المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ، فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ(يوم ، ومكان) ، فإن كل واحد منهما يُستعمل ظرفاً ، نحو :(سرت يوماً ، وجلست مكاناً) ، ويُستعمل مبتدأ ، نحو :(يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، ومكانُكَ حسنٌ) ، وفاعلاً ، نحو :(جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ) .

وغير المتصرف هو : ما لا يُستعمل إلاّ ظرفاً أو شبهه ، نحو :(سَحَرَ) إذا أردته من يومٍ بعينه ، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرِّف ، كقوله تعالى :﴿ إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾، و(فوق) ، نحو :(جلستُ فوقَ الدار) ، فكل واحد من (سحر ، وفوق) لا يكون إلاّ ظرفاً .

والذي لزم الظرفية أو شبهها :(عندَ ، ولَدُن) ، والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلاّ باستعماله مجروراً بـ(مِنْ) ، نحو :(خرجتُ مِنْ عند زيد) ، ولا تُجَرُّ (عند) إلاّ بـ(مِنْ) ، فلا يقال :(خرجت إلى عنده) ، وقول العامة :(خرجت إلى عنده) خطأ .

(نيابة المصدر عن الظرف)

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وذاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً ، كقولك :(جلست قربَ زيد) ، أي: مكانَ قربِ زيدٍ ، فحذف المضاف وهو (مكان) وأُقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ، فلا تقول :(آتيك جلوس زيد) تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو :(آتيك طلوعَ الشمس ، وقدومَ الحاجِّ ، وخروجَ زيد) ، والأصل : وقتَ طلوع الشمس ، ووقتَ قدوم الحاجِّ، ووقتَ خروج زيد ، فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مقيس في كل مصدر .

* * *

(المفعـول معـه)

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَـهْ ... فِي نَحْوِ:(سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَـهْ)

بِمَا مِنَ الْفِعْـلِ وَشِبْهِهِ سَبَـقْ ... ذَا النَّصْبَ،لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ

المفعول معه ، هو : الاسم ، المنتصب ، بعد (واو) بمعنى (مع) .

والناصب له ما تقدَّمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل :(سيري والطريقَ مسرعة) ، أي : سيري مع الطريق ، فـ(الطريق) : منصوب بـ(سيري) .

ومثال شبه الفعل :(زيد سائر والطريقَ) ، و(أعجبني سيرُكَ والطريقَ) ، فـ(الطريق) : منصوب بـ(سائر) و(سيرك) .

وزعم قومٌ أن الناصب للمفعول معه (الواوُ) ، وهذا غير صحيح ؛ لأن كل حرف اختصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلاَّ الجر ، كحروف الجر ، وإنما قيل (ولم يكن كالجزء منه) احترازاً من الألف واللام ، فإنها اختصّت بالاسم ، ولم تعمل فيه شيئاً ، لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطّي العامل لها ، نحو :(مررت بالغلامِ).

ويُستفاد من قول المصنف في نحو :(سيري والطريقَ مسرعةً) أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد (واو) بمعنى (مع) ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبههُ ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين .

وكذلك يُفهم من قوله :(بما من الفعل وشبهه سبق) أن عامله لابدَّ أن يتقدم عليه ، فلا تقول :(والنيلَ سرتُ) وهذا باتفاق ، أما تقدُّمه على مصاحبه ـ نحو :(سار والنيلَ زيدٌ) ـ ففيه خلافٌ ، والصحيحُ منعُهُ .

❋ ❋ ❋

(نصب المفعول معه بعد (ما) و(كيف))

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حَقُّ المفعول معه أن يسبقه فعلٌ أو شبهه ، كما تقدَّم تمثيله ، وسُمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير أن يُلفظ بفعل ، نحو :(ما أنت وزيداً ؟) ، و(كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟) ، فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقّ من الكون ، والتقدير :(ما تكون وزيداً) ، و(كيف تكون وقصعةً من ثريد) ، فـ(زيداً) و(قصعةً) : منصوبان بـ(تكون) المضمرة .

❋ ❋ ❋

(حال الاسم بعد الواو)

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضُعْفٍ أَحَقْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضُعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أوْ لا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضُعْفٍ ، أو بلا ضُعْف .

فإن أمكن عطفه بلا ضُعْف فهو أحقُّ من النصب ، نحو :(كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين) ، فَرَفْعُ (زيد) عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه ؛ لأن العطف ممكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله :(سار زيد وعمرو)، فرفع (عمرو) أولى من نصبه .

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك ، لسلامته من الضعف ، نحو :(سرت وزيداً) ، فنصب (زيد) أولى من رفعه ، لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عطفه تعيَّنَ النصب : على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، كقولــه :   * علفتـها تبناً وماءً بَارِداً *

فـ(ماءً) : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير :(وسقيتها ماءً بارداً) ، وكقوله تعالى :﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾، فقوله :(وشركاءَكم) لا يجوز عطفه على (أمركم) ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ، إذ لا يصح أن يقال :(أجمعت شركائي) ، وإنما يُقال :(أجمعت أمري ، وجمعت شركائي) فـ(شركائي) : منصوب على المعية ، والتقدير ـ والله أعلم ـ فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير :(فَأَجْمِعُوا أمركم ، واجْمَعُوا شركاءَكم) .

❋ ❋ ❋

(الاستثناء)

مَا اسْتَثْنَتِ (الاَّ) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

حكم المستثنى بـ(إلاَّ) النصب ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجَب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، نحو :(قامَ القومُ إلاَّ زيداً) ، و(وضربت القوم إلاَّ زيداً) ، و(مررت بالقوم إلاَّ زيداً) ، و(قام القومُ إلاَّ حماراً) ، و(ضربت القومَ إلاَّ حماراً) ، و(مررت بالقوم إلاَّ حماراً) ، فـ(زيداً) في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك (حماراً) .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلاَّ) ، واختار المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب له (إلاَّ) ، وزعم أنه مذهب سيبويه[1]، وهذا معنى قوله :(ما استثنت إلاَّ مع تمام ينتصب) ، أي : أنه ينتصب

---

(1) ـ اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط (إلاَّ) ؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ؛ إذ هو : جزء مما نسب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام ؛ فأشبه المفعول .

وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (إلاَّ) ؛ لقيام معنى الاستثناء بها ، والعامل : ما يتقوم به المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن (أستثني) ، كما أن حرف النداء نائب عن (أنادي).

وذهب الكسائي إلى أن المستثنى المنصوب منصوب بـ(إنَّ) مقدرة بعد (إلاَّ) محذوفة الخبر، فتقدير قولك :(قام القوم إلاَّ زيداً) عنده : قام القوم إلاَّ أنَّ زيداً لم يقم ، ومذهبه هذا ضعيف ؛ لأنه يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (أنَّ) مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير مفرد .

وذهب الفراء إلى أن (إلاَّ) مركّبة من :(إنَّ) و(لا) العاطفة ، حُذفت النون الثانية من (أنَّ)، وأُدغمت الأولى في لام (لا)؛ فإذا انتصب المستثنى فبـ(إنَّ)، وإذا أتبع المستثنى =

الذي استثنته (إلاّ) مع تمام الكلام ، إذا كان موجَباً .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب ـ وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهي ، والاستفهام ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألاّ يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار[1]، والمشهور أنه بدل من متبوعه ، وذلك نحو :(ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وإلاّ زيداً) ، و(لا يقم أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وإلاّ زيداً) ، و(هل قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ؟ وإلاّ زيداً ؟) و(ما ضربت أحداً إلاّ زيداً) ، و(ولا تضرب أحداً إلاّ زيداً) ، و(هل ضربت أحداً إلاّ زيداً ؟) ، فيجوز في (زيداً) أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من (أحد) ، وهذا هو المختارُ .

= منه فبـ(لا) العاطفة، ومذهبه ضعيف؛ لأن (لا) العاطفة لا تأتي إلاّ بعد الإثبات ، ولأن فيه عزلاً لـ(إن) تارة ، ولـ(لا) تارة أخرى ، وفيه جمع بين نقيضين : الإثبات والنفي.

وذهب بعض النحاة إلى أن المستثنى المنصوب بفعل محذوف تقديره : أستثني .

وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل في المستثنى النصب : المستثنى منه بواسطة (إلاّ) ، وغير ذلك من المذاهب الضعيفة التي لا نرى حاجة لذكرها ، والصحيح في المسألة أن عامل النصب :(إلاّ) .

(1) ـ هذا الإطلاق غير صحيح ؛ لأن المستثنى إذا تقدَّم المستثنى منه وجب النصب ، ولا يجوز الإتباع ؛ لأنه إن كان في كلام تام موجب فقد عرفت أن المستثنى واجب النصب ، وإن كان في كلام تام منفي ، فقد بطل البدل ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه ؛ لأنه من التوابع ، والتابع لا يتقدم متبوعه ، فلم يبق إلاّ النصب على الاستثناء ، وسيأتي مزيد تفصيل في هذه المسألة في حينها .

وتقول :(ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ ، وإلاَّ زيداً) ، و(لا تمرر بأحدٍ إلاَّ زيدٍ ، وإلاَّ زيداً) ، و(هل مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ ؟ ، وإلاَّ زيداً) .

وهذا معنى قوله :(وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل) ، أي : اختير اتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي .

وإن كان الاستثناء منقطعاً ، تعيّن النصب عند جمهور العرب[1]، فتقول :(ما

---

(1) ـ أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً ؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب، وبنو تميم قسّموا المنقطع **قسمين** :

أحدهما : ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه ، نحو :(ما جاءني القوم إلاَّ حماراً) ، و(ما جاءني زيدٌ إلاَّ عمراً) ، فهنا يجوزون البدل ، ثم إن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه : إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً ، أوْ لا ، فالأول : نحو قولك :(ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً) ، يصح أن يجعل (الحمار) :(إنسان الدار)؛ كما في قول أبي ذوئب :

فإنْ تُمْسِ في دارٍ برهـوة ثـاوِيـاً   أُنَيْسُـكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

ومثله :(ما لي عتابٌ إلاَّ السيف) ، فلسيبويه في مثل هذا وجهان إذا أُبدلت ، أحدهما : جعلُ المنقطع كالمتصل ؛ لصحة دخول المبدل في المبدل منه ، والثاني : أن الأصل في نحو :(لا أحد فيها إلاَّ حماراً) أن يقال :(ما فيها إلاَّ حمارٌ) ، أي : ما فيها شيء إلاَّ حمارٌ ، لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ، ما ظنَّ استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له ، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلوّها من الآدميّ ، فقلت :(لا أحد فيها) ؛ تأكيداً لنفي كون الأدميّ بها ، فلما ذكرت ذلك المستبعد أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل من الإعراب تنبيهاً على الأصل ، وجعلته بدلاً من ذلك المذكور ، فعلى هذا : لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الأول. وذهب المازني إلى أنه من قبيل تغليب العاقل على غيره ، كما تقول :(الزيدان والحمار جاءوا) ، وهذا لا يطرد في جميع الباب ، نحو قوله تعالى :﴿ ما لهم به من علم إلاَّ اتّباع الظنّ ﴾. والثاني : أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً، ليس =

قام القومُ إلاَّ حماراً) ، ولا يجوز الإتباع ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول :(ما قام القومُ إلاَّ حمارٌ) ، و(ما ضربت القومَ إلاَّ حماراً) ، و(ما مررت بالقوم إلاَّ حمارٍ) .

وهذا هو المراد بقوله :(وانصبْ ما انقطع) ، أي : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذي استثني بـ(إلاَّ) ينتصبُ ، إن كان الكلام موجباً ووقع بعد تمامه ، وقد نبَّه على هذا التقييد بذكره حكمَ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غير موجب ـ وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي ـ انتُخِب ـ أي : اختير ـ إتباعُ ما اتصل ، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

= فيه إلاَّ الوجه الثاني من قوليْ سيبويه ، وذلك نحو :(ما جاءني زيد إلاَّ عمرو) ، و(ما أعانه إخوانكم إلاَّ إخوانه) ، قال الشاعر :

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْـقَـى لِـجَا ... حِمِـهَا التَّـخَيُّـلُ وَالْمِـرَاحُ
إلاَّ الْفَـتَـى الصَّبَّـارُ فِي الـ ... نَّجَدَاتِ وَالْفَـرَسُ الْوَقَّـاحُ

وقول الآخـر :

عَشِيَّـةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... وَلاَ النَّبْلُ إلاَّ الْمَشْرَفِيُّ الْمُصَمَّمُ

والثاني من القسمين : ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه ، فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه ، كقوله تعالى :﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمر اللهِ إلاَّ مَن رَحِمَ ﴾ ، أي : مَنْ رحمه الله تعالى ، وقال بعضهم :(لا عاصم) ، أي : لا معصوم ؛ فالاستثناء متصل . وقال السيرافي : المراد بـ(من رحم) : الراحم ، أي : الله تعالى ، لا المرحوم ؛ فيكون متصلاً .

(تقدم المستثنى على المستثنى منه)

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ   يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه ، فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى ، نحو :(قام إلاَّ زيداً القومُ) ، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه ، فتقول :(ما قام إلاَّ زيداً القومُ) ، ومنه قوله :

فَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوي رفعه ، فتقول :(ما قام إلاَّ زيدٌ القومُ) . قال سيبويه : "حدثني يونس أنَّ قوماً يُوثق بعربيتهم يقولون : ما لي إلاَّ أخوك ناصر " . وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب ، ومنه قوله :

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت :إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب ـ وهو الرفع ـ وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو :(ما قام إلاَّ زيدٌ القوم)، ولكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو :(قام إلاَّ زيداً القومُ) .

* * *

(الاستثناء مفرغ)

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ (إِلاَّ) لِمَا   بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الاَّ) عُدِمَا

إذا تفرَّغ سابقُ (إلا) لما بعدها ـ أي : لم يشتغل بما يطلبه ـ كان الاسم الواقع بعد (إلا) مُعرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها[1]، وذلك نحو :(م

---

(1) ـ والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرّغ نظراً إلى المقدّر استدلالاً بقوله :

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً   وَمَا لِيَ يَا عَفْرَاءُ إِلاَّ ثَمَانِيَا =

قام إلاَّ زيـد) ، و(وما ضربتُ إلاَّ زيداً) ، و(ما مررت إلاَّ بزيدٍ) ، فـ(زيد) : فاعل مرفوع بـ(قام) ، و(زيداً) : منصوب بـ(ضربت) ، و(بزيد) : متعلق بـ(مررت) كما لو لم تُذكر (إلا) .

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ ، ولا يقع في كلام موجب ، فلا تقول :(ضربت إلاَّ زيداً) .

❋ ❋ ❋

(تكرار إلاَّ)

وألغِ (إلاَّ) ذاتَ تَوْكِيدٍ، كَـ:(لاَ تَـمْـرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَـتَى إلاَّ الْعَـلاَ)

إذا كررت (إلاَّ) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِد غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو :(ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ إلاَّ أخيكَ) ، فـ(أخيك) بدل من (زيد) ولم تؤثر فيه (إلاَّ) شيئاً ، أي لم تُفِد فيه استثناءً مستقلاً ، وكأنك قلت :(ما مررت بأحد إلاَّ زيدٍ أخيك) ، ومثله :(لا تَمْرُرْ بهم إلاَّ الفتى إلاَّ العَلاَ) ، والأصل : لا تمرر بهم إلاَّ الفتى العلا ، فـ(العلا) بدلٌ من (الفتى) ، وكررت (إلاَّ) توكيداً ، ومثال العطف :(قام القوم إلاَّ زيداً وإلاَّ عمراً) ، والأصل : إلاَّ زيداً وعمراً ، ثم كررت (إلاَّ) توكيداً ، ومنه قوله :

هَـلِ الدَّهْـرُ إلاَّ لَيْـلَـةٌ وَنَـهَـارُهَـا وَإلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَـارُهَـا

والأصل : وطلوعُ الشمس ، وكُرِّرت (إلاَّ) توكيداً .

= ويجوز أن يريد : إلاَّ ثمانية جمال ، فرخَّم في غير النداء ضرورة ، وما أجازه مردود ؛ لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب ، ولاسيما في الفاعل ؛ إذ لا يجوز حذفه إلاَّ مع قائم مقامه ، وهو يجيز :(ما قامَ إلاَّ زيداً) .

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلَهْ   إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

والأصل : إلاّ عمله ورسيمه ورمله ، فـ(رسيمه) بدل من (عمله) ، و(رمله) معطوف على (رسيمه) ، وكررت (إلاّ) فيهما توكيداً .

❋ ❋ ❋

وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ   تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إلاَّ) اسْتُثْنِي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

إذا كُرِّرت (إلاّ) لغير التوكيد ـ وهي : التي يُقصد بها ما يُقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقطت لَمَا فُهِمَ ذلك ـ فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرَّغاً ، أو غير مفرَّغ .

فإن كان مفرَّغاً شغلتَ العاملَ بواحد ونصبت الباقي ، فتقول :(ما قام إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً إلاّ بكراً) ، ولا يتعين واحد منها لِشغلِ العاملِ ، بل أيها شئت شغلت العامل به ، ونصبت الباقي ، وهذا معنى قوله :(فمع تفريغ ... إلى آخره) ، أي : مع الاستثناء المفرّغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بـ(إلاّ) وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناء غير مفرّغ ـ وهذا هو المراد بقوله ـ :

❋ ❋ ❋

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِئْ بِوَاحِدِ   مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

كَـ(لَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي   وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخّر .

فإن تقدّمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجباً أو غير

موجب ، نحو :(قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً القومُ) ، و(ما قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً القومُ) ، وهذا معنى قوله :(دون تفريغ ... البيت) .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجباً ، أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجب نصب الجميع ، فتقول :(قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً) ، وإن كان غير موجب عُومِل واحد منها بما كان يُعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيُبدل مما قبله ـ وهو المختار ـ أو يُنصب ـ وهو قليل ـ كما تقدَّم ، وأما باقيها فيجب نصبه ، وذلك نحو :(ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً) ، فـ(زيد) بدل من (أحد) ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف :(لم يَفُوا إلاَّ امرؤٌ إلا عليّ) فـ(امرؤ) بدل من الواو في (يَفُوا) ، وهذا معنى قوله :(وانصب لتأخير ... إلى آخره) ، أي : وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجباً ، وإن كان غير موجب فجيء بواحد منها معرباً بما كان يُعرب به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله :(وحكمها في القصد حكم الأول) : أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول ، فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ، ففي قولك :(قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً) الجميع مُخرجون ، وفي قولك :(ما قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً) الجميع داخلون ، وكذا في قولك :(ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً) الجميع داخلون .

❋ ❋ ❋

(الاستثناء بـ(غير))

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ(غَيْرِ) مُعْرَباً ... بِمَا لِـمُسْتَثْنَى بِـ(إِلاَّ) نُسِبَا

استُعمل بمعنى (إلاَّ) ـ في الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ : منها ما هو اسم ،

وهو :(غير ، وسُوى ، وسِوى ، وسَواء) ، ومنها ما هو فعل ، وهو (ليس ، ولا يكون) ، ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً ، وهو (عدا ، وخلا ، وحاشا) ، وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما (غير ، وسِوَى ، وسُوَى ، وسَوَاء) فحكم المستثنى بها الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ، وتُعرب (غير) بما كان يُعرب به المستثنى مع (إلاَّ) ، فتقول :(قام القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) كما تقول :(قامَ القومُ إلاَّ زيداً) بنصب (زيد) ، وتقول :(ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ ، وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول :(ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وإلاَّ زيداً) . وتقول :(ما قامَ غيرُ زيدٍ) فترفع (غير) وجوباً كما تقول :(ما قامَ إلاَّ زيدٌ) برفعه وجوباً . وتقول :(ما قامَ أحدٌ غيرَ حمار) بنصب (غير) عند غير بني تميم ، وبالإتباع عند بني تميم ، كما تفعل في قولك :(ما قامَ أحدٌ إلاَّ حمارٌ، وإلاَّ حماراً) .

وأما (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح سينها ويمدُّ ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدُّ ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وقلَّ مَنْ ذكرها ، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية .

ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلاَّ ظرفاً ، فإذا قلت :(قامَ القومُ سوى زيدٍ) فـ(سوى) عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشعرة بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلاَّ في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ(غير) فتُعامل بما تُعامل به (غير) : من الرفع ، والنصب ، والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

(الاستثناء بـ(سوى))

وَلِـ(سِوًى) (سُوًى) (سَوَاءٍ) اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْـرٍ) جُعِـلاَ

فمن استعمالها مجرورة قولُه ﷺ :((دَعَوْتُ رَبِّي أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا)) ، وقوله ﷺ :((مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ)) ، وقولُ الشاعر:

وَلاَ يَنْطِـقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُـمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّـا وَلاَ (مِنْ سِوَائِنَـا)

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه :

وَإِذَا تُبَـاعُ كَـرِيمَـةٌ أَوْ تُشْتَـرَى فَـ(سِوَاكَ) بَائِعُهَا ، وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقولـه :

وَلَـمْ يَـبْـقَ (سِوَى) الْعُـدْوا نِ دِنَّـاهُـمْ كَـمَـا دَانُـوا

فـ(سواك) مرفوع بالابتداء ، و(سوى العدوان) مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قولُه :

لَدَيْكَ كَفِيـلٌ بالْـمُـنَى لِمُـؤَمِّـلٍ وَإِنَّ (سِوَاك) مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

فـ(سواك) اسم (إنَّ) ، هذا تقرير كلام المصنف .

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلاَّ في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل[1].

---

(1) ـ لا يجوز في (سوى) القطع عن المضاف إليه كما يجوز في (غير)، والتزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف ، وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية ؛ لأنه في الأصل : صفة ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها : النصب ، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل ، وإلاَّ فليس (الآن) فيه معنى الظرفية ، والدليل على ظرفيته في الأصل : وقوعه صلة ، بخلاف (غير) ، نحو :(جاءني الذي سوى زيد). =

((الاستثناء بـ(ليس) و(خلا) و(عدا) و(لا يكون))

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ(لَيْسَ) وَ(خَلاَ)　　　وَبِـ(عَدَا) وبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لاَ)

أي : استثن بـ(لَيْسَ) وما بعدها ناصباً المستثنى ، فتقول :(قام القومُ ليس زيداً ، وخلا زيداً ، وعدا زيداً ، ولا يكون زيداً)، فـ(زيداً) في قولك :(ليس زيداً، ولا يكون زيداً) منصوب على أنه خبر (ليس ، ولا يكون) ، واسمهما ضمير مستتر والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من (القوم) ، والتقدير :(ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً) ، وهو مستتر وجوباً ، وفي قولك :(خلا زيداً ، وعدا زيداً) منصوب على المفعولية ، و(خلا ، وعدا) فعلان فاعلهما ـ في المشهور ـ ضمير عائد على البعض المفهوم من (القوم) كما تقدَّم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير :(خلا بعضهم زيداً ، وعدا بعضهم زيداً) .

ونبَّه بقوله :(ويكون بعد لا) ـ وهو قيد في (يكون) فقط ـ على أنه لا يُستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون)، وأنها لا تُستعمل فيه إلاَّ بعد (لا) ، فلا تُستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإنْ ، ولن ، ولَمَّا ، ومـا .

* * *

= وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية ، والتصرف فيها : رفعاً ونصباً وجرّاً ، كـ(غير) وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء ، قال الشاعر :

تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِـي　　　وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

ومثله عند البصريين : شاذ ، لا يجيء إلاَّ في ضرورة الشعر .

وزعم الأخفش أنَّ (سواء) إذا أخرجوه عن الظرفية ـ أيضاً ـ نصبوه ؛ استنكاراً لرفعه . فيقولون :(جاءني سواءَك) ، و:(في الدار سواءَك) .

وَاجْـرُرْ لِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إن تَـرِدْ   وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ،وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي : إذا لم تتقدَّم (ما) على (خلا) و(عدا) فاجرر بهما إن شئت ، فتقول :(قام القوم خلا زيدٍ ، وعدا زيدٍ) ، فـ(خلا) و(عدا) : حرفا جر ، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما ، وإنما حكاه الأخفش ، فمن الجرِّ بـ(خلا) قولُه :

(خَلاَ اللهِ) لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا   أَعُـدُّ عِيَـالِي شُعْبَـةً مِنْ عِيَـالِكَا

ومن الجرِّ بـ(عدا) قولُه :

تـَرَكْـنَـا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ   عَـواكِـفَ قَدْ خَضَعْـنَ إِلَى النُّسُـورِ
أَبَحْنَـا حَيَّـهُـمْ قَـتْـلاً وَأَسْـراً   (عَدَا الشَّمْطَـاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيـرِ)

فإن تقدَّمت عليهما (ما) وجب النصب بهما ، فتقول :(قامَ القومُ ماخلا زيداً ، وما عدا زيداً) ، فـ(ما) : مصدرية ، و(خلا) و(عدا) : صلتها ، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدَّم تقريره ، و(زيداً) : مفعول ، وهذا معنى قوله :(وبعدَ ما انصِبْ) ، هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة ، وجعل (خلا وعدا) حرفي جر ؛ فتقول :(قام القومُ ماخلا زيدٍ ، وماعدا زيدٍ) ، وهذا معنى قولـه:(وانجِرَارٌ قد يَرِدْ) ، وقد حكى الجرمي في الشرح : الجرَّ بعد (ما) عن بعض العرب[1].

❋ ❋ ❋

وَحَيْـثُ جَـرَّا فَـهُـمَـا حَرْفَـانِ   كَـمَـا هُـمَـا إِنْ نَصَبَـا فِعْـلاَنِ

أي : إن جررت بـ(خلا وعدا) فهما حرفا جر ، وإن نصبت فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

❋ ❋ ❋

(الاستثناء بـ(حاشا))

وَكَـ(خَلاَ):(حَاشَا)، وَلاَ تَصْحَبُ (مَا)

وَقِيلَ :(حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

المشهور أن (حاشا) لا تكون إلاَّ حرف جر ، فتقول :(قام القومُ حاشا زيدٍ)، بجر (زيد)، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة ـ منهم المصنف ـ إلى أنها مثل (خلا) : تُستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر ما بعدها ، فتقول :(قام القومُ حاشا زيداً ، وحاشا زيدٍ)، وحكى جماعة ـ منهم : الفراء ، وأبو زيد الأنصاري[1]، والشيباني[2]ـ النصب بها ، ومنه :(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ)، وقوله :

(حَاشَا قُرَيْشاً) ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ   عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

---

(1) ـ هو : سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، أبو زيد الأنصاري ، الإمام المشهور ، كان إماماً نحوياً ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : " أخبرني الثقة " فأنا أخبرته به ، من تصانيفه :(لغات القرآن) و(التثليث)، و(القوس والتُّرس)، و(المياه)، مات سنة :(215هـ). تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (1 / 582).

(2) ـ هو : إسحاق بن مِرَار أبو عمرو الشيباني الكوفي ، قال الأزهري : كان يُعرف بأبي عمرو الأحمر ، وليس من شيبان ، بل أدَّب أولاداً منهم فنُسِبَ إليهم . قال الخطيب : كان أبو عمرو راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة والشعر ، ثقة في الحديث كثير السماع ، نبيلاً فاضلاً ، عالماً بكلام العرب ، حافظاً للغاتها ، عُمِّرَ طويلاً . له من المصنفات :(كتاب الجيم)، و(النوادر)، و(الخيل)، و(غريب المصنف)، و(غريب الحديث). مات سنة :(206هـ). تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (439/1).

وقول المصنف :(ولا تصحب ما) معناه : أن (حاشا) مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره ، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدّم على (خلا)[1] فلا تقول :(قام القومُ ماحاشا زيداً)، وهذا الذي ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها (ما) قليلاً ، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :((أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَاحَاشَا فَاطِمَةَ))، وقوله :

رَأَيْتُ النَّاسَ (مَاحَاشَا قُرَيْشاً) ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا

ويقال في (حاشا) :(حَاشَ ، وحَشَا).

❋ ❋ ❋

(الحـــال)

الْحَالُ : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ فِي حَالٍ،كَـ(فَرْداً أَذْهَبُ)

عرَّف الحال بأنه : الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة على هيئة ، نحو :(فرداً أذهب) فـ(فرداً) : حال ، لوجود القيود المذكورة فيه .

وخرج بقوله :(فضلة) الوصفُ الواقع عمدةً ، نحو :(زيد قائم)، وبقوله :(للدلالة على الهيئة) التمييزُ المشتقُّ ، نحو :(لله دره فارساً)، فإنه تمييز لا حال على

---

(1) - (حاشا) لا تصحب (ما) عند سيبويه ، فقد قال : لو قلت :(أتوني ما حاشا زيداً) لم يكن كلاماً ، وأجازه بعضهم على قلة ، وقال ابن مالك : وربما قيل :(ما حاشا)، وهو مسموع من كلامهم ، قال الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنَّا نحنُ أفضلهم فِعالا

وقد روى أبو أمية في مسند عبدالله بن عمر (ص47) أن رسول الله ﷺ قال :((أسامة أحبُّ الناس إليَّ ، ما حاش فاطمة))، فأنت ترى أن (ما) قد دخلت على (حاشا)، وهذا ما لم يحفظه سيبويه ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ، وعلى هذا يجوز قولك :(أتوني ما حاشا زيداً).

الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجب من فروسيته ، فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته . وكذلك :(رأيت رجلاً راكباً) فإن (راكباً) لم يُسَق للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل ، وقول المصنف :(مُفْهِمُ في حال) هو معنى قولنا :(للدلالة على الهيئة).

❋ ❋ ❋

(أنواع الحال)

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا   يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألاَّ تكون ملازمة للمتصف بها ، نحو :(جاء زيد راكباً)، فـ(راكباً) : وصف متنقل ؛ لجواز انفكاكه عن (زيد) بأن يجيء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقلة ، أي : وصفاً لازماً ، نحو :(دعوت الله سميعاً)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا)، وقولـه :

فَجَاءَتْ بِهِ (سَبْطَ الْعِظَامِ)، كَأَنَّمَا   عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فـ(سميعاً ، وأطولَ ، وسبطَ) أحوال ، وهي أوصاف لازمة .

وقد تأتي الحال جامدةً ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضَها بقولـه :

❋ ❋ ❋

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَـ:(بِعْهُ مُدّاً بِكَذَا ، يَداً بِيَدْ)   و(كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً) أَيْ : كَأَسَدْ

يكثر مجيء الحال جامدةً إن دلّت على سِعْر ، نحو :(بِعْهُ مُدًّا بدرهم)، فـ(مُدّاً) : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ؛ إذ المعنى :(بعه مُسَعَّراً كلَّ مدٍّ بدرهم).

ويكثر جمودها ـ أيضاً ـ فيما دلّ على تفاعل ، نحو :(بعته يداً بيد)، أي : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو :(كرَّ زيدٌ أسداً)، أي : مُشْبِهاً الأسدَ ، فـ(يداً ، وأسداً) جامدان ، وصحَّ وقوعهما حالاً لظهور تأوُّلهما بمشتق ، كما تقدَّم ، وإلى هذا أشار بقوله :(وفي مُبدي تأوُّلٍ)، أي : يكثر مجيء الحال جامدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين :(إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة) معناه : أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله :(فيما تقدَّم)، لكن ليس مستحقّاً .

* * *

(الحال لا تكون إلاَّ نكرة)

وَالْحَـالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظـاً فَاعْتَقِـدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ:(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلاَّ نكرة[1]، وأن ما ورد منها مُعرفاً لفظاً فهو مُنَكَّر معنى ، كقولهم :(جاءوا الجمَّاء الغفيرَ)، و:

---

(1) ـ إنما كان شرطها أن تكون نكرة لأن النكرة : أصل ، والمقصود بالحال : تقييد الحدث المذكور فقط ، ولا معنى للتعريف ، فلو عرفت وقع التعريف ضائعاً ، وأما قوله :

* أرسلها العرك ولم يذدها *

فقد خرّجه سيبويه وما كان مثله ، كـ:(جاءوا الجمّاء الغفير)، و(افعله جهدك) على : أنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي : معتركة ، وجميعاً ، ومجتهداً .

وقال أبو علي : إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها ، أي : أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهدك ، وكلها مضافة إلى الفاعل ، فلهذا حذف الفاعل وجوباً، فهذه المصادر وإن قامت مقام الأحوال فهي منصوبة على المصدرية.

* أَرْسَلَـهَـا الْـعِـرَاكَ ... *

و:(اجتهد وحدَك)، و(كلمته فاهُ إلى فِيَّ)، فـ(الجماء ، والعراك ، ووحدك، وفاه) : أحوال ، وهي معرفة ، لكنها مؤولة بنكرة ، والتقدير :(جاءوا جميعاً)، و(أرسلها معتركة)، و(اجتهد منفرداً)، و(كلمته مشافهةً).

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا:(جاء زيدٌ الراكبَ).

وفصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها ، وإلاَّ فلا ، فمثال ما تضمن معنى الشرط :(زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ) فـ(الراكب والماشي) : حالان ، وصحَّ تعريفهما لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير :(زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى)، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول :(جاء زيد الراكبَ)؛ إذ لا يصح :(جاء زيد إن ركب).

* * *

(وقوع الحال مصدراً)

وَمَـصْدَرٌ مُـنَـكَّـرٌ حَـالاً يَـقَـعْ بِـكَـثْـرَةٍ كَـ:(بَغْتَـةً زَيْدٌ طَلَـعْ)

حقُّ الحال أن يكون وصفاً ، وهو : ما دلَّ على معنى وصاحبه : كقائم ، وحسن ، ومضروب ، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى .

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه :(زيد طلع بغتةً) ؛ فـ(بغتة) : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير :(زيد طلع باغتاً)، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف، والتقدير :(طلع زيد يَبْغَتُ بغتةً)، فـ(يبغت) عندهما هو الحال ، لا (بغتة).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكور ، وهو (طلع) ؛ لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك :(زيدٌ طلعَ بغتةً) :(زيدٌ بغتَ بغتةً)، فيؤولون (طلع) بـ(بغت)، وينصبون به (بغتة).

* * *

(صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير)

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ،كَـ:(لاَ ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا)

حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة ، ولا ينكر في الغالب إلاَّ عند وجود مُسوِّغ ، وهو أحد أمور :

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو :(فيها قائماً رجلٌ)، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي (بَيِّناً) لَوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ، وإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله :

وَمَا لاَمَ نَفْسِي (مِثْلَهَا) لِي لاَئِمٌ ... وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

فـ(قائماً): حال من (رجل)، و(بيناً): حال من (شحوب)، و(مثلها) : حال من (لائم).

ومنها : أن تُخصَّص النكرة بوصف ، أو بإضافة ، فمثال ما تخصَّصَ بوصف قوله تعالى :﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ﴾، وكقول الشاعر :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ (فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونـاً)
وعَاشَ يَدْعُـو بِآيَـاتٍ مُبَـيِّـنَـةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْـرَ خَمْسِينَـا

ومثال ما تخصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى :﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾.

ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي ، وهو المراد بقوله :(أو يَبِنْ من بعد نفي أو مضاهيه)، فمثال ما وقع بعد النفي قولُه :

ما حُـمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى (وَاقِيـاً) وَلاَ تَـرَى مِــنْ أَحَـدٍ (بَـاقِـيَـا)

ومنه قوله تعالى :﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ فـ(لها كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية)، وصحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفةً لـ(قرية)، خلافاً للزمخشري[1]؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود (إلاَّ) مانعٌ من ذلك ، إذ لا يعترض بـ(إلاَّ) بين الصفة والموصوف ، وممن صرَّح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قولُه :

يَا صَاحِ (هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً) فَتَرَىلِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَـلاَ ؟

ومثال ما وقع بعد النهي قولُ المصنف :(لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُستسهِلاً)

---

(1) ـ هو : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ، أبو القاسم جار الله ، كان واسع العلم، غاية في الذكاء وجودة القريحة ، على فساد مذهب في العقيدة ، أخذ الأدب عن ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني ، وجاور بمكة ، وتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم أيضاً، وأصابه خرَّاج في رجله فقطعها ، وصنع عوضها رِجْلاً من خشب ، وله من التصانيف :(الكشاف)، و(الفائق في غريب الحديث)، و(المفصل في النحو)، مات سنة :(538هـ). تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (279/2).

وقول قطري بن الفجاءة :

لاَ يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

واحترز بقوله :(غالباً) مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم :(مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ) وقولهم :(عليه مائةٌ بيضاً)، وأجاز سيبويه :(فيها رجلٌ قائماً)، وفي الحديث :((صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِداً ، وَصَلَّى وَرَاءَه رِجَالٌ قِيَاماً)).

❋ ❋ ❋

(تقدم الحال على صاحبها المجرور)

وَسَبْقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدْ

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في :(مررتُ بهندٍ جالسةً) :(مررتُ جالسةً بهندٍ)،

وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان[1] إلى جواز ذلك ، وتابعَهم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قولُه :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ (هَيْمَانَ صَادِيَا) إِلَيَّ حَبِيباً ، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فـ(هيمان ، وصاديا) : حالان من الضمير المجرور بـ(إلى)، وهو :(الياء)، وقولُه:

فَإِنْ تكُ أذوادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا (فَرْغاً) بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ(فرغاً) : حال من (قتل).

---

(1) ـ هو : عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان ـ بفتح الباء ـ أبو القاسم الأسديّ الكعبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب ، كان زاهداً ، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء ، وإذا رأى الطالب غريباً أقبل عليه ، وكان متعصباً لأبي حنيفة ، مات سنة :(456هـ). تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ،(120/2).

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو :(جاء ضاحكاً زيدٌ)، و(ضربتُ مجرَّدَةً هنداً).

❋ ❋ ❋

(الحال من المضاف إليه)

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَـهْ ... إلاَّ إِذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ نحو جُزْئِهِ ؛ فَلاَ تَحِيفَا

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إلاَّ إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمَّن معنى الفعل ، فتقول :(هذا ضاربُ هندٍ مجرَّدَةً)، و(أعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً)، ومنه قوله تعالى :﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ﴾، ومنه قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي: إنَّ (انْطِلاَقَكَ وَاحِداً) ... إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أَبَا لِيَا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فمثال ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى :﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً ﴾، فـ(إخواناً): حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه ـ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ـ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾، فـ(حنيفاً) : حال من (إبراهيم)، والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن :(أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصحَّ .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف

إليه ، ولا مثل جزئه ـ لم يجز أن يجيء الحال منه ، فلا تقول :(جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً) خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى :(إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف) ليس بجيد ؛ فإن مذهب الفارسي جوازُها ، كما تقدَّم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه .

* * *

(تقدم الحال على ناصبها)

وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ ، كَ:(مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ)، وَ(مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا)

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً[1]، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه ، وقَبِلَ التأنيث ، والتثنية

---

(1) ـ معنى هذا الكلام ثلاثة أمور : الأول : أن الحال لا تتقدم على عاملها المعنوي ، فلا تتقدم على الظرف وشبهه ، وفي هذا خلاف : فسيبويه لا يجيزه أصلاً ، نظراً إلى ضعف الظرف، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو :(زيد قائماً في الدار)، وذلك بناءً على مذهبه من قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر ، نحو :(في الدار زيد)، فأما مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبويه في المنع ؛ فلا يجوز عندهما :(قائماً زيد في الدار)، ولا :(قائماً في الدار زيد).

والعامل المعنوي إن لم يكن ظرفاً فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه ـ وهذا هو الأمر الثاني ـ ؛ وهو : كل جامد ضُمِّنَ معنى المشتق كـ(ليت) و(لعل)، ونحو :(ما شأنك)، وحرف النداء ، وأسماء الإشارة ، وحرف التشبيه ، والتنبيه ، والمنسوب ، نحو :(تميمي)، ونحو :(مثلك)، و(غيرك)، وأسماء الأفعال ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر .

والثالث : العامل الذي هو فعل جامد لا يجوز تقديم الحال عليه ، فلا يقال :(راكباً ما أحسن زيداً).

والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف :(مخلصاً زيدٌ دعا)، فـ(دعا) : فعل متصرف ، وتقدَّمت عليه الحال ، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له :(مسرعاً ذا راحلٌ).

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول :(ما أحسنَ زيداً ضاحكاً)، ولا تقول :(ضاحكاً ما أحسنَ زيداً) ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه ؛ وذلك لأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول :(زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرو)، بل يجب تأخير الحال ، فتقول :(زيد أحسنُ من عمرو ضاحكاً).

❋ ❋ ❋

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ   حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ
كَـ(تِلْكَ)، (لَيْتَ)، وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرْ   نَحْوُ :(سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرْ)

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور ، نحو :(تلك هندٌ مجرَّدة)، و(ليت زيداً أميراً أخوك)، و(كأن زيداً راكباً أسدٌ)، و(زيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً)، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المُثُل ونحوها ، فلا تقول :(مجرَّدةً تلك هندٌ)، ولا (أميراً ليت زيداً أخوك) ولا (راكباً كأنَّ زيداً أسدٌ).

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف ، نحو :(زيدٌ قائماً عندك)، والجار والمجرور ، نحو :(سعيد مستقراً في هجر)، ومنه قوله تعالى :﴿ والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٍ

بِيَمِينِهِ ﴾ في قراءة من كسرَ التاء ، وأجازه الأخفش قياساً .

* * *

وَنَحْوُ :(زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدَّم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمةً ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين : إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو :(زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً)، و(زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً)، فـ(قائماً) و(مفرداً) منصوبان بـ(أحسن ، وأنفع)، وهما حالان ، وكذا (قاعداً ، ومعاناً)، وهذا مذهب الجمهور .

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بـ(كان) المحذوفة ، والتقدير:(زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً)، و(زيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً).

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول :(زيد قائماً قاعداً أحسن منه)، ولا تقول :(زيد أحسن منه قائماً قاعداً).

* * *

(تعدد الحال)

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعدد الحال وصاحبُهَا مفرد ، أو متعدد :

فمثال الأول :(جاء زيد راكباً ضاحكاً)، فـ(راكباً ، وضاحكاً) : حالان من (زيد) والعامل فيهما (جاء).

ومثال الثاني :(لقيتُ هنداً مُصْعِداً مُنْحدرة)، فـ(مصعداً) : حال من التاء،

و(منحدرة) : حال من (هند)، والعامل فيهما (لقيت)، ومنه قوله :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ (خَائِفاً) (مُنْجِدَيْهِ) ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمَا

فـ(خائفاً) : حال من (ابني)، و(منجديه) : حال من (أخويه)، والعامل فيهما (لقي).

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كل حال إلى ما تليق به ، وعند عدم ظهوره يُجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ، ففي قولك :(لقيتُ زيداً مصعداً منحدراً) يكون (مصعداً) : حالاً من (زيد)، و(منحدراً) : حالاً من التاء .

❋ ❋ ❋

(أقسام الحال من حيث كونها مؤكدة)

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ:(لاَ تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أكّدت عاملها ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي: كلُّ وصفٍ دلَّ على معنى عامِلِه ، وخالفه لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة ، فمثال الأول :(لا تعثَ في الأرض مُفسداً)، ومنه قوله تعالى :﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾، وقوله تعالى :﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾. ومن الثاني قوله تعالى :﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾، وقوله تعالى :﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ .

❋ ❋ ❋

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أكدت مضمون الجملة ،

وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وجزآها معرفتان جامدان ، نحو :(زيد أخوك عطوفاً)، و(أنا زيدٌ معروفاً)، ومنه قوله :

(أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي) وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

فـ(عطوفاً) و(معروفاً) : حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير في الأول :(أَحُقُّه عطوفاً)، وفي الثاني :(أحقُّ معروفاً).

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ؛ فلا تقول :(عطوفاً زيد أخوك)، ولا (معروفاً أنا زيد)، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر ، فلا تقول :(زيد عطوفاً أخوك).

* * *

(شرط مجيء الحال جملة)

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ، كَـ :(جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفرادُ ، وتقع الجملة موقعَ الحال[1]، كما تقع موقعَ الخبر والصفة ، ولابُدَّ فيها من رابط ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو :(جاء

---

(1) ـ جواز كون الحال جملة : راجع إلى أن مضمون الحال قيد لعاملها ، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد ، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً : أن تكون خبرية ؛ لأن مقصود المجيء بالحال : تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك :(جاءني زيد راكباً) : أنَّ المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ، ومِن ثَمَّ قيل : إنَّ الحال يشبه الظرف في المعنى . والجملة الإنشائية : إما طلبية أو إيقاعية ، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ؛ فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ، وأما الإيقاعية، نحو :(بعت)، و(طلّقت)، فإن المتكلم بها لا ينظر ـ أيضاً ـ إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده : إيقاع مضمونها ، وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع .

زيدٌ يدُهُ على رأسه)، أو واو ـ وتُسمى واو الحال ـ وواو الابتداء ، وعلامتها صحةُ وقوع (إذ) موقعها ـ نحو :(جاء زيدٌ وعمروٌ قائمٌ)، التقدير :(إذ عمرو قائم)، أو الضمير والواو معاً ، نحو :(جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحلةً).

❋ ❋ ❋

(حكم الجملة الفعلية التي صدرها مضارع مثبت إذا وقعت حالاً)

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

الجملة الواقعة حالاً : إن صُدِّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تُربط إلاَّ بالضمير ، نحو :(جاء زيد يضحك)، و(جاء عمرو تُقَادُ الجنائبُ بين يديه)، ولا يجوز دخول الواو ، فلا تقول :(جاء زيدٌ ويضحك)، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم :(قمتُ وأصُكُّ عينَهُ)، وقولُه :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ (وَأَرْهَنُهُمْ) مَالِكَا

فـ(أصك) و(أرهنهم) : خبران لمبتدأ محذوف ، والتقدير :(وأنا أصك)، و(أنا أرهنهم).

❋ ❋ ❋

(حكم الجملة الاسمية الواقعة حالاً
والفعلية التي صدرها ماضٍ وما في حكمه)

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ ، اوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل إما مضارع ، أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية : إما مثبتة ، أو منفية ، وقد تقدَّم أنه إذا صُدِّرت

الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلاَّ بالضمير فقط ، وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُربط بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ، فيدخل في ذلك الجملة الاسمية : مثبتة ، أو منفية ، والمضارع المنفي ، والماضي : المثبت، والمنفي .

فتقول :(جاء زيد وعمرو قائم)، و(جاء زيد يده على رأسه) و(جاء زيد ويده على رأسه)، وكذلك المنفي ، فتقول :(جاء زيد لم يضحك ، أو : ولم يضحك، أو: ولم يقم عمرو)، و(جاء زيد وقد قام عمرو)، و(جاء زيد قد قام أبوه)، و(جاء زيد وقد قام أبوه)، وكذلك المنفي ، نحو :(جاء زيد وما قام عمرو)، و(جاء زيد ما قام أبوه ، أو : وما قام أبوه).

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بـ(لا)، فعلى هذا تقول :(جاء زيد ولا يضرب عمراً) بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يُؤوَّل على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان :﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ ﴾ بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تَتَّبِعَانِ ، فـ(لا تتبعان) خبر لمبتدأ محذوف .

❋ ❋ ❋

(حذف عامل الحال)

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يُحذف عامل الحال : جوازاً(1)، أو وجوباً(2).

---

(1) ـ يحذف عامل الحال جوازاً في مواضع قياسية ، ولابدَّ من قرينة مع الحذف ، وهذه القرينة : حضور معناه ، كقولك للمسافر :(راشداً مهدياً)، أي :(سر راشداً مهدياً)، أو تقدم ذكره : إما في الاستفهام ، كقولك :(قائماً) في جواب من قال :(كيف خَلَّفْتَ زيداً) أو في غير الاستفهام ، كقوله تعالى :﴿ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين﴾ أي : بلى نجمعها قادرين .

(2) ـ من المواضع التي يُحذف فيها وجوباً قياساً : أن تبيّن الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً، مقرونة بـ(الفاء) أو (ثم)، تقول في الثمن :(بعته بدرهم فصاعداً)، أو :(ثم زائداً) أي : ذهب الثمن صاعداً أو زائداً ، أي : آخذاً في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء بِيعَ بعضها بدرهم والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن :(قرأت كل جزء من القرآن فصاعداً أو : ثم زائداً)، أي : ذهبت القراءة زائدة ، أي : كل يوم في الزيادة .

ومنها ما وقع الحال فيه نائباً عن الخبر ، نحو :(ضربـي زيداً قائماً).

ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام ، وبدونها أيضاً ، كقولهم :(أتميميّاً مرة وقيسيّاً مرة أخرى)، وقول الشاعر :

أَفِي السِّلْمِ أَعْـيَاراً جَـفَاءً وَغِلْظَةً ... وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وكون هذه الأسماء منصوبة على الحالية : مذهب السيرافي والزمخشري ، ومذهب سيبويه ـ وهو الحق ـ انتصابها على المصدرية ويجب حذف الحال في المؤكدة إن رأينا أنها لا تجيء إلاّ بعد الاسمية ، والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً ، كقوله :﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾، و﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾، و﴿ الشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ ﴾ على قراءة النصب في الأربعة .

فمثال ما حُذف جوازاً أن يقال :(كيف جئت) فتقول :(راكباً)، تقديره :(جئت راكباً)، وكقولك :(بلى مسرعاً) لمن قال لك :(لم تَسِرْ) والتقدير :(بلى سرت مسرعاً)، ومنه قوله تعالى :﴿ أَيَحْسِبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾، التقدير ـ والله أعلم ـ : بلى نجمعها قادرين .

ومثال ما حُذف وجوباً قولك :(زيد أخوك عطوفاً)، ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدّم ذلك . وكالحال النائبة مناب الخبر ، نحو :(ضربي زيداً قائماً)، التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حُذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم :(اشتريتُهُ بدرهم فصاعداً)، و(تصدقت بدينار فسافلاً)، فـ(صاعداً ، وسافلاً) : حالان ، عاملهما محذوف وجوباً ، والتقدير :(فذهب الثمن صاعداً)، و(وذهب المتصدَّق به سافلاً)، وهذا معنى قوله :(وبعض ما يُحذف ذكره حُظِل)، أي : بعض ما يُحذف من عامل الحال مُنِعَ ذكره .

❋ ❋ ❋

(التميـيـز)

اسْمٌ ، بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ ، نَكِرَهْ	يُنْـصَبُ تَمْيِـيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَـ:(شِبْرٍ أَرْضاً) و(قَفِيزٍ بُراًّ)	وَ(مَنَوَيْـنِ عَسَـلاً وَتَـمْـرَا)

تقدَّم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه، والمفعول معه ، والحال ، وبقي التميز ـ وهو المذكور في هذا الباب ـ ويُسمى مفسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيِّناً ، وتبييناً ، ومميِّزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى (مِنْ) ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو :(طاب زيدٌ نفساً)، و(عندي شِبْـرٌ أرضاً).

واحترز بقوله :(متضمن معنى مِنْ) من الحال ، فإنها متضمنة معنى (في).

وقوله :(لبيان ما قبله) احتراز مما تضمن معنى (من) وليس فيه بيان لِما قبله :كاسم (لا) التي لنفي الجنس ، نحو :(لا رجلَ قائمٌ) ؛ فإن التقدير :(لا من رجلٍ قائم).

وقوله :(لبيان ما قبله من إجمال) يشمل نوعي التمييز ، وهما : المبين إجمالَ ذاتٍ ، والمبين إجمالَ نسبةٍ .

فالمبين إجمالَ الذات هو : الواقع بعد المقادير ـ وهي الممسوحات ، نحو :(له شبر أرضاً)، والمكيلات ، نحو :(له قفيزٌ بُرّاً)، والموزونات ، نحو :(له منوان عسلاً وتمراً) ـ والأعداد ، نحو :(عندي عشرون درهماً).

وهو منصوب بما فَسَّره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان ، وعشرون .

والمبين إجمالَ النسبة هو : المسوق لبيان ما تعلّق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو :(طاب زيدٌ نفساً)، ومثله :﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾، ونحو :(غَرَسْتُ الأرض شجراً)، ومثله :﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ .

فـ(نفساً) : تمييز منقول من الفاعل ، والأصل :(طابت نفسُ زيدٍ)، و(شجراً) : منقول من المفعول ، والأصل :(غرستُ شجرَ الأرضِ)، فبيَّن (نفساً) الفاعلَ الذي تعلّق به الفعل ، وبيَّن (شجراً) المفعولَ الذي تعلّق به الفعل .

والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله .

❋ ❋ ❋

(جر التمييز بالإضافة)

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا ، كَـ:(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ نحو :(مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)

أشار بـ(ذي) إلى ما تقدَّم ذكره في البيت من المُقَدَّرات ـ وهو : ما دلَّ على

مساحة ، أو كيل ، أو وزن ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضف إلى غيره ، نحو :(عندي شبرُ أرضٍ)، و(قفيزُ بُـرٍّ)، و(منوا عسلٍ وتمرٍ).

فإن أضيف الدالّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، نحو :(ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً)، ومنه قوله تعالى :﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

* * *

(نصب ما كان فاعلاً في المعنى)

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً ، كـ:(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ)

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ، إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك وجبَ جرُّه بالإضافة .

وعلامة ما هو فاعل في المعنى : أن يصلح جَعْلُهُ فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً ، نحو :(أنت أعلى منزلاً ، وأكثر مالاً)، فـ(منزلاً ، ومالاً) يجب نصبهما ؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً ، فتقول :(أنت عَلاَ منزلُكَ)، وكَثُرَ مالُكُ).

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى :(زيد أفضلُ رجلٍ)، و(هندٌ أفضلُ امرأةٍ) فيجب جره بالإضافة ، إلاّ إذا أُضيف (أَفْعَلُ) إلى غيره ، فإنه يُنصب حينئذ ، نحو :(أنت أفضلُ الناسِ رجلاً).

* * *

(لا يقع التمييز قبل ما اقتضى التعجب)

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ ، كَـ :(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

يقع التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب ، نحو :(ما أحسن زيداً رجلاً)،

و(أكرم بأبي بكر أباً)، و(لله درك عالماً)، و(حسبك بزيد رجلاً)، و(كفى به عالماً)، و :

* يَـا جَارَتَـا مَـا أَنْـتِ (جَـارَهْ) *

***

(جر التمييز بـ(من))

وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَـدَدْ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ، كَـ:(طِبْ نَفْساً تُفَدْ)

يجوز جرُّ التمييز بـ(مِنْ) إن لم يكن فاعلاً في المعنى ، ولا مميزاً لعدد ، فتقول:(عندي شبرٌ من أرضٍ ، وقفيزٌ من بُـرٍّ ، ومنوان من عسلٍ وتمرٍ)، و(غرستُ الأرض من شجر). ولا تقول:(طاب زيد من نفس)، ولا:(عندي عشرون من درهم).

***

(تقديم التمييز على عامله)

وَعَـامِـلَ التَّـمْـيِـيـزِ قَدِّمْ مُطْـلَقَـا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف[1]، فلا تقول :(نفساً طابَ زيدٌ)، ولا :(عندي درهماً

---

(1) ـ اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، فذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك ، ووافقهم : أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد ؛ محتجين بقول الشاعر :

أَتَـهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِـرَاقِ حَبِيـبَـهَـا وَمَـا كَـان نَفْـساً بالفِـرَاقِ تَطِيبُ

فقد نصب (نفساً) على التمييز ، وقدَّمه على العامل فيه ، وهو :(تطيب) ؛ لأن التقدير: وما كان الشأن أن تطيب سلمى نفساً ، ثم إنَّ الفعل المتصرف يجوز تقدّم معموله عليه ، فكما يجوز تقديم الحال والمفعول به ونحوهما عليه ، فتقول :(راكباً جاء زيد)، =

عشرون).

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف ، فتقول:(نفساً طابَ زيدٌ)، و(شيباً اشتعلَ رأسي)، ومنه قولُه :

أَتَـهْجُـرُ لَيْـلَـى بِالْفِـرَاقِ حَبِيـبَـهَـا وَمَـا كَـان (نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ)

وقولُه :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَ(شَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ)

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله في هذا الكتاب قليـلاً.

فإن كان العامل غير متصرف ، فقد منعوا التقديم ، سواء كان فعلاً ، نحو :(ما أحسنَ زيداً رجلاً)، أو غيره ، نحو :(عندي عشرون درهماً).

وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :(كفى بزيد رجلاً) ؛ فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفـى)، وإن كان فعلاً متصرفاً ؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجب ، فمعنى قولك :(كفى بزيد رجلاً) :(ما أكفاه رجلاً !).

* * *

= و(زيداً ضربت)، يجوز تقديم التمييز عليه ، فتقول :(نفساً طبت)، و(عرقاً تصببت). أما جمهور البصريين فمنعوا ذلك ؛ لأن التمييز في المعنى هو : الفاعل ؛ لأنك إذا قلت :(عرقاً تصبب زيد) كان (العرق) هو المتصبب ، وكذا الأمر في (نفساً طبت)، فلمّا كان التمييز هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

(حروف الجر)

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ:(مِنْ)، (إِلَى)
(حَتَّى) (خَلاَ) (حَاشَا) (عَدَا) (فِي) (عَنْ) (عَلَى)
(مُذْ) (مُنْذُ) (رُبَّ) (اللاَّمُ) (كَيْ) (وَاوٌ) وَ(تَا)
وَ(الْكَافُ) وَ(الْبَا) وَ(لَعَلَّ) وَ(مَتَى)

هذه الحروف العشرون كلها مختصَّة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجرَّ[1]، وتقدَّم

---

(1) ـ الحروف على ضربين : عامل ، وغير عامل ، فالعامل ، هو : ما أحدث في مدخوله رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً ، وغير العامل : ما لم يحدث ذلك الأثر ، ويُسمَّى : المهمل .
والعامل إما أن يعمل النصب فقط ، مثل :(لن)، و(أن)، وإما أن يعمل الجزم فقط ، مثل :(لم)، و(إن) الشرطية ، وإما أن يعمل الجر فقط ، مثل :(الكاف) و(اللام)، وليس هناك حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في (لولا)، فهي عنده ترفع مدخولها، في مثل:(لولا زيدٌ لغرقت السفينة)، ومذهب البصريين أن الاسم بعدها: مرفوع بالابتداء. وإما أن يعمل النصب والرفع معاً ، مثل :(إن) وأخواتها ، و(ما) الحجازية وأخواتها ، مثل:(إنَّ زيداً كريمٌ)، و:(ما زيدٌ كريماً).
وسبب عمل الحروف الاختصاص ، فلو تأملت في (لن) و(أن) المصدرية لوجدتها تدخل على المضارع فقط ، وكان الأصل فيها أن تعمل فيه الجزم ؛ لأن الجزم يختص به ، ولذلك فإن عمل (لم) و(لَمّا) فيه كان على الأصل ، ولو تأمّلت في (إنَّ) لوجدته مختصة بالاسم ، وكان الأصل فيها أن تعمل الجر فيه ؛ لأنه من خصائصه ، ولذلك فإن جرَّ (الكاف) و(اللام) كان على الأصل ، أما (هَلْ) و(الهمزة) لما كانت غير مختصة بأحدهما لم تعمل فيهما ؛ ولذلك رُجِّحَتْ لغة تميم على لغة الحجاز في باب الحروف المشبهات بـ(ليس) مِن حيث القياس ؛ ألا ترى أنها عند تميم لا تعمل شيئاً ، وعند الحجازيين تعمل عمل (ليس) على الرغم من أنها غير مختصة ؛ إذ تقول :(ما جاء زيد). و(ما زيد كريم)، ولا يعني هذا أن لغة الحجازيين مخالفة للقياس ، بل العكس ، فهي =

الكلامُ على (خلا ، وحاشا ، وعدا) في الاستثناء ، وقلَّ مَنْ ذكر (كَيْ ، ولعلَّ ، ومتى) في حروف الجر .

فأما (كي) فتكون حَرف جرٍّ في موضعين[1]:

= موافقة لقياس آخر ، وهو : لـمّا كانت (ما) تشبه (ليس) في المعنى عملت عملها عندهم بالحمل ، والحمل علة من عللهم المسوغة لأسلوب قد يكون غير سائغ في الظاهر ، قال أعرابي ما مفاده : فلان بئس الرجل جاءته كتابي فلم يقرأها ، فقيل له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : أليس بمعنى : رسالتي .

(1) ـ هذا مذهب البصريين ، أما مذهب الكوفيين فإن (كي) عندهم لا تأتي حرف جر ، بل لا تأتي إلاّ حرف نصب ؛ محتجين على ذلك بأن (كي) : من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، والذي يدل ـ عندهم ـ على أنها لا تكون حرف خفض دخول (اللام) عليها ، كقولك :(جئتك لكي تفعل هذا)؛ لأن (اللام): حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض . وقالوا : ولا يجوز أن يقال: الدليل على أنها حرف جر : أنها تدخل على (ما) الاستفهامية ، كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال :(كَيْمَه)، كما يقال :(لِمَهْ) ؛ لأنَّا نقول :(مَهْ) من (كيمه) ليس لـ(كي) فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنما هو في موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يُفْهَمْ ، يقول القائل :(أقوم كي تقوم). فيسمعه المخاطب و لم يفهم (تقوم) فيقول :(كيمه ؟)، يريد :(كي ماذا ؟)، والتقدير : كي ماذا تفعل ؟ ثم حذف ، فـ(مَهْ) : في موضع نصب ، وليس لـ(كي) فيه عمل .

أما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بدخولها على (ما) الاستفهامية كدخول اللام عليها ، و(ما) عندهم هنا في محل جر ، وقالوا : والدليل على أن (كي) حرف جر أن الألف من (ما) الاستفهامية لا تحذف إلاّ إذا كانت في موضع جر ، واتَّصل بها الحرف الجار ، كقولهم :(لِمَ)، و(فِيمَ)، و(بِمَ)، و(عَمَّ)، قال الله تعالى : ﴿ لِمَ تقولون ما لا تفعلون﴾، وقال تعالى :﴿ فَبِمَ تبشرون ﴾، وقال تعالى : ﴿ فِيمَ أنت من ذكراها ﴾، =

أحدهما : إذا دخلت على (ما) الاستفهامية ، نحو :(كَيْمَهْ ؟)، أي :(لِمَهْ ؟)، فـ(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي)، وحُذفت ألفُها لدخول حرف الجر عليها ، وجيء بالهاء للسكت .

الثاني : قولك :(جئت كي أكرمَ زيداً)، فـ(أكرم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) بعد (كي)[1]، و(أن) والفعل مقدَّران بمصدر مجرور بـ(كي)، والتقدير : جئت

= وقال تعالى :﴿ عَمَّ يتساءلون ﴾، فلما حُذفت الألف من (ما) الاستفهامية في قولهم :(كَيْمَهْ) دلَّ على أن (كي) هنا : حرف جر ، وقد جيء بـ(هاء) السكت صيانة للحركة عن الحذف .

وللكوفيين أن يقولوا إن (هاء) السكت هذه أبدلت من (الألف) كما أبدلوها من الألف في (أنا)، فقالوا :(أنَهْ)، وفي (حيّهلا) :(حيّهله)، وما رقى إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

(1) - وهل يجوز إظهارها بعد (كي) ؟ خلاف بين النحاة : فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي)، نحو :(جئت لكي أن أكرمك) ؛ فتنصب (أكرمك) بـ(كي)، و(أنْ) : توكيد لها ، ولا عمل لها ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في (أكرمك) : اللام ، وأما (كي) و(أن) فتوكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار (أنْ) بعد (حتّى)، واحتجوا بقول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي　　فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

قالوا : والذي يؤكد ما قلناه من أنَّ (أنْ) هنا توكيد لـ(كي) ويجوز إظهارها بعدها وإن اختلفتا في اللفظ : قول الراجز العجاج :

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهِدَانُ الْجَافِي　　بِغَيْرِ لاَ عَصْفٍ وَلاَ اصْطِرَافِ

فأكد (غير) بـ(لا) ؛ لاتفاقهما في المعنى ، وكذلك قول العرب :(ما إن زيد قائم)، فأكد (ما) بـ(إن) النافية ، وقولهم :(لا إنْ ما رأيتُ مثل زيد) فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد (أي : النفي) ؛ للمبالغة في التوكيد ، فكذلك هاهنا. =

كَي إكرام زيد ، أي : لإكرام زيد .

وأما (لعلَّ) فالجر بها لغة عُقَيْل[1]، ومنه قوله :

= أما البصريون فمنعوا ذلك ، وقالوا : إظهار (أن) بعد (لكي) لا يخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدَّرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدَّرة ، بطل أن يقال : إنها كانت مقدَّرة ؛ لأن (لكي) تعمل بنفسها، ولا تعمل بتقدير (أنْ)، ولو كانت تعمل بتقدير (أنْ) لكان ينبغي إذا ظهرت (أن) أن يكون العمل لـ(أن) دونها ، فلمّا أضيف العمل إليها دلَّ على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير (أن)، وبطل أن يقال: إنها تكون مزيدة ابتداءً ؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ؛ فوجب ألاّ يجوز ذلك .

قلت : كيف يستقيم هذا مع جعلهم (كي) حرف جر ، فالحرف الواحد لا يعمل عملين مختلفين في مدخول واحد في وقت واحد . ومن البصريين من قال : إنما لم يجز إظهار (أنْ) بعد (كي) و(حتى) ؛ لأن (كي) و(حتى) صارتا بدلاً من اللفظ بـ(أن) ؛ كما صارت (ما) بدلاً من الفعل في قولهم :(أما أنت منطلقاً انطلقت معك)، فحذف الفعل وجعلت (ما) عوضاً عنه ، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل .

(1) - (لعل) في لغة عقيل : تكون حرف جر ، يقولون :(لعلَّ زيدٍ قائم)، قال الجزولي : وقد جرُّوا بـ(لعلَّ) مَنْبَهَةً على الأصل . يعني : أن الحرف إذا كان مختصّاً بالاسم فالأصل فيه أن يعمل الجرَّ ؛ لأن الجر مختص بالاسم من دون الفعل ، بخلاف الرفع والنصب فهما مشتركان في الاسم والفعل ، وقد روي الجرَّ بها عن العرب : أبو زيد ، والفرَّاء ، والأخفش ، وغيرهم ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا ... جِهَاراً ، مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

وأنشد الفراء :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاَتِهَا ... يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

وقد أنكر بعض النحاة هذه اللغة ، وتأوَّل قول الشاعر : =

* لَعَلَّ (أَبِي) الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وقول الآخر :

لَعَلَّ (اللهِ) فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَـيْءٍ أَنَّ أُمَّـكُمْ شَرِيمُ

فـ(أبي المغوار)، والاسم الكريم : مبتدآن ، و(قريب)، و(فضلكم) : خبران ، و(لعلَّ) حرف جرّ زائد[1] دخل على المبتدأ ، فهو كالباء في :(بِحسبِكَ

= * لَعَلَّ (أَبِي) الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

فقيل :(لعلَّ) في البيت مخففة ، واسمها : ضمير الشأن ، واللام المفتوحة : لام الجر ، و(أبي المغوار منك قريب) : جملة في موضع خبرها ، وهذا التخريج للرضي في شرحه كافية ابن الحاجب .

قال المرادي : وهذا ضعيف من أوجه : أحدها: أنَّ تخفيف (لعلّ) لم يُسمع في هذا البيت.

والثاني : أنها لا تعمل في ضمير الشأن .

والثالث : أن فتح لام الجر مع الظاهر : شاذ . قلت : وقد روى فتح لام الجر مع المظهر : الأخفش ويونس وأبو عبيدة والأحمر ، ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي على رواية من كسر لام :(لعلِّ أبي المغوار)، فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل : يجوز أن يكون (لعاً) في البيت هي التي تقال للعاثر ، واللام للجر ، والكلام جملة قائمة بنفسها ، والموصوف محذوف ، تقديره : فَرَجٌ ، أو شبهه ، وهذا بعيد أيضاً ، وقيل : أراد الحكاية . قال المرادي : وإذا صحّت الرواية بنقل الأيمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد .

(1) ـ الصحيح أن يقال : شبيه بالزائد ؛ لأن (لعل) هنا حرف جر ، والجار لابدَّ له من متعلق، ولا متعلّق له هنا ، لا ظاهراً ولا مقدّراً ، فهي مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه : جارة لا متعلق لها ، فحروف الجر على ثلاثة أنحاء :

الأول : حروف تدل على معنى خاص ويذكر لها متعلّق ، وهي حروف الجر الأصيلة ، مثل (في) في قولك :(دخلنا في الليل)، فالحرف (في) يدل على معنى خاص ، وهو:=

درهمٌ).

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ، فتقول :(عَلَّ) بفتح اللام وكسرها[1].

= الظرفية ، وذكر له متعلَّق ، وهو : الفعل (دخل).

والثاني : حروف لا تدل على معنى خاص ، ولا يذكر لها متعلَّق ، وهي الحروف الزائدة، مثل (الباء) في قولك :(بحسبك درهم)، فالباء هنا : لم تدل على معنى خاص ، ولا متعلَّق لها .

والثالث : حروف تدل على معنى خاص ولا متعلَّق لها ، وهي الحروف الشبيهة بالزائدة ؛ لأنها اشتركت مع الحروف الزائدة في عدم تعلقها بشيء ، وكان لها معنى خاص ، مثل (لعلَّ) على هذه اللغة العقيلية ، فهي تفيد الترجي .

(1) - (لعلَّ) العقيلية فيها أربعة أوجه :(لعلَّ) و(علَّ) بفتح اللام الأخيرة ، و(لعلِّ) و(علِّ) بكسرها فيهما ، قال ابن مالك : والجر بـ(لعلّ) ثابتة الأول أو محذوفته ، مفتوحة الآخر أو مكسورته : لغة عقيلية . ا.هـ.

أما (لعلّ) الناصبة ففيها : اثنتا عشرة لغة ، وهي :(لعلَّ)، و(علَّ)، و(لعنَّ)، و(عنَّ)، و(لأنَّ)، و(أنَّ)، و(رَعَلَّ)، و(رَعَنَّ)، و(لَغَنَّ)، و(رَغَنَّ)، و(غَنَّ)، و(لَعَلَّتَ) بتاء التأنيث . واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاثة ، فقيل : هي بدل من المهملة ، وقيل : ليست بدلاً منها ، قال صاحب (رصف المباني) : وهو أظهر ؛ لقلة وجود الغين بدلاً من العين ، ولذلك جعل (غَنَّ) حرفاً مفرداً بباب .

واعلم أن مذهب أكثر النحويين في (لعلّ) الناصبة : حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية ، وهذا مذهب الكوفيين ، وقيل : هو حرف مركّب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة لمجرد التوكيد ؛ بدليل قولهم :(عَلَّ) في (لعلَّ)، وهذا مذهب المبرد وجماعة من البصريين .

وأما (متى) فالجر بها لغة هُذَيل[1]، ومن كلامهم :(أخرجها متى كمِّه)، يريدون :(من كمه)، ومنه قوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ (مَتَى لُجَجٍ) خُضْرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .

و لم يعد المصنف في هذا الكتاب (لولا) من حروف الجر[2]، وذكرها في غيره

---

(1) - ربَّما جرت هذيل بـ(متى)، وذلك إذا كانت بمعنى (من) أو (في) مثل :(متى لجج)، أي : من لجج أو : في لجج ، وربما جُرَّ ما بعدها على أنه مضاف إليه ، وتكون (متى) حينئذ اسماً ، مثلما حكى أبو زيد :(وضعته متى كمي)، أي : وسط كمي ، وربما كانت (متى) في هذه الحكاية حرف جر بمعنى (في)، والتقدير: وضعته في كمي.

(2) - لم يذكر الشارح - رحمه الله تعالى - مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، مكتفياً بذكر الاختلاف داخل المذهب البصري ، وها نحن نشرح مذهبهم ومذهب غيرهم مع بيان حججهم جميعاً من كتاب الإنصاف ، فنقول : إن مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو مذهب الأخفش ، فقد ذهبوا إلى أن (الياء)، و(الكاف)، و(الهاء) في :(لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه) في موضع رفع مبتدأ ، وذهب جمهور البصريين إلى أن هذه الضمائر بعد (لولا) في محل جر بها ، كما هو مذهب سيبويه ، أما المبرد فقد ذهب إلى عدم جواز مجيء (الياء)، و(الكاف)، و(الهاء) بعد (لولا)، وإنما يجب أن يؤتى بما دلَّ على معناها من ضمائر الرفع المنفصلة ؛ فيقال :(لولا أنا)، و(لولا أنت)، و(لولا هو)، كما هو الاستعمال القرآني : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ .

احتجَّ الكوفيون لمذهبهم بأن : الظاهر الذي قام الضمير المتصل مقامه مرفوع بها على مذهبهم أو بالابتداء على مذهب البصريين ، وقالوا : ولا يجوز أن يقال : هذا يبطل بـ(عسى) ؛ فإن (عسى) تعمل في المظهر الرفع ، وفي المكنِّي النصب ؛ لأنَّا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّا لا نسلِّم أنها تنصب المكنِّي، وإنما هو في موضع رفع بـ(عسى)، فاستعير =

= للرفع لفظ النصب في (عسى)، كما استعير لفظ الجر في (لولاي)، و(لولاك)، وإليه ذهب الأخفش .

والوجه الثاني : أنَّ الكاف في موضع نصب بـ(عسى)، وأن اسمها مضمر فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد .

والوجه الثالث : أنّا لا نسلّم أنه في موضع نصب ، ولكن لأنها حملت على (لعل) في المعنى فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وأما (لولا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان الضمير في محل جر بها لوجدنا اسماً ظاهراً بعدها في محل جرّ بها ؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في الضمير دون أن يعمله في الظاهر ، ولم نجد ذلك في قرآن ، ولا في فصيح الكلام ، ولا في الشعر ، وفي عدم وجود ذلك دليل على أن مدخولها الضمير في محل رفع ، والضمير قد يستوي لفظه في الرفع والنصب والخفض، مثل:(سَمِعَنَا)، و(سَمِعْنَا)، و(منّا)، و(كتابنا).

أما البصريون ـ عدا المبرد والأخفش ـ فقد احتجوا بأن :(الياء) و(الكاف) و(الهاء) لا تكون محل رفع ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ، قالوا : ولا يجوز أن يقال : إذا زعمتم أن (لولا) تخفض (الياء) و(الكاف)، فحروف الخفض لابدّ أن تتعلق بفعل؛ فبأي فعل تتعلق؟ لأنا نقول : قد تكون الحروف في موضع مبتدأ فلا تتعلق بشيء ، كقولك :(بحسبك زيد)، ومعناه : حَسْبُكَ زيد ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّ

وكقولهم :(هل من أحد عندك ؟)، أي : هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى :﴿ ما لكم من إلهٍ غيره ﴾، أي : ما لكم إله غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعاً في قراءة من قرأ بالرفع؛ فموضعها رفع بالابتداء ، وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك (لولا) إذا عملت الجر صارت بمنزلة (الباء) في :(بحسبك)، و(من) في :﴿ هل من خالقٍ غير الله ﴾، ولا فرق بينهما .

وقد رجّح ابن الأنباري مذهب الكوفيين وردَّ على ما تمسك به البصريون ، وسرد شواهد تبيّن صحة مجيء المتصل بعد (لولا) لأجل الردّ بها على المبرد .

ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُّ إلا المضمر ، فتقول :(لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاه)، فالياء ، والكاف ، والهاء ـ عند سيبويه ـ مجرورات بـ(لولا).

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووُضِع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً ، كما لم تعمل في الظاهر ، نحو :(لولا زيدٌ لأتيتك).

وزعم المبرد أن هذا التركيب ـ أعني (لولاك) ونحوه ـ لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

أَتُـطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَـاءَنَـا وَ(لَوْلَاكَ) لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقولُه :

وَكَمْ مُوْطِنٍ (لَوْلَايَ) طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْـرَامِـهِ مِنْ قُـنَّـةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

❋ ❋ ❋

(أقسام حروف الجر)

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ) (مذْ) وَ(حَتَّى) وَ(الْكَافَ) وَ(الْوَاوَ) وَ(رُبَّ) وَ(التَّا)

وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَقْتاً وَبِـ(رُبْ) مُنَكَّراً ، وَ (التَّاءَ) لِلهِ وَرَبْ

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبَّهُ فَتَى) نَزْرٌ ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروف الجر ما لا يجر إلاَّ الظاهر ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول ، فلا تقول :(مُنْذُهُ ، ولا مُذْهُ) وكذا الباقي .

ولا تجر (منذ ، ومذ) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان[1]، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى (في) نحو :(ما رأيته منذ يومنا) أي : في يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى (مِن) نحو :(ما رأيته مذ يوم الجمعة) أي : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب ، وهذا معنى قوله :(واخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً).

وأما (حتى)[2] فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد

---

(1) - إذا كان ما بعد (منذ) و(مذ) اسماً مجروراً ، مثل :(ما رأيتك مذ يومين)، وقول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ　　　وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

ففي ذلك للنحاة مذهبان : الأول : أنَّ (منذ) و(مذ) حرفا جرٍّ ، وهو الصحيح ، وإليه ذهب الجمهور ، وهما لا يجران إلاَّ الزَّمان ، فإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى (من) لابتداء الغاية ، نحو قولك :(ما رأيته مذ يوم الجمعة)، بمعنى (في) أيضاً مثل قولك :(ما رأيته منذ الليلة).

وإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى)، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ، نحو :(ما رأيته مذ أربعة أيام).

والمذهب الآخر : أنهما ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما ، وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع ، قال في النهاية : قالوا (منذ) و(مذ) حرفان ، وفي هذا نظر ؛ إذ قالوا : أصل (مذ) :(منذ)، ويلزم على قولهم : أنّ (أنَّ) المخففة من (أنَّ)، و(إنَّ) : حرفان ، وأن (رُبَّ) باعتبار لغاتها عشرة أحرف .

(2) - (حتّى) لا تكون حرف جر إلاّ بشرطين ، هما : الأول : أن يكون مجرورها ظاهراً ؛ فلا تجر المضمر ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وأجازه الكوفيون والمبرد ، كقول الشاعر :

فَلاَ وَاللهِ ، لاَ يُلْفِي أُنَـاسٌ　　　فَتًى حَتَّاكَ ، يَا بْنَ أَبِي زِيَادِ　=

= وهذا عند سيبويه ضرورة .

والشرط الآخر : أن يكون المجرور آخِرَ جزءٍ أو مُلاقِي آخِرَ جُزْءٍ ، فمثال كونه آخر جزء :(أكلت السمكة حتَّى رأسِها)، ومثال كونه ملاقي آخر جزء :(سِرتُ النهارَ حَتَّى الليل)، ولو قلت :(أكلتُ السمكةَ حتَّى نصفها أو ثلثها) لم يجز ، والسبب على ما قال الزمخشري : لأنَّ الفعل المتعدّي بها الغرضُ فيه أن ينقضي شيئاً فشيئاً حتَّى يأتي عليه .
وقال ابن مالك : هذا لا يلزم ، واستدلَّ بقول الشاعر :

عَيَّنت لَيْلَةً ، فَمَازِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِياً ، فَعُدْتُ يَؤُوساً

قال ابن حيان : ولا حجة في هذا البيت ؛ لأنه لم يتقدم (حتَّى) ما يكون ما بعدها جزءاً منها ، ولا ملاقياً لآخر جزء منه ، فلو صرّح في الجملة بذكر الليلة ، فقال :(مازلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها) كان حجةً .
واختلف في المجرور بـ(حتى) : أيدخل فيما قبلها أوْ لا ؟ فذهب المبرد وابن السرَّاج وأبو علي وأكثر المتأخرين إلى أنه داخل ، وقال ابن مالك :(حتى) لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده . يعني : أنه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخل ، فإذا قلت :(ضربت القوم حتى زيدٍ)، فـ(زيد) يجوز أن يكون مضروباً ، انتهى الضرب به ، ويجوز أن يكون غير مضروب ، انتهى الضرب عنده ، وذكر أن سيبويه والفرَّاء أشارا إلى ذلك .
وحكى عن ثعلب أن (حتى) للغاية ، والغاية تدخل وتخرج ، يقال :(ضربت القوم حتّى زيدٍ)، فيكون مرة مضروباً ، ومرة غير مضروب ، وحكى في (الإفصاح) عن الفرّاء أنه قال : يدخل ما لم يكن غير جزء ، نحو :(إنّه لينام الليل حتى الصباح)، قال : وصرّح سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها ، ولابدّ ، لكنّه مثّل بما هو بعض .
قال المرادي : فإن قلت :(حتى) و(إلى) كلاهما لانتهاء الغاية ، فهل بينهما فرق ؟
قلت : بينهما فروق : الأول : أنّ مجرور (إلى) يكون ظاهراً وضميراً ، بخلاف (حتى) فإن مجرورها لا يكون ضميراً .
الثاني : أنَّ مجرور (إلى) لا يلزم كونه آخِرَ جزءٍ أو ملاقي آخر جزء ، تقول :(أكلت السمكة إلى نصفها) بخلاف (حتّى).
الثالث : أن أكثر المحققين على أنَّ (إلى) لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، بخلاف (حتّى).

شذَّ جرها للضمير ، كقوله :

فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفِي أُنَاسٌ　　　فَتًى (حَتَّاكَ) يَابْنَ أَبِي زِيَادِ

ولا يقاس على ذلك ، خلافاً لبعضهم(1)، ولغة هُذيل إبدالُ حائها عيناً ، وقرأ ابن مسعود :﴿ فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينٍ ﴾.

وأما (الواو) فمختصة بالقسم ، وكذلك (التاء)، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ، فلا تقول :(أقسم والله) ولا :(أقسم تالله).

ولا تجر (التاء) إلاَّ لفظ (الله) فتقول :(تالله لأفعلنَّ)، وقد سُمِع جرها لـ(رَبِّ) مضافاً إلى (الكعبة)(2)، قالوا :(تربِّ الكعبة)، وهذا معنى قوله :(والتاء لله وربّ)، وسُمِع أيضاً :(تالرحمن)، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا :(تحَيَاتِك)، وهذا غريب .

---

(1) ـ علمت أنهم : الكوفيون والمبرد .

(2) ـ حكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ) ؛ قالوا :(تربِّ الكعبة)، وخصَّ بعضهم دخولها على (الرَّبِّ) بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك ؛ لأنه قد جاء عن العرب :(تَرَبِّي)، وحكى بعضهم أنهم قالوا :(تالرحمن)، و:(تَحَيَاتِكَ)، وذلك شاذ .

وهذه (التاء) فرع (واو) القسم ؛ لأن (الواو) تدخل على كل ظاهر مقسم به ، و(الواو) فرع (الباء) ؛ لأنَّ (الباء) فضلت بثلاثة أمور :

أحدها : أنها لا يجب حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره ، فتقول :(أقسم بالله لأنجحنَّ) بخلاف (الواو) و(التاء) ؛ فلا تقول :(أقسم والله لأنجحنَّ)، و(أقسم تالله لأنجحنَّ).

الثاني : أنها تدخل على المضمر ، مثل :(بك لأضربنَّ زيداً).

الثالث : أنها تُستعمل في الطلب وغيره .

ولا تجر (رُبَّ) إلاَّ نكرة[1]، نحو :(رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ)، وهذا معنى

---

(1) ـ اختلف النحاة في ماهية (رُبَّ) : أهي اسم أم حرف ؟ فذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه وابن الطراوة إلى أنها : اسم ؛ حملاً لها في المعنى على (كم) ؛ لأن (كم) للعدد والتكثير ، و(رب) للعدد والتقليل ؛ فكما أنَّ (كم) : اسم ، فكذلك (رُبَّ).
والذي يدل على أنها ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك في أربعة أشياء :
أحدها : أنها لا تقع إلاَّ في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال .
والثاني : أنها لا تعمل إلاَّ في النكرة ، مثل :(رُبَّ أخ لك لم تلده أمّك)، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة ، مثل :(سلمت على محمد)، و(مررت برجل).
والثالث : أنها لا تعمل إلاَّ في نكرة موصوفة ، مثل :(رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة ، مثل :(ذهبت إلى رجل كريم)، و(ذهبت إلى قاضٍ).
والرابع : أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به .
فكونها على خلاف الحروف في هذه الأشياء : دليل على أنها ليست بحرف ، والذي يدل دلالة ظاهرة على أنها ليست بحرف أنها يدخلها الحذف ؛ فيقال في (رُبَّ) :(رُبَ)، قال الله تعالى :﴿ رُبَمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾، قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد ، وفيها أربع لغات :(رُبَّ)، و(رُبَ)، و(رَبَّ)، و(رَبَ) : بضمِّ الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها، فدلَّ على أنها ليست بحرف.
أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن (رُبَّ) حرف ، وقالوا : الدليل على أنها حرف هو : أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه ، نحو :(رُبَّ رَجُلٍ يفهم)، أي : ذلك قليل .
وقد اختلف النحاة ـ أيضاً ـ في معنى (رُبَّ)، فمذهب أكثر النحويين : أنها للتقليل ، وقد نُسب ذلك إلى سيبويه ، وذهب ابن درستويه أنها للتكثير ، وذهب الفارسي إلى أنها تأتي للتقليل وللتكثير ؛ فهي من الأضداد ، ومنهم من ذهب إلى أنها أكثر ما تكون =

قوله :(وبِرُبَّ مُنَكَّراً)، أي : واخصُصْ بربَّ النكرة ، وقد شذ جرها ضميرَ الغيبـة[1]، كقوله :

= للتقليل، ومنهم من ذهب إلى أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليل بها : نادر ، وهذا اختيار ابن مالك ، ومنهم من ذهب إلى أنها حرف إثبات : لم يوضع للتقليل ولا للتكثير ، بل ذلك مستفاد من السياق، ومنهم من ذهب إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار

(1) ـ مجرور (رُبَّ) قسمان: ظاهر ومضمر ، فالظاهر لا يكون إلاَّ نكرة ؛ لأنَّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة ، وأجاز بعض النحويين أن تجرَّ المعرّف بـ(أل)، وأنشد قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلِ الْمُؤَبَّـلِ فِيهِـمْ وَالْعَنَاجِيجِ بَيْـنَـهُنَّ الْمِـهَـارُ

بجر (الجامل) وصفته ، وقد حكى الأصمعي :(رُبَّ أبيه ورُبَّ أخيه).

قال المرادي : والمضمر يلزم أن يكون مبهماً مفسّراً بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز ، نحو :(رُبَّهُ رجلاً أكرمت)، وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير ، استغناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنيثه ، نحو :(رُبَّهُ رجلين)، و(رُبَّهُ رجالاً)، و(رُبَّهُ امرأةً)، وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه ، فيطابق التمييز ، نحو :(رُبَّهُمَا رجلين)، و(رُبَّهُمْ رجالاً)، و(رُبَّهَا امرأةً)، حكوا ذلك نقلاً عن العرب . واختلف في هذا الضمير المجرور بـ(رُبَّ)، فذهب الفارسي وغيره إلى أنه معرفة ، ولكنه جرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه ؛ لِما أشبهها في أنه غير معين ، وذهب قومٌ إلى أنه نكرة ، وبه قال الزمخشري وابن عصفور .

وقد ذهب المبرد وابن السَّرَّاج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر : إما بمفرد ، مثل :(رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيت)، وإما بشبه جملة ، مثل :(رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)، وإما بالجملة ، مثل :(رُبَّ رجلٍ لقيته أكرمته)، وسبب إلزامهم وصف مجرورها الظاهر : أن عاملها لما كثر حذفه كان لابدَّ من شيء يكون عوضاً عنه ، فكانت صفة بذلك لازمة لمجرورها الظاهر .

وذهب الأخفش والفرّاء والزَّجَّاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها قال الرضي: وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد،=

وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهْ (وَرُبَّهُ) عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

كما شذَّ جرُّ الكافِ له ، كقوله :

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ (كَهَا) أَوْ أَقْرَبَا

وقوله :

وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ (كَهُ) وَلاَ (كَهُنَّ) إِلاَّ حَاظِلاَ

وهذا معنى قوله :(وما رووا - البيت) أي : والذي رُوِيَ من جر (رُبَّ) المضمر نحو :(ربه فتى) قليل ، وكذلك جر الكاف المضمر نحو :(كَهَا).

* * *

(معاني حروف الجر)

أولاً - معاني (من) :

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ بِـ(مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً ، كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)

تجيء (مِنْ) للتبعيض ، ولبيان الجنس ، ولابتداء الغاية : في غير الزمان كثيراً،

= واستدلَّ مَنْ لم يلتزمه بالسماع مع ضعف ما علّل به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح ، وأنشد أبياتاً منها قول أم معاوية :

رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً : يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

ومن خصائص (رُبَّ) عند أكثر النحويين أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً، تقول :(رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيت)، ولا يجوز :(سألقى)، وذهب ابن السرّاج إلى جواز كونه حالاً ومنع كونه مستقبلاً ، وذهب بعضهم إلى جوازه كونه ماضياً وحالاً ومستقبلاً، وهو اختيار ابن مالك .

وفي الزمان قليلاً ، وزائدة[1].

---

(1) - (مِنْ) : حرف جر يكون زائداً وغير زائد ، فالزائد سيأتي الحديث عنه قريباً ، وأما غير الزائد فله أربعة عشر معنى ، ذكر منها الشارح تبعاً للناظم : أربعة معانٍ ، وكلام الشارح عن معنى (مِنْ) في ابتداء الغاية في الزمان يوهم أن النحاة متفقين حول ذلك ، وليس كذلك ؛ ذلك لأن الكوفيين وحدهم هم الذين ذهبوا إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ لمسجد أُسس على التقوى من أول يوم ﴾، وصحّحه ابن مالك؛ لكثرة شواهده ، قال المرادي : وتأويل البصريين ما وَرَدَ من ذلك تعسف ، ونقل ابن يعيش عن المبرد وابن درستويه موافقة الكوفيين ، وتأوّل البصريون (من أول يوم) على تقدير : من تأسيس أول يوم .

واعلم أنَّ البصريين لا يمنعون مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان مطلقاً ، بل يمنعونه في المكان الذي يجوز فيه دخول (مذ) و(منذ)، ولذلك فإن معنى (مِنْ) في قوله تعالى : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾: ابتداء الغاية في الزمان اتفاقاً ؛ لأن هذا المكان لا يصح فيه دخول (مذ) و(منذ)، ذكر ذلك ابن أبي الربيع في كتابه (شرح الإيضاح).

المعاني المستدركة على الألفية :

هناك معانٍ لـ(مِنْ) لم يذكرها ابن مالك في ألفيته ؛ فوجب التنبيه عليها ، وهي :

1 ـ التعليل ، نحو :﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق ﴾، و﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾، و﴿ لما يهبط من خشية الله ﴾.

2 ـ البدل ، نحو :﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾، أي : بدل الآخرة ، و﴿لجعلنا منكم ملائكة ﴾، أي : بدلكم ، وقال الراجز :

جَارِيَـةٌ لَمْ تَـأْكُلِ الْمُـرَقَّقَـا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَـا

أي : بدل البقول .

3 ـ المجاوزة ، فتكون بمعنى (عن)، كقوله تعالى :﴿ أطعمهم من جوع ﴾، أي : عن جوع ، وقوله تعالى :﴿ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ﴾، أي : عن ذكر الله . قال ابن مالك : ولهذا المعنى صاحبت (أفعل) التفضيل ؛ فإن قال قائل :(زيد أفضل من =

= عمرو)، فكأنَّه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل .

قال المرادي : اختُلِفَ في معنى (مِنْ) المصاحبة لـ(أفعل) التفضيل ، فقال المبرد وجماعة: هي لابتداء الغاية ، ولا تفيد معنى التبعيض ، وصحَّحه ابن عصفور ، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية ، ولا تخلو من التبعيض .

4 ـ الانتهاء ـ عند الكوفيين ـ وقد أشار سيبويه إلى أن من معانيها : الانتهاء ، فقال : وتقول :(رأيته من ذلك الموضع)، تجعله غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء . قال ابن السرَّاج : وهذا يخلط معنى (مِنْ) بمعنى (إلى).

5 ـ الغاية ، نحو :(أخذت من الصندوق)، ذكره بعض المتأخرين .

6 ـ الاستعلاء ، نحو :﴿ ونصرناه من القوم ﴾، أي : على القوم ، كذا قال الأخفش .

7 ـ الفصل ، نحو :﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾، و﴿حتَّى يَمِيز الخبيث من الطَّيِّب﴾، وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين ، وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو :(لا يعرف زيداً من عمرو).

8 ـ موافقة الباء ، مثل :﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾، قال الأخفش : قال يونس : أي : بطرف خفي ، كما تقول العرب :(ضربته من السيف)، أي : بالسيف ، وهذا قول كوفي .

9 ـ أن تكون ظرفية ، كقوله تعالى :﴿ ماذا خلقوا من الأرض ﴾، أي : في الأرض ، ولا حجة في الآية على هذا المعنى ، لاحتمالها غير هذا المعنى ، وهو قول كوفي ، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إنْ مَنَعْتَهُ ... مِنَ الْيَوْمِ سُؤْلاً أَنْ يُيَسَّرَ فِي غَدِ

10 ـ موافقة (رُبَّ)، قاله السيرافي ، وأنشد عليه :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

11 ـ أن تكون للقسم ، ولا تدخل إلاَّ على (الرَّبِّ)، فيقال :(مِن ربي لأفعلنَّ).

ولم يثبت أكثر النحويين لـ(مِنْ) جميع هذه المعاني ، وقد ذهب المبرد وابن السّرّاج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذّاق والسهيلي إلى أنها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني ترجع إلى هذا المعنى .

فمثالها للتبعيض[1] قولك :(أخذت من الدراهم)، ومنه قوله تعالى :﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ ﴾.

ومثالها لبيان الجنس[2] قوله تعالى :﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾.

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى :﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾.

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى :﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾، وقول الشاعر :

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة :(ما جاءني مِن أحد)، ولا تزاد ـ عند جمهور البصريين ـ إلاَّ بشرطين[3]:

---

(1) ـ علامة هذا المعنى فيها : جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)، نحو :﴿ منهم من كلم الله ﴾، أي : بعضهم الذي كلمه الله .

(2) ـ علامة هذا المعنى فيها : أن يحسن جعل (الذي) مكانها ؛ لأن معنى :﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾: اجتنبوا الذي هو وثن .

(3) ـ (مِنْ) الزائدة لها حالتان : الأولى أن يكون دخولها في الكلام كخروجها ، وتُسمَّى الزائدة لتوكيد الاستغراق ، وهي : الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم ، وهي كل نكرة مختصة بالنفي ، نحو :(ما قام من أحد)، ومنه قوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير الله ﴾؛ فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد ؛ لأن :(هل خالق غير الله)، و(ما قام أحد) : سيان في إفهام العموم دون احتمال .

والثانية : أن تُزاد إفادة التنصيص على العموم ، وتُسمى : الزائدة لاستغراق الجنس ، وهي : الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ، مثل :(ما في الدار من رجل)، فهذه تفيد : التنصيص على العموم؛ لأن (ما في الدار رجل) محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، =

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة .

الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهي ، نحو :(لا تضرب مِن أحد)، والاستفهام[1]، نحو :(هل جاءك من أحد ؟).

ولا تزاد في الإيجاب ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ، فلا تقول :(جاءني من زيد) خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ .

وأجاز الكوفيون[2] زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم :(قد كان من مطر)، أي قد كان مطر .

* * *

ثانياً ـ ما يدل على الانتهاء وما يدل على البدلية :

لِلانْتِهَا:(حَتَّى) وَ(لامٌ) وَ(إلَى)   وَ(مِنْ) وَ(بَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

يدلُّ على انتهاء الغاية :(إلى ، وحَتَّى ، واللاَّم)، والأصل من هذه الثلاثة

= ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد ؛ ولذلك يجوز أن يقال :(ما قام رجل بل رجلان)، فلمّا زيدت (مِنْ) صار نصّاً في العموم ، و لم يبقَ فيه احتمال .

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين في زيادتها على النحو الذي ذكره ، ورأى بعضهم جواز زيادتها في الشرط ، نحو :(إن قام من رجل فأكرمه)، أما الكوفيون فإن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط كمذهب الأخفش ، وإليه ذهب ابن مالك ؛ لكثرة ورودها زائدة من غير الشروط المذكورة لدى بعض النحاة ، قال تعالى : ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾ ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

وَيَنْـمِـي لَهَا حُبُّـهَا عِنْـدَنَـا   فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ

ولزيادة (مِنْ) مواضع : المبتدأ ، والفاعل ، والمفعول به ، والحال .

(1) ـ ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في (هل).

(2) ـ عدا الكسائي وهشام .

(إلى)، فلذلك تجر الآخر وغيره ، نحو :(سرت البارحةَ إلى آخرِ الليل ، أو إلى نصفِهِ)، ولا تجر (حتَّى) إلاَّ ما كان آخراً أو متَّصلاً بالآخر ، كقوله تعالى :﴿ سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ولا تجر غيرهما ، فلا تقول :(سرت البارحة حتى نصفِ الليل)، واستعمال اللام للانتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى :﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾.

ويستعمل (مِنْ) و(الباء) بمعنى :(بَدَل)، فمن استعمال (مِنْ) بمعنى (بدل) قوله عزَّ وجلَّ :﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾، أي : بدل الآخرة ، وقوله تعالى :﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلاَئِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾، أي : بدلكم ، وقول الشاعر :

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ... وَلَمْ تَذُقْ (مِنَ الْبُقُولِ) الْفُسْتُقَا

أي :(بدل البقول).

ومن استعمال (الباء) بمعنى (بدل) ما ورد في الحديث الشريف :(مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَم)، أي : بدلها ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي (بِهِمْ) قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ رُكْبَاناً وَفُرْسَاناً

* * *

ثالثاً ـ معاني (اللام) وما تشترك فيه (الباء) و(في) :

وَ(اللاَّمُ) لِلْمُلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي ... تَعْدِيَةٍ ـ أَيْضاً ـ وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِـ(بَا) ... وَ(فِي) وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

تقدَّم أن اللام تكون للانتهاء[1]، وذكر هنا أنها تكون للمِلْكِ ، نحو :﴿ للهِ مَا

---

(1) ـ للام معان عديدة جمع لها المرادي من كلام النحويين ثلاثين معنى ، هي :
1 ـ الاختصاص ، نحو :(الجنة للمؤمنين). 2 ـ الاستحقاق ، نحو :(النار للكافرين).
3 ـ الملك ، نحو :(المال لزيد). 4 ـ التمليك ، نحو :(وهبت لزيد ديناراً). =

5 ـ شبه الملك ، نحو :(أدوم لك ما تدوم لي). 6 ـ شبه التمليك ، نحو : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ . 7 ـ التعليل ، نحو :(زرتك لشرفك).
8 ـ النسب ، نحو :(لزيدٍ عم). 9 ـ التبيين ، وهي : الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها مبيِّنة لصاحب معناها ، نحو : ﴿ هيت لك ﴾ ، و(سَقْياً لزيد).
10 ـ القسم ، ويلزمها فيه معنى التعجب ، نحو قوله :

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

11 ـ التعدية ، نحو : ﴿ فهب لي من لدنك وليّاً ﴾ .
12 ـ الصيرورة ، وتُسمّى العاقبة ولام المآل ، نحو قول الشاعر :

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ

13 ـ التعجب ، كقولهم :(يا لِلْمَاءِ !) إذا تعجبوا من كثرته . 14 ـ التبليغ ، نحو :(قلت له)، و(فسرت له)، و(أذنت له). 15 ـ انتهاء الغاية ، نحو :(ذهبت به للقاضي). 16 ـ الظرفية ، نحو :﴿ يا ليتني قدّمت لحياتي ﴾، أي : في حياتي ، يعني: الحياة الدنيا ، ويحتمل أن يكون معنى (اللام) هنا : التعليل ، أي : لأجل حياتي : الحياة الآخرة ، ونحو :﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾، أي : في يوم القيامة .
17 ـ المجاوزة، وهي (اللام) الجارة اسم مَنْ غَابَ حقيقةً أو حكماً عن قول قائل متعلق به، نحو : ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾ ، أي : عن الذين آمنوا ، وقول الشاعر :

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وَبَغْياً : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

18 ـ الاستعلاء ، نحو :﴿ ويخرون للأذقان ﴾، أي : على الأذقان ، وجعل بعضهم منه :﴿ وتله للجبين ﴾، أي : على الجبين . 19 ـ بمعنى (عند)، كقولهم في التواريخ: (كتبته لخمس خلون من رمضان)، أي : عند خمس ، وجعل ابن جني منه قراءة من قرأ : ﴿بل كذّبوا بالحق لِمَا جاءهم ﴾، أي : عندما جاءهم . 20 ـ بمعنى (بعد)، نحو : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾، أي : بعد دلوكها . 21 ـ بمعنى (مع)، وجعل منه قول الشاعر :

فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾، و(المال لزيد)، ولشبه المِلك ، نحو :(الجُلّ للفرس ، والباب للدار)، وللتعدية ، نحو :(وهبت لزيد مالاً)، ومنه قوله تعالى :﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِياً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾، وللتعليل ، نحو :(جئتُك لإكرامك) وقوله :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي (لِذِكْرَاكِ) هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وزائدة[1]: قياساً ، نحو :(لِزيدٍ ضربت)، ومنه قوله تعالى :﴿ إِنْ كُنْتُمْ

= فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً

22 ـ بمعنى (مِنْ)، كقول جرير :

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمُ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي : منكم . 23 ـ التبعيض ، ذكره صاحب (رصف المباني)، ومثله بقوله :(الرأس للحمار)، و(الكمُّ للجبة)، وقد ذكر غيره أن (اللام) هنا بمعنى (مِنْ).

24 ـ لام المستغاث به ، وهي : مفتوحة ، كقول قيس بن ذريح :

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمُطَاعِ

25 ـ لام المستغاث من أجله ، وهي : مكسورة إلاّ مع المضمر ؛ فإذا قلت :(يا لك) احتمل أن تكون مستغاثاً به ومستغاثاً له ، وهي : متعلقة بفعل محذوف ، فإذا قلت :(يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو)، فالتقدير : أدعوك لعمرو . 26 ـ لام المدح ، نحو :(يا لَكَ رجلاً صالحاً). 27 ـ لام الذم ، نحو :(يا لك رجلاً جاهلاً)، والصحيح أن هذين النوعين (لام التعجب). 28 ـ لام (كي)، وهي أيضاً لام التعليل ، نحو :(جئتك لتكرمني). 29 ـ لام الجحود ، وهي : الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية، نحو : ﴿ ما كانَ اللهُ ليذر المؤمنين ﴾ .

(1) ـ هذا هو المعنى المتمم للثلاثين ، وهي على ضربين : زائدة قياساً ، وزائدة شذوذاً ، فالزيادة القياسية تكون مع المفعول به بشرطين : الأول : أن يكون العامل متعدّياً لواحد .

الثاني : أن يكون قد ضعف بتأخيره ، نحو : ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ ، أو بفرعيته ، نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يريد ﴾ ؛ فزيادتها في ذلك مقيسة مطّردة ؛ لأنها مقوية للعامل. =

لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾، وسماعاً ، نحو :(ضربتُ لِزيد).

وأشار بقوله :(والظرفية استبن ـ إلى آخره) إلى معنى (الباء) و(في)، فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية ، والسببية ، فمثال (الباء) للظرفية قوله تعالى :﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَ(بِاللَّيْلِ)﴾، أي : وفي الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : ﴿(فَبِظُلْمٍ) مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً ﴾. ومثال (في) للظرفية قولك :(زيدٌ في المسجدِ) وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله ﷺ :((دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، فَلاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا ، وَلاَ هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ)).

❋ ❋ ❋

رابعاً ـ معاني (الباء) :

بِالْبَاءِ اسْتَعِنْ ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ (مَعْ) وَ(مِنْ) وَ(عَنْ) بِهَا انْطِقِ

تقدَّم أن الباء تكون للظرفية وللسببية[1]، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة ،

= والزيادة غير المطّردة فيما عدا ذلك ، كقول الشاعر :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ ... مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

وقد تزاد إقحاماً بين المضاف والمضاف إليه كما في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أي : يا بؤس الحرب .

(1) ـ اعلم أن (الباء) على ضربين : زائدة ، وغير زائدة ، فغير الزائدة قد ذكر لها النحاة ثلاثة عشر معنى ، فذكر منها الشارح تسعة ، وبقي عليه ذكر الآتي :

1 ـ البدل ، وعلامتها أن يحسن في موضعها (بدل)، كقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً

أي : ليت لي بدلهم ..

2 ـ الاستعلاء ، نحو :﴿ ومن أهل الكتاب مَنْ إن تأمنه بقنطار ﴾، أي : على قنطار، =

= ومنه قول الشاعر :

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

3 ـ القسم ، نحو :(باللهِ لأفعلنَّ).

4 ـ أن تكون بمعنى :(إلى)، نحو :﴿ قد أحسن بي ﴾، أي : إليَّ .

والباء الزائدة تكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل ، وزيادتها معه على ثلاثة أضرب :

1 ـ لازمة في فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب على مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، ولازمة أيضاً على مذهب مَنْ جعلها زائدة مع المفعول به ، وهو مذهب الفرّاء والزجّاج ، ولا يجوز حذفها على المذهبين إلاّ مع (أنَّ) و(أنْ)، كقول الشاعر :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

2 ـ جائزة في الاختيار ، وذلك في فاعل (كفى) بمعنى :(حَسْب)، نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ، قال ابن الزبير : فإن كان بمعنى (وَقَى) لم تُزَدْ في فاعله ، نحو : ﴿ وكفى الله المؤمنين القتال ﴾ .

3 ـ واردة في الاضطرار ، كقول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

الثاني : المفعول به ، وزيادتها به غير مقيسة ، نحو : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾، و﴿ هزّي إليك بجذع النخلة ﴾، و﴿ فليمدد بسبب ﴾، و﴿ من يرد فيه بإلحاد ﴾، قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في مفعول (عرف) وشبهه ، وقلّت زيادتها في مفعول المتعدي لمفعولين ، كقول حسّان :

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

الثالث : المبتدأ ، نحو :(بحسبك زيد)، و(كيف بك ؟).

الرابع : الخبر ، وزيادتها فيه على ضربين : مقيسة في خبر (ليس) و(ما)، و(لا) والفعل الناسخ المنفي ، وغير مقيسة في غير هذه الأبواب .

الخامس : النفس والعين في باب (التوكيد)، يقال :(جاء زيد بنفسه وبعينه)، والأصل: نفسه وعينه .

السادس : في الحال المنفية ، كقول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمَةُ بْنُ الْمُسَيِّبُ مُنْتَهَاهَا

نحو :(كتبت بالقلم)، و(قطعت بالسكين)، وللتعدية ، نحو :(ذهبت بزيد)، ومنه قوله تعالى :﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾، وللتعويض ، نحو :(اشتريت الفرس بألف درهم)، ومنه قوله تعالى :﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ ﴾، وللإلصاق ، نحو :(مررت بزيد)، وبمعنى (مع)، نحو :(بعتك الثوب بطرازه)، أي : مع طرازه ، وبمعنى (من)[1]، كقوله :

* شَـرِبْـنَ بِمَـاءِ الْبَـحْـرِ *

أي : من ماء البحر ، وبمعنى (عن)، نحو قوله تعالى :﴿ سَالَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾، أي : عن عذاب ، وتكون الباء ـ أيضاً ـ للمصاحبة[2]، نحو قوله تعالى :﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾، أي: مصاحباً حمد ربك .

* * *

---

(1) ـ في هذا المعنى خلاف ، وممن ذكره الأصمعي والفارسي ، ونقل عن الكوفيين ، وقال به القُتبيّ وابن مالك ، واستدلوا عليه بقوله تعالى :﴿ يشرب بها عباد الله ﴾، أي : منها ، وقول الشاعر :

شَرِبْـنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَـى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُـنَّ نَئِيجُ

وجعل قوم من ذلك (الباء) في قوله تعالى :﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾، وهم الشافعية والحنفية ، ومن يقول بجواز مسح بعض الرأس في الوضوء من الفقهاء ، وجعلها قوم زائدة وآخرون للإلصاق ، وهم : المالكية ، وجعلها آخرون للاستعانة .

قال المرادي : ولم ترد باء التبعيض عند مثبتيها إلاَّ مع الفعل المتعدي ، وقد أنكر قوم ـ منهم ابن جني ـ ورود باء التبعيض ، وتأولوا ما استدلَّ به مثبتو ذلك على التضمين .

(2) ـ هذه الباء تُسمى أيضاً باء الحال ؛ لأن الحال يغني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله تعالى:﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾، أي : محقّاً ، وبهذا يتبيّن لك الفرق بين الباء التي بمعنى (مع) وهذه الباء .

خامساً ـ معاني (على) و(عن) :

عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) ... بِـ(عَنْ) تَـجَـاوُزاً عَـنَى مَنْ قَـدْ فَطِـنْ

وَقَـدْ تَجِيءُ مَوْضِعَ (بَعْدِ) وَ(عَلَى) ... كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلاَ

تُستعمل (على) للاستعلاء[1] كثيراً ، نحو :(زيد على السطح)، وبمعنى

---

(1) - من معاني (على) التي لم يذكرها الناظم ولا الشارح : المصاحبة ، كقوله تعالى :﴿وآتى المال على حبه ﴾، والتعليل ، نحو قوله تعالى :﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾، وزائدة للتعويض ، كقول الراجز :

إنَّ الْكَـرِيـمَ وَأَبِـيـكَ يَعْـتَـمِـلْ ... إنْ لَم يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّـكِلْ

وقد تزاد دون تعويض كقوله :

أَتَـى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَـةَ مَالِـكٍ ... عَلَى كُلِّ أفْـنَـانِ الْعِضَاهِ تَـرُوقُ

وموافقة اللام ، كقوله تعالى :﴿ أذلة على المؤمنين ﴾، وموافقة (من)، كقوله تعالى :﴿إذا اكتالوا على الناس ﴾، وموافقة الباء ، كقوله تعالى :﴿ حقيق علي ألاَّ أقول ﴾.

واعلم أن النحاة اختلفوا في ماهية (على) الجارة ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف في كل موضع ، وهو مذهب الفراء ، وذهب بعضهم إلى أنها اسم في كل موضع ، وهو قول ابن طاهر ، ومنهم من ذهب إلى أنها حرف إلاَّ في موضع واحد ، وهو : إذا دخل عليها حرف الجر ، وهذا مذهب البصريين ، كقول الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَـا ... تَـصِلُّ وَعَنْ قَـيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَـلِ

فتكون (على) هنا بمعنى :(فوق)، ومنهم من ذهب إلى أنها حرف إلاَّ في موضعين : أحدهما : السابق ، والآخر : إذا وقعت موقعاً لو جعلت فيه حرفاً لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره ، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ، كقول الشاعر :

هَـوِّنْ عَلَيْـكَ فَـإِنَّ الأَمُـورَ ... بِكَـفِّ الإِلَــهِ مَقَـادِيـرُهَـا

وهذا مذهب الأخفش .

(في)، نحو قوله تعالى :﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾، أي : في حين غفلة ، وتُستعمل (عن) للمجاوزة كثيراً[1]، نحو :(رميت السهم عن القوس)، وبمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى :﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾، أي : بعد طبق ، وبمعنى (على) نحو قوله :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي ، وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي : لا أفضلت في حسب عليَّ ، كما استعملت (على) بمعنى (عن) في قوله :

إِذَا رَضِيَتْ (عَلَيَّ) بَنو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي : إذا رضيت عني .

* * *

---

(1) - من معاني (عن) : البدل ، نحو :﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾، و:(حجَّ فلان عن أبيه)، وقول الشاعر :

كَيْفَ تَرَانِي ، قَالِباً مِجَنِّي ؟! ... قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَاداً عَنِّي

والاستعانة ، نحو :(رميت عن القوس) حكاه الفراء ، وحكى :(رميت بالقوس)، و:(على القوس) .

والتعليل ، نحو :﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلاَّ عن موعدة ﴾.

والظرفية ، نحو قول الشاعر :

وَآسِ سَرَاةَ الْقَوْمِ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ آنِيَا

وتزاد عوضاً ، كقول الشاعر :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْساً أَتَاهَا حِمَامُهَا ... فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وبمعنى الباء ، كقول امرئ القيس :

تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي ... بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

سادساً ـ معاني (الكاف) :

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

تأتي الكاف للتشبيه كثيراً[1]، كقولك :(زيد كالأسد)، وقد تأتي للتعليل، كقوله تعالى :﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾، أي : لهدايته إياكم ، وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعِل منه قوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾، أي : ليس مثله شيء، ومما زيدت فيه قول رؤبة :

* لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا (كَالْمَقَقْ) *

أي : فيها المقق ، أي : الطول ، وما حكاه الفراء : أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقِطَ ؟ فقال :(كَهَيِّنٍ)، أي : هيِّناً .

* * *

سابعاً ـ ما استعمل من حروف الجر اسماً :

وَاسْتُعْمِلَ اسْماً وَكَذَا (عَنْ) و(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلاَ

استعمل الكاف اسماً قليلاً[2]، كقوله :

---

(1) ـ الكاف التي هي حرف جر قسمان : زائدة ، وغير زائدة ، فغير الزائدة لها ثلاثة معانٍ : الأول : التشبيه ، نحو (زيد كالأسد)، والثاني : التعليل ، ذكره الأخفش ، وجعلوا منه قوله تعالى :﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ﴾، و﴿ اذكروه كما هداكم ﴾، والثالث : الاستعلاء ، كقول بعض العرب :(كخير) في جواب : كيف أصبحت ؟ حكاه الفرّاء.
وأما الزائدة فقد وردت في النثر والنظم ، فمن النثر قوله تعالى :﴿ ليس كمثله شيء ﴾، ومن النظم قول الشاعر :

وَقَتْلَى جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ

(2) ـ ذهب بعض النحاة إلى أن الكاف لا تأتي اسماً، واستدلَّ على ذلك بأنها على حرف واحد صدراً، والاسم لا يكون كذلك ، وأنه يكون زائداً ، والأسماء لا تزاد ، وأنه يقع مع =

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ　　　كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل فيه (ينهى)، والتقدير :(ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن) . واستعملت (على ، وعن) اسمين[1] عند

- مجروره صلة من غير قبح ، نحو :(جاء الذي كزيد)، ولو كان اسماً لقبح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول ، ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً إلاّ في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

بِيضٌ ثَلاَثٌ كَنِعَاجٍ جَمٍّ　　　يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أنْ تكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت :(زيد كالأسد) احتمل الأمرين ، وذهب ابن مضاء إلى أن (الكاف) اسم أبداً ؛ لأنها بمعنى (مثل) .

(1) ـ سبق الحديث عن مجيء (على) اسماً عند الحديث عن معانيها ؛ فأغنانا ذلك عن إعادة ما كتبناه هناك ، وأما (عن) فمجيئها اسماً مشروط بسبقها بحرف الجر (مِن) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ　　　مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْلَةٌ قَبَلُ

ولم يذكر الشارح لمجيئها رسماً سوى دخول (من)، بناءً على الأغلب ، وإلاّ فقد جاء جرّها بـ(على) في قول الشاعر :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً　　　وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ ؟

وقد ذهب الفراء إلى أن (عن) إذا دخلت عليها (من) باقية على حرفيتها ، وزعموا أنَّ (من) تدخل على حروف الجر كلها سوى :(مذ) و(اللام) و(الباء) و(في) .

وذهب ابن عصفور أنَّ (عن) تكون اسماً في نحو قول الشاعر :

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ　　　وَلَكِنْ حَدِيثاً ، مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ؟

لأن جعلها حرفاً في ذلك يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل عليها .

قال أبو حيان : وفيه نظر ؛ لأن مثل هذا التركيب قد وجد في (إلى) ؛ كقوله تعالى :﴿واضمم إليك جناحك ﴾، و﴿ هزّي إليك بجذع النخلة ﴾، ولا نعلم أحداً قال باسمية (إلى) . واستدرك عليه المرادي بأن ابن عصفور نقل عن أبي بكر الأنباري أن (إلى) تُستعمل اسماً ، يقال :(انصرفت من إليك) كما يقال :(غدوت من عليك) .

دخول (مِنْ) عليهما ، وتكون (على) بمعنى (فوق)، و(عن) بمعنى (جانب)، ومنه قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءِ مَجْهَلِ

أي : غدت من فوقه ، وقوله :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أي : من جانب يميني .

* * *

ثامناً ـ حال (مذ) و(منذ) :

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ، كَـ:(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) ... هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

تستعمل (مذ) و(منذ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدهما فعلٌ ، فمثال الأول :(ما رأيته مذ يومُ الجمعة)، أو (مذ شهرُنا)، فـ(مذ) : اسم مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك (منذ)، وجوَّز بعضُهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني :(جئت مذ دَعَا)، فـ(مذ) : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه (جئت) .

وإن وقع ما بعدها مجروراً فهما حَرْفَا جرٍّ بمعنى (مِنْ) إن كان المجرور ماضياً، نحو :(ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ)، أي : من يوم الجمعة ، وبمعنى (في) إن كان حاضراً، نحو :(ما رأيته مذ يومِنا)، أي : في يومنا .

* * *

تاسعاً ـ زيادة (ما) مع حروف الجر :

وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَ(بَاءٍ) زِيدَ (مَا) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

تزاد (ما) :(من)، و(عن)، و(الباء)، فلا تكفُّها عن العمل ، كقوله تعالى :﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾، وقوله تعالى :﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾، وقوله تعالى :﴿ فِبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ .

* * *

وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَ(الْكَافِ) فَكَفْ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

تزاد (ما) بعد (الكاف ، ورُبَّ) فتكفُّهما عن العمل[1]، كقوله :

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقوله :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وقد تزاد بعدهما ولا تكفُّهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاء ، كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وقوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

* * *

---

(1) ـ مذهب المبرد أن (ربَّ) إذا كفتها (ما) جاز أن يليها الجملة الفعلية والاسمية ، وإلى هذا ذهب الزمخشري ، وذهب سيبويه إلى أن (ربَّ) إذا كُفَّت لا يليها إلاَّ الجملة الفعلية .

عاشراً ـ حذف حرف الجر وبقاء عمله :

1 ـ حذف (رب)

وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) وَ(الْفَا) وَبَعْدَ (الْوَاوِ) شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلاّ في (رُبَّ) بعد الواو[1]، وفيما سنذكره ، وقد ورد حذفها بعد الفاء ، و(بَلْ) قليلاً ، فمثاله بعد الواو قولُه :

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقْنْ *

---

(1) ـ لم يوضح الشارح العلامة ما إذا كان العامل في المجرور الجر هي أم ما كان قبلها ، والذي يشير إليه كلامه أن العامل هو (رُبَّ) كما هو المذهب المشهور من أقوال النحويين : بصريهم وكوفيهم ، وقد نسب كمال الدين بن الأنباري إلى الكوفيين القول بأن العامل ـ والحالة هذه ـ هو ما ناب عنها ، وهذه النسبة ليست صحيحة ، ذلك لأننا لم نرَ أحداً منهم قد قال بذلك ، بل رأينا بعض علمائهم يقول بخلاف ذلك ؛ فهذا أبوبكر الأنباري ينص في مثل :(وكسولٍ ناجح) أن (رُبَّ) المقدرة هي العاملة في (كسول)، قال في شرح البيت السادس عشر من مطوّلة امرئ القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَـأَلْهَـيْـتُـهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

"(فمثلك) : مخفوضة بإضمار (رُبَّ)، كأنه قال : فرب مثلك ، قال الشاعر :

وَمَـنْـهَـلٍ فِـيـهِ الْغُـرَابُ مَـيِّـتُ سَقَيْـتُ مِنْـهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْـتُ

أراد : رُبَّ منهلٍ ، فحذف (رُبَّ)، وأقام (الواو) مقامها ، وقال الآخر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـه كدت أقضي الحياةَ من جَلَلِه

أراد : رُبَّ رسم دارٍ ، فأسقط (رُبَّ)، وأسقط (الواو) التي تخلفها ، وقال الآخر :

مِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تركت رذيـة تقلب عينيها إذا طار طـائـر

و(حبلى) : خفض على الإتباع لـ(مثل) " .

وفي شرحه البيت الرابع والأربعين من المطولة ذاتها ، وهو :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَـيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُـومِ لِيَبْـتَـلِـي

قال : " والليل : خفض بإضمار (رُبَّ)" .

ومثاله بعد الفاء قوله :

فمثلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثاله بعد (بَلْ) قوله :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ ... لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو ، وقد شذَّ الجرُّ بـ(رُبَّ) محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

❋ ❋ ❋

2 ـ حذف ما سوى (رُبَّ)

وَقَد يُجَرُّ بِسِوَى (رُبَّ) لَدَى ... حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الجرُّ بغير (رُبَّ) محذوفاً على قسمين : مطّرد ، وغير مطرد .

فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له :(كيفَ أصبحتَ ؟) : (خيرٍ والحمدُ لله)، التقدير : على خيرٍ ، وقول الشاعر :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي : أشارت إلى كليب ، وقوله :

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ ... حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلاَمِ

أي : فارتقى إلى الأعلام .

والمطرد كقولك :(بكمْ درهمٍ اشتريتَ هذا ؟)، فـ(درهم) : مجرور بـ(مِنْ) محذوفةً عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِف وأُبْقِيَ عمله ، وهذا مُطَّرِد عندهما في مميز (كَمْ) الاستفهامية إذا دخل عليهما حرفُ الجرِّ .

❋ ❋ ❋

(الإضافة)

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ، كَ(طُورِ سِينَا)
وَالثَّانِي اجْرُرْ ، وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ الاَّ ذَاكَ ، وَاللاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حُذِف ما في المضاف : من نونٍ تلي الإعراب - وهي نون التثنية ، أو نون الجمع ، وكذا ما أُلحق بهما - أو تنوين ، وجُرَّ المضاف إليه، فتقول :(هذانِ غُلاَمَا زيدٍ ، وهؤلاء بنوهُ ، وهذا صاحبُهُ) .

واختلف في الجار للمضاف إليه ، فقيل : هو مجرور بحرف مقدر - وهو (اللام) أو (من) أو (في) - وقيل : هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح من هذه الأقوال .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى (مِنْ) أو (في)، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله :(وانْوِ من أوْ في - إلى آخره) .

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلاَّ تقدير (مِنْ) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعيَّن تقديرُهُ ، وإلاَّ فالإضافة بمعنى اللام .

فيتعين تقدير (مِنْ) إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو :(هذا ثوبُ خَزٍّ ، وخاتمُ حديدٍ)، والتقدير :(هذا ثوبٌ من خَزٍّ ، وخاتم من حديدٍ) .

ويتعين تقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو :(أعجبني ضربُ اليومِ زيداً) أي : ضربُ زيدٍ في اليوم ، ومنه قوله تعالى :﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾، وقوله تعالى :﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾.

فإن لم يتعين تقدير (مِنْ) أو (في) فالإضافة بمعنى (اللام)، نحو :(هذا غلامُ زيدٍ ، وهذه يدُ عمرٍو)، أي : غلامٌ لزيد ، ويدٌ لعمرو .

وأشار بقوله :(واخصص أولاً ... إلى آخره) إلى أن الإضافة على قسمين: محضة ، وغير محضة .

فالمحضة هي : غير إضافة الوصف المُشَابه للفعل المضارع إلى معموله .

وغير المحضة هي : إضافة الوصف المذكور ، كما سنذكره بعدُ ، وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .

والمحضة : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة ، نحو :(هذا غلامُ امرأةٍ)، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو :(هذا غلامُ زيد) .

❋ ❋ ❋

(الإضافة غير المحضة)

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) وَصْفاً ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْدَلُ

كَ (رُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ)

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَيْ الإضافة ، وهو غير المحضة ، وضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه (يَفْعَلُ) - أي : الفعلَ المضارع - وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة ، ولا تكون إلاَّ بمعنى الحال .

فمثال اسم الفاعل :(هذا ضاربُ زيدٍ الآن ، أو غداً ، وهذا راجينا) .

ومثال اسم المفعول :(هذا مضروبُ الأبِ ، وهذا مُرَوَّعُ القلبِ) .

ومثال الصفة المشبهة :(هذا حسنُ الوجهِ ، وقليلُ الحِيَلِ ، وعَظِيمُ الأملِ).

فإن كان المضاف غيرَ وصف ، أو وصفاً غيرَ عامل ، فالإضافة محضة : كالمصدر ، نحو :(عجبت من ضربِ زيدٍ)، واسم الفاعل بمعنى الماضي ، نحو :(هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) .

وأشار بقوله :(فعن تنكيره لا يُعْذَلُ) إلى أن هذا القسم من الإضافة ـ أعني غير المحضة ـ لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، ولذلك تدخل (رُبَّ) عليه ، وإن كان مضافاً لمعرفة ، نحو :(رُبَّ راجينا)، وتوصف به النكرة ، نحو قوله تعالى :﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾، وإنما يفيد التخفيف ، وفائدته ترجع إلى اللفظ ، فلذلك سُمِّيت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ـ كما تقدَّم ـ فلذلك سُميت الإضافة فيه معنوية ، وسُميت محضة أيضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ، فإنها على تقدير الانفصال ، تقول :(هذا ضاربُ زيدٍ الآن) على تقدير :(هذا ضاربٌ زيداً)، ومعناهما مُتَّحِدٌ ، وإنما أضيف طلباً للخفة .

❋ ❋ ❋

(دخول (أل) في الإضافة اللفظية)

وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ(الْجَعْدِ الشَّعَرْ)

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَـ:(زَيْدٌ الضَّارِبُ رأسِ الْجَانِي)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة ، فلا تقول :(هذا الغلام رجلٍ) ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يُجمع بينهما .

وأما ما كانت إضافته غير محضة ـ وهو المراد بقوله :(بذا المضاف)، أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلام فيه قبل هذا البيت ـ فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل

الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدَّم من أنهما متعاقبان ، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتُفِرَ ذلك ، بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، كـ(الجَعْدِ الشعر ، والضارِب الرَّجُلِ)، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، كـ(زيدٌ الضارِبُ رأس الجاني) .

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه ، امتنعت المسألة ، فلا تقول :(هذا الضاربُ رجلٍ)، ولا (هذا الضاربُ زيدٍ)، ولا (هذا الضاربُ رأسِ جانٍ) .

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمعَ سلامٍ لمذكر ، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثِّلَ ، وجمعُ التكسير ، نحو :(الضوارب ـ أو الضُّرَّاب ـ الرَّجُلِ ، أو غلامِ الرجلِ)، وجمع السلامة لمؤنث ، نحو :(الضاربات الرجلِ ، أو غلام الرجلِ).

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يُشترط وجودها في المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

❋ ❋ ❋

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ ... مُـثَـنًـى ، أَوْ جَمْعاً سَبِيلَـهُ اتَّـبَـعْ

أي : وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعاً اتَّبع سبيل المثنى ـ أي : على حدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ـ يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه ، فتقول :(هذان الضاربا زيدٍ)، و(هؤلاء الضاربو زيدٍ)، وتحذف النون للإضافة .

❋ ❋ ❋

(إضافة الشيء إلى نفسه)

وَلاَ يُضَافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّـحَـدْ ... مَـعْـنًـى ، وَأَوِّلْ مُـوهِـماً إِذَا وَرَدْ

المضاف يتخَصَّص بالمضاف إليه ، أو يتعرّف به ، فلابدَّ من كونه غيرَه ، إذ لا

يتخصَّص الشيء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتَّحد في المعنى : كالمترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال :(قمحُ بُرٍّ)، ولا (رجلُ قائمٍ)، وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤوّلٌ ، كقولهم :(سعيدُ كُرْزٍ) فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بـ(سعيد) و(كُرز) فيه واحد ، فيؤول الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، فكأنه قال :(جاءني مسمَّى كُرز)، أي : مسمى هذا الاسم ، وعلى ذلك يُؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ، كـ(يومُ الخميسِ)، وأمَّا ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته ، فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم :(حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ) و(صلاةُ الأولى)، والأصل : حبَّةُ البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، فالحمقاء : صفة للبقلة ، لا للحبة ، والأولى : صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو : البقلة والساعة ـ وأقيمت صفته مقامه ، فصار:(حبة الحمقاء) و(صلاة الأولى)، فلم يضف الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره .

* * *

(اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه)

وربَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ ... تأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ ، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويُفهم منه ذلك المعنى ، نحو :(قُطِعَتْ بعضُ أصابِعِهِ)، فصح تأنيث (بعض) لإضافته إلى (أصابع) وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول:(قُطِعَتْ أصابعه)، ومنه قوله :

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا (مَرُّ الرِّيَاحِ) النَّوَاسِم

فأنَّث (الْمرّ) لإضافته إلى (الرياح)، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح ،

نحو :(تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ) .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكيرَ من المذكر المضاف إليه ، بالشرط الذي تقدَّم ، كقوله تعالى :﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ فـ(رحمة) : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى (الله) تعالى .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيث ؛ فلا تقول :(خَرَجَتْ غلامُ هند)، إذ لا يقال :(خرجت هند) ويُفهم منه خروج الغلام .

❋ ❋ ❋

(ما يلزم الإضافـة)

وَبَـعْضُ الأَسْـمَاءِ يُضَافُ أَبَـدَا وَبَـعْضُ ذَا قَـدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَداً

من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنىً ، فلا يُستعمل مفرداً ، أي : بلا إضافة، وهو المراد بشطر البيت ، وذلك نحو :(عند ، ولدى ، وسوى ، وقصارى الشيء ، وحُمَادَاه : بمعنى : غايته) .

والثاني : ما يلزم الإضافة معنًى دون لفظ ، نحو :(كل ، وبعض ، وأي)، فيجوز أن يستعمل مفرداً ، أي : بلا إضافة ، وهو المراد بقوله :(وبعضُ ذا)، أي : وبعض ما لزم الإضافة معنًى قد يُستعمل مفرداً لفظاً ، وسيأتي كلٌّ من القسمين .

❋ ❋ ❋

(ما لا يضاف إلاَّ لضمير)

وَبَعْضُ مَـا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَـ(وَحْدَ)، (لَبَى)، وَ(دَوَالَيْ)، (سَعْدَى)

وَشَـذَّ إِيلاَءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَـى)

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضاف إلاَّ إلى المضمر ، وهو المراد هنا ، نحو :(وَحْدَك)، أي : منفرداً ، و(لَبيك)، أي : إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، و(دواليك)، أي : إدالة بعد إدالة ، و(سعديك)، أي : إسعاداً بعد إسعاد ، وشذَّ إضافة (لَبَّى) إلى ضمير الغيبة ، ومنه قولُه :

إِنَّـكَ لَوْ دَعَوْتَنِـي وَدُونِـي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُـتْـرَعٍ بَـيُـونِ

لَقُلْتُ : لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِـي

وشذَّ إضافة (لَبَّـى) إلى الظاهر ، أنشد سيبويه :

دعوت لِمَا نَـابَنِـي مِسْوَراً فَـلَبَّى ، فَـلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

كذا ذكر المصنف ، ويُفهم من كلام سيبويه أَنَّ ذلك غير شاذ في (لَبَّـى)، و(سَعْدَيْ) .

ومذهب سيبويه أن (لبَّيك) وما ذكر بعده مُثَنَّى ، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف ، وأن تثنيته المقصود بها التكثير ، فهو على هذا ملحق بالمثنى ، كقوله تعالى :﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾، أي : كرات ، فـ(كرتين) : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى :﴿ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾، أي : مزدجراً وهو كليل ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط ، فتعين أن يكون المراد بـ(كرتين) التكثير ، لا اثنين فقط ، وكذلك (لبيك)، معناه : إقامة بعد إقامة كما تقدّم ، فليس المراد الاثنين فقط ، وكذا باقي أخواته ، على ما تقدم في تفسيرها .

ومذهب يونس أنه ليس مثنى ، وأن أصله (لَبَّى)، وأنه مقصور ، قُلِبت أَلِفُهُ ياءً مع المضمر ، كما قلبت ألف (لدى) و(على) مع الضمير في (لديه)و(عليه).

وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً ، كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على) ؛ فكما تقول :(علَى زيدٍ) و(لدَى زيدٍ)، كذلك كان ينبغي أن يقال :(لَبَّى زيدٍ)، لكنهم لَمَّا أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياءً ؛ فقالوا :

* فَـلَبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ *

فدلَّ ذلك على أنه مثنـى ، وليس بمقصور كما زعم يونس .

* * *

(ما لا يضاف إلاَّ إلى الجمل)

وَأَلْـزَمُـوا إِضَـافَـةً إِلَى الْجُـمَـلْ (حَيْثُ) وَ(إِذْ) وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إِفْرَادَ (إِذْ) وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ) أَضِفْ جَوَازاً، نَحْوُ:(حِينَ جَانُبِذْ)

من الملازم للإضافة : ما لا يضاف إلاَّ إلى الجملة ، وهو :(حيث)، و(إذ) و(إذا) .

فأما (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسمية[1]، نحو :(اجلس حيث زيدٌ

---

(1) ـ قال سيبويه : إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي (حيث) و(إذا) فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى ؛ لِما فيها من معنى الشرط ، وهو بالفعل أولى ، فـ(حيث يجلس زيد) أولى من :(حيث زيد يجلس) .

واعلم أن (حيث) تضاف إلى الزمان وإن لم تكن ظرفاً ، أي : منصوباً بتقدير (في)، قال الله تعالى :﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾، وهو مفعول لـ(يعلم) مقدّراً ، وقال الفرزدق : =

جالسٌ)، وإلى الجملة الفعلية ، نحو :(اجلس حيث جلسَ زيدٌ)، أو (حيث يجلس زيـدٌ)، وشذَّ إضافتها إلى مفرد[1]، كقوله :

= يَهـزُّ الهرانع عقده عِنْدَ الخصـي بِـأذلَّ حَيْثُ يَكُونَ مَنْ يَتَذَلَّلُ

واعلم أنه قد اختلف في الجملة بعد (حيث) إذا لم تكن ظرفاً ، فرأى الفارسي أن ما بعد (حيث) يكون صفة لا مضافاً إليه ، قال : لأن (حيث) يضاف ظرفاً لا اسماً .

قال الرضي : والأولى أن نقول : إنّه مضاف ، ولا مانع من إضافته وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان ، وعلى هذا فظرفيته غالبة لا لازمة .

(1) ـ ندرت إضافة (حيث) إلى المفرد ، حتى لقد عَدَّ بعض النحاة ذلك لحناً ، وقد ذهب الكسائي إلى جواز ذلك مستدلاً بقول الشاعر :

وَنَطْعَنُهُـمْ حَيْثُ الْحُبى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِـمِ

وقول الآخر :

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُهَيْـلٍ طَالِـعاَ نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّـهَابِ لاَمِعَـا

وبعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي :(حيث سهيل موجود)، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد (حيث) غير قليل .

ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء ، أي : الإضافة إلى الجملة ، والأشهر بقاؤه على البناء ؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد .

وترك إضافة (حيث) مطلقاً : لا إلى الجملة ولا إلى المفرد : أنـدر .

واعلم أن (حيث) ظرف مكان ، ولكن قد تأتي ظرف زمان ـ كما قال الأخفش ـ قال الشاعر :

لِلْـفَـتَـى عَقْـلٌ يَعِيـشُ بِـهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَـهُ قَدَمَـه

مسألة في سبب بناء الظروف :

إذا كانت الظروف واجبة الإضافة إلى الجملة فهي حينئذ واجبة البناء ؛ لأنها في المعنى مضافة إلى المصدر الذي تضمنته الجملة ؛ ولذلك لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير؛ فلا يقال :(آتيك يوم قدم زيد فيه)؛ لأن الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير: =

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعاً

وأما (إذ) فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية ، نحو :(جئتك إذْ زيدٌ قائمٌ)، وإلى الجملة الفعلية نحو :(جئتك إذ قامَ زيدٌ)، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ، ويُؤْتى بالتنوين عوضاً عنها ، كقوله تعالى :﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾، وهذا معنى قوله :(وإن يُنَوَّن يحتمل إفراد إذْ)، أي : وإن ينون (إذْ) يحتمل إفرادها ، أي : عدم إضافتها لفظاً ، لوقوعِ التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها .

وأما (إذا) فلا تُضاف إلاَّ إلى جملة فعلية ، نحو :(آتيك إذا قامَ زيدٌ)، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية ؛ فلا تقول :(آتيك إذا زيدٌ قائمٌ) خلافاً لقوم ، وسيذكرها المصنف .

وأشار بقوله :(وما كإذ معنًى كَإِذ) إلى أن ما كان مثل (إذ) - في كونه

= حصل بإضافة الظرف إلى الجملة ، وجَعْلِهِ ظرفاً لمضمونها ، فيكون كأنك قلت :(يوم قدوم زيد فيه)، أي : في اليوم ، وذلك غير مستعمل ، قال تعالى :﴿ يَوْمَ تبيضّ وجوه﴾، وقد يقول العوامُّ :(يوم تسودّ فيه الوجوه)، ونحو ذلك . فإضافة هذه الظروف إلى الجملة في الظاهر كَلاَ إضافة ، فشابهت الغايات المحذوف ما أُضيف إليها ، فلهذا بُنِيَتْ (حيث) على الضم كالغايات .

وأما الظروف جائزة الإضافة فعلى ضربين : إما أن تُضاف إلى جملة ماضية الصدر ، نحو قوله :

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ ، والشَّيْبُ وَازِعُ؟!

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها .

وإما ألاَّ تُضاف إلى الجملة المذكورة ، وذلك بأن تضاف إلى جملة فعلية صدرها مضارع ، نحو :﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾، أو إلى الاسمية سواء كان صدرها معرباً أم مبنيّاً في اللفظ ، مثل :(جئتك يوم أنت أمير)، فعند جمهور البصريين لا يجوز إلاَّ الإعراب ، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه .

ظرفاً ماضياً غير محدود ـ يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة ، وهي الجمل الاسمية والفعلية ، وذلك نحو :(حين)، و(وقت)، و(زمان)، و(يوم) فتقول :(جئتك حين جاءَ زيدٌ ، ووقتَ جاءَ عمرٌو ، وزمانَ قَدِمَ بكرٌ ، ويومَ خرجَ خالدٌ)، وكذلك تقول :(جئتك حينَ زيدٌ قائمٌ)، وكذلك الباقي .

وإنما قال المصنف :(أضف جوازاً) ليعلم أن هذا النوع ـ أي ما كان مثل (إذْ) في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليه (إذ) ـ وهو الجملة ـ جوازاً ، لا وجوباً .

فإن كان الظرف غير ماضٍ ، أو محدوداً ، لم يُجْرَ مجرى (إذ)، بل يُعامل غيرُ الماضي ـ وهو المستقبل ـ معاملة (إذا)، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ، فتقول :(أجيئك حينَ يجيء زيدٌ)، ولا يضاف المحدود إلى الجملة ، وذلك نحو :(شهر، وحوْل)، بل لا يضاف إلاّ إلى مفرد ، نحو :(شهر كذا ، وحَوْل كذا) .

❋ ❋ ❋

(الإعراب والبناء في الظروف)

وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَـ(إذْ) قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْـتَـرْ بِنَا مَـتْـلُـوِّ فِعْلٍ بُـنِـيَـا

وَقَـبْـلَ فِـعْـلٍ مُـعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا ... أَعْـرِبْ ، وَمَـنْ بَـنَـى فَلَنْ يُفَـنَّـدَا

تقدَّم أن الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين : أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوماً ، والثاني : ما يضاف إليها جوازاً .

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء ، سواء أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ ، أو جملة فعلية صُدِّرت بمضارع ، أو جملة اسمية ، نحو :(هذا يومُ جاء زيد ، ويومُ يقوم عمرو ، أو يومُ بكرٌ قائمٌ)، وهذا مذهب الكوفيين ، وتبعهم الفارسيُّ والمصنفُ ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت ماضٍ البناء ، وقد روى بالبناء والإعراب قوله :

* عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

بفتح نون (حين) على البناء ، وكسرها على الإعراب .

وما وقع قبل فعل معرب ، أو قبل مبتدأ ، فالمختار فيه الإعراب ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله :(ومَنْ بَنَى فَلَنْ يُفنَّدَا)، أي : فلن يُغَلَّط ، وقد قُرِئ في السبعة :﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾، بالرفع على الإعراب ، وبالفتح على البناء ، هذا ما اختاره المصنف .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع ، أو إلى جملة اسمية ، إلاَّ الإعراب ، ولا يجوز البناء إلاَّ فيما أُضِيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماضٍ .

هذا حكم ما يُضاف إلى الجملة جوازاً ، وأما ما يضاف إليها وجوباً فلازمٌ البناء ؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، كـ(حيث ، وإذ ، وإذا).

* * *

(إضافة (إذا) للجمل)

وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى … جُمَلِ الأَفْعَالِ كَـ(هُنْ إِذَا اعْتَلَى)

أشار في هذا البيت إلى ما تقدَّم ذكره ، من أن (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضاف إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول:(أجيئك إذا زيدٌ قائم)، وأما (أجيئك إذا زيدٌ قامَ)، فـ(زيد) مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .

وخالفه الأخفش ، فجوَّز كونه مبتدأ خبرُه الفعلُ الذي بعده .

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا)، وإنما الخلاف بينهما في خبره ، فسيبويه يُوجب أن يكون فعلاً ، والأخفش يجوِّز

أن يكون اسماً ، فيجوز في :(أجيئك إذا زيدٌ قامَ) جعل (زيد) مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز :(أجيئك إذا زيدٌ قائم) عند الأخفش فقط .

❋ ❋ ❋

(إضافة كلتا وكلا)

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلاَ تَفَرُّقٍ - أُضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلاَ)

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنًى :(كلا) و(كلتا)، ولا يضافان إلا إلى معرفة ، مثنى لفظاً ومعنى ، نحو :(جاءني كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) أو معنى دون لفظ ، نحو :(جاءني كلاهما ، وكلتاهما)، ومنه قوله :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

وهذا هو المراد بقوله :(لمفهم اثنين معرف)، واحترز بقوله :(بلا تفرق) من مُعرَّف أفهم الاثنين بتفرق ، فإنه لا يضاف إليه (كلا ، وكلتا)، فلا تقول :(كلا زيد وعمرو جاء)، وقد جاء ذلك شاذّاً ، كقوله :

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

❋ ❋ ❋

(إضافة أي)

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (أَيّاً) وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

أَوْ تَنْوِ الأَجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيّاً وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى (أي)، ولا تضاف إلى مفرد معرفة ، إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ ... غَـدَاةَ الْتَـقَيْنَا كَانَ خَيْـراً وَأَكْرَمَا

أو قصدتَ الأجزاء ، كقولك :(أيُّ زيدٍ أحسن ؟)، أي : أيُّ أجزاء زيد أحسن ؟ ، ولذلك يجاب بالأجزاء ، فيُقال :(عينُه)، أو (أنفُه)، وهذا إنما يكون فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهام .

و(أيّ) تكون : استفهامية ، وشرْطية ، وصِفة ، ومَوْصولة .

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، فتقول :(يعجبني أيُّهم قائم)، وذكر غيره أنها تضاف ـ أيضاً ـ إلى نكرة ، ولكنه قليل ، نحو :(يعجبني أيُّ رجلين قاما) .

وأما الصفة فالمراد بها : ما كانت صفةً لنكرة ، أو حالاً من معرفة ، ولا تضاف إلا إلى نكرة ، نحو :(مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ)، و(مررت بزيدٍ أيَّ فتى)، ومنه قوله :

فَـأَوْمَـأْتُ إِيـمَاءً خَفِياً لِحَبْـتَـرٍ ... فَلِلَّهِ عَـيْـنَـا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَـتًى

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً ، أي : سواء كانا مثنيين ، أو مجموعين ، أو مفردين ـ إلا المفرد المعرفة ، فإنهما لا يضافان إليـه، إلا الاستفهامية ، فإنها تضاف إليه كما تقدَّم ذكره .

واعلم أن (أيّاً) إن كانت صفة أو حالاً ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، نحو :(مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، و بزيد أيَّ فتى)، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنىً لا لفظاً ، نحو:(أيُّ رجلٍ عندك ؟، وأيٌّ عندك؟، وأيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ ، وأياًّ تضربْ أضربْ ، ويعجبني أيُّهم عندك)، و(يعجبني أيٌّ عندك)، ونحو :(أيَّ الرجلين تضربْ أضربْ ، وأيَّ رجلين تضربْ أضربْ ، وأيَّ الرجالِ تضربْ أضربْ ، وأيَّ رجالٍ تضربْ أضربْ ، وأيُّ الرجلين عندك ؟ ، وأيُّ

الرجال عندك ؟ ، وأيُّ رجلٍ ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجالٍ ؟) .

* * *

(إضافة لدن ومع)

وَأَلْـزَمُوا إِضَافَـةَ (لَدُنْ) فَجَرْ   وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

وَمَـعَ (مَعْ) فِـيهَا قَلِـيلٌ وَنُقِلْ   فَـتْحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُـونٍ يَتَّـصِلْ

من الأسماء الملازمة للإضافة :(لَدُنْ)، و(مَعَ) .

فأما (لدن) فلابتداء غاية زمان أو مكان ، وهي مبنية عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ ـ وهو الظرفية ، وابتداء الغاية ، وعدم جواز الإخبار بها ـ ولا تخرج عن الظرفية إلاَّ بجرها بـ(من)، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا بـ(من)، كقوله تعالى :﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مَنْ لَدُنَّا عِلْماً ﴾، وقوله تعالى :﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مَنْ لَدُنْهُ ﴾، وقَيْسٌ تُعربها ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم :﴿لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنِهِ ﴾، لكنه أسكن الدال ، وأشمَّـها الضم .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

تَـنْـتَـهِـضُ الرِّعْـدَةُ فِي ظُهَـيْرِي   مِـنْ لَـدُنِ الظُّـهْـرِ إِلَى الْعُصَيْرِ

ويُجَر ما وَلِيَ (لدن) بالإضافة إلا (غُدوة)، فإنهم نصبوها بعد (لدن)، كقوله :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُو   لَـدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وهي منصوبة على التمييز ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال :(ونَصْبُ غدوة بها عنهم ندر)، وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في (غدوة) الجر ، وهو القياس ، ونصبها نادر في القياس ، فلو عطفت على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن) جاز النصب عطفاً على اللفظ ، والجرُّ مراعاةً

للأصل ، فتقول :(لدن غدوةً وعشيةً ، وعشيةٍ)، ذكر ذلك الأخفش .

وحكى الكوفيون الرفع في (غدوة) بعد (لدن)، وهو مرفوع بـ(كان) المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ ، و(كان) تامة .

وأما (مع) فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو :(جلس زيد مع عمرو)، و(جاء زيد مع بكر)، والمشهور فيها فتحُ العين ، وهي مُعربة[1]، وفتحتها فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

فَـرِيشِـي مِنْكُمْ وَهَـوَايَ (مَعْكُمْ) وَإِنْ كَـانَـتْ زِيَـارَتُـكُـمْ لِـمَـامَـا

---

(1) ـ حكى سيبويه :(ذهب مِن مَعِهِ)، وقرئ :﴿ هذا ذِكْرٌ مِن مَعِي ﴾، أي : من قبلي ، وعلى هذا فـ(مع) ظرف لازم الظرفية ، لا يخرج عنها إلاّ إلى الجر بـ(من)، وتقع خبراً وصلة وصفة وحالاً ، وإذا قُطعت عن الإضافة نوّنت ، نحو :(قام زيد وعمرو معاً)، والأكثر حينئذ تكون حالاً ، وقد جاءت خبراً في قول الشاعر :

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ ، وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً وَأَرْمَـاحُنَا مَوْصُولَـةٌ لَمِ تُقَضَّـبِ

واختلف في حركة (مع) إذا نوّنت : فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة : ثنائية حالة القطع عن الإضافة ، وذهب يونس والأخفش إلى أنَّ الفتح فيها كفتحة تاء (فتى) ؛ لأنها حين قطعت عن الإضافة رُدَّتْ إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً ، وصحح هذا القول ابن مالك ؛ لقولهم :(الزيدان معاً)، فيوقعون (معاً) موقع الرفع كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو :(فتًى)، ولو كان باقياً على النقص لقيل :(الزيدان مَعٌ)، كما يقال :(هم يدٌ واحدة على من سواهم)، واعترض عليه بأن (معاً) ظرف في موضع الخبر ؛ فلا يلزم ما قاله .

وقد ذهب ابن مالك إلى أن (مع) عندما تقطع عن الإضافة تساوي (جميعاً) في المعنى ، واعترض عليه بأن بينهما فرقاً ؛ إذ يرى ثعلب في قولك :(جاء زيد وعمرو جميعاً) يحتمل أنهما جاءا في وقت واحد ، ويحتمل أن يكونا جاءا في وقتين ، أما (معاً) فتفيد أنهما جاءا في وقت واحد .

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة ، وهي عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنةَ العينِ حرفٌ ، وادَّعى النحاس الإجماعَ على ذلك ، وهو فاسد ، فإن سيبويه زعم أن ساكنةَ العينِ اسمٌ .

هذا حكمها إن وليها متحرك ، أعني أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهي لغة ربيعة ، فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحَها فيقول :(معَ ابْنِكَ)، والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول :(معِ ابْنِكَ).

❋ ❋ ❋

(أحوال الجهات الستة وما في حكمها)

وَاضْمُمْ ـ بِنَاءً ـ (غَيْراً) انْ عَدِمْتَ مَا لَـهُ أُضِيـفَ نَاوِياً مَا عُـدِمَـا

(قَبْلُ) كَـ(غَيْرُ) (بَعْدُ) (حَسْبُ) (أَوَّلُ) وَ(دُونَ) وَالْجِـهَـاتُ أَيْضـاً وَعَلُ

وَأَعْـرَبُـوا نَـصْبـاً إِذَا مَـا نُكِّـرَا (قَـبْلاً) وَمَـا مِنْ بَـعْـدِهِ قَدْ ذُكِـرَا

هذه الأسماء المذكورة ، وهي :(غير)، و(قبل)، و(بعد)، و(حسْب)، و(أول)، و(دون)، والجهات الست ـ وهي :(أمامك)، و(خلفك)، و(فوقك)، و(تحتك)، و(يمينك)، و(شمالك) ـ و(عَلُ)، لها أربعة أحوال[1]: تُبنى في حالة

(1) ـ الظروف المقطوعة عن الإضافة المسموعة عن العرب ، هي :(قبل)، و(بعد)، و(تحت)، و(فوق)، و(أمام)، و(قدّام)، و(وراء)، و(خلف)، و(أسفل)، و(دون)، و(أوّل)، و(من عل)، و(من علو)، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ، نحو :(يمين)، و(شمال)، و(آخر)، وغير ذلك ، ومن قاس عليها (يمين) و(شمال) كما فعل الشارح العلامة ـ رحمه الله ـ يكون خارجاً عن لغة العرب .

واعلم أن هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة سميت: غايات؛ لأنه كان حقها في الأصل ألاّ تكون غاية ؛ لتضمنها المعنى النسبـي ، بل تكون الغاية هي : المنسوب إليه ؛ فلمَّا =

منها ، وتُعرب في بقيتها :

فتُعرب إذا أضيفت لفظاً ، نحو :(أصبت درهماً لا غيرَه ، وجئت من قبلِ زيدٍ)، أو حُذِف المضاف إليه ونويَ اللفظ ، كقوله :

وَمِنْ قِبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً ، فلا تُنوَّن إلاَّ إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناه ، فتكون حينئذ نكرة ، ومنه قراءة مَنْ قرأ :﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾، بجر (قبل) و(بعد) وتنوينهما ، وكقوله :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعرب فيها .

أما الحالة الرابعة التي تُبنى فيها فهي إذا حُذف ما تُضاف إليه ونُوِيَ معناه دون لفظه ، فإنها تُبنى حينئذ على الضم ، نحو :﴿ للهِ الأَمْرُ مَنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾، وقوله :

* أَقَبُّ (مِنْ تَحْتُ) عَرِيضٌ مِنْ عَلِ *

وحكى أبوعلي الفارسي :(ابدأْ بِذا من أوَّلُ) بضم اللام وفتحها وكسرها، فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنىً ، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظاً ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً .

فقول المصنف :(واضمم بناء ... البيت) إشارة إلى الحالة الرابعة .

= حذف المنسوب إليه وضُمِّنت معناه استغرب صيرورتها غاية ؛ لمخالفتها ذلك لوضعها ، فسُمِّيت بذلك الاسم لاستغرابه ، ولم يسمَّ (كل) و(بعض) مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه .

وقوله :(ناوياً ما عدما) مراده أنَّك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله :(وأعربوا نصباً) إلى الحالة الثالثة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه و لم يُنْوَ لفظه ولا معناه ، فإنها تكون حينئذ نكرة معربة .

وقوله :(نصباً) معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دخل عليها جُرَّت ، نحو :(مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) .

و لم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى ، والثانية ـ لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب ـ وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين ـ كما تقدَّم في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها .

❋ ❋ ❋

(قيام المضاف إليه مقام المضاف)

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

يُحذف المضاف لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقام المضاف إليه مقامه ، فيعرب إعرابه ، كقوله تعالى :﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾، أي : حُبَّ العجل، وكقوله تعالى:﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾، أي : أمرُ ربِّكَ ، فحذف المضاف ـ وهو (حُب ، وأمر) ـ وأُعرِبَ المضاف إليه ـ وهو (العجل ، وربك) ـ بإعرابه .

❋ ❋ ❋

(بقاء المضاف إليه على حاله عند حذف المضاف)

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ ... مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عُطِف ، كقول الشاعر :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

والتقدير : وكُلَّ نارٍ ، فحُذِف (كل) ، وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها ، والشرط موجود ، وهو : العطفُ على مماثل المحذوف ، وهو : (كل) في قوله : (أكُلَّ امرئ) .

وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرِّه ، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾ في قراءة من جَرَّ (الآخرة) ، والتقدير : (والله يريد باقيَ الآخرة) ، ومنهم من يقدره : (والله يريدُ عرضَ الآخرة) ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به ، والأوَّل أولى ، وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح .

* * *

(حذف المضاف إليه)

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... نحو الَّذِي أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً ، فيُحذف تنوينه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : (قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها) ، والتقدير : (قطع الله يدَ من قالها ، ورجلَ من قالها) ، فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (مَنْ قالها) لدلالة ما

أضيف إليه (رِجل) عليه ، ومثله قوله :

* سَقَى الأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا *

التقدير : سهلها وحزنها ، فحذف ما أضيف إليه (سهل) ؛ لدلالة ما أضيف إليه (حزْن) عليه .

هذا تقرير كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُـلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْـهِ الْعَوَاطِـفُ

فحذف ما أضيف إليه (قبل) وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعْطَف عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، والتقدير : (ومن قبل ذلك) ، ومثله قراءة من قرأ شذوذاً : ﴿ فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهم ﴾ ، أي : فلا خوف شيء عليهم .

وهذا الذي ذكره المصنف ـ من أن الحذف من الأول ، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرد .

ومذهب سيبويه أن الأصل : (قطع الله يد مَنْ قالها ورجل من قالها) ، فحذف ما أضيف إليه (رجل) ، فصار : (قطع الله يدَ من قالها ورجلَ) ، ثم أُقحِم قوله (ورجل) بين المضاف ـ وهو (يد) ـ والمضاف إليه ـ الذي هو (من قالها) ـ فصار : (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها) .

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس .

قال بعض شُرَّاح الكتاب : وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى (مَنْ قالها) ولا حذف في الكلام : لا من الأول ، ولا من الثاني .

* * *

(الفصل بين المتضايفين)

فَصْلُ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أجِزْ وَلَمْ يَعُبْ
فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا

أجاز المصنف أن يُفصل - في الاختيار - بين المضاف الذي هو شِبْه الفعل - والمراد به المصدر ، واسمُ الفاعل - والمضاف إليه ، بما نَصَبَهُ المضافُ : من مفعول به، أو ظرف ، أو شبهه .

ومثال ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ في قراءة ابن عامر[1]، بنصب (أولاد) وجر (شركاء) .

---

(1) - اتفق نحاة البصرة والكوفة على منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد زعم خطأً ابن الأنباري في إنصافه أن الكوفيين يجيزون الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وزعم أنهم استدلوا لصحة مذهبهم هذا بأنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر : فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصِ أَبُو مَزَادَهْ

والتقدير : زج أبي المزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال آخر :

تَمُرُّ على ما تستمر وقد شفت غلائلَ عبدُ القيس منها صُدُورِهَا

وقال آخر :

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المراتعِ لن تُرَعْ بواديه من قرع القِسِيِّ الكنائن

كذا قال ابن الأنباري - رحمه الله تعالى - وليس كذلك، فالفرّاء - وهو من أعلام الكوفيين - يمنع ذلك في الاختيار والاضطرار ، قال : وليس قول من قال :﴿ مخلف وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾، ولا :﴿ زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾ بشيء ، وقد فُسِّر ذلك ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّناً زَجَّ الْقَلُوصِ أَبُو مَزَادَهْ

باطل ، والصواب : زجَّ القلوصِ أبو مزاده ا.هـ.

والأغرب من ذلك نسبة بعض النحويين إطلاق القول بجواز الفصل بين المتضايفين إلى الكوفيين ، ولا ندري ما مصدرهم ، ولا علامَ اعتمدوا .

ومثال ما فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر : ما حُكِيَ عن بعض من يُوثق بعربيته : (تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا) .

ومثال ما فُصِل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءةُ بعض السلف: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾ ، بنصب (وعد) وجر (رسل) .

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ : ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو (لي) صَاحِبِي)) ، وهذا معنى قوله : (فصلَ مضاف ... إلى آخره) .

وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : " هَذَا غُلاَمُ (وَاللهِ) زَيْدٍ " ، ولهذا قال المصنف : (ولم يُعَبْ فصلُ يمينٍ) .

وأشار بقوله : (واضطراراً وُجِدَا) إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء .

فمثال الأجنبي قوله :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

ففصل بـ(يوماً)بين (كف) و(يهودي) وهو أجنبي من (كف) ؛ لأنه معمول لـ(خُطَّ) .

ومثال النعت قوله :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ

الأصل : (من ابن أبي طالب شيخ الأباطح) ، وقوله :

وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأَحْلِفَنَّ ... بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصل : (بيمين مقسمٍ أصدق من يمينك) .

ومثال النداء قوله :

وِفَاقُ ـ كَعْبُ ـ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ ... تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

وقوله : كَأَنَّ بِرْذَوْنَ ـ أَبَا عِصَامِ ـ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

الأصل : (وفاقُ بُجيرٍ يا كعب) ، و(كأنَّ برذونَ زيدٍ يا أبا عصام) .

* * *

(المضاف إلى ياء المتكلم)

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِـ(لْيَا) اكْسِرْ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً ، كَـ:(رَامٍ) و(قَذَى)

أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ) وَ(زَيْدَيْنِ)، فَذِي جَمِيعُهَا (الْيَا) بَعْدَ فَتْحِهَا احْتُذِي

وَتُدْغَمُ (الْيَا) فِيهِ ، وَ(الْوَاوُ)، وَإِنْ مَا قَبْلَ (وَاوٍ) ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

وَ(أَلِفاً) سَلِّمْ،وَفِي الْمَقْصُورِ ـ عَنْ هُذَيْلٍ ـ انْقِلاَبُهَا (يَاءً) حَسَنْ

يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، إن لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين ، وجمع السلامة للمؤنث ، والمعتل الجاري مجرى الصحيح ، نحو : (غُلامِي ، وغِلمانِي ، وفتياتِي ، ودَلْوِي ، وظَبْيِي) .

وإن كان معتلاً ، فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً ، فإن كان منقوصاً أُدغمت ياؤه في ياء المتكلم ، وفُتِحت ياء المتكلم ، فتقول : (قاضِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ، فتقول : (رأيتُ غُلامَيَّ وزيدِيَّ) ، و(مررتُ بِغُلامَيَّ وزَيْدِيَّ) ، والأصل : بغُلامَيْنِ لي وزيدِينَ لي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكر السالم ـ في حالة الرفع ـ فتقول فيه أيضاً : (جاء زَيْدِيَّ) ، كما تقول في حالة النصب والجر ، والأصل : زَيْدُويَ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء ، فصار اللفظ : زَيْدِيَّ .

وأما المثنى ـ في حالة الرفع ـ فتسلم أَلِفُهُ وتُفتح ياءُ المتكلم بعده ، فتقول : (زَيْدَايَ ، وغُلاَمَايَ) عند جميع العرب .

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع ، فتقول :(عَصَايَ، وفَتَايَ) .

وهذيل تقلب أَلِفَهُ ياءً ، وتُدغمها في ياء المتكلم ، وتفتح ياء المتكلم ، فتقول : (عَصَيَّ) ، ومنه قوله :

سَبَقُوا هَوَيَّ ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ　　فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ ؟

فالحاصل : أن ياء المتكلم تُفتح مع المنقوص : كـ(رامِيَّ) ، والمقصور : كـ(عَصَايَ) ، والمثنى : كـ(غُلامَايَ) رفعاً ، و(غُلامَيَّ) نصباً وجرّاً ، وجمع المذكر السالم : كـ(زَيْدِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً .

وهذا معنى قوله : (فَذِي جميعها اليا بعدُ فتحُهَا احْتُذِي) .

وأشار بقوله : (وتدغم) إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : (وإِنْ ما قبل واوٍ ضُمّ) إلى أنَّ ما قبل واو الجمع : إن انضمَّ عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياءً لتسلم الياء ، فإن لم ينضم ـ بل انفتح ـ بقي على فتحه ، نحو : (مُصْطَفَوْنَ) ؛ فتقول : (مُصْطَفَيَّ) .

وأشار بقوله : (وألفاً سَلِّم) إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفُه ياءً ، بل تَسْلَمُ ، نحو : (غُلاَمَايَ) و(عَصَايَ) .

وأشار بقوله : (وفي المقصور) إلى أنَّ هُذَيْلاً تقلب ألف المقصور خاصة ، فتقول : (عَصَيَّ) .

وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ، فتقول : (غُلاَمِيَ ، وغُلاَمِي) .

(إعمال المصدر واسم المصدر)

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ : مُضَافاً ، أَوْ مُجَرَّداً ، أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلْ مَحَلَّهُ ، وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً مناب الفعل ، نحو : (ضرباً زيداً) ، فـ(زيداً) : منصوب بـ(ضرباً)[1]؛ لنيابته مناب (اضرِبْ) ، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في (اضربْ) ، وقد تقدَّم ذلك في باب المصدر .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مقدّراً بـ(أن) والفعل ، أو بـ(ما) والفعل، وهو المراد بهذا الفصل ، فيقدر بـ(أن) إذا أُريدَ المضيُّ أو الاستقبال ، نحو : (عجبت من ضَرْبِكَ زيداً أمس ، أو غداً) ، والتقدير : من أن ضربتَ زيداً أمسِ ، أو من أن تضرب زيداً غداً ، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال ، نحو : (عجبت من

---

(1) ـ إذا كان الفعل محذوفاً وجوباً ، فعند سيبويه : الناصب لـ(زيداً) ، هو : المصدر ؛ لكونه كالقائم مقام الفعل ، أي : (اضرب زيداً ضرباً) ، فالمصدر عمل فيه المفعول لكونه كالفعل ، لا لتأويله بـ(أنْ) والفعل ، ودليل كونه كالفعل : امتناع استعمال الفعل معه ، وذلك بإضافته إلى الفاعل . وقال السيرافي : بل العامل هو ذاك المقدّر ، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر ؛ لأنه إما عامل بغير تقدير (أن) ، وهو : المانع من تقديم المعمول ، وإما غير عامل .

قال ابن الحاجب : وإن لم يكن حذف الفعل حذفاً لازماً كما في : (ضرباً زيداً) ؛ إذ يجوز : (اضرب ضرباً زيداً) ، فالعمل للفعل لا للمصدر ، والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله ـ لازماً كان الحذف أو جائزاً ـ فيه خلاف : هل هو العامل أو الفعل هو العامل ، والأولى أن يقال : العمل للفعل على كل حال ؛ إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة ، بل هو كالقائم مقامه .

ضربك زيداً الآن) ، والتقدير : مما تضربُ زيداً الآن .

وهذا المصدر المقدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال : مضافاً ، نحو : (عجبت من ضَرْبِكَ زيداً) ، ومجرداً عن الإضافة وأل ـ وهو المنون ـ نحو : (عجبت من ضربٍ زيداً) ، ومُحَلًّى بالألف واللام ، نحو : (عجبت من الضرْبِ زيداً) .

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوّن ، وإعمال المنوّن[1] أكثر من إعمال المحلى بـ(أل)[2]، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم المجرَّد ، ثم المحلَّى .

ومن إعمال المنون قوله تعالى :﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾

---

(1) ـ ذهب بعض النحاة إلى أنَّ إعمال المنوّن أقوى من إعمال المضاف .

(2) ـ إنَّما قلَّ إعمال المحلَّى بـ(أل) لتعذر دخولها على ما يقدَّر المصدر العامل به ، وهو : الحرف المصدري ، وليس كذا : الألف واللام التي في اسمي الفاعل والمفعول ؛ لأنها موصولة داخلة على الفعل ، وأما الألف واللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لأنَّ عملها لمشابهة اسم الفاعل لا لمشابهة الفعل .

قيل : ولم يأتِ في القرآن شيء من المصادر المعرَّفة بالألف واللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح ، بلى قد جاء معدًّى بحرف الجر ، نحو قوله تعالى :﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلاَّ من ظلم ﴾، ويجوز أن يقال : إن (من ظلم) فاعل المصدر ، أي : أن يجهر ، على البناء للفاعل ، والاستثناء متصل ، ويجوز أن يقال : إنَّ التقدير : أن يُجْهَرَ ، على البناء للمفعول ، فيكون الاستثناء منقطعاً ، ويجوز أن يقال : هو متصل ، والمضاف محذوف ، أي : إلاَّ جَهْرَ من ظلم .

وسيبويه والخليل جوّزا إعمال المصدر المحلى بـ(أل) مطلقاً ، نحو قول الشاعر :

لقد علمت أُولَى الْمغيرة أنَّني ... كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

قال الرضي : فينبغي على هذا أن يجوز : (عجبت من الضربك زيداً) على أنَّ الكاف مفعول ، والمبرد منعه ، قال : لاستفحال الاسمية فيه .

فـ(يتيماً) منصوب بـ(إطعام) ، وقول الشاعر :

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

فـ(رؤوس) : منصوب بـ(ضَرْبٍ) .

ومن إعماله وهو مُحلى بـ(أل) قوله :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ   يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

وقوله :

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا   دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقوله :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي   كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فـ(أعداءه) : منصوب بـ(النكاية) ، و(عروة) : منصوب بـ(التأبين) ، و(مسمعا) : منصوب بـ(الضرب) .

وأشار بقوله : (ولاسم مصدر عمل) إلى أنَّ اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل ، والمراد باسم المصدر : ما سَاوَى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوِّه ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويض : كـ(عطاء) ، فإنه مساوٍ لـ(إعطاء) معنًى ، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعَوَّض عنها شيء .

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً ، فإنه لا يكون اسمَ مصدر ، بل يكون مصدراً ، وذلك نحو : (قِتَال) فإنه مصدر (قاتَلَ) وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، لكن خلا منها لفظاً ، ولم يَخْلُ منها تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ، نحو : (قاتَلَ قِيتَالاً ، وضارَبَ ضِيرَاباً) ، لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها .

واحترز بقوله : (دون تعويض) مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ عنه شيء ، فإنه لا يكون اسم مصدر ، بل هو مصدر ، وذلك نحو : (عِدَة) ، فإنه مصدر (وَعَدَ) وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن (عَطَاء) مصدر ، وأن همزته حذفت تخفيفاً ، وهو خلاف ما صرَّح به غيره من النحويين .

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

أَكُـفْـراً بَـعْـدَ رَدِّ الْمَـوْتِ عَـنِّـي ... وَبَـعْدَ عَـطَائِـكَ الْمِائَـةَ الرِّتَـاعَـا

فـ(المائة) منصوب بـ(عطائك) ، ومنه حديث المُوَطَّأ : (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ) ، فـ(امرأته) : منصوب بـ(قُبلة) ، وقوله :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ ... عَـسِيراً مِنَ الآمَـالِ إِلاَّ مُـيَـسَّرَا

وقوله :

بِعِـشْـرَتِـكَ الْكِـرامَ تُـعَدُّ مِنْهُمْ ... فَـلاَ تُـرَيَـنْ لِـغَـيْـرِهِـمُ أَلُـوفَـا

وإعمال اسم المصدر قليل ، ومن ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِمَ ؛ فإن الخلاف في ذلك مشهور ، وقال الصيمري : "إعماله شاذ " ، وأنشد : * أكفراً ... البيت* ، وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط : "ولا يبعد أنَّ ما قام مقام المصدر يعمل عمله " ، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً .

* * *

(إضافة المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله)

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَـهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَـهْ

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره[1]، ثم ينصب المفعول ، نحو : (عجبت من شُرْبِ زيدٍ العسلَ) ، وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل ، نحو : (عجبت من شرب العسلِ زيدٌ) ، ومنه قوله :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ ، فأعرب (مَنْ) فاعلاً

---

(1) - يجوز إضافة المصدر إلى فاعله ، وهو : الأكثر ، لأنه محلّه الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظٍ واحدٍ بإضافته إليه أولى من رفعه له ، ومن جعله مع مفعوله كلفظٍ واحدٍ ، وأيضاً: طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ؛ لأنه محله الذي يقوم به ، وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل ، فلم يبق إلاّ الإضافة ، وإضافة المصدر إلى فاعله أقوى من إضافته إلى مفعوله ؛ لكون الفاعل كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل ، فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل، وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً ، إما بمجيء تابع له منصوب حَمْلاً على المحل ، نحو : (أعجبني ضربُ زيدٍ الكريمَ) ، أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً ، كقوله :

أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

وكقوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ   زَجَّ الْقَلُوصِ أَبو مَزَادَهْ

أو بقرينة معنوية ، مثل : (أعجبني أكلُ الخبز) .

بـ(حـج)[1] ، ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى : ولله علـى جميـع النـاس أن يحـج البيـتَ المسـتطيعُ، وليس كذلك ، فـ(مَنْ) : بدل من (الناس) ، والتقدير: (ولله على الناس مستطيعهم حجُّ البيت) ، وقيل : (مَنْ) : مبتـدأ ، والخبر محذوف ، والتقـدير : (مـن اسـتطاع منهم فعليه ذلك) .

ويضاف المصدر أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : (عجبت من ضَرْبِ اليومِ زيدٌ عمراً) .

❋ ❋ ❋

(مراعاة اللفظ أو المحل عند الإتباع)

وَجُرَّ مَا يَتْبَـعُ مَـا جُرَّ ، وَمَـنْ رَاعَى فِي الاِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ، ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محـلاً ، فيجوز في تابعه ـ من الصفة ، والعطف ، وغيرهما ـ مراعاةُ اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع ، فتقول : (عجبت من شُرْبِ زيدٍ الظريفِ ، والظريفُ) ، ومن إتباعه على المحل قوله :

حَتَّى تَهَجَّـرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَـا طَلَـبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّـهُ الْمَظْلُـومُ

فرفع (المظلوم) لكونه نعتاً لـ(المعقب) على المحل .

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ، فيجوز أيضاً في

---

(1) ـ أجاز الكسائي وبعض البصريين في قوله تعالى :﴿ وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ أن تكون (من) : فاعلاً بالمصدر ، وهذا لو كان صحيحاً للزم أن يكون الحج فرضاً كفائياً لا فرض عين ، ولاشكَّ أن الحج فرض عين عند جميع المسلمين ، فعلى إعراب الكسائي ومن وافقه: إذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم ، وليس الأمر كذلك. وقد ردَّ أبو حيان هذا الإعراب بما مفاده : أن فيه مع فساد المعنى ضعفاً من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل : إنّه ضرورة .

تابعه مراعاة اللفظ أو المحل ، ومن مراعاة المحل قوله :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

فـ(الليانا) معطوف على محل (الإفلاس) .

* * *

(إعمال اسم الفاعل)

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرَّفاً بـ(أل) ، أو مجرّداً .

فإن كان مجرّداً عمل عمل فعله ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو : (هذا ضاربٌ زيداً الآنَ ، أو غداً) وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه مُوافق له في الحركات والسكنات، لموافقة (ضارب) لـ(يَضْرِبُ) ، فهو مُشْبِه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل[1]؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، فهو مُشْبِه له معنى ، لا لفظاً ، فلا تقول : (هذا ضاربٌ زيداً أمسِ) ، بل يجب إضافته، فتقول : (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) ، وأجاز الكسائي إعماله[2]، وجعل منه

---

(1) - يعني : غير المحلى والمضاف .

(2) - أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً ، وتمسك بقوله تعالى : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً ﴾ ، وقد رُدَّ تمسكه هذا من ثلاثة أوجه : الأول : قال السيرافي : إن الأجود ههنا أنْ يقال: إنما نصب اسمُ الفاعلِ المفعولَ الثاني ضرورة ، حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول ، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ، قال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يوجد عامل =

قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾، فـ(ذراعيه) منصوب بـ(باسط)، وهو ماضٍ ، وخرَّجَه غيره على أنه حكاية حالٍ ماضية .

* * *

(شروط إعمال اسم الفاعل)

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً ، أَوْ حَرْفَ نِدَا ، أو نَفياً ، أَوْ جَا صِفَةً ، أَو مُسْنَدَا

أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو :(أضاربٌ زيدٌ عَمراً)، أو حرف النداء ، نحو :(يا طالعاً

= في المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دَوْره في الكلام .

قال الرضي : ويُضعِفُ مذهبَ السيرافي قولهم : (هذا ضارب زيد أمس وعمراً) ؛ إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب (عمراً) ؛ لأن عمل التابع على الإعراب المتبوع الظاهر أولى .

الثاني : قال الفارسي : بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل ، كأنَّه لما قال : (معطي زيد) ، قيل : وما أُعْطِي ؟ قال : (درهماً) ، أي : (أعطاه درهماً) ؛ كقوله في الفاعل :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ *

قال الأندلسي ردّاً عليه : لا يستقيم ذلك في مثل : (هذا ظانُّ زيدٍ أمس قائماً) ؛ للزوم حذف أحد مفعولي (ظانّ) .

قال الرضي : وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة ، وإن كان ذلك قليلاً .

الثالث : وردّ ابن هشام في مغنيه إعمال اسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، و: ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً ﴾ للحمل على معنى الفعل المضارع ، أي : (وكلبهم يبسط ذراعيه) ، و(يجعل الليل سكناً) ، فجعله من قبيل تعبيرهم عن الماضي بالآتي ، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً بإحضاره في الذهن كأنه مشاهد حال الإخبار .

جبلاً) ، أو النفي ، نحو : (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً) ، أو يقع نعتاً ، نحو : (مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً) ، أو حالاً ، نحو : (جاء زيدٌ راكباً فرساً) ، ويشمل هذين النوعين قوله : (أو جا صِفة) ، وقوله : (أو مسنداً) معناه أنه يعمل إذا وقع خبراً ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو : (زيدٌ ضاربٌ عمراً) ، وخبرَ ناسخه أو مفعوله ، نحو : (كان زيدٌ ضارباً عمراً ، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً ، وأعلمت زيداً عمراً ضارباً بكراً) .

❋ ❋ ❋

(مجيئه نعتاً لمحذوف)

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدَّر فيعمل عمل فعله ، كما لو اعتمد على مذكور ، ومنه قوله :

وَكَمْ مَالِيءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

فـ(عينيه) منصوب بـ(ماليء) ، و(ماليء) : صفة لموصوف محذوف ، وتقديره : وكم شخص ماليء عينيه ، ومثله قوله :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

التقدير : كوعل ناطح صخرة .

❋ ❋ ❋

(اسم الفاعل المحلى بـأل)

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

إذا وقع اسم الفاعل صِلة للألف واللام عَمِل : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ، إذ حقُّ الصلة أن تكون جملة ، فتقول : (هذا الضاربُ زيداً ـ الآن ، أو غداً ، أو أمسِ) .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعةٌ من النحويين - منهم الرماني[1] - أنه إذا وقع صِلة لـ(أل) لا يعمل إلاّ ماضياً ، ولا يعمل مستقبلاً ، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل ، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل ، وزعم ابنه بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ، باتفاق ، وقال بعد هذا أيضاً : ارتضى جميع النحويين إعمالَه ، يعني إذا كان صلة لـ(أل).

---

(1) - ذهب أبو علي الفارسي في (كتاب الشعر) والرماني إلى أن إعمال اسم الفاعل المحلى بـ(أل) لا يعمل إلاّ إذا كان ماضياً ، نحو : (الضارب زيداً أمس : عمرو) ، ولم يوجد في كلامهم عامل إلاّ ومعناه المعنيّ ، ولعل مرجع ذلك لأنّ المجرد من (أل) لم يكن يعمل بمعنى الماضي ، فتُوُسِّل إلى إعماله بمعناه بتحليته بـ(أل) ، وإن لم يكن مع (أل) اسم فاعل حقيقة ، بل هو فعل في صورة الاسم .

ونقل ابن الدّهان ذلك أيضاً عن سيبويه ، قال الرضي : ولم يصرح سيبويه بذلك ، بل قال : (الضارب زيداً) بمعنى : (ضرب) ، ويحتمل تفسيره بذلك ، أي : أنه إذا عَمِلَ بمعنى الماضي فالأولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال ؛ إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما .

وجوّز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، استدلوا بقوله :

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُه ... مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَداً

قال الرضي : ويحتمل انتصاب (غداً) برحلة ، وبـ(بين) ، وبـ(الظاعنين) ، والاستدلال بالمحتمل : ضعيف ، مع أنَّ كلامنا فيما ينصب مفعولاً به ، والظرف يكفيه رائحة الفعل ، وإنما عَمِلَ ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة فعلاً .

وقال الأخفش : إنما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيهاً للمنصوب بالمفعول ، لا ؛ لأنه مفعول به ، كما في : (زيد حسن الوَجْهَ) ، ومذهبه ضعيف ، وضعفه ظاهر .

وقيل : إن مذهب المازني هو أن المنصوب بعده : منصوب بفعل مقدر ؛ لأن (اللام) عنده ليست موصولاً ، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً .

(إعمال صيغ المبالغة)

(فَعَّالٌ) اوْ (مِفْعَالٌ) اوْ (فَعُولُ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

يُصاغ للكثرة : (فعَّال) ، و(مِفعالٌ) ، و(فعول)، و(فعيلٌ)، و(فَعِلٌ)، فيعمل عمل الفعل على حدِّ اسم الفاعل ، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال (فعيل ، وفَعِل)[1]، وإعمال (فعيل) أكثر من إعمال (فَعِل) .

فمن إعمال (فَعَّال) ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: "أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ" ، وقول الشاعر :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

فـ(العسل) منصوب بـ(شرَّاب) ، و(جلالها) منصوب بـ(لَبَّاساً) .

ومن إعمال (مِفْعَال) قولُ بعض العرب : "إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا" ، فـ(بوائكها) منصوب بـ(منحار) .

ومن إعمال (فَعُول) قولُ الشاعر :

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْرُ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِينَهُ ، وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

---

(1) ـ مذهب الكوفيين ، هو : عدم إعمال شيء من أوزان المبالغة ؛ لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل ، وإن جاء بعدها منصوب ، فهو عندهم : بفعل مقدّر .

ومذهب البصريين ، هو : جواز إعمالها ؛ لأنها وإن فاتها الشبه اللفظي ، فقد جبرت المبالغة في المعنى ذلك النقصان ، وأيضاً ، فهي فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل ؛ لا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ، ولذلك لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يُشْتَرَط ذلك في الصفة المشبهة ، وشذّ ابن بابشاذ فاشترطه .

فـ(إخوان) منصوب بـ(هيوج) .

ومن إعمال (فَعِيل) قولُ بعض العرب : "إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ" ، فـ(دعاءَ) منصوب بـ(سميع) .

ومن إعمال (فَعِل) ما أنشده سيبويه :

حَـذِرٌ أُمُـوراً لاَ تَـضِيـرُ ، وَآمِنٌ مَـا لَـيْـسَ مُـنْجِيـهِ مِـنَ الأَقْدَارِ

وقوله :

أَتَـانِي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِي جِحَاشُ الْكِـرْمِلَـيْـنِ لَـهَا فَدِيدُ

فـ(أموراً) منصوب بـ(حذِر) ، و(عرضي) منصوب بـ(مزِق)[1].

* * *

(1) ـ إعمال صيغة (فَعِلَ) ليس مذهب البصريين جميعاً ، وإنما هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، أما المازني والمبرد فلا يرون إعمالها ؛ لأن ما احتجَّ به سيبويه ، وهو :

حَـذِرٌ أُمُـوراً لاَ تَـضِيـرُ ، وَآمِنٌ مَـا لَـيْـسَ مُـنْجِيـهِ مِـنَ الأَقْدَارِ

مصنوع عندهما ؛ قال المازني : أخبرني أبو يحيى اللاحقي ، قال : سألني سيبويه عن (فَعِلَ) إن كان يتعدى فوضعت هذا البيت .

وقد حاول بعض النحاة الانتصار لسيبويه ، فقال البغدادي في خزانته : إنْ طَعَنَ على سيبويه بهذا البيت ، فقد استشهد ببيت آخر لا مطعن عليه ، وهو قول لبيد :

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عَضَادَةَ سمـج بِسَـرَاتِـهِ نَـدَبٌ لَـهَـا وَكُلُـومُ

وقال الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب : قد وجدنا في شعر زيد الخيل الطائي الصحابي بيتاً آخر لا مطعن فيه ، وهو :

أَلَـمْ أُخبِـرْكُـمَا خَـبَـراً أَتَـانِـي أَبُـو الْكَـسَّـاحِ جَـدَّ بِـهِ الْوَعِـيدُ

أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُونَ عِـرْضِـي جِحَاشُ الْكِرْمِلَـيْـنِ لَـهَا فَدِيـدُ

(التثنية والجمع في اسم الفاعل)

وَمَـا سِـوَى الْمُـفْـرَدِ مِـثْـلَـهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عُمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع ـ نحو : الضاربَيْنِ ، والضاربَتَيْنِ ، والضاربِينَ، والضرَّاب ، والضوارب ، والضاربات ـ فحكمها حكم المفرد في العمل ، وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ، فتقول : (هذان الضاربانِ زيداً) ، و(هؤلاء القاتلونَ بكراً)[1]، وكذلك الباقي ، ومنه قوله :

* أَوَالِفاً مَـكَّـةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمَى *

أصله : (الحَمَام) ، وقوله :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُمُ غَـيْـرُ فُخُرْ

* * *

(الإعمال والإضافة في اسم الفاعل)

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَاخفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ، ونصبه له ، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) ، فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر ، فتقول : (هذا معطي زيدٍ درهماً ، ومعطي درهمٍ زيداً) .

---

(1) ـ يجوز حذف النون مع العمل والتعريف بـ(أل) تخفيفاً ، نحو قول الشاعر :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيـرَةِ لاَ يَـأْتِيهِـمْ مِنْ وَرَائِـهِم نُطَـفُ

وفي ختام باب اسم الفاعل : اعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول يشترط في عملهما ألاَّ يكونا مصغرين ولا موصوفين ؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ، و لم تخرجهما التثنية والجمع ، وجوّز بعضهم إعمال المصغّر قياساً على المثنى والمجموع .

(العطف على مجرور اسم الفاعل)

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَـ(مُبْـتَـغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَـهَـضْ)

يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة : الجر ، والنصب ، نحو : (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو ، وعمراً) ، فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار فِعْل - وهو الصحيح - والتقدير : (ويضرب عمراً) ، أو مراعاة لمحلِّ المخفوض ، وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذاً تُـزَجِّي بَـيْـنَـهَا أَطْـفَـالَـهَا

بنصب (عبد) وجره ، وقال الآخر :

هَـلْ أَنْتَ بَاعِـثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنْ مِخْرَاقِ

بنصب (عبد) عطفاً على محل (دينار) ، أو على إضمار فعل ، والتقدير : (أو تبعث عبدَ رَبٍّ) .

❋ ❋ ❋

(إعمال اسم المفعول)

وَكُلُّ مَا قُـرِّرَ لاِسْـمِ فَـاعِـلِ يُعْـطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِـي مَعْنَاهُ كَـ(الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي)

جميع ما تقدَّم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يثبُتُ لاسم المفعول ، فتقول : (أمضروبٌ الزيدان الآن ، أو غداً) ، أو (جاء المضروب أبوهما الآنَ، أو غداً ، أو أمسِ) .

وحكمه في المعنى والعمل حكمُ الفعل المبنى للمفعول ، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله : فكما تقول : (ضُرِب الزيدان) تقول : (أمضروبٌ الزيدان ؟) ، وإن

كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو : (المُعطَى كفافاً يكتفي) ، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، و(كفافاً) : المفعول الثاني .

❋ ❋ ❋

(إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه)

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنىً، كَ(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعْ)

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعاً به ، فتقول في قولك : (زيدٌ مضروبٌ عبدُه) : (زيدٌ مضروبُ العبدِ) ، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به ، ومثله : (الورع محمود المقاصِد) ، والأصل : (الورع محمود مقاصده) ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : (مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً) ، تريد :(ضاربٍ أبوه زيداً) .

❋ ❋ ❋

(أبنية المصادر)

(فِعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مَنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَ(رَدَّ رَدًّا)

الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على (فَعْل) قياساً مطرداً ، نص على ذلك سيبويه في مواضع ، فتقول : (رَدَّ رَدّاً) ، و(ضَرَبَ ضَرْباً) ، و(فَهِمَ فَهْماً). وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد .

❋ ❋ ❋

(مصدر الفعل اللازم)

وَ(فَعِلَ) اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ ، كَ(فَرَحٍ) وَكَ(جَوًى) وَكَ(شَلَلْ)

أي : يجيء مصدر (فَعِلَ) اللازم على (فَعَلٍ) قياساً ، كـ(فَرِحَ فَرَحاً) ،

و(جَوِيَ جَوًى) ، و(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلاً) .

* * *

(مصدر الفعل اللازم من باب (قَعَدَ))

وَ(فَعَلَ) اللاَّزِمُ مثل : (قَعَدَا) لَـهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كَـ(غَدَا)

مَـا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً (فِعَالاَ) أَوْ (فَعَلاَنَاً) ـ فَادْرِ أَوْ (فُعَالاَ)

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ: (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمِلْ سَيْراً ، وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَـ(صَهَلْ)

يأتي مصدر (فَعَلَ) اللازم على (فُعُول) قياساً ، فتقول : (قَعَدَ قُعُوداً) ، و(غَدَا غُدُواً) ، و(بَكَرَ بُكُوراً) ،

وأشار بقوله : (ما لم يكن مستوجباً فِعَالاً ... إلى آخره) إلى أنه إنما يأتي مصدره على (فُعُول) إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : (فِعَال ، أو فَعَلان ، أو فُعال) .

فالذي استحقَّ أن يكون مصدره على (فِعَال) هو : كل فعل دلَّ على امتناع كـ(أبى إِباءً) ، و(نَفَرَ نِفاراً) ، و(شَرَدَ شِرَاداً) ، وهذا هو المراد بقوله : (فأوَّلٌ لذي امتناع) .

والذي استحقَّ أن يكون مصدره على (فَعَلان) هو : كلُّ فعل دلَّ على تقلُّب، نحو : (طَافَ طَوَفَاناً) ، و(جَالَ جَوَلاَناً) ، و(نَزَا نَزَوَاناً) ، وهذا معنى قوله: (والثاني للذي اقتضى تقلباً) .

والذي استحقَّ أن يكون مصدره على (فُعَال) هو : كلُّ فعل دلَّ على داء ، أو صوت ، فمثال الأول : (سَعَلَ سُعَالاً) ، و(زُكِمَ زُكَاماً) ، و(مَشَى بطنه مُشَاءً)

ومثال الثاني : (نَعَبَ الغراب نُعَاباً) ، و(نَعَقَ الراعي نُعَاقاً)، و(أَزَّتِ القدر أُزَازاً) ، وهذا هو المراد بقوله : (للدَّا فُعال أو لصوت) .

وأشار بقوله : (وشمل سيراً وصوتاً الفعيلُ) إلى أن فعيلاً يأتي مصدراً لما دلَّ على سَيْر ، ولما دلَّ على صوت ، فمثال الأول : (ذَمَلَ ذَمِيلاً) ، و(رَحَلَ رَحِيلاً) ، ومثال الثاني : (نَعَبَ نَعِيباً)، وَ(نَعَقَ نَعِيقاً) ، و(أَزَّتِ القدر أَزِيزاً) ، و(صَهَلتِ الخيل صَهِيلاً) .

❋ ❋ ❋

(مصدر ما كان على وزن فَعُل)

(فُعُـولَةٌ) (فَعَـالَـةٌ) لِـ(فَعُلاَ) ، كَـ(سَهُلَ الأَمْرُ) وَ(زَيْدٌ جَزُلاَ)

إذا كان الفعل على (فَعُل) ـ ولا يكون إلا لازماً ـ يكون مصدره على (فعولة)، أو (فَعَالة) ، فمثال الأول : (سَهُلَ سُهُولَةً) ، و(صَعُبَ صُعُوبَةً) ، و(عَذُبَ عُذُوبَةً) ، ومثال الثاني : (جَزُلَ جَزَالَةً) ، و(فَصُحَ فَصَاحَةً) ، و(ضَخُمَ ضَخَامَةً) .

❋ ❋ ❋

(ما كان سماعياً من الثلاثي)

وَمَـا أَتَى مُخَـالِفاً لِمَـا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ(سُخْطٍ) وَ(رِضَى)

يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس ، بل يُقتصر فيه على السماع ، نحو : (سَخِطَ سُخْطاً) ، وَ(رَضِيَ رِضاً) ، و(ذَهَبَ ذَهَاباً) ، و(شَكَرَ شُكْراً) ، و(عَظُمَ عَظَمَةً) .

❋ ❋ ❋

(قياس المصادر غير الثلاثية)

وَغَـيْـرُ ذِي ثَـلاثَـةٍ مَـقِـيسُ مَـصْـدَرِهِ كَـ(قَـدِّسَ التَّـقْدِيسُ)

وَ(زَكِّه تَـزْكِـيَـةً) وَ(أَجْـمِـلاَ إجْـمَـالَ مَـنْ تَجَمُّـلاً تَـجَـمَّـلاَ

وَ(اسْـتَـعِذْ اسْتِـعَاذَةً) ثُمَّ (أَقِمْ إقَـامَـةً) وَغَـالِـباً ذَا التَّـا لَـزِمْ

وَمَـا يَلِـي الآخِرُ مُـدَّ وافْـتَحَـا مَـعْ كَسْـرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(اصْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَـرْبَـعُ فِـي أَمْـثَـالِ قَدْ تَـلَـمْـلَمَا

ذكر في هذه الأبيات مصادر غير الثلاثي ، وهي مقيسة كلها .

فما كان على وزن (فَعَّلَ) فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً ، فإن كان صحيحاً فمصدره على (تفعيل) ، نحو : (قَدَّس تقديساً) ، ومنه قوله تعالى :﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾. ويأتي ـ أيضاً ـ على وزن (فِعَّال) ، كقوله تعالى :﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾، ويأتي على (فِعَال) بتخفيف العين ، وقد قُرِئ : ﴿وكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ بتخفيف الذال ، وإن كان معتلاً فمصدره كذلك ، لكن تُحذف ياء التفعيل ، ويُعوّض عنها التاء ، فيصير مصدره على (تَفْعِلَة) ، نحو : (زَكَّى تزْكيَةً) ، وندر مجيئه على (تَفْعِيل) ، كقول الشاعر :

بَاتَتْ تُـنَـزِّي دَلْـوَهَـا تَـنْـزِيّاً كَمَـا تُـنَـزِّي شَـهْـلَـةٌ صَبِـيّاً

وإن كان مهموزاً ـ و لم يذكره المصنف هنا ـ فمصدره على (تَفْعِيل) ، وعلى (تَفْعِلَة) ، نحو : (خَطَّأَ تَخْطِيئاً وتَخْطِئَةً) و(جَزَّأَ تَجْزِيئاً وَتَجْزِئَةً) ، و(نَبَّأَ تَنْبِيئاً وَتَنْبِئَةً) .

وإن كان على (أفعل) فقياس مصدره على (إفعال) ، نحو : (أكرم إكراماً) و(أجمل إجمالاً) ، و(أعطى إعطاءً) .

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين ، فإن كان معتل العين نُقلت حركة العين إلى فاء

الكلمة وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالباً ، نحو : (أقام إقامة) ، والأصل : (إقْوَاماً) ، فنُقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث ، فصار : (إقامة) .

وهذا هو المراد بقوله : (ثم أقم إقامة) ، وقوله : (وغالباً ذا التا لزم) إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعوَّض غالباً ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾ .

وإن كان على وزن (تَفَعَّل) ، فقياس مصدره (تَفَعُّل) بضم العين ، نحو : (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً) ، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّماً) ، و(تَكَرَّمَ تَكَرُّماً) .

وإن كان في أوله همزة وصل كُسِرَ ثالثه ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن (انفعل) ، أو (افتعل) ، أو (استفعل) ، نحو : (انطلق انطلاقاً) ، و(اصطفى اصطفاءً) ، و(استخرج استخراجاً) ، وهذا معنى قوله : (وما يلي الآخِرُ مُدَّ وافتحا) .

فإن كان (استفعل) معتلَّ العين نُقِلت حركةُ عينه إلى فاء الكلمة ، وحُذفت، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : (استعاذ استعاذةً) ، والأصل : (استعواذاً) فنُقلت حركة الواو إلى العين ـ وهي فاء الكلمة ـ وحُذفت ، وعُوِّض عنها التاء ، فصار :(استعاذة)، وهذا معنى قوله : (واستعذ استعاذة) .

ومعنى قوله : (وضُمَّ ما يَرْبَعُ في أمثال قد تَلَمْلَمَا) أنه إن كان الفعل على وزن (تَفَعْلَلَ) يكون مصدره على : (تَفَعْلُل) ـ بضم رابعه ـ نحو : (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً ، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) .

* * *

(مصدر الفعل الرباعي الذي على وزن فَعْلَلَ)

(فِعْلاَلٌ) اوْ (فَعْلَلَة) لـ(فَعْلَلاَ) وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لاَ أَوَّلاَ

يأتي مصدر (فَعْلَلَ) على (فِعْلاَل) ، كـ(دَحْرَجَ دِحْرَاجاً) ، و(سَرْهَفَ سِرْهَافاً) ، وعلى (فَعْلَلَة) ـ وهو المقيس فيه ـ نحو : (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً) ، و(بَهْرَجَ بَهْرَجَةً) و(سَرْهَفَ سَرْهَفَةً) .

* * *

(مصدر الفعل الذي على وزن فَاعَلَ)

لـ(فَاعَلَ) : (الْفِعَال)، وَ(الْمُفَاعَلَهْ) وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَـهْ

كل فعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره (الفِعَال) و(الْمُفَاعَلَة) ، نحو : (ضَارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَةً) ، و(قَاتَلَ قِتَالاً ومُقَاتَلَةً)، و(خَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَةً).

وأشار بقوله : (وغيرُ ما مرَّ ... إلخ) إلى أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرَّ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ومعنى قوله : (عادلَهْ) كان السماعُ له عديلاً ، فلا يُقْدَمُ عليه إلاَّ بثبت ، كقولهم ـ في مصدر (فَعَّلَ) المعتل ـ : (تفعيلاً) ، نحو :

* بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيّاً *

والقياس : تَنْزِيَةً ، وقولهم في مصدر (حَوقَل) (حِيقَالاً) ، وقياسه : (حَوْقَلَة) ، نحو : (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً) ، ومن ورود (حيقال) قولُه :

يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

وقولهم ـ في مصدر (تَفَعَّلَ) ـ : (تِفِعَّالاً) ، نحو : (تَمَلَّقَ تِمِلاَّقاً) ، والقياس (تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً) نحو : (تَمَلَّقَ تَمَلُّقاً) .

* * *

(مصدر المرة والهيأة من الثلاثي)

وَ(فَعْلَةٌ) لِمَـرَّةٍ ، كـ: (جَلْسَهْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْـأَةٍ ، كـ: (جِلْسَهْ)

إذا أريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل : (فَعْلَة) بفتح الفاء ، نحو : (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً) ، و(قَتَلْتُهُ قَتْلَةً) .

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنِيَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوحدة ، نحو : (نَعْمَة) ، و(رَحْمَة) ، فإذا أُريد المرة وصف بواحدة .

وإن أريد بيان الهيأة منه قيل : (فِعْلَة) بكسر الفاء ، نحو : (جَلَسَ جِلْسَةً حسنة) ، و(قَعَدَ قِعْدَةً) ، و(مات مِيتَـةً) .

❋ ❋ ❋

(مصدر المرة والهيأة من غير الثلاثي)

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاَث بِالتَّا الْمَرَّهْ وَشَـذَّ فِيهِ هَيْـأَةٌ ، كـ: (الْخِمْرَهْ)

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف ، زيد على المصدر تاء التأنيث ، نحو : (أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً) ، و(دَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً) .

وشذَّ بناء (فِعْلَة) للهيأة من غير الثلاثي ، كقولهم : (هِيَ حَسَنَةُ الْخِمْرَةِ) ، فبنوا (فِعْلَة) من (اختمر) ، و(هو حَسَنُ العِمَّة) ، فبنوا (فِعْلَة) من (تَعَمَّمَ) .

❋ ❋ ❋

(أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

(صياغة اسم الفاعل من الثلاثي)

كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ : إِذَا مَنْ ذِي ثَلاَثَـةٍ يَكُـونُ كَـ(غَذَا)

إذا أُريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعل) ، وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فَعَلَ) ـ بفتح العين ـ متعدياً كان أو لازماً،

نحو : (ضرب فهو ضارب) ، و(ذهب فهو ذاهب) و(غَدَا فهو غَاذٍ) ، فإن كان الفعلُ على وزن (فَعِل) ـ بكسر العين ـ فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ، فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعله على (فاعِل) ، نحو : (رَكِبَ فهو راكِب) ، و(عَلِمَ فهو عالِم) ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثيُّ على (فَعُلَ) ـ بضم العين ـ فلا يُقال في اسم الفاعل منهما (فاعل) إلاَّ سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

* * *

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتَ) وَ(فَعِلْ) غَيْرَ مُعَدىً بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)

وَ(أَفْعَلٌ) (فَعْلاَنِ) نَحْوُ (أَشِرِ) وَنَحْوُ (صَدْيَانَ) وَنَحْوُ (الأَجْهَرِ)

أي : إتيان اسم الفاعل على وزن (فاعل) قليل في (فَعُلَ) ـ بضم العين ـ كقولهم : (حَمُضَ فهو حامِض) ، وفي (فَعِل) ـ بكسر العين ـ غير متعدٍّ ، نحو : (أَمِنَ فهو آمِن) ، و(سَلِمَ فهو سالِم) ، و(عَقِرَت المرأة فهي عاقِر) ، بل قياس اسم الفاعل من (فَعِل) المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على (فَعِل) ـ بكسر العين ـ نحو : (نَضِرَ فهو نَضِرٌ) ، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ) ، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ) . أو على (فَعْلان)، نحو : (عَطِشَ فهو عَطشان) ، و(صَدِيَ فهو صَدْيان) ، أو على (أَفْعَل)، نحو : (سَوِدَ فهو أسود) ، و(جَهِرَ فهو أَجْهَر) .

* * *

وَ(فَعْلٌ) اوْلَى ، وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ) ، كَـ(الضَّخْمِ)، وَ(الْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ (جَمُلْ)

وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ(فَعَلْ)، وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

إذا كان الفعل على وزن (فَعُل) ـ بضم العين ـ كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) ، كـ:(ضَخُمَ فهو ضَخْم) ، و(شَهُمَ فهو شَهْم) ، وعلى

(فعيل) ، نحو : (جَمُلَ فهو جَميل) ، و(شَرُفَ فهو شَريف) ، ويقلّ مجيء اسم فاعله على (أفعل) ، نحو : (خَطُبَ نحو أَخطب) ، وعلى (فَعَلٍ) نحو : (بَطُلَ فهو بَطَل) .

وتقدَّم أن قياس اسم الفاعل من (فَعَلَ) المفتوح العين أن يكون على (فاعل) وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير (فاعل) قليلاً ، نحو : (طابَ فهو طيب) ، و(شاخَ فهو شيخ) ، و(شابَ فهو أشيب) ، وهذا معنى قوله : (وَبِسِوَى الفَاعِلِ قد يغنى فَعَلْ) .

❋ ❋ ❋

(صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي)

وَزِنَــةُ الْمُـضَـارِعِ اسْـمُ فَـاعِـلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كَـ(الْمُوَاصِلِ)

مَـعْ كَسْـرِ مَتْـلُوِّ الأَخِيرِ مُطْـلَقَا ... وَضَـمِّ مِـيـمٍ زَائِــدٍ قَــدْ سَـبَـقَـا

وَإِنْ فَـتَـحْـتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَـرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ (الْمُنْتَظَرْ)

يقول : زِنَةُ اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة ، ويُكسر ما قبل آخره مطلقاً ، أي : سواء كان مكسوراً من المضارع ، أو مفتوحاً ، فتقول : (قاتل يُقاتِل فهو مُقاتِل) ، و(دحرج يُدَحْرِج فهو مُدَحْرِج) ، و(واصَل يُواصِل فهو مُوَاصِل) ، و(تدحرج يَتَدَحْرَجُ فهو مُتَدَحْرِج) ، و(تَعَلَّمَ يَتَعَلَّم فهو مُتَعَلِّمٌ) .

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً ـ وهو ما قبل الآخر ـ نحو : (مُضَارَب ، ومُقَاتَل ، ومُنْتَظَر) .

❋ ❋ ❋

(صياغة اسم المفعول من الثلاثي)

وَفِي اسْمِ مَـفْعُولِ الثُّلاَثِيّ اطَّرَدْ ... زِنَـةُ مَفْعُولٍ كَـ(آتٍ) مِنْ قَصَدْ

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زِنَة (مفعول) قياساً مطرداً ، نحو : (قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُود) ، و(ضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب)، و(مررتُ به فهو مَمْرُور به) .

❋ ❋ ❋

(نيابة (فعيل) عن اسم المفعول)

وَنَـابَ نَـقْـلاً عَـنْـهُ ذُو (فَـعِيلِ) ... نَـحْـوُ (فَـتَـاةٍ أَوْ فَـتَـى كَحِيلِ)

ينوب (فَعِيل) عن (مفعول) في الدلالة على معناه ، نحو : (مررتُ برجل جَرِيح ، وامرأة جَرِيح) ، و(فتاة كَحِيل ، وفتى كَحِيل)، و(امرأة قَتِيل ، ورجل قَتِيل)، فناب (جريح) ، و(كحيل) ، و(قتيل) عن : (مجروح)، و(مكحول)، و(مقتول) .

ولا ينقاس ذلك في كل شيء ، بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله: (وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيل) .

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة (فعيل) عن (مفعول) كثيرة ، وليست مقيسة بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ، فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة (فعيل) عن (مفعول) : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقِيس في كل فعل ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل) ، كـ(جريح) ، فإن كان للفعل (فعيل) بمعنى (فاعل) لم يَنُب قياساً كـ(عليم) ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وصَوْغُ (فعيل) بمعنى (مفعول) على كثرته غير مقيس ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف .

وقد يُعتذر عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماع على أن (فعيلاً) لا ينوب عن (مفعول) ، يعني نيابة مطلقة ، أي من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذي ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل) .

ونبَّه المصنف بقوله : نحو (فَتَاة أو فتى كحيل) على أن (فعيلاً) بمعنى (مفعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وستأتي هذه المسألة مُبَيَّنَة في باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف في التسهيل : أن (فعيلاً) ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه ، لا في العمل ، فعلى هذا لا تقول : (مررت برجل جريحٍ عبدُه) فترفع (عبده) بـ(جريح) ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة .

❋ ❋ ❋

(علامة الصفة المشبهة باسم الفاعل)

صِفَـةٌ اسْتُحْسِنَ جَـرُّ فَـاعِـلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دلّ على معنى وذات ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة : استحسان جر فاعلها بها ، نحو : (حَسَن الوجهِ) ، و(مُنطلِق اللسانِ) ، و(طاهِر القلبِ) ، والأصل : (حسَنٌ وجهُه) و(ومُنطلِقٌ لسانُه) ، و(طاهِرٌ قلبُه) ، فـ(وجهه) : مرفوع بـ(حسن) على الفاعلية، و(لسانه) : مرفوع بـ(منطلق) ، و(قلبه) : مرفوع بـ(طاهر) ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ، فلا تقول : (زيدٌ ضاربُ الأبِ عمراً) تريد : (ضارب

أبوه عمراً) ، ولا : (زيدٌ قائمُ الأبِ غداً) ، تريد : (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) ، وقد تقدَّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : (زيدٌ مضروبُ الأبِ) وهو حينئذ جارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة .

❋ ❋ ❋

(صياغتها)

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ، كـ(طَاهِرِ الْقَلْبِ) (جَمِيلِ الظَّاهِرِ)

يعني أن الصفة المشبهة لا تُصاغ من فعل مُتعدٍّ ، فلا تقول : (زيدٌ قاتلُ الأبِ بَكراً) ، تريد : (قاتلٌ أبوه بكراً) ، بل لا تصاغ إلاَّ من فعل لازم ، نحو : (طاهر القلب) ، و(جميل الظَّاهِر) ، ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : (لحاضر) ، فلا تقول : (زيدٌ حَسَن الوجه ـ غداً ، أو أمس) .

ونبَّهَ بقوله : (كطاهر القلب جميل الظَّاهِر) على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين ، أحدهما : ما وازنَ المضارع ، نحو : (طاهر القلب)، وهذا قليل فيها ، والثاني : ما لم يُوازنه ، وهو الكثير ، نحو : (جميل الظاهر)، و(حسن الوجه) ، و(كريم الأبِ) ، وإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتُها المضارعَ ، نحو : (مُنطلق اللسانِ) .

❋ ❋ ❋

(عمل الصفة المشبهة)

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

أي : يثبت لهذه الصفة عملُ اسم الفاعل المتعدِّي ، وهو : الرفع ، والنصب ، نحو : (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) ، ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل ، و(الوجهَ) : منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن (حَسَناً) شبيه بـ(ضارب) فعمل عمله ،

وأشار بقوله : (عَلَى الحَدِّ الذي قد حُدَّا) إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل ، وهو أنه لابدَّ من اعتمادها ، كما أنه لابدَّ من اعتماده .

* * *

(تقدم مفعولها عليها)

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَت عنه ، فلم يجز تقديم معمولها عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ، فلا تقول : (زيدٌ الوجهَ حَسَنٌ) ، كما تقول : (زيدٌ عمراً ضاربٌ) ، ولم تعمل إلا في سببي ، نحو : (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَه) ، ولا تعمل في أجنبي ، فلا تقول : (زيدٌ حَسَنٌ عمراً) ، واسم الفاعل يعمل في السببي ، والأجنبي ، نحو : (زيدٌ ضاربٌ غلامَه ، وضاربٌ عمراً) .

* * *

(أحوال معمول الصفة المشبهة)

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ)

وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ)، وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا : مُضَافاً ، أَوْ مُجَرَّداً، وَلاَ   تَجْرُرْ بِهَا ـ مَعْ أَلْ ـ سُماً مَنْ أَلْ خَلاَ

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا   لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو : (الحسن) ، أو مجردة عنهما ، نحو : (حسن) ، وعلى كلٍّ من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة :

الأول : أن يكون المعمول بـ(أل) ، نحو : (الحسن الوجه) ، و(حسن الوجه) .

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه (أل) ، نحو : (الحَسَن وجهِ الأبِ) ، و(حَسَن وجهِ الأبِ) .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : (مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ) و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ) .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (مررتُ بالرجلِ الحَسَن وجهُ غلامِهِ) ، و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِهِ)

الخامس : أن يكون المعمول مجرداً من (أل) دون الإضافة ، نحو : (الحسن وجهُ أبٍ)، و(حسن وجهُ أبٍ) .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من (أل) والإضافة ، نحو : (الحسن وجهاً) ، و(حسن وجهاً) .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يُرفع ، أو يُنصب ، أو يُجر .

فيتحصل حينئذ سِتٌّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله : (فارفع بها) ، أي : بالصفة المشبهة ، (وانصب وجر، مع أل) أي : إذا كانت الصفة بـ(أل) ، نحو : (الحسن) ، (ودون أل) ، أي : إذا كانت الصفة بغير (أل) ، نحو : (حسن) ، (مصحوبَ أل) ، أي : المعمول المصاحِب لـ(أل) ، نحو (الوجه) ، (وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرّداً) ، أي : والمعمول المتصل بها ـ أي : بالصفة ـ إذا كان المعمول مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : (مضافاً) المعمولُ المضافُ إلى ما فيه (أل)، نحو : (وجه الأب) ، والمضافُ إلى ضمير الموصوف ، نحو : (وجهه) ، والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (وجه غلامه) ، والمضافُ إلى المجرد من (أل) دون الإضافة ، نحو : (وجه أبٍ) .

وأشار بقوله : (ولا تَجْرُرْ بها مع (أل) ... إلى آخره) إلى أن هذه المسائل

ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بـ(أل) ـ أربعُ مسائل :

الأولى : جر معمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (الحسن وجهِه) .

الثانية : جر معمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : (الحسن وجهِ غلامِه) .

الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من (أل) دون إضافة ، نحو : (الحسن وجهِ أبٍ) .

الرابعة : جر المعمول المجرد من (أل) والإضافة ، نحو : (الحسن وجهٍ) .

فمعنى كلامه : (ولا تجرر بها) أي : بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع (أل) ، اسماً خَلاَ من (أل) أو خَلاَ من الإضافة لما فيه (أل) ، وذلك كالمسائل الأربع.

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جرُّهُ كما يجوز رفعه ونصبه ، (كالحسنِ الوجهِ)، و(الحسن وجْهِ الأبِ)، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذ كانت الصفة بغير (أل) على كل حال .

* * *

(التعجب)

بِـ(أَفْعَلَ) انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ۞ أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

وَتِـلْوَ أَفْـعَلَ انْصِبَنَّهُ ، كَـ : (مَا ۞ أَوْفَى خَلِيلَيْنَا)، وَ(أَصْدِقْ بِهِمَا)

للتعجب صيغتان : إحداهما (ما أفعله) ، والثانية (أفعل به) وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول ، أي : انطقْ بأفْعَلَ بعد (ما) للتعجب ، نحو : (ما أحسن زيداً، وما أوْفَى خَلِيلَيْنَا) ، أو جيء بـ(أَفْعَل) قبل مجرور بـ(با) ، نحو : (أحسِنْ بالزيدين ، وأصدق بهما) .

فـ(ما) : مبتدأ ، وهي نكرة تامة عند سيبويه . و(أَحْسَنَ) : فعل ماضٍ ، فاعله ضمير مستتر عائد على (ما) . و(زيداً) : مفعول (أحسن) ، والجملة خبر عن (ما) ، والتقدير : شيءٌ أحسنَ زيداً ، أي : جعله حسناً ، وكذلك : (ما أوْفَى خليلينا) .

وأما (أفعِلْ) : ففعل أمر[1]، ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعله المجرور

---

(1) ـ هذا مذهب الفراء ، وتبعه عليه الزمخشري وابن خروف ، قال الفراء : إنَّ (أَحْسِنْ) : أمر لكل واحد ، بأن يجعل (زيداً) حسناً ، وإنما يجعله حسناً كذلك بأن يصفه بالحسن ، فكأنه قيل : صِفْهُ بالحسن كيف شئت ؛ فإنَّ فيه كلّ ما يمكن أن يكون في شخص ، كما قال :

وَقَدْ وَجَدْتُ مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَاناً قَائِلاً فَقُلِ

قال الرضي : وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه [سيأتي بيان مذهبه] ، وأيضاً همزة الجعل أكثر من همزة : صار ذا كذا ، وإن لم يكن شيء منهما قياساً مطّرداً، وإنما لم يصَدقْ على هذا القول (أفعل) وإنْ خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث ، فلم يُقَلْ : (أَحْسِنَا) ، و(أَحْسِنُوا) ، و(أَحْسِنِي) ، و(أَحْسِنَّ) ؛ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف ، وسهّل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في : (ما أفعل) معنى الجعل ، وصار معنى (أفعل به) كمعنى (ما أفعل) ، وهو محض إنشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه ؛ فهمزة (أَفْعِل) على هذا للجعل كهمزة (ما أحسن) ، والباء مزيدة في المفعول ، وهو كثير .

قال الرضي : وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة ، فتكون الباء للتعدية ، أي : اجعله ذا حُسْن ، والأول أولى ؛ لقلة همزة الصيرورة .

أما سيبويه فيرى أنَّ (أَفْعِلْ): صورته أمر، ومعناه الماضي، من (أَفْعَلَ)، أي: صار ذا فِعْل، كـ(أَلْحَمَ) ، أي : صار ذا لحم ، والباء زائدة في الفاعل لازمة ، وقد تُحذف إن كان =

بالباء، والباء زائدة[1].

واستدلَّ على فعلية (أفْعَلَ) بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم[2]، نحو : (مَا أَفْقَرَنِي إلى عفوِ الله) ، وعلى فعلية (أفْعِلْ) بدخول نون التوكيد عليه في قوله :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فَـأَحْـرِ بِهِ مِـنْ طُولِ فَـقْـرٍ وَأَحْرِيَا

أراد : (وأحْرِينْ) بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف .

= المتعجب منه (أن) وصلتها ، نحو : (أحسن أن تقول) ، أي : بأن تقول ، على ما هو القياس .

وضُعِّفَ قوله بأنَّ الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعْهَدْ ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر ، نحو : (اتَّقَى امْرُؤٌ رَبَّهُ) ، وبأنَّ (أفْعَلَ) بمعنى صار ذا كذا : قليل ، ولو كان منه لجاز : (ألْحِمْ بزيد)، و(أشْحِمْ به) ، وبأن زيادة (الباء) في الفاعل قليلة ، والمطّرد زيادتها في المفعول.

(1) ـ هذا القول مركب من مذهبين : مذهب سيبويه ومذهب الفراء .

(2) ـ اختلف النحاة في ماهية (أفْعَلَ) ، فذهب بعض الكوفيين ـ على ما قيل ـ إلى أنه اسم ، واستندوا في هذا الحكم على أمرين :

الأول : مشابهة (أفْعَلَ) التعجب لـ(أفْعَلَ) التفضيل في الوزن ، والأصل المبني منه ، وشرائط بنائه ، وتصحيح العين في نحو : (ما أقوله) ، و(ما أبيعه) ، وتعدّيه بما يتعدّى به (أفْعَلَ) التفضيل .

الأخر : وروده مصغراً في قول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانـاً شَدَنَّ لَنَـا مِنْ هَؤُلَيَّـائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

ومذهب البصريين والكسائي الحكم بفعليته ، قال الرضي : ولولا انفتاح (أفْعَلَ) التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم ـ يعني الكوفيين ـ جديراً بأن يُنْصَرَ .

وأشار بقوله : (وتلو أَفْعَلَ) إلى أن تاليَ (أَفْعَلَ) يُنصب لكونه مفعولاً ، نحو: (ما أوْفَى خليلينا) .

ثم مثَّل بقوله : (وأَصْدِقْ بهما) للصيغة الثالثة .

وما قدمناه من أن (ما) نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ، والتقدير : (شيءٌ أحْسَنَ زيداً) أي : جعله حسناً ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : (الذي أحسن زيداً شيء عظيم) ، وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية ، والجملة التي بعدها خبر عنها ، والتقدير : (أيُّ شيء أحسنَ زيداً ؟) ، وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التي بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : (شيء أحسنَ زيداً عظيم).

❋ ❋ ❋

(حذف المتعجب منه)

وَحَـذْفُ مَـا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد (أفْعَلَ) والمجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ) ، إذا دلَّ عليه دليلٌ ، فمثال الأول قولُه :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُـهَا قَدْ تَـحَـدَّرَا ... بَكَاءً عَلَى عَمْرٍو ومَا كَانَ أَصْبَـرَا

التقدير : (وما كان أصبرها) ، فحذف الضمير ، وهو مفعول (أفعَلَ) للدلالة عليه بما تقدَّم ، ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾، والتقدير : ـ والله أعلم ـ (وأبصر بهم) ، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

فَـذَلِـكَ إنْ يَـلْـقَ الْمَنِيَّـةَ يَـلْـقَـهَـا ... حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

أي : فأجدر به ، فحذف المتعجب منه بعد (أَفْعِلْ) ، وإن لم يكن معطوفاً على (أَفْعِلْ) مثله ، وهذا شاذ .

❋ ❋ ❋

(جمود صيغتي التعجب)

وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقةً واحدة ، فلا يستعمل من (أَفْعَلَ) غير الماضي ، ولا من (أَفْعِلْ) غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

(شروط صياغة فعلي التعجب)

وَصِغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلاَ) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلاَ)

يشترط في الفعل[1] الذي يُصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة :

أحدها : أن يكون ثلاثياً[2]، فلا يُبنيان مما زاد عليه ، نحو : (دحرج ، وانطلق ، واستخرج) .

الثاني : أن يكون متصرفاً ، فلا يُبنيان من فعل غير متصرف ، كـ(نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس) .

الثالث : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ، فلا يُبنيان من (مات) ، و(فَنِيَ) ونحوهما؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء .

---

(1) ـ أي أن فعلي التعجب لا يُصاغان من غير الفعل ، وأما قولهم : (أحنك بالشاتين) ، وقولهم: (ما أفرسه) من الفروسية : فشاذ .

(2) ـ يجوز عند سيبويه صوغهما من الرباعي الذي على وزن (أَفْعَلَ) ، ويؤيده كثرة السماع ، نحو : (ما أعطاه للدينار) ، و(ما أولاه للمعروف) .

وورد عن المبرد والأخفش صوغهما من الخماسي والسداسي أيضاً قياساً ، قال الرضي : وليس بوجه ؛ لعدم السماع ، وضعف التوجيه فيه بخلاف (أَفْعَلَ) .

الرابع : أن يكون تاماً ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو : (كان) وأخواتها، فلا تقول : (ما أَكْوَنَ زيداً قائماً) ، وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفياً ، واحترز بذلك من المنفي لزوماً ، نحو : (ما عاجَ فلان بالدواء) ، أي : ما انتفعَ به ، أو جوازاً ، نحو : (ما ضربتُ زيداً) .

السادس : أن لا يكون الوصف منه على (أفْعَلَ) ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان : كـ(سَوِدَ فهو أسود ، وحَمِرَ فهو أحمر) ، والعيوب : كـ(حَوِل فهو أحول) ، و(عَوِرَ فهو أعور) ، فلا تقول : (ما أَسْوَدَه) ، ولا (ما أَحْمَرَه)[1]، ولا (ما أَحْوَلَه)، ولا (ما أَعْوَرَه)، ولا (أَعْوِرْ بِه)، ولا (أَحْوِلْ بِه) .

السابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) ، فلا تقول : (ما أضرب زيداً) تريد التعجب من ضرب أُوقِع به ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعَهُ .

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ أجاز الكوفيون بناء (أَفْعَلَ) التفضيل والتعجب من لفظي السواد والبياض خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : (هذا الثوب أبيض من هذا) ، و(هذا الثوب ما أبيضه) ، و(هذا الشعر ما أسوده) ، واحتجوا بقول الشاعر :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وبقول الآخر :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ ... تَقْطَعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ

أَبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

ومنع البصريون ذلك ، وحكموا على ما استشهد به الكوفيون بالشذوذ .

(صياغتهما مما فَقَدَ شرطاً)

وَ(أَشْدِدِ) اوْ (أَشَدَّ) أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ ـ بَعْدُ ـ يَنْتَصِبْ وَبعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

يعني أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أشْدِدْ) ونحو وبـ(أشَدَّ) ونحوه ، ويُنصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد (أفعَلَ) مفعولاً ، ويجر بعد (أَفعِلْ) بالباء ، فتقول : (ما أشدَّ دحرجته واستخراجه) ، و(أشْدِدْ بدحرجته واستخراجه) ، و(ما أقبح عوره ، وأقْبِحْ بعوره) ، و(ما أشَدَّ حُمرته ، وأشْدِدْ بحُمرته) .

* * *

(ما جاء مخالفاً للشروط)

وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يُبنى منها حُكِمَ بندوره ، ولا يقاس على ما سُمِعَ منه ، كقولهم : (مَا أَخْصَرَهُ) من (اخْتُصِرَ) فبنوا (أَفْعَلَ) من فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وهو مبني للمفعول ، وكقولهم : (مَا أَحْمَقَهُ) فبنوا (أَفْعَلَ) من فعلِ الوصفُ منه على (أَفْعَلَ) ، نحو : (حَمِقَ فهو أحمَقُ) ، وقولهم : (ما أعساهُ ، وأَعْسِ به) فبنوا (أفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) به من (عسى) ، وهو فعل غير متصرف.

* * *

(حكم معمول فعل التعجب)

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِـ(مَا) الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ ، اوْ بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : (زيداً ما أَحْسَنَ)، ولا: (ما زيداً أحْسَنَ) ، ولا : (بزيد أحْسِنْ) ، ويجب وصله بعامله ، فلا يُفصَل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في : (ما أحسنَ مُعْطِيكَ الدرهمَ) : (ما أحسنَ الدرهمَ مُعْطِيكَ) ، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : (ما أَحْسَنَ بزيدٍ ماراًّ) تريد : (ما أحسن ماراًّ بزيد) ، ولا (ما أحسن عندك جالساً) ، تريد : (ما أحسن جالساً عندك) ، فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ ، والمشهور جوازه ، خلافاً للأخفش والمبرد ومَنْ وافقهما ، ونسب الصيمريُّ[1] المنعَ إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصلُ في النثر قولُ عمرو بن معد يكرب[2]: " للهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا " ، وقول علي[3] ـ كرَّم الله وجهه ـ وقد مرَّ بعمَّار فمسح التراب عن وجهه : " أَعْزِزْ عَلَيَّ

(1) ـ هو : عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصيمريّ النحوي ، أبو محمد ، له : (التبصرة في النحو)، تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (49/2) .

(2) ـ هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، يُكنى أبا ثور ، قدم على رسول الله ﷺ في وفد زبيد فأسلم ، وذلك في سنة تسع ، أقام بالمدينة برهة ، ثم شهد عامة الفتوح بالعراق ، مات سنة (21هـ) . تُنظر ترجمته في : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، (1201/3) .

(3) ـ هو : علي بن أبي طالب ﷺ بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، يُكنى أبا الحسن كان أصغر ولد أبي طالب ، قال ابن إسحاق : أول من آمن بالله وبرسوله محمد ﷺ من الرجال علي بن أبي طالب . وهو قول ابن شهاب ، إلاّ أنه قال : من الرجال بعد خديجة ، وهو قول الجميع في خديجة . تُنظر ترجمته في : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، (1089/3) .

ـ أَبَا الْيَقْظَانِ ـ أَنْ أَرَاكَ صَرِيعاً مُجَدَّلاً " ، ومما ورد فيه من النظم قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا   وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقوله :

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى   صَبُوراً، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

* * *

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا ، كَـ(نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا)

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ كَـ(نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ)

مذهب جمهور النحويين أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان ، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو :(نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ)، و(بِئْسَتِ المرأةُ دعدٌ) ، وذهب جماعة من الكوفيين ـ ومنهم الفراء[1] ـ إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر

---

(1) ـ الصحيح أن الكوفيين جميعاً يقولون بفعليتهما، وليس صحيحاً ما نسبه ابن عقيل إلى الفراء من أنه يقول باسميتهما ، فإذا ما رجعنا إلى أعظم أثر خلّفه الفراء ، وهو كتابه (معاني القرآن) وتصفحناه، فسنرى مذهبه سوى ما نُسِبَ إليه، بل إن ظاهر كلامه يدل على أنه يقول بفعلية (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ، وهذا كلامه يدل عليه ، قال في معانيه (267/1 ـ 268) في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَسَاءَ قَرِيناً ﴾ : "فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً ، مثل : (الدار منزل صدق) ، قلت : (نعمت منزلاً) ، كما قال :﴿وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾، وقال :﴿ وحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً ﴾ ، ولو قيل :(وساء مصيراً) ، و(حسن مرتفقاً) لكان صواباً ؛ كما تقول : (بئس المنزل النار)، و(نعم المنزلة الجنّة)، فالتذكير والتأنيث على هذا، ويجوز :(نعمت المنزل دارك)، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار، وكذلك =

عليهما في قول بعضهم : (نعم السيرُ على بئس العيرُ) ، وقول الآخر : (واللهِ ، ما هي بنعم الولدُ ، نصرُها بكاءٌ ، وبِرُّها سرقةٌ) ، وخُرِّج على جعل (نعم ، وبئس) مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف ، وهو المجرور بالحرف ، لا (نعم وبئس) ، والتقدير : (نعم السيرُ على عيرٍ مقولٍ فيه بئس العيرُ) ، و(ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ) ، فحذف الموصوف والصفة ، وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء (نعم وبئس) على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يُستعمل منهما غيرُ الماضي ، ولابدّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالألف واللام ، نحو : (نعم الرجلُ زيدٌ) ، ومنه قوله تعالى:
﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾، واختلف في هذه اللام ، فقال قوم : هي للجنس حقيقة ، فمدحت الجنس كله من أجل (زيد) ، ثم خَصَصْتَ (زيداً) بالذكر ، فتكون قد مدحته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازاً ، وكأنك قد جعلت (زيداً) الجنسَ كله مبالغةً ، وقيل : هي للعهد .

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل) ، كقوله : (نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾.

= تقول: (نعم الدار منزلك) ، فتذكر فعل الدار إذا كانت وصفاً للمنزل ، وقال ذو الرّمّة :

أو حرة عيطل ثَجْبَاءُ مُجْفِرَةٌ   دَعَائِمَ الزُّورِ نعمت زورقُ البَلَدِ

ويجوز أن تذكر الرجلين ؛ فتقول : (بئسا رجلين) ، و(بئس رجلين) ، وللقوم : (نعم قوماً) ، و(نعموا قوماً) ، وكذلك الجمع المؤنث . وإنما وحَّدوا الفعل ، وقد جاء بعد الأسماء لأن (بئس) و(نعم) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل ، مثل : (قاما) و(قعدا) ، فهذا في (بئس) ، و(نعم) مطّرد كثير ، وربّما قيل في غيرهما مما هو في معنى (بئس) و(نعم) ..".

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو : (نعم قوماً معشرُهُ) ، ففي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قوماً) و(معشره) مبتدأ ، وزعم بعضهم أن (معشره) مرفوع بـ(نِعم) وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء : إن (قوماً) حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثل : (نعم قوماً معشرُهُ) ، قولُه تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ ، وقول الشاعر :

لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ
بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيلاَءُ ذِي الإِحَنِ

وقول الآخر :

تَقُولُ عِرْسِي ، وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ
بِئْسَ امْرَأً ، وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

❋ ❋ ❋

(الجمع بين الفاعل والتمييز)

وَجَمْعُ فَاعِلٍ وَتَمْيِيزٍ ظَهَرْ — فِيهِ اخْتِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها ، فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه ، فلا تقول : (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ) ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ — فَحْلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وقوله :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا — فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وفصَّل بعضهم ، فقال : إنْ أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : (نعم الرجلُ فارساً زيدٌ) ، وإلاَّ فلا ، نحو : (نعم الرجل رجلاً زيدٌ).

فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ، اتفاقاً ، نحو : (نعم رجلاً زيدٌ) .

* * *

(نوع (ما) بعد نعم وبئس)

وَ(مَا) مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ فِي نَحْوِ : (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)

تقع (ما) بعد (نعم وبئس) ، فتقول : (نِعْمَ مَا) ، أو (نِعِمَّا)، و(بِئْسَ مَا)، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ تُبْدُو الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ ، واختُلف في (ما) هذه ، فقال قوم : هي نكرة منصوبة على التمييز ، وفاعل (نعم) ضمير مستتر ، وقيل : هي الفاعل ، وهي : اسم معرفة ، وهذا مذهب ابن خروف[1] ، ونسبه إلى سيبويه .

* * *

(موقع المخصوص)

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

يذكر بعد (نعم وبئس) وفاعلهما : اسم مرفوع ، هو المخصوص بالمدح أو الذم ، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو : (نعم الرجلُ زيدٌ) ، و(بئس الرجل عمرو) ، و(نعم غلامُ القومِ زيدٌ) ، و(بئس غلامُ

---

(1) - هو : علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ، ابن خروف الأندلسي النحوي ، كان إماماً في العربية ، محققاً مدققاً ، ماهراً مشاركاً في الأصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ ، وكان في خلقه زعارة ، ولم يتزوّج قط ، وكان يسكن الخانات ، له : (شرح سيبويه) ، و(شرح الجمل) ، مات سنة (609 هـ) عن خمس وثمانين سنة . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (203/2) .

القومِ عمرٌو) ، و(نعم رجلاً زيدٌ) ، و(بئس رجلاً عمرٌو) ، وفي إعرابه وجهان مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : (هو زيد وهو عمرو) ، أي : الممدوح زيد ، والمذموم عمرو .

ومنع بعضهم الوجه الثاني ، وأوجب الأول .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : (زيد الممدوح) .

* * *

(الاستغناء عن المخصوص)

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى، كَـ(الْعِلْمُ نَعْمَ الْمُقْتَفَى وَالْمُقْتَنَى)

إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخراً ، كقوله تعالى في أيوب : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ، نِعمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، أي : (نعم العبد أيوب) ، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه .

* * *

(سَاءَ)

وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) : (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلاَ)

مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ ، كَـ(نِعْمَ مُسْجَلاَ)

تُستعمل (ساء) في الذم استعمالَ (بئس) ، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لـ(بئس) ، وهو المحلى بالألف واللام ، نحو : (ساء الرجلُ زيدٌ) ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : (ساء غلامُ القومِ زيدٌ) ، والمضمر المفسَّر بنكرة بعده، نحو : (ساء رجلاً زيدٌ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبوا ﴾ ،

ويُذْكَر بعدها المخصوص بالذم ، كما يذكر بعد (بئس) ، وإعرابه كما تقدَّم .

وأشار بقوله : (واجعل فَعُلاَ) إلى أن كلَّ فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فِعْل على (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم ، ويُعامل معاملة (نعم وبئس) في جميع ما تقدم لهما من الأحكام ، فتقول : (شَرُفَ الرجلُ زيد ، ولَؤُمَ الرجل بكرٌ) ، و(شَرُفَ غلامُ الرجلِ زيد) ، و(شَرُفَ رجلاً زيدٌ) .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في (عَلِمَ) أن يقال : (عَلُمَ الرجلُ زيدٌ) بضم عَيْن الكلمة ، وقد مثَّل هو وابنه به . وصرَّح غيره أنه لا يجوز تحويل (علم ، وجهل ، وسمع) إلى (فَعُل) بضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمالَ أبقتها على كسرة عينها ، ولم تحولها إلى الضم ، فلا يجوز لنا تحويلها ، بل نُبْقِيها على حالها ، كما أبقوها ، فتقول : (عَلِمَ الرجلُ زيدٌ ، وجَهِل الرجلُ عمرٌو ، وسَمِعَ الرجلُ بكرٌ) .

* * *

(حَبَّذا ولاحبّذا)

وَمِثْلُ (نِعْمَ) : (حَبَّذَا) ، الْفَاعِلُ : (ذَا)

وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ : (لاَحَبَّذَا)

يُقال في المدح : (حَبَّذَا زيدٌ) ، وفي الذم : (لاحَبَّذَا زيد) ، كقوله :

أَلاَ حَبَّذَا أَهْلَ الْمَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَحَبَّذَا هِيَا

واختلف في إعرابها ، فذهب أبو علي الفارسي في البَغْدَاديات ، وابن برهان ، وابن خروف ـ وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأنَّ مَنْ نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه ، واختاره المصنف ـ إلى أن (حَبَّ) فعل ماضٍ ، و(ذا) فاعله ، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره :

(هو زيد) ، أي : الممدوح أو المذموم زيد ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول ، وابن هشام اللخمي[1] ـ واختاره ابن عصفور ـ إلى أنَّ (حَبَّذا) اسم ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فركبت (حَبَّ) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً.

وذهب قوم ـ منهم ابن درستويه[2] ـ إلى أن (حبذا) فعل ماضٍ ، و(زيد) فاعله ، فركبت (حَبَّ) مع (ذا) وجعلتا فعلاً ، وهذا أضعف المذاهب .

* * *

(موضع المخصوص في أسلوب حبذا)

وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ ، لاَ
تَـعْدِلْ بِذَا ، فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلاَ

أي : أوقِع المخصوص بالمدح أو الذم بعد (ذا) على أي حال كان : من الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ولا تغير (ذا) لتغير المخصوص ، بل يلزم الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا يغير ، فكما تقول : (الصيفَ ضيعتِ اللبنَ) للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره ، تقول : (حبذا زيد ، وحبذا هند ، والزيدان ، والهندان ، والزيدون ، والهندات) فلا

---

(1) ـ هو : محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمود بن أبي نوح أبو الحسين اللخمي النحوي . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (30/1) .

(2) ـ هو : عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه : بضم الدال والراء ، وضبطه ابن ماكولا بالفتح ، ابن المرزُبان النحوي أبو محمد ، أحد من اشتهر وعلا قدره وكثر علمه ، جيد التصنيف ، صحب المبرد ، ولقي ابن قتيبة ، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، ولد سنة (258 هـ) ، وتوفي سنة (347 هـ) . تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (36/1).

تُخرجُ (ذا) عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت لقيل : (حَبَّذِي هند ، وحَبَّذان الزيدان ، وحَبَّتَانِ الهندان ، وحبَّ أولئك الزيدون ، أو الهندات) .

* * *

(إعراب ما وقع موقع ذا)

وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) ، أَوْ فَجُرْ
بِالْبَا ، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

يعني أنه إذا وقع بعد (حَبّ) غيرُ (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان : الرفع بـ(حَبّ) ، نحو : (حبَّ زيدٌ) ، والجرُّ بباء زائدة ، نحو : (حبَّ بزيدٍ) ، وأصل (حَبَّ) : (حَبُبَ) ، ثم أُدغِمت الباء في الباء ، فصار : (حَبَّ) .

ثم إن وقع بعد (حبَّ) : (ذا) ، وجب فتح الحاء ، فتقول : (حَبَّذا)، وإن وقع بعدها غير (ذا) جاز ضم الحاء ، وفتحها ، فتقول :(حُبَّ زيدٌ)، و(حَبَّ زيدٌ) ، وروي بالوجهين قوله :

فَقُلْتُ : اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

* * *

(أفعل التفضيل)

(صياغته)

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يُصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها ـ للدلالة على التفضيل ـ وصفٌ على وزن (أَفْعَلَ) ، فتقول : (زيدٌ أفضل من عمرٍو ، وأكرمُ من خالدٍ) ، كما تقول : (ما أَفْضَلَ زيداً ، وما أَكْرَمَ خالداً) ، وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل

التفضيل منه ، فلا يُبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف ، كـ(دحرج ، واستخرج) ، ولا من فعل غير متصرف ، كـ(نعم ، وبئس) ، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة ، كـ(مات ، وفَنِيَ) ، ولا من فعل ناقص ، كـ(كان) وأخواتها ، ولا من فعل منفي ، نحو :(ما عاجَ بالدواء ، وما ضرب) ، ولا من فعل يأتي الوصف منه على (أَفْعَلَ) ، نحو :(حَمِرَ ، وعَوِرَ) ، ولا من فعل مبني للمفعول ، نحو : (ضُرِبَ، وجُنَّ) ، وشذَّ منه قولهم : (هُوَ أَخْصَرُ من كذا) فبنوا أفعل التفضيل من (اختُصِر) وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ومبني للمفعول ، وقالوا : (أَسْوَدُ من حلك الغراب) ، و(أَبْيَضُ من اللبن) ، فبنوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فعل الوصف منه على (أفعل).

* * *

(صياغته مما فقد شرطاً)

وَمَـا بِـهِ إِلـَى تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ لِمَانِـعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

تقدم ـ في باب التعجب ـ أن يُتَوَصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ(أشدَّ) ونحوها ، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب ، فكما تقول : (ما أَشَدَّ استخراجَهُ) تقول : (هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد) ، وكما تقول : (ما أَشَدَّ حُمرتَهُ) تقول : (هو أشدُّ حُمرةً من زيد) ، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد (أشدَّ) مفعولاً، وههنا ينتصب تمييزاً .

* * *

(أحوال أفعل التفضيل)

وَأَفْعَـلُ التَّـفْـضِيـلِ صِـلْـهُ أَبَـدَا تَقْدِيراً ، اوْ لَفْظاً ، بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

لا يخلو (أفعل) التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ، الأول : أن يكون مجرّداً ، الثاني : أن يكون مضافاً ، الثالث : أن يكون بالألف واللام .

فإن كان مجرداً فلابدّ أن يتصل به (مِنْ) : لفظاً ، أو تقديراً ، جارةً للمفضل عليه ، نحو : (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو ، ومررت برجل أفضلَ من عمرو) ، وقد تحذف (من) ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى :﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ ، أي : وأعز منك نفراً .

وفُهِمَ من كلامه أن (أفعل) التفضيل إذا كان بـ(أل) أو مضافاً لا يصحب (من) ، فلا تقول : (زيدٌ الأفضلُ من عمرو) ، ولا (زيدٌ أفضلُ الناس من عمرو).

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان (أفعل) التفضيل خبراً ، كالآية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن ، وقد تُحذف منه وهو غير خبر ، كقوله :

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ(أجملَ) : أفعل تفضيلٍ ، وهو منصوب على الحال من التاء في (دنوتِ)، وحذفت منه (مِنْ) ، والتقدير : دنوت أجملَ من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضاف إلى نكرة ، وإلى هذا أشار بقوله :

❋ ❋ ❋

(حكم أفعل التفضيل من حيث الإفراد والتذكير)

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا

فتقول : (زيد أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رجلٍ ، وهند أفضلُ من عمرو وأفضلُ امرأة ، والزيدان أفضلُ من عمرو ، وأفضلُ رجلين ، والهندان أفضلُ من عمرو، وأفضلُ امرأتين ، والزيدون أفضل من عمرو ، وأفضل رجال ، والهندات أفضلُ من عمرو ، وأفضل نساء) ، فيكون (أفعل) في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث، ولا يُثنَّى ، ولا يُجمع .

(المطابقة في أفعل التفضيل)

وَتِـلْـوُ (أَلْ) طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَـهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) ، وَإِنْ لَـمْ تَـنْـوِ فَهْوَ طِـبْـقُ مَـا بِهِ قُـرِنْ

إذا كان أفعل التفضيل بـ(أل) لزمت مطابقته لما قبله : في الإفراد ، والتذكير، وغيرهما ، فتقول : (زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفُضْلَى ، والهِنْدان الفُضْليان ، والهندات الفُضَّل أو الفُضليات) ، ولا يجوز عدم مطابقته لِما قبله ؛ فلا تقول : (الزيدون الأفضل) ، ولا (الزيدان الأفضل) ، ولا (هند الأفضل) ، ولا (الهندان الأفضل) ، ولا (الهندات الأفضل) ، ولا يجوز أن تقترن به (مِنْ) ، فلا تقول : (زيد الأفضل من عمرو) ، فأما قوله :

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّـمَا الْعِـزَّةُ لِلْكَـاثِـرِ

فَيُخرَج على زيادة الألف واللام ، والأصل : ولست بأكثر منهم ، أو جعلِ (منهم) متعلّقاً بمحذوف مجرد من الألف واللام ، لا بما دخلت عليه الألف واللام ، والتقدير : (ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم) .

وأشار بقوله : (وما لمعرفة أضيف ... إلخ) إلى أن (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقُصِدَ به التفضيل ، جاز فيه وجهان : أحدهما : استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : (الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل النساء ، والهندان أفضل النساء ، والهندات أفضل النساء) . والثاني : استعماله كالمقرون بالألف واللام ، فتجب مطابقته لما قبله ، فتقول : (الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلو القوم ، أو أفاضل القوم ، وهند فضْلَى النساء ، والهندان فُضْلَيَا النساء، والهندات فُضَّل النساء ، أو فُضْلَيَات النساء) ، ولا يتعين الاستعمال الأول ، خلافاً لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم ، فمن استعماله غير مطابق قوله

تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ ، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ : ((أَلاَ أُخبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاَقاً، الْمُوَطَّئون أَكْنَافاً ، الَّذِينَ يَأْلَفونَ ويُؤْلَفُونَ)) .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عِيبَ على صاحب الفصيح في قوله : (فاخترنا أفْصَحَهُنَّ) ، قالوا : فكان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: (فُصْحَاهُنَّ) .

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تَعَيَّنَتْ المطابقة ، كقولهم : (النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَان) ، أي : عَادِلاَ بني مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : (هذا إذا نويت معنى مِنْ ... البيت) ، أي : جواز الوجهين ـ أعني المطابقة وعدمها ـ مشروط بما إذا نُوِيَ بالإضافة معنى (مِنْ) أي : إذا نُوِيَ التفضيل ، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به .

قيل ومن استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، وقولُه تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ، أي : وهو هين عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أي : لم أكن بِعَجِلِهِمْ ، وقوله :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَ أَطْوَلُ

أي : دعائمه عزيزة طويلة . وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح . وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون

ذلك ، وأن أبا عبيدة[1] حين قال في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ : إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت الفرزدق[2] ـ وهو الثاني ـ إن المعنى : عزيزة طويلة ، وإن النحويين ردّوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حجة في ذلك له .

❋ ❋ ❋

(تقدّم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل)

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا — فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ:(مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى — إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

تقدَّم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجرّداً جيء بعده بـ(مِنْ) جارَّة للمفضَّل عليه ، نحو : (زيد أفضل من عمرو) ، و(مِنْ) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ، فلا يجوز تقديمها عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلاّ إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، فإنه يجب ـ حينئذ ـ تقديم (مِنْ) ومجرورها ، نحو : (مِمَّن أنت خير ؟ ، ومِنْ أيهم أنت أفضل ؟ ، ومِنْ غُلامِ أيِّهم أنت أفضل ؟) . وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : (ولدى إخبار التقديمُ نَزْراً وردا) ، ومن ذلك قولهُ :

---

(1) ـ هو : معمر بن المثنى اللغوي البصري ، مولى بني تميم : تيم قريش ، رهط أبي بكر الصديق ﷺ ، هو أول من صنَّف (غريب الحديث) ، له : (المجاز في غريب القرآن) ، و(الأمثال في غريب الحديث) ، وكان خارجياً إباضياً ، ولد سنة (112 هـ)، وتوفي سنة (209 هـ). تُنظر ترجمته في : بغية الوعاة ، (295/2) .

(2) ـ الفرزدق ، هو : همام بن غالب ، أحد شعراء البلاط الأموي ، يقال أنه حفظ بشعره ثلثي اللغة ، وعلى الرغم من ذلك لم يكن أبو عمرو بن العلاء يرى الاحتجاج به . يُنظر : الشعر والشعراء ، ص471 ، والأغاني (318/9) .

فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهْلاً ، وزوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَفْضَلُ

والتقدير : بل ما زوَّدت أطيبُ منه ، وقول ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسِّمَنِ والكسل :

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنَّ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهن ، وقوله :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينةِ أَمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة .

* * *

(عمل أفعل التفضيل)

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

كَ:(لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلُح لوقوع فعل بمعناه موقِعَه ، أو لا[1].

---

(1) ـ اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ، فلا يرفع في الأشهر الاسم الظاهر إلاَّ إذا كان لشيء هو في المعنى لمسبَّب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيّاً ، نحو : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ؛ لأن اسم التفضيل هنا بمعنى : حَسُن ، مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي ، وهو : الكحلُ ـ على رأي سيبويه ـ ولك أن تقول : (أحسن في عينه الكحل من عين زيد) ؛ فإذا قدّمت ذكر (العين) ، قلت : (ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) ، مثل قول الشاعر :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

تنبيه : عند الكسائي والفراء : ليس الفصل ههنا بأجنبي ؛ لأن المبتدأ : معمول عندهما للخبر، وقد حكى يونس بن حبيب عن ناس من العرب رفع الاسم الظاهر بلا اعتبار =

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو :(زيدٌ أفضلُ من عمرو) ، ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على (زيد)؛ فلا تقول : (مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه) فترفع (أبوه) بـ(أفضل) إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه .

فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطّرداً ، وذلك في كل موضع وقعَ فيه أفعل بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيّاً ، مُفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فِي عينه الكحلُ منه في عين زيد) ، فـ(الكحل) : مرفوع بـ(أحسن) ؛ لصحة وقوع فِعْلٍ بمعناه موقعه ، نحو : (ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كزيد) ، ومثله قوله ﷺ : ((مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمَ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)) ، وقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، (وَلاَ أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ - حِينَ يُظْلِمُ - وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ) أَتَوْهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ - إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ - سَارِيَا

فـ (ركب) مرفوع بـ(أقل) ، فقول المصنف : (ورفعه الظاهر نزرٌ) إشارة

= تلك الشروط ، نحو : (مررت برجل أفضلَ منه أبوه) ، و(برجلٍ خيرٍ منه عملُه) .

وإذا كان مرفوع اسم التفضيل ضميراً مستتراً رفعه دون شرط ؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل ، وأما المفعول به فجميع النحاة متفقون على أنه لا ينصبه ، بل إنْ وُجِدَ بَعْدَه ما يُوهم ذلك ، فأفعل دال على الفعل الناصب له ، قال الله تعالى :﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾، أي : أعلم من كل واحد ، يعلم من يضل ، وكذا قوله :

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

ولا ينصب شبه المفعول به ، كـ(الحسن الوَجْهَ) ، فكما لا ينصب المفعول به لا ينصب أيضاً شبهه . وإن كان المفعول به يتعدّى إليه الفعل بحرف الجر : تعدَّى إليه الأفعل بذلك الحرف أيضاً ، نحو : (أنا أَمَرُّ منك بزيد) ، و(أَرْمَى منك بالنَّشَّاب) .

إلى الحالة الأولى ، (ومتى عاقب فعلا) إشارة إلى الحالة الثانية .

* * *

(التوابع)

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلْ

التابع هو : الاسم المشارِكُ لِما قبله في إعرابه مطلقاً[1]، فيدخل في قولك :

---

(1) ـ اختلف النحاة في العامل في التوابع : أهو العامل في المتبوع أم آخر من جنسه مقدّر أم غير ذلك ، والكلام في ذلك يحتاج تفصيلاً :

* فأما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : قال سيبويه : العامل فيها ، هو : العامل في المتبوع .

الثاني : قال الأخفش: العامل فيها : معنوي، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو : كونها تابعة.

الثالث : وقال بعضهم : إنَّ العامل في التابع مقدَّر من جنس العامل في المتبوع .

ورُجِّح مذهب سيبويه ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجيء في : (جاءني زيد الظريف) ليس في قصده منسوباً إلى (زيد) مطلقاً ، بل إلى (زيد) المقيَّد بقيد الظرافة ، وكذا في : (جاءني العالم زيد) ، و(جاءني زيد نفسه) ، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه ، وكان الثاني هو الأول في المعنى ، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً ؛ تطبيقاً للفظ بالمعنى ، أما إذا قلت : (جاءني غلامُ زيدٍ) ، فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد إلاَّ أنَّ الثاني ليس هو الأولى معنًى ، فلم يعمل فيهما معاً ، وجعله معنويّاً كما ذهب إليه الأخفش خلاف الظاهر ؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر ؛ فلا يحمل عليه المتنازع فيه ، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً ، فلا يُصَار إلى الأمر الخفيّ ، إذ أمكن العمل بالظاهر الجليّ .

* وأما البدل : فالأخفش والرّمّانيّ والفارسيّ وأكثر المتأخرين على أنَّ العامل فيه مقدّر من جنس الأول ؛ استدلالاً بالقياس والسماع ، أما السماع فنحو قوله تعالى:﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾، وغير ذلك من الآي والأشعار ، وأما القياس فلكونه مستقلاً، =

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

وَاجْـعَـلْ مُنَـادًى صَـحَّ أَنْ يُضَـفْ لِـ(يَا)
كَـ(عَبْدِ) (عَبْدِي) (عَبْدَ) (عَبْدَا) (عَبْدِيَا)

إذا أُضيف المنادى إلى ياء المتكلم : فإما أن يكون صحيحاً ، أو معتلاً .

فإن كان معتلاً فحكمهُ كحكمِهِ غيرَ منادىً ، وقد سبق حكمه في المضاف إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه :

أحدها : حذف الياء والاستغناء بالكسرة ، نحو : (يا عبدِ) ، وهذا هو الأكثر .

الثاني : إثبات الياء ساكنةً ، نحو : (يا عبدي) ، وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث : قلب الياء ألفاً ، وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو : (يا عبدَ).

الرابع : قلبها ألفاً ، وإبقاؤها ، وقلب الكسرة فتحةً ، نحو : (يا عبدَا) .

الخامس : إثبات الياء محركةً بالفتح ، نحو : (يا عبديَ)[1] .

* * *

(ياء يا ابن أمَّ)

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ (الْيَا) اسْتَمَرّْ فِي (يَا ابْـنَ أُمَّ ، يَا ابنْ عَـمَّ لاَ مَفَرّْ)

إذا أُضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، إلا في (يا

---

(1) ـ وهناك وجه سادس ، وهو : ضم ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء ؛ للعلم بالمراد منه ، ومنه القراءة الشاذة :﴿ رَبُّ احكم ﴾.

ابن أم) ، و(ابن عم) ، فتُحذف الياء[1] منهما لكثرة الاستعمال ، وتُكسر الميم أو تفتح، فتقول : (يا ابنَ أمَّ أقبلْ) ، و(يا ابن عمَّ لا مفرَّ) ، بفتح الميم وكسرها .

* * *

(نداء أَبَتِ وأُمَّتِ)

وَفِي النِّدَا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

يُقال في النداء : (يا أَبَتِ) ، و(يا أُمَّتِ)[2] بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز

---

(1) - حذفها في : (ابن أم) ، و(ابن عم) ، للثقل الحاصل بالتركيب أو قلبها ألفاً مع العلة التي أشار إليها ، بخلاف غيرهما ؛ فإنه لم يكثر استعمال نحو : (يا غلام أخي) .

(2) - يطّرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ويزيدان عليها بجواز إبدال تاء تأنيث ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما ، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علاّمة ونسابة ، و(الأب) و(الأم) : مظنة التفخيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء .

وقال الكوفيون : التاء للتأنيث ، وياء الإضافة : مقدّرة بعضها .

وقال الرضي : ولو كان الأمر كما قالوا لسُمِع : (يا أبتي) و(يا أمتي) أيضاً .

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم ؛ فيلزم فتح ما قبلها ، نحو : (يا أبَ) و(يا أمّ) ، على ما حكى يونس ؛ لئلاّ تلتبس بنداء (الأم) و(الأب) بلا تاء .

والفرّاء يقف عليها بالتاء ؛ لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما في : (أخت) و(بنت) ، قال الرضي : والأوْلى الوقف بالهاء ؛ لانفتاح ما قبلها كما في : (ظلمة) و(غرفة) ، بخلاف تاء : (أخت) ، و(بنت) ، فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً ، ومَنْ وقف بالهاء كتبها هاءً ؛ لأن مبني الخط على الوقف ، وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حُرِّكت .

وقال الأندلسي : أصل (يا أبت) و(يا أمت) : (يا أبتا) و(يا أمتا) فحُذِفت الألف .

قال الرضي : وهو ضعيف ؛ لأن الألف خفيفة ، لا تُستثقَل فتُحذَف . =

إثبات الياء ، فلا تقول : (يا أبتي) ، ولا : (يا أُمَّتي) ؛ لأن التاء عوض من الياء ، فلا يُجمع بين العوض والمعوَّض منه .

❋ ❋ ❋

(أسماء لازمت النداء)

وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا (لُؤْمَانِ) (نَوْمَانِ) كَذَا وَاطَّرَدَا

فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاثِي

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) وَلاَ تَقِسْ ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء ، نحو : (يا فُلُ) ، أي : يا رجلُ ، و(لُؤْمَانُ) للعظيم اللؤم ، و(نَوْمَانُ) للكثير النوم ، وهو مسموع .

وأشار بقوله : (واطّرادا في سبِّ الانثى) إلى أنه ينقاس في النداء استعمال (فَعَالِ) مبنيّاً على الكسر في ذمِّ الأنثى وسبِّها ، من كل فعل ثلاثي ، نحو : (يا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ ، ويا لَكَاعِ) .

وكذلك ينقاس استعمال (فَعَالِ) ، مبنيّاً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ، للدلالة على الأمر ، نحو : (نَزَالِ ، وضَرَابِ ، وقَتَالِ)، أي : (انزلْ ، واضربْ ، واقْتُلْ) .

وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصوداً به سبُّ الذكور ، نحو :

- وقيل : (يا أبتِ) و(يا أمتِ) ، وأنهما رُخِّما بحذف التاء ثم رُدَّت التاء مفتوحة. وقد يقال : (يا أبتُ) و(يا أمتُ) بالضم ، وهو : أقل من الأول ، فكسر التاء أكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ، وجاز : (يا أبتا) و: (يا أمتا) ؛ لأنه جمع بين عوضين ، بخلاف : (يا أبتي) و(يا أمتي) ؛ فإنه لا يجوز؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض منه.

(يا فُسَقُ ، ويا غُدَرُ ، ويا لُكَعْ) ، ولا ينقاس ذلك .

وأشار بقوله : (وجُرَّ في الشعر فُلُ) إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تُستعمل في الشعر في غير النداء ، كقوله :

تَـضِـلُّ مِـنْـهُ إِبِـلِـي بِالْهَـوَاجِـلِ فِـي لَجَّـةٍ أَمْسِكْ فُـلاَنـاً عَنْ فُـلِ

* * *

(الاستغاثة)

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مَنَادىً خُـفِـضَا بِاللاَّمِ مَفْتُوحاً ، كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى)

يقال : (يا لزيد لعمرو) فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له بلام مكسورة ، وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تُفتح مع المضمر ، نحو : (لَكَ ، ولَـهُ) .

* * *

(فتح لام المستغاث به وكسرها)

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) وَفِـي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَـسْـرِ ائْـتِـيَا

إذا عُطِف على المستغاث مستغاث آخر : فإما أن تتكرر معه (يا) أَوْ لا .

فإن تكررت لزم الفتح ، نحو : (يا لَزيدٍ ويا لَعَمرٍو لِبكرٍ) .

وإن لم تكرر لزم الكسر ، نحو : (يا لَزيدٍ ولِعمرٍو لِبكرٍ) ، كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : (وفي سِوَى ذلك بالكسر ائْتِيَا) ، أي : وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه (يا) اكسر اللام وجوباً ، فتكسر مع المعطوف الذي لم تتكرر معه (يا) ومع المستغاث له .

* * *

(حذف لام المستغاث به)

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

تحذف لام المستغاث ويؤتى بألفٍ في آخره عوضاً عنها ، نحو : (يا زيدا لعمرٍو) ، ومثل المستغاث المتعجب منه ، نحو : (يا للدَّاهِيَة) ، و(يا لَلعجب) ، فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتُعاقِبُ اللامَ في الاسم المتعجَّب منه ألفٌ ، فتقول : (يا عجبًا لَزيدٍ) .

* * *

(الندبة)

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا   نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ،   كَـ(بِئْرِ زَمْزَمَ) يَلِي (وَامَنْ حَفَرْ)

المندوب هو : المتفجع عليه ، نحو : (وازيداه) ، والمتوجع منه ، نحو: (واظهراه) .

ولا يندب إلاّ المعرفة ، فلا تندب النكرة ؛ فلا يُقال : (وارجلاه) ، ولا المبهم كاسم الإشارة ، نحو : (واهذاه) ، ولا الموصول ، إلا إن كان خالياً من (أل) واشتهر بالصلة ، كقولهم : (وا مَنْ حفر بئرَ زمزماه) .

* * *

(ما يلحق آخر المندوب)

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ   مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ

يلحق آخر المنادى المندوب ألفٌ[1]، نحو : (وازيدا لا تبعدْ) ، ويُحذف ما

(1) ـ لك إلحاق الألف آخر المندوب ، ويجوز ألاّ تلحقه ، سواء كان مع : (يا)، أو (وا). =

قبلها إن كان ألفاً ، كقولك : (واموساه) فحذف ألف (موسى) ، وأُتِيَ بالألف للدلالة على الندبة ، أو كان تنويناً في آخر صلة أو غيرها ، نحو : (وا مَنْ حفر بئرَ زمزماه) ، ونحو : (يا غلام زيداه) .

* * *

(قلب ألف الندبة ياءً أو واواً)

وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها ، فتقول : (واغلام أحمداه) ، وإن كان غير ذلك وجب فتحه ، إلاَّ إن أوقع في لبس ، فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في (غلام زيد) : (واغلام زيداه) ، وفي (زيد) : (وازيداه) ، ومثال ما يوقع فتحه في لبس : (واغلامهوه ، واغلامكيه) وأصله : (واغلامكِ) بكسر الكاف ، و(واغلامَه) بضم الهاء ، فيجب قلب ألف الندبة ، بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة ، فقلت : (واغلامَكاه ، واغلامَهَاه) ، لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب ، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة ، وإلى هذا أشار بقوله :

= وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع (يا) ؛ لئلاَّ يلتبس بالنداء المحض .

قال الرضي : والأولى أن يقال : إن دلّت قرينة حال على الندبة كنت مخيّراً مع (يا) أيضاً : وإلاَّ وجب الإلحاق معها ، تقول : (يا محمدَ) ، و: (يا عليّ) بلا إلحاق .

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ، نحو : (يا زيدَ) ، و(وا زيدَ) . قال الرضي : ولم يثبت .

وقد تلحق هذه الألف المنادى غير المندوب ، وقال ابن السراج : تقول في نداء البعيد : (يا زيداه) ، والهالك في غاية البعد ، ومنه قولهم : (يا هناه) ، في المنادى غير المصرَّح باسمه .

(والشكل حتماً ... إلى آخره) ، أي : إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوْلِه مُجانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح موقعاً في لبس ، نحو : (واغلامَهُوه) ، و(واغلامَكِيه) ، وإن لم يكن الفتح موقِعاً في لبس فافتح آخره ، وأولِه ألف الندبة ، نحو : (وازيداه) ، و(واغلام زيداه) .

❋ ❋ ❋

(هاء السكت)

وَوَاقِـفاً زِدْ هَـاءَ سَـكْـتٍ إِنْ تُـرِدْ … وَإِنْ تَـشَـأْ فَالْمَـدُّ وَالْـهَـا لاَ تَـزِدْ

أي : إذا وُقِف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكت ، نحو :(وازيداه)، أو وُقِف على الألف ، نحو : (وزايدَا) لا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة ، كقوله :

أَلاَ يَـا عَـمْـرُو (عَـمْـرَاهُ) … وَعَـمْـرُو بْـنَ (الـزُّبَـيْـرَاهُ)

❋ ❋ ❋

(ندب المضاف إلى ياء المتكلم)

وَقَائِلٌ : (وَاعَبْدِيَا) ، (وَاعَبْدَا) … مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

أي : إذا نُدِب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَّنَ الياء قيل فيه : (واعبدِيَا) ، بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو : (يا عبْدَا) ، بحذف الياء ، وإلحاق ألف الندبة .

وإذا ندب على لغة من يحذف الياء ويستغني بالكسرة ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغني بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل : (واعبْدَا) ليس إلا .

وإذا ندب على لغة من يفتح الياء يُقال : (واعبْدِيَا) ليس إلا .

فالحاصل : أنه إنما يجوز الوجهان ـ أعني : (واعبدِيا) ، و(واعبدَا) ـ على لغة من سكَّن الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

(الترخيم)

تَرْخِيماً احْـذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ(يَا سُعَا) ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت ، ومنه قولُه :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلَ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ ... رَخِيمُ الْحَوَاشِي:لاَ هُرَاءٌ، وَلاَ نَزَرُ

أي : رقيق الحواشي . وفي الاصطلاح : حذفُ أواخر الكلم في النداء ، نحو : (يا سُعَا) ، والأصل : (يا سعاد) .

* * *

(شروط الترخيم)

وَجَـوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ ، وَاحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمْ، ... دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتِمْ

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أوْ لا ، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً ، أي : سواء كان علماً كـ(فاطمة) ، أو غير علم كـ(جارية) ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثِّل ، أو غير زائد على ثلاثة أحرف ، كـ(شاة) ، فتقول : (يا فاطمَ) ، و(يا جاريَ) ، و(يا شَا) ، ومنه قولهم : (يا شَا ادجُني) ، أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : (وجَوِّزَنْهُ) إلى قوله (بَعْدُ) .

وأشار بقوله : (وَاحْظُلاَ ... إلخ) إلى القسم الثاني ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يُرخم إلاَّ بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فأكثر .

الثاني : أن يكون علماً .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيبَ إضافة ، ولا إسناد .

وذلك كـ(عثمان ، وجعفر) ، فتقول : (يا عُثْمَ ، ويا جَعْفَ) .

وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كـ(زيد ، وعمرو) ، وما كان على أربعة أحرف غير علم ، كـ(قائم ، وقاعد) ، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافة ، كـ(عبد شمس) وما رُكِّبَ تركيب إسناد ، نحو : (شابَ قَرْنَاهَا) ، فلا يُرخم شيء من هذه .

وأما ما رُكِّبَ تركيب مزجٍ فيُرخم بحذف عجزه ، وهو مفهوم من كلام المصنف ؛ لأنه لم يُخرجه ، فتقول فيمن اسمه : (معدي كرب) : (يا مَعْدِي) .

❋ ❋ ❋

(حذف الزائد عند الترخيم)

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفْ الَّذِي تَلاَ ... إنْ زِيدَ لِيناً سَاكِناً مُكَمِّلاَ

أَرْبَعَةً فَصَاعِداً ، وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

أي : يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي : حرف لين ، ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : (عثمان) ، و(منصور) ، و(مسكين) ، فتقول : (يا عُثْمُ) ، و(يا مَنْصُ) ، و(يا مِسْكُ) ، فإن كان غير زائد ، كـ(مختار) أو غير لين ، كـ(قِمَطْر) ، أو غير ساكن ، كـ(قَنَوَّر) ، أو غير رابع ، كـ(مجيد) ، لم يجز حذفه ، فتقول : (يا مُخْتَا) ، و(يا قِمَط) ، و(يا قَنَوَّ) ، و(يا مَجِي) ، وأما (فرعون) ونحوه ، وهو : ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة كـ(غُرْنَيْق)، ففيه خلاف ، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة (مسكين) و(منصور)، فتقول ـ عندهما ـ : (يا فِرْعَ) ، و(يا غُرْنَ) ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك ، فتقول ـ عندهم ـ : (يا فِرْعَوْ) ، و(يا غُرْنَيْ)

❋ ❋ ❋

(ترخيم المركب)

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدَّم أن المركب تركيبَ مَزْجٍ يُرخّم ، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه ، فتقول في : (معدي كرب) : (يا معدي) ، وتقدَّم أيضاً أن المركب تركيب إسناد لا يُرخم ، وذكر هنا أنه يُرخَّم قليلاً ، وأن عمراً - يعني سيبويه ، وهذا اسمه ، وكنيته : أبو بِشْر ، وسيبويه : لقبه - نقل ذلك عنهم ، والذي نصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك ، فتقول في (تأبط شراً) : (يا تأبَّطَ) .

❋ ❋ ❋

(لغتا المرخم)

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفْ ... فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً - كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : (يَا ... ثَمُو)، وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا

يجوز في المرخم لغتان : إحداهما : أن يُنوى المحذوف منه ، والثانية : أن لا يُنْوَى ، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف ، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف.

فإذا رخمتَ اسماً على لُغة من ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ، فتقول في (جَعْفَرٍ) : (يا جعفَ) ، وفي (حارث) : (يا حارِ) ، وفي (قِمطْر) : (يا قِمطْ) .

وإذا رخّمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يُعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتبنيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام ، فتقول : (يا جعفُ ، ويا حارُ ، ويا قمطُ) ، بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول في (ثمود) على لغة من ينتظر الحرف : (يا ثمو) بواو ساكنة ، وعلى لغة من لا ينتظر تقول : (يا ثمي) ، فتقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة .

❋ ❋ ❋

(ترخيم ما في آخره تاء مربوطة)

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ)　　　وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

إذا رُخِّم ما فيه تاء التأنيث - للفرق بين المذكر والمؤنث ، كـ(مُسلمة) - وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف ، فتقول : (يا مُسْلِمَ) بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف ، فلا تقول : (يا مُسْلِمُ) - بضم الميم - لئلا يلتبس بنداء المذكر .

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيُرخَّم على اللغتين ، فتقول في (مَسْلَمَة) علماً : (يا مَسْلَمُ) بفتح الميم وضمها .

❋ ❋ ❋

(الترخيم الاضطراري)

وَلاِضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا　　　مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ، نَحْوُ : أَحْمَدَا

قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء ، وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء ، بشرط كونها صالحةً للنداء ، كـ(أحمد) ، ومنه قولُه :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ　　　طَرِيفُ بْنُ (مَالٍ) لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرِ

أي : طريف بن مالك .

❋ ❋ ❋

(الاختصاص)

الاِخْتِصَاصُ ، كَـ: نِدَاءٍ دُونَ يَا ، كَـ(أَيُّـهَا الْفَتَى) بِإثْرِ (ارْجُونِيَا)
وَقَدْ تُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) كَمِثْلِ (نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

الاختصاص يشبه النداء لفظاً[1]، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

---

(1) ـ الاختصاص أصله النداء ؛ لأنه تأتي بـ(أي) وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بـ(هاء) التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف (أي) بالمحلّى بـ(أل) ، وذلك بعد : ضمير المتكلم الخاص ، كـ: (أنا) ، و(وإني) ، أو المشارك فيه ، نحو : (نحن) و(إننا) ؛ لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نُسِب إليه ، وهو : إما في معرض التفاخر ، نحو : (أنا أكرِم الضيف أيها الرجل) ، أي : أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف ، وإما في معرض التصاغر ، نحو : (أنا المسكين أيها الرجل) ، أي : مختصاً بالمسكنة من بين الرجال .

وإما لمجرد بيان مقصود بذلك الضمير ـ لا للافتخار ولا للتصاغر ـ نحو : (أنا أدخل أيها الرجل) ، و: (نحن نُقِرّ أيها القوم) .

فكل هذا في صورة النداء وليس به ، بل المراد بصفة (أي) ، هو : ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب ، وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ؛ إذ المنادى ـ أيضاً ـ مختص بالخطاب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع (أي) ؛ لأنه لم يبقَ فيه معنى النداء، لا حقيقة كما في : (يا يزيد) ، ولا مجازاً كما بقي في المتعجب منه والمندوب ، فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية .

وقد يقوم مقام (أي) : اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور : إما معرّف بـ(أل) ، مثل : (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، أو مضافاً ، نحو : (نحن ـ بني هاشم ـ كرماء) .

وربما كان المنصوب علماً ، قال الشاعر : =

أحدها : أنه لا يستعمل معه حرف نداء .

والثاني : أنه لابدّ أن يسبقه شيء .

والثالث : أنه لابدّ أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : (أنا أفعل هذا أيها الرجلُ) ، و(نحن العُرْبَ أسخى الناس) وقوله ﷺ : ((نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ)) .

وهو منصوب بفعل مضمر ، والتقدير : (أخص العرب ، وأخص معاشر الأنبياء).

* * *

(التحذير)

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) ، وَنَحْوَهُ ـ نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ ، كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي)

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه .

فإن كان بـ(إيّاك) وأخواته ـ وهو (إياكِ ، وإياكُما ، وإياكُم ، وإياكُنَّ) ـ وجب إضمار الناصب : سواء وجد عطف أم لا ، فمثاله مع العطف : (إيّاكَ والشرَّ) فـ(إياك) : منصوب بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إياك أُحَذِّرُ ، ومثاله بدون عطف

= * بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

قال أبوعمرو : إن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : (معشر) ، و(آل) ، و(أهل) ، و(بني) .

قال الرضي : لاشكّ أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها .

: (إيّاك أن تفعلَ كذا) ، أي : إيّاك من أن تفعل كذا .

وإن كان بغير (إيّاك) وأخواته ـ وهو المراد بقوله : (وما سِواه) ـ فلا يجب إضمار الناصب ، إلاّ مع العطف ، كقولك : (مَازِ رأسَك والسيفَ) ، أي : يا مَازِنُ قِ رأسَك ، واحذر السيف) ، أو التكرار ، نحو : (الضيغمَ الضيغمَ) ، أي : احذر الضيغم ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو :(الأسدَ) أي : احذر الأسدَ ، فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت .

* * *

(ما شذ من أسلوب التحذير)

وَشَــذَّ (إِيَّــايَ) وَ(إِيَّــاهُ) أَشَــذّْ   وَعَــنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْـتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله : (إيّاي وأن يُحذفَ أحدُكم الأرنبَ) ، وأشدُّ منه مجيئه للغائب في قوله : (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ) ، ولا يُقاس على شيء من ذلك .

* * *

(الإغراء)

وَكَـمُـحَـذَّرٍ بِـلاَ (إِيَّـا) اجْـعَلاَ   مُـغْرىً بِـهِ فِـي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

الإغراء هو : أمر المخاطب بلزوم ما يُحمَد به ، وهو كالتحذير : في أنه إن وُجِد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تُستعمَل فيه (إيّا) .

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : (أخاك أخاك) ، وقولك: (أخاك والإحسانَ إليه) ، أي : الزم أخاك .

ومثال ما لا يلوم معه الإضمارُ قولك : (أخاك) ، أي : الزم أخاك .

* * *

(أسماء الأفعال)

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) هـوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ)، وَ(مَـهْ)
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـ(آمِينَ) كَـثُرْ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزَرْ

أسماء الأفعال : ألفاظ تقوم مقام الأفعال : في الدلالة على معناها ، وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر ـ وهو الكثير فيها ـ كـ(مَهْ) ، بمعنى : اكْفُفْ ، و(آمين) بمعنى : استجبْ ، وتكون بمعنى الماضي ، كـ(شتَّانَ) ، بمعنى : افترقَ ، تقول : (شتَّانَ زيدٌ وعمرو) ، و(هيهاتَ) ـ بمعنى : بَعُدَ ، تقول : (هيهات العقيق) ، ومعناه : بَعُدَ ، وبمعنى المضارع ، كـ(أوَّه) ، بمعنى : أتوجَّعُ ، و(وَيْ) ، بمعنى : أعجبُ ، وكلاهما غيرُ مقيس .

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقاس استعمال (فَعَالِ) اسم فعل ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ، فتقول : (ضرابِ زيداً) ، أي : اضربْ ، و(نَزالِ) ، و(كَتَابِ) ، أي : اكتُبْ ، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك.

❋ ❋ ❋

(ما أصله شبه جملة من أسماء الأفعال)

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) وَهـكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)
كَذَا (رُوَيْدَ) (بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

من أسماء الأفعال ما هو في الأصل ظرف ، وما هو مجرور بحرف ، نحو: (عليك زيداً) ، أي : الْزَمْهُ ، و(إليك) ، أي : تَنَحَّ ، و(دونك زيداً)، أي : خذه.

ومنها : ما يُستعمَل مصدراً واسم فعل ، كـ(رُوَيْدَ) ، و(بَلْهَ) .

فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران ، نحو : (رُوَيْدَ زيدٍ) ، أي : إروادَ زيدٍ ،

أي : إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و(بَلْهَ زيد) ، أي : تَرْكَهُ .

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعلٍ ، نحو : (رُوَيْد زيداً) ، أي : أَمهلْ زيداً ، و(بَلْهَ عمراً) ، أي : اتركه .

* * *

(عمل أسماء الأفعال)

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا ، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

أي : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .

فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك ، كـ(صَه) بمعنى : اسكت ، و(مَه) بمعنى : اكْفُفْ ، و(هيهات زيدٌ) بمعنى : بَعُدَ زيد ، ففي (صهْ ومَـهْ) ضميران مستتران ، كما في (اسكت واكفف) ، وزيد : مرفوع بـ(هيهات) كما ارتفع بـ(بَعُد) .

وإن كان الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك ، كـ(دراكِ زيداً) ، أي : أدرِكه ، و(ضرابِ عمراً)، أي : اضربه ، ففي (دراك ، وضراب) ضميران مستتران ، و(زيداً ، وعمراً) منصوبان بهما .

وأشار بقوله : (وأَخِّرْ ما لِذِي فيه العمل) إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ، فتقول : (دراك زيداً) ، ولا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول : (زيداً دراك) ، وهذا بخلاف الفعل ، إذ يجوز : (زيداً أَدْرِكْ)[1] .

---

(1) ـ لا تقدم منصوبات أسماء الأفعال عليها عند البصريين ؛ نظراً إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها : إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم فعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً؛ لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل . =

(ما ينكّر من أسماء الأفعال)

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا ، وتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاقُ التنوين لها ، فتقول في (صه) : (صهٍ) ، وفي (حَيْهَل) : (حَيْهَلاً) ، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير ، فما نُوِّن منها كان نكرة ، وما لم يَنَوَّن كان معرفة .

* * *

(أسماء الأصوات)

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً، كَـ(قَبْ) ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ، فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات : ألفاظ استُعمِلت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ، دالة على خطاب ما لا يَعْقِل ، أو على حكاية صوت من الأصوات ، فالأول كقولك : (هَلاً) لزجر الخيل ، و(عَدَسْ) لزجر البغل ، والثاني كـ(قَبْ) لوقوع السيف ، و(غاق) للغراب .

وأشار بقوله : (والزم بنا النوعين) إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال : (وكنيابة عن الفعل بلا

= وجوز الكوفيون تقدم منصوباتها عليها استدلالاً بقول الشاعر :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

و(دونك) عند البصريين ههنا ليس باسم فعل ، بل هو : ظرف ، خبر لـ(دلوي) ، أي: دلوي ، قدّامك ، فخذها وقوله تعالى :﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾، ليس فيه دليل للكوفيين ؛ لأن (كتاب الله) : منصوب بالذي قبله .

تأثـر)، وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

❋ ❋ ❋

(نونا التوكيد)

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَـ(نُونَي اذْهَبَنَّ ، وَاقْصِدَنْهُمَا)

أي يلحق الفعلَ للتوكيد نونان : إحداهما ثقيلة ، كـ(اذهبَنَّ) ، والأخرى خفيفة، كـ(اقْصِدَنْهما) ، وقد اجتمعا في قوله تعالى :﴿ لَيُسْجَنَنَّ أَوْ لَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾.

❋ ❋ ❋

(ما تدخلان عليه)

يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً اَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ) وَبَعْدَ (لاَ)

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ ، كَـ(ابْرُزَا)

أي : تلحق نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : (اضْرِبَنَّ زيداً) ، والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ على طلب ، نحو : (لِتَضْرِبَنَّ زيداً ، ولا تَضْرِبَنَّ زيداً ، وهل تَضْرِبَنَّ زيداً) ، والواقع شرطاً بعد (إنْ) المؤكَّدة بـ(ما)، نحو : (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أضربْهُ)، ومنه قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا تَثْقِفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ ﴾، أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً ، نحو : (والله لتَضْرِبَنَّ زيداً) .

فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكَّد بالنون ، نحو : (والله ، لا تفعلُ كذا) ، وكذا إن كان حالاً ، نحو : (والله ، ليقومُ زيدٌ الآنَ) .

وقلَّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (ما) الزائدة التي لا تصحب (إنْ) ، نحو :(بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا) ، والواقع بعد (لم) كقوله :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا (لَمْ يَعْلَمَا)　　شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقع بعد (لا) النافية ، كقوله تعالى :﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾.

والواقع بعد غير (إمَّا) من أدوات الشرط ، كقوله :

* (مَنْ نَثْقَفَنْ) مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ *

وأشار المصنف بقوله : (وأخرَ المؤكد افتح) إلى أن الفعل المؤكّد بالنون يُبنى على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضمير ، أو ياؤه ، أو واوه ، نحو : (اضْرِبَنَّ زيداً ، واقْتُلَنَّ عمراً) .

* * *

(دخولهما على الفعل المسند إلى ضمير متصل)

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا　　جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلاَّ الأَلِفْ　　وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا　　وَالْوَاوِ - يَاءً ، كَـ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)

وَاحْذِفْهُ مَنْ رَافِعِ هَاتِيْنِ ، وَفِي　　وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

نَحْوُ (اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا　　قَوْمِ اخْشَوُنْ)، وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

الفعل المؤكد بالنون : إن اتصل به ألفُ اثنين ، أو واوُ جمع ، أو ياءُ مخاطبة - حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويُحذف الضمير إن كان واواً أو ياءً ، ويبقى إن كان ألفاً ، فتقول : (يا زيدان هل تضربانٍّ ، ويا زيدون هل تضربُنَّ ، ويا هند هل تضرِبِنَّ) ، والأصل : هل تضربانِنَّ ، وهل تضربُونَنَّ ، وهل تضربينَنَّ ، فحُذفت النون لتوالي الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، فصار : (هل تضربُنَّ ، وهل تضرِبِنَّ) ، ولم تحذف

الألف لخفتها ، فصار : (هل تضرِبَانٍّ) ، وبقيت الضمة دالة على الواو ، والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً .

فإن كان معتلاًّ : فإما أن يكون آخره ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً .

فإن كان آخره واواً أو ياءً حُذِفت لأجل واو الضمير أو يائه ، وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير ، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير ، فتقول : (يا زيدون هل تَغْزُونَ ، وهل تَرْمُونَ ، ويا هند هل تَغْزِينَ ، وهل تَرْمِينَ) ، فإذا ألحقته نون التوكيد فعلتَ به ما فعلتَ بالصحيح : فحذف نونَ الرفع ، وواو الضمير أو ياءه ، فتقول : (يا زيدون هل تَغْزُنَّ ، وهل تَرْمُنَّ ، ويا هند هل تَغْزِنَّ ، وهل تَرْمِنَّ) هذا إن أسند إلى الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشُكِلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف - وهي الفتحة فتقول : (هل تَغْزُوَانِّ ، وهل تَرْمِيَانِّ) .

وإن كان آخر الفعل ألفاً : فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء - كالألف والضمير المستتر - انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياءً ، وفُتِحت ، نحو : (اسعيانِّ ، وهل تسعيانِّ ، واسعينَّ يا زيد) .

وإن رفع واواً أو ياءً حُذفت الألف ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وضمتِ الواو ، وكسرت الياء ، فتقول : (يا زيدون اخشَوُنَّ ، ويا هند اخشَيِنَّ) .

هذا إن لحقته نون التوكيد ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء ، بل تسكنهما ، فتقول : (يا زيدون هل تَخْشَوْنَ ، ويا هند هل تَخْشَيْنَ ، ويا زيدون اخْشَوَا ، ويا هند اخْشَيْ) .

❋ ❋ ❋

(وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف)

وَلَـمْ تَـقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الأَلِفْ لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ، فلا تقول : (اضربانْ)[1] بنون مخففة ، بل يجب التشديد ، فتقول : (اضرِبانِّ) بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس ، فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عنده كسرها .

* * *

---

(1) ـ هذا مذهب البصريين ، أما مذهب الكوفيين ويونس بن حبيب فجواز ذلك ، وجوزوا أيضاً وقوعها بعد نون النسوة ، محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فمن وجهين :
الأول : أن هذه النون الخفيفة : مخففة من الثقيلة ، والإجماع منعقد على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .
الآخر : أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ(إمَّا) ؛ لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، وقالوا : قُصَارَى ما يقدّر أن يقال : إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين : الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأنَّ الألف فيها فَرْط مَدّ ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أيمة القراء :﴿ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ ﴾: بسكون (الياء) من (مَحْيَايْ) ، فجمع بين الساكنين ، وهما الألف والياء، فكذلك ههنا ، وقد حُكِيَ عن بعض العرب أنه قال : (التقت حلقتا البطن) بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حُكِيَ عن بعض العرب أيضاً أنه قال : (له ثلثا المال) بإثبات الألف فجمع بينها وبين لام التعريف ، وهما ساكنان ؛ لِمَا في الألف من إفراط المدّ، ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو : (هباءة) ، والهمزة المخفّفة ساكنة .
وأما السماع ، فقوله تعالى على قراءة ابن عامر :﴿ ولا تتبعانْ ﴾ بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد بالخطاب هنا : موسى وهارون .

(الفعل المؤكد المسند إلى نون الإناث)

وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ مُسْنَدَا

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجبَ أن يُفصَل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف ، كراهيةَ توالي الأمثال ، فتقول : (اضرِبْنَانِّ) ، بنون مشددة مكسورة قبلها ألفٌ .

* * *

(ما تختص به الخفيفة)

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفاً، كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

إذا ولي الفعل المؤكَّد بالنون الخفيفة ساكن ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : (اضربَ الرجلَ) بفتح الباء[1]، والأصل (اضربَنْ) فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن ـ وهو لام التعريف ـ ومنه قوله :

(لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ) عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وكذلك تُحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة ـ أي بعد ضمة أو كسرة ـ ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِف لأجل نون التوكيد ، فتقول في (اضربُنْ يا زيدون) إذا وقفت على الفعل : (اضربوا) ، وفي (اضرِبِنْ يا هند) : (اضربي) ، فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتُرد الواو التي حُذِفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء ، فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أُبدِلت النون في

---

(1) ـ جاء عن العرب حذف النون الخفيفة وليس بعدها ساكن ، قال الشاعر :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

الوقف أيضاً ألفاً ، فتقول في : (اضرِبَنْ يا زيد) : (اضرِبا) .

* * *

(الممنوع من الصرف)

الصَّرْفُ : تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنىً بِهِ يَكُونُ الإِسْمُ أَمْكَنَا

الاسم إن أشبه الحرف سُمِّي مبنياً ، وغيرَ متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سُمِّي معرباً ، ومتمكناً .

ثم المعرب على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعلَ ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكناً غير أمكن .

والآخر : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفاً ، ومتمكناً أمكن .

وعلامة المنصرف : أن يجر بالكسرة مع الألف واللام ، والإضافة ، وبدونهما وأن يدخله الصرف ـ وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض ، الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن ، وذلك المعنى هو عدمُ شبهه الفعلَ ـ نحو : (مررت بغلامٍ ، وغلامِ زيدٍ ، والغلامِ) .

واحترز بقوله : (لغير مقابلة) من تنوين (أذرعاتٍ) ونحوه ، فإنه تنوين جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كأذرعات ، وهندات ـ علم امرأة ـ وقد سبق الكلام في تسميته تنوينَ المقابلة .

واحترز بقوله : (أو تعويض) من تنوين (جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ) ونحوهما ، فإنه عِوَضٌ من الياء ، والتقدير : جوارِيٌّ ، وغَوَشِيٌّ ، وهو يصحب غير المنصرف ، كهذين المثالين .

وأما المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين ، ويُجرُّ بالفتحة : إن لم يُضف ، أو لم تدخل عليه (أل) نحو : (مررت بأحمد) ، فإن أُضيف ، أو دخلت عليه (أل)

جُرَّ بالكسرة ، نحو : (مررت بأحمدِكُم ، وبالأحمد) .

وإنما يُمنع الاسم من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين ، والعلل التسع يجمعها قوله[1]:

❋ ❋ ❋

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَـةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالـنُّـونُ زَائِـدَةٌ مِنْ قَـبْـلِـهَا أَلِـفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان : ألف التأنيث : مقصورة كانت ، كـ(حُبْلى) أو ممدودة ، كـ(حمراء) ، والثاني : الجمعُ المتناهي ، كـ(مساجد) ، و(مصابيح) ، وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : ألف التأنيث)

فَـأَلِفُ الـتَّـأْنِـيثِ مُـطْـلَـقاً مَـنَـعْ صَرْفَ الَّـذِي حَوَاهُ كَـيْفَمَا وَقَـعْ

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين[2]ـ وهو المراد هنـا ـ فيُمنـع مـا فيـه ألف التأنيث من الصرف مطلقاً ، أي : سواء كانت الألف مقصورة كـ(حبلى) ، أو ممـدودة ، كـ: (حمراء) ، عَلَماً كان ما هي فيه كـ(زكرياء) ، أو غير عَلَم كما مُثِّل.

❋ ❋ ❋

(1) ـ هذا القول لابن الحاجب في كافيته ، وهذا يؤكد ما ذكرناه في المقدمة من أن ابن عقيل اعتمد في شرحه هذا على شرح الرضي على الكافية .

(2) ـ مردّ ذلك : لزومها الكلمة ، وبناء الكلمة عليها ، بخلاف تاء التأنيث ، فإن بناءها على العروض ، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها ، كـ: (عنصوى) ، و: (قمحدوة) ، و:(حجارة)، و: (خزاية) .

(ما يمنع من الصرف : زيادة الألف والنون مع الوصف)

وَزَائِداً (فَعْلاَنَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

أي : يُمنَع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء تأنيث ، وذلك نحو : (سكران ، وعطشان ، وغضبان) ، فتقول : (هذا سكرانُ ، ورأيت سكرانَ ، ومررت بسكرانَ) فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، والشرط موجود فيه ؛ لأنك لا تقول للمؤنثة : سكرانة ، وإنما تقول : (سكرى) ، وكذلك : (عطشان) ، و(غضبان) ، فتقول : امرأة عَطْشَى ، وغَضْبَى ، ولا تقول : عطشانة ، ولا غضبانة ، فإن كان المذكر على (فَعْلاَن) ، والمؤنث على (فعلانة) صرفت ، فتقول : (هذا رجل سَيْفانٌ) ، أي : طويل ، و(رأيتُ رجلاً سيفاناً) ، و(مررتُ بسيفانٍ) فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة: سيفانةٌ ، أي : طويلة[1].

---

(1) ـ إنما تؤثر الألف والنون تأثير ألف التأنيث في منع الصفة من الصرف مادامت تاء التأنيث ممتنع دخولها ، مثلما امتنع دخولها على الاسم المختوم بألف التأنيث ، فإن جاز دخولها على ما ختم بألف ونون لم يكن لهما تأثير .

وقد اختلف النحاة في : هل الألف والنون الزائدتان تقومان مقام علتين ؟ فذهب الأكثرون إلى أنهما لا تقومان مقام علتين ؛ فتحتاج إلى سبب آخر ؛ وذلك لنقصان المشبَّه عن المشبَّه به ، وذلك الآخر : إما العلميّة ، كـ:(عمران)، وإمَّا الصفة ، كما في :(سكران).

وذهب بعضهم الآخر إلى أنها لا تحتاج إلى سبب آخر ، فالعلميّة ـ عندهم ـ في نحو : (عمران) ليست سبباً ، بل شرط الألف والنون ؛ إذ بها يمتنع عن زيادة التاء ، وهذا الانتفاء هو شرطها ، سواء كانت مع العَلَمية أو الوصف ، والوصف عندهم في نحو : (سكران) لا سبب ولا شرط .

قال الرضي : والأوّل أولى ؛ لضعفهما ، فلا تقوم مقام علتين .

تنبيه: ذهب بعض النحاة إلى أنَّ الصفة المختومة بألف ونون زائدتين لا تمنع من الصرف إلاَّ إذا وجد الوزن (فَعْلَى)، والأولى اشتراط انتفاء التاء ؛ فالممنوع من الصرف مما هو على =

(ما يمنع من الصرف : وزن (أَفْعَل) مع الوصف)

وَوَصْفٌ اَصْلِيٌّ ، وَوَزْنُ (أَفْعَلاَ) مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا ، كَـ(أَشْهَلاَ)

أي : وتمنع الصفة أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أي : غيرَ عارضة[1]، إذا انضمَّ إليها كونها على وزن (أَفْعَلَ) ، ولم تقبل التاء ، نحو : (أحمر)، و(أخضر).

فإن قبلت التاء صرفت ، نحو : (مررتُ برجلٍ أرملٍ) ، أي : فقير ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة : أرملة ، بخلاف (أحمر) و(أخضر) فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : (حمراء) ، و(خضراء) ، ولا يقال : أحمرة ، وأخضرة ، فمُنِعا للصفة ووزن الفعل .

وإن كانت الصفة عارضة كـ(أربع) - فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسم عدد ، ثم استعمل صفة في قولهم : (مررتُ بنسوة أربَعٍ) - فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

* * *

= وزن (فعلان) وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف .

وفائدة الاختلاف في ذلك صرف (رحمن) أو منعه ، فمن قال الشرط : انتفاء التاء ، لم يصرفه ، إذ لم يجيء (رحمانة) ، ومن قال : الشرط وجود (فَعْلَى) ، صرفه ؛ إذ لم يجيء (رَحْمَى) ، ولم يختلف الفريقان في منع (سكران) ؛ لحصول الشرط على المذهبين ، ولا في صرف (ندمان) لانتفاء الشرط على المذهبين .

(1) - قال الرضي : وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أنَّ الوصف العارض غير معتدّ به في منع الصرف ، أما قولهم : (مررت بنسوة أربعٍ) مصروفاً ؛ فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يُذْكر ، وهو عدم قبوله للتاء ؛ فإنه يقبلها لقولهم : أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

قلت : ولا شاهد سماعي يمكن أن يركن إليه .

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ ... كَـ(أَرْبَعٍ) ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّةِ
فَالأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

أي : إذا كان استعمال الاسم على وزن (أفعل) صفةً ليس بأصل ، وإنما هو عارض كـ(أربع) فألغِهِ : أي لا تعتدَّ به في منع الصرف ، كما لا تعتد بعُرُوض الاسمية فيما هو صفة في الأصل ، كـ(أدهم) للقيد ، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد ، ثم استُعمِل استعمال الأسماء ، فيُطلق على كل قيد أدهم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

وأشار بقوله : (وأجدل ... إلى آخره) إلى أن هذه الألفاظ ـ أعني :(أجْدَل) للصقر ، و(أخْيَل) لطائر ، و(أفعى) للحية ـ ليست بصفات ، فكان حقها أن لا تُمنع من الصرف ، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في (أجدل) معنى القوة ، وفي (أخيل) معنى التخيل ، وفي (أفعى) معنى الخبث ، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفية فيها محققة[1].

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ قال الرضي : ولنا أن نقول : صرف هذه الكلمات ونحوها ؛ لأنَّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً : لا عارضاً ولا أصلياً ، فـ(أفعى) وإن كانت في نفسها خبيثة ، و(أجدل) طائراً ذا قوّة ، و(أخيل) طائراً ذا خيلان ، إلاّ أنك إذا قلت مثلاً : (رأيت عقاباً)، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة ، وإن كانت أقوى من الصقر ، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف ـ يعني : ابن الحاجب ـ فأمّا منع صرف مثله فغلط ووهْمٌ .

(ما يمنع من الصرف : العدل مع الوصفية)

وَمَـنْـعُ عَـدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ   فِـي لَـفْـظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ
وَوَزْنُ مَـثْـنَى وَثُـلاَثَ كَـهُـمَـا   مِـنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَعٍ فَلْـيُـعْـلَـمَا

مما يمنع صرفَ الاسم : العدلُ[1] والصفة ، وذلك في أسماء العدد المبنية على (فُعال)، و(مَفْعَل)، كـ(ثُلاث) ، و(مَثْنَى) ، فـ(ثلاث) : معدولة عن ثلاثة[2] ثلاثة ، و(مثنى) : معدولة عن اثنين اثنين ، فتقول : (جاء القوم ثُلاثَ) ، أي : ثلاثة ثلاثة ، و(مثنى) ، أي : اثنين اثنين .

وسُمِع استعمال هذين الوزنين ـ أعني (فعال) و(مفعل) ـ من (واحد ، واثنين ، وثلاثة ، وأربعة) ، نحو : أُحادَ ومَوْحَدَ ، وثُناءَ ومثْنى ، وثُلاثَ ومَثْلَث ، ورُباعَ ومَرْبع . وسُمِع أيضاً في (خمسة ، وعشرة) ، نحو : خُماسَ ومَخْمَس ، وعُشَار

---

(1) ـ العدل ، هو : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير قلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا للمعنى ، فقولنا : (بغير قلب) ليخرج نحو : (أيس) في (يئس) ، وقولنا : (لا للتخفيف) احتراز عن : (مَقَام) ، و(مقول) ، و(فَخْذ) ، و(عُنْق) ، وقولنا : (ولا للإلحاق) ليخرج نحو : (كوثر) ، وقولنا : (ولا لمعنى) ليخرج نحو : (رجيل) ، و(رجال) .

(2) ـ دليل أن (ثُلاث) ، و(مَثْلث) معدولان عن :(ثلاثة ثلاثة): أنَّا وجدنا (ثلاثة ثلاثة) و(ثُلاث) بمعنى واحد ، وفائدتها تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرّر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : (قرأت الكتاب جزءاً جزءاً) ، و: (جاءني القوم رجلاً رجلاً) ، و(أبصرت الجزيرة بلداً بلداً)، فكان القياس في باب العدد ـ أيضاً ـ التكرير عملاً بالاستقراء ، وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعمِّ الأغلب ، فلما وُجِد (ثُلاث) غير مكرّر لفظاً حُكم بأنَّ أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثُلاث) إلا (ثلاثة ثلاثة) ، فقيل : إنه أصله .

ومَعْشَر .

وزعم بعضهم[1] أنه سُمِع أيضاً في : (ستة ، وسبعة ، وثمانية ، وتسعة) ، نحو : سُداسَ ومَسْدَس ، وسُباعَ ومَسْبَع ، وثُمَانَ ومَثْمَن ، وتُساعَ ومَتْسَع .

مما يُمنَع من الصرف للعدل والصفة : (أُخَر)[2] التي في قولك (مررت

---

(1) - ذهب المبرد والكوفيون إلى قياس خمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة على واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، فيقولون : خماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وقد جاء (فُعَال) من (عشرة) في قول الكميت :

وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمِيـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَاراً

والفراء يجيز صرف هذا المعدول إذا لم يجر على الموصوف ، وما رآه ليس بسديد ؛ لأن الموضوع على الوصفية يؤثر فيه الوصف وإن لم يتبع الموصوف .

(2) - أُخَر : جمع (أخرى) مؤنث (آخر) ، وهو (أفعل) التفضيل بشهادة الصرف ، نحو : (آخر) ، (آخران) ، (آخرون) ، (أواخر) ، و(أخرى)، (أخريان) ، (أخريات)، و(أُخَر) ، فمعنى : (آخر) : أشد تأخّراً ، فلما خرج (آخر) وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني (من) والإضافة واللام ، وطوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له ، نحو :(رجلان آخران)، و(رجال آخرون)، و(امرأة أخرى) ، و(امرأتان أخريان) ، و(نسوة أُخَر) .

وقيل : الدليل على عدل (أُخَر) : أنه لو كان مع (من) المقدر كما في : (الله أكبر) للزم أن يقال : (بنسوة أُخَر) على وزن (أفعل) ؛ لأنَّ أفعل النفضيل مادام بـ(من) ظاهرة أو مقدَّرة لا يجوز مطابقته لمن هو له ، بل يجب إفراده ، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ؛ لأن المضاف إليه لا يحذف إلاَّ مع بناء المضاف كما في الغايات ، أو مع سادٍّ مسدَّ المضاف إليه ، وهو : التنوين ، كما في : (حينئذ) ، و﴿ كلاًّ آتَيْنا ﴾، أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف ، نحو قوله :

إلاَّ علالة أو بدا ... هة سَابِح نهد الجزارة

أخذاً من استقراء كلامهم ، فلم يبق إلاَّ أن يكون أصله اللاَّم .

بنسوة أُخَر) ، وهو معدول عن (الأَخَرِ)[1].

وتَلَخَّص من كلام المصنف : أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وزن الفعل ، ومع العدل .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : صيغة منتهى الجموع)

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلاَ) أَوْ (الْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلاَ

هذه هي العلة الثانية التي تستقل بالمنع ، وهي : الجمع المتناهي ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، نحو : (مساجد ، ومصابيح) .

ونبّه بقوله : (مشبه مفاعلا أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله (ميم) ، فيدخل (ضوارب ، وقناديل) في ذلك ، فإن تحرّك الثاني صُرِف نحو : (صَيَاقِلَةٍ) .

❋ ❋ ❋

وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَـ(سَارِ)

إذا كان هذا الجمع ـ أعني صيغة منتهى الجموع ـ معتلَّ الآخر أجريته في الجر والرفع مجرى المنقوص ، كـ(سَارِي) ، فتنونه ، وتقدر رفعه أو جره ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحرّكها بالفتح ، بغير تنوين ، فتقول : (هؤلاء جوارٍ ، وغواشٍ) ، و(مررتُ بجوارٍ ، وغواشٍ)، و(رأيتُ جواريَ،

---

(1) ـ يريد ابن عقيل أن يقول من قوله : (معدول عن الأخر) أنَّ أُخَر لا تستعمل في المعنى المعدول عنه ـ وهو : التفضيل ـ إلاّ مع اللاّم أو الإضافة ، نحو : (جاءني فلان في الأواخر) و(جاءني فلان في أخراهم).

وغواشيَ) ، والأصل في الجر والرفع (جواريُ) و(غواشيُ) فحذفت الياء وعُوِّض منها التنوين .

* * *

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

يعني أن (سراويل)[1] لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف أنه لا ينصرف[2] ولهذا قال : (شبه اقتضى عموم المنع) .

---

(1) ـ أكثر النحويين على أنَّه غير منصرف ، قال تميم بن أبي مقبل :

أَتَى دُونَهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتىً فَارِسِيٌّ فِي سَرَاوِيل رَامِحِ

واختلف في تعليله ، فعند سيبويه والفارسي : اسم أعجمي مفرد ، عُرِّب كما عُرِّب (الآجُرُّ) ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً ، نحو : (قناديل) ، فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ، ولم يمنع (الآجُرُّ) ؛ لأن جمع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : (أَكْلُب) و(أَبْحُر) .

وعلى هذا فسيبويه يمنع (سراويل) من الصرف لا لشيء إلاَّ لأنه يشبه في الوزن وزن منتهى الجموع .

وقال المبرد : هو عربي ؛ جمع (سِرْوَالة) ، والسروالة : قطعة خرقة ، قال الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

قال الرضي : ويشكل عليه : أنَّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس ؛ فلا يقال لـ(رجل) : (رجال) ، بلى جاء ذلك في الأعلام كـ:(مدائن) في مدينة معينة .

وجوابه : أنَّ الجمع فيه مقدَّر لا محقَّق ، كالعدل في :(عمر)، وذلك أنَّ لنا قاعدة ممهدة :(أنَّ ما على هذا الوزن لا ينصرف إلاَّ للجمعية) ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة ، فقدرناها ؛ لئلاَّ تنخرم القاعدة .

(2) ـ قال أبو الحسن : إنَّ من العرب من يصرف (سراويل) لكونه مفرداً . =

وَإِنْ بِـهِ سُمِّـيَ أَو بِـمَـا لَـحِقْ   بِـهِ فَالانْـصِـرَافُ مَـنْـعُـهُ يَحِقْ

أي : إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي ، أو بما أُلحِق به لكونه على زنته كـ(شراحيل) فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة[1]؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته ، فتقول فيمن اسمه (مساجد ، أو مصابيح ، أو سراويل) : (هذا مساجدُ ، ورأيتُ مساجدَ ، ومررتُ بمساجدَ) ، وكذا الباقي .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : العلمية مع التركيب)

وَالْعَـلَـمَ امْـنَـعْ صَـرْفَـهُ مُـرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نَحْوُ (مَعْدِ يَكْرِبَا)

مما يُمنَع صرف الاسم : العلميةُ والتركيبُ[2] ، نحو : (معد يكرب ،

= وعلى مذهب هؤلاء العرب لا إشكال ؛ لأن السبب ـ أعني الجمعية ـ غير حاصل ، فلا يفيد الشرط وحده .

قال الرضي : ويمكن تقدير الجمع في (سراويل) مطلقاً : صُرِف أم لم يصرف ، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفه فنظراً إلى ذلك المقدَّر ، ومن صرفه فلزواله بوقوعه على الواحد .

(1) ـ كان ينبغي أن ينصرف لأنه وإن كان على صيغة منتهى الجموع إلاّ أنه من دون معنى الجمع، وإنما منع من الصرف ؛ لأن المعتبر ـ كما يرى ابن الحاجب ـ كونه في الأصل للجمع، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال ، ولذلك فلا أثر للعلمية في منع (مساجد) علماً ، بل المؤثر : الجمعيّة الأصلية القائمة مقام سببين .

(2) ـ كان ينبغي تقييده التركيب بقوله :(المزجيّ) ، وإن كان مضمون شرحه يدل على ذلك، وإنما شرط التركيب : العلمية ؛ لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم ، فيؤمن حذف إحداهما ؛ إذ العلمية : تؤمن من النقصان ، ولولاهما لكان التركيب عرضةً للانفكاك والزوال . ويشترط في التركيب ألاّ يكون بإضافة ولا إسناد ؛ لأنه لو كان بأحدهما وَجَبَ إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية، وعلى هذا فإن (سيبويه) يكون ممنوعاً من الصرف.

وبَعْلَبَكٌّ) فتقول : (هذا معد يكرِبُ) ، و(رأيت معد يكرِبَ) ، و(مررت بمعد يكرِبَ) ، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : العلمية مع زيادة ألف ونون)

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلاَنَا) كَـ(غَطَفَانَ) وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

أي : كذلك يُمنَع الاسم من الصرف إذا كان علماً ، وفيه ألف ونون زائدتان، كـ(غطفان) ، و(أصبهان) - بفتح الهمزة وكسرها - فتقول : (هذا غطفانُ) ، و(رأيت غطفانَ) ، و(مررت بغطفانَ) ، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : العلمية والتأنيث)

كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُطْلَقَا وَشَـرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

فَوْقَ الثَّلاَثِ، أَوْ كَجُورَ، أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ : اسْمَ امْـرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ

وَجْـهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُـجْمَةً - كَهِـنْدَ - وَالْمَنْعُ أَحَـقْ

ومما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث[1]:

---

(1) - التأنيث إما أن يكون بالألف ، وقد مضى بيانه ، وإما أن يكون بالهاء ، والمؤنث بالهاء على ضربين :

أحدهما : أن تكون الهاء فيه ظاهرة ، فشرط العلمية سواء كان مذكّراً حقيقيّاً ، كـ(حمزة) أو (عَزَّة) ، أو لا هذا ولا ذاك ، كـ(غُرَّة) ، فالعلمية شرط تأثيره متحتّماً ؛ فلا يؤثر من دون العلمية ، بدليل نحو : (امرأةٌ قائمةٌ) . =

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً ، أي : سواء كان علماً لمذكر كـ(طلحة) ـ أو لمؤنث كـ(فاطمة) ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل ، أم لم يكن كذلك كـ(ثُبَة) و(قُلَة) ، عَلَمين .

وإن كان مؤنثاً بالتعليق ـ أي بكونه عَلَم أنثى ـ فإما أن يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أزيدَ من ذلك ، فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كـ(زينب) ، و(سعاد) علمين ، فتقول : (هذه زينبُ ، ورأيت زينبَ ، ومررت بزينبَ) ، وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان محرَّك الوسط مُنع أيضاً كـ(سَقَر) ، وإن كان ساكن الوسط ، فإن كان أعجمياً كـ(جُور) ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كـ(زيد) ـ اسم امرأة ـ منع أيضاً ، فإن لم يكن كذلك : بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ، ففيه وجهان[1]: المنع والصرف، والمنع أولى ، فتقول : (هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندَ) .

* * *

= وثانيهما : أن تكون التاء مقدّرة ، كـ(هند) ، و(زينب) ، و(حلب) ، و(مصر) ، وشرط فيه العلمية أيضاً ؛ لأن المقدّر أضعف من الظاهر ، وشرط الظاهر العلمية .

قال الرضي : والفرق بينهما أنَّ العلمية تصيـّر التاء الظاهرة متحتّمة التأثير مطلقاً ، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط ، كـ(شاة) علماً ؛ لأن العلامة الظاهرة ، وأما التاء المقدّرة فضعيفة ؛ فإن سدّ مسدّها في اللفظ حرف آخر أثرت وجوباً .

(1) ـ جزم سيبويه والمبرد والزجاج بامتناعه من الصرف ؛ لكونه مؤنثاً بالوضعين : اللغوي والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيـّروا فيه بين الصرف وتركه ؛ لفوات السادّ مسدَّ حرف التأنيث ، وما يسدّ مسدّ السادّ .

قال الرضي : وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضعاً ، كـ(دار) ، و(نار) ، وفي الثنائي ، كـ(يد) اسم امرأة .

(ما يمنع من الصرف : العجمة والتعريف)

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

ويمنع صرف الاسم أيضاً العجمةُ والتعريفُ ، وشرطه : أن يكون علماً في اللسان الأعجمي ، وزائداً على ثلاثة أحرف ، كـ(إبراهيم) ، و(إسماعيل) ، فتقول: (هذا إبراهيمُ ، ورأيتُ إبراهيمَ ، ومررت بإبراهيمَ) ، فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة .

فإن لم يكن الأعجمي علماً في لسان العجم ، بل في لسان العرب ، أو كان نكرة فيهما ، كـ(لجام) ـ علماً أو غير علم ـ صرفته ، فتقول : (هذا لجامٌ ، ورأيت لجاماً ، ومررت بلجامٍ) ، وكذلك تصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف ، سواء كان محرك الوسط كـ(شَتَر) ، أو ساكنه كـ(نوح) ، و(لوط) .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : العلمية مع وزن الفعل)

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ، كَـ(أَحْمَدَ)، وَ(يَعْلَى)

أي : كذلك يُمنَع صرفُ الاسم إذا كان علماً ، وهو على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه ، والمراد بالوزن الذي يخص الفعل : ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً ، وذلك كـ(فَعَّل) ، و(فُعِل) ، فلو سميت رجلاً بـ(ضُرِب) أو (كلّم) منعته من الصرف ، فتقول : (هذا ضُرِبُ أو كَلّمُ ، ورأيت ضُرِبَ أو كَلّمَ ، ومررت بضُرِبَ أو كَلّمَ) ، والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً ، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم ، فالأول كـ(إثمد) ، و(إصبع) ، فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كـ(اضربْ ، واسمعْ) ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي ، فلو سميت رجلاً بـ(إثمد) و(إصبع) منعته

من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فتقول : (هذا إثمدُ ، ورأيت إثمدَ ، ومررت بإثمدَ).
والثاني كـ(أحمد) و(يزيد) ، فإن كُلاًّ من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل - وهو التكلم والغيبة - ولا يدل على معنى في الاسم ، فهذا الوزن غالبٌ في الفعل ، بمعنى أنه به أولى ، فتقول : (هذا أحمدُ ويزيدُ ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ ، ومررت بأحمد ويزيدَ) فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف ، فتقول في رجل اسمه (ضَرَب) : (هذا ضَرَبٌ) ، و(رأيت ضَرَباً) ، و(مررت بضَرَبٍ) ؛ لأنه يوجد في الاسم كـ(حَجَر) ، وفي الفعل كـ(ضَرَبَ) .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف : العلمية والألف المقصورة)

وَمَا يَصِيرُ عَـلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَـيْسَ يَنْصَرِفْ

أي : ويُمنَع صرف الاسم - أيضاً - للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ، كـ(عَلْقَى)، و(أَرْطَى) ، فتقول فيهما علمين : (هذا عَلْقَى ، ورأيت عَلْقَى ، ومررت بعَلْقَى) ، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه - أعني حال كونه علماً - لا يقبل تاء التأنيث ، فلا تقول فيمن اسمه (علقى):(عَلْقاة) ، كما لا تقول في (حُبْلَى) : (حُبْلاة) ، فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كـ(عَلْقَى) و(أَرْطَى) - قبل التسمية بهما - صرفته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ(عِلْبَاء) ، فإنَّك تصرف ما هي فيه : عَلَماً كان ، أو نكرة .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع من الصرف :العدل والعلمية ، وكذلك العدل والتعريف)

وَالْعَــلَـمَ امْـنَعْ صَـرْفَهُ إنْ عُـدِلاَ، كَـ(فُعَلٍ) التَّوْكِيدِ، أَوْ كَـ(ثُعَلاَ)

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً (سَحَرْ) إذَا بِـهِ التَّـعْـيِـينُ قَـصْداً يُـعْـتَـبَرْ

يمنع صرف الاسم للعلمية ـ أو شبهها ـ وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : ما كان على (فُعَل) من ألفاظ التوكيد ، فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل ، وذلك نحو : (جاء النساءُ جُمَعُ) ، و(رأيت النساءَ جُمَعَ) ، و(مررت بالنساءِ جُمَعَ) ، وهو معرف بالإضافة المقدرة ، أي : جُمَعهن ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه .

الثاني : العلم المعدول إلى (فُعَل) ، كـ(عُمَر) ، و(زُفَر) ، و(ثُعَل)، والأصل : (عامر) ، و(زافر) ، و(ثاعل) ، فمنعه من الصرف للعلمية والعدل .

الثالث : (سَحَر) إذا أريد من يوم بعينه ، نحو :(جئتك يوم الجمعة سَحَر)، فـ(سحر) ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن (السحر)؛ لأنه معرفة ، والأصل في التعريف أن يكون بـ(أل) ، فعُدِل به عن ذلك ، وصار تعريفه مشبهاً لتعريف العلمية ، من جهة أنه لم يُلفَظ معه بمعرِّف .

* * *

(ما يمنع من الصرف : وزن (فَعَالِ) علماً مؤنثاً)

وابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَماً مُؤَنَّـثـاً ، وَهْوَ نَـظِـيـرُ جُـشَـمَـا

عِــنْـدَ تَمِـيمٍ ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِــنْ كُلِّ مَا التَّـعْـرِيـفُ فِـيـهِ أَثَّرَا

أي : إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعَال) ، كـ(حذام) ، و(رقاش) فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما ـ وهو مذهب أهل الحجاز ـ بناؤه على الكسر ، فتقول : (هذه

حذامِ) ، و(رأيت حذامِ) ، و(مررت بحذامِ) .

والثاني - وهو مذهب بني تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف[1] للعلمية والعدل، والأصل (حَاذِمَة ، ورَاقِشَة) فعدل إلى (حَذَامِ ، ورَقَاشِ) ، كما عُدِلَ (عُمَر، وجُشَم) عن (عامر ، وجاشم) ، وإلى هذا أشار بقوله : (وهو نظير جشما عند تميم) .

وأشار بقوله : (واصْرِفَنْ ما نكرا) إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِف ؛ لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف ، وذلك نحو : (معد يكرب) ، و(غطفان) ، و(فاطمة) ، و(إبراهيم) ، و(أحمد) ، و(عَلْقَى) ، و(عمر) ، أعلاماً ، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها ، وهو العلمية ، فتقول : (رُبَّ معد كربٍ رأيت) ، وكذا الباقي .

وتلخَّص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب ، ومع زيادة الألف والنون ، ومع التأنيث ، ومع العجمة ، ومع وزن الفعل ، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل .

❋ ❋ ❋

---

(1) - للتميميين في المؤنث الذي على وزن (فَعَال) مذهبين : الأول : الذي ذكره الشارح تبعاً لابن مالك .

والآخر : التفصيل ؛ فإنْ كان الاسم المؤنث آخره (راء) أُعرب إعراب الممنوع من الصرف ، مثل : (نَوَار) ، قال الفرزدق :

نَدِمْتُ نَدَامَـةَ الْكُسَعِيِّ لَمَّـا ... غَدَتْ مِنِّـي مُطَلَّـقَـةً نَـوَارُ

وإن لم يكن آخره (راء) بُنِيَ على الكسر .

(إعراب الاسم المنقوص إعراب الممنوع من الصرف)

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف يُعامَل معاملة (جوارٍ) في أنه ينون في الرفع والجر تنوين العوض ، وينصب بفتحة من غير تنوين ، وذلك نحو : (قاضٍ) علم امرأة ، فإن نظيره من الصحيح (ضارب) علم امرأة ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، فـ(قاضٍ) كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو مشبه بـ(جوار) من جهة أن في آخره (ياءً) قبلها (كسرة) فيعامل معاملته ، فتقول :(هذه قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ) ، و(رأيت قاضيَ)، كما تقول : (هؤلاء جوارٍ) ، و(مررت بجوارٍ) ، و(رأيت جواريَ) ، .

* * *

(صرف ما لا ينصرف للضرورة أو للتناسب والعكس)

وَلاِضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف ، وذلك كقوله :

* تَبَصَّرْ خَلِيلِي ، هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟ *

وهو كثير ، وأجمع عليه البصريون والكوفيون .

وورد أيضاً صرفه ، للتناسب ، كقوله تعالى :﴿ سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً وَسَعِيراً ﴾ فصرف (سلاسل) لمناسبة ما بعده .

وأما منعُ المنصرف من الصرف للضرورة ؛ فأجازه قوم ، ومنعه آخرون ، وهم

أكثر البصريين[1]، واستشهدوا لمنعه بقوله :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا : (عَامِـ ... رُ) ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْضِ

فمنع (عامر) من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية ، ولهذا أشار بقوله : (والمصروف قد لا ينصرف) .

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب من البصريين أبو الحسن الأخفش والفارسي وابن برهان ؛ محتجين بأنه قد جاء كثيراً في أشعارهم ، قال الأخطل :

طَلَبَ الأَزَارِق بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال حسّان :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، قال تعالى :﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾، و لم يُرْوَ عن أحد من القرّاء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فترك صرف (زوبر) وهو منصرف ، ومعناه : نُسِبت إليَّ بكمالها ، من قولهم : (أخذ الشيء بزوبره) إذا أخذه كله ، وقيل : (بزوبرا) أي : كذباً وزوراً ، وقال الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف (أناس) ، وقال آخر :

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْيَ تَرْغُو حُشَاشَةً ... بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف (عريان) وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه (عريانة) .

أما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بأن الأصل في الأسماء : الصرف ، فلو أنّا جوَّزْنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير الأصل ، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

(إعراب الفعل)

ارْفَـعْ مُـضَـارِعـاً إِذَا يُـجَـرَّدُ مِنْ نَـاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كَـ(تَسْعَدُ)

إذا جُرِّدَ الفعل المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ(1)، واختلف في رافعه ، فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، فـ(يضربُ) في قولك : (زيد يضربُ) واقع موقع : (ضارب) فارتفع لذلك ، وقيل : ارتفع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف .

* * *

(أدوات نصب المضارع)

وَبِـ(لَنْ) انْصِبْهُ ، و(كَيْ) ، كَذَا بِـ(أَنْ) لاَ بَعْدَ (عِلْمٍ) ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ (ظَنْ)

فَانْصِبْ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ، وَاعْـتَـقِدْ تَـخْـفِـيفَـهَـا مِـنْ (أَنَّ) ، فَـهْـوَ مُـطَّـرِدْ

يُنصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب ، وهو : (لن) ، أو (كي) ،

---

(1) ـ هذا مذهب أكثر الكوفيين ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، احتجّ جمهور الكوفيين لمذهبهم بأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فإذا دخلت عليه إحدى أدوات النصب نُصِبَ ، وإذا دخلت عليه إحدى أدوات الجزم جُزِم ، وإذا لم تدخل عليه أداة من أدوات النصب أو الجزم رُفِعَ ، فكان نصبه بدخول ناصب ، وجزمه بدخول جازم، ورفعه بتجرده عنهما .

وذهب البصريون إلى أنه رفع لوقوعه موقع الاسم ، مستدلين على ذلك من وجهين :

الأول : أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي ؛ فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

الأخر : أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وَجَبَ أن يُعطى أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم .

أو (أن) ، أو (إذنْ) ، نحو : لن أضربَ ، وجئتُ كي أتعلّمَ ، وأريدُ أن تقومَ ، وإذنْ أُكرِمَكَ - في جواب من قال لك : آتيك) .

وأشار بقوله : (لا بعد علم)[1] إلى أنه إن وقعت (أنْ) بعد (علم) ونحوه - مما يدل على اليقين - وجب رفع الفعل بعدها ، وتكون حينئذ مُخففة من الثقيلة ، نحو :(علمتُ أنْ يقومُ) ، التقدير : أنَّهُ يقومُ ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هي غير الناصبة للمضارع ؛ لأن هذه ثُنائية لفظاً ثلاثية وضعاً ، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً .

وإن وقعت بعد (ظن) ونحوه - مما يدل على الرجحان[2] - جاز في الفعل

---

(1) - إذا خُففت (أنَّ) المشددة ضعفت ؛ فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة ، لا تقول : (عجبت من أنْ ستخرج) ، ولا تقع إلاّ بعد فعل التحقيق ، كالعلم وما كان في معناه من أفعال اليقين ، أو بعد فعل الظن الذي يقارب العلم ؛ ولذلك لا تقول : (أعجبني أن ستخرج) ، ولا : (وددت أن ستخرج) ، ولا : (رجوت أن ستخرج) ، كما تقول ذلك في المشدّدة؛ لأنها بعد التخفيف شابهت لفظاً معنى (أن) المصدرية ، أما لفظاً فظاهر ، وأما معنىً فلكونهما حرفي مصدر ، والفرق بينهما في الكلام : أن المخففة يلزم قبلها فعل التحقيق ، وقد تقدم الحديث عن ذلك في باب (إنَّ) وأخواتها .

(2) - وكما جاز أنْ يؤوّل الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة وذلك كثير ، كذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ، ويقوى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما أيضاً المخففة، كقول أبي محجن الثقفي :

وَلاَ تَدْفِنَــنِي فِي الْفَلاَةِ فَإِنَّــنِي ... أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا

جوَّز بعضهم أن يؤوَّل العلم بالظن مجازاً ؛ فيقال : (علمت أن يخرج زيدٌ) بالنصب ، أي: ظننت .

وجوّز الفرّاء وابن الأنباري الكوفي وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤوّل ؛ فيجوز أن يكون قول النابغة الذبياني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَـمَّـرَ اللهُ مَالَـهُ ... وَأَثَّلَ مَـوْجُوداً وَسَـدَّ مَـفَـاقِـرَه

من هذا ، ويجوز أن تكون مخففة من غير عوض ، كما حكى المبرد عن البغاددة : (علمت أن تخرجُ) بالرفع بلا عوض ، وذلك شاذّ .

بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جعل (أنْ) من نواصب المضارع .

الثاني : الرفع ، على جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة .

فتقول : (ظننتُ أن يقومُ ، وأن يقومَ) ، والتقدير - مع الرفع - : ظننتُ أنَّه يقومُ ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهو الفعل وفاعله .

* * *

(إهمال (أن) حملاً على ما المصدرية)

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

يعني أن من العرب من لم يُعمل (أن) الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان ، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها (ما) المصدرية ؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّران بالمصدر ، فتقول : (أريدُ أن تقومُ) ، كما تقول : (عجبت مما تفعلُ) .

* * *

(شرط النصب بـ(إذن))

وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصِلاَ

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

تقدَّم أن من جملة نواصب المضارع (إذن)[1]، ولا يُنصب بها إلاَّ بشروط :

---

(1) - قال الرضي : الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني : أن أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها ، وعُوِّضَ منها بالتنوين ، كما قُصِدَ جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي ؛ وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور ، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجرّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً =

أحدها : أن يكون الفعل مستقبلاً .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةً .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها .

وذلك نحو أن يقال : (أنا آتيك) ، فتقول : (إِذَنْ أُكْرِمَكَ) .

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم يُنْصَب ، نحو أن يقال : أحبك ، فتقول : (إِذَنْ أظنك صادقاً) ، فيجب رفع (أظن) ، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدَّر، نحو : (زيد إذنْ يكرمُك) ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز في الفعل الرفع، والنصب ، نحو : (وإذنْ يكرمُك) ، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن فصل بينها وبينه ، نحو : (إذنْ زيدٌ يكرمُك) ، فإن فصلت بالقسم نصبت[1]، نحو :(إذن ـ والله ـ أكرمَـك) .

= للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلاً : (أنا أزورك) ، فتقول : (إذن أكرمك) ، أي : (إذ تزورني أكرمك) ، أي : وقت زيارتك لي أكرمك ، وعوض التنوين عن المضاف إليه ؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة ؛ فهو (كل) و(بعض) ؛ إلاَّ أنهما معربان ، و(إذ) مبني .

تنبيه : قلب نونها ألفاً في الوقف يرجح جانب الاسمية فيها ، وقد نُقِلَ عن المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف ؛ لكونها حرفاً كـ(إن) ، وأجاز المبرد الوجهين ، وقال الفرّاء : إذا أعملتها فاكتبها بالألف ، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ؛ لئلاَّ تلتبس بـ(إذ) الزمانية ، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها بنفسها .

(1) ـ وأضف الدعاء والنداء ، وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء كونها غير ناصبة بنفسها ، كـ(أنْ) و(لن) ؛ إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ، هذا ومذهب الخليل وسيبويه أنها حرف ناصب بنفسها ، ويروى عن الخليل أيضاً أن الناصب للفعل بعدها (أن) مقدرة ، وضعفه سيبويه بما يمكن أن يجاب عنه .

(ما اختصّت به (أنْ))

وَبَيْنَ (لاَ) ، و(لاَمِ) جَرٍ الْتُزِمْ ... إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمْ

(لاَ) فَـ(أَنِ) اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أَضْمِرَا

كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى) أَوِ (الاَّ) أَنْ خَفِي

اختصّت (أن) من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُظهرَة ومُضمرَة :

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر و(لا) النافية ، نحو : (جئتك لئلا تضربَ زيداً) .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر و لم تصحبها (لا) النافية ، نحو :(جئتك لأقرأ) و(لأن أقرأ) ، هذا إذا لم تسبقها (كان) المنفية .

فإن سبقتها (كان) المنفية وجب إضمار (أنْ) ، نحو :(ما كان زيدٌ ليفعلَ)؛ ولا تقول : (لأن يفعل) ، وقال الله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾.

ويجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدَّرة بـ(حتى) أو (إلاَّ) ، فتقدَّر بـ(حتى) إذا كان الفعلُ الذي قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتُقدَّر بـ(إلاَّ) إن لم يكن كذلك ، فالأول كقوله :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ (أَوْ أُدْرِكَ) الْمُنَى

فَمَا انْقَادَتْ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

أي : لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى ؛ فـ(أدركَ) : منصوب بـ(أنْ) المقدَّرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى) ، وهي واجبة الإضمار ، والثاني كقوله :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... (كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا)

أي : كسرت كعوبها إلاَّ أن تستقيم ، فـ(تستقيم) : منصوب بـ(أن) بعد (أو) واجبة الإضمار .

وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ، كَـ:(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

ومما يجب إضمار (أن) بعده : (حتى) ، نحو : (سرتُ حتى أدخلَ البلد)[1] فـ(حتى) : حرف جر ، و(أدخل): منصوب بـ(أن) المقدرة بعد (حتى)، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً .

فإن كان حالاً أو مؤولاً بالحال وجب رفعه[2]، وإليه أشار بقوله :

---

(1) - يعني : ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلّم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد (حتى) مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير ؛ فإنَّ الدخول كان عند السير مترقباً بلا ريب ، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة ، وذلك بأن يكون منك السير إما للدخول على أنَّ (حتى) بمعنى : (كي) أو إلى الدخول على أنَّ (حتى) بمعنى : (إلى) ، ثم عرض مانع منع من حصول الدخول ، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة .

(2) - إذا أردنا أن نبيِّن متى يرفع الفعل المضارع بعد (حتَّى) ومتى ينصب ، قلنا : ذلك راجع إلى قصد المتكلم : فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو : (إنَّ زيداً سارَ حتَّى يدخلها) ، و(اعلم أنّه سار حتّى يدخلها) ، أو على الظنِّ والتخمين ، نحو : (أظنُّ عبدالله سار حتّى يدخلها)، و(أرى أنّه سار حتّى يدخلها) ، أو تعقّب الكلام شكٌّ ، نحو : (سار زيد حتى يدخلها فيما أظنُّ) ، و(سارَ حتى يدخلها ، بلغني ولا أدري) ، وذلك أنّه تحكّم بحصول الشيء على سبيل الشّكِّ والظّنِّ ، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين ، فعلى هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً ، بحيث يمكن أن يؤدّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتّى) سواء اتّصل مضمون الأول بمضمون الثاني ، نحو : (سرت حتى أدخلها) ، أو لم يتصل به ، نحو : (رأى منّي العامَ الأوّل شيئاً حتّى لا أستطيع أن أكلمه العامَ =

وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاَ　　بِهِ ، ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

فتقول : (سرتُ حتى أدخلُ البلدَ) بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إذا كان الدخول قد وقع ، وقصدت به حكايةَ تلك الحال ، نحو : (كنت سرتُ حتى أدخلُها) .

❋ ❋ ❋

وَبَعْدَ (فَا) جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ　　مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

يعني أنَّ (أن) تنصب ـ وهي واجبة الحذف ـ الفعلَ المضارعَ بعد الفاء المجاب بها نفيٌّ محضٌ ، أو طلبٌ محضٌ ، فمثال النفي : (ما تأتينا فتحدثَنا) ، وقد قال تعالى :﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾، ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ، فإن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو : (ما أنت إلاَّ تأتينا فتحدثُنا) ، ومثال الطلب ـ وهو يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ـ فالأمر منه نحو : (ائتني فأكرمَكَ) ، ومنه :

يَا نَاقُ (سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا　　إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا)

والنهي نحو : (لا تضرب زيداً فيضربك) ، ومنه قوله تعالى :﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾، والدعاء نحو : (رَبِّ انصرني فلا أخذلَ) ، ومنه :

= بشيء) ، فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل (حتّى) سبباً لحصول ما بعده ؛ فلا يجوز :(ما سرت حتّى أدخلها) بالرفع ، و:(أسرت حتّى أدخلها)؛ لأن السبب منتفٍ في الأول، وغير محكوم بثبوته : لا بالعلم ولا بالشك في الثاني، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه .

واعلم أن (حتّى) إذا كان الفعل الواقع بعدها مرفوعاً فهي حرف استئناف ، لا تعلّق لما قبلها بما بعدها ، بخلاف ما إذا كان ما بعدها منصوباً ؛ لأن (حتّى) المنصوب ما بعدها : حرف جر متعلق بما قبلها .

(رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عن) سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

والاستفهام نحو : (هل تكرم زيداً فيكرمَك ؟) ، ومنه قوله تعالى :﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾، والعرض نحو : (ألا تنزلُ عندنا فتُصيبَ خيراً) ، ومنه قوله:

يَا ابْنَ الكِرَامِ (أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ) مَا قَدْ حَدَّثُوكَ ، فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟

والتحضيض نحو : (لولا تأتينا فتحدثَنا) ـ ومنه قوله تعالى :﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾، والتمني نحو : (ليتَ لي مالاً فأتصدَّقَ منه) ، ومنه قوله تعالى :﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾.

ومعنى (أن يكون الطلب محضاً) : أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فِعْل ، ولا بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجبَ رفع ما بعد الفاء ، نحو : (صَهْ فأحسنُ إليك) ، و(حسبُك الحديثُ فينامُ الناس) .

❋ ❋ ❋

وَالْوَاوُ كَالْفَا، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ، كَـ:(لاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

يعني : أن المواضع التي يُنصب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوباً بعد الفاء يُنصب فيها كلها بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (الواو) إذا قُصِد بها المصاحبة ، نحو :﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾، وقوله :

فَقُلْتُ : ادْعِي ، (وَأَدْعُوَ) ؛ إِنَّ أَنْدَى

لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله :

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ ؟

واحترز بقوله : (إن تفد مفهوم مَعْ) عما إذا لم تفد ذلك ، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل ، أو أردت جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ، فإنه لا يجوز حينئذ النصب ، ولهذا جاز فيما بعد (الواو) في قولك : (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو : (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) ، والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو : (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ، أي : وأنت تشربُ اللبنَ ، والثالث : النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، نحو : (لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) ، أي : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشربَ اللبنَ ، فينصب هذا الفعل بـ(أن) مضمرة .

* * *

(الجزم في الجزاء عند إسقاط الفاء)

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

يجوز في جواب غير النفي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء ، نحو : (زرني أَزُرْكَ) ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مقدَّر ، أي : (زُرْني - فإنْ تزرْني - أزرْك) ، أو بالجملة قبله ؟ قولان[1] ، ولا يجوز الجزم في النفي ؛ فلا تقول : (ما تأتينا تحدِّثْنا) .

* * *

(1) - ذهب البصريون إلى أنَّ الجازم هو شرط مقدّر ، وتقديره في المثال المذكور (زرني أرزك) :(زرني - إن تزرني - أزرك) ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الجازم جُملة الطلب لكونها نائبة مناب الشرط .

(شرط الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي)

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْدَ نَـهْيٍ أَنْ تَضَـعْ (إِنْ) قَبْلَ (لاَ) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا) ؛ فتقول : (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) بجزم (تسلم) ؛ إذ يصح : (إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ) ، ولا يجوز الجزم في قولك : (لا تدنُ من الأسد يأكلك) ؛ إذ لا يصح : (إن لا تدنُ من الأسد يأكلك) ، وأجاز الكسائي ذلك ، بناءً على أنه لا يشترط عنده دخول (إن) على (لا) ، فجزمه على معنى : (إن تدن من الأسد يأكلك) .

* * *

(الجزم بعد طلب غير محض)

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلاَ تَـنْـصِبْ جَوَابَـهُ ، وَجَزْمَـهُ اقْـبِـلاَ

قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يجز نصبه بعد الفاء ، وقد صرَّح بذلك هنا[1]، فقال : متى كان الأمرُ بغير صيغة (افعلْ)

---

(1) ـ إذا كان الأمر صريحاً ، نحو : (ائتني فأشكرك) فلا كلام في صحة نصب المضارع بعده ، وأمَّا إذا لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر ، نحو : (اتقى الله امرؤ ... وفعل خيراً فيثاب عليه) ، و: (حسبك الكلام فينام الناس) ، أو اسم فعل ، نحو : (نزال فأقتلك) ، و(عليك زيداً فأكرمك) ، أو يكون الأمر مقدَّراً ، نحو : (الأسدَ الأسدَ فتنجو) ، فالكسائي يجري جميع ذلك مُجرى الأمر الصريح ، وقد وافقه ابن جنّي في نحو : (نزال) ، بناءً على أنَّه مطّرد كالأمر ، على ما هو مذهب سيبويه . وأما النصب في قراءة أبي عمرو :﴿ وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ ﴾ فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر ، وليس بجواب له من حيث المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : (قلت لزيد : اضرب فيضربَ) ، أي : (اضرب يا زيد فإنك إن تضرب يضرب)، أي : يضرب زيد.

ونحوها فلا ينتصب جوابه ، ولكن لو أسقطتَ الفاء جزمته كقولك : (صَهْ أُحسنْ إليك) ، و(حسبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ) ، وإليه أشار بقوله : (وجَزْمَهُ اقْبَلاَ) .

❋ ❋ ❋

(معاملة الرجاء معاملة التمني)

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملةَ التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، ومما ورد منه قوله تعالى :﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾، في قراءة من نصب (أطلع) وهو حفص عن عاصم .

❋ ❋ ❋

(النصب بـ(أن) بعد عاطف تقدمه اسم خالص)

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ (إِنْ) ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

يجوز أن ينصب بـ(أن) محذوفة أو مذكورة ، بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص : أي غير مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ (وَتَقَرَّ) عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ(تقرَّ) : منصوب بـ(أن) محذوفة ، وهي جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو : (لُبْس) ، وكذلك قوله :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً (ثُمَّ أَعْقِلَهُ)   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

فـ(أعقله) : منصوب بـ(أن) محذوفة ، وهي جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو : (قتلي) ، وكذلك قوله :

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ (فَأُرْضِيَهُ)   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

فـ(أرضيَهُ) : منصوب بـ(أن) محذوفة جوازاً بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسماً صريحاً ، وهو : (توقع) ، وكذلك قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾، فـ(يرسل) : منصوب بـ(أن) الجائزة الحذف ؛ لأن قبله (وَحْياً) ، وهو اسم صريح .

فإن كان الاسم غير صريح ـ أي : مقصوداً به معنى الفعل ـ لم يجز النصب ، نحو : (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) ، فـ(يغضبُ) : يجب رفعه ؛ لأنه معطوف على (طائر) وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقع موقع الفعل : من جهة أنه صلة لـ(أل) ، وحق الصلة أن تكون جملة ، فوضع (طائر) موضع (يطير) ، والأصل : (الذي يطير)، فلما جيء بـ(أل) عُدِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل ؛ لأجل (أل) ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء .

❋ ❋ ❋

(حذف (أن) وبقاء عملها شاذ)

وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ، فِي سِوَي ... مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ(أن) محذوفة ـ إما وجوباً ، وإما جوازاً ـ ذكر أن حذف (أن) والنصبَ بها في غير ما ذكر شاذ[1] لا يقاس عليه ،

---

(1) ـ يعني النصب بـ(أن) محذوفة من غير بدل ، وفي ذلك اختلاف ، فذهب الكوفيون إلى أنَّ (أن) المصدرية تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، محتجين بقراءة عبدالله بن مسعود :﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ ﴾، فنصب ﴿ لا تعبدوا ﴾ بـ(أن) مقدَّرة ؛ لأن التقدير : (أنْ لا تعبدوا إلاَّ الله) ، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف من غير بدل ، وقال طرفة :

أَلاَ أَيُّهَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب (أحضر) ؛ لأن التقدير : أن أحضر ، وقال عامر بن الطفيل : =

ومنه قولهم : (مُرْهُ يَحْفرَهَا) ، بنصب (يحفر) ، أي : مُرْهُ أنْ يَحْفُرَهَا ، ومنه قولهم : (خُذِ اللصَّ قبلَ يأخُذَكَ) ، أي : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي (أَحْضُرَ) الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

في رواية من نصب (أحضر) ، أي : أن أحضر .

* * *

(جوازم المضارع)

بِـ(لاَ) ، وَ(لاَمٍ) طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا بِـ(لَمْ)، وَ(لَمَّا)
وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ)، وَ(مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا) (أَيٍّ)، (مَتَى)، (أَيَّانَ)، (أَيْنَ) ، (إِذْمَا)
وَ(حَيْثُمَا)، (أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْمَا) كَـ(إِنْ) ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو : اللام الدالة على الأمر ، نحو : (لِيقمْ زيدٌ) ، أو على الدعاء ، نحو :﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾، و(لا) الدالة على النهي ، نحو قوله تعالى :﴿ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا ﴾، أو على الدعاء ، نحو قوله تعالى :﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾، و(لم) و(لَمَّا) وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ، ويقلبان معناه إلى المضيِّ ، نحو : (لم يقمْ زيد) ، و(لَمَّا يقمْ عمرو) ، ولا يكون النفي بـ(لَمَّا) إلاَّ متصلاً بالحال .

= فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنصب (أفعله) ، والتقدير : أن أفعله .

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ؛ لأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تعمل من غير بدل مع الحذف ؛ لأنها ضعيفة .

والثاني : ما يجزم فعلين : وهو (إِنْ) ، نحو :﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾، و(مَنْ) ، نحو :﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾، و(ما) ، نحو :﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾، و(مهما) ، نحو :﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾، و(أيّ) ، نحو :﴿ أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾، و(متى) ، كقوله :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

و(أَيَّانَ) ، كقوله :

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وإِذَا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

و(أينما) ، كقوله :

* أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ *

و(إِذْ مَا) ، نحو قوله :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

و(حيثما) نحو قوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

و(أنّى) نحو قوله :

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا   أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

وهذه الأدوات ـ التي تجزم فعلين ـ كلها أسماء ، إلاَّ (إِنْ ، وإِذْ مَا) فإنهما حرفان[1]، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروفٌ .

---

(1) ـ لا اختلاف في حرفية (إن) أما (إذما) ، فهي مركبة من (إذ) و(ما) ، ولذلك اختلف النحاة في ماهيتها ، فذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط كـ(إن) الشرطية ، وذهب المبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها ، وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً . ودليل سيبويه في حرفيتها قول العباس بن مرداس : =

(ما تقتضيه الأدوات الجازمة لفعلين)

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الْجَزَاءُ ، وَجَوَاباً وُسِمَا

يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : (واجزمْ بإنْ ... إلى قوله : وأنَّى) يقتضين جملتين : إحداهما ـ وهي المتقدمة ـ تُسمى شرطاً ، والثانية ـ وهي المتأخرة ـ تُسمى جواباً وجزاءً ، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : (إن جاء زيد أكرمته) ، و(إنْ جاء زيد فله الفضل) .

* * *

(ما يكون عليه فعل الشرط وفعل الجواب)

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ   تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليَّتين ، فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو : (إن قامَ زيدٌ قامَ عمرو) ، ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى :﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ ﴾.

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو : (إنْ يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرو) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾.

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، نحو : (إن قامَ زيدُ يقُمْ عمرو) ، ومنه قوله تعالى :﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾.

= إذ ما دخلت على الرسول فقل له   حقّاً عليك إذا اطمأنَّ المجلس

وقول الآخر :

إذ ما تريني اليوم أزجي مطيَّتي   أُصَعِّدُ سيراً فِي البلاد وأفرع

وقد خصَّ بعض النحاة الجزم بـ(إذ ما) بالشعر ، والصحيح أنَّ الجزم بها في الاختيار جائز.

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :

مَنْ يَكِدْنِـي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِـهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله ﷺ : ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)) .

❋ ❋ ❋

(جزم الجزاء ورفعه في الحالة الثالثة)

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُـهُ بَعْـدَ مُـضَارِعٍ وَهَـنْ

أي : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعه ، وكلاهما حسن ، فتقول : (إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عمرو ، ويقُومُ عمرو) ، ومنه قوله :

وَإِنْ أَتَـاهُ خَلِيـلٌ يَـوْمَ مَسْأَلَـةٍ يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَـالِي وَلاَ حَرِمُ

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما ، ورفع الجزاء ضعيف[1]، كقوله :

يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَابِسٍ يَـا أَقْرَعُ إِنَّكَ (إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ)

❋ ❋ ❋

---

(1) ـ هذا على مذهب الكوفيين جائز ؛ لأنه يجوز عندهم : تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط ، قالوا : لأنَّ حقّ الجواب التقديم ، فنحو : (إن تضرب أضرب) كان عندهم في الأصل : (أضربُ إن تضربْ) ، ولذلك فإن الرفع في قول الشاعر :

يَـا أَقْـرَعُ بْـنُ حَابِسٍ يَا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

مراعاة لأصله من التقديم .

وقد ردَّ البصريون مذهبهم هذا بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة ؛ لأنَّ الجزاء من حيث المعنى لازم ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم ، وقوله : (تصرعُ) ضرورة ، كضرورة حذف الفـاء في قوله :

من يفعلِ الحسنات الله يشكرها والشـر بالشـر عنـد الله مثـلان

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

وَاقْرُنْ بِـ(فَا) حَتْماً جَـوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعَلْ

أي : إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء[1]، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو : (إن جاء زيد فهو محسن) ، وكفعل الأمر ، نحو : (إن جاء زيد فاضربه) ، وكالفعلية المنفية بـ(ما) ، نحو : (إن جاء زيد فما أضربْهُ) ، أو (لن) ، نحو : (إن جاء زيد فلن أضربَهُ) .

فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً ـ كالمضارع الذي ليس منفياً بـ(ما). ولا بـ(لن) ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بـ(قد) ، وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بـ(قد) ـ لم يجب اقترانه بالفاء ، نحو: (إنْ جاء زيد يجيء عمرو) ، أو (قام عمرو) .

---

(1) ـ أداة الشرط لا يكون شرطها إلاّ فعلاً غير مصدّر بشيء من الحروف؛ لشدّة طلبها الأفعال. نعم ، يجيء مضارعاً مصدّراً بـ(لا) و(لم) ، أما (لا) : فلكثرة استعمالها ، يتخطّاها العامل ، نحو : (جئت بلا مال) ، وأمّا (لم) : فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها ، وأمّا (لَمّا) أختها فكثيرة الحروف ، ولا يصدّر الماضي شرطاً بـ(لا) ، فلا يجوز : (إن لا ضرب) ؛ لقلة دخولها في الماضي ، وقس على هذا .
ولا تقع جملة الشرط : طلبية ولا إنشائية ؛ لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها : مفروض الصدق ، إما في الماضي ، نحو : (لو جئتني أكرمتك) ، أو في المستقبل . نحو : (إنْ زرتني أكرمتك) ، وأمّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتب على أمر مفروض ، فجاز وقوعه جملة طلبية وإنشائية ، ولبعده عن أداة الشرط جاز كونه جملة اسمية وفعلية .
فإذا تقرر لديك هذا ، فاعلم أنَّ جملة الجواب إذا كانت صالحة لوقوعها شرطاً ، فلا حاجة إلى أداة رابطة بينها وبين جملة الشرط ، وإن لم تصلح لذلك وجب المجيء بأداة رابطة التي هي الفاء .
وعلى هذا ، فإن كان الجواب : جملة طلبية : (الأمر) ، و(النهي) ، و(الاستفهام) . و(التمني) ، و(العرض) ، و(التحضيض) ، و(الدعاء) ، و(النداء) ، أو جملة إنشائية :(نِعْم)، و(بئس)، و(عسى)، وفعل التعجب ، والقسم ، أو جملة إنشائية ـ وجب اقترانه بالفاء .

(إقامة (إذا) مقام الفاء)

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذا الْمُفَاجَأَةْ ، كَـ: (إنْ تَجُدْ إذاً لَنَا مُكَافَأَةْ)

أي : إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء[1]، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل ، وهو :(إن تجُدْ إذاً لنا مكافأة) .

❋ ❋ ❋

(إعراب المعطوف على الجواب المجزوم)

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِـ(الْفَا) أَوِ (الْوَاوِ) بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو ـ جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى :﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوه يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾، بجزم (يغفر) ورفعه ونصبه ، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله :

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه .

---

(1) ـ وأما قوله تعالى :﴿ وإنْ أَطَعْتموهم إنَّكم لَمُشْرِكُونَ ﴾، فلتقدير القسم ، وكذلك قوله تعالى:﴿ وَإِذَا تُتْلَى عليهم آياتُنا بيّنات ما كان حجتهم ... ﴾.

تنبيه : هذا مذهب البصريين ، أمّا مذهب الكوفيين فإنَّ الفاء عندهم يجوز حذفها مع كل جواب لم يصلح أن يقع شرطاً ، استدلالاً بقوله تعالى :﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ على قراءة الرفع ، وهي : شاذة .

(حكم المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء)

وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ (فَا) أَوْ (وَاوٍ) انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو ، جاز نصبه وجزمه ، نحو : (إنْ يقمْ زيدٌ ويخرجْ خالدٌ أكرمْـك) ، بجزم (يخرج) ونصبه، ومن النصب قوله :

وَمَـنْ يَـقْـتَـرِبْ مِـنَّـا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا

❋ ❋ ❋

(الاستغناء عن الجواب)

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَـكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء بالشرط عنه ، وذلك عند ما يدلُّ دليلٌ على حذفه ، نحو : (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ) ، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه ، والتقدير : (أنت ظالم ، إن فعلت فأنت ظالم) ، وهذا كثير في لسانهم.

أما عكسه ـ وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء ـ فقليل ، ومنه قوله :

فَطَلِّـقْـهَا فَـلَسْتَ لَهَـا بِـكُـفْءٍ (وَإلاَّ يَـعْـلُ مَـفْـرِقَـكَ الْحُـسَـامُ)

أي : وإلاَّ تطلقها يعلُ مفرقك الحسام .

❋ ❋ ❋

(اجتماع الشرط والقسم)

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ ، فَـهْـوَ مُلْـتَـزَمْ

كلُّ واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً ، وجواب الشرط : إما مجزوم . أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مصدَّرة بمضارع ـ أُكِّد باللام والنون ، نحو : (واللهِ لأضربنَّ زيداً) ، وإن صُدِّرت بماضٍ اقترن باللام وقد .

نحو :(والله لقد قام زيد) ، وإن كان جملة اسمية فبـ(إنَّ) واللام ، أو اللام وحدها، أو بـ(إنَّ) وحدها ، نحو : (والله إنَّ زيداً لقائم) ، و(والله لزيدٌ قائم) ، و(والله إنَّ زيداً قائم) ، وإن كان جملة فعلية منفية فينفي بـ(ما) أو (لا) أو (إنْ) ، نحو : (والله ما يقوم زيد ، ولا يقوم زيد ، وإنْ يقومُ زيد) ، والاسمية كذلك .

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخِّر[1] منهما لدلالة جواب الأول

---

(1) ـ اعلم أن أداتي الشرط والقسم أصلهما التصدّر ، مثل : الاستفهام ؛ لتأثيرهما في الكلام معنىً ، ثم إن كلاًّ منهما لكثرة استعمالهم له وبُعْدهما عما يؤثران عنه ـ أي : جوابهما ـ قد يسقط عن درجة تصدّره على جوابه ، فيلغى باعتباره ، أي : لا يكون في الجوابين علامتهما، أما الشرط ، فنحو : (آتيك إن تأتني) ، وأما القسم ، فنحو : (زيد والله قائم)، و(زيد قائم والله)، فيضعف أمرهما ؛ فلا يكون لهما جواب لفظاً ، وأما من حيث المعنى: فالذي يتقدم على الشرط جوابه ، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم ، لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط ؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام ، وأيضاً تأثيره في الأصل في معنى الجواب : أقل من تأثير الشرط في جوابه ؛ لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه ؛ فهو : كالزائد الذي يتم معنى الكلام من دونه ، والشرط مورد في جوابه معنىً لم يكن فيه ، وهو : التوقيف ، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط ؛ فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى ، بخلاف الشرط ، تقول : (أنا ـ والله ـ أكرمك) بالإلغاء ، وقد أمكنك أن تعتبر ، فتقول : (لأكرمنّك) ، ولا تقول : (أنا إنْ لقيني أكرمُك) بالرفع على أن (أكرمك) خبر المبتدأ ، وأداة الشرط ملغاة ، بل تقول : (أكرمْك) باعتبار الشرط ، والجملة الشرطية خبر المبتدأ .

وعلى هذا ، إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى ، لتقَوّي القسم بالتصدّر الذي هو أصله ، وضعف الشرط بالتوسط ، وجاز قليلاً ـ بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه ـ أن يرجّح الشرط ، فيُعتبَر ؛ لأجل كونه أقرب إلى الجواب ، ويلغى القسم ، كما في قول الأعشى : =

عليه ، فتقول : (إنْ قام زيدٌ واللهِ يقُمْ عمرو) ، فتحذف جوابَ القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، وتقول : (واللهِ إن يقُمْ زيد ليَقُومَنَّ عمرو) ، فتحذف جوابَ الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

* * *

وَإِنْ تَـوَالَـيَـا وَقَبْلُ ذُو خَـبَـرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَـذَرْ

أي : إذا اجتمع الشرط والقسم أجيبَ السابقُ منهما ، وحُذِفَ جوابُ المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ، فإن تقدَّم عليهما ذو خبر رُجِّحَ الشرط مطلقاً ، أي : سواء كان متقدماً أو متأخراً ، فيُجاب الشرط ويُحذف جواب القسم ، فتقول : (زيد إن قام واللهِ أكرمْه) ، و(زيد واللهِ إنْ قامَ أكرمْه) .

* * *

= لَئِـنْ مُنِيتَ بِنَـا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَـةٍ لاَ تُلْـفِنَـا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَـنْـتَفِلُ

وقول شاعر بني عُقيل :

لئن كان ما حدّثته اليوم صادقاً أصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا

وقول الآخر :

حَلَفْتُ لَهُ: إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لاَ يَزَلْ أَمَـامَكَ بَيْـتٌ مِنْ بُـيُـوتِـي سَائِرُ

وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره في اللغة العالية ؛ لتقويه بالتصدر مع كونه في الأصل أقوى من القسم ، فلتغي القسم ، ويجوز لك : اعتبار القسم لإمكانه ، نحو : (إن أتيتني فوالله لآتينّك) ، فالقسم وجوابه : جواب الشرط .

وإن توسط القسم ما يطلب خبراً وأسلوب الشرط : جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى ، مثل :(أنا والله إن تأتني لأكرمنّك) ، و: (أنا والله إن تأتني آتك) ، وكذا الحال بالنسبة للقسم إن كان المتوسط أسلوب الشرط، فتقول : (أنا إن تأتني والله آتك) ، و: (أنا إن تأتني والله لآتينّك) .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

أي : وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدُّم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف ، والتقدير : (والله لئن) ، و(إنْ) : شرط ، وجوابه : (لا تلفنا) ، وهو مجزوم بحذف الياء ، و لم يُجَبِ القسم ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتقدُّمه - لقيل : لا تُلْفِينَا ، بإثبات الياء ؛ لأنه مرفوع .

* * *

(فصل لو)

(لَوْ) حَرفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلْ ... إِيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ

(لو) تُستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مصدرية ، وعلامتها صحة وقوع (أن) موقعها ، نحو : (وددت لو قام زيد) ، أي : قيامه ، وقد سبق ذكرها في باب الموصول .

الثاني : أن تكون شرطية[1]، ولا يليها - غالباً - إلا ماضٍ معنى ، ولهذا قال : (لو حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ) ، وذلك نحو قولك : (لو قام زيد لقمت) ، وفسّرها سيبويه بأنها حرف لِما كان سيقع لوقوع غيره ، وفسّرها غيره بأنها حرف امتناع

---

(1) - (لو) - سواء دخلت على المضارع أو الماضي - للمضي ، قال تعالى :﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ ﴾، أي : لو أطاعكم ، هذا مذهب الجمهور ، ومذهب الفراء أنها : تستعمل في المستقبل كـ(إنْ) ، قال الرضي : وذلك مع قلّته ثابت لا ينكسر ، نحو : (اطلبوا العلم ولو بالصين) .

لامتناع ، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة ، والأول الأصح ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل معنى ، وإليه أشار بقوله : (ويقل إيلاؤها مستقبلاً) ، ومنه قوله تعالى :﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾، وقوله :

(وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ) تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَو زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

❋ ❋ ❋

(اختصاصها بالفعل)

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) لَكِنَّ (لَـوْ) أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْـتَـرِنْ

يعني أن (لو) الشرطية تختص بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، كما أن (إنْ) الشرطية كذلك[1]، لكن تدخل (لو) على (أَنَّ) واسمها وخبرها[2]، نحو : (لو أنَّ زيداً قائم لقمت) ، واختلف فيها ، والحالة هذه ، فقيل : هي باقية على اختصاصها ، و(أنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير:

---

(1) ـ وأما قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ فعلى تقدير فعل محذوف واجب الحذف ، يفسره المذكور ، ومن يرى من النحاة أن (أحد) : مبتدأ ، فعنده (إن) لا تختص بالفعل ، وهو مذهب غريب ؛ لأن (إن) الشرطية من عوامل الجزم ، والجزم من خصائص الأفعال ، ومثل (إن) هنا : (لو) في قوله (لو ذات سوار لطمتني) . وقد جاء في الضرورة شرط (لو) جملة اسمية : خبرها مفرد ، كما في قول الشاعر :

لـو بغيـر الماء حـلقـي شـرِق كنت كالغَصّان بالماء اعتصاري

(2) ـ ذهب المبرّد إلى تقدير الفعل بعد (لو) ؛ لأن (أن) وصلتها فاعل ، وقال السيرافي : إن الذي عندي أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن (أن) تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد (لو) ؛ لأن خبر (أن) ـ إذن ـ فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد (لو) ؛ فإذ قلت : (لو أن زيداً جاءني) ، فكأنك قلت : (لو جاءني زيد) .

(لو ثبت أن زيداً قائم لقمت) ، أي : (لو ثبت قيام زيد) ، وقيل : زالت عن الاختصاص، و(أنَّ) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير: (لو أن زيداً قائم ثابت لقمت) أي : (لو قيام زيد ثابت) ، وهذا مذهب سيبويه .

❋ ❋ ❋

(وقوع المضارع بعد (لو))

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ :(لَوْ يَفِي كَفَى)

قد سبق أن (لو) هذه لا يليها - في الغالب - إلاَّ ما كان ماضياً في المعنى ، وذكر هنا أنه إنْ وقع بعدها مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضي ، كقوله :

رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ ... يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودَا

(لَوْ يَسْمَعُونَ) كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا ... خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وَسُجُودَا

أي : لو سمعوا .

ولابُدَّ لـ(لو) هذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماضٍ ، أو مضارع منفي بـ(لم) .

وإذا كان جوابها مثبتاً ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : (لو قام زيد لقام عمرو) ، ويجوز حذفها ، فتقول : (لو قام زيد قام عمرو) .

وإن كان منفياً بـ(لم) لم تصحبها اللام ، فتقول : (لو قام زيد لم يقم عمرو) .

وإن نفي بـ(ما) فالأكثر تجرده من اللام ، نحو :(لو قام زيد ما قام عمرو)، ويجوز اقترانه بها ، نحو : (لو قام زيد لما قام عمرو) .

❋ ❋ ❋

(أمَّـا ، و لَوْلاَ ، و لَوْمَا)

(أولاً : أمَّا)

أَمَّا كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ)، وَفَا ـ لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً ـ أُلِفَا

أمَّا : حرف تفصيل ، وهي قائمة مقام أداة الشرط[1]، وفعل الشرط ، ولهذ فسرها سيبويه بـ: (مهما يك من شيء) ، والمذكور بعدها جواب الشرط ، فلذلك لزمته الفاء ، نحو : (أما زيدٌ فمنطلقٌ) ، والأصل : (مهما يكن من شيء فزيد منطلق) ، فأنيبت (أما) مناب (مهما يكن من شيء) ، فصار : (أما فزيد منطلق) ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار : (أما زيد فمنطلق) ، ولهذا قال : (وفا لتلو تلوها وجوباً أُلِفَا) .

* * *

(حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط)

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة الذكر ، وقد جاء حذفها في الشعر ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ (لاَ قِتَالَ) لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أي : فلا قتال ، وحذفت في النثر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ، فالكثرة عند حذف القول معها ، كقوله عزَّ وجلَّ :﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ (أَكَفَرْتُمْ) بَعْدَ

---

(1) ـ اعلم أن (أما) موضوعة لمعنيين : لتفصيل مجمل ، نحو قولك : (هؤلاء فضلاء : أما زيد ففقيه ، وأما عمرو فمحدِّث ، وأما بشر فكذا) إلى آخر ما تقصد ، ولاستلزام شيء لشيء، أي : أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ، ومن ثَمَّ قيل : إن فيها معنى الشرط ؛ لأن معنى الشرط ـ أيضاً ـ هو : استلزام شيء لشيء ، أي : استلزام الشرط للجزاء . والمعنى الثاني : لازم لها في جميع مواقع استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل ؛ فإنها تتجرد عنه، وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها ـ أيضاً ـ في جميع مواقعها .

إِيمَانِكُمْ﴾، أي : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله ﷺ :((أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ)) ، هكذا وقع في صحيح البخاري (ما بال) بحذف الفاء ، والأصل : أما بعد ، فما بال رجال ، فحذفت الفاء .

❋ ❋ ❋

(ثانياً : لولا ، ولوما)

(لَوْلاَ) وَ(لَوْمَا) يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ(لولا) و(لوما) استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله : (إذا امتناعاً بوجود عقدا) ، ويلزمان حينئذ الابتداء ، فلا يدخلان إلاَّ على المبتدأ ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً ، ولابدَّ لهما من جواب ، فإن كان مثبتاً قُرِنَ باللام غالباً ، وإن كان منفياً بـ(ما) تجرد عنها غالباً ، وإن كان منفياً بـ(لم) لم يقترن بها ، نحو : (لولا زيدٌ لأكرمتك) ، و(لوما زيدٌ لأكرمتك) ، و(لوما زيدٌ ما جاء عمرو)، و(لوما زيدٌ لم يجئ عمرو) فزيد ـ في هذه الْمُثُل ونحوها ـ مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء .

❋ ❋ ❋

(دلالة لولا ولوما على التحضيض)

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ، أَلاَّ ، أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني لـ(لولا) و(لوما) ، وهو : الدلالة على التحضيض ، ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو : (لولا ضربْتَ زيداً) و(لوما قتلت بكراً) ، فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً ، وإن قصدت بهما الحثَّ على

الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى :﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا ﴾، أي : لينفر ، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك ؛ فتقول : (هَلاَّ ضربتَ زيداً) ، و(ألاَّ فعلت كذا) ، و(أَلاَ) مخففة كـ(أَلاَّ) مشددة .

❋ ❋ ❋

(وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض)

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولاً لفعل مضمر ، أو لفعل مؤخَّر عن الاسم ، فالأول كقوله : * هَلاَّ التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فـ(التقدم) : مرفوع بفعل محذوف، وتقديره : هَلاَّ وُجِدَ التقدم، ومثله قوله:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، (لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا)

فـ(الكميَّ) : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكَمِيَّ المقنَّع . والثاني كقولك : (لولا زيداً ضربْتَ) ، فـ(زيداً) : مفعول (ضربت).

❋ ❋ ❋

(الإخبار بالاسم الموصول و(أل))

(الإخبار بـ(الذي))

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفَ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

نَحْوُ :(الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ)؛ فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْداً) كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا

هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ(الذي) ؛ فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل (الذي) خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المجعول خبراً هو ذلك الاسم ، والمخبر عنه إنما هو (الذي) كما ستعرفه ، فقيل إنَّ الباء في (بالذي) بمعنى : (عن) ، فكأنه قيل : أخبر عن الذي .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ، فَجِئْ (بالذي) ، واجعله مبتدأً ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن (الذي) ، وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فَوَسِّطْهَا بين (الذي) وبين خبره ، وهو ذلك الاسم ، واجعل الجملة صلة (الذي) ، واجعل العائد على (الذي) الموصول ضميراً ، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيّرته خبراً .

فإذا قيل لك : أخبر عن (زيد) من قولك : (ضربتُ زيداً) ، فتقول : (الذي ضربته زيد) ، فـ(الذي) : مبتدأ ، و(زيد) : خبره ، و(ضربته) : صلة (الذي) ، والهاء في (ضربته) خَلَف عن (زيد) الذي جعلته خبراً ، وهي عائدة على (الذي) .

❋ ❋ ❋

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

أي : إذا كان الاسم ـ الذي قيل لك أخبر عنه ـ مثنى ، فَجِئْ بالموصول مثنًى كـ(اللَّذَيْنِ) ، وإن كان مجموعاً فَجِئْ به كذلك كـ(الذين) ، وإن كان مؤنثاً فَجِئْ به كذلك كـ(التي) .

والحاصل أنه لابدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ولابدَّ من مطابقة الخبر للمخبر عنه : إن مفرداً فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فمذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل : أخبر عن (الزيدين) من (ضربت الزيدَيْنِ) قلت : (اللذان ضربتهما الزيدان) ، وإذا قيل لك : أخبر عن (الزيدِينَ) من قولك : (ضربت

الزيدِينَ) ، قلت : (الذين ضربتهم الزيدون) ، وإذا قيل لك : أخبر عن (هند) من (ضربت هنداً) ، قلت : (التي ضربتها هندٌ) .

❋ ❋ ❋

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يُشترط في الاسم المخبر عنه بـ(الذي) شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ بـ(الذي) عمَّا له صدر الكلام . كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : (مَنْ ، ومَا) .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز .

الثالث : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً ، كالهاء في : (زيدٌ ضربته) .

الرابع : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر ، فلا يُخبر عن الموصوف دون صفته ، ولا عن المضاف دون المضاف إليه ؛ فلا تُخبر عن (رجل) وحده من قولك : (ضربتُ رجلاً ظريفاً) ؛ فلا تقول : (الذي ضربته ظريفاً رجل) ؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً ، وحينئذٍ يلزم وصف الضمير ، والضمير لا يُوصَف ، ولا يُوصَف به ؛ فلو أخبرتَ عن الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ لانتفاء هذا المحذور. كقولك : (الذي ضربته رجلٌ ظريفٌ) .

وكذلك لا تُخبر عن المضاف وحده ؛ فلا تُخبر عن (غلام) وحده من (ضربتُ غلامَ زيدٍ) ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يضاف ؛ فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول : (الذي ضربته غلامُ زيدٍ) .

❋ ❋ ❋

(الإخبار بـ(أل))

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ الْبَطَلْ)

يُخبر بـ(الذي) عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية ؛ فتقول في الإخبار عن (زيد) من قولك : (زيد قائم) : (الذي هو قائم زيد) ، وتقول في الإخبار عن (زيد) من قولك : (ضربت زيداً) : (الذي ضربته زيدٌ) .

ولا يُخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلاَّ إذا كان واقعاً في جملة فعلية ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول .

ولا يُخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف ، كـ(الرجل) من قولك : (نِعْمَ الرجلُ) ؛ إذ لا يصح أن يستعمل من (نِعْمَ) صلة الألف واللام .

وتُخبر عن الاسم الكريم من قولك : (وقى الله البطلَ) ؛ فتقول : (الواقي البطلَ الله) ، وتخبر أيضاً عن (البطل) ؛ فتقول : (الواقيه الله البطل) .

* * *

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

الوصف الواقع صلة لـ(أل) إنْ رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على الألف واللام ، أو على غيرها ، فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .

فإذا قلت : (بلَّغتُ من الزيدينِ إلى العَمْرين رسالةً) ، فإنْ أخبرت عن التاء في (بلغتُ) قلت : (المبلغُ من الزيدينِ إلى العمرين رسالة أنا) ؛ ففي (المبلغ) ضمير عائد على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإنْ أخبرت عن الزيدين من المثال المذكور قلت : (المبلِّغُ أنا منهما إلى

العمرين رسالةً الزيدان) ، فـ(أنا) : مرفوع بـ(المبلغ) ، وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بـ(أل) هنا المثنى ، وهو المخبر عنه ، فيجب إبراز الضمير .

وإنْ أخبرت عن (العمرين) من المثال المذكور ، قلت : (المبلغ أنا من الزيدينِ إليهم رسالة العمرون) ، فيجب إبراز الضمير ، كما تقدّم .

وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا (الرسالة)، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (أل) المتكلم ؛ فتقول : (المبلغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالةٌ) .

* * *

(العـدد)

(الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وتمييزها)

ثَـلاَثَــةً بِالـتَّـاءِ قُــلْ لِـلْـعَـشَـرَهْ ... فِي عَـدِّ مَـا آحَــادُهُ مُـذَكَّــرَهْ

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّـةٍ فِي الأَكْـثَـرِ

تثبت التاء في : (ثلاثة ، وأربعة) وما بعدهما إلى (عشرة) ، إن كان المعدود بهما مذكراً[1]، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويُضاف إلى جمع ، نحو : (عندي ثلاثة

---

(1) ـ قال الرضي : خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة ، فأُنِّث للمذكر وذُكِّر للمؤنث ، وعُلِّل ذلك بوجوه ، والأقرب عندي أن يقال : إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه ، وأعني بأصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد . نحو: (ستة ضعف ثلاثة) ، و: (أربعة نصف ثمانية) ، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود . كما في : (جاءني ثلاثة رجال) ؛ فلا يقال في مطلق العدد :(ست ضعف ثلاث)، وإنما وضع على التأنيث في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه دالاً على عدد فوق الاثنين ؛ فإذا صار المذكر في نحو : (رجال) مؤنثاً بسبب عروض هذا =

رجال ، وأربع نساء) ، وهكذا إلى (عشرة) .

وأشار بقوله : (جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) إلى أن المعدود بها إن كان له جمع قلة وكثرة لم يُضَف العددُ في الغالب إلاَّ إلى جمع القلة ، فتقول : (عندي ثلاثة أَفْلُس ، وثلاثُ أنْفُس) ، ويقلّ : (عندي ثلاثةُ فُلُوس ، وثلاثُ نُفُوس) .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى :﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ؛ فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو:(أقراء)[1].

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يُضف إلاَّ إليه ، مثل : (ثلاثة رجـال) .

* * *

= العَرَض فتأنيث العَرَض في نفسه أوْلى ، وأما كون العدد عَرَضاً فلأنه من باب الكمّ ، وهو : عَرَض ... ثم إنه غلب على ألفاظ العدد : التعبير بها عن المعدود ؛ فطرأ عليها - إذن - معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة إذا صار معنى (رجال ثلاثة) : رجال معدودة بهذا العدد ، لكنه مع غَلَبة معنى الوصف عليها ، كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب ؛ فاستعمال نحو : (ثلاثة رجال) ، أغلب من استعمال :(رجال ثلاثة)، وإن كان الثاني - أيضاً - كثير الاستعمال ؛ وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ، ولقصد التخفيف أيضاً ؛ إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين ؛ فصار على هذه القاعدة : أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها .

(1) - وذلك من قبيل استعارة جمع الكثرة في موضع جمع القلة ، وذلك كقول حسان بن ثابت :

لنا الجفنات الغر يلمعن في الدجى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وقد ذهب الفارسي في نظم الآية إلى أنه ليس بقياس ، وهو عند المبرد قياس ، كقولك : (ثلاثة كلاب) بتأويل : ثلاثة من كلاب .

(العدد مائة وألف ومضاعفاتهما)

وَمِائَــةً وَالأَلْــفَ لِلْــفَرْدِ أَضِـفْ   وَمِـائَـةٌ بِالْجَـمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رَدِفْ

قد سبق أن (ثلاثة) وما بعدها إلى (عشرة) لا تضاف إلاَّ إلى جمع ، وذكر هنا أن (مائة) و(ألفاً) من الأعداد المضافة ، وأنهما لا يضافان إلاَّ إلى مفرد ، نحو : (عندي مائةُ رجلٍ ، وألفُ درهمٍ) ، وورد إضافة (مائة) إلى جمع قليلاً ، ومنه قراءة حمزة والكسائي :﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾، بإضافة (مائة) إلى (سنين)[1].

والحاصل : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : ما لا يضاف إلاَ إلى جمع ، وهو : من ثلاثة إلى عشرة .

والثاني : ما لا يضاف إلاَّ إلى المفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو : (مائتا درهمٍ ، وألفا درهمٍ) ، وأما إضافة (مائة) إلى جمع فقليل .

❋ ❋ ❋

---

(1) - يرى النحاة في هذه القراءة شذوذاً واحداً ، وهو : جمع مميز المائة ، وعدم أداء المعنى المراد. لأن جعل (سنين) تمييزاً يوجب أن أصحاب الكهف قد لبثوا تسعمائة سنة ؛ لأن مميز (المائة) واحد من مائة ؛ كقولك : (مائة رجل) ، فـ(رجل) : واحد من المائة ، فلو كان (سنين) تمييزاً لكان واحداً من ثلاثمائة ، وأقل السنين : (ثلاثة) ، فكأنه قال : ثلاثمائة ثلاثة سنين ؛ فتكون تسعمائة .

وقد أجاب الرضي عن هذا القول بأنه غير لازم للقراءة ؛ وذلك لأن الذي ذكر مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً ، أما إذا كان جمعاً فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً في نحو : (ثلاثة أثواب) مع أن الأصل في الجميع : الجمع ، فإذا استعمل المميز جمعاً استعمل على الأصل .

(الأعداد المركبة)

وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَهْ) وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَى) مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

وَلِـ(ثَلاَثَةٍ) وَ (تِسْعَةٍ) وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

لما فرغ من ذكر العدد المضاف ، ذكر العدد المركب ، فيركّب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد ، نحو : (أحدَ عشَرَ ، واثنا عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر) هذا للمذكر ، وتقول في المؤنث : (إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة ، وأربع عشرة - إلى تسع عشرة) ، فللمذكر (أحدٌ واثنا) ، وللمؤنث (إحدى واثنتا) .

وأما (ثلاثة) وما بعدها إلى (تسعة) فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما (عشرة) - وهو الجزء الأخير - فستقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من (ثلاثة) فما بعدها ، فتقول : (عندي ثلاثةَ عشرَ رجلاً ، وثلاثَ عشرةَ امرأةً) ، وكذلك حكم (عشرة) مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين ، فتقول : (أحد عشرَ رجلاً ، واثنا عشرَ رجلاً) بإسقاط التاء ، وتقول: (إحدى عشرةَ امرأةً ، واثنتا عشرةَ امرأةً) بإثبات التاء .

ويجوز في شين (عشرة) مع المؤنث التسكينُ ، ويجوز أيضاً كسرُها ، وهي لغة تميم .

❋ ❋ ❋

وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) وَ(عَشْراَ) (اثْنَيْ)، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلِفْ

قد سبق أنه يقال في العدد المركب (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث ، وسبق أيضاً أنه يقال (أحَد) في المذكر ، و(إحدى) في المؤنث ، وأنه يقال (ثلاثة وأربعة) إلى (تسعة) بالتاء للمذكر ، وسقوطها للمؤنث .

وذكر هنا أنه يقال : (اثنا عشَرَ) للمذكر ، بلا تاء في الصدر والعجُز ، نحو : (عندي اثنا عشرَ رجلاً) ، ويقال : (اثنتا عشرَةَ امرأةً) للمؤنث ، بتاء في الصدر والعجُز .

ونبـَّهَ بقوله : (والياء لغير الرفع) على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صدرها وعجزها ، وتُبنى على الفتح ، نحو : (أحَدَ عشرَ) بفتح الجزأين ، و(ثلاثَ عشَرَةَ) بفتح الجزأين .

ويُستثنى من ذلك : (اثنا عشرَ ، واثنتا عشرَةَ) ، فإن صدرهما يُعرب بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، كما يُعرب المثنى ، وأما عجزهما فيبنى على الفتح ، فتقول :(جاء اثنا عشرَ رجلاً ، ورأيت اثنيْ عشرَ رجلاً ، ومررت باثنـيْ عشَرَ رجلاً . وجاءت اثنتا عشرةَ امرأةً ، ورأيت اثنتـيْ عشرةَ امرأةً ، ومررت باثنتـيْ عشرةَ امرأةً).

* * *

(ألفاظ العقود والأعداد المعطوفة)

وَمَيِّـزِ (الْعِشْرِينَ) لِـ(لِتِسْعِينَا) بِـوَاحِـدٍ ، كَـ(أَرْبَـعِـينَ) حِـينَـا

قد سبق أن العدد مضاف ومركّب ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من (عشرين) إلى (تسعين) ، ويكـون بلفـظ واحـد للمـذكر والمؤنـث ، ولا يكـون مميـزه إلاّ مفـرداً منصوباً ، نحو : (عشرون رجلاً ، وعشرون امرأةً) ، ويُـذْكَر قبلـه النيـِّف ، ويعطـف

هو عليه ، فيقال : (أحدٌ وعشرون ، واثنانِ وعشرون ، وثلاثةٌ وعشرون) بالتاء في (ثلاثة) وكذا ما بعد (الثلاثة) إلى (التسعة) للمذكر ، ويقال للمؤنث : (إحدى وعشرون ، واثنتان وعشرون ، وثلاث وعشرون) بلا تاء في (ثلاث) وكذا ما بعد (الثلاث) إلى (التسع) .

وتَلَخَّصَ مما سبق ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافة ، ومركبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

* * *

(تمييز العدد المركب)

وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عُشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

أي : تمييز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته ، فيكون مفرداً[1] منصوباً، نحو : (أحدَ عشرَ رجلاً ، وإحدى عشرةَ امرأةً) .

* * *

(الإضافة إلى الأعداد المركبة)

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ، ماعدا (اثنيْ عشرَ) ؛ فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : (اثنا عشرِكَ) .

---

(1) ـ وأما قوله تعالى :﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ فالأسباط ليس بتمييز من ثلاثة أوجه :

الأول : أن مميز هذا العدد لا يكون إلاّ مفرداً ، والأسباط : جمع .

الثاني : أن مميز هذا العدد يوافق العدد تذكيراً وتأنيثاً ، وهو هنا خالف .

الثالث : أنه لو جُعِل (أسباطاً) تمييزاً لكانوا : ستة وثلاثين على رأي الزجاج ، وقد سبق بيان رأيه هذا في الهامش السابق .

وإذا أضيف العدد المركب : فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما[1]، فتقول : (هذه خمسةَ عشرَك ، ومررتُ بخمسةَ عشرَك) ، بفتح آخر الجزأين ، وقد يُعربُ العجز مع بقاء الصدر على بنائه ؛ فتقول : (هذه خمسةَ عشرِكَ ، ورأيت خمسةَ عشرِكَ ، ومررت بخمسةَ عشرِكَ) .

* * *

(صوغ (فاعل) من اثنين إلى عشرة)

وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشَرَةٍ كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلاَ)

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

يُصاغ من (اثنين) إلى (عشرة) اسم مُوَازِنٌ لـ(فاعل) ، كما يصاغ من (فَعَلَ) ، نحو : (ضارب) من (ضَرَبَ) ؛ فيقال : (ثانٍ ، وثالث ، ورابع - إلى عاشر)، بلا تاء في التذكير ، وبتاء في التأنيث .

* * *

---

(1) - إذا أضفت العدد المركب ، نحو : (أحد عشرك) ، و(خمسة عشر زيد) : فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه ، وهو : التركيب ، والإضافة عنده لا تخلّ بالبناء مثلما لا يخل به الألف واللام باتفاق النحاة ، نحو : (الأحدَ عشرَ) .

وأما الأخفش والفراء فإنهما فرّقا بين اللام والإضافة ؛ لأن المحلى بأل كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً ، مثل : (الآن) ، و(الذي) ، و(الأمس) عند مَنْ بناه ، وأما المضاف فلا يكون إلاّ معرباً ، إلاّ (لدن) وأخواته ، فقد أعربت (أي) للزوم إضافتها مع ثبوت علة البناء فيها، وأعربت (قبل) و(بعد) وأخواتهما مع الإضافة والبناء عند القطع عنها.

فالأخفش يعرب ثاني الاسمين قياساً مع الإضافة ، نحو :(جاءني خمسة عشر زيد) ؛ إجراءً له مجرى (بعلبك) ، والفراء يجعل جزأي المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه ؛ فيكون :(خمسة عشر زيد) مثل :(ابن عرس زيد) .

(استعمالا (فاعل) العدد)

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

للفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان[1]:

أحدهما : أن يُفرَد ، فيقال : ثانٍ وثانية ، وثالث وثالثة ، كما سبق .

---

(1) - إذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلاً ، وقصدت ذكر واحد منهم : فإن أردت ذكره بلا ترتيب جئت بـ(واحد) أو (أحد) ؛ فتقول : (هذا واحد العشرة) ، أو : (أحدهم)، وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي ، فذلك على وجهين:
أحدهما : أن تقصد إلى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حالته ، أي: درجته التي هو فيها من العدد ، لا باعتبار عدد آخر ، كالثالث : أي الواحد من الثلاثة ، والثاني : أي الواحد من الاثنين .
والثاني : أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته - أيضاً - فيكون واحداً من درجته ؛ بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ممحوّة ذاهبة الاسم ، وجَعْلِه للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته ، نحو : (ثالث اثنين) ، أي : واحد من ثلاثة ؛ بسبب انضمامه إلى (اثنين) ، وجَعْلِه للمجموع اسم (ثلاثة) ، حتى صار واحدها ، ومَحْوِه عن المجموع اسم الاثنين ، فمعنى (ثالث اثنين) : مصيِّر اثنين ثلاثة بنفسه ؛ إذ صار (اثنان) معه (ثلاثة) .
فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير لم يجز أن يُبنى من (واحد) ؛ إذ ليس تحت (الأحد) عدد يصير (أحداً) بانضمامه إلى (الأحد) ، ويجوز أن يبنى من (الاثنين) ، نحو : (ثاني واحد) ، أي : مصيِّر واحد اثنين بنفسه ، فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصيِّر بدرجه ، كـ(رابع ثلاثة) ، و: (خامس أربعة) ، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة ، ولا أزيد بشيء ؛ إذ المعنى : أنه صير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه ، وهذا المعنى لا يتم إلاّ في الناقص بدرجة فقط ، وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي ، والإضافة في هذا أكثر من النصب ، بخلاف سائر أسماء الفاعلين؛ فإنهما متساويان فيهما أو النصب أكثر .

والثاني : أن لا يُفرد ، وحينئذ : إما أن يُستعمل مع ما اشتقَّ منه ، وإما أن يُستعمل مع ما قبل ما اشتُقَّ منه .

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده ، فتقول في التذكير : (ثاني اثنينِ ، وثالث ثلاثةٍ ، ورابع أربعة) إلى (عاشر عشرةٍ) ، وتقول في التأنيث : (ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاثٍ ، ورابعة أربعٍ) إلى (عاشرة عشرٍ) ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عَشْرٍ ، وإحدى عَشْرَةٍ .

وهذا هو المراد بقوله : (وإن ترد بعض الذي ... البيت) أي : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة - بعضَ الذي بُنِيَ فاعل منه : أي واحداً مما اشتُقَّ منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه .

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان : أحدهما : إضافة (فاعل) إلى ما يليه . والثاني : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يُفْعَلُ باسم الفاعل ، نحو : (ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) ؛ فتقول في التذكير : (ثالثُ اثنين)، و(ثالثٌ اثنين) ، و(رابعُ ثلاثةٍ) ، و(رابعٌ ثلاثةً) ، وهكذا إلى (عاشرِ تسعةٍ) ، و(عاشرٍ تسعةً) ، وتقول في التأنيث : (ثالثةُ اثنتين) ، و(ثالثةٌ اثنتين) ، و(رابعةُ ثلاثٍ) ، و(رابعةٌ ثلاثاً) . وهكذا إلى (عاشرةِ تسعٍ)، و(عاشرةٍ تسعاً) ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثة . والثلاثة أربعة .

وهذا هو المراد بقوله : وإن تُرد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) ، أي : وإن ترد بفاعل - المصوغ من اثنين فما فوقه - جعلَ ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، وتنوينه ونصبه .

❋ ❋ ❋

(بناء فاعل من العدد المركب)

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي تَفِي

وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

قد سبق أن يُبنى (فاعل) من اسم العدد على وجهين : أحدهما : أن يكون مراداً به بعض ما اشتُقَّ منه : كثاني اثنين ، والثاني : أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه : كثالث اثنين . وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول ـ وهو أنه بعض ما اشتُقَّ منه ـ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجيء بتركيبين صدر أولهما (فاعل) في التذكير ، و(فاعلة) في التأنيث ، وعجزهما (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث ، وصدر الثاني منهما في التذكير : (أحد ، واثنان ، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة) ، وفي التأنيث : (إحدى ، واثنتان ، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع) ، نحو : (ثالِثَ عشرَ ، ثلاثَةَ عشَرَ) وهكذا إلى (تاسِعَ عشَرَ ، تِسْعَةَ عشَرَ) ، و(ثالِثَةَ عشْرَةَ ، ثلاثَ عشْرَةَ ـ إلى تاسِعَةَ عشْرَةَ ، تِسْعَ عَشْرَةَ) ، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح .

الثاني : أن يُقتصر على صدر المركب الأول ، فيُعرب ويُضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جزأيه ، نحو : (هذا ثالِثُ ثلاثَةَ عَشَرَ ، وهذه ثالِثَةُ ثلاثَ عَشْرَةَ) .

الثالث : أن يُقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه ، نحو : (هذا ثالِثَ عَشَرَ ، وثالِثَةَ عَشْرَةَ) ، وإليه أشار بقوله : (وشاع الاستغنا بحادي عشراً ، ونحوه) .

ولا يستعمل (فاعل) من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني - وهو أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه - فلا يقال : (رابع عشر ثلاثةَ عشرَ) ، وكذلك الجميع ، ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول .

وحادي : مقلوب (واحد) ، وحادية : مقلوب (واحدة) ، جعلوا فاءهما بعد لامهما ، ولا يستعمل (حادي) إلاَّ مع (عشر) ، ولا تُستعمل (حادية) إلاَّ مع (عشرة) ، ويُستعملان أيضاً مع (عشرين) وأخواتها ، نحو : (حادي وتسعون) و(حادية وتسعون) .

وأشار بقوله : (وقَبْلَ عِشْرين ... البيت) إلى أن فاعلاً المصوغ من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويُعطف عليه العقود ، نحو : (حادي وعشرون ، وتاسع وعشرون - إلى التسعين) وقوله : (بحالتيه) معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا ، وهو أن يقال : (فاعل) في التذكير ، و(فاعلة) في التأنيث .

❋ ❋ ❋

(كنايات العدد)

((كم) الاستفهامية)

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَـ(كَمْ شَخْصاً سَماَ)

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(كم) : اسم ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ، ومنه قولهم : (عَلى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بيتَكَ ؟) ، وهي اسمٌ لعدد مبهم ، ولابدَّ لها من تمييز ، نحو : (كم رجلاً عندك ؟) ، وقد يحذف للدلالة ، نحو : (كم صُمْتَ ؟) ، أي : (كم يوماً صمت ؟) .

وتكون استفهامية ، وخبرية ، فالخبرية سيذكرها ، والاستفهامية : يكون

مميزها كمميز (عشرين) وأخواته ، فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : (كم درهماً قبضت؟)، ويجوز جره بـ(من) مضمرة إن وليت (كم) حرفَ جرٍّ ، نحو : (بكم درهمٍ اشتريت هذا ؟) ، أي : بكم من درهم ، فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه.

❋ ❋ ❋

((كم) الخبرية و(كأي) و(كذا))

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِائَةٍ ، كَـ:(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

كَـ:(كَمْ) : (كَأَيٍّ) وَ(كَذَا) ، وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

تُستعمل (كم) للتكثير ، فتمَيَّزُ بجمع مجرور كعشرة ، أو بمفرد مجرور كمائة، نحو : (كم غلمانٍ ملكت ، وكم درهمٍ أنفقت)، والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل (كم) - في الدلالة على التكثير - (كذا) ، و(كأي) ، ومميزهما منصوب ، أو مجرور بـ(من) - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى :﴿ وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ ﴾، و(ملكت كذا درهماً) .

وتُستعمل (كذا) مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو : (ملكت كذا كذا درهماً) ، ومعطوفاً عليها مثلها ، نحو : (ملكت كذا وكذا درهماً) .

و(كم) لها صدر الكلام : استفهامية كانت ، أو خبرية ، فلا تقول: (ضربت كم رجلاً) ، ولا : (ملكت كم غلمان) ، وكذلك (كأي) ، بخلاف (كذا) ، نحو : (ملكت كذا درهماً) .

❋ ❋ ❋

(الحكايـــة)

(الحكاية بـ(أي) و(مَنْ))

احْكِ بِـ(أَيْ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ
وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً ، وَأَشْبِعَنْ
وَقُلْ:(مَنَانِ)، وَ(مَنَيْنِ) بَعْدَ (لِي إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَ :(أَتَتْ بِنْتٌ) :(مَنَهْ) وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ :(ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)
وَقُلْ:(مَنُونَ)، و(مَنِينَ) مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ : (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)
وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

إن سئل بـ(أي) عن منكور مذكور في كلام سابق حُكي في (أي) ما لذلك المنكور من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية وجمع ، ويُفْعَل بها ذلك وَصْلاً ووقفاً : فتقول لمن قال : (جاءني رجلٌ) : (أيٌّ) ، ولمن قال : (رأيت رجلاً) : (أيّاً)، ولمن قال : (مررت برجلٍ) : (أيٍّ) ، وكذلك تفعل في الوصل، نحو : (أيٌّ ، يا فتى) ، و(أيّاً ، يا فتى) ، و(أيٍّ ، يا فتى) ، وتقول في التأنيث :(أيَّةٌ)، وفي التثنية : (أيَّان) ، و(أيَّتان) رفعاً ، و(أيَّيْنِ) ، و(أيَّتَيْنِ) جراً ونصباً ، وفي الجمع : (أيُّون) ، و(أيَّات) رفعاً ، و(أيّينَ) و(أيَّاتٍ) جراً ونصباً .

وإنْ سئل عن المنكور المذكور بـ(مَنْ) حُكِيَ فيها ما له من إعراب ، وتشبع الحركة التي على النون ، فيتولّد منها حرف مجانس لها ، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير ، وتثنية وجمع ، ولا تفعل بها ذلك إلاَّ وقفاً : فتقول لمن قال : (جاءني رجلٌ) : (مَنُو) ، ولمن قال : (رأيت رجلاً) : (مَنَا) ، ولمن قال : (مررت

برجلٍ) : (مَنِي) ، وتقول في تثنية المذكر : (مَنَانْ) رفعاً ، و(مَنَيْنْ) نصباً وجراً ، وتسكن النون فيهما ؛ فتقول لمن قال : (جاءني رجلان) : (منانْ) ، ولمن قال : (رأيت رجلين) : (مَنَيْنْ) ، ولمن قال : (مررت برجلين) : (مَنَيْنْ) ، وتقول للمؤنثة : (مَنَهْ) رفعاً ونصباً وجراً ، فإذا قيل : (أتتْ بنتٌ) ؛ فقل : (مَنَهْ) رفعاً ، وكذا في الجر والنصب ، وتقول في تثنية المؤنث : (مَنْتَانْ) رفعاً ، و(مَنْتَيْنْ) جراً ونصباً ، بسكون النون التي قبل التاء ، وسكون نون التثنية ، وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء ، نحو : (مَنَتَانْ) ، و(مَنَتَيْنْ) ، وإليه أشار بقوله : (والفتحُ نَزْر) ، وتقول في جمع المؤنث : (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتين كـ(هندات) ، فإذا قيل : (جاء نِسوة) فقل : (مَنَاتْ) ، وكذا تفعل في الجر والنصب ، وتقول في جمع المذكر رفعاً :(مَنُونْ) ، و(مَنِينْ) نصباً وجراً ، بسكون النون فيهما ، فإذا قيل :(جاء قوم)، فقل :(مَنُونْ)، وإذا قيل : (مررت بقومٍ) أو (رأيت قوماً) ، فقل : (مَنِينْ).

هذا حكم (مَنْ) إذا حُكي بها في الوقف ، فإذا وصلت لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك ، لكن تكون بلفظ واحدٍ في الجميع ؛ فتقول : (مَنْ ، يا فتى) لقائل جميع ما تقدّم . وقد ورد في الشعر قليلاً (منون) وَصْلاً ، قال الشاعر :

أَتَـوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : (مَنُونَ أَنْتُمْ؟) فَقَالُوا :الْجِنُّ . قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَا

فقال : (منون أنتم) ، والقياس : (من أنتم) .

❋ ❋ ❋

(حكاية العلـم)

وَالْعَلَمُ احْـكِـيَنَّـهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إنْ عَـرِيَتْ مِنْ عَـاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

يجوز أن يُحكى العلم بـ(مَنْ) إن لم يتقدم عليها عاطف ، فتقول لمن قال :

(جاءني زيد) :(مَنْ زيدٌ ؟) ، ولمن قال : (رأيت زيداً) : (مَنْ زيداً؟) ولمن قال : (مررت بزيد) : (مَنْ زيدٍ ؟) ، فتحكي العلم المذكور بعد (مَنْ) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب .

و(مَنْ) : مبتدأ ، والعلمُ الذي بعدها خبرٌ عنها ، أو خبر عن الاسم المذكور بعد (مَنْ) .

فإن سبق (مَنْ) عاطفٌ لم يجز أنْ يُحْكَى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ) ، أو مبتدأ خبره (مَنْ) ، فتقول لقائل : (جاء زيد) أو (رأيت زيداً) ، أو (مررت بزيدٍ) : (وَمَنْ زيدٌ ؟) .

ولا يُحكى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لقائل : (رأيتُ غلامَ زيـدٍ) : (مَنْ غلامَ زيدٍ ؟) بنصب (غلام) ، بل يجب رفعه ، فتقول : (مَنْ غلامُ زيدٍ ؟) ، وكذلك في الرفع والجر .

❋ ❋ ❋

(التأنيــث)

عَـلاَمَـةُ التَّـأْنِيثُ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفِي (أَسَامٍ) قَدَّرُوا التَّا،كـ(الْكَتِفْ)

وَيُعْرَفُ التَّـقْدِيرُ بِـ: الضَّـمِيـرِ، وَنَـحْوِهِ ، كَالـرَّدِّ فِـي التَّـصْغِيـرِ

أصل الاسم أن يكون مذكراً ، والتأنيث فرع عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسمُ المذكر عن علامة تدل على التذكير ، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه ، وهي : التاء ، والألف المقصورة ، أو الممدودة ، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ، ولذلك قُدِّرت في بعض الأسماء كـ(عين) ، و(كتف) .

ويُستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة : بعود الضمير

إليه مؤنثاً ، نحو : (الكتفُ نهشتُها) ، و(العينُ كحلتُها) ، وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث ، نحو : (أكلتُ كتفاً مشويَّةً) ، وكردِّ التاء إليه في التصغير ، كـ(كُتَيْفَة) و(يُدَيَّة) .

* * *

(ما لا تلحقه تاء التأنيث)

وَلاَ تَـلِـي فَـارِقَـةً (فَعَـولاَ) ... أَصْلاً، وَلاَ (الْمِفْعَالَ) وَ(الْمِفْعِيلاَ)

كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) ، وَمَا تَـلِـيـهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ:(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنَّث عن المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات ، كـ: (قائم) و(قائمة) ، و(قاعد) : (قاعدة) ، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات ، كـ:(رجل) و(رجلة) ، و(إنسان) و(إنسانة)، و(امرئ) و(امرأة) .

وأشار بقوله : (ولا تلي فارقة فَعُولاً ... الأبيات) إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على (فعول) ، وكان بمعنى (فاعل)، وإليه أشار بقوله : (أصلاً) ، واحترز بذلك من الذي بمعنى (مفعول) ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني ، وذلك نحو : (شكور ، وصبور)، بمعنى (شاكر ، وصابر) ، فيقال للمذكور المؤنث : (صبور وشكور) بلا تاء، نحو : (رجل شكور، وامرأة صبور) .

فإذا كان (فعول) بمعنى (مفعول) لحقته التاء في التأنيث ، نحو :(ركوبة)، بمعنى : (مركوبة) .

وكذلك لا تلحق التاء وصفاً على (مِفْعال) ، كـ(امرأة مِهْذار) ــ وهي

كثيرة الهذر ، وهو الهذيان ـ أو على (مِفْعيل) ، كـ(امرأة مِعْطير) ـ من (عَطِرَتِ المرأةُ) إذا استعملت الطيب ـ أو على (مِفْعَل) ، كـ(مِغْشَم) ، وهو : الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه، نحو : (عَدُوّ وعَدُوَّة) ، و(ميقان وميقانة) ، و(مسكين ومسكينة) .

وأما (فَعِيل) فإما أن يكون بمعنى (فاعل) ، أو بمعنى (مفعول) ، فإن كان بمعنى (فاعل) لحقته التاء في التأنيث ، نحو : (رجل كريم ، وامرأة كريمة) ، وقد حذفت منه قليلاً ، قال الله تعالى :﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهْيَ رَمِيمٌ ﴾، وقال تعالى :﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾، وإن كان بمعنى (مفعول) ـ وإليه أشار بقوله : (كقتيل) ـ فإما أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا ، فإن استعمل استعمال الأسماء ، أي : لم يتبع موصوفه ، لحقته التاء ، نحو : (هذه ذبيحة ، ونطيحة ، وأكيلة) أي : مذبوحة ، ومنطوحة ، ومأكولة السبع . وإن لم يستعمل استعمال الأسماء ، أي : بأن يتبع موصوفه ، حذفت منه التاء غالباً ، نحو : (مررت بامرأة جريح ، وبعين كحيل) أي : مجروحة ومكحولة ، وقد تلحقه التاء قليلاً ، نحو : (خصلة ذميمة) ، أي : مذمومة ، و(فَعْلَة حميدة) ، أي : محمودة .

❋ ❋ ❋

(أوزان الألف المقصورة)

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : (أُنْثَى الْغُرِّ)
وَالاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى)، وَ(الطُّولَى)
وَ(مَرَطَى) وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعاً أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً، كَـ(شَبْعَى)
وَكَـ:(حُبَارَى)،(سُمَّهَى)،(سِبَطْرَى) (ذِكْرَى)، و(حِثِّيثَى)، مع (الْكُفُرَّى)

كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى)، وَاعْـزُ لِـغَـيْـرِ هَـذِهِ اسْـتِـنْـدَارَا

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما المقصورة كـ(حُبلى ، وسَكْرَى) ، والثاني : الممدودة ، كـ(حمراء ، وغَرَّاء) ، ولكل منهما أوزان تُعرف بها .

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة .

فمن المشهورة : (فُعَلَى) ، نحو : (أُرَبَى) للداهية ، و(شُعَبَى) لموضع .

ومنها : (فُعْلَى) اسماً كـ(بُهْمَى) لنبتٍ ، أو صفةً كـ(حُبْلَى) و(الطُّولَى)، أو مصدراً كـ(رُجْعَى) .

ومنها : (فَعَلَى) ، اسماً كـ(بَرَدَى) لنهر بدمشق ، أو مصدراً كـ(مَرَطَى) لضرب من العَدْو ، أو صفة كـ(حَيَدَى) ، يقال : (حمارٌ حَيَدَى) ، أي : يحيد عن ظلّه لنشاطه .

قال الجوهري : ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على (فَعَلَى) غيره .

ومنها : (فَعْلَى) ، جمعاً كـ(صَرْعَى) جمع صريع ، أو مصدراً كـ(دَعْوَى)، أو صفةً كـ(شَبْعَى) و(كَسْلَى) .

ومنها : (فُعَالَى) ، كـ(حُبَارَى) لطائر ، ويقع على الذكر والأنثى .

ومنها : (فُعَّلَى) ، كـ(سُمَّهَى) للباطل .

ومنها : (فِعَلَّى) ، كـ(سِبَطْرَى) لضرب من المشي .

ومنها : (فِعْلَى) ، مصدراً كـ(ذِكْرَى) ، أو جمعاً كـ(ظِرْبَى) جمع ظَرِبَان، وهي : دويبة كالهرة منتنة الريح ، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادفها، فلا تذهب رائحته حتى يَبْلَى الثوب ، وكـ(حِجْلَى) جمع حَجَل ، وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما .

ومنها : (فِعِّيلَى) ، كـ(حِثِّيثَى) بمعنى الحث .

ومنها : (فُعُلّى) ، نحو : (كُفُرَّى) لوعاء الطَّلْع .

ومنها : (فُعَّيْلَى) ، نحو : (خُلَّيْطَى) للاختلاط ، ويُقال : وقعوا في خُلَّيْطَى أي : اختلط عليهم أمرُهم .

ومنها : (فُعَّالَى) ، نحو : (شُقَّارَى) لنبت .

❋ ❋ ❋

(أوزان الألف الممدودة)

لِمَدِّهَا : (فَعْلاَءُ) ، (أَفْعِلاَءُ) مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ، وَ (فَعْلَلاَءُ)

ثُمَّ (فِعَالاَ)، (فُعْلُلاَ)، (فَاعُولاَ) وَ(فَاعِلاَءُ)، (فِعْلِيَا)،(مَفْعُولاَ)

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالاَ) ، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعْلاَءُ) أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة[1]، نبّه المصنف على بعضها .

فمنها : (فَعْلاَء) ، كـ(صحراء) ، أو صفةً مذكّرها على (أفعل) كـ(حمراء)، وعلى غير (أفعل) ، كـ(ديمة هَطْلاَء) ، ولا يقال : (سحاب أهطل) بل (سحاب هَطِل) ، وقولهم (فرس أو ناقة رَوْغَاء) ، أي : حديدة القِيَاد ، ولا يوصف

---

(1) ـ الألف الممدودة عند سيبويه في الأصل مقصورة ، زيدت قبلها ألف لزيادة المد ؛ وذلك لأن الألف للزومه صار كلام الفعل ؛ فجاز زيادة ألف قبله ، كما في : (كتاب) ، و(حمار)، فاجتمع ألفان ، فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصوراً ـ كما كان ـ وضاع العمل ؛ فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى ؛ لتبقى على مدها . وإنما قلبت همزة لا واواً ولا ياءً مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر ؛ إذ لو قبلت إلى إحداهما لاحتيج إلى قلبها همزة ، كما في : (كساء) ، و(رداء) ؛ لكون ما قبلها ألفاً كما فيهما، فإن زالت الألف وانقلبت ياء قلبت ألف التأنيث ياء أيضاً ، كما في قوله :

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَـــ ـــرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

به المذكّر منهما ، فلا يقال : جمل أروغ ، وكـ(امرأة حسناء) ، ولا يقال : (رجل أحسن)، والهَطْلُ : تتابع المطر والدمع وسيلانه ، يقال : هطلت السماء تهطِل هَطْلاً وهَطَلانًا وتَهْطَالاً .

ومنها (أَفْعِـُلاَء) - مثلث العين - نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : (أَرْبِـُعَاء) بضم الباء وفتحها وكسرها .

ومنها : (فَعْلَلاَء) ، نحو : (عَقْرَبَاء) لأنثى العقرب .

ومنها : (فِعَالاَء) ، نحو : (قِصَاصَاء) للقصاص .

ومنها : (فُعْلُلاَء) ، كـ(قُرْفُصَاء) .

ومنها : (فَاعُولاَء) ، كـ(عَاشُوراء) .

ومنها : (فَاعِلاَء) ، كـ(قَاصِعَاء) لجحر من جِحَرَة اليربوع .

ومنها : (فِعْلِيَاء) ، نحو : (كِبْرِيَاء) ، وهي : العظمة .

ومنها : (مَفْعُولاَء) ، نحو : (مَشْيُوخَاء) جمع شيخ .

ومنها : (فَعَـُالاَء) - مطلق العين ، أي : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها - نحو : (دَبُوقَاء) للعذرة ، و(بَرَسَاء) لُغة في (البَرْنَسَاء) ، وهم الناس، وقال ابن السِّكِّيت : يقال ما أردى أي البَرْنَسَاء هو ، أي : أيُّ الناس هو ، و(كَثِيرَاء) .

ومنها : (فِـُعَلاَء) - مطلق الفاء ، أي : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها - ، نحو : (خُيَلاَء) للتكبر ، و(جَنَفَاء) اسم مكان ، و(سِيَرَاء) لِبُرْدٍ فيه خطوط صُفر .

* * *

(الاسم المقصور)

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحاً ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَـ(فِعْلٍ)، وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا ... كَـ(فِعْلَةٍ)، وَ(فُعْلَةٍ)، نَحْوُ:(الدُّمَى)

المقصور ، هو : الاسم الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ .

فخرج بـ(الاسم) : (الفعل) ، نحو : (يرضى) ، وبـ(حرف إعرابه) : (المبني) ، نحو : (إذا) ، وبـ(لازمة) : (المثنى) ، نحو : (الزيدان) فإن ألفه تنقلب ياءً في الجر والنصب .

والمقصور على قسمين : قياسي ، وسماعي :

فالقياسي ، هو : كل اسم معتل له نظير من الصحيح ، مُلتزم فتح ما قبل آخره، وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِلَ) ؛ فإنه يكون (فَعَلا) بفتح الفاء والعين ، نحو : (أَسِفَ أَسَفاً) ، فإذا كان معتلاً وجب قصره ، نحو : (جَوِي جَوًى) ؛ لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَم فتح ما قبل آخره ، ونحو : (فِعَل) في جمع (فِعْلَة) بكسر الفاء ، و(فُعَل) في جمع (فُعْلَة) بضم الفاء ، نحو : (مِرًى) جمع (مِرْيَة) ، و(مُدًى) جمع (مُدْيَة) ، فإن نظيرهما من الصحيح : (قِرَب) و(قُرَبَ)، جمع : (قِرْبَة)؛ لأن جمع (فِعْلَة) بكسر الفاء يكون على (فِعَل) بكسر الأول وفتح الثاني ، وجمع (فُعْلَة) بضم الفاء يكون على (فُعَل) بضم الأول وفتح الثاني ، و(الدُّمَى) جمع (دُمْيَة) ، وهي الصورة من العاج ونحوه .

* * *

(الاسم الممدود)

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَ(ارْعَوَى)وَكَ:(ارْتَأَى)

ولما فرغ من المقصور شرع في الممدود ، وهو : الاسم الذي في آخره همزة ، تلي ألف زائدة ، نحو : (حمراء) ، و(كساء) ، و(رِداء) ، فخرج بـ(الاسم) : الفعل ، نحو : (يشاء) ، وبقوله : (تلي ألفاً زائدة) ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة ، كـ(ماء) ، و(آء) جمع : (آءة) ، وهو : شجر .

والممدود أيضاً كالمقصور : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ، ملتزم زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل ، نحو : (ارعوى ارعواءً) ، و(ارتأى ارتئاءً) ، و(استقصى استقصاءً) ؛ فإن نظيرها من الصحيح : (انطلق انطلاقاً) ، و(اقتدر اقتداراً) ، و(استخرج استخراجاً) ، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن (أفعل) ، نحو : (أعطى إعطاءً) ؛ فإن نظيره من الصحيح : (أكرم إكراماً) .

❋ ❋ ❋

(المقصور السماعي والممدود السماعي)

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَ ذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ، كَ:(الْحِجَا)، وكَ:(الْحِذَا)

هذا هو القسم الثاني، وهو: المقصور السماعي والممدود السماعي .

وضابطهما : أنَّ ما ليس له نظير اطَّرَدَ فتحُ ما قبل آخره ، فقصره موقوف على السماع ، وما ليس له نظير اطَّرَدَ زيادةُ ألفٍ قبل آخره ، فمدُّه مقصور على السماع .

فمن المقصور السماعي : (الفتى) : واحد الفتيان ، و(الحِجَا) : العقل ، و(الثَّرَى) : التراب ، و(السَّنَا) : الضوء .

ومن الممدود السماعي : (الفتاء) : حداثة السن ، و(السَّنَاء) : الشرف ،

و(الثراء) : كثرة المال ، و(الحذاء) : النعل .

* * *

(قصر الممدود ومدّ المقصور)

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ   عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة ، واختلف في جواز مَدِّ المقصور ، فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز(1).

---

(1) - هذه المسألة من المسائل التي لم يحسن ابن عقيل النقل فيها عن الكوفيين ، ذلك لأن كلام الشارح يفيد أنهم يقولون بالجواز على الإطلاق ، وليس كذلك ، فالكوفيون يمنعونه في الاختيار ويجيزونه في الاضطرار ، جاء في كتاب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر ، إلاّ أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره : فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود ، نحو : (فَعْلى) تأنيث (فعلان)، نحو: (سَكْرى) و(عَطْشى) ، فهذا لا يجوز أن يمد ؛ لأن مذكره : (سكران) و(عطشان) ، و(فَعْلى) تأنيث (فعلان) لا تجيء إلاّ مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً ، وكذلك لا يجوز أن يُقصَر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور ، نحو تأنيث (أفعل) ، نحو : (بيضاء) ، و(سوداء) ؛ فهذ لا يجوز أن يُقصَر؛ لأن مذكره (أبيض) ، و(أسود) ، و(فعلاء) تأنيث (أفعل) لا يكون إلاّ ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً ، فأما ماعدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصود والممدود فإنه يجوز أن يُمَد منه المقصور ويُقصَر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مد (رحىً) و(هُدىً) و(حِجىً) ؛ لأنها إذا مُدَّت صارت إلى مثال (سَماء) و(دُعاء) و(رِداء) ، ويجوز عنده قصر (سماء) و(دعاء) و(رداء) ؛ لأنها إذا قَصُرَت صارت إلى مثال (رحىً) و(هدىً) و(حجىً) ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مُد وقُصِر فلا يخرج عن بابه من المد والقصر . =

واستدلوا بقوله :

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ   يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

= أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

قد علمت أم أبي السعلاء
وعلمت ذاك مع الْجَرَاء
أنْ نعم مأكولاً على الخواء
يا لك من تمر ومن شيشاء
يَنْشَبُ في المَسْعَل واللّهَاء

و(السعلاء والخواء واللهاء) كله مقصور في الأصل ، ومده لضرورة الشعر ؛ فدل على جوازه ، وقال الآخر :

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعْطَى وهذا يُحَدّ

فمد (الغناء) وهو مقصور ؛ فدل على جوازه ، وقال الآخر :

سيغنيني الذي أغناك عنّي   فلا فقرٌ يدوم ولا غناء

وقول الآخر :

لَمْ نُرَحِّبْ بأنْ شَخَصْتَ وَلَكِنْ   مَرْحَباً بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلاَ

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا : إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

* كَأنَّ في أنيابها القرنفول *

أراد : (القرنفل) ، وإشباع الكسرة كقوله :

* لا عهد بنيضال *

أراد : (بنضال) ، وإشباع الفتحة كقوله :

* أقول إذا خدّت على الكلْكال *

أراد : (الكلكل) ... فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبه الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود .

فمدَّ (اللهاء) للضرورة ، وهو مقصور .

* * *

(كيف يثنى المقصور)

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا ... إنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ، نَحْوُ:(الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ، كَـ:(مَتَى)

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر ، أو كان منقوصاً ، لحقته علامةُ التثنية من غير تغيير ، فتقول في : (رجل ، وجارية ، وقاضٍ) : (رجلانِ ، وجاريتانِ ، وقاضيانِ) .

وإن كان مقصوراً فلابدَّ من تغييره ، على ما نذكره الآن .

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه .

فإن كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قُلبت ياءً ، فتقول في (مَلْهًى) : (مَلْهَيَانِ) ، وفي (مستقصى) : (مستقصيان) ، وإن كانت ثالثة : فإن كانت بدلاً من الياء ، كـ(فتى) و(رحى) ، قلبت أيضاً ياءً ، فتقول : (فَتَيَانِ) ، و(رَحَيَانِ). وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل وأُميلَت ، فتقول في : (متى) ، علماً : (مَتَيَانِ) وإن كانت ثالثة بدلاً من واو كـ(عَصاً) ، و(قَفاً) قلبت واواً ، فتقول : (عَصَوَانِ) و(قَفَوَانِ) ، وكذا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل و لم تُمَلْ ، كـ(إلى) علماً ، فتقول : (إِلَوَانِ) .

فالحاصل : أن ألف المقصور تقلب ياءً في ثلاثة مواضع :

الأول : إن كانت رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانت ثالثة بدلاً من ياء .

الثالث : إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت .

وتُقلب واواً في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثة بدلاً من الواو .

الثاني : إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل و لم تُمَل .

وأشار بقوله : (وأوْ لها ما كان قبل قد ألف) إلى أنه إذا عُمِلَ هذا العمل المذكور في المقصور ـ أعني قلب الألف ياءً أو واواً ـ لحقتها علامةُ التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب ، وهي الألف والنون المكسورة رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرّاً ونصباً .

❋ ❋ ❋

(كيف يثنى الممدود)

وَمَا كَـ:(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُـنِّـيَـا ... وَنَحْوُ:(عِلْبَاءٍ)، (كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

بِوَاوٍ اوْ هَـمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِـرْ ... صَحِّـحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود.

والممدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلاً من أصل ، أو أصلاً .

فإن كانت بدلاً من ألف التأنيث ، فالمشهور قلبها واواً ؛ فتقول في (صحراء وحمراء) : (صحروان ، وحمراوان) .

وإن كانت للإلحاق ، كـ(عِلْباء) ، أو بدلاً من أصل ، نحو (كِسَاء) ، و(حَيَاء) ، جاز فيها وجهان : أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : (عِلْبَاوَان) ، و(كِسَاوَان)، و(حَيَاوَان)، والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : (عِلْبَاءَان)، و(كِسَاءَان)، و(حَيَاءَان) ، والقلب في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤها ، فتقول في (قُرَّاء) ، و(وُضَّاء) : (قُرَّاءانِ) ، و(وُضَّاءان) .

وأشار بقوله : (وما شذَّ على نقل قصر) إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم في (الْخَوْزَلَى) : (الْخَوْزَلاَنِ) ، والقياس : (الْخَوْزَلَيَانِ) ، وقولهم في (حمراء) : (حَمْرَايَانِ) ، والقياس :(حَمْرَوَانِ).

❋ ❋ ❋

(جمع المقصور والممدود)

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمعٍ عَلَى حَـدِّ الْمُـثَـنَّى مَا بِهِ تَـكَمَّـلاَ

وَالْفَـتْـحَ أَبْـقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَـمَـعْـتَـهُ بِتَـاءٍ وَأَلِـفْ

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَـلْـبَهَا فِي التَّـثْنِيَـهْ وَتَـاءَ ذِي التَّـا أَلْزِمَنَّ تَـنْـحِيَـهْ

إذا جُمِعَ الاسم الصحيح الآخر على حدِّ المثنى - وهو الجمع بالواو والنون - لحقته العلامة من غير تغيير ؛ فتقول في (زيد) : (زيدون) .

وإن جُمع المنقوص هذا الجمع حُذِفَتْ ياؤه ، وضُمَّ ما قبل الواو وكُسِر ما قبل الياء ، فتقول في (قاضٍ) : (قاضُونَ) رفعاً ، و(قاضِينَ) جراً ونصباً .

وإن جُمِعَ الممدود في هذا الجمع عُومل معاملته في التثنية ، فإن كانت الهمزة بدلاً من أصل ، أو للإلحاق ، جاز فيه وجهان : إبقاء الهمزة ، وإبدالها واواً ، فيقال في (كِسَاء) علماً : (كِسَاؤُونَ ، وكِسَاوون) ، وكذلك (عِلْبَاء) ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها ، فتقول في (قُرَّاء) : (قُرَّاؤونَ).

وأما المقصور ـ وهو الذي ذكره المصنف ـ فتحذف ألفه إذا جُمِعَ بالواو والنون، وتُبْقِي الفتحة دالة عليها ، فتقول في (مُصْطَفَى) : (مُصْطَفَونَ) رفعاً ، و(مُصْطَفَيْنَ) جرّاً ونصباً ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جُمِعَ بألف وتاء قلبت ألفه ، كما تقلب في التثنية ، فتقول في (حُبْلَى) : (حُبْلَيات)، وفي (فتى ، وعصا) علميْ مؤنث : (فتيات ، وعَصَوَات) .

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها ؛ فتقول في (فتاة) : (فتيات) ، وفي (قناة) : (قَنَوَات) .

* * *

(جمع الثلاثي المؤنث الصحيح العين الساكنة جمعاً مؤنثاً)

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِيَّ اسْماً أَنِلْ … إتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤنَّثاً بَدَا … مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ … خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ، فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

إذا جمع الاسم الثلاثي ، الصحيح العين ، الساكنها ، المؤنث ، المختوم بالتاء أو المدرَّد عنها ، بألف وتاء أُتْبِعَتْ عينه فاءَه في الحركة مطلقاً ؛ فتقول في (دَعْدٍ) : (دَعَدَات) ، وفي (جَفْنَة) : (جَفَنَات) ، وفي (جُمْل ، وبُسْرَة) : (جُمُلاَت ، وبُسُرَات) بضم الفاء والعين ، وفي (هِنْد ، وكِسْرَة) : (هِنِدَات ، وكِسِرَات) بكسر الفاء والعين .

ويجوز في (العين) بعد الضمة والكسرة : التسكين والفتح ؛ فتقول : (جُمْلات ، وجُمَلات ، وبُسْرات ، وبُسَرات ، وهِنْدَات ، وهِنَدَات ، وكِسْرَات ، وكِسَرَات) ، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإتباع .

واحترز بالثلاثي من غيره كـ(جعفر) علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفة كـ(ضخمة) ، وبالصحيح العين من معتلها كـ(جَوْزَة) ، وبالساكن العين من محركها كـ(شجرة) ، فإنه لا إتباع في هذه كلها ، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ، فتقول : (جَعْفَرَات ، وضَخْمَات ، وجَوْزَات ، وشَجَرَات) ، واحترز بالمؤنث من المذكر كـ(بَدْر) ، فإنه لا يُجمع بالألف والتاء .

❋ ❋ ❋

(ما يمنع فيه الإتباع)

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور (الفاء) ، وكانت (لامه) واواً فإنه يمتنع فيه إتباع (العين) (للفاء) ؛ فلا يقال في (ذِرْوَة) : (ذِرِوَات) بكسر الفاء والعين ، استثقالاً للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛ فتقول : (ذِرَوَات) أو (ذِرْوَات) ، وشذَّ قولهم : (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإتباع إذا كانت (الفاء) مضمومة و(اللام) ياءً ، نحو : (زُبْيَة) ، فلا تقول : (زُبُيَات) بضم الفاء والعين استثقالاً للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتح أو التسكين ؛ فتقول : (زُبَيَات ، أو زُبْيَات) .

❋ ❋ ❋

(ما شَذَّ من جمع هذا المؤنث)

وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرَ مَا قَدَّمْتَهُ ، أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عُدَّ نادِراً ، أو ضرورةً ، أو لغة لقوم .

فالأول : كقولهم في (جِرْوَة) : (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين .

والثاني : كقوله :

وَحُمِّلْتُ (زَفْرَاتِ) الضُّحَى فأَطَقْتُهَا
وَمَا لِي بِـ(زَفْـرَاتِ) الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين (زفرات) ضرورة ، والقياس فتحها إتباعاً .

والثالث : كقول هُذَيْلٍ في (جَوْزَة ، وبَيْضَة) ، ونحوهما : (جَوَزَات ، وبَيَضَات) بفتح الفاء والعين ، والمشهور في لسان العرب : تسكين (العين) إذا كانت غير صحيحة .

* * *

(جمع التكسير جمع قلة)

(أَفْعِلَةٌ) ، (أَفْعُلٌ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ) جُمُوعُ قِلَّهْ

جمع التكسير هو : ما دَلَّ على أكثر من اثنين ، بتغيير ظاهر ، كـ(رجل) و(رجال) ، أو مقدَّر ، كـ(فُلْك) للمفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كضمة (قُفْل) ، والضمة التي في الجمع كضمة (أُسْد) ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، فجمع القلة يدل حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية ، ويُستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً .

وأمثلة جمع القلة : (أَفْعِلَة) ، كـ(أَسْلِحَة) ، و(أَفْعُل) ، كـ(أَفْلُس) ، و(فِعْلَة) ، كـ(وفِتْيَة) ، و(أَفْعَال) ، كـ(أَفْرَاس) .

وماعدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة .

* * *

(وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة)

وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْعاً يَـفِـي ، كَـ:(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ، كَـ:(الصُّفِي)

قد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة ، كـ(رِجْل ، وأَرْجل) ، و(عنق ، وأعناق) ، و(فؤاد ، وأفئدة) .

وقد يُستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة ، كـ(رَجُل ، ورِجَال) ، و(قَلْب ، وقلوب) .

❋ ❋ ❋

(ما يختص به كل وزن من أوزان القلة)

1 - ((أَفْعُل) جمع (فَعْل) صحيح العين ومؤنث (فِعَال) و(فَعِيل))

لِـ(فِعْلٍ) اسْماً صَحَّ عَيْناً (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَـاعِيِّ اسْـماً أيضاً يُجْعَـلُ

إِنْ كَانَ كَـ:(الْعَنَاقِ) و(الذِّرَاعِ) فِي: مَـدٍّ ، وَتَـأْنِيثٍ ، وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ

(أَفْعُلُ) : جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْلٍ) ، صحيح العين ، نحو : (كَلْب وأَكْلُب) ، و(ظبي وأظْبٍ) ، وأصله (أظْبُيٌ) ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار (أُظْبِي) ، فعومل معاملة (قاضٍ) .

وخرج بالاسم : الصفةُ ، فلا يجمع نحو (ضَخْم وأَضْخُم)، و(جاء عَبْد وأعْبُد) ؛ لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتل العين نحو : (ثَوْب ، وعَيْن) ، وشذَّ (عَيْن وأَعْيُن) ، و(ثَوْب وأثْوُب) .

و(أفْعُل) ـ أيضاً ـ جمع لكل اسم ، مؤنث ، رباعي ، قبل آخره مدَّة كـ(عَنَاق وأَعْنُق) ، و(يمين وأَيْمُن) .

وشذَّ من المذكر : (شِهاب وأَشْهُب) ، و(غُرَاب وأَغْرُب) .

2 - ((أَفْعَال) جمع ما لا يطّرد في (أَفْعُل))

وَغَـيْـرُ مَا (أَفْـعُـلُ) فِـيـهِ مُـطَّـرِدْ   مِنَ الثُّلاَثِي اسْماً بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
وَغَـالِـباً أَغْـنَـاهُـمُ (فِـعْـلاَنُ)   فِـي (فُعَلٍ)، كَقَوْلِهِمْ :(صِرْدَانُ)

قد سبق أن (أَفْعُل) جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين ، وذكر هنا أن ما لا يطّرد فيه من الثلاثي (أَفْعُل) يُجمع على (أَفْعَال) ، وذلك كـ(ثَوْب وأَثْوَاب)، و (جَمَل وأجْمَال) ، و(عَضُد وأَعْضَاد) ، و(حِمْل وأَحْمَال) ، و(عِنَب وأَعْنَاب) ، و(إِبِل وآبَال) ، و(قُفْل وأَقْفَال) .

وأما جمع (فَعْل) الصحيح العين على (أَفْعَال) فشاذ ، كـ(فَرْخ وأَفْرَاخ) .

وأما (فُعَلٌ) فجاء بعضه على (أَفْعَال) ، كـ(رُطَب وأَرْطَاب) ، والغالب مجيئه على (فِعْلاَن) ، كـ(صُرَد وصِرْدَان) ، و(نُغَر ونِغْرَان) .

❋ ❋ ❋

3 - (ما جمعه (أَفْعِلَة))

فِي اسْمٍ مُذَكَّـرٍ رُبَـاعِيٍّ بِـمَـدْ   ثَـالِـثٍ (افْعِلَةُ) عَنْـهُمُ اطَّـرَدْ
وَالْزَمْـهُ فِي (فَعَالٍ) اوْ (فِعَالِ)   مُصَاحِـبَـيْ تَـضْـعِـيـفٍ اوْ إِعْـلاَلِ

(أَفْعِلَة) جمع لكل اسم ، مذكر ، رباعي ، ثالثه مدة ، نحو : (قذال وأقذلة) و(رغيف وأَرْغِفَة) ، و(عمود وأعْمِدَة) ، والتُزِم (أَفْعِلَة) في جمع المضاعف أو المعتل اللام من (فَعَال) أو (فِعَال) ، كـ(بَتَات وأَبِتَّة) ، و(زِمَام وأَزِمَّة) ، و(قَبَاء وأَقْبِيَة) ، و(فِنَاء وأَفْنِيَة) .

❋ ❋ ❋

(من أوزان جمع الكثرة : (فُعْل) و(فِعْلَة))

(فُعْلٌ) لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِـعْـلَـةٌ) جَمْعاً بِنَـقْلٍ يُدْرَى

من أمثلة جمع القلة : (فُعْلٌ) ، وهو مطّرد في كل وصف يكون المذكر منه على (أَفْعَل) ، والمؤنث منه على (فَعْلاَء) ، نحو : (أحمر ، وحُمْر) و(حمراء وحُمْرٍ) .

ومن أمثلة جمع الكثرة : (فِعْلَة) ، ولم يطرد في شيء من الأبنية ، وإنما هو محفوظ ، ومِن الذي حُفِظَ منه : (فَتى وفِتْيَة) ، و(شيخ وشِيخَة) ، و(غلام وغِلْمَة) و(صَبِي وصِبْيَة) .

* * *

(من أوزان جمع الكثرة : (فُعُل) و(فُعَل) و(فِعَل))

وَ(فُعُلٌ) لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعاً لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ

وَنَحْوِ (كُبْرَى)، وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

من أمثلة جمع الكثرة : (فُعُل) ، وهو مطّرد في كل اسم ، رباعي ، قد زيد قبل آخره مدّة ، بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف إن كانت المدة ألفاً ، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث ، نحو : (قَذَال وقُذُل) ، و(حِمَار وحُمُر) . و(كُرَاع وكُرُع) ، و(ذِرَاع وذُرُع) ، و(قَضِيب وقُضُب) ، و(عَمُود وعُمُد) .

وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطّرد ، نحو : (عِنَان وعُنُن)، و(حِجَاج وحُجُج) ، فإن كانت مدته غير ألف فجمعه على (فُعُل) مطّرد ، نحو : (سَرِير وسُرُر) و(ذَلُول وذُلُل) .

ومن أمثلة جمع الكثرة : (فُعَل) ، وهو جمعٌ لاسم على (فُعْلَة) أو على (فُعْلَى) ـ أنثى الأفْعَل ـ فالأول : كـ(قُرْبَة وقُرَب) ، و(غُرْفَة وغُرَف) ، والثاني : كـ(كُبْرَى وكُبَر) ، و(صُغْرَى وصُغَر) .

ومن أمثلة جمع الكثرة : (فِعَل) ، وهو جمع لاسم على (فِعْلَة) ، نحو : (كِسْرَة وكِسَر) ، و(حِجَّة وحِجَج) ، و(مِرْيَة ومِرًى) ، وقد يجيء جمع (فِعْلَة) على (فُعَل) ، نحو: (لِحْيَة ولُحَى) و(حِلْيَة وحُلًى) .

* * *

(من أوزان جمع الكثرة : (فُعَلَة) و(فَعَلَة))

فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو اطِّرَادٍ:(فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ : (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)

ومن أمثلة جمع الكثرة : (فُعَلَة) ، وهو مطّرد في كل وصف ، على (فاعل) معتل اللام لمذكر عاقل ، كـ(رامٍ ورُمَاة) ، و(قاضٍ وقُضَاة) .

ومنها : (فَعَلَة) ، وهو مطّرد في وصف على (فاعل) صحيح اللام لمذكر عاقل ، نحو : (كامل وكَمَلَة) ، و(ساحر وسَحَرَة) ، واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها ، وهو (رامٍ وكاملٌ) .

* * *

(من أوزان جمع الكثرة : (فَعْلَى))

(فَعْلَى) لِوَصْفٍ، كَ(قَتِيلٍ)، وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٌ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فَعْلَى) ، وهو جمع لوصف على (فعيل) بمعنى (مفعول) ، دال على هلاك أو توجع ، كـ(قتيل وقَتْلَى) ، و(جَريح وجَرْحَى) ، و(أسير وأَسْرَى) ، ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى ، من (فعيل) بمعنى (فاعل) ، كـ(مريض ومَرْضَى) ، ومن (فَعِل) ، كـ(زَمِن وزَمْنَى) ، ومن (فاعل) ،

كـ(هالك وهَلْكَى) ، ومن (فَيْعِل) ، كـ(مَيِّت ومَوْتَى) ، و(أَفْعَل) ، نحو : (أحمق وحَمْقَى) .

* * *

(ومن أوزانه : (فِعَلَة))

لِـ(فُعْلٍ) اسْماً صَحَّ لاَماً (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فِعْلٍ) وَ(فَعْلٍ) قَلَّلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فِعَلَةٌ) ، وهو جمع لـ(فُعْل) ، اسماً ، صحيح اللام . نحو : (قُرْط وقِرَطَة) ، و(دُرْج ودِرَجَة) ، و(كُوز وكِوَزَة) ، ويحفظ في اسم على (فِعْل) ، نحو : (قِرْد وقِرَدَة) ، أو على (فَعْل) ، نحو : (غَرْد وغِرَدَة) .

* * *

(ومن أوزانه أيضاً : (فُعَّل) و(فُعَّال))

وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ)، وَ(فَاعِلَهْ) وَصْفَيْنِ، نَحْوُ :(عَاذِلٍ)، وَ(عَاذِلَهْ)

وَمِثْلُهُ (الْفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَماً نَدَرَا

من أمثلة جمع الكثرة : (فُعَّل) ، وهو مقيس في وصف ، صحيح اللام ، على (فاعل) أو (فاعلة) ، نحو : (ضارب وضُرَّب) ، و(صائم وصُوَّم)، و(ضاربة وضُرَّب) ، و(صائمة وصُوَّم) .

ومنها : (فُعَّال) ، وهو مقيس في وصف ، صحيح اللام ، على (فاعل) لمذكر ، نحو : (صائم وصُوَّام) ، و(قائم وقُوَّام) .

وندر (فُعَّل) و(فُعَّال) في المعتل اللام المذكر ، نحو : (غازٍ وغُزًّى) . و(سَارٍ وسُرًّى) ، و(عافٍ وعُفًّى) ، وقالوا : (غُزَّاء) في جمع (غازٍ) ، و(سُرَّاء) في جمع (سارٍ) ، وندر أيضاً في جمع (فاعلة) ، كقول الشاعر :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ (صُدَّادِ)

يعني : جمع (صَادَّة) .

(ومن أوزانه أيضاً : (فِعَالٌ))

(فَعْـلٌ) وَ(فَعْلَةٌ): (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَـلَّ فِيمَا عَـيْـنُـهُ الْـيَـا مِنْـهُـمَـا

من أمثلة جمع الكثرة : (فِعَال) ، وهو مطّرد في (فَعْل) أو (فَعْلَة) ، اسمين نحو : (كَعْب وكِعَاب) و(ثَوْب وثِيَاب) ، و(قَصْعَة وقِصَاع) ، أو وصفين ، نحو: (صَعْب وصِعَاب) ، و(صَعْبة وصِعَاب) ، وقَلَّ فيما عينه ياء ، نحو : (ضَيْف وضِيَاف) ، و(ضَيْعَة وضِيَاع) .

❋ ❋ ❋

وَ(فَـعَـلٌ) أَيْـضاً لَـهُ (فِـعَـالُ) مَا لَـمْ يَـكُـنْ فِـي لامِـهِ اعْـتِـلاَلُ

أَوْ يَكُ مُـضَعَّـفاً ، وَمِثْلُ (فَعَـلِ) ذُو التَّـا، وَ(فُعْلٌ) مَعَ (فِعْلٍ) فَاقْبَلِ

أي : اطَّرد أيضاً (فِعَال) في (فَعَل) و(فَعَلَة) ، ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً ، نحو : (جَبَل وجِبَال) ، و(جمل وجمال) ، و(رَقَبَة ورِقَاب) ، و(ثمرة وثمار) .

واطّرد أيضاً (فِعَال) في (فِعْل) و(فُعْل) ، نحو : (ذِئب وذِئَاب) ، و(رُمْح ورِمَاح) .

واحترز من المعتل اللام كـ(فَتَـى) ، ومن المضعف كـ(طَلل) .

❋ ❋ ❋

وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ كَـذَاكَ فِـي أُنْـثَـاهُ أَيْضاً اطَّـرَدْ

واطّرد أيضاً (فِعَال) في كل صفة على (فعيل) بمعنى (فاعل) : مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ، كـ(كريم وكِرَام) ، و(كريمة وكِرَام) ، و(مَرِيض ومِرَاض)، و(مَرِيضة ومِرَاض) .

❋ ❋ ❋

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلاَنَا) أَوْ أُنْثَيَيْهِ ، أَوْ عَلَى (فُعْلاَنَا)
وَمِثْلُهُ (فُعْلاَنَةٌ) ، وَالْزِمْهُ فِي نَحْوِ :(طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

أي : واطّرد أيضاً مجيء (فِعال) جمعاً ، لوصف على (فَعْلان) ، أو على (فَعْلانة)، أو على (فَعْلى) ، نحو : (عطشان وعِطاش)، و(عَطْشى وعِطاش)، و(نَدْمانة ونِدَام) .

وكذلك اطرد (فِعَال) في وصف ، على (فُعْلان) ، أو على (فُعْلانة) ، نحو :(خُمصان وخِماص)، و(خُمْصانة وخِماص).

والتزم (فِعَال) في كل وصف على (فَعِيل) أو (فعيلة) ، معتل العين ، نحو: (طويل وطِوَال) ، و(طَويلة وطِوَال) .

* * *

(من أوزان الكثرة : (فُعُول) و(فِعلان))

وَبِـ(فُعُولٍ):(فَعِلٌ)، نَحْوُ (كَبِدْ) يَخُصُّ غَالِباً ، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
فِي (فَعْلٍ) اسْماً مُطْلَقَ الفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِـ(لْفُعَالِ):(فِعْلاَنٌ) حَصَلْ
وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

ومن أمثلة جمع الكثرة : (فُعُول) ، وهو مطرد في كل اسم ثلاثي على (فَعِل) ، نحو : (كَبِد وكُبُود) ، و(وَعِل ووُعُول) ، وهو ملتزم فيه غالباً .

واطّرد (فُعُول) أيضاً في كل اسم على (فَعْل) بفتح الفاء ، نحو : (كَعْب وكُعُوب) و(فَلْس وفُلوس) ، أو على (فِعْل) بكسر الفاء ، نحو :(حِمْل وحُمُول) و(ضِرْس وضُرُوس) ، أو على (فُعْل) بضم الفاء ، نحو : (جُنْد وجُنود) ، و(بُرْد وبُرود) .

ويُحفظ (فُعُول) على (فَعَل) ، نحو: (أَسَد وأُسُود) ، ويُفهم كونه غير

مطّرد من قوله : (وفَعَل له) ، و لم يقيده باطرد .

وأشار بقوله : (وللفُعَال فِعْلان حَصَلْ) إلى أن من أمثلة جمع الكثرة : (فِعلاناً) ، وهو مطرد في اسم على (فُعال) ، نحو : (غُلام وغِلْمان) ، و(غُراب وغِرْبان) ، وقد سبق أنه مطرد في (فُعَل) ، كـ(صُرْد وصِرْدان) .

واطّرد (فِعْلان) - أيضاً - في جمع ما عينه واو : من (فُعْل) ، أو (فَعَل) ، نحو : (عُود وعيدان) ، و(حوت وحيتان) ، و(قاع وقيعان) ، و(تاج وتيجان).

وقَلَّ (فِعْلان) في غير ما ذُكر ، نحو : (أخٍ وإِخْوان) ، و(غَزَال وغِزْلان).

❋ ❋ ❋

(من أوزان الكثرة : فُعْلان)

وَ(فَعْلاً) اسْماً، وَ(فَعِيلاً)، وَ(فَعَلْ) غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلاَنٌ) شَمِلْ

من أبنية جمع الكثرة : (فُعْلان) ، وهو مقيس في اسم صحيح العين ، على (فَعْل) ، نحو : (ظَهْر وظُهْران) ، و(بَطْن وبُطْنان) ، أو على (فعيل) ، نحو : (قضيب وقُضْبان) ، و(رغيف ورُغْفان) ، أو على (فَعَل) ، نحو :(ذَكَر وذُكْران)، و(حَمَل وحُمْلان) .

❋ ❋ ❋

(من أوزان الكثرة : (فُعَلاَء) و(أَفْعِلاء))

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ (فُعَلاَ) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلاَءُ) فِي الْمُعَلْ لاَماً ، وَمُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فُعَلاء) ، وهو : مقيس في (فَعِيل) - بمعنى (فاعل) - صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو : (ظَرِيف وظُرَفاء) ، و(كَرِيم وكُرَماء) ، و(بَخِيل وبُخَلاء) .

وأشار بقوله : (كذا لما ضاهاهما) إلى أن ما شابه (فَعِيلاً) في كونه دالاً على معنى هو كالغريزة ، يُجمع على (فُعَلاء) ، نحو : (عاقل وعُقَلاء) ، و(صالح وصُلَحاء) ، و(شاعر وشُعَراء) .

وينوب عن (فُعَلاء) في المضاعف والمعتل : (أَفْعِلاء) ، نحو : (شَدِيد وأَشِدَّاء) ، و(وَلِـيّ وأَوْلِيَاء) .

وقد يجيء (أَفْعِلاء) جمعاً لغير ما ذُكِر ، نحو : (نصيب وأَنْصِباء)، و(هيِّن وأَهْوِناء) .

❋ ❋ ❋

(من أوزان الكثرة : (فَوَاعل))

(فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ)، وَ(فَاعِلِ) وَ(فَـاعِلاَءَ) مَعَ نَحْوِ:(كَاهِلِ)
وَ(حَائِضٍ)، وَ(صَاهِلٍ)، وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فَوَاعل) ، وهو لاسم على (فوعل) ، نحو : (جَوْهَر وجَوَاهر) ، أو على (فاعَل) ، نحو : (طابَع وطَوَابَع) ، أو على (فَاعِلاَء) نحو : (قَاصِعاء وقَوَاصِع) ، أو على (فاعِل) ، نحو : (كاهِل وكَوَاهِل) .

و(فواعل) ـ أيضاً ـ جمع لوصف على (فاعِل) إن كان لمؤنث عاقل ، نحو : (حائِض وحوائض) ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو : (صاهِل وصواهِل) .

فإن كان الوصف الذي على (فاعل) لمذكر عاقل ، لم يجمع على (فواعل)، وشذ : (فارس وفوارس) ، و(سابق وسوابق) .

و(فواعل) ـ أيضاً ـ جمع لـ(فاعلة) ، نحو : (صاحبة وصواحب) ، و(فاطمة وفواطم) .

❋ ❋ ❋

(من أوزان الكثرة : (فعائل))

وَ(بِفَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فَعَائل) ، وهو : لكل اسم رباعي ، بمدة قبل آخره ، مؤنثاً بالتاء ، نحو : (سَحابة وسَحائب) ، و(رِسالة ورَسائل) ، و(كُناسة وكَنائس) و(صَحيفة وصَحائف) ، و(حَلُوبة وحَلاَئب) ، أو مجرداً منها ، نحو : (شَمال وشَمائل) و(عُقاب وعَقائب) ، ، و(عَجُوز وعَجَائز) .

❋ ❋ ❋

(من أوزان جمع الكثرة : (فَعَالَى) و(فَعَالِي))

وَبِـ(الْفَعَالِي)، وَ(الْفَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ)،وَ(الْعَذْرَاءُ)،وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة : (فَعَالِي) و(فَعَالَى) ، ويشتركان فيما كان على (فَعْلاء) ، اسماً ، كـ(صحراء وصحارِي وصحارَى) أو صفة ، كـ(عذراء وعذارِي وعذارَى) .

❋ ❋ ❋

(ومن أوزانه : (فَعَاليٌّ))

وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ، كَـ(الْكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة : (فعاليٌّ) ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، نحو : (كرسيّ وكراسيّ) ، و(بَرْدِيّ وبراديّ) ، ولا يقال : (بَصْرِيّ وبَصَارِي) .

❋ ❋ ❋

(ومن أوزانه : (فعالل) وشبهه)

وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ ، الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ، مَا لَمْ يَكُ لِيناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

من أمثلة جمع الكثرة : (فعالل) وشبهه ، وهو : كل جمع ثالثه ألف بعده حرفان ، فيُجمع بـ(فَعَالِل) : كل اسم ، رباعي ، غير مزيد فيه ، نحو : (جَعْفر وجَعَافِر) ، و(زِبْرِج وزَبَارِج) ، و(بُرْثُن وبَرَاثِن) . ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعي ، مزيد فيه ، كـ(جَوْهَر وجَوَاهِر) ، و(صَيْرَف وصَيَارِف) ، و(مَسْجِد ومَسَاجِد) .

واحترز بقوله : (من غير ما مضى) من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه : كـ(أحمر) ، و(حمراء) ، ونحوهما مما سبق ذكره .

وأشار بقوله : (ومن خماسي جُرِّدَ الآخر آنف بالقياس) إلى أن الخماسي المجرد عن الزيادة يجمع على (فَعَالِل) قياساً ، ويحذف خامسه ، نحو : (سفارج) في (سفرجل) ، و(فرازد) في (فرزدق) ، و(خَوَارن) في (خَوَرْنق) .

وأشار بقوله : (والرابع الشبيه بالمزيد ... البيت) إلى أنه يجوز حذف رابع الخماسي المجرّد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشْبِهاً للحرف الزائد ـ بأن كان من حروف الزيادة ، كنون (خورنق) ، أو كان من مَخْرج حروف الزيادة ، كدال (فرزدق) ـ فيجوز أن يقال : (خوارق ، وفرازق) ، والكثير الأول ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو : (خوارن ، وفرازد) .

فإن كان الرابع غير مُشْبه للزائد لم يَجُزْ حذفه ، بل يتعين حذف الخامس ،

فتقول في (سفرجل) : (سفارج) ، ولا يجوز : (سفارل) .

وأشار بقوله : (وزائد العادي الرباعي ... البيت) إلى أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حُذِف ذلك الحرف ، إن لم يكن حرفَ مدٍّ قبل الآخر ، فتقول في (سِبَطْرى) : (سَبَاطِر) ، وفي (فَدَوْكَس) : (فَدَاكس) ، و(مُدَحْرِج) : (دحارج) .

فإن كان الحرف الزائد حرف مدٍّ قبل الآخر لم يحذف ، بل يجمع الاسم على (فعاليل) ، نحو : (قرطاس وقراطيس) ، و(قنديل وقناديل) ، و(عصفور وعصافير) .

* * *

(حذف ما يخل بالجمع من أحرف الزيادة)

وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إذَا بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

وَالْمِيمُ أَوْلَى مَنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إذا اشتمل الاسم على زيادة ، لو أبقيت لاختلَّ بناء الجمع ، الذي هو نهاية ما ترتقي إليه الجموع ـ وهو (فعالل) و(فعاليل) ـ حُذِفت الزيادة ، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ، فله حالتان :

إحداهما : أن يكون للبعض مزية على الآخر .

والثانية : ألا يكون كذلك .

والأولى هي المرادة هنا ، والثانية ستأتي في البيت الذي في آخر الباب .

مثال الأولى : (مُسْتَدْعٍ) ، فتقول في جمعه : (مَدَاع) ، فتحذف السين والتاء ، وتُبقي الميم ؛ لأنها مصدَّرة ومجرَّدة للدلالة على معنى ، وتقول في (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد) : (أَلادَّ) ، و(يلادَّ) ، فتحذف النون ، وتُبقي الهمزة من (ألندد)، والياء

من (يلندد) ؛ لتصدرهما ، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، نحو : أقوم ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً .

والألَنْدد ، واليَلَنْدَد : الخَصِم ، يقال : رجل ألَنْدد ، ويَلَنْدَد ، أي : خصِم ، مثل (الألَـدِّ) .

* * *

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَـ(حَيْـزَبُـونٍ) فَهْـوَ حُكْمٌ حُتِمَا

إذا اشتمل الاسم على زيادتين ، وكان حذف إحداهما يتأتّى معه صيغة الجمع، وحَذْفُ الأخرى لا يتأتّى معه ذلك : حُذِف ما يتأتّى معه صيغة الجمع ، وأُبْقِي الآخر ، فتقول في (حَيْزَبُون) : (حَزَابِين) ، فتحذف الياء ، وتبقي الواو ، فتُقلَب ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأوثِرت الواو بالبقاء لأنها لو حُذِفت لم يُغنِ حذفها عن حذف الياء ؛ لأن بقاء الياء مُفَوِّت لصيغة منتهى الجموع ، والحيزبون : العجـوز.

* * *

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ : (سَرَنْدَى) ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ ، كَـ(الْعَلَنْدَى)

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزائدتين مزيّة على الآخر كنت بالخيار ، فتقول في (سَرَنْدى) : (سراند) ، بحذف الألف وإبقاء النون ، و(سراد) بحذف النون وإبقاء الألف ، وكذلك (عَلَنْدى) ، فتقول : (عَلانِد) و(عَلاد) ، ومثلهما (حَبَنْطَى) ؛ فتقول : (حبانط) و(حَبَاط) ؛ لأنهما زيادتان ، زيدتا معاً للإلحاق بـ(سفرجل) ، ولا مزيّة لإحداهما على الأخرى ، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق .

والسرندى : الشديد ، والأنثى : سَرَنْدَاة ، والعَلَنْدى ـ بالفتح ـ : الغليظُ من كل شيء ، وربما قيل : جمل عُلَنْدَى ، بالضم ، والحبنطى : القصير البطين ، يقال :

رجل حَبَنْطى ـ بالتنوين ـ وامرأة حَبَنْطَاةٌ .

* * *

(أوزان التصغير)

(فُعَيْلاً) اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ ، إذَا صَغَّرْتَهُ، نَحْوَ (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

(فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهِمَا)

إذا صُغِّرَ الاسم المتمكن ضُمَّ أولُه ، وزِيدَ بعد ثانيه ياء ساكنة ، ويُقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ فتقول : في (فَلْس) : (فُلَيْس) ، وفي (قَذًى) : (قُذَيّ) .

وإن كان رباعياً فأكثر فُعِل به ذلك وكُسِر ما بعد الياء ؛ فتقول في (درهم) : (دُرَيْهِم) ، وفي (عصفور) : (عُصَيْفِير).

فأمثلة التصغير ثلاثة : (فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل) .

* * *

(تصغير الخماسي مما ليس قبل آخره حرف مد)

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

أي : إذا كان الاسم مما يُصغَّر على (فُعَيْعِل) ، أو على (فُعَيْعِيل) ، تُوصِّل إلى تصغيره بما سبق أن يُتَوَصَّل به إلى تكسيره على (فَعَالِل) أو (فَعَاعِيل) : من حذف حرف أصلي أو زائد ، فتقول في (سفرجل) : (سُفَيْرِج) ، كما تقول : (سفارج) ، وفي (مستدع) : (مُدَيْع) ، كما تقول : (مَدَاعٍ) ، فتحذف في التصغير ما حذفت في الجمع ، وتقول في (عَلَنْدَى) : (عُلَيْنِد) ، وإن شئت قلت : (عُلَيْدٍ) ، كما تقول في الجمع : (عَلاَنِد) و(عَلاَد) .

* * *

(التعويض بالياء فيما حذف آخره من الخماسي)

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

أي : يجوز أن يُعوَّض مما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر ؛ فتقول في (سَفَرْجَل) : (سُفَيْرِيج) و(سفاريج) ، وفي (حبنطى) : (حُبَيْنِيط) و(حبانط) .

❋ ❋ ❋

(ما شذ تصغيره وتكسيره)

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي : قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم في تصغير (مغرب) : (مُغَيْرِبان) ، وفي (عشية) : (عُشَيْشِيَة) وقولهم في جمع (رهط) : (أراهط) ، وفي (باطل) : (أباطيل) .

❋ ❋ ❋

(ما يفتح بعد ياء تصغيره وما يكسر)

لِتِلْوِ (يَا) التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ : الْفَتْحُ انْحَتَمْ

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

أي : يجب فتح ما ولي ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة . أو الممدودة ، أو ألف (أفعال) جمعاً ، أو ألف (فَعْلاَن) الذي مؤنثه (فَعْلَى) . فتقول في (تمرة) : (تُمَيْرَة) ، وفي (حبلى) : (حُبَيْلَى) ، وفي (حمراء): (حُمَيْراء) ، وفي (أجمال) : (أُجَيْمال) ، وفي (سكران) : (سُكَيْران) .

فإن كان (فعلان) من غير باب (سكران) ، لم يُفتح ما قبل ألفه ، بل يُكسر، فتقلب الألف ياءً ؛ فتقول في (سرحان) : (سُرَيْحين) ، كما تقول في الجمع

(سراحين) .

ويُكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر ، إن لم يكن حرف إعراب ؛ فتقول في (درهم) : (دُرَيْهِم) ، وفي (عصفور) : (عُصَيْفِير) ، فإن كان حرف إعراب حرَّكته بحركة الإعراب ، نحو : (هذا فُلَيْسٌ ، ورأيت فُلَيْساً ، ومررت بفُلَيْسٍ) .

* * *

(ما لا يعتد به في التصغير)

وَ(أَلِفُ) التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَ(تَاؤُهُ) مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا (الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ) ... وَ(عَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)

وَهَكَذَا (زِيَادَتَا : فَعْلاَنَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ، كَـ(زَعْفَرَانَا)

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... (تَثْنِيَةٍ) أَوْ (جَمْعِ تَصْحِيحٍ) جَلاَ

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء النسب ، ولا بعجز المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يُعتدُّ بها أنه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال في (جُخْدُباء) : (جُخَيْدِباء) ، وفي (حنظلة) : (حُنَيْظِلة) وفي (عبقريّ) : (عُبَيْقِريّ) ، وفي (بعلبك) : (بُعَيْلَبك) ، وفي (عبد الله) : (عُبَيْد الله) ، وفي (زعفران) : (زُعَيْفِران) ، وفي (مُسْلِمَيْنِ) : (مُسَيْلمَيْن) ، وفي (مسلِمِينَ) : (مُسَيْلِمِين) ، وفي (مسلمات) : (مُسَيْلِمات) .

* * *

(متى تحذف ألف التأنيث المقصورة وجوباً أو جوازاً)

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى   زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ   بَيْنَ (الْحُبَيْرَى) فَادْرِ وَ(الْحُبَيِّرِ)

أي : إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التصغير ، لأن بقاءها يُخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل) ؛ فتقول في (قَرْقَرَى) : (قُرَيْقِر) ، وفي (لُغَّيْزَى) : (لُغَيْغِيز) .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وإبقاء ألف التأنيث ، فتقول في (حُبارى) : (حُبَيْرى) ، وجاز أيضاً حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة ؛ فتقول : (حُبَيِّر) .

* * *

(تصغير ما ثانيه حرف لين)

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ ،   فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ : (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
وَشَذَّ فِي (عِيدٍ):(عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ   لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
وَالأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ   وَاواً ، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي : إذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين ، وجب رده إلى أصله .

فإن كان أصله الواو قُلِب واواً ؛ فتقول في (قيمة) : (قُوَيْمَة) ، وفي (باب) : (بُوَيْب) .

وإن كان أصله الياء قُلِب ياء ؛ فتقول في (موقن) : (مُيَيْقِن) ، وفي (ناب) : (نُيَيْب) .

وشذ قولهم في (عيد) : (عُيَيْد) ، والقياس : (عُوَيْد) ، بقلب الياء واواً ؛ لأنها أصله ؛ لأنه : من (عاد يعود) .

فإن كان ثاني الاسم المصغَّر ألفاً مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واواً ؛ فتقول في (ضارب) : (ضُوَيرب) ، وفي (عاج) : (عُوَيج) .

والتكسير ـ فيما ذكرناه ـ كالتصغير ؛ فتقول في (باب) : (أبواب) ، وفي (ناب) : (أنياب) ، وفي (ضارب) : (ضوارب) .

* * *

(تصغير المنقوص)

وَكَمِّلِ (الْمَنْقُوصَ) فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَـمْ يَحْوِ غَيْـرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَـ(مَا)

المرد بالمنقوص ـ هنا ـ : ما نقص منه حرف ؛ فإذا صُغِّر هذا النوع من الأسماء؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثنائياً ، مجرداً من التاء ، أو ثنائياً ملتبساً بها ، أو ثلاثياً مجرَّداً عنها .

فإن كان ثنائياً مجرَّداً عن التاء أو ملتبساً بها ، رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه؛ فيقال في (دم) : (دُمَيّ) ، وفي (شفة) : (شفيهة) ، وفي (عدة) : (وُعَيْدة) ، وفي (ماء) ـ مُسَمًّى به ـ : (مُوَيّ) .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، وثالثه غير تاء التأنيث صُغِّر على لفظه ، و لم يُرَد إليه شيء ؛ فتقول في (شاك السلاح) : (شُوَيْك) .

* * *

(تصغير الترخيم)

وَمَـنْ بِتَـرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْـتَـفَـى ... بِالأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْنِي (الْمِعْطَفَا)

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّر على (فُعَيْل) ، ثم إن كان المسمَّى به مذكراً

جُرِّد من التاء ، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث ؛ فيقال في (المِعطف) :(عُطَيف) ، وفي (حامد) : (حُمَيْد)، وفي (حُبْلى) : (حُبَيْلَة)، وفي (سوداء) : (سُوَيْدة).

وإن كانت أصوله أربعة صُغِّر على (فعيعل) ، فتقول في (قرطاس) : (قُرَيْطس) ، وفي (عصفور) : (عُصَيْفِر) .

* * *

(تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من تاء)

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِيٍّ، كـ(سِنْ)

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرْ ... لَحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلاَثِيّاً كَثَرْ

إذا صُغِّر الثلاثي ، المؤنث ، الخالي من علامة التأنيث ، لحقته التاء عند أمن اللبس ، وشذَّ حذفها حينئذ ؛ فتقول في (سن) : (سُنَيْنَة) ، وفي (دار) :(دُوَيْرة) وفي (يد) : (يُدَيّة) .

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ؛ فتقول في (شجر) و(بقر) و(خمس) : (شُجَير) و(بُقَير) و(خُمَيس) - بلا تاء - إذ لو قلت (شُجَيرة ، وبُقيرة ، وخُميسة) لالتبس بتصغير : (شجرة) ، و(بقرة) ، و(خمسة) المعدود به مذكر .

ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في (ذود ، وحرب ، وقوس ، ونعل): (ذُوَيد ، وحُرَيب ، وقُوَيس ، ونُعَيل) .

وشذَّ أيضاً لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف ، كقولهم في (قُدَّام) : (قُدَيْدِيمة).

* * *

(تصغير المبنيات)

وَصَغَّـرُوا شُذُوذاً (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا) وَ(تِي)

التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ، فلا تُصغَّر المبنيات ، وشذ تصغير (الذي) وفروعه ، و(ذا) وفروعه ، قالوا في (الذي) : (اللُّذَيَّا) ، وفي (التي) : (اللُّتَيَّا) ، وفي (ذا ، وتا) : (ذَيَّا ، وتَيَّا) .

* * *

(النسب)

يَاءً كَـ(يَا) الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك ـ جُعِل آخره ياءً مشدَّدة، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال في النسب إلى (دمشق) : (دمشقيّ) ، وإلى (تميم) : (تميمي) ، وإلى (أحمد) : (أحمدي) .

* * *

(النسب إلى ما آخره ياء مشددة أو تاء مربوطة أو ألف مقصورة)

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ ، لاَ تُثْبِتَا

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء (الكرسيِّ) ـ في كونها مشددة ، واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ـ وجب حذفها ، وجعل ياء النسب موضعها ؛ فيقال في النسب إلى (الشافعي) : (شافعيّ) ، وفي النسب إلى (مرميّ) : (مرميّ) .

وكذلك إن كان آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذفها للنسب ؛ فيقال في النسب إلى (مكة) : (مكيّ) .

ومثل تاء التأنيث ـ في وجوب الحذف للنسب ـ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً ، كـ(حُبَارَى) و(حُبَارِيّ) ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه ، كـ(جَمَزَى) : (جَمَزِيّ) ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه كـ(حُبْلى) جاز فيها وجهان : أحدهما : الحذف ـ وهو المختار ـ فتقول : (حُبْلِيّ) ، والثاني : قلبها واواً ، فتقول : (حُبْلَوِيّ) .

❋ ❋ ❋

(النسب إلى ما آخره ألف إلحاق أو أصلية)

(والنسب إلى المنقوص)

لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا ، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

يعني أن ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث : في وجوب الحذف إن كانت خامسة كـ(حَبَرْكَى) : (حَبَرْكِيّ) ، وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعة : كـ(عَلْقَى) : (عَلْقِيّ) و(علقوي) ، ولكن المختار هنا القلب ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية ، فإن كانت ثالثة قلبت واواً ، كـ(عصا) : (عصويّ)، و(فتى) : (فتويّ) ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً ، كـ(مَلْهَوِيّ) ، وربما حُذِفت كـ(ملهيّ) ، والأول هو المختار ، وإليه أشار بقوله : (وللأصلي قلب يُعتمى) ، أي : يُختار ، ، يقال : اعتميت الشيء ـ أي : اخترته ـ وإن كانت خامسة فصاعداً وجب الحذف كـ(مُصْطَفِيّ) في (مُصْطَفَى) ، وإلى ذلك أشار بقوله : (والألفَ الجائز أربعاً أزلْ) .

وأشار بقوله : (كذاك يا المنقوص ... إلى آخره) إلى أنه إذا نُسِب إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثالثة قُلِبت واواً وفُتح ما قبلها ، نحو : (شجويّ) في (شجٍ) ، وإن كانت رابعة حُذفت ، نحو : (قاضِيّ) في : (قاضٍ) ، وقد تُقلب واواً، نحو : (قاضويّ) ، وإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها ، كـ(مُعْتَدِيّ) في (مُعتدٍ) ، و(مُسْتَعْليّ) في (مستعلٍ) .

والحَبَرْكَى : ذكر القُرَاد ، والأنثى : حَبَرْكَاة ، والعَلْقَى : نبتٌ ، واحده : عَلْقَـاة .

❋ ❋ ❋

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً ، وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَـيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

يعني أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وجب فتح ما قبلها ، نحو : (شَجَوِيّ) ، و(قاضَوِيّ) .

وأشار بقوله : (وفَعِل ... إلى آخره) إلى أنه إذا نُسِب إلى ما قبل آخره كسرة ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد ، وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة ، فيقال في (نَمِر) : (نَمَرِيّ) ، وفي (دُئل) : (دُؤَلِيّ) ، وفي (إِبِل) : (إِبَلِيّ) .

❋ ❋ ❋

(النسب إلى ما كان مختوماً بيـاء مشـددة وكانت إحدى الياءين أصلية والآخرة زائدة)

وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِيِّ) : (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِـيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

قد سبق أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين ، وجب حذفها في النسب ؛ فيقال في (الشافعي) : (شافِعِيّ) ، وفي (مَرْمِي) : (مَرْمِيّ).

وأشار هنا إلى أنه إذا كانـت إحـدى اليـاءين أصـلاً ، والأخـرى زائـدة ، فمـن

العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما ، ويُبْقِي الأصلية ، ويقلبها واواً ، فيقول في (المرميّ) : (مَرْمَوِيّ) ، وهي لغة قليلة ، والمختار اللغة الأولى - وهي الحذف - سواء كانتا زائدتين ، أم لا ؛ فتقول في (الشافعي) : (شَافِعِيّ) ، وفي (مَرْمِيّ) : (مَرْمِيّ) .

* * *

(النسب إلى ما ثانيه ياء مشددة)

وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ   وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين :

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في النسب شيء ، بل يُفتح ثانيه ويُقلب ثالثه واواً ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يغير ، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً ؛ فتقول في (حيّ) : (حَيَوِيّ) ؛ لأنه من (حَييت) ، وفي (طيّ) : (طَوَوِيّ) ؛ لأنه من (طويت) .

* * *

(النسب إلى المثنى والمجموع جمعاً صحيحاً)

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية ، أو جمع تصحيح ؛ فإذا سمَّيت رجلاً (زيدان) - وأعربته بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً - قلت : (زيديّ) ، وتقول فيمن اسمه : (زيدون) - إذا أعربته بالحروف - : (زَيْدِيّ) ، وفيمن اسمه (هندات) : (هِنْدِيّ) .

* * *

(النسب إلى ما عينه ياء مشددة)

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ ... وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولاً بِالأَلِفْ

قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره في النسب ياء مكسورة مُدغم فيها ياء ـ وجب حذف الياء المكسورة ، فتقول في (طيِّب) : (طَيْبِي) .

وقياس النسب في (طيِّء) : (طَيْئِيّ) ، لكن تركوا القياس ، و قالوا (طائي) بإبدال الياء ألفاً .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو :(هَبَيَّخِيّ) في (هَبَيَّخ).

والهبيخ : الغلام الممتليء ، والأنثى : (هَبَيَّخة) .

* * *

(النسب إلى ما وزنه (فعيلة) و(فُعَيْلَة))

و(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ ... وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

يقال في النسب إلى (فَعيلة) : (فَعَلِي) بفتح عينه وحذف يائه ، إن لم يكن معتل العين ، ولا مضاعفاً ، كما يأتي ، فتقول في (حَنِيفة) : (حَنَفِيّ) .

ويقال في النسب إلى (فُعَيْلَة) : (فُعَلَيّ) بحذف الياء إن لم يكن مضاعفاً ، فتقول في (جُهَينة) : (جُهَنِيّ) .

* * *

(النسب إلى (فَعِيل) أو (فُعَيل) معتل اللام خالي التاء)

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَا ... مَنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

يعني أن ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيْل) ، بلا تاء ، وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه التاء : في وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول في (عَدِيّ) :

(عَدَوِيّ) ، وفي (قُصَيٍّ) : (قُصَوِيّ) ، كما تقول في (أُمَيَّة) : (أُمَوِيّ) فإن كان (فَعِيل) وَ(فُعَيْل) صحيحي اللام ، لم يحذف شيء منهما ؛ فتقول في (عَقيل) :(عَقيليّ) ، وفي (عُقَيْل) :(عُقَيْلِيّ) .

* * *

(النسب إلى (فَعِيلة) معتل العين أو مضاعفاً)

وَتَـمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَـهْ وَهَـكَـذَا مَا كَانَ كَـالْجَـلِيـلَهْ

يعني أنَّ ما كان على (فَعِيلة) وكان معتل العين ، أو مضاعفاً ـ لا تحذف ياؤه في النسب ؛ فتقول في (طويلة) : (طَوِيلي) ، وفي (جليلة) : (جَلِيلي) ، وكذلك أيضاً ما كان على (فُعَيْلة) وكان مضاعفاً ، فتقول في (قُلَيْلة) : (قُلَيْلِيّ).

* * *

(النسب إلى الممدود)

وَهَمْـزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية : فإن كانت زائدة للتأنيث قُلِبت واواً ، نحو : (حمراوي) في (حمراء) ، أو زائدة للإلحاق كـ(عِلْبَاء) ، أو بدلاً من أصل نحو : (كساء) فوجهان : التصحيح نحو : (عَلْبَائِيّ) ، وَ(كسائيّ) ، والقلب ، نحو : (علباويّ) ، و(كساويّ) ، أو أصلاً فالتصحيح لا غير ، نحو : (قُرَّائيّ) في (قُرَّاء) .

* * *

(النسب إلى المركب)

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً ، وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كَـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركباً تركيب جملة ، أو تركيب مزج، حُذِف عجزه ، وأُلحِق صدره ياء النسب ؛ فتقول في (تأبّط شرّاً): (تأبَّطِيّ)، وفي (بعلبك) : (بعليّ) ، وإن كان مركباً تركيب إضافة ، فإن كان صدره (ابناً) أو كان معروفاً بعجزه ـ حُذِفَ صدره وألحق عجزه ياء النسب ؛ فتقول في (ابن الزبير) : (زُبَيْرِيّ) ، وفي (أبي بكر) : (بكريّ) ، وفي (غلام زيد) :(زَيْدِيّ)، فإن لم يكن كذلك ، فإن لم يخف اللبس عند حَذْفِ عَجْزِهِ حُذِفَ عجزه ونُسِبَ إلى صدره ؛ فتقول في (امرئ القيس) : (امرئيّ) ، وإن خيف لبس حُذِفَ صدره ، ونُسِبَ إلى عجزه ، فتقول في (عبد الأشهل ، وعبدالقيس) :(الأشهليّ ، وقيسيّ).

* * *

(النسب إلى محذوف اللام)

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية ، أوْ لا :

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذُكر جاز لك في النسب الرد وتركه ؛ فتقول في : (يد ، وابن) : (يدويّ ، وبنويّ ، وابنيّ ، ويدِيّ) ، كقولهم في التثنية : (يدانِ وابنان) ، وفي (يد) علماً لمذكر : (يدون) .

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب ردها في النسب ، فتقول في (أب ، وأخ ، وأخت) : (أبوي ، وأخوي) ، كقولهم : (أبوان، وأخوان ، وأَخَوَات) .

❋ ❋ ❋

(النسب إلى أخت وبنت)

وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتاً) ، وَبِـ(ابْنٍ) (بِنْتاً) ... أَلْحِقْ، وَيُـونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

مذهب الخليل وسيبويه ـ رحمهما الله تعالى ـ إلحاق أخت وبنت في النسب بأخ وابن ، فتُحذف منهما تاء التأنيث ، ويرد إليهما المحذوف ؛ فيقال : (أخويّ ، وبنَويّ)، كما يفعل بـ(أخ وابن) ، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول : (أختيّ ، وبنتيّ) .

❋ ❋ ❋

(النسب إلى الثنائي)

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ ، كـ(لاَ) وَ(لاَئِي)

إذا نُسب إلى ثنائي لا ثالث له ، فلا يخلو الثاني : إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً :

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ، فتقول في (كم): (كَمِيّ، وكَمِّيّ) .

وإن كان حرفاً معتلاً وجب تضعيفه ، فتقول في (لو) : (لَوِّيّ) .

وإن كان الحرف الثاني ألفاً ضوعفت وأُبدِلت الثانية همزة ؛ فتقول في رجل اسمه (لا) : (لائيّ) ، ويجوز قلب الهمزة واواً ، فتقول : (لاويّ) .

❋ ❋ ❋

(النسب إلى محذوف الفاء)

وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ … فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

إذا نُسب إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو معتلَّها :

فإن كان صحيحها لم يُرَدّ إليه المحذوف ؛ فتقول في (عِدَة ، وصِفَة) : (عِدِيّ وصِفِيّ) .

وإن كان معتلها وجب الرد ، ويجب أيضاً ـ عند سيبويه رحمه الله ـ فتح عينه؛ فتقول في (شِيَة) : (وِشَوِيّ) .

* * *

(النسب إلى الجمع)

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ … إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

إذا نُسِبَ إلى جمع باقٍ على جمعيته جيء بواحده ونُسِبَ إليه ، كقولك في النسب إلى الفرائض : (فرضيّ) .

هذا إن لم يكن جارياً مجرى العَلَم ، فإن جرى مجراه ـ كـ(أنصار) ـ نُسِبَ إليه على لفظه ؛ فتقول في (أنصار) : (أنصاريّ) ، وكذا إن كان علماً ؛ فتقول في (أنمار): (أنماريّ) .

* * *

(الاستغناء بوزن (فَاعِل) و(فَعَّال) و(فَعِل) عن ياء النسب)

وَمَعَ (فَاعِلٍ)، وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) … فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

يُستغنى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على (فاعل) ـ بمعنى صاحب كذا ـ نحو : (تامر ، ولابن) ، أي : صاحب تمر ، وصاحب لبن ، وببنائه على

(فَعَّال) في الحِرَف غالباً ، كـ(بَقَّال) ، و(بَزَّار) ، وقد يكون (فَعَّال) بمعنى صاحب كذا ، وجُعِل منه قوله تعالى :﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾، أي : بذي ظلـم.

وقد يُستغنى ـ عن ياء النسب أيضاً ـ بـ(فَعِل) ـ بمعنى : صاحب كذا ـ ، نحو: (رجل طَعِمٌ ولَبِسٌ) ، أي : صاحب طعام ولباس ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى :

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ، وَلَكِنِّي (نَهِرْ)   لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أي : ولكنِّي نهاري ، أي : عامل بالنهار .

* * *

(شَوَاذُّ النسب)

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا   عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي : ما جاء من المنسوب مخالفاً لِما سبق تقريره فهو من شواذ النسب ، يُحفظ ولا يُقاس عليه ، كقولهم في النسب إلى (البصرة) : (بِصْرِيّ) ، وإلى (الدهر) : (دُهْرِيّ) ، وإلى (مَرْو) : (مَرْوَزِيّ) .

* * *

(الوقـف)

تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا   وَقْفاً ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

أي إذا وُقِف على الاسم المنون ، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أُبدل ألفاً ، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب ، نحو : (رأيت زيداً) ، وما فتحته لغير الإعراب . كقولك في (إيهاً وويْهاً) : (إِيهَا ، وويْهَا) .

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبله ، كقولك في

(جاء زيدٌ) ، و(مررت بزيدٍ) : (جاء زيدْ) ، و(مررت بزيدْ) .

❋ ❋ ❋

(الوقف على هاء الضمير)

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ
وَأَشْبَهَتْ (إِذاً) مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا وُقِف على هاء الضمير : فإن كانت مضمومة نحو : (رأيتُهُ) ، أو مكسورة نحو : (مررت بهِ) حذفت صلتها ، ووُقِفَ على الهاء ساكنةً ، إلاَّ في الضرورة ، وإن كانت مفتوحة نحو : (هندٌ رأيتُهَا) وُقِفَ على الألف و لم تُحذف .

وشبَّهوا (إِذاً) بالمنصوب المنون ، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف .

❋ ❋ ❋

(الوقف على المنقوص)

وَحَذْفُ (يَا) الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ مَا
لَم يُنْصَبَ ـ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا
وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أُبدل من تنوينه ألف ، نحو : (رأيتُ قاضيا) ، فإن لم يكن منصوباً ، فالمختار الوقف عليه بالحذف ، إلاَّ أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتي ، فتقول : (هذا قاضْ) ، و(مررت بقاضْ) ، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء ، كقراءة ابن كثير :﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾.

فإن كان المنقوص محذوف العين كـ(مُرٍ) ـ اسم فاعل من (أرى) ـ أو الفاء كـ(يفي) ـ علماً ـ لم يوقف إلاَّ بإثبات الياء ؛ فتقول : (هذا مُرِي)، و(هذا يفي) وإليه أشار بقوله : (وفي نحو مُر لزوم ردِّ الياء اقتُفِي) .

فإن كان المنقوص غير منون ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة ، نحو : (رأيت القاضي) ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها ، والإثبات أجود ، نحو : (هذا القاضي ، ومررت بالقاضي) .

* * *

(الوقف على الاسم المحرك الآخر)

وَغَيْرَ (هَا) التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً، إِنْ قَفَا

مُحَرَّكاً ، وَحَرَكَاتِ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث ، أو غيرها .

وإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك في (هذه فاطمةُ أقبلت) : (هذه فاطمهْ) ، وإن كان آخره غير هاء التأنيث ، ففي الوقف عليه خمسة أوجه : التسكين ، والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فالروم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيّ .

والإشمام : عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلاّ فيما حركته ضمة .

وشرط الوقف بالتضعيف ، أن لا يكون الأخير همزة كـ(خطأ) ، ولا معتلاً كـ(فتى) ، وأن يلي حركةً كـ(الجَمَل) ؛ فتقول في الوقف عليه : (الجملّ) بتشديد اللام ، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف كـ(الْحِمْل) .

والوقف بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو :

(هذا الضربُ ، ورأيت الضربَ ، ومررت بالضربِ) ، فإن كان ما قبل الآخر محرّكاً لم يُوقف بالنقل كـ(جَعْفَرٍ) . وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : (باب ، وإنسان) .

* * *

(الخلاف في الوقـف بالنقل مطلقاً)

وَنَقْلُ فَتْـحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ   يَـرَاه بَـصْـرِيٌّ ، وَكُـوفٍ نَـقَـلاَ

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة، أو كسرة ، وسواء كان الحرف الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ، فتقول عندهم :(هذا الضَّرُبْ ، ورأيت الضَّرَبْ ، ومررت بالضَّرِبْ) في الوقف على (الضَّرْب) ، و(هذا الرِّدُءْ ، ورأيتُ الرِّدَءْ ، ومررت بالرِّدِءْ) في الوقف على (الرِّدْء).

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلاّ إذا كان الآخر مهموزاً ؛ فيجوز عندهم : (رأيتُ الرِّدَءْ) ، ويمتنع (رأيت الضَّرَبْ) .

ومذهب الكوفيين أَوْلَى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

* * *

(متى يمنع النقل ؟)

وَالنَّـقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُـمْـتَـنِـعْ   وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَـنِـعْ

يعني أنه متى أدَّى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلاّ إن كان الآخر همزة فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع (هذا العِلُمْ) في الوقف على (العِلْمِ) ؛ لأن (فِعُلاً) مفقود في كلامهم ، ويجوز (هذا الرِّدُءْ) ؛ لأن الآخر همزة .

* * *

(الوقف على ما آخره تاء التأنيث)

فِي الْوَقْفِ (تَا) تَأْنِيثِ الاِسْمِ (هَا) جُعِلْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وُقِف على ما فيه تاء تأنيث ؛ فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء ، نحو : (هند قامتْ) ، وإن كان اسماً ، فإن كان مفرداً فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً ، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وُقف عليه بالتاء ، نحو : (بنْتْ ، وأخْتْ)، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء ، نحو : (فاطمهْ ، وحمزهْ ، وفتاهْ)، وإن كان جمعاً أو شبهه وُقف عليه بالتاء ، نحو : (هنداتْ ، وهيهاتْ) ، وقَلَّ الوقف على المفرد بالتاء ، نحو: (فاطِمَتْ) وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو : (هنداهْ ، وهيهاهْ) .

* * *

(الوقــف بهاء السكت على الفعل)

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ:(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ كَـ:(يَعِ) مَجْزُوماً ؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذف آخره : للجزم ، أو الوقف ، كقولك في (لم يُعْطِ) : (لم يُعْطِهْ) ، وفي (أعْطِ) : (أعطِهْ) ، ولا يلزم ذلك إلاّ إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخره قد بقي على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في (عِ) ، و(قِ) : (عِهْ) ، و(قِهْ) ، والثاني كقولك في (لم يَعِ) و(لم يَقِ) : (لم يَعِهْ) و(لم يَقِهْ) .

* * *

(الوقف بهاء السكت على ما الاستفهامية)

وَ(مَا) فِي الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِـفُهَا ، وَأَوْلِـهَا الْهَـا إنْ تَـقِـفْ

وَلَـيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَـفَـضَا ... باسْمٍ، كَقَوْلِكَ:(اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

إذا دخل على (ما) الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها ، نحو : (عَمَّ تسأل؟) و(بِمَ جئت ؟) و(اقتضاء مَ اقتضى زيد) ، وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكت، نحو : (عَمَّهْ) و(فيمهْ) ، وإن كان اسماً وجب إلحاقها ، نحو : (اقتضاءَ مَهْ) و(مجيء مَهْ) .

* * *

(الوقف بهاء السكت على المبنيات)

وَوَصْلُ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُـلِّ مَـا ... حُـرِّكَ تَحْـرِيكَ بِـنَـاءٍ لَـزِمَـا

وَوَصْـلُـهَـا بِغَيْـرِ تَـحْـرِيكِ بِـنَـا ... أُدِيـمَ شَـذَّ ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تشبه حركة إعراب ، كقولك في (كيف) : (كيفهْ) ، ، ولا يوقف بها على ما حركته إعرابية ، نحو : (جاء زيدٌ) ، ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضي ، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة ، نحو : (قبلُ) ، و(بعدُ) ، والمنادى المفرد ، نحو : (يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، واسم (لا) التي لنفي الجنس ، نحو :(لا رجلَ) ، وشَذَّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة ، كقولهم في (مِنْ علُ) : (مِنْ عَلُهْ) ، واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة لازمة .

* * *

(إعطاء الوصل حكم الوقف)

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يُعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك كثير في النظم ، قليل في النثر ، ومنه في النثر قوله تعالى :﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ ﴾، ومِنَ النظم قوله :

* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

فضعّف الباء ، وهي موصولة بحرف الإطلاق ، وهو الألف .

❋ ❋ ❋

(الإمالـة)

(إمالة الألف الواقعة طرفاً)

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ (يَا) فِي طَرَفْ   أَمِلْ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا   تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الإمالة : عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

وتُمال الألف إذا كانت طرفاً : بدلاً من ياء ، أو صائرة إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ، فالأول كألف : (رمى ، ومرمى) ، والثاني كألف (مَلْهَى) ، فإنها تصير ياءً في التثنية ، نحو : (مَلْهَيَان) .

واحترز بقوله : (دون مزيد أو شذوذ) مما يصير ياءً بسبب زيادة ياء التصغير نحو : (قُفَيّ) ، أو في لغة شاذة ، كقول هذيل في (قَفَا) إذا أُضيف إلى ياء المتكلم : (قفيَّ) .

وأشار بقوله : ولما تليه ها التأنيث ما لها عَدِمَا) إلى أن الألف التي وُجد فيها سبب الإمالة تُمال ، وإن وليتها هاء التأنيث كـ(فتاة) .

❋ ❋ ❋

(إمالة الألف الواقعة عَيْناً)

وَهَـكَـذَا بَـدَلُ عَيْـنِ الْفِـعْـلِ إن   يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ،كَمَاضِي:(خَفْ) و(دِنْ)

أي : كما تُمال الألف المتطرفة كما سبق ، تُمال الألف الواقعة بدلاً من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْت) بكسر الفاء : سواء كانت العين واواً كـ(خاف)، أو ياء كـ(باع) وكـ(دان) ، فيجوز إمالتها ، كقولك : (خِفْتُ) ، و(دِنْتُ) ، و(بِعْتُ) .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن (فُلْت) ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة ، نحو : (قال) ، و(جال) فلا تُمِلْها ؛ كقولك : (قُلْتُ) ، و(جُلْتُ).

❋ ❋ ❋

(إمالة الألف الواقعة بعد الياء)

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالفَصْلُ اغْـتُـفِرْ   بِحَرْفٍ اوْ مَعَ هَا كَـ:(جَيْبَهَا أَدِرْ)

كذاك تُمال الألف الواقعة بعد الياء : متصلة بها نحو : (بيان) ، أو منفصلة عنها بحرف نحو : (يَسَار) ، أو بحرفين أحدهما (هاء) نحو :(أَدِرْ جَيْبَهَا) ؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً امتنعت الإمالة ؛ لبعد الألف عن الياء ، نحو : (بيننا) ، والله أعلم.

❋ ❋ ❋

(إمالة الألف التي بعدها كسرة أو قبلها كسرة)

كَـذَاكَ مَـا يَـلِـيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَـلِـي   تَـالِـيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِـي
كَسْرَاً، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ   فَـ(دِرْهَـمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

أي : كذلك تُمال الألف إذا وليتها كسرة ، نحو : (عالِم) ، أو وقعت بعد حرفٍ يلي كسرة ، نحو : (كِتَاب) ، أو بعد حرفين وَليا كسرة ، أولهما ساكن،

نحو:(شِملاَل) ، أو كلاهما متحرك ، ولكن أحدهما (هاء) ، نحو : (يريد أن يضربها) ، وكذلك يُمال ما فَصَلَ فيه (الهاء) بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أولهما ساكن ، نحو : (هذان دِرْهَمَاك) ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(موانع الإمالة)

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا … مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا ، وَكَذَا تَكُفُّرَا
إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ … أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ … أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ

حروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء، والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يمنع الإمالة ، إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلاً بها ، كـ(ساخط) ، و(حاصِل) أو مفصولاً بحرف ، كـ(نافِخ)، و(ناعِق)، أو حرفين، كـ(مناشِيط) ، و(مواثِيق) .

وحكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُعْطَى للراء التي هي غير مكسورة ، وهي المضمومة ، نحو : (عِذَارٌ) ، والمفتوحة ، نحو : (هذان عِذَارَان) ، بخلاف المكسورة على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : (كذا إذا قُدِّم ... البيت) إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يكُفُّ سبب الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمال نحو : (صَالِح، وظالم ، وقاتل) ، ويُمال نحو : (طِلاَب ، وغِلاَب ، وإِصْلاَح) .

❋ ❋ ❋

(اجتماع حرف الاستعلاء مع راء مكسورة أو اجتماع راء غير مكسورة مع راء مكسورة)

وَكَـفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ   بِكَسْرِ رَا، كَـ:(غَارِماً لاَ أَجْفُو)

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة مع المكسورة ، غلبتهما المكسورة وأُميلت الألف لأجلها ؛ فيُمال نحو :(على أبصارِهم)، و(دارُ القرارِ) .

وفُهِمَ منه جواز إمالة نحو : (حِمارك) ؛ لأنه إذا كانت الألف تُمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة ، فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أوْلَى وأحرى .

❋ ❋ ❋

(من موانع الإمالة أيضاً)

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ   وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤَثِّرْ ، بخلاف سبب المنع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً ؛ فلا يُمَالُ : (أتى قاسِمُ) ، بخلاف : (أتى أحمد) .

❋ ❋ ❋

(الإمالة دون مسوغ)

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ   دَاعٍ سِوَاهُ، كَـ:(عِمَاداً)و(تَلاَ)

قد تُمال الألف الخالية من سبب الإمالة ، لمناسبة ألف قبلها ، مشتملة على سبب الإمالة ، كإمالة الألف الثانية من نحو : (عِمَاداً) لمناسبة الألف الممالة قبلها ، وكإمالة ألف (تلاَ) كذلك .

❋ ❋ ❋

(ما يختص بالإمالة من الأسماء)

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا　　　دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ، فلا يُمال غير المتمكن إلاّ سماعاً ، إلاّ (ها) و(نا) ، فإنهما يُمَالان قياساً مطّرِداً ، نحو : (يريد أن يضربها)، و(مَرَّ بِنَا).

❋　❋　❋

(إمالة الفتحة)

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ　　　أَمِلْ،كَ:(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ)

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ فِي　　　وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفْ

أي : تُمَالُ الفتحة قبل الراء المكسورة : وَصْلاً وَوَقْفاً ، نحو : (بِشَرَرٍ) و(للايْسَرِ مِلْ) ، وكذلك يُمالُ ما وليه هاء التأنيث من نحو : (قَيِّمَهْ) ، و(نِعْمَهْ) .

❋　❋　❋

(التصريف)

(ما يتعلق بالتصريف)

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي　　　وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

التصريف عبارة عن : علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَة الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .

ولا يتعلق إلاّ بالأسماء المتمكنة والأفعال ؛ فأما الحروف وشبهها فلا تعلّق لعلم التصريف بها .

❋　❋　❋

(ما يقبل التصريف من الأسماء والأفعال)

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلاّ إن كان محذوفاً منه ؛ فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ(يد) و(قل) و(مَ الله) و(قِ زيداً).

* * *

(المجرد والمزيد من الأسماء)

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

الاسم قسمان : مزيدٌ فيه ، ومجرد عن الزيادة .

فالمزيد فيه فهو : ما بعض حروفه ساقط وضعاً ، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : (احرنجام) ، و(اشهيباب) .

والمجرد عن الزيادة هو : ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثي كـ(فَلْس) ، وإما رباعي كـ(جعفر) ، وإماخماسي - وهو غايته - كـ(سَفَرْجَل) .

* * *

(لا علاقة للتصريف بحرف الإعراب)

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ ، وَزِدْ تِسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثي : إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحه ، وعلى كل من هذه التقادير : إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه ، أو ساكنه ، فتخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة ، وذلك نحو : (قُفْل) ، و(عُنُق) ،

و(دُئِلَ) ، و(صُرَد) ، ونحو : (عِلْم) ، و(حِبُك) ، و(إِبِل) ، و(عِنَب) ، ونحو: (فَلْس) ، و(فَرَس) ، و(عَضُد) ، و(كَبِد) .

❋ ❋ ❋

(ما أُهْمِلَ وما قَلَّ من هذه الأوزان)

وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ ، وَالْعَكْسُ يَقِلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ (فِعْلٍ) بِـ(فُعِلْ)

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين : أحدهما مهمل ، والآخر قليل .

فالأول : ما كان على وزن (فِعُل) ـ بكسر الأول ، وضم الثاني ـ وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات (حِبُك) .

والثاني : ما كان على وزن (فُعِل) ـ بضم الأول، وكسر الثاني ـ كـ(دُئِل) وإنما قلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يُسَمَّ فاعله كـ(ضُرِبَ) و(قُتِلَ) .

❋ ❋ ❋

(المجرد والمزيد من الأفعال)

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ ، وَزِدْ ، نَحْوُ:(ضُمِنْ)
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

الفعل ينقسم إلى مجرد ، وإلى مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة .

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ؛ فالتي لفعل الفاعل : (فَعَل) ـ بفتح العين ـ كـ(ضَرَب) ، و(فَعِل) ـ بكسرها ـ كـ(شَرِب) ، و(فَعُل) ـ بضمها ـ كـ(شَرُف) .

والذي لفعل المفعول (فُعِل) ـ بضم الفاء ، وكسر العين ـ كـ(ضُمِنَ).

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلاّ مفتوحة ، ولهذا قال المصنف : (وافتح وضم واكسر الثاني) ، فجعل الثاني مُثَلَّثاً ، وسكتَ عن الأول ؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كـ(دَحْرَجَ) ، وواحد لفعل المفعول كـ(دُحْرِجَ) ، وواحد لفعل الأمر كـ(دَحْرِجْ) .

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف : كـ(ضَارَبَ)، أو على خمسة كـ(انطلق) ، أو على ستة كـ(استخرج) ، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة كـ(تدحرج) ، أو على ستة كـ(احرنجم) .

* * *

(أوزان الاسم الرباعي المجرد)

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ) وَ(فِعْلِلٌ)، و(فِعْلَلٌ)، و(فُعْلُلُ)

وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وَإِنْ عَلاَ فَمَعْ (فُعَلِّلٍ) حَوَى (فَعْلَلِلاَ)

كَذَا (فُعَلِّلٌ) وَ(فِعْلَلٌّ) ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان :

الأول : (فَعْلَل) - بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : (جَعْفَر) .

الثاني : (فِعْلِل) - بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : (زِبْرِج) .

الثالث : (فِعْلَل) - بكسر أوله ، وسكون ثانية ، وفتح ثالثه - نحو : (دِرْهَم وهِجْرَع) .

الرابع : (فُعْلُل) - بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه - نحو : (بُرْثُن) .

الخامس :(فِعَلّ) - بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، نحو :(هِزَبْر).

السادس : (فُعْلَل) ـ بضم أوله ، وفتح ثالثه ، وسكون ثانيه ـ نحو : (جُخْدَب) .

وأشار بقوله : (فإن علا ... إلخ) إلى أبنية الخماسي ، وهي أربعة :

الأول : (فَعَلَّل) ـ بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثه ، وفتح رابعه ـ نحو : (سَفَرْجَل) .

الثاني : (فَعْلَلِل) ـ بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ـ وكسر رابعه ـ نحو : (جَحْمَرِشَ) .

الثالث : (فُعَلِّل) ـ بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ، وكسر رابعه ـ نحو : (قُذَعْمِل) .

الرابع : (فِعْلَلّ) ـ بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه ـ نحو : (قِرْطَعْب) .

وأشار بقوله : (وما غاير ... إلخ) إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو : إمَّا ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ الأول كـ(يد) و(دم) ، والثاني كـ(استخراج) ، و(اقتدار) .

* * *

(ما بين الحرف الأصلي والحرف الزائد)

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، وَالَّـذِي لاَ يَلْزَمُ الـزَّائِـدُ، نحو: تَا (احْتُذِي)

الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة ، هو : الحرف الأصلي ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، هو : الزائد ، نحو : (ضارب) ، و(مضروب) .

* * *

(الميزان الصرفي)

بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الأُصُولَ فِي   وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي   كَـ(رَاءٍ):(جَعْفَرٍ)، و(قَافٍ):(فُسْتُقِ)

إذا أريد وزنُ الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام ، فيقابل أولها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عُبِّرَ عنه باللام .

فإن قيل : ما وزن : ضَرَبَ ؟ فَقُلْ : فَعَلَ ، وما وزن : زَيْد ؟ فَقُلْ : فَعْل ، وما وزن : جَعْفَر ؟ فَقُلْ : فَعْلَل ، وما وزن : فُسْتُق ؟ فَقُلْ : فُعْلُل ، وتكرر اللام على حسب الأصول .

وإن كان في الكلمة زائد عُبِّرَ عنه بلفظه ؛ فإن قيل : ما وزن : ضَارِب ؟ فَقُلْ : فَاعِل ، وما وزن : جَوْهَر ؟ فَقُلْ : فَوْعَل ، وما وزن : مُسْتَخْرِج ؟ فَقُلْ : مُسْتَفْعِل .

هذا إذا لم يكن الزائد ضعف حرفٍ أصلي ؛ فإن كان ضعفه عُبِّرَ عنه بما عُبِّرَ به عن ذلك الأصلي ، وهو المراد بقوله :

❋ ❋ ❋

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي   فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

فتقول في وزن (اغْدَوْدَنَ) : (افْعَوْعَلَ) ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضعفها ، وتقول في وزن (قَتَّلَ) : (فَعَّلَ) ؛ ووزن (كرَّم) : (فَعَّل) ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن (اغْدَوْدَنَ) : (افْعَوْدَلَ) ، ولا في وزن (قَتَّلَ) : (فَعْتَلَ) ، ولا في وزن (كرَّم) : (فَعْرَل) .

❋ ❋ ❋

(المضعف الرباعي)

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمْ) وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ:(لَمْلَمِ)

المراد بـ(سمسم) الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ، ولم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإن صلح أحد المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ـ وذلك نحو :(لَمْلِمْ) أمر من (لَمْلَمَ) ، و(كَفْكِفْ) أمر من (كَفْكَفَ) ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة (لَمَّ ، وكَفَّ) ـ فاختلف الناس في ذلك ؛ فقيل : هما مادتان، وليس (كفكف) من (كفَّ) ، ولا (لملم) من (لَمَّ) ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين ؛ وقيل : اللام زائدة وكذا الكاف ، وقيل : هما بدلان من حرف مضاعف ، والأصل (لَمَّمَ ، وكَفَّفَ) ، ثم أُبدل من أحد المضاعفين : لام في (لملم) وكاف في (كفكف) .

❋ ❋ ❋

(زيادة الألف)

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ : زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حُكِم بزيادتها ، نحو: (ضارب) ، و(غضبى)، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة ، بل هي إما أصل : كـ(إلى) وإما بدل من أصل كـ(قال) و(باع) .

❋ ❋ ❋

(زيادة الياء والواو)

وَالْيَا كَذَا وَالوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)

أي : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول ، فإنه يُحكم

بزيادتهما ، إلاَّ في الثنائي المكرر :

فالأول : كـ(صيرف) ، و(يعمل) ، و(جوهر) ، و(عجوز) .

والثاني : كـ(يؤيؤ) - لطائر ذي مخلب - و(وعوعة) مصدر (وعوع) إذا صوَّت . فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان .

❋ ❋ ❋

(زيادة الهمزة والميم)

وَهَكَذَا (هَمْزٌ) وَ(مِيمٌ) سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا

أي : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كـ(أحمد) ، و(مكرم) ، فإن سبقتا أصلين حُكِم بأصالتهما ، كـ(إبل) ، و(مهد) .

❋ ❋ ❋

كَذَاكَ (هَمْزٌ) آخِرٌ بَعْدَ (أَلِفْ) أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

أي : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثر من حرفين ، نحو : (حمراء) ، و(عاشوراء) ، و(قاصعاء) .

فإن تقدم الألفَ حرفان ، فالهمزة غير زائدة ، نحو : (كساء) ، و(رداء) ، فالهمزة في الأول بدل من واو ، وفي الثاني بدل من ياء ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كـ(ماء) ، و(داء) .

❋ ❋ ❋

(زيادة النون)

وَ(النُّونُ) فِي الآخِرِ كَـ(الْهَمْزِ) وَفِي نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي

النون إذا وقعت آخراً بعد ألف ، تقدَّمها أكثر من حرفين - حُكِم عليها

بالزيادة ، كما حُكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو : (زعفران) و(سكران) .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية ، نحو : (مكان) و(زمان) .

ويُحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كـ(غضنفر) .

❋ ❋ ❋

(زيادة التاء)

وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

تزاد التاء إذا كانت للتأنيث ، كـ(قائمة) ، وللمضارعة ، نحو : (أنت تَفعل) أو مع السين في الاستفعال وفروعه ، مثل : (استخراج) ، و(مُستخرج) ، و(استخرج) ، أو مطاوعة (فعَّل) ، نحو : (علمته فتعلم) ، أو (فَعْلَل) ، كـ(تدحرج) .

❋ ❋ ❋

(زيادة الهاء واللام)

وَالْهَاءُ وَقْفاً كَـ(لِمَهْ) ، وَلَمْ تَرَهْ وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

تزاد الهاء في الوقف ، نحو : (لِمَهْ) ، و(لم تره) ، وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه ، وهو : (ما) الاستفهامية المجرورة ، والفعل المحذوف اللام للوقف ، نحو : (رَهْ) ، أو المجزوم ، نحو : (لم تَرَهْ) ، وكل مبني على حركة ، نحو : (كَيْفَهْ) إلاَّ ما قطع عن الإضافة ، كـ(قبلُ) ، و(بعدُ) ، واسم (لا) التي لنفي الجنس ، نحو: (لا رجل) ، والمنادى ، نحو : (يا زيد) ، والفعل الماضي ، نحو : (ضرب) .

واطرد أيضاً زيادة اللام في أسماء الإشارة ، نحو : (ذلك) ، و(تلك) ، و(هنالك) .

(متى يحكم بحروف الزيادة بالأصالة)

وَامْـنَـعْ زِيَـادَةً بِـلاَ قَـيْـدٍ ثَـبَـتْ إِنْ لَمْ تَبَـيَّـنْ حُجَّةٌ كَـ(حَظِلَتْ)

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : (سألتمونيها) خالياً عما قُيِّدت به زيادته فاحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة ، كسقوط همزة (شمأل) ، في قولهم : (شملت الريح شمولاً) ، إذا هبت شمالاً ، وكسقوط نون (حنظل) في قولهم : (حظلت الإبل) إذا آذاها أكل الحنظل ، وكسقوط تاء (ملكوت) في (الملك) .

❋ ❋ ❋

(فصل في زيادة همزة الوصل)

لِلْوَصْلِ هَمْـزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إِلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

لا يبتدأ بساكن ، كما لا يوقف على متحرك ، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة ؛ توصلاً للنطق بالساكن ، وتسمى هذه الهمزة همزة وصل ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج ، نحو : (استثبتوا) أمر للجماعة بالاستثبات .

❋ ❋ ❋

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ (انْجَلَى)
وَالأَمْـرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِي كَـ(اخْشَ)وَ(امْضِ)وَ(انْفُذَا)

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً فاحتاج إلى همزة الوصل ؛ فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيان في أوله بهمزة الوصل ، نحو : (استخرج) ، و(انطلق) ، وكذلك الأمر منه نحو : (استخرجْ) ، و(انطلقْ) ، والمصدر نحو : (استخراج) ، و(انطلاق) ، وكذلك

تجب الهمزة في أمر الثلاثي ، نحو : (اخشَ) ، و(امضِ) و(انفُذْ) من (خَشِيَ) و(مَضِيَ) و(نَفَذَ) .

❋ ❋ ❋

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
وَايْمُنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وِيُبْدَلُ مَداً فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا في عشرة أسماء : (اسم) ، و(است)، و(ابن)، و(ابنم)، و(اثنين)، و(امرئ)، و(امرأة) ، و(ابنة) ، و(اثنتين) ، و(ايمن) في القسم .

ولم تحفظ في الحروف إلاَّ في (أل) ، ولما كانت الهمزة مع (أل) مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، بل وجب إبدال همزة الوصل ألفاً ، نحو : (آلأمير قائم ؟) ، أو تسهيلها ، ومنه قوله :

أَأَلْحَقُّ - إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ - أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ

❋ ❋ ❋

(الإبدال)

(إبدال الهمزة من الواو والياء)

أَحْرُفُ الإِبْدَالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا) فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تُبْدَل من غيرها إبدالاً شائعاً ، وهي تسعة أحرف ، جَمَعَهَا المصنف رحمه الله تعالى في قوله : (هدأت موطيا) ، ومعنى (هدأت) : سكنت ، و(موطياً) : اسم فاعل من (أوطأت الرحلَ) إذا جعلته وطيئاً ، لكنه خَفَّفَ همزتَهُ بإبدالها ياءً لانفتاح وكسر ما قبلها .

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض المصنف له وذلك كقولهم في (اضطجع) : (الطَجَعَ) ، وفي (أُصَيْلان) : (أُصيلال) .

فتبدل الهمزة من كل واو وياء ، تطرفتا ، ووقعتا بعد ألف زائدة ، نحو : (دعاء)، و(بناء) ، والأصل : (دُعاوٌ) ، و(بنايٌ) ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو : (آية) ، و(راية) ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو ، كـ(تباين) ، و(تعاون) .

وأشار بقوله : (وفي فاعل ما أعِلَّ عيناً ذا اقتفى) إلى أن الهزة تبدل من الياء والواو قياساً مُتَّبَعاً إذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأُعِلَّت في فعله ، نحو : (قائل) و(بائع) ، وأصلهما : (قاوِلٌ) ، و(بايِعٌ) ، ولكن أعلوا حملاً على الفعل ؛ فكما قالوا : (قال) ، و(باع) ، فقلبوا العين ألفاً ، قالوا : (قائل) ، و(بائع) ، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة ، فإن لم تُعَل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل ، نحو : (عَوِر) فهو (عاور) ، و(عَين) فهو (عاين) .

❋ ❋ ❋

وَالْمَـدُّ زِيـدَ ثَـالِثـاً فِـي الْوَاحِـدِ   هَمْزاً يُرى فِي مِثْلِ كـ(الْقَلائِدِ)

تبدل الهمزة أيضاً مما ولي ألف الجمع الذي على مثال (مفاعل) ، إن كان مدةً مزيدة في الواحد ، نحو : (قِلاَدة) و(قلائد) ، و(صحيفة) و(صحائف) ، و(عجوز) و(عجائز) ؛ فلو كان غير مدة لم تبدل ، نحو : (قسورة) و(قساور) ، وهكذا إن كان مدة غير زائدة ، نحو : (مفازة) و(مفاوز) ، و(معيشة) و(معايش) إلاّ فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو : (مصيبة) و(مصائب) .

❋ ❋ ❋

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ نَيِّفَا

أي : كذلك تُبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين ، توسَّط بينهما مدة (مفاعل) كما لو سميت رجلاً بـ(نيِّف) ثم كسرته فإنك تقول : (نيائف) ، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ، ومثله : (أوَّل) و(أوائل) ، فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) ؛ امتنع قلب الثاني منهما همزة كـ(طواويس) ؛ ولهذا قيد المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ ذلك بمدة (مفاعِل) .

❋ ❋ ❋

(إبدال الياء والواو من الهمزة)

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ (يَا) فِيمَا أُعِلْ لاَماً وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

(وَاواً) وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشَدْ

قد سبق أنه يجب إبدال المدة الزائدة في الواحد همزة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع ، نحو : (صحيفة) و(صحائف) ، وأنه إذا توسط ألف (مفاعِل) بين حرفين لينين قُلِبَ الثاني منهما همزة ، نحو : (نيف) و(نيائف) .

وذكر هنا أنه إذا اعتلَّ لام أحد هذين النوعين فإنه يُخَفَّف بإبدال كسرة الهمزة فتحةً ثم إبدالها ياءً .

فمثال الأول : (قضية) و(قضايا) ، وأصله : (قَضَائي) ، بإبدال مدة الواحد همزة ، كما فعل في (صحيفة) و(صحائف) ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذ : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت (قضاءاً) ، فأبدلت الهمزة ياءً ، فصار : (قضايا) .

ومثال الثاني : (زاوية) و(زوايا) ، وأصله : (زوائي) ، بإبدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة ، كـ(نيف) و(نيائف) ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحة ،

فحينئذٍ قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : (زواءَا) ، ثم قلبوا الهمزة ياء فصارت : (زوايا) .

وأشار بقوله : (وفي مثل : هراوة جُعِل واواً) إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياء إذا لم تكن اللام واواً سلمت في المفرد ، كما مثّل ؛ فإن كانت اللام واواً سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياءً ، بل تقلب واواً ؛ ليشاكل الجمع واحده ، وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : (هراوة) و(هَراوى) ، وأصلها : (هَرَائِوُ) كـ(صحائف)، فقُلِبت كسرة الهمزة فتحة ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار : (هراءا) ، ثم قلبوا الهمزة واواً ، فصار : (هَرَاوَى) .

وأشار بقوله : (وهمزاً أول الواوين رُدَّ) إلى أنه يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف (فَاعَلَ) ، نحو : (أَوَاصِلُ) في جمع (واصلة) ، والأصل : (وَوَاصِلُ) بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف (فاعلة) ، فإن كانت الثانية بدلاً من ألف (فَاعَلَ) لم يجب الإبدال ، نحو : (وُوفِيَ) و(وُورِيَ) ، أصله : (وافَى) ، و(وارَى) ، فلما بُنِي للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأُبدِلت الألف واواً .

* * *

(التقاء همزتين)

وَمَداً ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ(آثِرْ)وَ(ائْتَمِنْ)

إِنْ يُفْتَحِ اِثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمْ وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمْ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان وجب التخفيف ، إن لم يكونا في موضع العين ،

نحو : (سؤال) و(رأس) ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب إبدال الثانية مدة تجانس حركة الأولى ، فإن كانت حركتها فتحة أُبدِلت الثانية ألفاً ، نحو : (آثرْت) ، وإن كانت ضمة أُبدِلت واواً ، نحو : (أوثر) ، وإن كانت كسرة أُبدِلت ياء ، نحو : (إيثار) ، وهذا هو المراد بقوله : (ومداً ابدل ... البيت) .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قُلِبت واواً ، فالأول نحو : (أوادم) جمع (آدم) ، وأصله : (أآدم) ، والثاني نحو: (أُوَيْدِم) تصغير (آدم) ، وهذا هو المراد بقوله : (إن يفتح اثر ضم او فتح قلب واواً) .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قُلِبت ياء ، نحو : (إِيَمٌّ) - وهو مثال إصبَع من (أمَّ)، وأصله : (إئْمَمٌ) ، فُنِقَلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها ، وأُدغِمت الميم في الميم فصار (إِئَمٌّ) ، ثم قُلِبت الهمزة الثانية ياء فصار : (إِيَمٌّ) ، وهذا هو المراد من قوله : (وياء اثر كسر ينقلب) .

وأشار بقوله : (ذو الكسر مطلقاً كذا) إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقاً - أي : سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة - فالأول نحو : (أَيِنُّ) - مضارع (أنَّ) - وأصلها : (أَئِنُّ) ، فخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها فصار : (أَيِنُّ) وقد تُحَقَّقُ ، نحو (أَئِنُّ) - بهمزتين - ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل إلاّ في (أئمة) فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثاني نحو : (إِيِمٌّ) مثال (إصْبِع) من (أمَّ) ، وأصله (إئْمِمٌ) ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم في الميم فصار (إِئِمَّ) ، فخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار (إِيِم) ، والثالث نحو : (أُيِنُّ) ، وأصله : (أُئِنُّ)، والأصل : (أُؤْنِنُ) ؛ لأنه مضارع (أَأْنَنْتُهُ) ، أي جعلته يَئِنُّ ، فدخله النقل والإدغام، ثم خُفِّف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها ، فصار : (أُيِنُّ) .

وأشار بقوله : (وما يضم واواً أَصِرْ) إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قُلِبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ، فالأول نحو :(أَوُبٌّ) ـ جمع (أَبٌّ) ، وهو : المرعى ـ أصله : (أَأْبُبٌ) ؛ لأنه (أَفْعُلٌ) ، فنُقِلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أُدغِم فصار : (أَؤُبّ) ، ثم خُفِّفت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصارت : (أوبّ) ، والثاني نحو : (إوُمّ) ، مثال (إصْبُع) من (أمّ) ، والثالث نحو : (أُوُمٌّ) ، مثال (أُبْلُم) من (أمّ) .

وأشار بقوله : (ما لم يكن لفظاً أتم ، فذاك يا مطلقاً جا) إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طرفاً ، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول في مثال (جَعْفَر) من (قرأ) : (قَرْأَأ) ، ثم تقلب الهمزة ياء ، فتصير : (قَرْأَياً) ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصار : (قَرْأَىً) ، وتقول في مثال (زبرِج) من (قرأ) : (قِرْئِئ) ، ثم تقلب الهمزة ياء فتصير : (قِرْئِياً) ، كالمنقوص ، وتقول في مثال (بُرْثُن) من (قرأ) : (قُرْؤُؤ) ، ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة ، فيصير : (قُرْئِياً) مثل : (القاضي) .

وأشار بقوله : (وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم) إلى أنه إذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم ، جاز لك في الثانية وجهان : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو : (أَؤُم) مضارع (أَمَّ) ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : (أَوُمّ) ، وإن شئت حققت ، فقلت : (أَؤُمّ) ، وكذا ما كان نحو : (أؤم) في كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز في الثانية منهما : الإبدال ، والتحقيق ، نحو : (أَئِنُّ) مضارع (أنّ) ، فإن شئت أبدلت ، فقلت : (أَيِنّ) ، وإن شئت حققت ، فقلت : (أَئِنّ) .

* * *

(قلب الألف والواو ياءً)

وَيَـاءً اقْـلِبْ أَلِـفاً كَـسْراً تَلاَ أَوْ يَاءَ تَـصْـغِـيرٍ ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

فِي آخِـرٍ أَوْ قَـبْلَ تَا التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ، ذَا أَيْضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً ، وَالْفِعَلْ مِـنْـهُ صَحِـيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحِوَلْ

إذا وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياء ، كقولك في جمع (مصباح) و(دينار) : (مصابيح)، و(دنانير) ، وكذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير ، كقولك في (غزال) : (غُزَيِّل) ، وفي (قذال) : (قُذَيِّل) .

وقد أشار بقوله : (بواو ذا افعلا في آخر ... إلى آخر البيت) إلى أن الواو تقلب أيضاً ياء : إذا تطرفت بعد كسرة ، أو بعد ياء تصغير ، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي (فَعْلاَن) ، مكسوراً ما قبلها .

فالأول نحو : (رَضِي) ، و(قَوِي) ، أصلهما : (رَضِو) ، و(قَوِو) ؛ لأنهما من (الرضوان ، والقوة) ، فقلبت الواو ياء .

والثاني نحو : (جُرَيٍّ) تصغير : (جَرْو) ، وأصله : (جُرَيْوٌ) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلِبت الواو ياء ، وأُدغِمت الياء في الياء .

والثالث نحو :(شَجِيَة)، وهي اسم فاعل للمؤنث ، وكذا (شُجَيَّة) مصغراً، وأصله : (شُجَيْوَة) من (الشَّجْو) .

والرابع نحو : (غَزِيَان) وهو مثال (ظَرِيان) ، من الغزو .

وأشار بقوله : (ذا أيضاً رأوا في مصدر المعتل عيناً) إلى أن الواو تُقلَب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه ، نحو : (صام صياماً) ، و(قام قياماً) ، والأصل : (صِوام) ، و(قِوام) ، فأُعِلت الواو في المصدر حملاً له على فعله .

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر ، نحو : (لاَوَذَ لِواذاً) ، و(جاور

جواراً) .

وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف ، وإن اعتلت في الفعل ، نحو : (حال حِوَلا) .

* * *

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أي : متى وقعت الواو عين جمع ، وأُعِلت في واحده أو سكنت ، وجب قلبها ياء : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو : (ديار) ، و(ثياب) ، أصلهما : (دِوَار) و(ثِواب) ، فَقُلِبَتْ الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إما معتلة كـ(دار) ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً كـ(ثوب) .

* * *

وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

إذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها ، واعتلّت في واحده أو سكنت ، ولم يقع بعدها ألف ، وكان على (فِعَلَة) ، وجب تصحيحها ، نحو : (عَوْد) و(عِوَدة)، و(كَوْز) و(كِوَزة) ، وشذ : (ثَوْر) وَ(ثِيَرة) .

ومن هنا يُعلم أنه إنما تعتل في الجمع إذا وقع بعدها ألف ، كما سبق تقريره ؛ لأنه حكم على (فِعَلة) بوجوب التصحيح ، وعلى (فِعَل) بجواز التصحيح والإعلال، فالتصحيح نحو : (حاجة) و(حِوَج) . والإعلال نحو :(قامة) و(قِيَم) و(دِيمة) و(دِيَم) والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

* * *

وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ (يَا) انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضِيَانِ ، وَوَجَبْ
إِبْدَالُ (وَاوٍ) بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ (أَلِفْ)   وَ(يَا) كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

إذا وقعت الواو طرفاً ، رابعة فصاعداً ، بعد فتح ، قُلِبت ياء ، نحو : (أعطيت) أصله (أعطوت) ؛ لأنه من (عطا يعطو) إذا تناول ، فقلبت الواو في الماضي ياء حملاً على المضارع نحو : (يُعطي) ، كما حُمل اسم المفعول نحو : (معطَيان) على اسم الفاعل نحو : (معطِيان) ، وكذلك : (يرضَيَان) ، أصله (يرضوان) ؛ لأنه من (الرضوان) ، فقلبت واوه بعد الفتح ياء ، حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو : (يُرْضِيَانِ) .

وقوله : (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) معناه أنه يجب أن يُبدَل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة ، كقولك في (بايع) : (بُويِعَ) ، وفي (ضارب) : (ضُورِب) .

وقوله : (ويا كموقن بذا لها اعتُرِف) معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة ، وجب إبدالها واواً ، نحو : (موقِن) و(موسِر) أصلهما :(مُيْقن) و(مُيْسِر)؛ لأنهما من (أَيْقَن) و(أَيْسَر) ، فلو تحركت الياء لم تعل ، نحو : (هُيام) .

❋ ❋ ❋

(متى تصح الياء ؟)

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا   يُقَالُ (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

يجمع (فعلاء) و(أفعل) ـ بضم الفاء، وسكون العين ـ كما سبق في التكسير، كـ(حمراء) و(حُمْر) و(أحمر) ، فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قُلِبت الضمة كسرة لتصح الياء ، نحو : (هَيْماء) و(هِيم) ، و(بيضاء) و(بِيض) ، ولم تُقلَب الياء واواً كما فعلوا في المفرد ـ كـ(موقن) ـ استثقالاً لذلك في الجمع .

(قلب الياء واواً)

وَوَاواً اثْـرَ الضَّـمِّ رُدَّ الْـيَا مَـتَـى ... أُلْفِـيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْـلِ تَـا
كَتَـاءِ بَـانٍ مِنْ رَمَـى كَمَقْـدُرَهْ ... كَـذَا إِذَا كَسَبُعَـانَ صَيَّـرَهْ

إذا وقعت الياء لام فعل ، أو من قبل تاء التأنيث ، أو زيادتي (فعلان) ، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة وجب قلبها واواً .

فالأول ، نحو : قَضُوَ الرجل .

والثاني ، نحو : إذا بَنَيْتَ من (رَمَى) اسماً على وزن (مَقْدُرة) ، فإنك تقول :(مَرْموة) .

والثالث ، نحو : إذا بنيت من (رمى) اسماً على وزن (سَبُعان) ، فإنك تقول :(رَمُوان) ، فتُقلَب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

* * *

(ما جاز فيه تصحيح الياء وقلبها واواً)

وَإِنْ تَكُـنْ عَيْـناً لِفُعْلَـى وَصْـفاً ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْـنِ عَنْـهُمْ يُلْفَى

إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن (فُعْلَى) جاز فيها وجهان :

أحدهما : قلب الضمة كسرة ؛ لتصحَّ الياء .

والثاني : إبقاء الضمة ، فتقلب الياء واواً ، نحو : (الضِّيقَى) ، و(الكِيسَى)، و(الضُّوقى) ، و(الكُوسى) ، وهما تأنيث (الأضيق) و(الأكيس) .

* * *

(فصل)

مِنْ لاَمِ (فَعْلَى) اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ، كَـ(تَقْوَى) غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

تُبدَل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن (فَعْلى) ، نحو : (تقوى) ،

وأصله : (تَقْيا) ؛ لأنه من (تَقَيْتُ) ، فإن كانت (فَعْلى) صفة لم تبدل الياء واواً ، نحو : (صَدْيا) ، و(خَزْيا) ، ومثل (تقوى) : (فتوى) ، بمعنى : (الفتيا) و(بَقْوَى) بمعنى : (الْبُقِيَا) . واحترز بقوله : (غالباً) مما لم تبدل الياء فيه واواً ، وهي لام اسم على وزن (فَعْلى) كقولهم للرائحة : (رَيّاً) .

❋ ❋ ❋

بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ (فُعْلَى) وَصْفَا وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِراً لاَ يَخْفَى

أي : تُبدَل الواو الواقعة لاماً لـ(فُعْلى) وصفاً ياء ، نحو : (الدنيا) و(العليا)، وشذ قول أهل الحجاز : (القُصْوى) ، فإن كان (فُعْلى) اسماً سلمت الواو ، كـ(حُزْوى) .

❋ ❋ ❋

(فصل)

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغَمَا وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وسبقت إحداهما بسكون ، وكان سكونها أصلياً ، أُبدِلت الواو ياء ، وأُدغِمت الياء في الياء ، وذلك نحو : (سَيّد) و(مَيِّت) ، والأصل : (سَيْوِد) و(مَيْوِت) ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلِبت الواو ياء ، وأُدغِمت الياء في الياء ، فصار : (سيِّد) و(ميّت) ، فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو : (يُعْطِي واقِدٌ)، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون ، كقولك في (رُؤْية) ، وفي (قَوِيَ) ، وشذ التصحيح في قولهم : (يومٌ أَيْوم) ، وشذ ـ أيضاً ـ إبدال الياء واواً في قولهم : (عَوَى الكلب عَـوَّةً).

(قلب الواو والياء ألفاً)

مِنْ (يَاءٍ) اوْ (وَاوٍ) بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ　　أَلِـفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إِنْ حُرِّكَ التَّـالِي وإِنْ سُكِّنَ كفْ　　إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهيَ لاَ يُكَفْ
إِعْـلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَـيْرِ أَلِـفْ　　أَوْ يَاءِ التَّـشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قُلِبت ألفاً ، نحو :(قال) و(باع)، أصلهما : (قَوَلَ) و(بَيَعَ) ، فقُلِبت الواو والياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلهما ، هذا إن كانت حركتهما أصلية ، فإن كانت عارضة لم يعتدَّ بها كـ(جَيَل) و(تَوَم) أصلهما : (جَيْأَل) و(تَوْأَم) ، نُقِلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار : (جَيَلاً) و(تَوَماً).

فلو سكن ما بعد الياء أو الواو و لم تكن لاماً وجب التصحيح ، نحو: (بَيان) و(طويل) ، فإن كانتا لاماً وجب الإعلال ، ما لم يكن الساكن بعدهما ألفاً أو ياء مشددة ، كـ(رَمَيَا) و(عَلَويّ) ، وذلك نحو : (يَخْشَوْن) ، أصله : (يَخْشَيُون) فقُلِبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذِفت ؛ لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة .

❋ ❋ ❋

(تصحيح العين)

وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ) وَ(فَعِلاَ)　　ذَا (أَفْعَلٍ) كَـ(أَغْيَدٍ) وَ(أَحْوَلاَ)

كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَل) ، فإنه يلزم عينه التصحيح ، نحو : (عَوِر) فهو (أعور) ، و(هيف) فهو (أهيف) ، و(غيد) فهو (أغيد) ، و(حول) فهو (أحول) ، وحُمِل المصدر على فعله ، نحو : (هَيَف) ، و(غَيَد) ، و(عَوَر) ، و(حَوَل) .

❋ ❋ ❋

وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

إذا كان (افتعل) معتل العين فحقه أن تُبدَل عينه ألفاً ، نحو : (اعتاد) و(ارتاد) ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإن أبان (افتعل) معنى (تَفَاعَلَ) ، وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ، حُمِل عليه في التصحيح إن كان واوياً ، نحو : (اشتوروا) ، فإن كانت العين ياء وجب إعلالها ، نحو : (ابتاعوا) ، و(استافوا) ، أي : تضاربوا بالسيوف .

* * *

(ما العمل عند وجود حرفي علة بكلمة)

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

إذا كان في كلمة حَرْفَا عِلَّةٍ ، كل واحد متحرك ، مفتوح ما قبله ، لم يجز إعلالهما معاً ؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان ؛ فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر ، والأحق منهما بالإعلال الثاني ، نحو : (الحيا) و(الهوى) ، والأصل : (حَيَيٌ) و(هَوَيٌ) ، فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال ؛ فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً ، والأطراف محل التغيير ، وشذَّ إعلال العين وتصحيح اللام نحو : (غاية).

* * *

(تصحيح العين)

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذا كان عين الكلمة واواً ، متحركة ، مفتوحاً ما قبلها ، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وكان في آخرها زيادة تخص الاسم ، لم يجز قلبها ألفاً ، بل يجب تصحيحها ، وذلك نحو : (جَوَلان) و(هَيَمان) ، وشذ : (ماهان) و(داران) .

* * *

(قلب النون ميماً)

وَقَبْلَ (يَا) اقْلِبْ مِيماً النُّونَ ، إِذَا ... كَانَ مُسَكَّناً كَـ(مَنْ بَتَّ انْبِذَا)

لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسيراً وجب قلب النون ميماً ، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعهما قوله : (من بت انبذا) ، أي : مَنْ قطَعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف (انبذا) مبدلة من نون التوكيد الخفيفة .

* * *

(فصل)

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ(أَبِنْ)

إذا كانت عين الفعل ياء أو واواً متحركة ، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً ، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها ، نحو : (يبين) و(يقوم) ، والأصل : (يَبْيِن) و(يَقْوُم) ، بكسر الياء وضم الواو ، فنُقِلت حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وهو : الباء والقاف ، وكذلك في (أَبِنْ) .

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة ، نحو : (بايَع) ، و(بَيَّن) ، و(عَوَّق) .

* * *

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ ... كَـ(ابْيَضَّ) أَوْ (أَهْوَى) بِلاَمٍ عُلِّلاَ

أي : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو معتل اللام ، فإن كان كذلك فلا نقل ، نحو : (ما أبْيَنَ الشيء) و(أَبْيِنْ به) ، و(ما أقومه) و(أَقْوِم به) ، ونحو : (ابيضَّ) ، و(اسودَّ) ، ونحو : (أَهْوى) .

* * *

وَمِثْلُ (فِعْلٍ) فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني : أنه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع ـ في زيادته فقط ، أو في وزنه فقط ـ من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط : (تِبيع) ، وهو مثال تِحْلِيءٍ من البيع ، الأصل :(تِبْيِع) بكسر التاء وسكون الباء ، فنُقِلت حركة الياء إلى الباء ، فصار : (تِبِيع) .

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط : (مَقام) ، والأصل : (مَقْوَم) ، فنُقِلت حركة الواو إلى القاف ، ثم قُلِبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة .

فإن أشبهه في الزيادة والزِّنة ، فإما أن يكون منقولاً من الفعل ، أو لا ، فإن كان منقولاً منه أُعِل ، كـ(يزيد) ، وإلا صح ، كـ(أبْيَضَ) ، و(أسْوَدَ) .

* * *

وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

لما كان (مِفعال) غير مشبه للفعل استحق التصحيح ، كـ(مِسْواك) ، وحُمِل أيضاً (مِفْعل) عليه : لمشابهته له في المعنى ، فصُحِّح كما صُحِّح (مفعال) ، كـ(مِقْوَل) و(مِقوال) .

وأشار بقوله : (وألف الإفعال واستفعال أزل ... إلى آخره) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (إفعال) أو (استفعال) ، وكان معتل العين ، فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو : (إقامة) و(استقامة)، وأصله (إقْوام) ، و(استقوام) ، فنُقِلت حركة العين إلى الفاء ، وقُلِبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحُذِفت الثانية منهما ، ثم عُوِّض منها تاء التأنيث

فصار : (إقامة) و(استقامة)، وقد تحذف هذه التاء ، كقولهم : (أجاب إجاباً) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وإِقَامَ الصَّلاَةِ ﴾.

❋ ❋ ❋

وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مَنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَـ(مَـفْعُولٌ بِهِ) أَيْضاً قَـمِنْ

نَحْوُ:(مَبِيعٍ) وَ(مَصُونٍ) وَنَـدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ،وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

إذا بُني (مفعول) من الفعل المعتل من النقل والحذف ؛ فتقول في (مفعول) من (باع) ، و(قال) : (مبيع) ، و(مقول) ، والأصل : (مبيوع) ، و(مقوول) فنُقِلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين وواو مفعول ، فحُذِفت واو مفعول ، فصار : (مبيع) ، و(مقول) ، وكان حق (مبيع) أن يقال فيه : (مَبُوع)، لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء ، وندر التصحيح فيما عينه واو ، قالوا : (ثوبٌ مصْوُون) ، والقياس : (مصون) ، ولهذا قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ : (وندر تصحيح ذي الواو ، وفي ذي اليا اشتهر) .

❋ ❋ ❋

وَصَحِّـحِ الْمَفْـعُولَ مَنْ نَحْوِ عَـدَا وَأَعْـلِـلِ انْ لَم تَـتَـحَرَّ الأَجْوَدَا

إذا بُنِي (مفعول) من فعل معتل اللام ، فلا يخلو : إما أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو .

فإن كان معتلاً بالياء وجب إعلاله بقلب واو مفعول ياء وإدغامها في لام الكلمة ، نحو : (مَرْميّ) ، والأصل : (مَرْمُويٌّ) ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلِبت الواو ياء ، وأُدغِمت الياء في الياء ، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لأنه قد تقدَّم ذكره .

وإن كان معتلاً بالواو فالأجود التصحيح ، إن لم يكن الفعل على (فَعِل) ،

نحو : (مَعْدُو) من (عدا) ، ولهذا قال المصنف : (من نحو عدا) ، ومنهم من يُعِلُّ ، فيقول : (مَعْدِي) ، فإن كان الواوي على (فَعِل) ، فالصحيح الإعلال ، نحو : (مَرْضِي) من (رَضِي) ، قال الله تعالى :﴿ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾ والتصحيح قليل ، نحو : (مَرْضُوّ) .

❋ ❋ ❋

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إذا بُنِي اسم على (فُعُول) ، فإن كان جمعاً ، وكانت لامه واواً جاز فيه وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : (عُصِيّ) و(دُلِيّ) ، في جمع (عَصا) و(دَلْو) ، و(أُبُوّ) ، و(نُجُوّ) جمع : (أب) و(نَجْو) ، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع ، وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعلال والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو : (عَلاَ عُلُواً) ، و(عَتَا عُتُواً) ، ويقل الإعلال ، نحو : (قَسَا قسِياً) ، أي : (قسوة) .

❋ ❋ ❋

وَشَاعَ نَحْوُ : (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمٍ) ... وَنَحْوُ : (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

إذا كان (فُعَّل) جمعاً لما عينه واو جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل لامه ألف ، كقولك في جمع (صائم) : (صُوَّم) و(صُيَّم) ، وفي جمع (نائم) : (نُوَّم) و(نُيِّم) .

فإن كان قبل اللام ألف وجب التصحيح ، والإعلال شاذ ، نحو : (صُوَّام) و(نُوَّام) ، ومن الإعلال قوله :

* فَمَا أَرَقَّ (النُّيَّامَ) إِلاَّ كَلاَمُهَا *

❋ ❋ ❋

(فصل)

ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلاَ   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ (ائْتَكَلاَ)

إذا بُني (افتعال) وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين وجب إبدال حرف اللين تاء ، نحو : (اتِّصال) و(اتَّصل) و(مُتَّصل) ، والأصل فيه : (اوْتِصال) و(اوْتَصل) و(موتَصِل)، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء ؛ فتقول في (افتعل) من (الأكل) : (ائْتكل) ، ثم تبدل الهمزة ياء؛ فتقول :(ايتكل)، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذَّ قولهم : (اتَّزَر) بإبدال الياء تاء .

❋ ❋ ❋

طَا) (تَا) افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي (ادَّانَ) وَ(ازْدَدْ) وَ(ادَّكِرْ) دَالاً بَقِي

إذا وقعت تاء (افتعال) بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ـ وجب إبداله (طاء) ، كقولك : (اصطبر) و(اضطجع) و(اظطعنوا) ، و(اظطلموا) ، والأصل : (اصتبر) ، و(اضتجع) ، و(اظتعنوا) ، و(اظتلموا) ، فأبدل من تاء الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء (الافتعال) بعد الدال والزاي والذال قُلِبت دالاً ، نحو : (ادَّان) و(ازْدَد) و(ادَّكِر) ، والأصل : (ادْتان) و(ازْتَد) و(اذتكر) ، فاستُثقِلت التاء بعد هذه الأحرف ، فأُبدِلت دالاً ، وأُدغِمت الدال في الدال .

❋ ❋ ❋

فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   احْذِفْ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء ، كـ(وَعَد) ، وجب حذف الفاء في : الأمر، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : (عِدْ) ، و(يَعِد) ، و(عِدَة) ، فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء ، كـ(وَعْد) .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الفعل الماضي مع المضارع ، واسم الفاعل، واسم المفعول ، مثل قولك في (أَكْرَمَ) : (يُكْرِم) ، والأصل: (يُؤَكْرِم) ، ونحو : (مُكْرِم) ، و(مُكْرَم) ، والأصل : (مُؤَكْرِم) ، و(مُؤَكْرَم) ، فحُذِفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول .

* * *

(ظِلْتُ) وَ(ظَلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلاَ

وَ(قِـرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ) وَ(قَرْنَ) نُقِلاَ

إذا أُسند الفعل الماضي ، المضعف ، المكسور العين ، إلى (تاء الضمير) أو (نونه) ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : إتمامه ، نحو : (ظَلِلْت أفعل كذا) ، إذا عملته طول النهار .

والثاني : حذف لامه ، ونقل حركة العين إلى الفاء ، نحو : (ظِلْت) .

والثالث : حذف لامه ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : (ظَلْت) .

وأشار بقوله : (وقِرْن في اقْرِرْن) إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي على وزن (يَفْعَلْن) ، إذا اتصل بـ(نون الإناث) ، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في (يَقْرِرْن) : (يَقِرْن) ، وفي (اقْرِرْن) : (قِرْن) .

وأشار بقوله : (وقَرْنَ نقلا) إلى قراءة نافع وعاصم :﴿ وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ ﴾ بفتح القاف ، وأصله : (اقْرَرْن) ، من قولهم : (قرَّ بالمكان يَقَرُّ) ، بمعنى: (يَقِرُّ) ، حكاه ابن القطّاع ، ثم خُفِّف بالحذف بعد نقل الحركة ، وهو نادر ؛ لأن هذا التخفيف إنما هو للمكسور العين .

* * *

(الإدغــام)

أَوَّلَ مِـثْـلَـيْـنِ مُـحَـرَّكَـيْـنِ فِـي ... كِـلْمَـةٍ ادْغِـمْ لاَ كَمِـثْلِ (صُفَفِ)

وَ(ذُلَـلِ) وَ(كِلَـلٍ) وَ(لَـبَبِ) ... وَلاَ كَـ(جُسَّسٍ)،وَلاَ كَـ(اخْصُصَ ابِي)

وَلاَ كَـ(هَـيْـلَلٍ) وَشَـذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْـوِهِ فَـكٌّ بِنَـقْـلٍ فَـقُبِـلْ

إذا تحرّك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما ، إن لم يتصدَّرا ، و لم يكن ما هما فيه اسماً على وزن (فُعَل) ، أو على وزن (فُعُل) ، أو (فِعَل) ، أو (فَعَل) و لم يتصل أول المثلين بمُدْغَم ، و لم تكن حركة الثاني منهما عارضة ، ولا ما هما فيه مُلحقاً بغيره .

فإن تصدَّرا فلا إدغام كـ(دَدَن) ، وكذا إن وُجِدَ واحد مما سبق ذكره ؛ فالأول كـ(صُفَف) و(دُرَر) ، والثاني كـ(ذُلُل) و(جُدُد) ، والثالث كـ(كِلَل) و(لِمَم) ، والرابع كـ(طَلَل) و(لَبَب) ، والخامس كـ(جُسَّس) - جمع :(جاسّ) - والسادس كـ(اخْصُصَ ابي) ، وأصله : (اخْصُصْ أَبِي) ، فنُقِلت حركة الهمزة إلى الصاد ، والسابع كـ(هَيْلَلَ) - أي أكثر من قول لا إله إلاّ الله - ونحوه : (قَرْدد) و(مَهْدَد).

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : (ردَّ) و(ضَنَّ) - أي : بخل - و(لبَّ) ، والأصل : (رَدَدَ) و(ضَنِنَ) وَ(لَبُبَ) .

وأشار بقوله : (وشذ في أَلِل ونحوه فكٌّ بنقل فقُبِل) إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الإدغام ، فجُعِل شاذاً يُحفَظ ولا يُقاس عليه ، نحو :(أَلِل السقاء): إذا تغيرت رائحته ، و(لَحِحت عينه) إذا التصت بالرمص .

❋ ❋ ❋

(ما يجوز فيه الفك والإدغام)

وَ(حَيِيَ) افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ ، نَحْوُ (تَتَجَلَّى) وَ(اسْتَتَرْ)

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفكُّ .

وفُهِمَ منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .

والمراد بـ(حَيِيَ) : ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما ، نحو :(حَيِيَ) و(عَيِيَ) ، فيجوز الإدغام ، نحو : (حيَّ) و(عيَّ) ، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام ، نحو : (لن يُحْيِيَ) .

وأشار بقوله : (كذاك نحو تتجلّى واستتر) إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل : (تتجلى) ، يجوز فيه الفك والإدغام ، فمن فكَّ - وهو القياس – نظر إلى أن المثلين مُصَدَّران ، ومن أدغم أراد التخفيف ، فيقول : (اتَّجلى) ، فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل توصُّلاً للنطق بالساكن .

وكذلك قياس تاء (استتر) الفكُّ لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : (سَتَّر - يَستِّر - سِتَّاراً) .

❋ ❋ ❋

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَـ(تَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

يقال في : (تتعلم) و(تتنزل) و(تتبين) ونحوها : (تعلّمُ) و(تنزّلُ) و(تبينُ) ، بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى :﴿ تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾.

❋ ❋ ❋

(ما يجب فيه الفك)

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره ؛ فيجب حينئذ الفك ، نحو : (حَلَلْتُ) ، و(حَلَلْنا) ، و(الهندات حَلَلْنَ) ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفكُّ ، نحو : (لم يَحْلُلْ) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾ وقوله :﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾، والفكُّ لغة أهل الحجاز ، وجاز الإدغام ، نحو : (لم يَحُلّ) ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ في سورة الحشر، وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم : سكون الآخر في الأمر ، نحو : (احْلُلْ) ، وإن شئت قلت : (حُلَّ) ؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم .

❋ ❋ ❋

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمْ

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان ـ نحو : (احلُلْ) و(حُلَّ) ـ استثنى من ذلك شيئين :

أحدهما : (أَفْعِلْ) في التعجب ، فإنه يجب فكه ، نحو : (أَحْبِب بزيد) ، و(أَشْدِدْ ببياض وجهه) .

والثاني : (هلمّ) ، فإنهم التزموا إدغامه والله سبحانه وتعالى أعلم .

❋ ❋ ❋

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَل

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍ أُرْسِلاَ

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾	الواقعة	84	37، 356
﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾	العلق	15	33
﴿ لنخرجنك يا شعيب ﴾	الأعراف	88	33
﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾	البقرة	24	67
﴿ يا قومنا أجيبوا داعي الله ﴾	الأحقاف	31	68
﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾	النساء	73	81
﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾	غافر	36	81
﴿ قد بلغت من لدني عذراً ﴾	الكهف	76	82
﴿ أو لم يكفهم أنَّا أنزلنا ﴾	العنكبوت	51	92
﴿ بما نسوا يوم الحساب ﴾	ص	26	93
﴿ ربنا أرنا اللذين ﴾	فصلت	29	95
﴿ واللذان يأتيانها منكم ﴾	النساء	16	95
﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾	النساء	3	97
﴿ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء﴾	النور	45	97
﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾	مريم	69	103، 104105
﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾	الزخرف	84	105
﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾	الأنعام	154	105
﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً ﴾	المدثر	11	107

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾	الفرقان	41	107
﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾	طه	72	108
﴿ ويشرب مما تشربون ﴾	المؤمنون	33	108
﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾	المزمل	15 - 16	110
﴿ إن الإنسان لفي خسر ﴾	العصر	2	110
﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾	الفاتحة	7	111
﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾	مريم	46	118
﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾	الأعراف	26	121
﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾	الحاقة	1 - 2	122
﴿ القارعة ما القارعة ﴾	القارعة	1 - 2	122
﴿ سلام على آل ياسين ﴾	الصافات	130	132
﴿ من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ﴾	فصلت	46	141
﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾	الطلاق	4	141
﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد ﴾	البروج	14 - 15	147
﴿ فإذا هي حية تسعى ﴾	طه	20	147
﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾	يوسف	85	149
﴿ وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيّاً ﴾	مريم	31	150
﴿ ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾	البقرة	143	151
﴿ كونوا قوامين بالقسط ﴾	النساء	135	151

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ قل كونوا حجارة أو حديداً ﴾	الإسراء	50	151
﴿ وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ﴾	الروم	47	152
﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾	هـود	8	155
﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾	البقرة	280	155
﴿ خالدين فيها مادامت السموات والأرض ﴾	هـود	107	155
﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾	الروم	17	155
﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	البينة	1	160
﴿ وإن تك حسنة يضاعفها ﴾	النساء	40	160
﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾	المجادلة	20	161
﴿ ما هذا بشراً ﴾	يوسف	31	161
﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾	يـس	15	161
﴿ وما أنا إلاّ نذير مبين ﴾	الأحقاف	9	161
﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾	الزمر	36	165
﴿ أليس الله بعزيز ذي انتقام ﴾	الزمر	37	165
﴿ وما ربك بغافل عما يعملون ﴾	الأنعام	132	165
﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾	فصلت	46	165
﴿ ولات حين مناص ﴾	ص	3	168
﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾	المائدة	52	172
﴿ عسى ربكم أن يرحمكم ﴾	الإسراء	8	172
﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾	البقرة	71	172

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾	التوبة	117	172
﴿ يكادون يسطون ﴾	الحج	72	174
﴿ فهل عسيتم إن توليتم ﴾	محمد	22	178
﴿ وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء ﴾	القصص	76	182
﴿ إني عبد الله ﴾	مريم	30	183
﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون ﴾	الأنفال	5	183
﴿ ألا إنهم هم السفهاء ﴾	البقرة	13	183
﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾	الأنعام	54	185
﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾	الأعلى	1	185
﴿ إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾	الفرقان	20	186
﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾	آل عمران	62	189
﴿ وإن لك لأجراً غير ممنون ﴾	القلم	3	189
﴿ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ﴾	البقرة	143	196
﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾	القلم	51	196
﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾	الأعراف	102	196
﴿ وأن لا إله إلاّ هو فهل أنتم مسلمون ﴾	هود	14	197
﴿ وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعى ﴾	النجم	39	197
﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾	الأعراف	185	197

الصفحة	رقمها	سورتها	الآيـــة
197	9	النور	﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾
197	113	المائدة	﴿ ونعلم أن قد صدقتنا ﴾
197	89	طـه	﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً ﴾
198	3	القيامة	﴿ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ﴾
198	7	البلد	﴿ أيحسب أن لم يره أحد ﴾
198	16	الجـن	﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة ﴾
198	100	الأعراف	﴿ أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾
198	233	البقرة	﴿ لمن أراد أن يتم الرضاع ﴾
198	24	يونس	﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾
200	47	الصافات	﴿ لا فيها غـول ﴾
207	6	المعارج	﴿ إنهم يرونه بعيداً ﴾
207	102	الأعراف	﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾
208	118	التوبـة	﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلاَّ إليه ﴾
208	19	الزخرف	﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثاً ﴾
209	23	الفرقان	﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾
209	77	الكهف	﴿ لاتخذت عليه أجراً ﴾
209	125	النساء	﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾
209	99	الكهف	﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾
213	52	الإسراء	﴿ وتظنون إن لبثتم إلاَّ قليلاً ﴾

الآيـــــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾	النحل	78	214
﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾	التكوير	24	214
﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾	يوسف	36	214
﴿ فأما من أعطى واتـقى ﴾	الليل	5	220
﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	الضحى	5	220
﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾	التوبة	29	220
﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	التوبة	6	226
﴿ إذا السماء انشقت ﴾	الانشقاق	1	226
﴿ إيـاك نعبـد ﴾	الفاتحة	5	230
﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء ﴾	هـود	44	236
﴿ ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾	الجاثية	14	239
﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾	النحل	31	248
﴿ فأما من أعطى واتّـقى ﴾	الليل	5	254
﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾	الضحى	5	254
﴿ فلا تميلوا كل الميل ﴾	النساء	129	263
﴿ لا أعذبه أحداً من العالمين ﴾	المائدة	115	264
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾	النور	4	264
﴿ حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منّاً بعدُ وإما فداء ﴾	محمد	4	268

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ﴾	آل عمران	91	311
﴿ فتربصوا به عتى حين ﴾	المؤمنون	25	325
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	الحج	30	331
﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله ﴾	البقرة	8	331
﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾	الإسراء	1	331
﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾	التوبة	108	331
﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾	الأحقاف	31	332
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	القدر	5	333
﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾	الرعد	2	333
﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾	التوبة	38	333
﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾	الزخرف	60	333
﴿ لله ما في السموات وما في الأرض ﴾	البقرة	284	335،333
﴿ فهب لي من لدنك وليّاً يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾	مريم	6 - 5	335
﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾	يوسف	43	335
﴿ وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ﴾	الصافات	137 - 138	336
﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلّت لهم وبعدهم عن سبيل الله كثيراً ﴾	النساء	160	336
﴿ ذهب الله بنورهم ﴾	البقرة	17	338

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	الروم	4	364
﴿ وجاء ربك ﴾	الفجر	22	365
﴿ وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ﴾	البقرة	93	365
﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾	الأنفال	67	366
﴿ فلا خوف عليهم ﴾	البقرة	38	367
﴿ وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾	الأنعام	137	368
﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾	إبراهيم	47	369
﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾	البلد	14 - 15	373
﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾	آل عمران	97	376
﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾	الكهف	18	379
﴿ وكل الله موسى تكليماً ﴾	النساء	164	389
﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾	النبأ	28	389
﴿ وإقام الصلاة ﴾	الأنبياء	73	632،390
﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾	مريم	38	403
﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾	الأنفال	40	409
﴿ ولنعم دار المتقين ﴾	النحل	30	409
﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾	الكهف	50	410
﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾	البقرة	90	411
﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي ﴾	البقرة	271	411

الآيـــــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ الذي خلق فسوى ﴾	الأعلى	2	447
﴿ والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ﴾	فاطر	11	447
﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾	إبراهيم	21	448
﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	البقرة	6	448
﴿ لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾	يونس	37 - 38	449
﴿وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾	سبأ	24	449
﴿ قال لقد كنتم وآباؤكم في ضلال مبين ﴾	الأنبياء	54	452
﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح ﴾	الرعد	23	452
﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾	الأنعام	148	452
﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾	البقرة	35	452
﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾	النساء	1	454
﴿ فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾	البقرة	184	454
﴿ أفلم تكن آياتي تتلى عليكم ﴾	الجاثية	31	455
﴿ فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً ﴾	العاديات	3 - 4	455
﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ﴾	الحديد	18	455
﴿ تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ﴾	المائدة	114	460
﴿ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يضاعف له العذاب﴾	الفرقان	68 - 69	461
﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾	البقرة	85	462
﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾	سبأ	10	467

الآيـــة	سورتها	رقمها	الصفحة
﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾	النساء	123	523
﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾	البقرة	197	523
﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾	الأعراف	132	523
﴿ أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	الإسراء	110	523
﴿ إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ﴾	الإسراء	7	523
﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾	البقرة	284	524
﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها ﴾	هود	15	524
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	الروم	36	527
﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم ﴾	النساء	9	532
﴿ فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾	آل عمران	106	534
﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ﴾	التوبة	122	536
﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾	البقرة	228	541
﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين ﴾	الكهف	25	542
﴿ وكأين من نبي قاتل معه ﴾	آل عمران	146	551
﴿ من يحيي العظام وهي رميم ﴾	يس	78	556
﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾	فصلت	46	598

فهرس الأحاديث

فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

حرف التاء المثناة

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

حرف السين المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف العين المهملة

حرف الفاء

حرف الميم

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الألف اللينة

حرف الياء المثناة التحتية

فهرس الأعلام

الألـف

البـاء

التـاء

الثـاء

الجيم

السين

الشيـن

الصاد

الطاء

العين

الفــاء

القاف

الكاف

الميم

النون

الهاء

الياء

دليل المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة